التلاقي العظيم

مكتبة الإسكندرية بيانات الفهرسة- أثناء النشر (فان)

محبوباني، كيشور.
التلاقي العظيم آسيا و الغرب و منطق العالم الواحد / تأليف كيشور محبوباني ؛ ترجمة أميرة نويرة ؛ تقديم إسماعيل سراج الدين.– الإسكندرية، مصر : مكتبة الإسكندرية، 2014.
ص. سم.

تدمك 978-977-452-288-0
يشتمل على إرجاعات ببليوجرافية.

1. العلاقات الاقتصادية الدولية. 2. العولمة. 3. آسيا -- علاقات خارجية. 4. آسيا -- علاقات اقتصادية. 5. أ. نويرة، أميرة. ب. سراج الدين، إسماعيل، 1944- ج. العنوان.

ديوي – 327.501821 2014722391

ISBN: 978-977-452-288-0
رقم الإيداع : 11432/2014

© 2014 مكتبة الإسكندرية

الاستغلال غير التجاري

تم إنتاج المعلومات الواردة في هذا الكتاب؛ للاستخدام الشخصي والمنفعة العامة لأغراض غير تجارية، ويمكن إعادة إصدارها كلها أو جزء منها أو بأية طريقة أخرى، دون أي مقابل ودون تصاريح أخرى من مكتبة الإسكندرية. وإنما نطلب الآتي فقط:

- يجب على المستغلين مراعاة الدقة في إعادة إصدار المصنفات.
- الإشارة إلى مكتبة الإسكندرية بصفتها «مصدر» تلك المصنفات.
- لا يعتبر المصنف الناتج عن إعادة الإصدار نسخة رسمية من المواد الأصلية، ويجب ألا ينسب إلى مكتبة الإسكندرية، وألا يُشار إلى أنه تمَّ بدعمٍ منها.

الاستغلال التجاري

يحظر إنتاج نسخ متعددة من المواد الواردة في هذا الكتاب، كلها أو جزء منها، بغرض التوزيع أو الاستغلال التجاري، إلا بموجب إذن كتابي من مكتبة الإسكندرية، وللحصول على إذن لإعادة إنتاج المواد الواردة في هذا الكتاب، يُرجى الاتصال بمكتبة الإسكندرية، ص.ب. ١٣٨ الشاطبي ٢١٥٢٦، الإسكندرية، مصر. البريد الإلكتروني: secretariat@bibalex.org

الإخراج الفني : عاطف عبد الغني

التلاقي العظيم

آسيا والغرب
ومنطق العالم الواحد

تأليف

كيشور ماهبوباني

تقديم

إسماعيل سراج الدين

ترجمة

أميرة نويرة

BIBLIOTHECA ALEXANDRINA
مكتبة الإسكندرية

إلى أحفاد والدي –
ديبيكا، وجهامات، وكيشور، ولال، وبونام، وسابنا، وشيلا، وفينا –
فهم سيرثون التلاقي العظيم

المحتوى

تقديم – الأستاذ الدكتور إسماعيل سراج الدين ..... أ

مقدمة ١

الفصل ١ حضارة عالمية جديدة ١٣

الفصل ٢ نظرية العالم الواحد ٥١

الفصل ٣ اللاعقلانية العالمية ٨٩

الفصل ٤ سبعة تناقضات عالمية ١١٧

الفصل ٥ هل سينحرف التلاقي العالمي عن مساره بسبب الاعتبارات الجيوسياسية ١٤٥

الفصل ٦ العائق أمام التلاقي ١٩٥

الفصل ٧ التلاقي حول الحوكمة العالمية ٢٢٣

الخاتمة: لأن كل شيء يصعد لابد أن يتلاقى ٢٤٧

الملحقات ٢٦١

الاختصارات والمصطلحات ٢٦٩

شكر وعرفان ٢٧٣

الهوامش ٢٧٥

مسرد ٢٩٩

تقــديم

حضارة عالمية جديدة. عبارة تبعث على التفاؤل. مصطلح «الجديد» يثير دائمًا شجونًا، وتأملات، واستدعاء مستمر للمقارنة مع النقيض أي «القديم». احتمال أقل للحروب، انخفاض في حجم الفقر المدقع، فرص تعليم أكثر، اتساع حجم الطبقة الوسطى، تزايد أعداد المنخرطين في التعليم الجامعي. بهذه الملامح الكونية المتفائلة بدأ «كيشور ماهبوباني» كتابه القيم «**التلاقي العظيم. آسيا والغرب ومنطق العالم الواحد**». وفي رأيه أن مؤشرات التفاؤل السابقة سوف تضفي طابعًا علميًّا، وعقلانيًّا على صناعة القرار السياسي أكثر من أي وقت مضى في التاريخ الإنساني، وتدفع في اتجاه البحث عن «التعاون الدولي» لتسوية النزاعات «الدولية». بالطبع هو يدرك أن هناك إشكاليات سوف تترتب على صعود «الصين»، وفقدان «الولايات المتحدة» الكثير من مساحات التأثير والنفوذ على الصعيد الكوني.

هناك الكثير من المفكرين انشغلوا على مدار السنوات الماضية بتحليل التحولات في مراكز التأثير والنفوذ على الصعيد الكوني، بعضهم كان متفائلًا، بعضهم كان متشائما، وجاء الدبلوماسي والأكاديمي الرفيع «كيشور ماهبوباني»، ليدخل الجدل من باب التفاؤل، واستبشار مستقبل أفضل. بدأ كتابه بحديث متفائل أن العالم يسير إلى الأفضل. انكماش الفقر، تراجع الحروب، تمدد الطبقة الوسطى، أي أن الناس حول العالم باتت تعيش في ظروف أفضل. العولمة تخلق عالمًا ديناميكيًّا، به تعددية، ولكن به جملة من المعايير تساعد على خلق مجتمعات أفضل.

المؤلف «كيشور ماهبوباني»، الذي اختير عبر مجلة Foreign Affairs ضمن أفضل مائة مفكر على مستوى العالم ثلاث مرات أعوام ٢٠٠٥، ٢٠١٠م، ٢٠١١م، ضمن عدد قليل من المراقبين المتأملين في شئون آسيا والولايات المتحدة، بل لا أبالغ إن قلت إنه في طليعتهم. نظرته للعولمة، والتلاقي العظيم بين آسيا والغرب في إطار عالم واحد، تقوم على نقد التصورات النمطية التي تختزل العالم إلى «غربي» في مواجهة «لا غربي»، الغرب الذي يستأثر بكل التأثير، والآخرون الذين يفتقرون إلى القدرة على التأثير والتغيير. الحكمة المبنية على قراءة سياسية جغرافية، يقول «كيشور ماهبوناني»- مخاطبًا الغرب- تقتضي المشاركة في التأثير والنفوذ في هذا العالم الجديد، وعدول الغرب عن الاستئثار بالهيمنة على المؤسسات الدولية، لأن ذلك يؤدي إلى فقدان الشرعية، ويتسبب في اضطرابات دولية.

في عالم «كيشور ماهبوباني» - العابر للقوميات- التي باتت فيه «حكم رشيد عالمي»، و«حكومة عالمية»، و«ثقافة عالمية»، يتساءل هل الغرب وحده الذي لديه «حكومة رشيدة» أم هناك دول آخري في آسيا لديها أيضا «حكومة رشيدة» مثل الصين، وهو بذلك يفكك النمط الغربي في إطلالته على عالم السياسة والمصطلحات والتصنيفات للدول إلى عالم تحكمه نظرات متنوعة، مثلما هو بات متعددًا في الثقافة ومراكز التأثير والنفوذ- في فهم الظواهر وتحليلها.

نظرته للعالم، وما يحدث فيه، رغم عمقها بسيطة، ترى أن «التلاقي العظيم» يقتضي الإفادة من قوة الدفع التي تحملها «العولمة»، بما يستدعي إصلاح المؤسسات الدولية التي يحرص الغرب على الإبقاء عليها تحت سيطرته، من بينها الأمم المتحدة. العالم يمضي في طريقه، دون هوادة أو توقف، ولكن صناع السياسات يبدو أنهم يمارسون عملهم وفق «خرائط ذهنية من القرن التاسع عشر»- على حد تعبيره. مشكلات العالم تتعقد، ويزداد التعاون بين الدول في سبيل حلها، وهو ما يجعل «الهيمنة» المنفردة لدولة أو ثقافة أو تجمع دول غير قابلة للاستمرار كونيًّا.

شغل «إصلاح الأمم المتحدة» ذهن «كيشور ماهبوباني» الذي كان لسنوات سفيرًا لسنغافورة في المنظمة الدولية، سواء على مستوى إعادة هيكلة مجلس الأمن، وتغيير الدول دائمة العضوية، ودول أخرى «شبه دائمة» العضوية، بغية دخول دول أخرى من آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية في مناطق صناعة القرار الكوني، فضلًا عن تغيير قواعد اختيار قيادات المؤسسات الدولية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وغيرهما.

لا أعرف لماذا تذكرت محمود درويش (١٩٤١-٢٠٠٨م) عندما طالعت بشارات النهضة الجديدة في العلم والتكنولوجيا، في التنمية الإنسانية، في السلام والتفاهم التي يحملها كتاب «كيشور ماهوباني». عبارة الشاعر الكبير ترن في أذني: «هل في وسعي أن أختار أحلامي لئلا أحلم بما لا يتحقق». نعم حلمت البشرية - كثيرًا - بالمجتمع «الفاضل» الذي يسوده السلام والوئام، ويطلق طاقات العلم والإبداع، ويرتقي بقدرات الإنسان، ويجفف منابع أحزانه من فقر وعوز، مرض وخوف. أحلام فلاسفتها، وعلمائها، أنات ضحاياها، وصفحات تاريخها التي تريد التطهر.

العالم ينبغي أن يتغير في اتجاه أن يكون أكثر عدلًا، ومساواة، وتتقدم الدول على صعيد التنمية الاقتصادية، والاجتماعية، والإنسانية، ويتمتع مواطنوها بحقوق وحريات تكفل لهم الحياة الكريمة والكرامة الإنسانية، التي كانت شعارات ثورات «الربيع العربي»، ومن بينها ثورتي ٢٥ يناير ٢٠١١م و٣٠ يونيو ٢٠١٣م، ونحن إذ نقدم ترجمة لهذا الكتاب القيم، الذي شغل مساحة من الجدل والنقاش عالميًّا، إنما نعزز الأصوات التي تخدم قضايا شعوبنا العادلة في عالم أكثر مساواة، وتعاون، يتخلص فيه من وجود طرف يتصور أن بيده مقاليد الأمور كونيًّا، وأطراف أخرى تسير في فلكه أو تهرول في ركابه.

الشباب العربي عامة، والشباب المصري خاصة، عندما خرج في الميادين يطالب بالعيش والحرية والعدالة الاجتماعية، الكرامة الإنسانية، استقلال الإرادة الوطنية، التنمية والتمكين، كان يعني أن يكون لشعوبنا دور على الصعيد العالمي، بالعلم والتكنولوجيا، بالتقدم الاقتصادي والاجتماعي، بالديمقراطية والثقافة يتحقق ذلك. الكتاب الذي بين أيدينا يبشر بذلك، ونحن نتطلع إلى اليوم الذي يتحقق لشعوبنا كل ما نحلم به.

ختاما أشكر الأستاذة «أميرة نويرة» على ترجمة الكتاب، وكل أسهم وأعان من «إدارة النشر» بمكتبة الإسكندرية في تجهيزه وإعداده حتى يصل إلى يد قارئنا العزيز.

أ.د. إسماعيل سراج الدين

الإسكندرية، فبراير ٢٠١٤م

مقدمة

جميعنا نشعر في أعماقنا أن عالمنا قد تغير كثيرًا. وفي واقع الأمر فإن التحولات التي حدثت في العالم خلال الثلاثين عامًا الماضية لتفوق بكثير ما حدث عبر القرون الثلاثة السابقة عليها. ولكن ما نسعى جميعًا لكي نجده هو الفكرة الكبرى الوحيدة التي تستطيع أن تفسر ماهية ما نشعر به. وأنا على يقين أن مفهوم «التلاقي العظيم» يفسر التحولات الهائلة التي نمر بها الآن، فمنذ بدء التاريخ البشري ونحن نعيش في مجتمعات وقبائل مختلفة وفي ثقافات وحضارات متباينة. أما اليوم فإن القوى الهائلة التي أطلقتها العولمة تعمل على خلق حضارة عالمية جديدة. وحتى وقت قريب كنا نستخدم مصطلحات على غرار «الشمال والجنوب» و«المتقدمة والنامية» لوصف الوضع العالمي. ولكن هذه الألفاظ الآن تبدو غير ذات أهمية. في مقال في جريدة الفاينانشيال تايمز تحت عنوان «في قبضة التلاقي العظيم» كتب مارتن وولف يقول: «دخول متلاقية ونمو متباعد — تلك هي قصة الاقتصاد في زماننا. فنحن نشهد عكس ما حدث في القرن التاسع عشر وأوائل العشرين من تباعد في الدخول. في ذلك الوقت استطاعت شعوب أوروبا الغربية جنبًا إلى جانب مع أكثر مستعمراتها السابقة نجاحًا في تحقيق تفوق اقتصادي هائل مقارنة ببقية الشعوب الأخرى. والآن فإن عكس ذلك يحدث بسرعة أكبر بكثير مما سبق. وهذا أمر حتمي ومطلوب.[1]

كما تفسر فكرة التلاقي العظيم أيضًا الارتفاع السريع في مستويات معيشة الأغلبية العظمى من سكان العالم. لم يحدث من قبل في تاريخ الإنسانية أن مثل ذلك العدد الهائل من البشر قد تغلب على الفقر المدقع. كما لم يحدث من قبل أن كان هناك مثل ذلك العدد الضخم من البشر الذين ارتقوا إلى الطبقة الوسطى العالمية. الإمكانات البسيطة مثل وجود المرحاض الصحي والكهرباء داخل المنزل وتوفر الهاتف المحمول وجهاز التليفزيون والثلاجة كانت تمثل بالنسبة للمليارات من البشر مجرد أحلام وتطلعات، فعلى مدى فترة طويلة من الزمن كانت هذه المنتجات تبدو بعيدة المنال بالنسبة لهم. أما الآن فالكثيرون — إن لم

يكن معظم الناس – يعتقدون أن مثل تلك التطلعات قابلة للتحقيق. وهناك إحصائية توضح مقدار هذا التحول. الآن حوالي ٥٠٠ مليون آسيوي يتمتعون بمستويات معيشة الطبقات المتوسطة. وبحلول عام ٢٠٢٠ سوف ينفجر هذا الرقم ليصبح ١,٧٥ مليار شخص مما يمثل زيادة ثلاثة أضعاف ونصف خلال ثمان سنوات. ولقد نشر تقرير ماكنزي ربع السنوي الصادر في أغسطس عام ٢٠١٢ إحصائيات مثيرة بنفس الدرجة توضح أن العالم يسير قدمًا نحو التلاقي: «طوال قرون عديدة كان أقل من ١٪ من سكان العالم يستمتعون بدخل كاف يسمح لهم بالإنفاق على ما يتخطى احتياجاتهم الأساسية، ولكن في وقت ليس ببعيد وتحديدًا في عام ١٩٩٠ وصل عدد الذين يحصلون على راتب يزيد على ١٠ دولارات يوميًّا[٢] – وهو الدخل الذي يسمح للأسر بالتفكير في شراء سلع مثل الثلاجات أو التليفزيونات – حوالي مليار شخص من بين عدد إجمالي لسكان العالم يصل إلى ما يقرب من ٥ مليار نسمة. وكانت الأغلبية العظمى لهؤلاء المستهلكين تقطن في الدول المتقدمة في أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية واليابان.» وذكر التقرير أنه بحلول عام ٢٠١٠ وصل الرقم إلى ٢,٤ مليار ثم واصل ليقرر: «بحلول عام ٢٠٢٥ كما توضح أبحاث MGI فإن هذا الرقم سيتضاعف مرة أخرى ويصل إلى ٤,٢ مليار مستهلك من بين سكان العالم وعددهم ٧,٩ مليار. ولأول مرة في تاريخ العالم سوف يفوق عدد الأشخاص المنتمين إلى الطبقة المستهلكة عدد الذين ما يزالون يكافحون من أجل الحصول على احتياجاتهم الأساسية.»[٣] هذا حدث لن يكون العالم قد شهد مثيله من قبل.

ولكن الأوضاع الإنسانية لا تعني الارتقاء بالجانب المادي فقط ، فعلى مدى الآلاف من السنين كان السلام بعيدًا وصعب المنال. أما الآن فلقد حل سلام طويل الأمد، حيث انخفض عدد الأشخاص الذين يقتلون في الحروب في الوقت الراهن إلى أدنى حد له منذ البدء في تسجيل الإحصاءات. وحتى وقت قريب بدا أن أمريكا الشمالية والاتحاد الأوروبي هي التي نجحت فقط في تجنب ويلات الحروب، ولكن الآن فإن بقية العالم تتلاقى في اتجاه السلام حيث أصبحت الحروب بين الدول صناعة عفا عليها الزمن.

باستطاعتي أن أتحدث بحماسة واقتناع حول هذا التحول الهائل في الأوضاع الإنسانية الذي خبرته شخصيًا. فعندما كنت طفلًا صغيرًا في سنغافورة في الخمسينيات والستينيات كنت أعيش في مدينة عادية من مدن العالم الثالث. كان دخل الفرد وقتها مساويًا لمثيله في غانا. لم يكن لدينا مراحيض صحية وكنا نعاني من بعض المشاكل مثل سوء التغذية والاضطرابات العرقية، وأهم من كل ذلك غاب عنا أي إحساس بالأمل في المستقبل. كانت سنغافورة وقتها مستعمرة بريطانية ولم يفكر أحد حينئذ أن سنغافورة سوف تتمتع في يوم

ما بنفس مستوى الرخاء الذي تنعم به لندن. ومع ذلك فإن المستحيل قد تحقق، والآن هذا الإنجاز «المستحيل» يتم تكراره في كل بقعة من العالم. إننا نبني حضارة جديدة أفضل.

كما أننا نبني أيضًا عالمًا واحدًا. لم يحدث في التاريخ من قبل أن كانت الإنسانية على هذه الدرجة من التواصل والاعتماد على بعضها البعض. فعندما تتهاوى اليونان فإن الأوروبيين ليسوا الوحيدين الذين يساورهم القلق. لقد أدرك باراك أوباما إدراكا تلقائيًا عميقًا أن اليونان كانت قادرة على تحويل مسار إعادة انتخابه. كما أن أسواق المال من أمريكا اللاتينية حتى آسيا وأفريقيا وأستراليا هوت أيضًا. كانت اليونان قطعة صغيرة من قطع الدومينو ولكنها كانت قادرة على إسقاط قطع أكبر من الدومينو حيث أصبحنا جميعنا متشابكين بشكل جذري. ولكن على الرغم من ذلك فما زلنا نفتقر إلى تصور للهيكل السليم الذي يعبر عن هذا الوضع العالمي الجديد.

لقد ظهرت الدول القومية على الساحة في عام ١٦٤٨ مع معاهدة وستفاليا. ولقد أفادت هذا المعاهدة الإنسانية إلى حد كبير حيث وفرت تصورًا تنظيميًّا يتغلب على التقسيمات القديمة للقبائل والطوائف، وللعشائر والطبقات. ولكن يصعب علينا أن نعتقد أن فكرة صنعها الإنسان وظهرت منذ أكثر من ثلاثمائة وخمسين عامًا ماتزال قادرة على خدمة البشر بعد أن تغير كل شيء بهذا الشكل الهائل. وربما استطاع تشبيه بسيط أن يوضح هذا التحول الجذري.

قبل عصر العولمة الحديث عندما كان البشر يعيشون في أكثر من مائة دولة منفصلة كانت الإنسانية أشبه بأسطول مكون من أكثر من مائة قارب منفصل. كان العالم وقتها بحاجة إلى مجموعة من القواعد المصممة لكي تضمن أن هذا العدد الكبير من القوارب لن يصطدم ببعضه البعض ولكي تسهل تعاونها في أعالي البحار إذا شاءت القوارب ذلك. وهذا ما سعى النظام القائم على قواعد ١٩٤٥ لتحقيقه، وعلى الرغم من بعض حالات الفشل الواضحة فإنه نجح في تحقيق نظام عالمي ينعم نسبيًّا بالاستقرار لفترة تزيد على خمسين عامًا.

اليوم فإن الظروف العالمية قد تغيرت بشكل مدهش. إن قاطني كوكب الأرض بعددهم الذي يربو على ٧ مليارات نسمة لم يعودوا يعيشون في أكثر من مائة قارب منفصل. ولكن بدلًا من ذلك فلقد أصبحوا جميعًا يعيشون في ١٩٣ كابينة منفصلة في نفس القارب. ولكن هذا القارب يعاني من مشكلة حيث يرأسه ١٩٣ قبطانًا وطاقمًا، وكل واحد منهم يطالب بحقه في المسئولية الحصرية عن كابينة واحدة. ولكن لا يوجد قبطان وطاقم واحد يضطلع بمسئولية السفينة بأكملها. لن يرضى أي منا أن نبحر في محيط يموج بتيارات تتغير كثيرا وعواصف تنذر بالهبوب بدون قبطان كفء وطاقم يمسك الدفة باقتدار. ومع ذلك فإن مجموعة المسئولين

عن السياسة العالمية يقترحون علينا أن نفعل هذا بالضبط، وأن نبحر فوق المياه الغادرة للقرن الواحد والعشرين بدون قبطان.

كثير من التحديات العالمية الكبرى التي تواجهنا توضح بجلاء كيف يبحر المليارات السبعة فوق القارب ذاته. لقد بدأت الأزمة المالية العالمية في عام ٢٠٠٨-٢٠٠٩ بانهيار ليمان براذرز في سبتمبر ٢٠٠٨. ومع ذلك ففي غضون شهور كان الاقتصاد العالمي يتهاوى بأكمله، ولم تستطع أية دولة أن تفصل نفسها عن تلك الأزمة وذلك لأننا جميعًا قابعون في نفس القارب. لقد اقترب العالم إلى حالة انصهار اقتصادي كامل في يناير ٢٠٠٩. ولكن كان من المذهل أن قليلين هم الذين أدركوا أنه تم تجنب الانصهار الكامل بفضل ظهور قبطان وطاقم في الوقت المناسب للاهتمام بشئون القارب ككل.

لقد حدث ذلك في لقاء قمة العشرين في لندن. في العادة كان قادة الدول العشرين دومًا مبرمجين على وضع مصلحة كابينة كل منهم فوق مصلحة السفينة بأكملها، مما كان يعد سلوكًا طبيعيًّا، فلقد انتخبتهم كبائنهم ولم تنتخبهم السفينة بأكملها. ومع ذلك عندما أتوا إلى لندن في ٢ أبريل ٢٠٠٩ أدركوا بوضوح أن السفينة بأكملها على شفا الغرق. ولكي ينقذوا كبائنهم الفردية كان يتعين عليهم إنقاذ السفينة كلها. ولهذا قاموا بإجراء عالمي بالتنسيق معًا لاستعادة الاقتصاد العالمي من حافة الهاوية، وقاموا بالتشارك في كل مواردهم مقررين تحفيز الاقتصاد العالمي بمبلغ ١,١ ترليون دولار. كان هذا الاجتماع من الناحية العملية بمثابة حكومة عالمية، بل إنها حكومة أبلت بلاءً حسنًا، على الرغم أن قادة العشرين سوف ينكرون ذلك إنكارًا شديدًا.

وإذا كان ٧ مليارات من البشر يعيشون الآن في نفس القارب فإن المنطق السليم يقضي بضرورة انتخاب أو اختيار قبطان وطاقم لرعاية شئون السفينة ككل. ينبغي علينا أن ننشئ حكومة عالمية بشكل أو آخر، ومع ذلك فلن يجرؤ أكثر القادة السياسيين جرأة أن يذكر كلمات «حكومة عالمية» فهي كفكرة عملية بعيدة المنال والناخبون في العالم ليسوا مهيئين لها. ولكن سيأتي وقت سوف نحتاج فيه لمثل هذه الحكومة. فعلى مدى القرن القادم أو ما يزيد عليه سيتحتم على العالم أن يتعايش مع عدد هائل من الحلول القاصرة لمواجهة التحديات العالمية الكبرى والمتنامية. في أواخر السبعينيات والثمانينيات تنامى إدراك أن هناك ثقبًا للأوزون يستمر في الاتساع بسبب مواد كيميائية من صنع الإنسان تسمى الكلوروفلوروكربون مما حفز مثل هذا التعاون المشترك، فتفوق الإدراك السليم وفي عام ١٩٨٧ التقت ثلاث وأربعون دولة للتوقيع على بروتوكول مونتريال والمصادقة عليه، حيث كان يهدف إلى التقليل تدريجيًّا من إنتاج واستخدام مواد الكلوروفلوروكربون. بعد عقد أوعقدين من الزمان اختفت المشكلة وحقق بروتوكول مونتريال هدفه.

في الكتابات الأكاديمية يتم وصف المؤسسات متعددة الأطراف (مثل الأمم المتحدة) والإجراءات متعددة الأطراف (مثل بروتوكول مونتريال) التي قمنا بتأسيسها لحل المشاكل العالمية كمكونات «للحوكمة العالمية.» وطالما استمر رفض «الحكومة العالمية» التي تحمل سلطات إلزامية فمن الضروري تقوية المؤسسات التعاونية للحوكمة العالمية. ولكن في الوقت الذي نقوم فيه بذلك ينبغي علينا أن نفهم أيضًا أن حلول الحوكمة العالمية هي حلول قاصرة. فهذه العملية تشبه الإبحار في البحر واختيار لجنة مختلفة لإدارة القارب في كل مرة تهب عاصفة جديدة. وفضلًا عن ذلك فإن اللجنة سوف يتم اختيارها حتميًّا بعد هبوب العاصفة وليس قبلها. جورج دبليو بوش الذي يعتبر على الأرجح أكثر الرؤساء الأمريكيين في العصر الحديث أحادية في فكره لم يلجأ إلى قمة العشرين إلا عندما تبين أن العاصفة الاقتصادية كانت أكبر من قدرات الولايات المتحدة أو الدول العشرين للتعامل معها بشكل منفرد. لقد أسعدنا الحظ أن ترتيبات لقاء العشرين تمت في الوقت المواتي قبل انهيار الاقتصاد العالمي. ولكن قد لا يواتينا مثل هذا الحظ المرة القادمة.

لماذا؟ من أجل تقوية مؤسسات وإجراءات الحوكمة العالمية يجب علينا أن نشهد استعدادًا من جانب الدول المختلفة لتقديم التضحيات الضرورية للوصول إلى حلول وسطى وتحقيق التوافق العالمي. وحتى في ظل ظروف عادية قد يكون تحقيق ذلك أمرًا صعبًا. ولكننا لا نعيش في ظل ظروف «عادية» فنحن نعيش في زمن غير معتاد تعتريه تحولات هائلة على العديد من الأصعدة. كل تلك التحولات تعقد من المجهودات التي تسعى لتقوية الحوكمة العالمية.

العديد من هذه التحديات الجيوسياسية ظهرت أيضًا نتيجة للفكر القديم، وتلك التحديات لن تختفي في المستقبل القريب. ولكن هذا لا يعني أننا لا نستطيع الارتقاء بـ «الأنظمة» التي تدير هذه الأشكال من التنافس. وهنا يمكننا إلقاء نظرة على المستقبل عن طريق النظر على أوروبا بوصفها مثالًا مصغرًا. إن أضخم إنجاز للاتحاد الأوروبي لا يكمن في قصة التكامل الاقتصادي الذي حققه، ولكنه ببساطة يكمن في حقيقة أن القارة التي أشعلت حربين من أكثر الحروب كارثية في تاريخ الإنسانية قد نجحت في إلغاء احتمالات وقوع حرب في المستقبل. هذا أمر مدهش حقًّا، فالسؤال الوجودي لنا جميعًا ونحن نسير قدمًا عبر القرن الواحد والعشرين هو إذا ما كان العالم الحديث خارج أوروبا يستطيع أيضًا أن يجاري هذا الإنجاز الأوروبي في إلغاء احتمالات اندلاع الحرب.

ومن دواعي السخرية أن السجل الأوروبي المليء بالعيوب يبعث فينا الأمل، فالمنافسات الجيوسياسية في أوروبا لم تتوقف بعد ميلاد الاتحاد الأوروبي كما أنها لم تختف في الوقت الراهن. في التسعينيات، وبعد عدة عقود من مولد الاتحاد الأوروبي تفككت يوغوسلافيا.

وعلى الرغم من التعاون السطحي بين دول الاتحاد الأوروبي المختلفة في مجهودات السلام العلنية فإنها ساندت بشكل سري حلفاءها القدماء من زمن الحرب العالمية الثانية. في المرحلة الأولى من مراحل تفكك يوغوسلافيا ساندت ألمانيا سلوفينيا وكرواتيا بينما تعاطفت المملكة المتحدة وفرنسا مع صربيا. يصف لو بور بشكل جيد هذه الانقسامات الأوروبية:

> لم يكن الجميع في الأمم المتحدة يرغبون في التقارب من [الصربيين]. ولكن المسئولين الذين دافعوا عن ضرورة اتخاذ موقف أكثر تشددًا تم تحييدهم من قبل المسئولين عن الحفاظ على السلام وأغلبهم من البريطانيين والفرنسيين والذين شعر الكثيرون منهم ببساطة براحة أكبر في التعامل مع الصرب البوسنيين . . . لسنوات طويلة أصرت لندن وباريس على اعتبار الصرب ورثة يوغوسلافيا تيتو ذات القوميات المتعددة، هذا في الوقت الذي قام فيه جنرال ملاديتش وجنوده بشكل منهجي بتدميرها. لقد كان من دواعي الخجل لأوروبا أنه في نهاية الأمر قام الأمريكى بيل كلينتون باتخاذ قرار القصف.[٤]

لقد قامت كل دولة منها سرًّا في الحقيقة بإرسال الأسلحة للجانب التي تسانده. وعلى الرغم من كل تلك المنافسات الجيوسياسية فإن ألمانيا وفرنسا والمملكة المتحدة لم تقترب قيد أنملة في اتجاه إعلان الحرب على بعضها البعض.

ويبقى السؤال الملح هو: لماذا لم يحدث ذلك؟ مرة أخرى فالإجابة مركبة ولكن جزءًا منها يرتبط بحقيقة أن دول الاتحاد الأوروبي قد قبلت نظامًا قائمًا على القواعد يحدد علاقاتهم ببعض. يتكون هذا النظام من أدوات قانونية ونظام بيئي سياسي معقد يعكس قيم الشعوب الأوروبية. فعلى الرغم من المنافسات الجيوسياسية الهائلة وغيرها فإنه توجد قيود كبرى تحدد سلوك دول الاتحاد الأوروبي. فبينما توجد بعض العقوبات القانونية المقررة لانتهاكات بعض القواعد والأعراف فإن التمسك بالقواعد يعكس اهتمامًا بالقيم أكثر من الخوف من العقوبات.

لا يوجد سبب جوهري يمنع بقية البشر من تبني مثل هذا النظام البيئي الأوروبي للسلام الدائم. ليس ذلك تصورًا لعالم فاضل. لقد عشت معظم حياتي في آسيا، عشتها في واقع الأمر في منطقة البلقان الآسيوية — جنوب شرق آسيا. بعدما انتهت الحرب الباردة توقع معظم الخبراء أن منطقة البلقان الأوروبية ستظل تنعم بالسلام بينما سينفجر الصراع في البلقان الآسيوية. ولكن النقيض حدث، فالمسيرة نحو الحداثة في آسيا قد بدأت في حصد ثمار السلام. رابطة أمم جنوب شرق آسيا (آسيان) التي تعتبر مثالًا مصغرًا للاتحاد الأوروبي لعبت دورًا محوريًا في توفير السلام مثلما فعل الاتحاد الأوروبي لدوله الأعضاء.

إن التفاؤل بشأن المستقبل ليس مرادفًا بأي حال من الأحوال لفكرة المدينة الفاضلة.

فنحن أبعد ما نكون عن تحقيق حلم عالم فاضل. التحديات الجيوسياسية والاقتصادية الكبرى مستمرة في تنغيص حياة عالمنا، والإنسانية لم تتقدم مطلقًا إلى الأمام في خط مستقيم. فمع كل خطوتين نخطوهما نحو الأمام قد نأخذ خطوة أو خطوتين إلى الوراء من آن لآخر. وكما هو معتاد فإن التاريخ يسير في خط متعرج. ولهذا السبب فهذا الكتاب سوف يركز على العديد من التحديات الجيوسياسية الكبرى التي يتعين علينا التغلب عليها. الاستمرار بالدفع الذاتي ليس خيارًا مطروحًا. علينا أن نعمل بجد أكبر من أجل اجتياز الخطوط الجيوسياسية الصعبة واستخدام كل مهاراتنا السياسية بل وحيلنا (نعم حيلنا) التي نمتلكها للتغلب على هذه التحديات.

ينبغي علينا من منظور مثالي إعادة صياغة النظام المؤسسي العالمي للتعامل مع الأوضاع الإنسانية الجديدة. ولكن ذلك لن يحدث. وبتعبير أكثر حدة فإن الإنسانية تفتقر إلى كل من الخيال والشجاعة لكي تقدم حلولًا جريئة وجديدة. ولن يساعد الأمور كثيرًا أن القادة السياسيين مستمرون في استخدام اللغة القديمة والمفاهيم العتيقة في شرح العالم الجديد لشعوبهم. إن أحد أهم الأهداف التي يرمي إليها هذا الكتاب هو إشعال شرارة نوع جديد من الخطاب حول الوضع العالمي، فالتلاقي العظيم لا يتطلب أقل من ذلك.

ومن حسن الحظ أننا لن نضطر إلى الانتظار طويلًا حتى ننتهي من إعادة صياغة النظام العالمي من أجل إيجاد حلول للتحديات الجيوسياسية الكبرى، فنحن قادرون على البناء فوق النماذج الموجودة للتعاون بعد الحرب في التعامل مع تلك التحديات. كما يمكننا أيضًا العمل معًا لتقوية النظام القائم على قواعد ١٩٤٥ (الذي يشمل الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز) التي كانت أكبر هدية أهداها الغرب وخاصة أمريكا إلى بقية العالم. وعامة فليس هناك شك أن أمريكا وأوروبا حافظتا بشكل جيد على النظام القائم على قواعد ١٩٤٥ والتي كان لها أوجه قصور ولكنها كانت إيجابية في مجملها. ولكن هناك تحولات تحدث الآن على هذه الجبهة: فلقد تغيرت مواقف شعوب أمريكا وأوروبا، حيث كانوا في الماضي يساندون المؤسسات العالمية وعمليات تحرير الاقتصاد العالمية لأنهم افترضوا أنهم سيكونون أكبر المستفيدين منها. ولكن الكثيرين يخشون أن الفائدة كلها سوف تعود إلى الصين والهند، ومن ثم فلم يتعين عليهم الاستمرار في دورهم في حماية هذا النظام العالمي الطيب؟ هذا الوضع يرسل رسالة شديدة اللهجة للقوى الجديدة الناشئة: حيث يتعين عليهم أن يشاركوا ويتحملوا مسئوليات عالمية أعظم. كما ينبغي عليهم التوقف عن الادعاء بأنهم مايزالون «دولًا نامية».

إذا وافقت تلك القوى على تحمل مسئوليات أكبر فيجب على الغرب الترحيب بذلك.

إن رئاسة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لا ينبغي أن تظل حكرًا على الأوروبيين والأمريكيين، ولكن سيكون هناك أيضًا عدد أكبر من «الشركاء المسئولين» الذين بدأت آراؤهم حول النظام العالمي في التلاقي مع الرؤية الغربية للعالم. ولكن هل ستبدأ أمريكا في اقتسام القوة والعمل مع بقية العالم على تقوية المؤسسات العالمية متعددة الأطراف؟ على مدى فترات طويلة اتخذت أمريكا مواقف ملتبسة نحو المؤسسات العالمية متعددة الأطراف. فما قامت به من أجل إضعاف تلك المؤسسات لا يقل عما فعلته لتقويتها. وطالما بقيت الولايات المتحدة القوة العظمى في العالم فإن هذا الالتباس لم يكلفها كثيرًا. ولكن حيث إن أمريكا تواجه احتمال أن تصبح الاقتصاد الثاني في العالم في المستقبل القريب فمن الحكمة لأمريكا أن تحول دفة مسارها وأن تعمل على تقوية النظام القائم على قواعد ١٩٤٥ وليس على إضعافه.

ولقد عبر بيل كلينتون تعبيرًا جيدًا عن هذه النقطة عندما تحدث في جامعة ييل في عام ٢٠٠٣:

> إذا كنت تؤمن بأن الحفاظ على القوة والسلطة والحرية التامة للتحرك والسيادة هي أمور هامة لمستقبل بلادك فلا يوجد أي تناقض في أن (تستمر الولايات المتحدة في التصرف بشكل أحادي). (الولايات المتحدة) هي أكبر وأعظم قوة في العالم الآن. لقد قطفنا الثمار وسوف نستمتع بها . . . ولكن إذا كنت تؤمن بأنه ينبغي علينا أن نؤسس لعالم تحكمه القواعد والشراكات والعادات السلوكية التي نحب أن نعيش في ظلها عندما نفقد موقعنا كالقوة العسكرية والسياسية والاقتصادية العظمى في العالم، عندها لن تقوم بذلك. كل شيء يعتمد على قناعاتك.[٥]

لقد أراد كلينتون أن يقول مثل هذا الكلام لأمريكا أثناء رئاسته. ولكن طبقًا لوثائق قدمها ستروب تالبوت الذي كان وقتها وزيرًا للخارجية فإن الواقع السياسي منع الرئيس من التعبير عن رأيه بصراحة:

> لقد كانت آراء كلينتون متناقضة تمامًا مع تصورات تشارلس كراوذامر حول «اللحظة الأحادية» والتي كانت تقضي بأن الولايات المتحدة لديها فرصة تمتد إلى عدة عقود تفرض خلالها إرادتها بشكل أحادي وبدون أي عرقلة تسببها ضرورة تأسيس توافق أو الوصول إلى حلول وسط قبل أن يصبح العالم متعدد الأقطاب. كلينتون كان يؤمن بعكس هذا الرأي تمامًا: ففي أعقاب الحرب الباردة كانت لدينا لحظة متعددة الأطراف، فرصة لتشكيل العالم من خلال قيادتنا الفعالة للمؤسسات التي كان كلينتون معجبًا بها وكان كراوذامر يزدريها. ولكن كلينتون احتفظ بهذا الرأي إلى حد كبير لنفسه أثناء تواجده في منصبه، وفي العلن وحتى خلال اللقاءات مع المسئولين في إدارته ومع

المساندين له فلقد أوعزت فطرة كلينتون له أن الإيحاء بأن الشمس سوف تغرب يومًا ما على التفوق الأمريكي سيثير المتاعب. لقد ساعده تفاؤل رونالد ريجان حول «الصباح في أمريكا» في التغلب على جيمي كارتر الذي كان في عيون الكثيرين قد ربط بشكل غير واعٍ بين رئاسته – وأيضًا حزبه لفترة ممتدة لاحقة – وبين الوعكات الصحية.[٦]

ويستمر تالبوت في تذكرتنا بأن كلينتون لم يستطع الإشارة إلى إمكانية ظهور مجتمع دولي يحكم ذاته في وقت لاحق:

خلال معظم فترة رئاسته كان كلينتون حريصًا على تجنب التصريح باقتناعة بنوع من الداروينية الأكثر تفاؤلًا – فكرة أن العولمة سوف تؤدي إلى ظهور – أو تطور– نظام دولي يزداد تعاونًا. ففي أحاديثه العامة المرتجلة وخطاباته المعدة مسبقًا وأحاديثه الشخصية سمعته يختبر فكرة أن انتشار الديمقراطية والمجتمع المفتوح والاقتصاد الحر وتمكين الفرد هي موجة المستقبل. وجاء مثال خلال حديث صحفي مشترك في بكين مع الرئيس الصيني جيانج زمين في ٢٧ يونيو ١٩٩٨ عندما صرح كلينتون مرتجلًا: «من المهم أنه بغض النظر عن خلافاتنا حول أفعالنا الماضية فإن الصين والولايات المتحدة ينبغي أن تسيرا قدمًا على الجانب الصحيح من التاريخ من أجل صالح العالم. لقد جاءت بنا قوى التاريخ إلى عصر جديد من الإمكانات الإنسانية ولكن أحلامنا لا يمكن أن تتحقق إلا من خلال أمم يتحمل مواطنوها المسئولية ويستمتعون بالحرية.» لقد توقف قبل يساند صراحة فكرة أن وجود مجتمع عالمي يحكم ذاته هو نتيجة مطلوبة وليس فقط نهاية حتمية الحدوث.[٧]

نحن نعيش الآن في عالم مختلف، فاللحظة الأحادية – هذا إذا كانت قد حدثت بالفعل– قد مرت. وحتى أكثر العقول الأحادية في واشنطن قد بدأت تدريجيًّا في الاعتراف بأن القوانين العالمية قد تفيد بالفعل المصالح الأمريكية وتزيدها قوة. ومرة أخرى وكما هو معتاد كان التحدي الجيوسياسي المباشر هو الذي أطلق مثل هذا الفكر الجديد. عندما تحدث روبرت جيتس الذي شغل وقتها منصب وزير الدفاع في حوار شانجريلا عام ٢٠١١ حث الصين على الالتزام باتفاقية اتفاقية قانون البحار في سلوكها في بحر الصين الجنوبي. وكان ذلك مطلبًا منطقيًا، ولكن كان من الطبيعي أن يشعر جيتس بالارتباك الواضح عندما سأله أحدهم: «متى ستقوم الولايات المتحدة بالتصديق على اتفاقية قانون البحار؟».

هناك حكمة عظيمة في القول المأثور بأن من يسكن بيتًا من زجاج ينبغي ألا يلقي بالأحجار. ولكي تنجح أمريكا في إقناع الصين بالالتزام بالقواعد والمعاهدات العالمية فيتعين

عليها أن تكون قدوة يحتذى بها. وهذا بالضبط ما حدث. في مايو ٢٠١٢ بذلت إدارة أوباما مجهودًا حقيقيًا لإقناع مجلس الشيوخ الأمريكي بالتصديق على اتفاقية قانون البحار. وقادت وزيرة الخارجية هيلاري كلينتون هذا المجهود بقولها أن المعاهدة «محورية لزعامة الولايات المتحدة وأمنها.» وأضافت: «إن مصالح الولايات المتحدة مرتبطة ارتباطًا وثيقًا بالمحيطات، فلا توجد دولة ستستفيد من اتفاقية قانون البحار أكثر من الولايات المتحدة.»[٨] وأنهت حديثها بالقول: «لقد تأخر الوقت كثيرًا بالولايات المتحدة في الانضمام إلى هذه المعاهدة، فزعامتنا العالمية في القضايا البحرية في خطر. ولهذا فإنني أناشد اللجنة أن توافق بسرعة لانضمام الولايات المتحدة لاتفاقية قانون البحار والتصديق على اتفاقية ١٩٩٤، كما أناشد مجلس الشيوخ لتوفير المشورة والموافقة قبل نهاية هذا العام»[٩]. حتى الأصوات الجمهورية الهامة مثل جورج دبليو بوش وجورج بي شولتس الذي شغل منصب وزير الخارجية في إدارة رونالد ريجان قد وافقت على تصديق الولايات المتحدة على المعاهدة والتي لم تصدق عليها حتى الآن.[١٠]

لماذا غيرت الطبقة الحاكمة في واشنطن رأيها؟ هذا أمر بسيط. أن مجموعة القواعد التي اعتقدت أمريكا أنها سوف تحدد من حركتها ستكون الآن قادرة على عرقلة حركة أي دولة تصبح أكثر قوة من أمريكا. وقد يحدث ذلك في وقت أقرب مما يتوقعه معظم الأمريكيين. في الحقيقة قد لا يعرف أي أمريكي تقريبًا أنه طبقًا لبيانات صندوق النقد الدولي ومن منظور تعادل القوة الشرائية فإن الاقتصاد الأمريكي مرشح لأن يحتل المركز الثاني في العالم في وقت قريب قد لا يتخطى ٢٠١٦،[١١] من لديه الجرأة إذن لإعلام الشعب أن أمرًا مثل ذلك قد حدث؟

إن العالم لن ينتهي إذا احتلت أمريكا المركز الثاني، كما أنه لن ينتهي عندما تنتهي السيطرة الغربية على النظام العالمي نهاية طبيعية. إنني أؤكد على ذلك لأن كتبًا جديدة قد ظهرت في العالم الغربي تشع تشاؤمًا حول الوضع العالمي العام. ولقد عبر جيديون راخمان باقتضاب عن روح العقل الغربي في كتابه الذي أطلق عليه العنوان الدال عالم صفري بلا رابح أو خاسر. وكما يقول في التمهيد: «رؤيتي لمستقبل السياسة الدولية هي بلا شك رؤية متشائمة».[١٢] وعلى نفس المنوال فإن كتاب إيان بريمر كل أمة تعمل لذاتها يجادل بأن العالم يندفع بقوة نحو الفوضى. تشارلس كابشان له رؤية مماثلة بكاتبه الذي يحمل عنوانًا ملائمًا ليس عالمًا يمتلكه طرف واحد. حتى مجلة الإيكونومست وافقت على الرأي القائل:

> بأن التشاؤم الغربي المتزايد يعيد تشكيل الحياة السياسية. بعد عامين من تدشين رئاسة أوباما بكل التفاؤل الذي أنتجته فإن المزاج العام في واشنطن تسوده كآبة لا تختلف عن مثيلتها عندما جادل جيمي كارتر بأن أمريكا تعاني من «وعكة». وتهاوى حلم الديمقراطيين في منتصف فترة رئاسته بأن البلاد توشك على النهوض بشكل شبيه

بنهضة الستينيات. ولكن الجمهوريين ليسوا مفعمين بالتفاؤل هم أيضًا: فأفكارهم تميل نحو الغضب والحنق وليس نحو تفاؤل ريجان. وفي الوقت ذاته شهدت أوروبا احتجاجات هائلة اتسم بعضها بالعنف في شوارع أثينا ودبلن ولندن ومدريد وباريس وروما. وإذا كانت الدول على أطراف الاتحاد الأوروبي تعاني من الإحباط الشديد فليس ذلك من المستغرب إطلاقًا، ولكن التشاؤم موجود في قلب من هم أكثر نجاحًا أيضًا.[١٣]

ولكن على النقيض أضافت الإيكونومست أنه «طبقًا لمركز أبحاث بيو فإن ٨٧٪ من الصينيين و٥٠٪ من البرازيليين و٤٥٪ من الهنود يعتقدون بأن بلادهم تسير في الاتجاه الصحيح في مقابل ٣١٪ من البريطانيين و٣٠٪ من الأمريكيين و٢٦٪ من الفرنسيين. وفي الوقت ذاته تستثمر الشركات في «الأسواق الناشئة» وتتجاهل العالم المتقدم. ومن المحتمل أن نصيحة «اذهب إلى الشرق أيها الشاب» سوف تصبح الصيحة السائدة في القرن الواحد والعشرين».[١٤]

ومن سخريات القدر أن كتابًا ينطوي على رؤية متفائلة مثل كتابي هذا قد يتم نشره في منتصف عاصفة اقتصادية هائلة في الغرب في عام ٢٠١٣. في يوليو ٢٠١٢ حذر وزير المالية السابق روبرت روبن أن أمريكا تتجه مباشرة نحو «منحدر مالي» مع تقلص محتمل قد يصل إلى ٦٠٠ مليار دولار في العام — أي حوالي ٤ بالمائة من إجمالي الناتج المحلي — هذا إذا لم يتخذ الكونجرس التدابير اللازمة لإيقاف تخفيضات الميزانية التلقائية بحلول ٢ يناير ٢٠١٣. كل ذلك قد يطلق ركودًا ثنائيًّا في الولايات المتحدة. وحذر روبن أن «عدم الاستقرار» الذي يحيط بكل هذا «قد يبدأ في التأثير على قرارات الاقتصاد الحقيقي».[١٥] وفي الوقت ذاته انفجر خلاف آخر في الكونجرس حول رفع سقف الدين مما قد يؤدي إلى مزيد من تقويض الثقة في الأسواق. مثل هذه التشككات في أمريكا التي تأتي متلازمة مع الريبة الشديدة حول مستقبل اليورو قد تثير عاصفة اقتصادية هوجاء في ٢٠١٣.

لقد عشت خلال عاصفة اقتصادية هائلة في الأزمة المالية الآسيوية في ١٩٩٧–١٩٩٨ عندما انهارت أسعار جميع السلع في جنوب شرق آسيا وبدا كما لو كان العالم قد وصل إلى نهايته. ولكن كما نعلم الآن فإن العالم لم ينته. كما أن العالم لن يصل إلى منتهاه بالنسبة للغرب إذا اضطر أن يجاهد بقوة للخروج من هذه العاصفة الاقتصادية الشديدة. ففي نهاية الأمر فإن القوة والمرونة الداخلية للمجتمعات الأوروبية ستقودها إلى النجاح بشكل أو بآخر.

ولهذا لا ينبغي للغرب الاستسلام للتشاؤم فالغرب لن يفقد قوته ولكنه سيضطر إلى المشاركة في القوة. ٨٨٪ من سكان العالم الذين يعيشون خارج الغرب يودون التعاون مع نسبة

١٢٪ الذين يعيشون فيه. إن الطبقة المتوسطة الهائلة والناشئة في جميع أرجاء العالم قد بدأت في قبول الكثير من قيم الطبقات المتوسطة الغربية وطموحاتها. وبنظرة إلى الوراء لا ينبغي أن يدهشنا ذلك. الملايين من أفضل عقول آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية درست إما في جامعات غربية أو في جامعات على الطراز الغربي في بلادهم وهو أمر على درجة مساوية من الأهمية. ونتيجة لذلك فإن رؤيتهم حول ما يشكل «مجتمعات طيبة» قد تغيرت أيضًا.

خلال العقود القليلة السابقة أنتج العالم أعظم مجموعة من العقول من خريجي الجامعات في تاريخ الإنسانية، فلم يحدث من قبل أن قدمنا الرعاية للمواهب بالمقدار الذي يحدث الآن. إن الفيضان الهائل من المواهب الجديدة هو أهم القوى الدافعة المنتجة للتلاقي العظيم. إن مئات الآلاف من الآسيويين على سبيل المثال الذين تلقوا تعليمهم في الجامعات الأمريكية والذين عادوا إلى بلادهم تحدوهم الرغبة في إعادة إنتاج «الحلم الأمريكي» بمجتمع من الطبقة المتوسطة التي تنعم بالاستقرار والرفاهية. في القرون الماضية عندما كان الزعماء يلتقون معًا مضطرين إلى التغلب على اختلافاتهم الثقافية. بعض تلك الاختلافات مازالت موجودة، ولكن من المفيد كثيرًا عندما يلتقي زعماء الدول المختلفة أن يكونوا قد تلقوا تدريبهم في هارفارد أو ييل أو كولومبيا أو ستانفورد. ومن المدهش أن ذلك يحدث كثيراً الآن. نحن نستطيع بل يجب علينا أن نجني ثمار هذا التلاقي الجديد لحل بعض المشاكل الملحة الجديدة لعالمنا. إن بإمكاننا تحقيق ذلك.

الفصل
١

حضارة عالمية جديدة

الإنسانية هي وحدة واحدة. تلك كانت دومًا الطموحات النبيلة التي اعتنقها أهم مفكري العالم بدءًا من ألبرت أينشتاين حتى ماهاتما غاندي. ومن أقوال أينشتاين الشهيرة:

> عندما نستعرض حياتنا ومجهوداتنا فإننا نلاحظ فورًا أن معظم أفعالنا ورغباتنا تقريبًا مرتبطة بوجود أناس آخرين. فطبيعتنا تشبه طبيعة الحيوانات الاجتماعية، حيث أننا نأكل الطعام الذي ينتجه الآخرون ونرتدي الملابس التي يصنعها الآخرون ونعيش في منازل يشيدها الآخرون. إن الجزء الأعظم من معارفنا ومعتقداتنا وصلت إلينا عبر آخرين من خلال وسيلة اللغة التي طورها آخرون. فبدون اللغة لأصبحت قدراتنا العقلية فقيرة فقرًا شديدًا مقارنة بقدرات الحيوانات العليا، ولهذا يتعين علينا أن نقر بأننا ننعم بمميزات لا يعرفها البهائم بفضل حياتنا داخل مجتمع إنساني. لو عاش الفرد وحيدًا من لحظة ميلاده فسوف يظل بدائيًا وأشبه بالحيوانات في تفكيره ومشاعره بدرجة لا يمكننا تخيلها.[١]

لقد ذكّرنا أينشتاين بأسلوبه المتميز المعهود أننا جزء ننتمي إلى كل أكبر. وردد غاندي المشاعر ذاتها عندما قال إن «الإنسانية جمعاء هي أسرة موحدة لا تقبل التقسيم.» ومع ذلك فحتى عندما نصغي إلى مناشداتهم ومطالباتهم لنا بأن نمنح كل إنسان قيمة أخلاقية متساوية بغض النظر عن العرق أو الدين أو اللغة أو الثقافة فإن القليلين منا فقط يعتقدون أن بإمكاننا

الارتقاء بالوضع الإنساني ككل. ولقد شرح الاقتصادي السويدي الشهير جونار ميردال بشكل جيد التشاؤم السائد حول إمكانية تحسين ظروف البشر بشكل جذري: «في السنوات الماضية حدثت تغيرات كبرى مفاجئة في الاقتصاد العالمي أثرت بشكل أساسي على الوضع الاقتصادي لجميع الدول المتخلفة، وإن كانت في مسارات وبدرجات مختلفة، ومن ثم أثرت على الأوضاع الخاصة بقضية المساواة بأكملها التي أناقشها في هذه المحاضرة، فبالنسبة للجزء الأكبر من الشعوب في الدول المتخلفة أدت هذه التحولات إلى تدهور إمكانات التنمية لهم وفي العديد من البلدان تهدد الآن بقاء أعداد غفيرة من الطبقات الفقيرة».[٢]

نستطيع اليوم استبدال روح التشاؤم بروح عصر جديدة ملؤها التفاؤل. فعلى الرغم من الافتقار إلى إستراتيجية كبرى أو خطة شاملة للعمل فإن الإنسانية قد نجحت في إنتاج حضارة عالمية جديدة. الغرض من هذا الفصل هو التوثيق التفصيلي لكيفية تحسن الأوضاع الإنسانية تحسنًا مذهلًا بالنسبة للأغلبية العظمى من سكان الأرض. ولسوف يوضح هذا الفصل كيف أن العالم يتحول إلى مكان أكثر «تحضرًا». إن قتلنا لبعضنا البعض ينخفض وفهمنا لبعضنا البعض يزداد مثلما يزداد التعاون بيننا. هناك الكثير من مظاهر الخير في عالمنا التي تمر بدون أن يرصدها أحد. وإذا استمرت التوجهات الحالية وهو احتمال قائم فإن الوضع الإنساني سيصبح الأفضل منذ بدء التاريخ الإنساني.

حروب وضحايا معارك أقل

نحن نشهد الآن انخفاضًا غير مسبوق في التاريخ الإنساني لخطر اندلاع حرب بين قوتين عظميين، كما أصبح لدينا أيضًا وفرة من البيانات التي تؤكد أن عدد الأفراد الذين يقتلون في ساحات المعارك قد وصل إلى أدنى معدلاته منذ بدء عمليات التسجيل. «لقد انخفض عدد قتلى المعارك – لكل ١٠٠,٠٠٠ من السكان – بنسبة ١,٠٠٠ مرة عبر القرون التي شهدت نمو الحضارات وتطورها، فقبل وجود دول منظمة كانت المعارك تقتل في المعدل أكثر من ٥٠٠ لكل ١٠٠,٠٠٠ شخص. في القرن التاسع عشر في فرنسا وصلت النسبة إلى ٧٠. في القرن العشرين ومع حدوث حربين عالميتين وعدة مجازر جماعية وصلت النسبة إلى ٦٠. الآن انخفضت معدلات القتل في المعارك إلى ثلاثة أعشار الشخص لكل ١٠٠,٠٠٠ نسمة».[٣]

ويطرح «تقرير ٢٠١٠ للأمن الإنساني» فكرة أن التوجهات طويلة الأمد تقلل من مخاطر كل من الحروب الدولية والأهلية. ويعلق آندرو ماك مدير مشروع تقرير الأمن الإنساني والمستشار السابق للسكرتير العام للأمم المتحدة كوفي عنان بقوله:

> أكثر الاكتشافات إثارة للطمأنينة هو أن الحروب شديدة الوطأة التي تقتل ما لا يقل عن ١,٠٠٠ شخص سنويًّا قد انخفضت بمقدار ٧٨٪ منذ ١٩٨٨ . . . في الخمسينيات اندلع في المتوسط ستة صراعات دولية (بما في ذلك الحروب ضد الاستعمار) حول العالم كل عام. وفي الألفية الجديدة أصبح المتوسط أقل من صراع واحد. الحروب التي وقعت حديثًا تميزت أيضًا بأنها أقل تدميرًا للحياة من تلك التي اندلعت إبان فترة الحرب الباردة، كما أن القوى العظمى لم تحارب بعضها البعض لفترة تزيد على ستة عقود — وتعتبر هذه أطول فترة سلام بين القوى العظمى على مدى قرون . . . كانت فرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية وروسيا/الاتحاد السوفيتي والهند (بهذا الترتيب) الدول الأكثر ميلًا نحو الحروب في الفترة بين ١٩٤٦ و٢٠٠٨ من حيث إنها كانت الدول الأكثر تورطًا في الصراعات المسلحة . . . كان زوال الاستعمار وانتهاء الحرب الباردة والارتفاع المذهل في عدد الدول الديمقراطية وتحول مواقف النخب تجاه الحروب من بين التغيرات السياسية المحورية التي قللت من فرص حدوث حروب دولية منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية . . . منذ الثلاثينيات تغيرت مواقف العامة والنخب نحو الحروب تغيرًا واضحًا، ولقد أصبحت الحروب الاستعمارية أمرًا لا يتصور الآن. وبينما كانت الحروب في العصور السابقة تعتبر أمرًا مقبولًا إن لم يكن مرغوبًا، الآن تعتبر الحروب مرفوضة إلا في حالة الدفاع عن النفس أو إذا كانت بتفويض من مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة . . .

وعلى درجة مساوية من الأهمية طبقًا لرأي ماك حدثت زيادة هائلة طويلة الأمد في مستويات الاعتماد المتبادل بين الدول في مجال الاقتصاد العالمي. ويقول: «لقد رفع الاعتماد المتبادل من تكاليف الحروب كما قلل من فوائدها . . . الزيادة الشديدة في معدلات التجارة الدولية والاستثمارات الأجنبية المباشرة قد رفعت من تكاليف الغزو العسكري وقلصت من فوائده. كشفت دراسة أجريت حديثًا أن أي ارتفاع في الاستثمارات الأجنبية المباشرة يصل إلى ١٠٪ في المتوسط يقلص من مخاطر الصراعات بنسبة ٣ بالمائة. في ظل نظام التجارة العالمية الحرة الحالي يصبح شراء السلع والمواد الخام عن طريق التجارة أرخص دومًا من الحصول عليها عن طريق غزو دولة من أجل نهب ثرواتها».[٤]

كما يوضح ماك أن:

> اكتشاف العوامل المحددة للسلام بأي درجة من الدقة هو أمر صعب، وذلك ليس لعدم وجود عدد كاف من التفسيرات المقنعة ولكن لوجود عدد فائض عن الحد منها، مما يعقد مهمة التحليل، ولكن النظر إلى مجموعة المسببات يوضح أنه أذا استمرت نفس الظروف فإن انخفاض عدد الحروب قد يستمر طويلًا. وعلى نفس الدرجة من الأهمية فإن الأمم المتحدة بعد أن تحررت من أربعة عقود من الركود السياسي إبان الحرب الباردة قادت بنفسها المبادرات الدولية المتزايدة التي تسعى لإيقاف الحروب ومنع الصراعات المتوقفة من الاندلاع مرة أخرى. وانضمت إلى الأمم المتحدة وكالات دولية أخرى وحكومات مانحة وحكومات الدول المتأثرة بالحروب. كما كان عدد لا يحصى من المنظمات الأهلية الدولية والمحلية مشاركًا بشكل فعال. وأقوى خلاصة توصلت إلها الدراسات الإحصائية حول مسببات الحروب الأهلية هي أنه كلما ارتفعت معدلات التنمية الاقتصادية كلما انخفضت مخاطر اندلاع تلكرالحروب. وليست صدفة أن الحروب الأهلية تتركز في أفقر الدول في العالم.[٥]

ماك ليس الباحث الوحيد الذي قام بتوثيق هذا الانخفاض اللافت للنظر للحروب والوفيات الناجمة عنها. دراسة أخرى تحت عنوان «التوجهات العالمية للصراعات المسلحة» التي قام بها هالفارد بوهاوج وسكوت جيتس وهافارد هيجر وهافارد ستراند من مركز دراسة الحروب الأهلية والسلام بمعهد أبحاث السلام بأوسلو أكد أيضًا أن «عدد الصراعات الحالية قد انخفض بعد نهاية الحرب الباردة بقليل كما خفت حدة الصراعات المسلحة بشكل عام منذ الحرب العالمية الثانية. نحن نعيش الآن في أطول فترة منذ الحرب العالمية الثانية بدون حروب بين الدول (الحروب التي تندلع بين دولتين أو أكثر)».[٦]

إحصائية من كتاب الملائكة الأفضل لطبيعتنا للكاتب ستيفن بينكر تؤكد كيف تغير العالم بهذا الشكل المثير في مجال نشوب الحروب بين الدول: في الفترة بين ١٩٥٠ و٢٠١٠ هبطت الوفيات الناتجة عن الحروب سنويًّا هبوطًا شديدًا من حوالي ٥٠٠,٠٠٠ إلى ٣٠,٠٠٠ شخص في العام طبقًا لأحد التقديرات (أنظر الشكل ١-١).

الكثيرون في الغرب يعيشون في قلق من الهجمات الإرهابية. ولكن حتى في حالة حدوث هجمات إرهابية فإن حساب الاحتمالات يوضح لنا الكثير. طبقًا لرونالد بيلي المراسل العلمي لمجلة العقل فخلال السنوات الخمس الماضية (٢٠٠٥-٢٠١٠) كان هناك احتمال أكبر أن يموت الأمريكي نتيجة للبرق (١ من ٥,٥٠٠,٠٠٠) أو في حادثة على الطريق (١ من

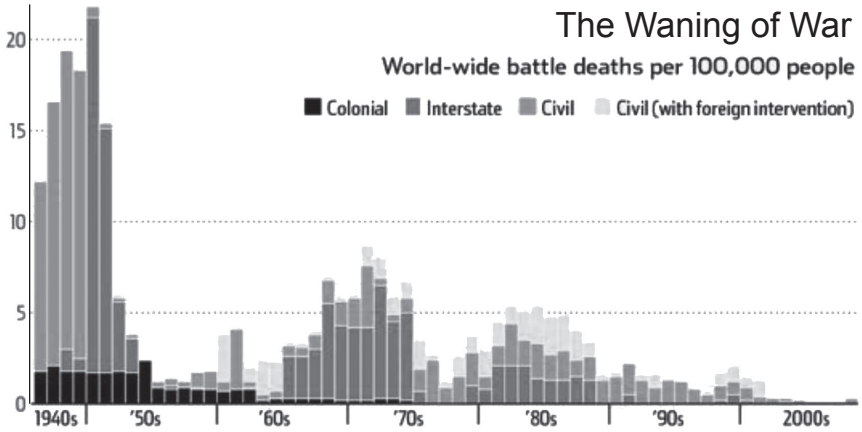

الشكل ١-١ تراجع الحروب: أعداد قتلى الحروب في جميع أرجاء العالم لكل ١٠٠,٠٠٠ نسمة. المصدر: معدل من مشروع تقرير الأمن الإنساني، برنامج بيانات أوبسالا للصراعات ومعهد أبحاث السلام بأوسلو. http://flatrock.org.nz/static/frontpage/06_the_waning_of_war.jpg

١٩,٠٠٠) من أن يلقى حتفه نتيجة لهجوم إرهابي (١ من ٢٠ مليون)[٧] واعتاد الرئيس جورج دبليو بوش أن يقول مرارًا وتكرارًا «نحن نعيش في عالم خطر.»[٨] ولكنه كان على خطأ كبير.

يقدم بينكر مجموعة كبيرة من البيانات والأسباب ليؤكد أن العالم قد وصل فعليًّا إلى منحنى جديد في مجال الحروب والصراعات. فكما يقول، منذ ١٩٤٥ شهدنا ظاهرة جديدة يصفها بأنها «السلام الطويل» (مفهوم تمت صياغته في ١٩٨٩ من قبل مؤرخ الحرب الباردة الرائع جون لويس جاديس الذي ألف كتابًا بنفس العنوان).[٩] يصف بينكر كيف أنه منذ نهاية الحرب الباردة بدا أن «سلامًا جديدًا» قد استقر له المقام. وكما سأشرح بالتفصيل لاحقًا في هذا الفصل، حتى المناطق التي كانت تعتبر خطرة في العالم مثل جنوب شرق آسيا (منطقة البلقان الآسيوية)[١٠] تمر بمرحلة «سلام جديد» تتميز بالعمق والاستمرار معًا. الحقيقة التي لا يمكننا إنكارها أنه عبر معظم التاريخ الإنساني تعامل البشر مع بعضهم البعض بقسوة وبشاعة، وكانت الصراعات متكررة، ومع كل صراع كان المزيد من البشر يفقد حياته. إن الانخفاض في القتل غير المبرر وبزوغ فجر جديد من السلام يعني بوضوح أن العالم يتحول الآن إلى مكان أكثر تحضرًا. ومع كل عقد يمر ينخفض توترنا أننا سوف نفقد حياتنا على أيدي بشر مثلنا. ومما لا شك فيه أنه لا يوجد معيار أوضح للتعامل مع أخوتنا البشر بشكل أكثر «تحضرًا» من ذلك.

انخفاض مستمر في الفقر المدقع وآثاره

التوجه الإيجابي الثاني الذي نشهده عالميًّا هو التلاشي التدريجي للفقر المدقع. في بداية الألفية الجديدة حددت الأمم المتحدة العديد من أهداف تنمية الألفية الجديدة بغرض تحقيقها بحلول عام ٢٠١٥. ولكن هذه الأهداف لن تتحقق جميعها باستثناء هدف وحيد هام سيتم إنجازه قبل موعده: تقليل الفقر العالمي إلى النصف. يعود فضل هذا الإنجاز في أغلبه إلى النمو الاقتصادي السريع الذي شهدته الصين والهند في العقود الماضية. أفريقيا أيضًا تساهم بشكل كبير في تقليل الفقر. «تقرير أهداف التنمية للألفية لعام ٢٠١١» المنشور من قبل الأمم المتحدة يقرر أن الفقر مستمر في الهبوط في العديد من البلدان والمناطق: «فعلى الرغم من نكسات كبيرة حدثت عقب فترة الركود الاقتصادي في ٢٠٠٨-٢٠٠٩ الذي تفاقم بسبب أزمة الغذاء والطاقة فإن العالم ما يزال في طريقه المرسوم للوصول إلى هدفه في خفض الفقر. من المتوقع الآن أن معدلات الفقر العالمية سوف تنخفض بحلول عام ٢٠١٥ إلى أقل من ١٥ بالمائة مما يعد أقل بكثير من حد ٢٣ بالمائة المتوقع.»[١١] مجلس المعلومات القومي الأمريكي لديه تفاؤل أكبر ويتوقع أن الفقر العالمي سيزول تقريبًا بحلول عام ٢٠٣٠.[١٢]

لاحظت مقالة في مجلة التايم مقتبسة تقريرًا أصدرته الأمم المتحدة ومعهد التنمية في الخارج أن

> في ٢٠١٠ كان حوالي ١,٤ مليار نسمة يعيشون في فقر شديد، وقد يبدو ذلك مفزعًا حتى تتذكر أنه قبل إطلاق مشروع تنمية الألفية كان الرقم ١,٨ مليار نسمة. معدل التحسن الذي يصل إلى ٢٢٪ سوف يبهرنا أكثر عندما ندرك أنه تحقق في الوقت الذي يتزايد فيه سكان العالم. حوالي ٤٥٪ من الدول الموقعة كانت تسير على الخط المرسوم لتحقيق هدف تقليل معدلات جوع الأطفال إلى النصف بحلول ٢٠١٥، ونجح ٧٥٪ منها في تخفيض معدل الفقر بالنسبة للعمر الحرج للأطفال دون الخامسة. نسبة مذهلة تصل إلى ٩٥٪ من جميع الدول حسنوا من معدلات الوفيات بالنسبة للأطفال دون الخامسة، مما خفض الرقم العالمي من ١٠١ حالة وفاة لكل ١,٠٠٠ مولود حي إلى ٦٩.[١٣]

وإضافة إلى تقليل معدلات الفقر فلقد حققت العديد من البلدان النامية خطوات كبيرة في التعليم. منطقة جنوب الصحراء الكبرى في أفريقيا ارتفع فيها التعليم بنسبة ١٨ بالمائة في

الفترة من ١٩٩٩ و٢٠٠٩ مما يعد أفضل سجل لتحسن الأداء في العالم بأسره. في بنين وبوتان وبوركينا فاسو وإثيوبيا وغينيا ومالي وموزامبيق والنيجر ارتفعت المعدلات الصافية للالتحاق بالتعليم بنسبة ٢٥ نقاط مئوية في نفس الفترة.

التدخلات الهادفة حققت نجاحات أيضًا. اليوم ١٢,٠٠٠ طفل أقل يموتون كل يوم من ١٩٩٠. في الفترة من ٢٠٠٠ إلى ٢٠٠٨ تغطية التطعيم المحسن للجرعة الأولى والثانية أدت إلى انخفاض في الوفيات الناتجة عن مرض الحصبة بنسبة ٧٨ بالمائة، مما يمثل ربع انخفاض الوفيات بين الأطفال دون الخامسة.[١٤] إن الوضع الإنساني يتحسن بشكل واضح في هذا المجال أيضًا.

نظرًا لهذه التطورات المثيرة في العالم النامي فإن العالم في طريقه إلى أن يصبح مكانًا أكثر مساواة. مركز التنمية العالمية وهو مؤسسة فكرية مقرها واشنطن العاصمة أصدر تقريرًا هامًّا حرره تشارلس كيني يصف «التلاقي العظيم في جودة الحياة» بين الدول الثرية والفقيرة يقول فيه: «الخبر الجيد التالي فيما يخص التنمية أن أي مقياس تقريبًا لجودة الحياة فيما عدا الدخل يظهر تحسنًا عالميًّا سريعًا وشاملًا. منذ ١٩٦٠ انخفض متوسط وفيات الأطفال الرضع بما يزيد عن النصف على سبيل المثال. تسعة ملايين طفل ولدوا في ٢٠٠٥ عاشوا ليحتفلوا بعيد ميلادهم الأول في ٢٠٠٦ كانوا سيفقدون حياتهم إذا استمرت معدلات الوفيات كما هي منذ ١٩٦٠. والأغلبية العظمى من هؤلاء الأطفال يعيشون في الدول النامية.»

يقدم تقرير مركز التنمية العالمية مقارنة مثيرة تعزز بقوة فكرة التلاقي العظيم. الكثيرون في الغرب مازالوا يعتقدون أن أفريقيا لم تحرز تقدما يذكر في القرن العشرين بل ومن الأرجح ألا تحقق تقدمًا ذا بال في المستقبل. لم يتوقع الكثيرون أن معدلات وفيات الرضع سوف تنخفض أو أن متوسط الحياة سيرتفع أو أن الجوع سيتلاشى أو أن الأمية ستقل. ومع ذلك فأفريقيا تحرز تقدمًا على جميع تلك الجبهات. ولسوف يصدمون عندما يعلمون إذن إنه حتى أفقر المناطق في العالم تحقق إنجازات أسرع مما حدث في التاريخ الإنساني بأكمله. على سبيل المثال في الفترة بين ١٢٧٥ و١٧٧٥ استمر عدد سكان بريطانيا ومعدلات الأجور فيها بدون تغيير. وعلى العكس ففي فترة أقصر بكثير من ١٩١٣ إلى ٢٠٠٠ ارتفع دخل الفرد في غانا بمقدار ٦٣ بالمائة.[١٥] نحن نرى بكل وضوح هنا أن أفقر المناطق في العالم تتقدم بمعدلات أسرع عما حدث في أي فترة سابقة في التاريخ الإنساني.

إن سجل التقدم الحديث لغانا أكثر إثارة للإعجاب، ويعلق الاقتصادي جيفري ساكس بقوله: «إن غانا تسير في طريقها المرسوم لتحقيق معظم وإن لم يكن كل أهداف التنمية للألفية ... وتعتبر أقوى الدول إنجازًا في أفريقيا في أهداف التنمية للألفية حيث إنها استثمرت على فترات طويلة في الصحة والتعليم وقضايا النوع والمساواة، فأحرزت تقدمًا كبيرًا.»[١٦] وطبقًا لتقرير نشر في مقالة ظهرت في يناير ٢٠١٢ في الكريستيان ساينس مونيتور فإن «غانا كانت أحد أسرع الاقتصاديات نموًا في العالم في ٢٠١١ بمعدل نمو سنوي ١٤ بالمائة وحققت وضعًا متوسطًا في الدخل طبقًا للبنك الدولي. وخلال العام الماضي انخفضت معدلات التضخم وصرح مجلس غانا للاستثمار والترويج أن إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة وصلت إلى ٤,١٣ مليار دولار للثلاثة أرباع الأولى من عام ٢٠١١ مما يعتبر زيادة هائلة عن معدلات الاستثمار في نفس الفترة في عام ٢٠١٠ التي وصلت إلى ٢١٦,٧١ مليون دولار.»[١٧]

ويعبر تشارلس كيني ببلاغة عن ذلك فيقول:

> الدول في جميع مناطق العالم سواءً من أفقرها أو أغناها، وسواءً كانت تتمتع باقتصاد راكد أم نشط، قد شهدت تحسنًا في متوسط معدلات الصحة والتعليم على مدى النصف قرن الماضي. معظم الدول بغض النظر عن أدائها الاقتصادي سارت مشوارًا كبيرًا نحو المساواة بين الجنسين والحقوق المدنية والسياسية. كما حدث تقدم سريع في جودة الحياة وخاصة في بلاد كانت فيما سبق في المؤخرة. ولكن هناك مسببات للقلق، فالصورة فيما يخص العنف في العالم هي صورة مختلطة، كما أن جودة التعليم على وجه الخصوص تظل شديدة الانخفاض في العديد من الدول النامية، والتقدم الذي أحرز حديثًا في مجال الصحة بدأ في التباطؤ وخاصة بسبب أزمة مرض الإيدز. ومع ذلك فإن الصورة الكلية من الخمسين عامًا الماضية هي صورة لكوكب يزداد عدد السكان فيه الذين يتمتعون بحياة أفضل.[١٨]

سمة واحدة من سمات عالمنا المعاصر ولكن لا يعرفها الكثيرون هي أن الدول الفقيرة النامية – ويشمل ذلك الدول الفقيرة النامية التي مرت خلال صراعات داخلية مفجعة – قد بدأت في التفوق في أدائها على بعض الدول المتقدمة من حيث تقديم الخدمات العامة. منذ سنوات عديدة قامت الحكومة البريطانية بخصخصة هيئات المياه فيها لتحسين خدماتها. وتحسنت الخدمات بالفعل. ومع ذلك فإن هيئة المياه في دولة خرجت لتوها من تجربة مريرة من الإبادة الجماعية تفوقت في أدائها على هيئات المياه البريطانية. هذه الدولة هي كمبوديا.

لقد حدث ذلك كله بفضل رجل استثنائي هو ايك سون شان. أثناء الحكم الوحشي لبول بوت من ١٩٧٥ حتى ١٩٧٩ فقد إيك أسرته بأكملها وبالكاد نجح في الاستمرار على قيد الحياة. في ١٩٧٩ عندما تم طرد الخمير الحمر، عمل إيك في مسلخ للحيوانات تابع للبلدية، وفي عام ١٩٩٣ هيمن على هيئة إمداد المياه في بنوم بن وحولها بشكل مثير للإعجاب فقادها لكي تؤدي أفضل من مثيلاتها في بريطانيا. ونتيجة لذلك حصل على جائزة رامون ماجسايساي في ٢٠٠٦. النص المصاحب لهذه الجائزة يصف الإنجازات الهائلة لإيك سون وصفًا جيدًا:

> قام إيك بتمشيط القوة العاملة المتضخمة لديه ليحصل على الأفضل والأكثر موهبة وجعلهم ينطلقون في العمل، فأخذوا يكتشفون ويصلحون الثغرات الكثيرة في النظام، وقاموا بتركيب آلاف من عدادات المياه وأغلقوا المئات من الوصلات غير القانونية. وقام بتركيب برنامج للسداد الإلكتروني بتمويل من فرنسا، وأقنع مقرضين دوليين آخرين أن هيئته تمثل مخاطرة جيدة. في ١٩٩٧ أصبحت هيئة إمداد المياه في بنوم بن مشروعًا عامًّا بإدارة مستقلة. وبقروض كبرى من البنك الدولي وبنك التنمية الآسيوي وحكومة اليابان بدأ المدير العام ايك سون شان في عملية تطوير شاملة.
>
> قام إيك بتمديد ١,٥٠٠ كيلومترًا من الأنابيب الجديدة وتوسع في المخرجات المائية للهيئة بمقدار ٦٠٠ بالمائة. واجه الأشخاص ذوي النفوذ الممتنعين عن السداد بقطع المياه عنهم بعدما فشلت محاولات إقناعهم فحقق معدلًا للتحصيل وصل إلى ٩٩ بالمائة بحلول ٢٠٠٣. كما رفع الأسعار مما أدى إلى عوائد قوية وسمعة طيبة حيث سدد ديون الهيئة قبل موعدها. مع سياسات تسعير تفضل المستخدمين الصغار إلى جانب رسوم التوصيل المدعومة وخطط سداد التركيب استطاع أن يجعل المياه الرخيصة متوفرة لأفقر الأحياء في المدينة. قام إيك بتحويل القوة العاملة بالهيئة إلى قوة مهنية وبنى قدراتها الفنية وغرس في العاملين بها أخلاقيات العمل من الانضباط والكفاءة وروح الفريق.[١٩]

لقد عشت في بنوم بن لمدة عام كامل في ١٩٧٥ ولم يكن ذلك قبل سيطرة الخمير الحمر بكثير. كانت المدينة تقصف كل يوم تقريبًا عند تواجدي هناك حيث كانت تحت الحصار في وقتها. لقد خبرت بشكل مباشر الحرب الأهلية المريرة التي عانت منها بنوم بن من ١٩٧٠ وحتى ١٩٧٥ قبل سيطرة الخمير الحمر، وعندما انتهت الحرب أخيرًا في ١٩٩٠ توقعت أن تخرج كمبوديا منها كأمة محطمة وأن تتهاوى دولتها. في هذه التربة القلقة استطاع إيك سون

شان أن يوفر خدمة عامة لا تقل عن الأفضل في العالم. روايات مثل هذه الرواية توضح بجلاء التلاقي العظيم الذي يستمتع به العالم الآن.

شعوب العالم أصبحت أكثر تعلمًا

هذه التوجهات الإيجابية تؤدي إلى عالم أكثر تعلمًا، فالعالم يتجه نحو ما يقرب من التحاق كامل للأطفال في التعليم الأساسي في كل مكان تقريبًا. وطبقًا لوصف جول كوهين ودافيد بلوم وهيلين آن كاري ومارتن مالين:

> طوال القرن الماضي انتشر التعليم الرسمي بالمدارس بشكل مذهل طبقًا لإجمالي الملتحقين بالمدارس الابتدائية – معدل الالتحاق الكلي في التعليم الابتدائي بغض النظر عن العمر- نسبة إلى مجموع الأشخاص في الفئة العمرية التي تنتمي رسميًا إلى التعليم الابتدائي. في ١٩٠٠ كانت معدلات الالتحاق الكلية بالمدارس الابتدائية أقل من ٤٠ بالمائة في جميع المناطق باستثناء . . . الشمال الغربي من أوروبا وأمريكا الشمالية والمناطق الناطقة بالإنجليزية في المحيط الهادي . . . خلال السنوات القليلة الماضية وصل [الرقم المماثل] إلى ٨٦ بالمائة . . . خلال القرن العشرين تضاعفت القدرة على القراءة والكتابة ثلاثة مرات في الدول النامية فارتفعت من ٢٥ بالمائة إلى ٧٥ بالمائة.[٢٠]

انتشار التعليم الابتدائي خلق أيضًا مواطنين أكثر وعيًا. ونقتبس مرة أخرى من تقرير مركز التنمية العالمية:

> لقد أصبح الأفراد حول العالم أيضًا «مستهلكين أكثر وعيًا» من الماضي. فهم لا يطالبون فقط بصابون لغسيل أيديهم ولكنهم يريدون مدارس لتعليم بناتهم، كما يريدون حكومة تحترم حقوقهم. الطلب المتزايد على التعليم بوجه خاص هو جزء هام من قصة صعود معدلات الالتحاق بالتعليم الابتدائي. في ١٩٥٠ كان أقل من نصف الأطفال في عمر التعليم الابتدائي ملتحقين بالمدرسة، ولكن في نهاية القرن كاد الرقم أن يقترب من ٩ لكل ١٠. تقدير قيمة التعليم والإصابة بالدفتيريا والسعال الديكي والتيتانوس ـــ تلك كانت القوى خلف التحسن العالمي في جودة الحياة.[٢١]

وفضلًا عن ذلك فإن التقرير يوضح: «إن نسبة أطفال العالم الذين حصلوا على التطعيم ضد الدفتيريا والسعال الديكي والتيتانوس – حقنة DPT – ارتفعت من الخُمس إلى أربعة

أخماس في الفترة بين ١٩٧٠ و٢٠٠٦. كما أصبحت بعض الأفكار التي تنقذ الحياة – مثل غسل اليدين وعدم التبرز في الحقل الذي تأكل منه – أكثر قبولًا وانتشارًا.[٢٢]

التعليم يساعد على الارتقاء بالوضع الإنساني. يقول ستيفن بينكر أنه إلى جانب التحسن في التعليم فلقد أصبحنا أكثر ذكاءً أيضًا، ويطلق بينكر على تلك الحالة «مؤثر فلين» الذي يعني «النتيجة الهامة التي توصل إليها الفيلسوف جيمس فلين بأنه منذ بدء إجراء اختبارات الذكاء لأول مرة فإن النتائج التي يحققها الأشخاص الذين يخضعون لهذا الاختبار آخذة في الارتفاع. معدل متوسط الذكاء هو بالتحديد ١٠٠ ولكن لتحقيق هذه المعدل فإن النتائج الأولية للاختبار يجب أن تكون معيارية. إذا كان من الممكن لمراهق عادي في هذا العصر أن يعود إلى زمن سابق وأن يخضع لاختبار تم إجراؤه في ١٩١٠ فإنه (أو إنها) سوف يحقق معدل ذكاء يساوي ١٣٠، وهو إنجاز يتفوق على ٩٨ بالمائة ممن خضعوا للاختبار وقتها.»[٢٣]

عدد أكبر ينضم إلى الطبقة المتوسطة

ارتفاع معدلات الذكاء والتعليم والرخاء يرتبط بدوره بزيادة عدد الأشخاص الذين ينضمون إلى الطبقة المتوسطة. هومي خاراس الباحث الكبير في معهد بروكنجز بالولايات المتحدة والخبير في مجال ازدهار الطبقة المتوسطة في الدول النامية قد حدد أعضاء الطبقة المتوسطة العالمية كما يلي: «الأسر التي يصل إنفاقها بين ١٠ و١٠٠ دولار يوميًّا من حيث تعادل القوة الشرائية، ويستثنى من ذلك الأشخاص الذين يعتبرون فقراء في أفقر الدول المتقدمة أو أغنياء في أغنى الدول المتقدمة.» إن أعظم تقدم في التاريخ قد حدث في السنوات الثلاثين الماضية والذي يتزامن مع قرار الصين والهند بالانفتاح وإصلاح الاقتصاد لديهما في ١٩٧٩ و١٩٩١ على التوالي. ونتيجة لانفتاح الدولتين الأكبر من حيث عدد السكان فإن مستويات الحياة لعدد مذهل من الأشخاص وخاصة في آسيا قد ارتفعت. يصف خاراس هذه التغيرات جيدًا بقوله: «إن أقل من ربع الطبقة المتوسطة في العالم اليوم تعيش في آسيا. ولكن بحلول ٢٠٢٠ قد تتضاعف هذه النسبة، فأكثر من نصف الطبقة المتوسطة في العالم قد تتواجد في آسيا كما يمكن للمستهلكين الآسيويين أن يمثلوا أكثر من ٤٠٪ من استهلاك الطبقة المتوسطة في العالم. السبب في هذا أن مجموعات ضخمة من الأسر الآسيوية تتمتع الآن بدخول تضعها في مكانة تقل بقليل عن عتبة الطبقة المتوسطة العالمية ولهذا فمن المرجح أن أعدادًا كبيرة ومتزايدة من الآسيويين ستنضم إلى الطبقة المتوسطة خلال السنوات العشر القادمة.»[٢٤]

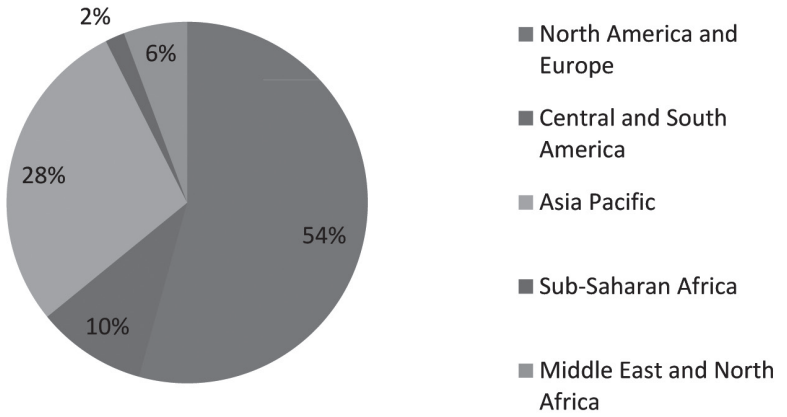

الشكل ١-٢ النصيب الإقليمي من الطبقة المتوسطة العالمية ٢٠٠٩. المصدر: طبقًا لهومي خاراس «الطبقة المتوسطة الناشئة في الدول النامية» ورقة عمل رقم ٢٨٥ (باريس: مركز التنمية OECD، ٢٠١٠).
http://www.oecd.org/dataoecd/1244457738/52/.pdf.

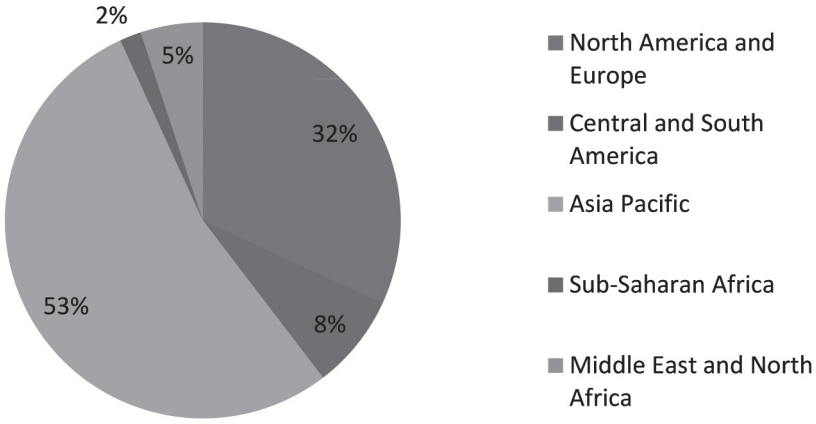

الشكل ١-٣ النصيب الإقليمي من الطبقة المتوسطة العالمية ٢٠٢٠. المصدر: طبقًا لهومي خاراس «الطبقة المتوسطة الناشئة في الدول النامية» ورقة عمل رقم ٢٨٥ (باريس: مركز التنمية OECD، ٢٠١٠).
http://www.oecd.org/dataoecd/1244457738/52/.pdf.

يبرز الشكلان ١-٢ و١-٣ بشكل مثير إلى أي مدى سوف تصبح آسيا قريبًا موطن أكبر طبقة متوسطة في العالم. في ٢٠٠٩ كانت الطبقة المتوسطة في أمريكا الشمالية وأوروبا هي الأكبر بكثير على الأرض. ولكن في فترة لا تتجاوز عقد واحد سوف تحتل آسيا بسهولة هذه المكانة.[٢٥]

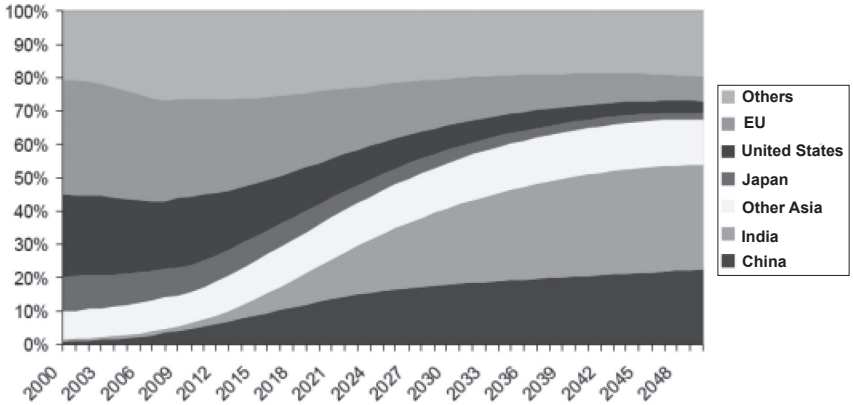

الشكل ١-٤ أنماط الاستهلاك للطبقة المتوسطة العالمية، ٢٠٠٠-٢٠٥٠. المصدر: طبقًا لهومي خاراس «الطبقة المتوسطة الناشئة في الدول النامية» ورقة عمل رقم ٢٨٥ (باريس: مركز التنمية OECD، ٢٠١٠)، http://www.oecd.org/dataoecd/1244457738/52/.pdf.

الشكل ١-٤ يجب أن يزيل أية شكوك لدينا أن العقود الخمسة الأولى من القرن الواحد والعشرين سوف تشهد تحولًا عظيمًا.[٢٦]

ينبغي علينا في هذه اللحظة أن ندرك أن جميع التوجهات التي ذكرناها حتى الآن — تلاشي الحروب وارتفاع معدلات التعليم وازدهار الطبقة المتوسطة وتطلعاتها — تميل إلى تعزيز بعضها البعض. وكما تعلمنا من دول الاتحاد الأوروبي فإن هناك ارتباطًا وثيقًا بين نمو مجتمعات الطبقة المتوسطة وانخفاض حدة الصراعات. الطبيعة الإنسانية لم تتغير. والأوروبيون مازالوا وسيظلون أوروبيين سواءً في حالة الحرب أو السلام. الذي تغير هو النظام الاجتماعي، فنتيجة للحداثة يستطيع البشر الارتقاء بمستويات معيشتهم ومعيشة أطفالهم بدون الحاجة إلى الحرب. وفي واقع الأمر فالحروب تترك المجتمعات في حالة أسوأ وليست أفضل مما هي عليه، وقد يكون ذلك هو الإسهام الأعظم الذي قدمه جورج دبليو بوش حيث أسهم في خلق نظام أكثر تحضرًا، فعندما فشلت قوة عسكرية ضخمة مثل الولايات المتحدة في تدمير دولة صغيرة مثل العراق بسهولة وعندما اضطرت إلى سداد ثمن مادي وإنساني باهظ في محاولة دحرها ثم إرضائها فإن ذلك يقدم دليلًا حيًا ودائمًا على عدم جدوى الحرب. ويقدر أن حرب العراق كلفت دافعي الضرائب الأمريكيين ما تتراوح قيمته من ١ إلى ٣ ترليون دولار (هذا التقدير طبقًا للاقتصادي الحائز على نوبل جوزيف ستيجليتز).[٢٧] ولقد تأثرت مستويات معيشة الأمريكيين بسبب حربي العراق وأفغانستان. لقد أصبحت الحروب في الواقع أمرًا عفا عليه الزمن. ولقد

علق المؤرخ الأسترالي جيفري بليني مرة بقوله: «لكل ألف صفحة تنشر حول مسببات الحروب توجد أقل من صفحة واحدة عن مسببات السلام.»[٢٨]

بليني محق تمامًا. نحن لم نستوعب الحقيقة الجديدة أن الوضع الإنساني يتمتع بسلام غير مسبوق في التاريخ. كما أننا لم ندرك لماذا حدث ذلك. إنني اقترح ببساطة أن العالم قد أصبح أكثر سلامًا ورخاءً لأن مجموعة من المعايير المتوافق عليها قد اجتاحت العالم ولقيت قبولًا من النخب التي تقرر السياسات في جميع أرجاء العالم. صانعو القرار السياسي في كل مكان طوروا نفس المجموعة من الرؤى حول كيفية الارتقاء بمجتمعاتهم وتنميتها.

عدد أكبر يتمتع بتعليم جامعي

وعلى الرغم من الاتفاق الواسع والمتنامي في العالم حول سبل تحسين أحوال المجتمعات ولكن لن يكون من السهولة أن نكتشف بدقة ما تعنيه هذه المعايير. ومع ذلك توجد إشارات تقودنا إلى حيث نجد مصادر هذا الاتفاق العالمي. فلنبدأ بالاستقصاء حول أهم جامعات أمريكا الشمالية مثل هارفارد أو ييل، أو ستانفورد أو كارنيجي ميلون. فعلى الرغم من أن هذه الجامعات الراقية قد مثلت في يوم من الأيام «أبراجًا عاجية» نائية توفر لطلابها وأساتذتها حياة منغلقة تتسم بالسكون والعزلة عن بقية العالم إلا فإنها أصبحت الآن أماكن تستقبل مئات الآلاف من الطلاب الأجانب وخاصة من آسيا. وكانت النتيجة أن المعايير المنبثقة عن جامعات أمريكا الشمالية قد انتشرت كفيروس صحي عبر العالم. إن الأرقام مدهشة: وثق المعهد الدولي للتعليم في نيويورك أنه في ٢٠١١ درس ٧٢٣,٢٧٧ طالبًا أجنبيًّا في جامعات أمريكا الشمالية.[٢٩] يشمل هذا الرقم ١٥٧,٥٥٨ طالبًا من الصين و١٠٣,٨٩٥ طالبًا من الهند و٧٣,٣٥١ من كوريا الجنوبية.[٣٠] يوضح الشكل ١-٥ جيدًا العدد المتزايد للأجانب الدارسين في الجامعات الأمريكية.

وبينما درس عدد أكبر من الطلاب الدوليين في الولايات المتحدة في ٢٠١١ فإن ما يقل عن ٢٪ من طلاب الكليات والجامعات الأمريكية درسوا في الخارج في نفس الفترة طبقًا لتقرير المعهد الدولي للتعليم. قد يفسر ذلك السبب الذي دفع هيلاري كلينتون أن تحث الطلاب الأمريكيين في استصدار جوازات سفر «ليس فقط للتفكير بشكل عالمي ولكن للذهاب إلى هناك والدراسة عالميًّا أيضًا.»[٣١] لقد تعلم العالم الكثير من أمريكا، ولكن هل أمريكا مستعدة للتعلم من العالم؟

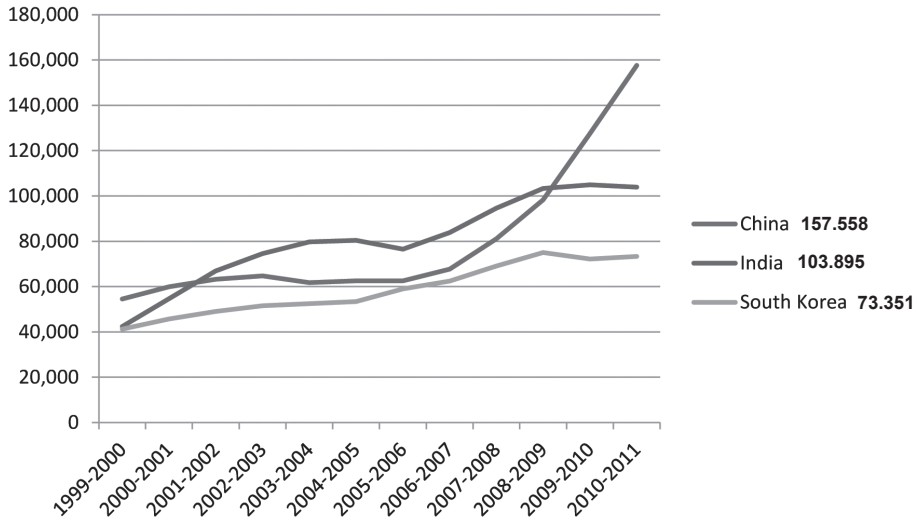

الشكل ١-٥ الطلاب الأجانب في الولايات المتحدة، ٢٠٠-٢٠١١: أعلى ثلاث دول يأتي منها الطلاب. المصدر: طبقًا للمعهد الدولي للتعليم، 2011. http://www.iie.org/Research-and-Publications/~/media/Files/Corporate/Open-Doors/Open-Doors-2011-Briefing-Presentation.ashx.

الملايين من الخريجين الأجانب من الجامعات الأمريكية (وللإنصاف من الجامعات الأوروبية والكندية والأسترالية والنيوزيلندية) قد عادوا إلى بلادهم لاستنساخ تجربة الجامعة الغربية. ونتيجة لذلك فإن عالمنا الآن يتمتع بأكبر نسبة من السكان المتعلمين تعليمًا جامعيًا في التاريخ. وتعتبر الصين المثال الأكثر إدهاشًا، ففي وقت قريب في ١٩٩٠ لم تزد نسبة الملتحقين بالجامعة أو أي معهد آخر للتعليم العالي المتخرجين من أي مدرسة ثانوية عن ٣ بالمائة. ولكن بحلول ٢٠١٠ أي أقل من عشرين عامًا بعدها استطاعت الصين أن ترفع عدد كل من المجموعات السابقة التي تلتحق بالتعليم العالي إلى ٢٩ بالمائة. ولقد ذكرت الإيكونومست أن عدد الطلاب المسجلين للحصول على شهادات جامعية في الصين ارتفع من ١ مليون في ١٩٩٧ إلى ٥ ملايين في ٢٠١١. كما زاد إلى أكثر من الضعف عدد مؤسسات التعليم العالي من ٢٠٠١ إلى ٢٠١١، من ١,٠٢٢ إلى ٢,٢٦٣.[٣٢] وبحلول ٢٠٢٠ تنبئ المؤشرات أن الصين ستمثل ٢٩ بالمائة من عدد الخريجين في العالم في الفترة العمرية من خمسة وعشرين إلى أربعة وثلاثين.[٣٣]

بحث أجراه معهد شرق آسيا لجامعة سنغافورة الوطنية يوفر المزيد من البيانات حول هذا التحول المدهش، يقول:

التسجيل في المعاهد العليا بالصين قد ازداد بسرعة منذ ١٩٩٩. في ١٩٩٥ لم يتمكن سوى ٥٪ من الفئة العمرية ١٨-٢٢ من الوصول إلى التعليم العالي مما وضع الصين في نفس المرتبة التي احتلتها بنجلاديش وبوتسوانا والكاميرون. في ٢٠٠٧ ارتفع المعدل إلى ٢٣٪، وكان معدل الارتفاع غير مسبوق، فالتسجيل السنوي لطلاب المرحلة بعد الثانوية لم يصل إلى مليون واحد حتى ١٩٩٧، وبعد عقد واحد من الزمان تخطى ٥,٥ مليون. كانت هناك زيادة تصل لحوالي نصف مليون كل عام من ١٩٩٩ إلى ٢٠٠٦. وبفضل هذا التوسع غير المسبوق أصبحت الصين الآن في مرحلة الحشود في التعليم الجامعي. يصل عدد الطلاب في الصين الآن إلى أكثر من ٢٠ مليونًا وبهذا تخطت الولايات المتحدة في وجود أكبر قطاع للتعليم العالي في العالم منذ ٢٠٠٥.[٣٤]

وعلى نفس المنوال، وطبقًا لتقرير العلوم والهندسة الصادر من مؤسسة العلوم القومية فإن الهند والصين كانتا دولتي المنشأ لما يقرب من ثلثي الخريجين الأجانب في مجالات العلوم والهندسة في الولايات المتحدة في نوفمبر ٢٠١٠. في ٢٠٠٨ تم منح حوالي ٥ ملايين درجة جامعية على مستوى البكالوريوس في العلوم والهندسة في جميع أرجاء العالم. حصل الطلاب في الصين على ٢٣ بالمائة وفي الاتحاد الأوروبي على حوالي ١٩ بالمائة وفي الولايات المتحدة على حوالي ١٠ بالمائة من تلك الدرجات. في الولايات المتحدة ٤ بالمائة من جميع درجات البكالوريوس الممنوحة عام ٢٠٠٨ كانت في الهندسة في مقابل حوالي ١٩ بالمائة في آسيا ككل و٣١ بالمائة في الصين على وجه الخصوص. في ٢٠٠٨ تخطت الصين الولايات المتحدة لتصبح الدولة الرائدة في العالم في عدد درجات الدكتوراه الممنوحة في مجالات العلوم الطبيعية والهندسة. حصل طلاب الصين على أكبر عدد من درجات الدكتوراه الممنوحة للطلاب الأجانب في الولايات المتحدة في العلوم والهندسة خلال الفترة ١٩٨٩-٢٠٠٩ (٥٧,٠٠٠) تتبعها الهند (٢٤,٨٠٠) وكوريا الجنوبية (٢١,٨٠٠) وتايوان (١٧,٠٠٠). عشرة بالمائة من الأجانب الحاصلين على درجات الدكتوراه من الولايات المتحدة في العلوم والهندسة خلال الفترة ١٩٨٩-٢٠٠٩ كانوا من الهنود و٢٥ بالمائة منهم من الصينيين. ونتيجة لكل ذلك ستتفوق الصين على الولايات المتحدة في الاقتباسات العلمية داخل الكتب والدوريات العلمية كما هو مبين في الشكل ١-٦.

منحت الصين أكثر من ٥٠٠,٠٠٠ درجة دكتوراه في ٢٠٠٩ ارتفاعًا من ١,٩٠٠ في ١٩٩٣. كما خرجت الدولة ٥٠٠,٠٠٠ مهندس في ٢٠١٠ بما في ذلك ١٠,٠٠٠ درجة دكتوراه. لم تخرج الولايات المتحدة سوى ٨,٠٠٠ درجة دكتوراه في الهندسة في ٢٠١٠ ويقدر أن ثلثي هؤلاء ليسوا مواطنين أمريكيين. منذ ٢٠٠٨ عدد الذين حصلوا على درجات الدكتوراه في الهندسة والعلوم من الصين أكبر بكثير من قرنائهم في الولايات المتحدة. في ٢٠٠١، ٥ بالمائة

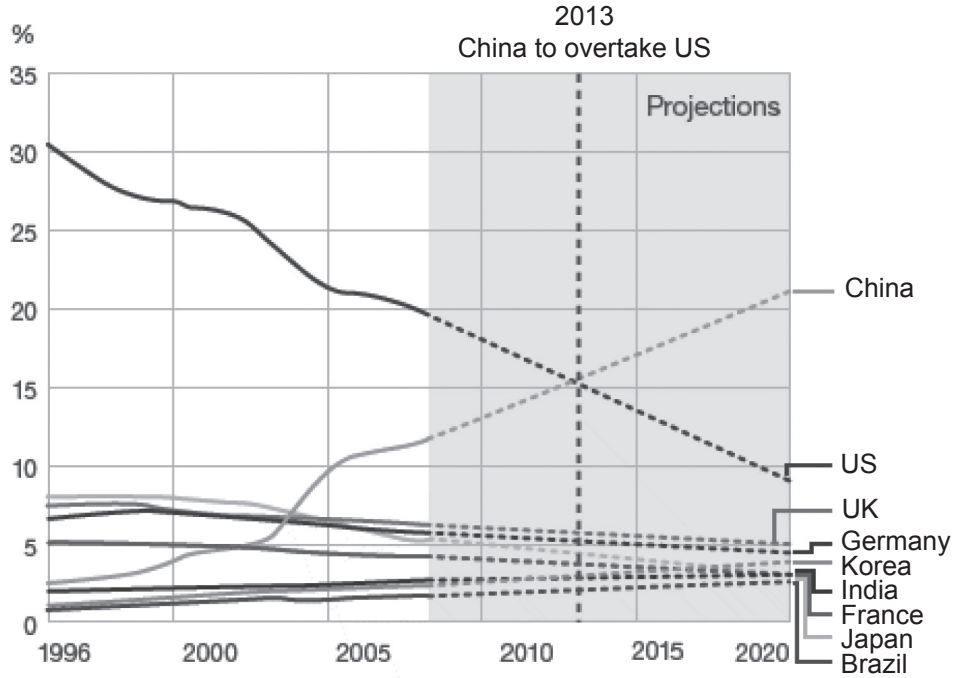

Source: Royal Society

الشكل ١-٦ النمو المتوقع في الاقتباسات العلمية في الكتب والدوريات العلمية. المصدر: طبقًا لـ http://www.bbc.co.uk/news/science-environment-12885271 وبيانات من الجمعية الملكية البريطانية

فقط من الأمريكيين في سن الرابعة والعشرين كانوا حاصلين على درجة البكالوريوس في الهندسة مقارنة بـ ٣٩ بالمائة في الصين و١٩ بالمائة أو أكثر في كوريا الجنوبية وتايوان واليابان. ويقدر ر. إي. سمولي العالم بجامعة رايس والحائز على جائزة نوبل أنه في ٢٠١٠ كان ٩٠ بالمائة من جميع الحاملين لدرجات الدكتوراة في العلوم الطبيعية والهندسة في العالم من الآسيويين المقيمين بآسيا. ومعظم هؤلاء العلماء والمهندسين الآسيويين الحاصلين على الدكتوراه من خريجي الصين.[٣٥]

وعلى الرغم من أن هؤلاء الصينيين والهنود يتخرجون في جامعاتهم وليس في جامعات أمريكا الشمالية فإنهم يخرجون حاملين لنفس المواقف الثقافية والعقلية المشار إليها سابقًا. فلتنظر على سبيل المثال إلى الإسهامات المدهشة لخريجي المعهد الهندي للتكنولوجيا الذي

ساعد الكثيرون من خريجيه في إشعال ثورات السيليكون فالي ثم أصبحوا فيما بعد رؤساء شركات أمريكية كبرى أو عمداء أهم كليات إدارة الأعمال الأمريكية. في الستة عقود الماضية تخرج من نظام المعهد الهندي للتكنولوجيا أكثر من ١٧٠,٠٠٠ خريج. ويقدر عامة أن الثلث أو أكثر من هؤلاء الخريجين وجدوا فرصًا في دول أخرى حيث يعترف بوجه عام بقدراتهم كقادة في مجالات أعمالهم.[٣٦]

الكثيرون من خريجي المعهد الهندي للتكنولوجيا أصبحوا رجال أعمال، وتضم أسماؤهم ن. ر. نارايانا ميرذي (المؤسس المشارك ورئيس الإدارة السابق لإنفوسيس) وراجندرا س. باوار (المؤسس المشارك ورئيس الإدارة لنييت) وفينود خوسلا (المؤسس المشارك لصان ميكروسيستمز) وأنوراج ديكشيت (المؤسس المشارك لبارتي جيمنج) وسوهاس س. باتيل (المؤسس والرئيس الفخري لسيراس لوجيك). كما حقق خريجون آخرون مناصب هامة في الشركات مثل راجات جوبتا (الرئيس الإداري السابق لماكنزي) وآرون سارين (الرئيس السابق لفودافون) وفيجاي ك. ثاداني (المؤسس المشارك ورئيس الإدارة لنييت) وفيكتور مينزيس (نائب رئيس مجلس الإدارة لسيتيجروب) وكانوال ركي (رئيس إدارة التكنولوجيا لنوفل).

خوسلا الذي تخرج من المعهد الهندي للتكنولوجيا في دلهي ساعد في تحويل مشروع في علم الكمبيوتر إلى صان ميكروسيستمز التي تعتبر ظاهرة قيمتها عدة مليارات من الدولارات، ويعمل الآن في مجال رأس مال الاستثماري. وتركز مؤسسته خوسلا فنشرز على استثمارات رأس المال وفي العديد من قطاعات التكنولوجيا. يقول: «معظم الأشخاص الذين ينجحون ينفقون ١٠٠ مليون دولار لشراء يخت. وأنا أعرف الكثيرين من الناس الذين قاموا بذلك. ولكن اليخت الذي أملكه يتكون من ١٠٠ شركة صغيرة ناشئة قيمتها ١ مليون دولار . . . بدا لي أن مساندة ١٠٠ شاب واعد في مجال الأعمال أمر ألطف بكثير من شراء يخت والفسحة فيه مرة واحدة في الأسبوع . . . هذه الشركات الناشئة هي اليخت الخاص بي.»[٣٧]

وهذه هي الطريقة التي تصف بها الإيكونومست أهدافه:

> «نحن نحتاج إلى تغيير ١,٠٠٠٪ حتى تستطيع مليارات البشر في الصين والهند أن تستمتع بنمط حياة غربي مفعم بالطاقة.» دعنا نتناسى التكنولوجيا الخضراء مثل السيارات الكهربية وتوربينات الرياح والخلايا الشمسية والشبكات الذكية. فكل هذه الأشياء لا تفي بما يطلق عليه السيد خوسلا «سعر صينديا» وهو السعر الذي يستطيع به الناس في الصين والهند شراءها بدون دعم. ويقول: «كل شيء يظل لعبة حتى يصل إلى هذه النقطة.» لدى السيد خوسلا خطة أخرى لإنقاذ الأرض، فهو يستثمر ما يزيد على ١ مليار دولار من أموال عملائه في «البجعات السوداء» — وهي أفكار

يمكن لها تحقيق قفزات مفاجئة في التكنولوجيا وتعد بفوائد بيئية هائلة وإمكانية ارتقاء سريع وعوائد سريعة. والسر؟ يتوقع السيد خوسلا أن تسعة من عشرة استثماراته سوف تبوء بالفشل. ويقول: «أنا لا أهتم سوى بالتكنولوجيا التي يحتمل أن تفشل بنسبة ٩٠٪ ولكنها إذا نجحت فإنها سوف تغير من البنية الأساسية للمجتمع بشكل جذري.» محفظة خوسلا فنشرز تبدو كما لو كانت قائمة رغبات ذات تطلعات بيئية مثالية: مفاعلات نووية غير ملوثة للبيئة، استخراج السولار من الميكروبات، أسمنت بكربون سالب، بطاريات بالحصة، نظام لاستخراج الميثان من الفحم وهو مايزال داخل بطن الأرض. ويقول: «حدوث أي من تلك الأشياء هو أمر غير محتمل ولكنك إذا صوبت جيدًا نحو الهدف فهناك احتمال كبير أن شيئًا غير محتمل سوف يحقق النجاح. منذ عشر سنوات لم يكن في قدرة أي محلل أن يتنبأ بأن عدد مستخدمي الهاتف المحمول في الهند سيصل إلى ٦٥٠ مليون ولكن عددًا من لديهم حمامات ومراحيض لا يزيد على ٣٠٠ مليون. حتى منذ خمس سنوات لم يتنبأ أحد بسعة انتشار التويتر إلى هذا الحد، فكل هذه الأمور تعتبر بجعات سوداء تنتظر.»[٣٨]

أسس ميرذي شركة إنفوسيس تكنولوجيز في ١٩٨١ باستثمار أولي قيمته ٢٥٠ دولار اقترضه من زوجته. في إنفوسيس أخرج ميرذي وصمم ونفذ نموذجًا للتسليم العالمي كان الركيزة التي حقق منها نجاحًا مبهرًا في خدمات تكنولوجيا المعلومات المصدرة من الهند. في ٢٠١١ أي بعد ثلاثين عاما أصبحت إنفوسيس واحدة من أكبر الشركات الصانعة للثروة في الهند، وتقدر قيمتها بما يزيد على ٧,٥ مليار دولار. هذا النمو يترجم إلى عوائد تصل إلى ٧٨ بالمائة سنويًا على مدى ثلاثين عامًا، وبهذا تتخطى باركشير هاثاواي التابعة لوارين بافيت والتي حققت عوائد نسبتها ٢٢ بالمائة سنويًا على مدى ٣٦ عامًا، وصندوق ماجيلان التابع لبيتر لينش الذي حقق عوائد نسبتها ٢٩ بالمائة سنويًا على مدى ١٣ عامًا، وصندوق كوانتم التابع جورج سوروس الذي بلغت نسبة عوائده إلى ٣٠ بالمائة سنويًا على مدى ٣٢ عامًا. لقد تقاعد ميرذي الآن ولكنه يتمنى أن يعيد ما أنجزته إنفوسيس للطبقة المتوسطة الهندية ويطبقها على فقراء الهند من خلال صندوق كاتاماران وهو صندوق استثماري أنشأه في ٢٠٠٩ بعد أن باع نصيبه ونصيب زوجته سودها في إنفوسيس. وحيث أنه على قناعة أن السبيل الوحيد للتعامل مع تحديات الفقر هو عن طريق خلق الوظائف وتوليد الثروة من خلال المشروعات الخاصة فإنه سوف يشجع رجال الأعمال الصغار في مجالات متنوعة. ولقد قام الصندوق بالفعل بعمل ثمانية استثمارات كان أكبرها في ميكروفاينانس س.ك.س، مانيبال للتعلم العالمي، صانع مشروبات الطاقة تزينجا. يتحتم على كل مشروع أن يحقق عوائد مالية وأن يخلق منتجات جديدة وأن يوفر المزيد من الوظائف طبقًا لما يقوله ميرذي.[٣٩]

إن إسهامات خريجي المعهد الهندي للتكنولوجيا قد بدأت للتو ولكن عددًا أكبر منهم سوف يستمرون في محاولة تغيير عالمنا. في ديسمبر ٢٠٠٩ دعيتُ للذهاب إلى شيناي لإلقاء كلمة في مؤتمر بانيت. ولقد عين منظمو المؤتمر طالبًا شابًّا اسمه ميدهون سليم ليكون مضيفي. تم اختياره لأنه كان سيأتي في العام اللاحق تبعًا لبرنامج للتبادل إلى جامعة سنغافورة الوطنية حيث أشغل منصب عميد كلية لي كوان يو للسياسات العامة. وكان ضمن عشرين طالبًا من منطقة آسيا المحيط الهادي اختيروا لمنحة تبادل إقليمية لإثراء مهارات القيادة أنشأتها مؤسسة تيماسيك.

ثم التقيت به في سنغافورة حيث كان يبلي بلاءً حسنًا، وسافر عبر كل مناطق جنوب شرق آسيا نجح خلالها في بناء صداقات قوية. لقد فتحت أولى تجاربه الدولية مداركه على التحديات التي تواجه العالم الأكبر والفرص اللانهائية التي توفرها. وانبهر على وجه الخصوص بالنقاش حول الكلفة العالية للرعاية الصحية. ومن سنغافورة توجه إلى كندا حيث عمل كمساعد باحث في كلية سودر للأعمال. تركز مشروعه على توفير علاج منخفض التكاليف للمرضى الذين يعانون من المراحل النهائية للمرض الكلوي. نجح المشروع والدروس المستفادة منه يجري تطبيقها في الوقت الراهن في مستشفيات بريتيش كولومبيا.

بعد عودته من كندا شارك في أحد مجالاته المحببة الأخرى ألا وهي الطاقة. فاز فريقه في مسابقة تحدي إديسون لعام ٢٠٠٩ (تحت رعاية جنرال إلكتريك بالتعاون مع إدارة العلوم والتكنولوجيا بالهند) على الرسالة المقدمة حول نموذج الطاقة الريفية المبني على الشبكات الصغيرة المربوطة بالتيار المتغير وتوليد القوة لامركزيا. الأجزاء الأولية للنموذج المقترح يتم اختبارها حاليًّا في قرية في ناثان بولاية تاميل نادو بالهند. وبالاستفادة من الخبرة التي اكتسبها خلال عمله في المشروع قام بتأسيس شركة صغيرة (جرينكست تكنولوجي سولوشانز) التي توفر لوغاريتمات متقدمة لأنظمة إدارة البطاريات وأسواق الكهرباء. خطة العمل هذه فازت بجائزة نكست أيديا لعام ٢٠٠٩ التي تدعمها شركة نيويورك سيتي للتنمية الاقتصادية، وحصل فريقه على موقع مكتب لمدة عامين ودعم قانوني وإداري لبدء الشركة. وفي الوقت الراهن يعمل فريقه على الحصول على حقوق الملكية الفكرية عن اللوغاريتمات.

ولقد قبل ميدهون في الوقت الحالي العرض المقدم من دويتشه بنك للعمل في إدارة الأسواق العالمية، ويتمنى أن يحصل على خبرة في أعمال الشركات قبل أن يواصل اهتماماته طويلة الأجل في قطاع الأعمال. كثيرًا ما أحكي قصة ميدهون لأصدقائي لأشرح لهم كيف أن

شابًا مسلمًا من الهند لم يكن قد غادر بلاده قبل ٢٠٠٨ نجح في الحصول على مواقع والفوز في مسابقات في كندا ونيويورك في فترة لا تتجاوز عدة سنوات. منذ مائة عام أو ربما حتى خمسين عامًا لم يكن ميدهون سليم ليجرؤ على الابتعاد عن القرية التي ولد فيها، كما لم يكن ممكنًا له الالتحاق بالجامعة أو السفر إلى مدن متقدمة. البيئة العالمية الجديدة غيرت كل هذا، ونتيجة لذلك فإن شبابًا مثل ميدهون سليم وشابات أيضًا نجحوا في اقتحام التيار الرئيسي العالمي والارتقاء به لدى انضمامهم إليه.

معايير جديدة

ازدياد التشابه في مظاهر السلوك بين النخب المقررة للسياسات حول العالم يوفر لنا مفتاحًا جديدًا لماهية المعيار الجديد. وربما باستثناء كوريا الشمالية التي تعتبر آخر مملكة تعيش في صومعتها في العالم فإن هذه المعايير قد تسربت إلى جميع المجتمعات. دعوني أنظر إلى خمسة من تلك المعايير هنا: قبول إطار العلم الحديث، الاعتماد على المنطق في تقديم الحجج، تبني فكرة الاقتصاد القائم على السوق الحر، التغيرات التي طرأت على العقد الاجتماعي بين الحاكم والمحكوم، التركيز المتزايد على التعددية.

العلم الحديث

العنصر الرئيسي هو قبول العلم الحديث والأسلوب العلمي. هذا القبول يعني أنه عندما يواجه أي مجتمع مشكلة كبرى (مثل الفيضانات أو الجفاف أو الزلازل أو العواصف الشديدة) فإن هذا المجتمع يبحث عبر العالم بأكمله لكي يجد الحل العلمي الأفضل. بالنسبة لكثيرين في الغرب يعتبر ذلك استجابة طبيعية، وفي الواقع فأي خيار آخر بالنسبة لهم غير متصور. ولكن ذلك لا يتفق مع تجربتي الشخصية: فلقد كان من حسن حظي أنني كبرت في دولة فقيرة نامية وتربيت في ظل والدين لم يصل تعليمهما إلى المدرسة الثانوية وليس الجامعة بالطبع. وربما كنت في الحقيقة أول شخص على الإطلاق من بين أسلافي الذي درس في الجامعة. ولهذا فأنا أرى بوضوح العتبة التي يتعين على الشخص تخطيها لكي ينتقل من عالم سابق على العلم إلى عصر مبني عليه.

ونتيجة لذهابي إلى المدرسة تعلمت أن الكهرباء تعتبر اكتشافًا حديثًا نسبيًّا، فهو اكتشاف حسّن بشكل كبير من الوضع الإنساني، فبدون العلم الحديث لم يكن باستطاعة الإنسانية أن تروض الكهرباء. ولقد حاولت أن أقنع والدتي بهذه الحقيقة البسيطة، ولكنها كانت تبتسم

لي بحنان وتقول إنها لا تشك في أن الكهرباء هبة إلهية، فالضوء يأتي من السماء. كما أنها لم تكن منبهرة بالطيران الحديث. وذكرت أن العديد من الملاحم الهندوسية وثقت كيف كان أسلافنا يطيرون قبل ظهور الطيران الحديث. عندما استرجع هذه الأحاديث واللقاءات بعدها بخمسين عامًا أدرك حُسن حظي لأنني ألقيت نظرة على عالم سابق على العلم الحديث. ولكن هذا العالم في طريقه إلى التلاشي الآن، حيث إن العلم الحديث أصبح مقبولًا من الجميع ومن الواضح أنه إحدى القوى الدافعة التي تخلق الحضارة العالمية الجديدة التي نعيش فيها.

الكثيرون في الغرب يفترضون أن العالم الإسلامي مايزال يقاوم العلم الحديث. وبالتأكيد فإن مستويات التعليم في العلوم أقل في العالم الإسلامي وخاصة في العالم العربي عنه في أي مكان آخر في آسيا. فالعالم العربي يستمر في الإنفاق الضعيف على الأبحاث. وطبقًا لمعين حمزة؛ الأمين العام للمجلس القومي للبحوث العلمية في لبنان: «مازال تمويل البحوث والتطوير في العالم العربي أقل بكثير من مثيله في معظم المناطق الأخرى. في ٢٠٠٧-٢٠٠٨ على سبيل المثال أنفقت الدول في المنطقة بأسرها مالايزيد على ٠,٣٪ من إجمالي الناتج المحلي على البحوث والتطوير. الصين على النقيض تنفق الآن ١,٥٪ من إجمالي الناتج المحلي على البحوث والتطوير والهند أكثر من ١,٠٪.»[٤٠]

ومع ذلك ليس هناك أدنى شك حول توجه العالم الإسلامي في مجال العلم. ويلاحظ روجر هايفيلد محرر مجلة نيو ساينتست بقوله: «لقد أتت الإمبراطورية الإسلامية بالأسطرلاب والجبر وحكمة مجموعة من الشخصيات مثل بطلميوس وأرسطو الذين قدموا أفكارًا مهدت الطريق لعصر النهضة وشكلت العالم الحديث. لقد تهاوى العصر الذهبي للعلم العربي منذ قرون ولكن الملاحظ هو قوة المجهودات المبذولة من أجل إعادة إشعال جذوة التقاليد العريقة والمؤثرة للعلم.»[٤١] طبقًا لتقرير أصدرته اليونسكو حول التعليم العالي في العالم العربي فإن «ثلاث مبادرات إقليمية تمثل المبادرات من أعلى إلى أسفل في مجال التعليم العالي حديثًا وهي: مدينة التعليم بقطر ومعهد مصدر بأبو ظبي وجامعة الملك عبد الله للعلوم والتكنولوجيا في المملكة العربية السعودية.»[٤٢]

على الرغم أن المملكة العربية السعودية تظل واحدة من أكثر المجتمعات المحافظة في العالم – فهي لا تسمح للنساء بقيادة السيارات – فإنها استثمرت مبالغ ضخمة لبناء أحدث وأكبر جامعة علمية في العالم ألا وهي جامعة الملك عبد الله للعلوم والتكنولوجيا، فهي

جامعة دولية على مستوى الدراسات العليا يمولها وقف يصل إلى عدة مليارات من الدولارات وتقبل الطلاب (ذكورًا وإناثًا) من جميع أرجاء العالم. تركز خطة البحوث بالجامعة على أربعة مجالات إستراتيجية: الطاقة والبيئة، العلوم الحيوية والهندسة الحيوية، علوم المواد والهندسة، الرياضيات التطبيقية والعلوم الحاسوبية.[٤٣]

إذا لم تكن النخبة السعودية القائمة على إقرار السياسات مقتنعة بجدوى العلم الحديث لم يكن من الممكن أن تقوم بمثل هذا الاستثمار الضخم. الدول الأخرى الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي مثل دولة الإمارات العربية المتحدة وقطر تنهج نفس المنوال. وطبقًا لتقرير اليونسكو المذكور سابقًا:

> لقد أنشأت مؤسسة قطر مدينة التعليم في ٢٠٠١ كمركز لبناء القدرات وتنمية الشخصية. توجد في قلب مدينة التعليم ستة فروع لجامعات دولية هي جامعة كارنيجي ميلون وكلية الخدمة الخارجية لجامعة جورج تاون وجامعة فيرجينيا كومنولث وكلية ويل للطب التابعة لجامعة كورنل وجامعة تكساس الزراعية والميكانيكية. نسبة لا يستهان بها من الطلاب القطريين الملتحقين بفروع تلك الجامعات من الفتيات اللاتي يسعين لإكمال دراستهن العليا في مكان قريب من بيوتهن. على سبيل المثال، ٧٥ من بين ١٢٠ طالبًا قطريًا في موقع جامعة كارنجي ميلون من الإناث. وفي الموقع الجامعي لجورج تاون فإن ٦٨ من بين ١٠٧ طلاب من الإناث. تضم مدينة التعليم برنامج الجسر الأكاديمي الذي يعد الطلاب للدراسة في جامعات على مستوى عالمي.[٤٤]

«إن قطر تنوي الآن إنفاق ٢,٨ بالمائة من إجمالي الناتج المحلي في إقليم تتراوح فيه الأرقام من ٠,٠٢ إلى ٠,٠٧ بالمائة.»[٤٥]

وفضلًا عن ذلك فطبقًا لتقرير اليونسكو:

> أطلقت أبو ظبي في دولة الإمارات العربية المتحدة مبادرة مصدر في ٢٠٠٦ كمنصة علمية عالمية وتعاونية من أجل التعامل مع القضايا الملحة مثل أمن الطاقة والتغيرات المناخية وتنمية الخبرات البشرية في علوم الاستدامة. يهدف معهد مصدر إلى وضع أبو ظبي في مكانة محورية عالمية في مجال البحوث والتطوير لتكنولوجيات الطاقة الجديدة ودفع الاستخدامات التجارية وتبني تلك الاستخدامات إلى جانب التكنولوجيات الأخرى في مجال الطاقة المستدامة وإدارة الكربون والحفاظ على المياه. لقد تم تطوير معهد مصدر بالتعاون مع معهد ماساشوستس للتكنولوجيا لكي يحاكي معاييره العالية،

وهو يمنح درجات في الماجستير والدكتوراه تركز على العلوم والهندسة للطاقة المتقدمة وتكنولوجيات الاستدامة. ويتعاون معهد ماساشوستس للتكنولوجيا مع مصدر لإقامة معهد للبحوث الأكاديمية والعلمية يكون مستدامًا ومحليًّا. إن معهد مصدر يطمح لكي يصبح مركزًا فائق الجودة للطاقة المتجددة وبحوث الاستدامة ويكون قادرًا على جذب أهم العلماء من جميع أنحاء العالم.[٤٦]

تسعى أبو ظبي لإنشاء المدينة الأولى في العالم ذات الاستدامة الكاملة ولتصبح مركزًا للابتكار يعمل بها ٥٠,٠٠٠ شخص و١,٥٠٠٠ شركة.

تعتبر إيران أكثر مجتمع إسلامي تعرض للشيطنة في الغرب ولهذا يمكننا أن نتفهم قناعة الغربيين بأن القائمين على حكم إيران هم مجموعة من الشيوخ الذين يعارضون التعليم العلمي الحديث ويناهضون بلا شك التحاق المرأة بالتعليم العلمي حيث تبدو المرأة مقهورة تمامًا طبقًا لهذا المنظور. ولكن الحقائق تقرر أمرًا مختلفًا.

طبقًا لدراسة أجراها مركز أبحاث مجلس البرلمان الإيراني في ٢٠٠٨ عن المرأة في التعليم العالي في إيران فإن النساء الإيرانيات شكلن ٦٥ بالمائة من عدد الطلاب في التعليم العالي مما يمثل ضعف النسبة مقارنة بنسبة ٣٢ بالمائة في ١٩٨٣ وهو العام الأساسي في الدراسة. في ٢٠٠٨ مثلت خريجات المدارس الثانوية الإيرانية نسبة ٦٥ بالمائة من المشاركين في اختبارات دخول الجامعة على المستوى القومي مقارنة بنسبة ٤٢ بالمائة في ١٩٨٣ [٤٧]. وحسب بيانات الأمم المتحدة تخطت أعداد الفتيات أعداد البنين في الالتحاق بالمدارس الابتدائية في ٢٠٠٥ وكانت نسبتهن ٥٤ بالمائة من طلاب المدارس الابتدائية. كما تخطت أعداد النساء الرجال في التعليم بعد المرحلة الثانوية أيضًا وكانت نسبتهن ٥١ بالمائة من طلاب ما بعد المرحلة الثانوية. وفي البرامج العلمية في مرحلة التعليم بعد الثانوي كان ٦٧ بالمائة من الطلاب إناثًا، و٥٨ بالمائة من الدارسين للعلوم الاجتماعية وإدارة الأعمال والقانون في مرحلة ما بعد الثانوي كن أيضًا من النساء.[٤٨] الكاتب روبرت د. كابلان علق أيضًا على الطبيعة الأكثر ليبرالية للنساء الإيرانيات مقارنة بالنساء في الدول الإسلامية الأخرى. وخلال أسفاره لاحظ: :النساء في طهران ينظرن إلى وجهك مباشرة ويحدقن في عينيك بلا مواربة. لم أجد الكثير من ذلك في القاهرة. أما في أسطنبول فأقل بكثير من طهران . . . في إيران المسافر الذكر يتواصل مع كل من الرجال والنساء وليس فقط مع جنسه.»[٤٩]

إن استعداد القيادة الإيرانية التي تتميز بأنها محافظة للغاية في دعم تعليم المرأة بأعداد غفيرة في العلوم الحديثة والتكنولوجيا يوضح كيف أن التوافق الجديد قد تسرب إلى بعض أكثر المجتمعات المحافظة في كوكبنا.

المنطق

التفكير العلمي وخاصة المنطق هو المعيار الثاني الهام المشترك، فنحن الآن نستخدم بشكل فعال إطارًا للتصورات المشتركة في كثير من عمليات الوصول إلى قرار. وذلك إسهام كبير آخر قدمته أيضًا الجامعات الغربية: فلقد أطلقوا فيروس التفكير المنطقي لينتشر في جميع أنحاء العالم.

كان لانتشار درجات ماجستير إدارة الأعمال التي تتبع النمط الأمريكي وكليات إدارة الأعمال القائمة على النمط الأمريكي تأثير هائل وإيجابي. قد يكون خريجو كليات إدارة الأعمال أقل مثالية أو أكثر اهتمامًا بالحصول على الثروة من الخريجين الآخرين، ولكنهم ربما أفادوا العالم أكثر من أي خريجين آخرين لأنهم أثناء دراستهم حول كيف يستطيعون المنافسة فهم يتعلمون أيضًا كيف يصلون إلى حلول في إجراء الصفقات يكسب فيها كل الأطراف.

البحث عن حلول تحمل المكسب لكل الأطراف أصبح أمرًا شديد الأهمية في كل مكان من العالم ويفسر كيف أن الدول التي كانت خصومًا تاريخية لبعضها البعض مثل ألمانيا وفرنسا، اليونان وتركيا، البرازيل والأرجنتين، أو حتى الولايات المتحدة والصين تستطيع أن تبدأ في الحوار معًا بلغة مشتركة. يصف بينكر هذه الآلية بأنها «مصعد عقلي يرتفع بكل سرعة ويحملنا بعيدًا عن كل الدوافع التي تقودنا إلى العنف.»[٥٠]

لقد شاهدت بعيني هذا المصعد العقلي في مكان قريب مني ألا وهو جنوب شرق آسيا. في ١٩٥٤ وصف الرئيس دوايت أيزنهاور بشكل جيد الاحتمالات القاتمة التي تواجه جنوب شرق آسيا:

> وأخيرًا لديك اعتبارات أوسع قد تتبع ما قد يطلق عليه مبدأ «الدومينو الهابط». إذا كان لديك خط مرصوص من قطع الدومينو فعندما تخبط القطعة الأولى فمن المؤكد أن تتأثر القطعة الأخيرة بسرعة شديدة. وقد يكون لبداية الانهيار أعمق الآثار . . . وفيما يخص عدد البشر المتزايد الذي يخضع لمثل هذه السيطرة، فإن آسيا قبل كل شيء قد فقدت عددًا يقارب ٤٥٠ مليونًا من شعوبها بسبب الدكتاتورية الشيوعية، ونحن ببساطة لا يمكننا تحمل خسارة أكبر. ولكن عندما نرى التسلسل المحتمل للأحداث: فقدان الهند الصينية وبورما وتايلندا وشبه الجزيرة وبعدها إندونيسيا، عندها سوف تبدأ في الحديث

ليس فقط عن المناطق التي ستتضاعف خسارتها بسبب فقدان المواد ومصادر المواد ولكنك سوف تتحدث في الواقع عن الملايين والملايين من البشر.[٥١]

في ١٩٧٥ كتب عالم السياسة الأمريكي دونالد إي نوشترلين أن الوضع في جنوب شرق آسيا لم يتحسن خلال العقد اللاحق على خطاب أيزنهاور:

لم تكن أي من الدول المكونة حاليًّا لمنطقة جنوب شرق آسيا في مجموعها تتمتع بالقوة الداخلية التي تمكنها من تحمل الضغوط الخارجية. وحيث إن تلك الدول عاشت لفترات مختلفة من تاريخها في ظل أنظمة استعمارية متباينة كان من الضروري أن تبدأ الاتصالات بينها من نقطة الصفر تقريبًا. ولقد بدأت للتو عملية التأسيس لكل من الهوية القومية وللتعاون الإقليمي . . . وليس من الغريب إذن أن تكون القوى الاستعمارية السابقة مشاركة بشكل عميق في توفير درع دفاعي لمستعمراتها السابقة على أمل أن تستطيع من خلفه الاستفادة من الوقت المتاح لتنمية مؤسساتها السياسية وأمنها الداخلي. ولكن العقد من ١٩٥٤ حتى ١٩٦٤ برهن على عبث هذا الأمل، فلم تكن دول جنوب شرق آسيا بشكل أساسي أكثر استعدادًا في ١٩٦٤ عنها في ١٩٥٤ لتحمل المسئولية الكاملة عن أقدار أممها.[٥٢]

في مثل تلك البيئة المحبطة الفاقدة للأمل أسست دول جنوب شرق آسيا رابطة إقليمية هي منظمة دول جنوب شرق آسيا (آسيان) في أغسطس ١٩٦٧. لم يتوقع الكثيرون أن تظل آسيان باقية، حيث إن سابقاتها مباشرة آسا ومافيلندو لقيتا حتفهما سريعًا. وطبقًا للحكمة التقليدية كان من المتوقع أن تختفي آسيان في وقت قصير لاحق. ولهذا فمن دواعي الدهشة بحق أن تلك الرابطة قد بقيت لخمسة وأربعين عامًا ويعتبرها الكثيرون في العالم ثاني أنجح منظمة إقليمية بعد الاتحاد الأوروبي. فكيف حدث ذلك؟

تكمن الإجابة في أن آسيان صعدت عن طريق مصعد العقل. لقد بدأتُ في حضور اجتماعات آسيان في ١٩٧١، وكان لدينا وقتها خمسة أعضاء: إندونيسيا وماليزيا والفليبين وسنغافورة وتايلندا. كل واحدة من تلك الدول الخمس كانت قد عانت تاريخيًّا من مشاكل مع دولة على الأقل من بين الدول الأعضاء في آسيان. أتذكر بكل وضوح مقدار الريبة وغياب الثقة التي سيطرت على القاعة عندما عقدت الاجتماعات في السبعينيات. لم يكن هناك بصيص نور حول إمكانية إيجاد حلول تكسب فيها كل الأطراف. بل على العكس كانت كل دولة تحاول الحصول على فائدة خاصة بها على حساب الآخرين.

بعد عقدين من الزمان عندما بدأت في حضور اجتماعات آسيان مرة أخرى دهشت من انخفاض معدلات غياب الثقة وارتفاع معدلات الروح الطيبة، على الرغم من تضاعف الدول الأعضاء حيث وصلت إلى عشر دول. ومن الأمور الأكثر إدهاشًا أن الدول الخمس المؤسسة أصلًا للرابطة كانت قد خاضت صراعًا كبيرًا ضد إحدى أحدث الدول المنضمة وهي فيتنام أثناء فترة الحرب الباردة حتى ١٩٩٠. ولكن بحلول منتصف التسعينيات كنا جميعنا نعمل معًا. لم تتغير ثقافة شعوب جنوب شرق آسيا في الفترة من السبعينيات حتى التسعينيات، فالثقافات القديمة لا تتغير بين ليلة وضحاها. ولكن المواقف تجاه التعاون الإقليمي تغيرت عندما حسب الجميع التكلفة والأرباح. وتغلب التحليل المنطقي على عقود من الريبة مما يوضح أن فكرة بينكر «المصعد العقلي» أبلت بلاءً حسنًا في جنوب شرق آسيا.

إن قصة جنوب شرق آسيا هي قصة ملهمة للمجتمع العالمي على وجه الخصوص حيث لا توجد منطقة تحتوي على تنوع — من حيث الدين أو العرق أو الثقافة أو السياسة — أكثر من جنوب شرق آسيا. فالمنقطة بها ما يقرب من ٦٠٠ مليون نسمة منهم ٣٠٠ مليون من المسلمين و٨٠ مليونًا من المسيحيين و١٥٠ مليونًا من بوذيي هينايانا و٨٠ مليونًا من بوذيي ماهايانا و٥ ملايين من الهندوس. كما أن بعض بوذيي فيتنام يعتنقون التاوية والكونفوشيوسية إلى جانب الشيوعية. وعلى الجانب العرقي فهناك تنوع أكبر وعلى الجانب السياسي فدول آسيان تحتوي على جميع الأنظمة السياسية المعروفة. وعلى النقيض من ذلك فالاتحاد الأوروبي هو عبارة عن ناد بسيط بأغلبية مسيحية به نوع واحد من الأنظمة السياسية. ولهذا إذا استطاعت أكثر منطقة في العالم تنوعًا أن تستخدم المنطق لتحقق تعاون حقيقي مؤثر فإن ذلك يوضح أننا نتحرك صوب تأسيس مجتمع عالمي أكثر تحضرًا. تبين آسيان أن صراع الحضارات ليس أمرًا حتميًا. وربما كان ذلك السبب وراء قول كوفي عنان الأمين العام السابق للأمم المتحدة: «إن آسيان هي أكثر المنظمات نجاحًا وأنا أتطلع إليها وأعجب بها.»[٥٣]

اقتصاديات السوق الحر

العنصر الأساسي الثالث في مجموعة عناصر التوافق هو قبول مبدأ اقتصاد السوق الحر بوصفه الأداة الوحيدة الممكنة لزيادة معدلات الرخاء. لقد مر وقت تصارعت فيه أنظمة التنمية الاقتصادية. ولكن الزمن قد أسدى ضربة الوت للأنظمة الشيوعية التي يتم فيها التخطيط الاقتصادي بشكل مركزي حيث تظل كوريا الشمالية مرة أخرى الدولة الرافضة.

حتى كوبا بصدد فتح اقتصادها تدريجيًّا عقب الخطوات الحذرة للصين وفيتنام وهما اثنان من أكثر اقتصاديات العالم حيوية.

يوجد بالطبع تنوعات في الأنظمة الاقتصادية الفرعية داخل عالم السوق الحر، فالاقتصاد الفرنسي ليس نسخة من نظيره الأمريكي. كما أن الاقتصاد الإندونيسي ليس نسخة من نظيره الهندي. ولكن مهما كانت الاختلافات فجميع تلك الأنظمة تتفق في المبدأ مع التصورات العريضة لآدم سميث، حيث تؤمن تلك التصورات أن «يدًا خفية» ترشد الفرد لكي يسعى لتحقيق مصلحته الشخصية، ولكنه عندما يفعل ذلك فإنه «كثيرًا ما يحقق [مصلحة] مجتمعه بشكل أفضل مما يقوم به عندما ينوي القيام بالفعل بتعزيز تلك المصلحة.»[٥٤]

العقد الاجتماعي

العنصر الرابع هو التغير الأساسي الذي طرأ على شكل العقد الاجتماعي التقليدي بين الحاكم والمحكومين. أحد الأسباب التي أدت بالغرب إلى أن يقفز إلى مقدمة بقية مناطق العالم أنه كان الأسبق في تدمير الافتراض الإقطاعي بأن الأفراد يتحملون مسئولية تجاه أسيادهم، ولكن العكس غير صحيح. لقد غير الغرب دفة الأمور عن طريق إنشاء أنظمة ديمقراطية يستطيع من خلالها المواطنون اختيار (أو عزل) حكامهم. هذا الانقلاب في الأدوار أحدث تحولًا جذريًا في التاريخ الإنساني.

الأنظمة الديمقراطية ليست مطبقة من الجميع الآن، وسيمر بعض الوقت على سبيل المثال حتى تصبح الصين والمملكة العربية السعودية دولًا ديمقراطية، ولكن هذه الأنظمة قبلت على الأقل حقيقة أن نبتة جديدة في تاريخ الإنسان قد ظهرت: فالحكام مسئولون أمام أناس آخرين، ولن يستطيعوا الاستمرار في مناصبهم إلا إذا تمتعوا بمساندة شعوبهم. نظريًّا يعتبر النظام السياسي الصيني ديكتاتورية الحزب الشيوعي، ولكن في الواقع فإن الحزب الشيوعي الصيني (خلافًا لزمن ماو تسي تونج) يدرك أنه مطالب بكسب شرعيته بشكل يومي. الرئيس هو جيناتاو ورئيس الوزراء وين جياباو أكدا أن دور الحزب يكمن في خدمة المواطنين، ولقد حث وين جياباو مسئولي الحكومة وأعضاء الحزب الشيوعي الصيني على استخدام سلطاتهم بشكل أفضل وأن «يخدموا الشعب بكل همة.»[٥٥] ولقد طالب وين أعضاء الحزب الشيوعي الصيني أن يكونوا خادمين صادقين للشعب: «كلمة الشعب» تتطلب من المسئولين استخدام

سلطاتهم بحكمة من أجل فائدة المواطنين في هذه الأمة أما كلمة «خادم» فتعني أنه يجب على المسئولين بذل الجهد لخدمة المواطنين بكل همة.»[٥٦]

في مؤتمر صحفي عقد في ١٤ مارس ٢٠١٢ أكد وين أيضًا على ضرورة أن يستمر الحزب الشيوعي الصيني في خطوات الإصلاح:

> على الرغم من أن حزبنا فد اتخذ قرارات بشأن عدد من القضايا التاريخية بعد تنفيذ الإصلاح والانفتاح فإننا لم نتخلص تمامًا من أخطاء الثورة الثقافية والإقطاع ... وبينما ينمو الاقتصاد فلقد أحدث توزيعًا غير عادل وفقدانًا للمصداقية وفسادًا وقضايا أخرى. أنا أعرف أن حل تلك المشاكل يتطلب ليس فقط أن نطبق الإصلاح الاقتصادي ولكن الإصلاح السياسي أيضًا، وخاصة إصلاح الحزب ونظام الزعامة في الدولة . . . لقد وصل الإصلاح إلى مرحلة حرجة، فبدون نجاح الإصلاح السياسي لن يمكن إجراء الإصلاحات الاقتصادية، وقد نفقد النتائج التي حققناها، وقد تحدث مأساة تاريخية مثل الثورة الثقافية مرة أخرى. كل عضو من أعضاء الحزب ينبغي أن يشعر بالأهمية القصوى لكل ذلك.»[٥٧]

لقد أصبح الآن أوضح بكثير أنه لن يتمكن من البقاء والازدهار في القرن الواحد والعشرين سوى تلك الحكومات التي تحترم النبتة التاريخية الجديدة. أي حكومة اليوم مهما كانت قوتها وسطوتها ستواجه مخاطر هائلة إذا توقفت عن الإيمان بحقيقة أنها مسئولة أمام شعبها أو القبول بتلك الحقيقة. ولحسن الحظ أن عدد الحكومات السيئة التي تقوم إما بقهر شعبها أو بتجاهلهم آخذ في التضاؤل. ونتيجة لهذا فإن الوضع الإنساني آخذ في التحسن حتى في الأماكن غير المتوقعة. أنا أتذكر بوضوح الحكمة التقليدية للسبعينيات والثمانينيات القائلة بأن بنجلاديش دولة ميئوس منها ولا أمل في إصلاحها. ولكن لم يلاحظ إلا القليلون فقط أن اقتصادها قد نما بمعدل سنوي يصل إلى ٦ بالمائة خلال العقد الأخير أو ما يقرب منه. لقد زاد إجمالي الناتج المحلي لبنجلاديش لأكثر من الضعف وقفز من ٤٧,١ مليار دولار في ٢٠٠٠ إلى ١٠٠ مليار في ٢٠١٠.[٥٨] وعلى الرغم أن بنجلاديش عانت من بعض الاضطرابات نتيجة للتنافس بين زعيمين قويين هما بيجوم خالدة زيا وشيخ حسينا وازد فإن ذلك لم يعرقل النمو الاقتصادي للدولة.

وأفريقيا تتقدم إلى الأمام أيضًا. لقد كان مذهلًا أن مجلة مثل الإيكونومست التي تعتبر الوعاء التقليدي للحكمة الأنجلوساكسونية نشرت موضوعًا رئيسيًا حول بزوغ نجم أفريقيا في أواخر ٢٠١١. ولقد قرر عنوان التقرير أن «أفريقيا تنهض» وفي كلمة التحرير أعلنت الإيكونومست بكل قوة:

> على مدى العقد الماضي كانت ستة من بين العشرة بلدان الأسرع نموًّا، في العالم تقع في أفريقيا. في ثمان من العشر سنوات الماضية نمت أفريقيا أسرع من شرق آسيا بما في ذلك اليابان. وحتى مع الأخذ في الحسبان تأثير الركود الاقتصادي بنصف الكرة الشمالي فإن صندوق النقد الدولي يتوقع أن تنمو أفريقيا بنسبة ٦٪ هذا العام وحوالي ٦٪ في ٢٠١٢، وهي نفس نسبة آسيا. وطبقًا لستاندرد بنك فإن أسرع نمو للطبقة المتوسطة يوجد بأفريقيا فحوالي ٦٠ مليون أفريقي يتمتعون بدخل يصل إلى ٣,٠٠٠ دولار في العام، وسيستمتع بنفس الدخل ١٠٠ مليون شخص في ٢٠١٥. الاستثمار الأجنبي ارتفع حوالي عشر مرات خلال العقد الماضي.[٥٩]

حيث أن الكثيرين في الغرب لا يستطيعون تخيل نهوض أفريقيا فربما كان من المفيد أن اقتبس ببعض التفصيل من تقرير الإيكونومست:

> وصول الصين [أي تزايد الاستثمارات الصينية في أفريقيا] قد حسّن من البنية الأساسية لأفريقيا وعزز من القطاع الصناعي بها. بعض الدول الأخرى غير الغربية، بدءًا من البرازيل وتركيا إلى ماليزيا والهند، يسيرون على منوال الصين . . . حماس أفريقيا للتكنولوجيا يقوي من النمو ففي أفريقيا أكثر من ٦٠٠ مليون مستخدم للهاتف المحمول وهو أكثر من عددهم في أمريكا أو أوروبا. وحيث إن معظم الطرق في حالة مزرية بشكل عام فإن التقدم في الاتصالات مثل الخدمات البنكية المحمولة والبيانات الزراعية عن طريق الهاتف كان له أفضل الأثر. خدمات الإنترنت–الهاتف المحمول تغطي حوالي عُشر كتلة الأراضي الأفريقية وهي نسبة أكبر من مثيلتها في الهند. كما تحسنت صحة الملايين العديدة من الأفريقيين، ويرجع ذلك جزئيًّا إلى توزيع شبكات البعوض بشكل أوسع، والتقليل تدريجيًّا من مخاطر الإصابة بمرض فيروس نقص المناعة /الإيدز. كما أن المهارات ترتقي: الإنتاجية ترتفع بحوالي ٣٪ سنويًّا مقارنة بـ ٢,٣٪ في أمريكا. كل ذلك يعود إلى حد كبير إلى أن أفريقيا قد تذوقت طعم السلام والحكم الجيد. على مدى ثلاثة عقود، بعد أن كسرت الدول الأفريقية قيودها الاستعمارية، لم يحدث أن نجحت دولة واحدة منها (باستثناء جزيرة موريشاس في المحيط الهندي) في أن تعزل حكومتها

أو رئيسها بشكل سلمي من خلال صندوق الانتخاب. ولكن منذ أن حددت بنين مقياس التوجه العام في ١٩٩١ فلقد حدث ذلك أكثر من ٣٠ مرة – وهذا عدد أكبر بكثير من العالم العربي. توجهات السكان قد ترفع من هذه التطورات الواعدة. إن عددًا متضخمًا من الشباب الأفضل تعليمًا في الفترة العمرية للعمل يدخلون سوق العمل بينما تبدأ معدلات المواليد في التقلص. وبينما ترتفع نسبة الأشخاص في سن العمل مقارنة بالأشخاص الذين يعولونهم فإن النمو سوف يزداد. لقد استمتعت آسيا بهذه «العوائد السكانية» التي بدأت منذ ثلاثة عقود ولكنها الآن تبدأ في الذبول. في أفريقيا لقد بدأت للتو.[٦٠]

ثاني أكثر مجتمع انغلاقًا في العصر الحديث هو دولة ميانمار (المعروفة سابقًا باسم بورما) والذي تشبث فيه النظام العسكري بالحكم بعناد منذ ١٩٦٢ بينما رفض جميع المناشدات لفتح اقتصاد الدولة ومجتمعها، ولقد قرر أن ينفتح بقرار ذاتي وبدون أي ازدياد مفاجئ للضغوط الخارجية. كان العالم قد فقد الأمل تقريبًا في ميانمار وافترض أن لا شيء سيتغير فيها.

التغيير مع ذلك حدث. ولكن ما الذي دفع بميانمار نحو الانفتاح؟ بعد مرور الزمن سوف يكشف المؤرخون الحافز وراء هذا التغير. ولكن حتى بدون المنظور التاريخي فمن الواضح أن سياسة آسيان المتواصلة في محاولة اجتذاب ميانمار للمشاركة في نفس الوقت الذي كان الغرب وبقية العالم يتجنبها كانت سياسة حكيمة. إن حضور ممثلين عن حكومة ميانمار ١,٠٠٠ اجتماع لآسيان قد عرضهم لأفضل الممارسات في العديد من المجالات، من الاقتصاد إلى الإدارة البيئية، من الرعاية الصحية إلى التعليم، من التنمية الزراعية للتنمية الصناعية. من خلال هذا التواصل استطاعوا أن يروا بشكل مباشر كيف تمكنت دول آسيان من التقدم إلى الأمام بسبب قبول مجموعة المعايير التوافقية الجديدة. من خلال التعرض التدريجي والمتواصل تحولت أفكار صانعي السياسات في ميانمار. وطبقًا لجريدة وول ستريت: «عندما اعتبر الزعماء الغربيون ميانمار دولة سرية منبوذة وفرضوا عليها عقوبات اقتصادية قاسية فإن الكثيرين من مستثمري جنوب شرق آسيا وحكوماتها حافظوا على علاقات جيدة مع الدولة– وهي سياسة جلبت لهم انتقاد المدافعين عن حقوق الإنسان عبر العالم.»[٦١] شرح رئيس وزراء ماليزيا نجيب رزاق إستراتيجية آسيان في مقال التحرير في جريدة وول ستريت:

تلقت ميانمار توبيخات دبلوماسية علنية، وغالبًا ما صحبها عقوبات. كان ذلك الموقف ينطوي على فكرة أن الدول الديمقراطية مثل ماليزيا ينبغي عليها نبذ جيرانها الذين يتمتعون بحريات أقل وأن الطريق الوحيد لتحسين الأوضاع هو إحداث شلل لكل من لم يتبن وسيلة صندوق الاقتراع. ولكن أعضاء رابطة آسيان كانت لهم رؤية أكثر تفهمًا حيث اعتقدوا أن المشاركة الإيجابية والتشجيع كانت بنفس مستوى التأثير إن لم تكن أقوى من العقوبات والعزلة في خلق تحول إيجابي. ومن ذلك المنطلق قبلت آسيان ميانمار كعضو في ١٩٩٧ ومدت لها يدًا مفتوحة من الصداقة.[٦٢]

وطبقًا لوزير الخارجية السنغافوري ك. شانموجام كان الغرض من قرار آسيان في نوفمبر ٢٠١١ الذي سمح لميانمار برئاسة المنظمة الإقليمية هو تشجيع ميانمار للاستمرار في الإصلاح السياسي. يقول شانموجام: «سوف تصبح ميانمار الوجه الخارجي لآسيان. سيراقبنا العالم... وإنني واثق أنها سوف تنجح في أداء هذا الدور.» مجرد بضعة شهور بعدها، أطلق المجلس العسكري الحاكم سراح داو أونج سان سوو كاي، الفائز بجائزة نوبل للسلام والناشط السياسي ورئيس الاتحاد القومي للديمقراطية في ميانمار، الذي كان قيد الإقامة الجبرية.[٦٣]

العمل متعدد الأطراف

قصة ميانمار توضح أيضًا العنصر الخامس الرئيسي في هذه المجموعة من المعايير التوافقية: العمل متعدد الأطراف، وهي إحدى أكثر الصناعات الناشئة سرعة في نموها. يظهر هذا النمو السريع في العدد المتزايد من المؤتمرات والاتفاقات متعددة الأطراف التي تربط بين عدد متنام من الدول في شبكة من المنظمات تتضخم باستمرار. هذا التوجه نحو العمل متعدد الأطراف يتباين بشدة مع رغبات النظام السياسي الأمريكي بجذوره العميقة في العمل المنفرد. ولقد عبر ازدراء صانعي القرار الأمريكيين عن نفسه في تعيين جون بولتون، وهو الذي أطلق التصريح سيىء السمعة عندما قال أنه «لا يوجد شيء» اسمه الأمم المتحدة، في منصب السفير الأمريكي في الأمم المتحدة في ٢٠٠٥.[٦٤]

ولحسن الحظ فإن الريبة الأمريكية للعمل متعدد الأطراف ليست أمرًا تشترك فيه بقية بلدان العالم. ولقد اقترح توني بلير برنامج عمل لما أطلق عليه «العمل القوي متعدد الأطراف»، وجادل بأن الحل الوحيد للمشاكل العالمية المتجذرة يكمن في وجود مؤسسات متعددة الأطراف أكثر قوة والاستعداد لمواجهة قضايا مثل الأمن وحفظ السلام والفقر.[٦٥]

مناداة بلير الواضحة بمؤسسات أقوى ذات أطراف متعددة وقائمة على قواعد ثابتة هو تكرار لمطالبة كلينتون الضمنية بنظام دولي قائم على القانون، وهو ما ذكرته في مقدمة هذا الكتاب. معظم الأشخاص الذين يتحلون بالمنطق يدركون أن العمل متعدد الأطراف الناشئ الآن هو أمر لا رجعة فيه. وهناك سبب منطقي وراء عدم مساندة الزعماء الغربيين الآخرين للعمل متعدد الأطراف، وذلك لخشيتهم أن يواجهوا بسخرية.

وكما أننا لم نلاحظ أن الحروب بين القوى العظمى قد أصبحت صناعة عفا عليها الزمن، فربما غاب عنا أيضًا أن نلاحظ وجود ارتباط محتمل بين تراجع الحروب وظهور ظاهرة العمل متعدد الأطراف. شكل ١-٧ وشكل ١-٨ يوضحان العلاقة الوثيقة بين العمل متعدد الأطراف وانخفاض معدلات وفيات الحروب.

والسؤال المباشر الذي يطرح نفسه هو هل يجب أن توجد علاقة وثيقة بين هذين التوجهين أو بين التجارة ووقوع ضحايا للحروب؟ الإجابة البسيطة هي أن الحروب تندلع عندما تفشل دولتان في التواصل مع بعضهما البعض. غياب الاتصال يسمح أيضًا لكل دولة بشيطنة الدولة الأخرى. العمل متعدد الأطراف يحقق العكس، فهو يضع الطرفين معًا ويزيد من التواصل والفهم بينهما. ومن المفيد بشكل خاص أن يلتقي الزعماء وجهًا لوجه. ولهذا السبب فإن زيادة لقاءات الزعماء هي ظاهرة عالمية إيجابية ينبغي تشجيعها. خلال الحرب الباردة لم يلتق الزعماء الأمريكيون والسوفييت إلا نادرًا، وذلك على الرغم من أن أي سوء تقدير من جانب أيهما كان من الممكن أن يدمر العالم. وعلى النقيض يلتقي زعماء أمريكا والصين بانتظام وخاصة في ملتقيات مثل الأمم المتحدة وقمة دول العشرين وقمة جنوب شرق آسيا. منذ عقد مضى لم تكن قمة العشرين أو قمة جنوب شرق آسيا موجودة.

لقد خدمت مرتين كسفير لدولة سنغافورة في الأمم المتحدة، من ١٩٨٤ إلى ١٩٨٩، ومن ١٩٩٨ إلى ٢٠٠٤، خبرت خلالها بشكل مباشر كيف يمكن لإحساس جمعي أن يتنامى بين أشخاص يأتون من كل أرجاء العالم. تمكنتُ من بناء صداقات وطيدة مع سفراء البرازيل والمملكة العربية السعودية ومنغوليا وناميبيا، مجرد أربعة أسماء لدول مختلفة كثيرًا. قد يقول المتشكك فورًا أن وظيفة السفراء هي أن يقيموا صداقات عابرة للحدود. وهذا حقيقي، ولكن من الحقيقي أيضًا أن هذه الصداقات تجلب الفوائد لعالمنا.

جميع الدول في استخدامها لمحيطات العالم. وتضع قواعد للشركات وللبيئة ولإدارة الموارد البحرية الطبيعية. لقد كانت المفاوضات حول هذه الاتفاقية من الأصعب على الإطلاق

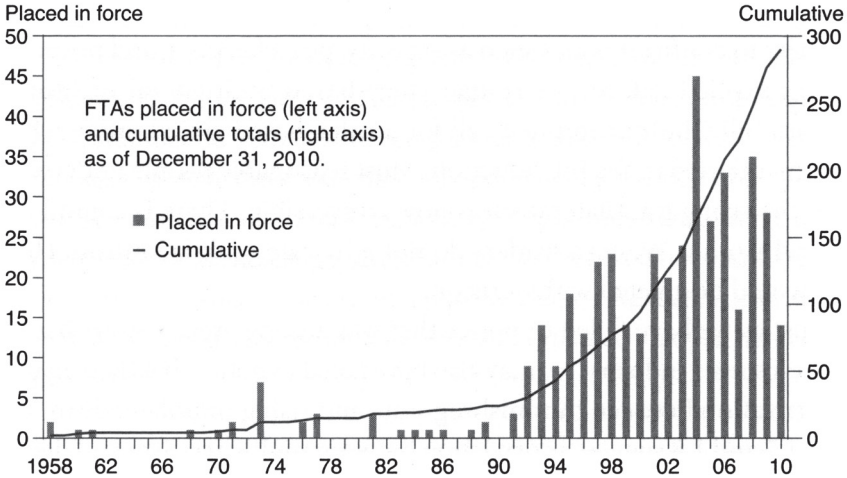

الشكل ١-٧ انتشار اتفاقيات التجارة الحرة وأهميتها المتنامية. المصدر: وزارة الزراعة الأمريكية، خدمات البحوث الاقتصادية، استخدام بيانات من قاعدة بيانات اتفاقيات التجارة الإقليمية بمنظمة التجارة العالمية (http://rtais.wto.org/UI/PublicMaintainRTAHome.aspx). أعيد طبعها بترخيص.

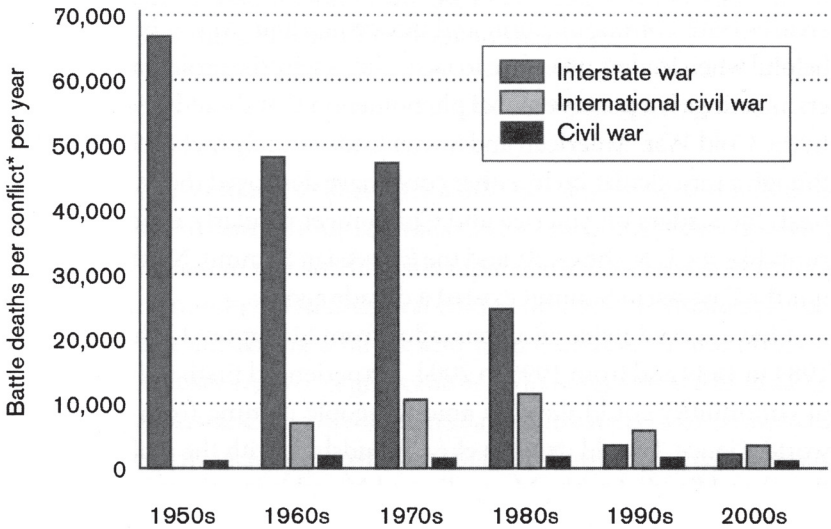

الشكل ١-٨ تراجع أعداد ضحايا الحرب. المصدر: مأخوذ من The Better Angels of Our Nature لستيفن بينكر (نيويورك، فايكنج، ٢٠١١)، ص ٣٠٤.

* وفيات في صراعات مسلحة تقودها الدول ويتورط فيها الجيش أو المليشيات من الجانبين. (لا يشمل ذلك «الصراعات أحادية الجانب) أو القتل الجماعي.

حيث اتفاقية قانون البحار دراسة حالة توضح أن شعور الانتماء المجتمعي الذي يتنامى في صدور أكثر من ١٨٠ سفيرًا من كل مكان في العالم قد يجلب فوائد عالمية. تحدد الاتفاقية حقوق وواجبات استغرقت تسع سنوات من البداية حتى النهاية، وكانت هناك انقسامات مريرة بين الدول الساحلية التي أرادت المطالبة بمعظم المحيطات لنفسها والدول غير المطلة على البحار وتلك التي تعاني من أضرار جيوسياسية وشعرت أنها قد حرمت من «الميراث المشترك للإنسانية» في المحيطات. وبدت الاختلافات غير قابلة للحل. ومع ذلك ومع مرور الوقت تطور إحساس جمعي بين الأطراف المتخاصمة، فتقلصت الريبة وفي النهاية انتهت المفاوضات في ١٩٨٢. وعلى الرغم من أن أمريكا لم تضطلع بمسئولياتها وذلك بالتصديق على المعاهدة في نهاية الأمر (مما حدا ببقية العالم باعتبار ذلك خيانة) فإن أمريكا احترمت بنود الاتفاقية منذ ذلك الحين. وأصبحت المحيطات أكثر أمانًا كما أصبح العالم أكثر تحضرًا.

تغطي المحيطات ٧١ بالمائة من سطح الأرض. إذا استطعنا أن نتفاوض حول معاهدة جيدة لقانون البحار فلا يوجد أدنى سبب يمنعنا من التفاوض حول معاهدة لقانون كوكب الأرض، معاهدة توضح مسئوليات كل دولة قومية والفوائد التي ستجنيها من الاهتمام بنسبة ٢٩ بالمائة المتبقية من كوكبنا وموارده من المعادن والمواد الخام. إذا نجحنا فسيكون ذلك بفضل العمل متعدد الأطراف.

التلاقي العالمي

يبدو مصطلح «مجموعة المعايير التوافقية» تعبيرًا ثقيل الظل من الناحية الجمالية أو الفنية فهو لن يثير حماسة أحد بسهولة، ولن يعتبره مستخدمو تويتر من الأهمية بحيث يظهر كموضوع متكرر (هاشتاج) على الموقع. وبالرغم من كل ذلك فهذا التعبير الممل قد يكون الأكثر دقة في وصف واحدة من أعتى القوى التي شهدها التاريخ الإنساني. فعلى مدى آلاف السنين كانت الإنسانية كلها منقسمة تبعًا للجغرافيا والتاريخ والدين والثقافة واللغة المنطوقة ولغة الجسد. أما اليوم وعلى الرغم من التواجد الثري لبقايا تلك الاختلافات فإننا نتلاقى حول مجموعة من المعايير عن كيفية خلق مجتمعات أفضل. وبتعبير أبسط فإن هذا التلاقي العالمي أمر شديد الأهمية.

كتاب آخرون التقطوا أيضًا لمحات من التلاقي العظيم الحادث الآن. ولقد حاول توم فريدمان ببصيرته الثاقبة دائمًا أن يصف التلاقي بوصفه فكرة «عالم مسطح» وبعد ترحاله

عبر العالم وصل إلى نتيجة مفادها أن «ملعب الاقتصاد العالمي [تتم] تسويته.» كما صرح مستخدمًا تعبيرًا آخر لا ينسى بأن على المجتمعات لكي تنجح أن ترتدي «قميص المجانين الذهبي» لوصفات إجماع واشنطن.[٦٦] (يشير تعبير إجماع واشنطن إلى السياسات الاقتصادية النيوليبرالية التي تفرضها المؤسسات المالية الدولية على الدول النامية.)[٦٧]

ولكن الخبر الطيب هو أن التلاقي العالمي حول مجموعة المعايير التوافقية قد انتشر فيما يتخطى المجال الاقتصادي. فالمعايير الخمسة المذكورة هنا – قبول العلم الحديث، التفكير المنطقي، اقتصاد السوق الحر، تحول طبيعة العقد الاجتماعي، العمل متعدد الأطراف – تبين أن توافقًا حول المعايير يتدفق الآن إلى مجموعة أوسع من المجالات. عدد متزايد من الدول تسلك الآن سلوكًا متشابهًا وتدخل إلى التيار الرئيسي العالمي بهدوء وراحة. إذا ساور أي شخص شك حول وجود هذا التلاقي العظيم فعليه فقط أن يقتطع من وقته القليل لحضور لقاء عالمي حول أي موضوع يختاره (أو تختاره). وسواءً كان الموضوع هو المياه أو التنمية العمرانية أو التعليم العالي أو الصحة فسوف يجد لقاءً عظيمًا تتلاقى فيه العقول. عندما تستضيف سنغافورة قمة مدن العالم (حيث فازت نيويورك بجائزة لي كوان يو للمدينة العالمية في يوليو ٢٠١٢) أو عندما تستضيف الدوحة بقطر مؤتمر القمة العالمي للابتكار في التعليم فإن هذه اللقاءات سوف تشهد فيضًا من البشر يأتون من جميع أرجاء المعمورة يتكلمون لغة مشتركة.

ولهذا السبب يتعين على الغرب أن يقوم بمراجعة جادة لسياسته التي تسعى لتغيير الدول العنيدة عن طريق عزلها. ومن سخرية الأمور أن فرض الغرب لعقوبات على إيران أو كوبا أو كوريا الشمالية أو ميانمار سوف يعزل هذه الدول من هذا المد المتنامي للمعايير المشتركة ويحمي تلك الأنظمة. وعلى النقيض، إذا تم تشجيع شباب تلك الدول على الدراسة في الخارج، وحث الشركات على إقامة روابط تجارية واستثمارية بينها وبين بقية العالم، فإن التغيير سوف يحدث أسرع لها. الإيرانيون على سبيل المثال سوف يجدون زيارة مقر إنفوسيس في بانجالور أو جامعة تسينجوا في بكين تجربة محورية في حياتهم. مثل تلك الزيارات سوف تمثل جرس تنبيه لصانعي القرار الإيرانيين.

هذا المد المتزايد للمعايير التوافقية أمر لا رجعة فيه. فلقد أصبحت عقول كثيرة عبر كوكبنا بأسره متواصلة من خلال خطاب مشترك. ولكن حتى عندما لا يمكن وقف المد فيمكننا الإسراع فيه من خلال مؤسسات تسعى لكي تجمع بين الثقافات المختلفة في تلاق

أكثر حميمية. إحدى المبادرات ذات الرؤية هي المبادرة التي أطلقتها ييل-جامعة سنغافورة الوطنية في سنغافورة في يوليو ٢٠١٢. لم يكون من السهولة بمكان إطلاق مثل تلك المبادرة، فبعض أعضاء هيئة تدريس جامعة ييل تذمروا أن تقاليد ييل «النقية» في مجال الحرية الأكاديمية قد تتلوث من التقاليد «غير النقية» في مجال تقييد حرية التعبير السياسي في سنغافورة، وربما تناسوا أنهم مواطنون في أول دولة متقدمة تستعيد ممارسات التعذيب. وعلى الرغم من وجود إمكانية كبيرة لحدوث سوء فهم أثناء تنفيذ هذه المحاولة الجريئة التي تسعى للجمع بين أفضل تقاليد التعليم الشرقي والغربي، فإن المشروع سار قدمًا إلى الأمام. ومن الممكن أن يفشل المشروع بعد كل ذلك. ولكنه إذا نجح فلسوف يبرهن على أن المد المتنامي للمعايير المشتركة يحدث تغييرًا عميقًا للأوضاع الإنسانية، ويخلق عالمًا أكثر سلامًا ورخاءً، عالمًا يضم الإنسانية جمعاء.

الفصل
٢

نظرية العالم الواحد

نحن بحاجة إلى نظرية للعالم الواحد، فالنظرية العالمية لم تواكب حتى الآن الممارسات العالمية.

ولكن لماذا يجب أن نهتم بكل ذلك؟ يكمن السبب في أن غياب مثل تلك النظرية يعرقل حدوث استجابة عالمية مؤثرة للعديد من التحديات العالمية الملحة. دعونا ننظر إلى آراء أربع من الزعماء السياسيين الغربيين الذين يهتمون بأحوال بالعالم وهم: بيل كلينتون وآل جور وتوني بلير وجوردون براون، فهم ما يزالون يلقون خطبًا رنانة حول وضع نظامنا العالمي. لقد كان لي شخصيًّا شرف الاستماع لهم جميعًا، وأجد أن الكثير من قضاياهم ورؤاهم العالمية تتقاطع وتتشابك.

فيما يلي بعض المقتطفات من كلينتون:

> نحن نشترك في مستقبل مشترك على هذا الكوكب الذي يتضاءل ويتضاءل ويتضاءل.[١]
>
> عالم بدون جدران هو العالم الوحيد القابل للبقاء . . . إذا سيطر على العالم أشخاص يؤمنون بأن أجناسهم ودياناتهم واختلافاتهم العرقية هي العوامل الوحيدة المهمة فسيؤدي ذلك إلى هلاك عدد هائل من البشر في هذا القرن.[٢]
>
> الحقيقة أن العالم لم يضطر لتطوير أخلاقيات الاعتماد المتبادل المتجذرة في إنسانيتنا المشتركة. فإذا فعلناها سيصبح القرن الواحد والعشرون أحد أكثر العصور في التاريخ تشويقًا وإثارة وسلامًا.[٣]

أنت تعيش في عصر من الاعتماد المتبادل، فالحدود لم تعد تعني الكثير، ولاتستطيع أن توقف الكثير، سواءً كان جيدًا أم سيئًا.[٤]

وقال آل جور:

نحن الآن في عصر العولمة. وسواءً ابتهجت لذلك أم لا فنحن نعيش في عصر يزداد فيه تشابك مصائرنا ومصائر مليارات البشر حول العالم. وعندما تتشابك التحديات التي تواجهنا داخليًّا وخارجيًّا أيضًا فلا ينبغي علينا أن نولول أو أن ننظر بمثالية ساذجة على هذا الوضع الجديد.، بل ينبغي علينا التعامل معه.[٥]

إن مستقبلنا يعتمد على زيادة التعاون والاعتماد المتبادل بيننا، فنحن نعيش في عالم تزداد فيه الروابط الوثيقة من خلال تكنولوجيا الاتصالات والسفر. لقد صاحب ظهور حضارة عالمية بحق [التشديد مضاف] اعتراف بالتحديات العالمية التي تتطلب استجابة عالمية لا تستطيع قيادتها وتوجيهها – كما يحدث كثيرًا – سوى الولايات المتحدة، ولن يحدث ذلك بدون استعادة الولايات المتحدة سلطتها الأخلاقية للزعامة والمحافظة عليها.[٦]

كما قال توني بلير:

إن العالم ينفتح بتأثير القوة الدافعة للعولمة، وبدأت الدول والثقافات في التقارب من بعضها البعض بسرعة مدهشة. العالم في القرن الواحد والعشرين أصبح أكثر اعتمادا على بعضه، كما صارت مجتمعات ضخمة تنتمي لأمم وديانات مختلفة تعيش الآن جنبًا إلى جنب، بينما فصلت بينها في الماضي المحيطات والقارات، وربما قضى الأفراد حياتهم كلها بدون أن يلتقوا بأي شخص ينتمي إلى ديانة أو ثقافة آخرى. في عالم يتقلص بهذا الشكل يجب علينا أن نصبح مواطنين عالميين إلى جانب كوننا مواطنين في أوطاننا.[٧]

نحن نعيش في عالم جديد مختلف، وهو ليس مجرد قرن جديد أو ألفية جديدة، فهناك شكل مختلف تمامًا للعمل السياسي الآن. إذا كنا لا نريد فقط لهذه الإدارة أو لهذا الرئيس أن ينجح ولكن أن ينجح أيضًا من بيننا هؤلاء الذين يودون أن يصبحوا مساندين أو – مشاركين في هذا الجهد، فينبغي علينا أن ندرك طبيعة هذا العالم المختلف والمتغير ومايعنيه ذلك بالنسبة للسياسات.[٨]

يقول جوردون براون:

> إننا نعيش الآن في عالم من التجارة العالمية، والتدفق المالي العالمي، والتحركات العالمية للبشر، والاتصالات الفورية العالمية. اقتصادياتنا مرتبطة ببعض بشكل لم يحدث مطلقًا من قبل، وأنا أعتقد أن المشاكل الاقتصادية العالمية تتطلب حلولًا عالمية ومؤسسات عالمية.[٩]

> إن الجيل الجديد مؤهل الآن لحل بعض المشاكل المستعصية التي واجهت العالم طوال قرون. ولكننا لا نستطيع ذلك إلا إذا أدرك زعماء العالم أن طائفة جديدة من مشاكلنا الحالية لا تعتبر مشاكل نشترك فيها أو نتقاسمها فقط ولكنها مشاكل عالمية لا يمكن حلها بدون تعاون جميع أمم الأرض معًا. نحن بحاجة إلى أسلوب منظم يمكننا بوصفنا مجتمعًا عالميًّا من حل المشاكل التي تواجهنا. وهناك فرصة متاحة بفضل تغيرات التكنولوجيا وقدرتنا على الاتصال والحوار معًا، وهي قدرة لم تكن متوفرة للأجيال السابقة، ولقد أحدثت هذه التغيرات اختلافات هائلة في الطريقة التي تعمل بها مجتمعاتنا. إن المشاكل العالمية تحتاج إلى حلول عالمية.[١٠]

الأمر المثير للاهتمام هو أن كل زعيم من هؤلاء استطاع أن يصف جيدًا حالة العالم بعد خروجه من المنصب، فإن أحدًا منهم لم يستطع تعديل سياسة بلاده لتعكس هذه الحكمة العالمية أثناء وجوده في موقعه. لقد أصبح كلينتون وآل جور من أشد المدافعين عن العمل العالمي ضد الاحتباس الحراري العالمي. ومع ذلك أثناء السنوات الثمان في المنصب لم يعملا الكثير لمنع حدوثه. العديد من الشخصيات الأمريكية الهامة مثل كلينتون وآل جور وتوم فريدمان نادوا بحل بسيط وفعال لتقليل الاحتباس الحراري: ضريبة قيمتها دولار عن كل جالون من الوقود المستهلك. ولكن لم يستطع أي من كلينتون أو آل جور مجرد ذكر هذا فما بالك بالمناداة به عند وجودهما في البيت الأبيض. فلقد كان ذلك يعني انتحارًا سياسيًّا، ولم تكن هناك نظرية عالمية حول العالم الواحد يستطيعان استخدامها لمساندة موقفهما. تركز كل الجدل حول المصالح القومية قصيرة الأجل وليس المصالح العالمية طويلة الأمد.

لقد قدم جوردون براون تصريحات قوية تنادي بعمل متعدد الأطراف أكثر قوة، فقال: «نحن نجابه الآن ظروفًا جديدة في ٢٠١١، فلدينا الآن مشاكل يمكن أن نصفها بأنها مشاكل عالمية تحتاج إلى حلول عالمية.» وقال براون أن المؤسسات العالمية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي التي أنشئت في الأربعينيات لم تعد مؤهلة للتعامل مع الأرضية العالمية المتغيرة

. . . «يتعين علينا أن نبني مؤسسات عالمية أفضل . . . من أجل المستقبل.»[١١] ولقد أكد براون أنه عند بناء هذه المؤسسات الجديدة فيجب على دول العالم الاتفاق حول «أخلاقيات عالمية». هذه الأخلاقيات يجب أن «تمكن البشر من اعتبار الأغراب جيرانًا لهم و[تسمح] للأشخاص بالإيمان بشيء أكبر من أنفسهم . . . [و] تمكن الناس من الإحساس بألم الآخرين مهما كان اختلافهم أو انتماؤهم إلى دول لا يعرفونها.»[١٢]

كما صرح بقوله: «نظام المؤسسات العالمية ظهر بعد عام ١٩٤٥، ولقد بُني من أجل عالم من الاقتصاديات المحمية وتكون من ٥٠ دولة فقط، هذا النظام لم ينكسر بعد، ولكن عالمًا به ٢٠٠ دولة وعولمة مفتوحة فهو بحاجة ماسة إلى التحديث والإصلاح.»[١٣] ومع ذلك فعندما حاول صندوق النقد الدولي بكل رقة أن يطلب من المملكة المتحدة «التشارك» في مقعدها الوحيد في المجلس التنفيذي لإدارة الصندوق أطلق براون حملة دبلوماسية عالمية هائلة لمنع حدوث ذلك. وحتى بالنسبة لزعيم يحمل فكرًا عالميًّا مثل جوردون براون فإن المميزات القومية (التي حصلت عليها المملكة المتحدة منذ زمن الإمبراطورية البريطانية الذي ولى) كانت لها أولوية على المصالح العالمية.

وباختصار فإن غياب نظرية العالم الواحد يمنع زعماء العالم من اتخاذ خطوات عالمية مؤثرة لأنهم لا يعرفون كيف يقنعون مواطنيهم بوجهة نظرهم. لقد ظهرت العديد من الكتب ذات الرؤى الثاقبة حول العولمة، وأكثر ثلاثة كتب أفضلها هي العالم مسطح لتوم فريدمان ودفاعًا عن العولمة لجاديش باجواتي ولماذا تصلح العولمة لمارتن وولف. كل من باجواتي وولف قدم تعريفًا عظيمًا للعولمة. يقول باجواتي: «العولمة الاقتصادية هي ركيزة التكامل بين الاقتصاديات القومية والاقتصاد العالمي من خلال التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر (من قبل الشركات المحلية ومتعددة الجنسيات) وتدفقات رأس المال قصيرة الأجل وتدفق العمال دوليًّا والبشر بوجه عام وتدفقات التكنولوجيا.» ويقول وولف مقتبسًا دافيد هندرسون رئيس الاقتصاديين السابق لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية أن العولمة هي «الحركة الحرة للسلع والخدمات والعمل ورأس المال، مما يخلق سوقًا واحدة من المدخلات والمخرجات، وتعاملًا قوميًّا تمامًا مع المستثمرين الأجانب (والمواطنين العاملين بالخارج) حتى لا يوجد أجانب من وجهة النظر الاقتصادية.»[١٤]

معظم الكتب حول العولمة تركز على الإجراءات التي تحدث تحولًا أساسيًّا في عالمنا. وبينما تناقش هذه الكتب بعض نتائج هذه الإجراءات فإنها لا تحاول تكوين نظرية شاملة حول

سبب تحول عالمنا بهذا الشكل الجذري. وباختصار فإن لدينا نظامًا عالميًّا جديدًا ولكن ليس لدينا نظرية شاملة تفسره. نعم، لدينا تشبيهات عديدة توفر بصيرة قيمة. والتشبيه المفضل لي هو تشبيه القارب الذي استخدمته في المقدمة، كما أن كوفي عنان أيضًا كان يتحدث كثيرًا حول «القرية العالمية» التي نعيش فيها. ولكن الاستعارات والتشبيهات لا توفر نظرية شاملة. وعلينا أن نستقصي بشكل أعمق القوى المختلفة التي تدفع بالإنسانية بلا هوادة نحو نظام العالم الواحد. ولهذا، من أجل البدء في عملية البحث عن نظرية جديدة وتطويرها فإن هذا الفصل سوف يحاول أن يقترح أربع ركائز للتلاقي – البيئة، الاقتصاد، التكنولوجيا، الطموحات – هي التي تدفع بالإنسانية للاعتراف بأننا نعيش في عالم واحد. لقد نظرت عمدًا على كل من البعد الملموس وغير الملموس لهذه الأعمدة لإبراز فكرة أن هذا التحرك نحو التلاقي العظيم نحو عالم واحد هو أمر لا يمكن إيقافه أو عكس اتجاهه.

الركيزة البيئية

ينبغي على أي نظرية لعالم واحد أن تبدأ بالركيزة البيئية حيث يوجد الآن وعي متزايد أن السبعة مليار ساكن لكوكبنا (والعدد مرشح للارتفاع إلى ٩ مليارات بحلول ٢٠٥٠) لا يقومون بإدارة جيدة للكوكب الوحيد في الكون الذي نعرف أنه قادر على استضافة الحياة الإنسانية. ليس لدينا خيار ثان ولا يوجد كوكب نهاجر إليه إذا فشلنا في الحفاظ على هذه البيئة. فهناك إذن مصلحة مشتركة وقوية تجمع بين كل هؤلاء المليارات السبعة للحفاظ على بيتنا المشترك.

ونظرًا لوجود هذه المصالح المشتركة القوية فمن اللافت للانتباه أنه بينما نقوم في جوانب أخرى بارتقاء «المصعد العقلي» فإننا لم نفعل الشيء ذاته فيما يخص الحفاظ على الكرة الأرضية للأجيال القادمة. إذا كانت هناك استفادة كبرى ناتجة عن زيادة مخاوفنا من الاحتباس الحراري فإنها تكمن في ارتفاع الوعي العالمي بأن الإنسانية يجب أن تتوحد من أجل إنقاذ كوكبنا. كان من النتائج أيضًا الانتشار المدهش للمنظمات الأهلية على المستوى الدولي والمحلي التي رفعت من الوعي البيئي حول العالم. ولكن الأزمة المالية في الغرب في العامين ٢٠٠٨–٢٠٠٩ كانت مسئولة إلى حد ما عن الاختلافات الشديدة للحكومات حول إيجاد حل عالمي مشترك للاحتباس الحراري.

من الضروري أن نؤكد هنا أن الاحتباس الحراري في العالم ليس التحدي البيئي الوحيد الذي نواجهه. وفي عالمنا الزاخر بالمعلومات ليس من الصعب اكتشاف التحديات الأخرى.

وأود أن أستخدم «قائمة القضايا البيئية» المنشورة في ويكيبيديا لإيصال فكرة نعرفها جميعًا ويمكننا أن نكتشف المزيد عنها وهي مجموعة التحديات البيئية. لم يعد باستطاعتنا الآن أن نتظاهر بأننا لا نعلم ماهية هذه المشاكل البيئية، فهذه القائمة تتحدانا بكل وضوح:

تلوث الهواء: التأثير البيئي لصناعة الفحم، جودة الهواء داخل المباني، جسيمات المادة، الضباب الدخاني، أوزون التروبوسفير، المركبات العضوية المتطايرة.

التغير المناخي: التأثير البيئي لصناعة الفحم، الوقود الأحفوري، عتمة العالم، الاحتباس الحراري، غازات الاحتباس الحراري، تحمض المحيطات، ارتفاع منسوب البحار، انغلاق دوران الثرموهالين.

الحماية: ابيضاض الشعب المرجانية، الأنواع المهددة بالانقراض، انقراض عصر الهولوسين، الأنواع الغازية، الصيد بدون ترخيص، انخفاض الملقحات، انقراض الأنواع.

النمط الاستهلاكي: الرأسمالية الاستهلاكية، الاستهلاك المفرط، التقادم المخطط.

الطاقة: الاستخدام الكفء للطاقة، الحفاظ على الطاقة، التأثير البيئي لصناعة الفحم، الترويج التجاري للطاقة المتجددة، الطاقة المتجددة.

التدهور البيئي: الزيادة المفرطة في المغذيات في الماء، تدمير المسكن الطبيعي، الأنواع الغازية.

الصحة البيئية: جودة الهواء، الربو، الحقول الكهرومغناطيسية، الإشعاع الكهرومغناطيسي والصحة، التأثير البيئي لصناعة الفحم، جودة الهواء داخل المباني، التسمم بالرصاص، متلازمة المبنى غير الصحي.

الصيد: الصيد بالتفجير، الصيد بشباك الجر القاعي، الصيد بالسيانيد، شباك الصيد المفقودة، الصيد غير القانوني وغير المبلغ عنه وغير المنظم، الإفراط في صيد الأسماك، إزالة زعانف سمك القرش، صيد الحيتان.

الهندسة الوراثية: التلوث الوراثي، الخلافات حول الأغذية المعدلة وراثيًّا.

الزراعة الكثيفة: المؤثرات البيئية لإنتاج اللحوم، الري، زراعة أحادية المحصول، الرعي المفرط، انجراف المبيدات، استخدام البلاستيك في الزراعة، القطع والحرق.

تدهور الأراضي: التصحر، تلوث الأراضي.

استخدام الأراضي: تدمير أماكن المأوى الطبيعية، تجزيء أماكن المأوى الطبيعية، التمدد العمراني.

قطع الأخشاب: إزالة الأشجار، تدمير الغابات، قطع الأشجار غير القانوني.

التعدين: التدفق الحمضي من مناجم المعدن، التكسير الهيدروليكي، التعدين في قمم الجبال، المخلفات الطينية.

النانوتكنولوجي: ملوثات النانو، سُمية النانو.

القضايا النووية: إدارة المخلفات ذات المعدلات المرتفعة من المواد المشعة الفعالة، الحوادث النووية والإشعاعية، التداعيات النووية، الانصهار النووي، القوة النووية، الأسلحة النووية، الأمان النووي.

الزيادة السكانية: الدفن، الزيادة السكانية للحيوانات المصاحبة، مأساة المشاعات، أزمة المياه.

استنزاف الأوزون: سي إف سي.

التلوث: التأثير البيئي لصناعة الفحم.

الخزانات: التأثير البيئي للخزانات.

استنزاف الموارد: استغلال الموارد الطبيعية، فرط السحب.

التربة: حماية التربة، تلوث التربة، تعرية التربة، تملح التربة.

السُميات: التراكم الحيوي، التضخم الحيوي، كلوروفلوروكربون، الدي دي تي، الديوكسين، اختلال الغدد الصماء، التأثير البيئي لصناعة الفحم، مبيدات الأعشاب، بي سي بي، مبيدات حشرية، المعادن الثقيلة السُمية، الفضلات السُمية.

القمامة: القمامة الإلكترونية، التأثير البيئي لصناعة الفحم، بقعة القمامة في المحيط الهادي، الرماد، مدفن القمامة، المادة المرتشحة، المخلفات، المخلفات البحرية، المخلفات الطبية، حوادث التخلص من المخلفات.

تلوث المياه: الأمطار الحمضية، تكاثر الطحالب، التأثير البيئي لصناعة الفحم، الزيادة المفرطة في المغذيات في الماء، قتل الأسماك، المخلفات البحرية، التلوث البحري، الزئبق في الأسماك، الجزيئات البلاستيكية، حمضية المحيطات، إلقاء المخلفات في المحيطات، بقع الزيت، تلوث السفن، التلوث الحراري، جريان الماء في المناطق الحضرية، مياه الصرف، أزمة المياه.[١٥]

ستيوارت براند وهو محرر الكتالوج الكامل للأرض وعالم بيئي معروف يذكر الخطاب التالي للعالم البيئي البريطاني مارك لايناس، وهو مؤلف كتاب ست درجات الذي يقول فيه:

يبدأ لايناس بقوله: «منذ حوالي ٧٤,٠٠٠ عام أوشك بركان هائل على تدمير البشرية بأكملها، وانخفضت أعداد البشر إلى مجرد ألف أو ما يقرب من ذلك من الأزواج القادرين على الإنجاب. لقد نجحنا في التغلب على هذه المشكلة فعددنا يزيد الآن على ٧ مليارات نسمة. في فترة نصف مليون عام انتقلنا من مرحلة بناء أكواخ بالعصي إلى مرحلة تأسيس شبكة من الاتصالات الرقمية تغطي العالم كله. وحسنًا ما فعلنا! ولكن أمامنا مشكلة صغيرة. فمن أجل أن نحقق ذلك كان علينا أن نستولي على ما يتراوح بين الربع والثلث من إنتاج الكوكب من التمثيل الضوئي. ورفعنا درجة حرارة نظام الأرض، وخفضنا من قلوية المحيطات، وغيرنا من كيمياء الغلاف الجوي، وبدلنا من انعكاسات الأرض، وأثرنا بشكل هائل على توزيع المياه العذبة، وقتلنا العديد من الأنواع التي تشاركنا الحياة على هذا الكوكب. مرحبًا بك في عصر الإنسان، وهو العصر الجيولوجي بسيطرة إنسانية فريدة.» بعض هذه التغييرات العالمية التي أحدثتها الإنسانية ربما اقتربت من نقطة التحول أو العتبة التي قد تحدث اضطرابًا في نظام الكرة الأرضية بأكمله. واستعانة ببحث شديد الأهمية منشور في الطبيعة في ٢٠٠٩ («فضاء للعمل الآمن للإنسانية» لجوهان روكستروم وآخرين) حدد لايناس الحدود التسعة التي يجب علينا ألا نتخطاها مطلقًا بدءًا من ثلاثة قد تخطيناها بالفعل.[١٦]

هذه قائمة هائلة من التحديات، وأي شخص عاقل ينظر إليها سوف يخلص إلى ضرورة وجود عمل عالمي منسق للتعامل مع مثل تلك التحديات. ولقد يفيد العالم كثيرًا إذا استطاعت أكبر قوة اقتصادية فيه أن تتعاون مع أكبر قوة اقتصادية ناشئة في العالم وهي الصين للوصول إلى حلول مشتركة. ولكن هذا لا يحدث. ويجب الإشادة بوزير الخزانة الأمريكي السابق هنري بولسون الذي أسس معهد بولسون وهو «مركز مستقل سيتخصص في العلاقات بين الولايات المتحدة والصين» يهدف إلى تشجيع «التقدم في الحماية البيئية وتطوير موارد بديلة من الطاقة النظيفة، وتعزيز النشاط الاقتصادي والاستثمار المتبادل بين الدولتين مما يؤدي إلى خلق وظائف جديدة.» وقال بولسون: «كل قضية عالمية — اقتصادية أو بيئية أو أمنية — يمكن التعامل معها بشكل أكثر فعالية عندما تتعاون الولايات المتحدة والصين معًا.»[١٧]

ولكن إذا قُدر لبولسون أن ينجح في مهمته النبيلة بالتوفيق بين أمريكا والصين فينبغي عليه أن يتحلى بالنزاهة في تحليله للأمور التي تحدث خلافًا بين أمريكا والصين في مجال البيئة. «الحقيقة المقلقة» (بتعبير آل جور) في هذا المجال هي أنه على الرغم أن الولايات المتحدة تتقدم الصين كثيرًا في تأسيس الحركات البيئية وتشجيع الوعي البيئية، كما أن السجل البيئي

للولايات المتحدة في العموم أرقى بكثير من نظيره الصيني فإن حكومة الولايات المتحدة تأتي خلف الحكومة الصينية في الاعتراف بتحديات التغير المناخي. لقد كان نمو الحركات البيئية في الولايات المتحدة أمرًا مذهلًا. وتعلق البوسطن جلوب بأن تحليلًا جديدًا أصدره «المعهد الحضري» وهو مجموعة بحثية تهتم بالسياسات الاقتصادية والاجتماعية يوضح أن عدد المنظمات غير الربحية المكرسة لحماية البيئة ظهرت أسرع من مجموع عدد الجماعات غير الربحية منذ ١٩٩٥، بنمو يصل إلى ٤,٦ بالمائة سنويًّا مقارنة بنسبة ٢,٨ بالمائة سنويًّا لجميع المنظمات غير الربحية. وفي المجموع توسعت الحركة البيئية من حيث عدد المنظمات والأعضاء وإجمالي العوائد كل عام تقريبًا منذ ١٩٦٠.»[١٨]

في الصين، الخبر الجيد هو أنه على الرغم أن النظام السياسي الصيني لم يتغير إلا أنه سمح للمنظمات الأهلية البيئية أن تظهر إلى النور. وفي وقت لا يبعد عن ١٩٩٤ لم توجد منظمات أهلية بيئية، أما الآن وطبقًا لمقال في مجلة ديسكفر «أكثر من ٣,٥٠٠ منظمة بيئية تتمتع بوضع قانوني. وبينما لا يتمتع النشطاء هناك بنفس حرية التعبير التي يتمتع بها نظراؤهم في أوروبا والولايات المتحدة فإنهم نجحوا في التأثير في مجتمعهم عن طريق تشجيعهم للشفافية وضغطهم على الحكومات والصناعات المحلية للتمسك باللوائح المحلية الجديدة. فمن خلال برنامج يسمى «تحالف الاختيار الأخضر» تقوم المجموعات البيئية بنشر قوائم الشركات التي تنتهك اللوائح البيئية، وتقترح إجراء مراجعة من طرف ثالث إذا قررت الشركة تنظيف عملياتها.»[١٩] طبقًا للتشاينا ديلي: «عدد المنظمات الأهلية زاد أكثر من الضعف في العشر سنوات الماضية مع ارتفاع المنظمات الاجتماعية المسجلة لحوالي ٤٦٠,٠٠٠ في ٢٠١١. ومن الأرجح أن يشهد القطاع نموًّا أقوى كلما زادت السياسات الصديقة.»[٢٠] وبدلًا من توفير الأموال فإن المنظمات الأهلية الدولية في الصين تعيد تمركزها من أجل الاضطلاع بالمزيد من حيث نقل معارفها حول بناء القدرات وأفضل الممارسات في عمل التنمية الدولي.

ومن الأمور المماثلة في الأهمية أن الشباب في الصين قد بدأ يؤسس منظماته الأهلية. في قمة الأرض +٢٠ المنعقدة في ريو البرازيل في يونية ٢٠١٢ شاركت مجموعة من الشباب الصيني الذي أسس منتدى العمل التنموي المستدام لشباب الصين بتقديم خبراتهم، فتذكر أحد الأعضاء واسمه دو يونبنج كيف أنه وزملاءه اضطروا يومًا للقيام بتدريبات رياضية فوق سطح مبنى مدرستهم أثناء هبوب عاصفة رملية (والتي سوف تزداد حدة بسبب التغير المناخي)

على المدينة الشمالية تيانجن منذ عدة سنوات. وقال: «لقد كانت تجربة أليمة.»[٢١] ومن ثم فلقد قرر هؤلاء الشباب تشكيل مجموعة لمكافحة التغير المناخي وذهبوا إلى قمة الأرض +٢٠ في ريو بمبادرة شخصية منهم وتبادلوا المعلومات مع الشباب من أمريكا وأصدروا بيانًا مشتركًا.[٢٢]

إن تأسيس وانتشار المنظمات الأهلية في الصين يمثل انفتاحًا هامًّا للمجتمع الصيني، وهو انفتاح كان غير متصور في عهد ماو تسي تونج وحتى عهد دنج زياوبنج.

وحيث يخيم على العالم تشاؤم شديد فيما يخص الجبهة البيئية فقد يكون من المفيد الاعتراف بالمجهودات الهائلة التي قامت بها الحكومة الصينية لتحسين بيئة بلادها. إن النهر الأصفر — «مهد الحضارة الصينية» — كاد يسد بالطمي طوال قرون. الحكومة الصينية باستخدام التكنولوجيا الحديثة بدأت أخيرًا في إحداث تغيير في إدارة هذا النهر الذي استعصى على التعامل حتى هذه اللحظة. ولهذا السبب فازت لجنة حماية النهر الأصفر بجائزة لي كوان يو للمياه في ٢٠١٠.[٢٣] ومن الأمور الأكثر إبهار أن الصين بدأت في برنامج ضخم لإعادة تشجير الغابات في هضبة لويس التي تفقد أشجارها منذ زمن طويل، وزرعت بالفعل غابات على مساحة توازي حجم بلجيكا. وعند الانتهاء من المشروع ستكون الصين قد زرعت مساحة مساوية لفرنسا.[٢٤] وفضلًا عن ذلك وعلى الرغم من أن الصين هي أكبر الدول التي ينبعث منها الكربون في العالم في الوقت الراهن فإن الحكومة الصينية أعلنت أنها سوف تقلل من شدة انبعاث الكربون نسبة لإجمالي الناتج المحلي بمقدار ٤٠–٤٥ بالمائة من مستويات ٢٠٠٥ وذلك بحلول ٢٠٢٠.[٢٥]

ونظرًا لهذه التطورات ينبغي علينا أن نجد طرقًا لإجراء مراقبة موضوعية لإسهامات الدول في تحسين البيئة العالمية أو تدميرها. وعلى الرغم من التقدم المتزايد في بعض المجالات (النجاح مثلًا في إدارة الكلوروفلوروكربون) فإن بيئة الكوكب بشكل عام تتدهور. التحذيرات حول الاحتباس الحراري تزداد شدة، وكما صرح آل جور: «لقد كانت التحذيرات من الاحتباس الحراري شديدة الوضوح لمدة طويلة، ونحن نواجه أزمة مناخية عالمية. وهي أزمة تزداد وتتعمق، ونحن الآن ندخل فترة العواقب.»[٢٦] وقال لاري شفايتسر رئيس اتحاد الحياة البرية: «في ٢٠٦٠ لن يكون هناك جليد قطبي . . . وفي نقطة ما خلال ذلك الوقت سوف يتلاشى الدب القطبي.»[٢٧] كما حذر توني بلير أن «الاحتباس الحراري أخطر من أن يتجاهل العالم أخطاره بعد ذلك أو أن ينقسم إلى فصائل متناحرة حوله.»[٢٨]

لست خبيرًا في مجال الاحتباس الحراري أو التغير المناخي، كما أنني لست في موقع يؤهلني لكي أقرر إذا ما كانت الأنشطة الإنسانية هي المسبب الرئيسي لهذا التغير.

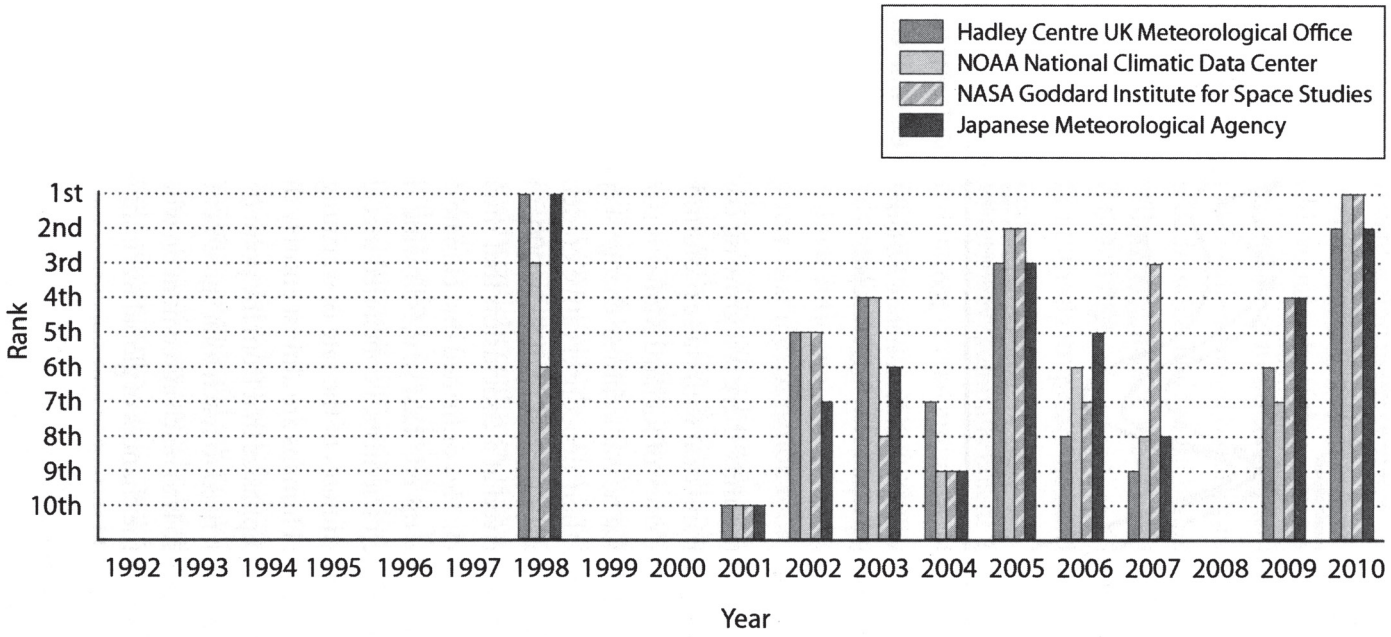

الشكل ٢-١ أكثر عشر سنوات ارتفاعًا في درجات الحرارة. المصدر: من http://www.unep.org/geo/pdfs/Keeping_Track.pdf

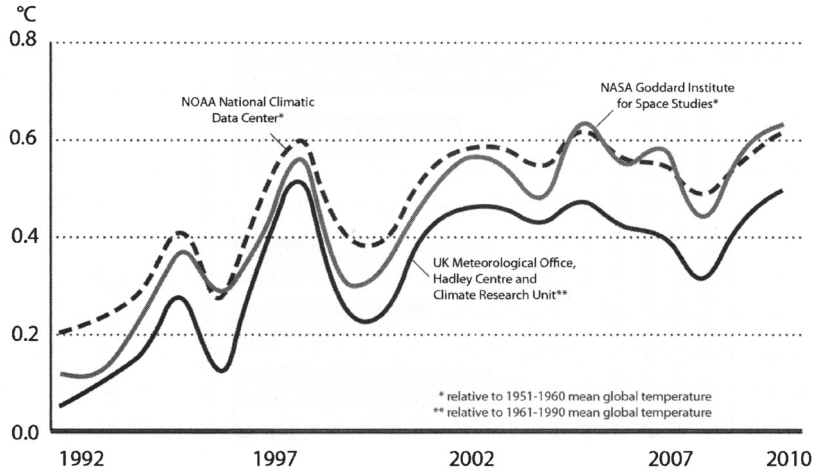

الشكل ٢-٢ متوسط التباين في درجات الحرارة السنوية عالميًّا، ١٩٩٢-٢٠١٠.
المصدر: من http://www.unep.org/geo/pdfs/Keeping_Track.pdf

ولكن بينما يوجد العديد من المتشككين فمن الواضح أن المجتمع العلمي أصبح أكثر اتفاقًا حول ضرورة أن نعمل جميعنا معًا للتعامل مع هذه التحديات العالمية العميقة. ومن هذا المنطلق فإن قصة ريتشارد ميلر تكتسب أهمية خاصة. عندما أعلن لأول مرة أنه من المتشككين حول التغير المناخي قرر الأخوان كوخ المعروفين بميول محافظة جديدة القيام بتمويل مشروع الأرض ببركلي الخاص بريتشارد ميلر بمبلغ ١٥٠,٠٠٠ دولار.[٢٩] وبعد عامين فقط من الأبحاث توصل ميلر إلى النتيجة التي ربما أصابت الأخوين كوخ بأزمة قلبية، فلقد أكد أن التغير المناخي أمر حقيقي في مقال منشور في نيويورك تايمز في يوليو ٢٠١٢: «في العام الماضي وبعد جهود بحث مستفيض قام به دستة من العلماء وصلتُ إلى قناعة بأن الاحتباس الحراري العالمي أمر حقيقي وأن التقديرات السابقة لمعدل ارتفاع درجات الحرارة كانت سليمة. وإنني الآن آخذ خطوة أخرى للأمام: إن البشر مسئولون كلية تقريبًا عن ذلك.»[٣٠]

ولكن من الحيوي أن نؤكد أنه من وجهة نظر سكان العالم الذي يصل تعدادهم إلى ٧ مليارات نسمة أننا لسنا بحاجة إلى التوصل إلى اتفاق شامل أن الاحتباس الحراري حقيقة واقعة. كل ما نحتاج إليه هو أن نصل إلى اتفاق بأن الاحتباس الحراري هو أمر محتمل. حتى إذا قُدرت احتمالات الاحتباس الحراري بحوالي ١ بالمائة مثلًا فمن المنطقي والمعقول أن نحاول التعامل مع ذلك. وربما كان هذا هو السبب أن حكومة سنغافورة - التي تتميز بعنادها وإرادتها

الصلبة وواقعيتها الصارمة – قررت أن تنضم إلى حملة مكافحة الاحتباس الحراري. فمجرد حقيقة أن الاحتباس الحراري احتمال قائم كان سببًا كافيًا لاتخاذ خطوات لمنعه.

ولكن العمل الجيد كثيرًا ما يحتاج إلى نظرية جيدة، ومن هنا تأتي أهمية نظرية العالم الواحد. إذا كان هناك اتفاق بين ٧ مليارات من البشر أننا بحاجة إلى أن نتعاون معًا لكي ننقذ كوكبنا الغالي والهش فإن العبء سوف يتوزع بشكل عادل ومتساوٍ، كما سيصبح العبء الواقع على كل فرد محدودًا. إن أولى مبادئ الأخلاق والعدل تملي أن الدول الغنية يجب أن تتحمل عبئًا أكبر من الدول الأفقر، وباستطاعتنا إيجاد صيغة لتوزيع تلك الأعباء.

لماذا إذن لم يتم اتخاذ أية إجراءات فعالة؟ لماذا فشلت جميع مؤتمرات البيئة الدولية بشكل جوهري؟ الإجابة البسيطة هي أن النظام العالمي يرتكز على نظرية عتيقة للنظام العالمي، فهو يقوم على افتراض يعود إلى القرن التاسع عشر أن دور الزعماء القوميين يتركز في الأساس في الدفاع عن السيادة والمصالح الوطنية. هذه الخرائط العقلية من القرن التاسع عشر ترتكز أيضًا على افتراض أعمق: إذا اهتمت كل أمة بمصالحها ولم تتدخل في مصالح أية أمة أخرى فإن ذلك سوف يؤدي إلى نظام عالمي أكثر استقرارًا من الناحية السياسية. لم يقترح أحد بشكل صريح أن «يدًا خفية» ستعمل بنفس الدرجة من التأثير في المجال السياسي مثل المجال الاقتصادي حيث يسعى الأفراد فقط إلى تحقيق مصالحهم الشخصية. ولكن من الواضح أيضًا أن أحدًا لم يقترح بقوة أن نظام الدول القومية الذي حقق نجاحًا في القرنين التاسع عشر والعشرين ليس بالضرورة أفضل نظام للقرن الواحد والعشرين.

في مقال منشور في الجلوبالست يرجع يلمز ارجودن فشل قمم البيئة إلى هيكل الحوكمة العالمية:

> السبب في فشل قمة الأرض ريو +٢٠ حول التنمية المستدامة بسيط: لم يتضمن جدول أعمال القمة القضايا الصحيحة. ودعوني أكون أكثر تحديدًا. القضية الحقيقية لا تكمن في عدم الوعي بالوضع أو في المعوقات التكنولوجية ولكنها تنتج عن الطريقة التي نظمت بها البشرية نفسها.
>
> القضية الحقيقية إذن هي هيكل الحوكمة العالمية – الطريقة التي تنظم بها أنظمة الحوافز والافتقاد إلى القيادة ذات المصداقية حول القضايا العالمية والتي تملك السيطرة والقدرة على تنفيذ الإصلاحات.

على سبيل المثال، من المسئول عن انبعاث الكربون؟ من المسئول عن المحيطات؟ من المسئول عن الفقر؟ من المسئول عن الملايين من البشر الذين لا يحصلون على الكهرباء أو المياه النظيفة؟ عندما يكون كل شخص مسئولًا فلا أحد إذن في الحقيقة مسئول.

ولهذا فإن أول موضوع على جدول أعمال اجتماعات مثل اجتماع ريو +٢٠ يجب أن يكون حول الاتفاق على تفويض السيادة لمؤسسات عالمية والتأكد أن هذه المؤسسات لها مشروعية حقيقية وسلطة على قضايا عالمية أساسية.[٣١]

ولهذا السبب بالتحديد نحتاج إلى نظرية جديدة للعالم الواحد لتعكس الحقائق الجديدة. في غياب نظرية جديدة يتخذ الزعماء وصانعو السياسات قرارات تقوم على نظريات قديمة. جون ماينارد كينس عبر عن ذلك جيدًا بقوله: «أفكار الاقتصاديين وفلاسفة السياسة، عندما يكونون مصيبين وعندما يكونون مخطئين، هي أكثر قوة مما يدركه الكثيرون. إن العالم في واقع الأمر تحكمه الأفكار أكثر من أي شيئ آخر. الأشخاص العمليون الذين يعتقدون أنهم غير خاضعين لأي تأثير فكري غالبًا ما يكونون عبيدًا لاقتصادي عفا عليه الزمن.»[٣٢] إن أكثر حقيقة مفزعة في وضع كوكبنا في الوقت الراهن هي أن جميع زعمائنا السياسيين يتخذون قراراتهم طبقًا لبعض الآراء السياسية الميتة.

الركيزة الاقتصادية

عندما التقى زعماء قمة العشرين في لندن في أبريل ٢٠٠٩ لمحاولة إنقاذ الاقتصاد العالمي كان يتعين عليهم إصدار بيانين هامين. أولًا كان يجب عليهم إعلان أن الوسيلة الوحيدة لإنقاذ الاقتصاد العالمي من الأزمة المالية لعام ٢٠٠٨-٢٠٠٩ تكمن في العمل العالمي المنسق. وقد فعلوا ذلك. ثانيًا كان يتعين عليهم إعلان أن هذه الأزمة قد أثبتت أننا قد خلقنا اقتصادًا عالميًّا واحدًا سواءً فعلنا ذلك عن قصد أم بدون قصد. ولهذا فإن الطريقة الوحيدة لإدارة هذا الاقتصاد العالمي الواحد هي من خلال استجابات عالمية منسقة ومستمرة. ولم يفعلوا ذلك.

لقد كان فشلهم في إعلان وجود اقتصاد عالمي واحد خطأ فادحًا. ولأنهم أهملوا تعليم شعوبهم والعالم فلقد عادوا مرة أخرى إلى العادات القديمة في التركيز على اقتصادهم الوطني بدلًا من الاقتصاد العالمي الأكبر والوحيد. وهذا يفسر أيضًا لماذا فشلت القمم اللاحقة التي عقدت في بتسبرج وتورونتو وسول وكان ولوس كابوس. نظريًا، لقد أخذ قادة قمة العشرين على عاتقهم مسئولية إدارة الاقتصاد العالمي، ولكنهم في الواقع ركزوا فقط على مصالحهم الوطنية الضيقة قصيرة الأجل وليس على المصالح العالمية.

وإذا كنا نبحر في أعالي بحار الأوضاع المالية العالمية ويواجه قاربنا المصاعب فلماذا نتراجع جميعنا إلى كبائننا؟ هذا مافعله زعماء قمة العشرين بعد اجتماع القمة في لندن، وكان لذلك سببان. الأول لقد تم انتخابهم فقط من قبل ساكني كبائنهم، ولهذا فإن اهتمامهم منصب على كبائنهم فقط. الثاني وهو سبب على نفس الدرجة من الأهمية يتركز في أنه لا توجد نظرية حول اقتصاد عالمي واحد ليرشد صانعي السياسات ومتخذي القرارات في جميع أركان العالم.

قد يبدو غياب النظرية أمرًا يثير الدهشة. عندما تناقشت حول هذا الغياب مع بعض الاقتصاديين البارزين سألتهم إذا كانوا يستطيعون اقتراح كتاب أو سلسة من المقالات التي تصف كيفية عمل اقتصادنا الواحد، فأجابتني باولا سوباتشي وهي اقتصادية في شاتهام هاوس بما يلي:

> لقد فكرت مليًّا في سؤالك وعلى قدر معرفتي لا يوجد عمل جاد حول الاقتصاد العالمي الواحد. علم الاقتصاد الدولي يدرس كيف تتفاعل دولتان أو أكثر مع بعضهما البعض، ويقبل ضمنيًّا فكرة الدولة القومية كوحدة التحليل. العديد من الكتب عن العولمة تتعامل مع الجوانب المختلفة لهذا التفاعل. وربما كان أقرب مثال للاقتصاد الواحد هو منطقة اليورو، وإن كان ذلك يعتبر مثالًا قاصرًا حيث إن بناء سوق واحدة وعملة واحدة لم يواكبها هيكل سياسي متوافق.[٣٣]

ثم أضافت سوباتشي:

> أعتقد أن مقولتك ليست جذابة للاقتصاديين لأنها تتناقض مع أساسيات علم الاقتصاد، فعلم الاقتصاد الدولي يعترف ضمنيًّا بالدولة القومية بصفتها وحدة التحليل. إن النقطة التحليلية الأساسية للاقتصاديين الدوليين ليست كفاءة أداء اقتصاد واحد ولكن كيف يمكن للعديد من الأنظمة الاقتصادية التي تشكل أيضًا دولًا قومية أن تتعامل مع بعضها. الحوكمة العالمية هي محاولة التوفيق بين الأسواق العالمية والدول القومية، وإقناع الدول بالوصول إلى حلول وسط حول مصالحها من أجل الخير العام. ليس لدينا بالتأكيد اقتصاد عالمي واحد وإن كان لدينا أسواق متكاملة.[٣٤]

أشعر بامتنان شديد لسوباتشي لتنبيهي إلى أن معظم الاقتصاديين لن يشعروا براحة إزاء أي نظرية اقتصادية تفترض وجود اقتصاد عالمي واحد. تحذيرها لي في الحقيقة تأكد في ذهني عندما عرضتُ مسودة هذا الفصل على اقتصاديين آخرين، حيث أكدوا أن الوحدة الأساسية

في النظرية الاقتصادية هي الاقتصاد «الوطني.» ولكنهم اعترفوا أن درجة عالية من الاعتماد المتبادل نما بين الاقتصاديات الوطنية، وإن كان ذلك لم يغير من الإطار الأساسي للتحليل الاقتصادي.

ولتأكيد فكرة أن معظم أهم الاقتصاديين مقتنعون إن الدولة القومية هي أهم وحدة للتحليل الاقتصادي، دعوني أقتبس جزءًا من رسالة إلكترونية أرسلها لي اقتصادي شهير آخر بعد أن قرأ الفقرات السابقة. كتب إسوار براساد من جامعة كورنل يقول: «إن فكرة الاقتصاد العالمي الواحد تعتبر خطوة كبرى من المعدلات المرتفعة للتجارة والتكامل المالي الذي نلاحظه الآن. ولكن كما نرى من أوروبا فنحن بحاجة إلى إطار مؤسسي تكون طبيعته عالمية بحق لإدارة الاقتصاد العالمي كوحدة واحدة. وسوف نحتاج حينها إلى نظام سياسي موحد أو على الأقل على مستوى مرتفع من التنسيق على المستوى السياسي.» وأضاف: «ليس لدى الاقتصاديين نظرية للاقتصاد العالمي الواحد لأننا (أو على الأقل أنا) ليس لدينا أدنى فكرة عما يعني ذلك من ناحية الإجراءات في ظل غياب الوحدة السياسية. الولايات المتحدة اقتصاد واحد ولكن أوروبا ليست كذلك (على الرغم من التكامل الواضح والشديد بين دولها).[٣٥] لقد تشاورت مع زميل اسمه ت. ن. سرينيفاسان حول ضرورة وجود نظرية للعالم الواحد تقوم على الدعامة الاقتصادية. وجاء رده كما يلي: «من الواضح أننا لا نحتاج إلى نظرية جديدة إذا كان مفهوم الاقتصاد العالمي الواحد تحكمه حكومة عالمية يختارها تكوين سياسي عالمي مكون من الناخبين في العالم ويكون مسئولًا أمامها. ويحدد المجتمع العالمي أهداف سياسات الحكومة العالمية التي يمثل التكوين السياسي العالمي جزءًا منها. الاقتصاد العالمي هو أحد الأمور التي نجحت فيها عملية التكامل بين الاقتصاديات الوطنية نجاحًا كاملًا من حيث التكامل الحقيقي والمالي.»[٣٦] وكانت فكرته أن هذه المؤسسات العالمية المتخيلة غير موجودة في الوقت الراهن. ومع ذلك فإن مؤسساتنا المالية مرتبطة ارتباطًا وثيقًا ببعضها سواءً أراد الاقتصاديون الاعتراف بهذه الحقيقة أم لا.

إن رؤى الاقتصاديين تختلف اختلافًا جوهريًّا عن وجهات نظر رجال ونساء الأعمال وغيرهم من صانعي السياسات. معظم هؤلاء الآخرين يعتبرون أن الاقتصاد العالمي الواحد جزءًا من عملية اتخاذهم للقرارات. وعليهم الأخذ في الحسبان الاتجاهات العالمية قبل اتخاذ أي قرار عملي بالاستثمار في مشروع ما أو عدمه. على سبيل المثال، الكثير من قرارات

الاستثمار تدفعها حسابات أسعار الطاقة وخاصة النفط. وأسعار الطاقة تحدد عالميًّا وليس محليًّا. أي رجل أعمال يتجاهل هذا البعد العالمي سوف يفشل فشلًا مؤلم. أحد أغنى الشخصيات في الهند واسمه فيجاي ماليا تمتع بنجاح هائل مع مصنع كنجفيشر للجعة ثم قرر أن يؤسس الخطوط الجوية كنجفيشر. وفي البداية نجحت شركة طيرانه نجاحًا باهرًا، ثم ارتفعت أسعار النفط عالميًا، فأوصلت تكلفة وقود الطائرات شركة الطيران إلى حافة الإفلاس على الرغم من سلامة الإجراءات المطلوبة داخل دولته وشركته. ولكن قوة عالمية دمرت شركته.

بينما كنت أكتب النسخة الأخيرة من هذا الكتاب في أغسطس ٢٠١٢ استمرت منطقة اليورو في تماسكها، ولم تنفصل عنها اليونان أو أسبانيا. وعلى الرغم من أن منطقة اليورو كانت تتخبط من أزمة لأخرى فإنه كان من الواضح أنها واجهت ضغوطًا بلا هوادة من بقية الدول لكي تجد حلاً لا يدمر العالم بأكمله. أهم زعماء العالم من غير الأوروبيين مثل باراك أوباما وهو جينتاو ناشدوا الزعماء الأوروبيين لحل الأزمة خشية أن ركودًا طويلًا في منطقة اليورو قد يسبب تباطؤًا في انتعاش الاقتصاد الأمريكي والنمو الصيني، فالحالات العديدة وغير المنتظمة من عدم وفاء الديون السيادية قد تؤدي إلى تكرار للأزمة المالية لعام ٢٠٠٨.[٣٧] أوتمار إيسنج وهو اقتصادي ألماني مرموق كان قد خدم سابقًا كعضو في المجلس التنفيذي للبنك المركزي الأوروبي صرح بسخرية قائلًا: «إنه أمر عجيب عندما يضغط السياسيون والخبراء الأجانب على دول منطقة اليورو للتخلي عن سيادتها القومية خشية أن يؤدي انهيار الاتحاد النقدي إلى عواقب وخيمة لاقتصادهم. الكاتب جوفنال كان سيقول في هذه الحالة: من الصعب ألا تؤلف عملًا ساخرًا.[٣٨]

إن إيسنج على حق، فمن الصعب ألا تكتب عملًا ساخرًا عن منطقة اليورو. لقد تم إطلاق العملة الأوروبية الموحدة اليورو بواسطة مجموعة رائعة من العقول الأوروبية الذين آمنوا بأن اليورو سوف تبقى أو تفنى بقرار أوروبي. ولكنهم لم يأخذوا في حسبانهم كيف أن بقية العالم وبقية اقتصاديات العالم سوف تؤثر على اليورو. عدم الاكتراث بتكامل اليورو مع اقتصاد العالم الواحد ربما أسهم في تفاقم التحديات التي واجهت اليورو. وبتعبير أكثر وضوحًا فلن يمكن إنقاذ اليورو إلا عندما تقتنع بقية دول العالم أن من الممكن إنقاذها. إما إذا اقتنع العالم بأن اليورو مقضي عليها بالفناء فلسوف تنهار. ولكي تنقذ أوروبا اليورو يجب عليها أن تتعلم كيف تتعاون بشكل أكثر فعالية مع بقية العالم.

لقد أصبح الاقتصاد العالمي كله في الواقع متشابكًا ومترابطًا بالدرجة التي قد نقترف فيها خطأ بالتفكير في عواقب «خارجية» أو باعتبار نتائج القرارات القومية «أمور خارجية». كل الأمور التي كانت تعتبر خارجية قد أصبحت الآن أمورًا داخلية عميقة في النظام الاقتصادي العالمي الجديد الذي أقمناه. وإذا كان صانعو السياسات لا يدركون أننا نعيش الآن ونعمل داخل اقتصاد عالمي واحد فقد يتخذون قرارات بها عيوب هائلة أو يقومون بإجراءات قد تضر بالعالم. إن بعض التصرفات قصيرة النظر قد تدفع اقتصاد العالم إلى حافة الهاوية، وذلك ليس احتمالاً نظريًا. لقد اقترب الاقتصاد العالمي من الحافة عندما رفض عدد صغير من ممثلي الجمهوريين تحت قيادة تيار «حفلة الشاي» المتشدد زيادة سقف الديون للولايات المتحدة حتى يومين فقط قبل انهيارها المحتمل في ٢ أغسطس ٢٠١١. وخلال المناقشات كلها حول هذه القضية لم يذكر أحد أو يناقش إمكانية أن تصرفاتهم قد تضر بالاقتصاد العالمي. رسم كاريكاتير في مجلة الإيكونومست عبر عن هذا الموقف بكل اقتدار (انظر الشكل ٢-٣).

على الرغم أن مدى تأثير الدولار الأمريكي على الاقتصاد العالمي يعتبر أمرًا خلافيًا وغامضًا فإن صانعي السياسات في العديد من البلدان ذات الاقتصاد المؤثر قد أدركوا أن اعتماد العالم على الدولار يشكل خطورة كبيرة. في ٢٠١٢ كان مايزيد على ٧٠ بالمائة من التجارة العالمية يتم من خلال الدولار الأمريكي، ولهذا فأي هبوط أو ارتفاع مفاجئ للدولار الأمريكي قد يسبب عواقب هائلة معظمها وخيمة على الكثير من الاقتصاديات الكبرى. لم يلاحظ الكثيرون في الغرب أن أحد أهم القرارات التي اتخذتها دول البريكس الخمس (البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب أفريقيا) في قمة سانيا بالصين في ١٤ أبريل ٢٠١١ هو تقليل اعتمادهم على الدولار الأمريكي:

> انطلاقًا من إدراكنا بأن الأزمة المالية العالمية قد فضحت عيوب وخلل النظام النقدي والمالي العالمي الحالي، فإننا ندعم إصلاح وتحسين النظام النقدي العالمي، من خلال نظام عملات احتياطية ذات قاعدة واسعة لتوفير الاستقرار والثقة. نحن نرحب بالمناقشات الحالية حول دور حقوق الرسم الخاصة في ظل النظام النقدي العالمي الحالي الذي يشمل تكوين سلة للعملات لحقوق الرسم الخاصة. نحن ننادي بتوجيه اهتمام أكبر لمخاطر تدفقات رأس المال عبر الحدود التي تواجهها الاقتصاديات الناشئة. وننادي بمزيد من

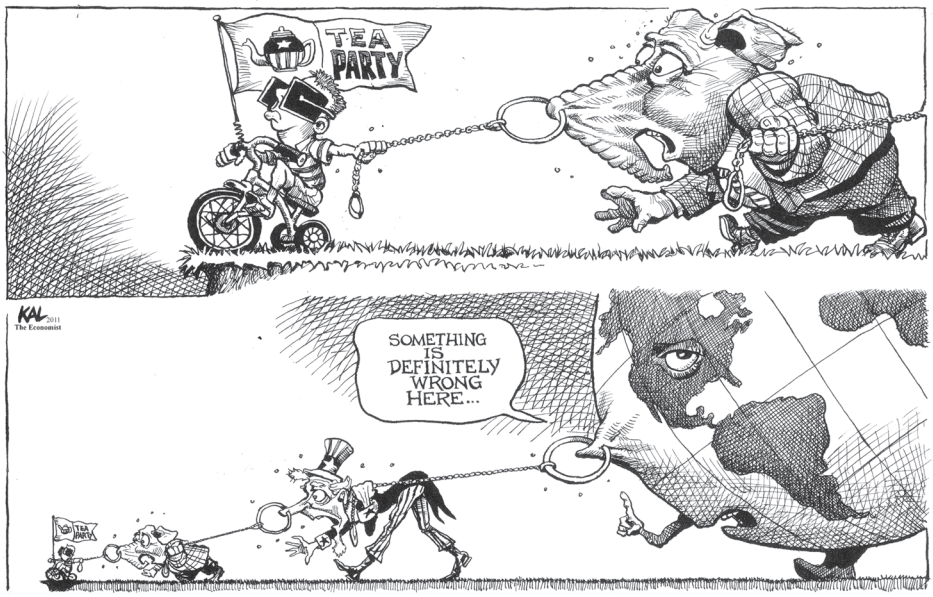

الشكل ٢-٣ الجر من الأنف. المصدر: كفين كال كالاهر، الإيكونوميست، Kaltoons.com. أعيد نشره بتصريح.

المراجعة والإصلاح للتنظيم المالي الدولي لتقوية التنسيق بين السياسات والتنظيم المالي والتعاون في الإشراف، وتعزيز التطوير السليم لأسواق المال العالمية والأنظمة البنكية.[٣٩]

وبالمثل، في قمة البريكس التالية المنعقدة في نيودلهي في ٢٩ مارس ٢٠١٢ علقت الدول الأعضاء على النحو التالي: «إن تراكم الديون السيادية والقلق حول التعديلات المالية بالأجل المتوسط إلى الطويل في الدول المتقدمة تخلق بيئة قلقة للنمو العالمي. وفضلًا عن ذلك فإن السيولة المفرطة الناتجة عن الإجراءات السياسية العنيفة التي اتخذتها البنوك المركزية لإحداث استقرار في الاقتصاديات المحلية قد تسربت إلى اقتصاديات الأسواق الناشئة مما زاد من الاضطرابات الشديدة في تدفقات رأس المال وأسعار السلع.»[٤٠] هذه تصريحات معقدة تمتلئ بالمصطلحات الاقتصادية. ولكن جوهر رسالتها واضح: قرارات السياسة الاقتصادية التي تتخذها الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي تضر بها. وباختصار، ففحواها ما يلي: «إننا نعيش في اقتصاد عالمي واحد فمن فضلك خذ في اعتبارك مصالحنا أيضًا.»

لقد قررت دول البريكس تخفيض اعتمادها على الدولار الأمريكي لأنها شعرت بقلق شديد إزاء سلسلة القرارات «الأحادية» التي اتخذتها الحكومة الأمريكية فيما يخص الدولار الأمريكي، حتى على الرغم من أن الدولار الأمريكي يستخدم كعملة احتياطية عالمية. وازداد ذعر تلك الدول بسبب مجهودات هيئة الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي لتنشيط الاقتصاد الأمريكي عن طريق إجراءات التيسير الكمي في محاولة لإخراج الاقتصاد الأمريكي المحلي من ركوده. ومن خلال التيسير الكمي رقم ١ الذي بدأ في أواخر ٢٠٠٨ واستمر حتى ٢٠١٠ اشترت الحكومة الفيدرالية بما قيمته ٣٠٠ مليار دولار من سندات الخزانة و١,٢ ترليون دولار من السندات المدعومة بالرهون و١٧٥ مليار دولار من الديون الصادرة من الهيئات الفيدرالية. كانت النظرية أن البنوك لديها فائض نقدي وسوف تقرض الأموال لتنشيط الاقتصاد وخلق الوظائف.[٤١] مع التيسير الكمي رقم ٢ الذي بدأ في صيف ٢٠١٠ اشترت الحكومة الفيدرالية ٦٠٠ مليار دولار من سندات الخزانة. التعبيرات اللطيفة الرائعة التيسير الكمي رقم ١ والتيسير الكمي رقم ٢ كانت مصممة لإعطاء انطباع أن الحكومة الفيدرالية تحاول إزالة القيود التي تعوق النمو الاقتصادي الأمريكي عن طريق إجراءات «التيسير» على الاقتصاد. في الواقع وبدون مواربة استخدمت الولايات المتحدة احتكارها القومي للمطابع الأمريكية لطباعة المزيد من الأموال.

فلماذا إذن ينبغي على العالم أن يقلق من قرار الولايات المتحدة بتحفيز اقتصادها القومي بهذه الطريقة؟ الإجابة البسيطة هي أن الأموال التي طبعتها الولايات المتحدة لتنشيط الاقتصاد الأمريكي لم تستقر في الولايات المتحدة، بل تدفقت إلى بقية العالم وخلقت الكثير من القلاقل المالية التي أثرت سلبًا بدورها على حياة المليارات من البشر. ولكي نفهم التأثير السلبي للتيسير الكمي رقم ١ ورقم ٢ ورقم ٣ دعونا نعود إلى تشبيه القارب المستخدم في المقدمة. أمريكا التي تعيش داخل كابينة من كبائن سفينتنا العالمية وجدت بعض القذارة في كابينتها وقررت أن تنظفها تنظيفًا جيدًا مستخدمة الكثير من الصابون والماء. ولكن أثناء عملها هذا نجحت في إزالة المياه القذرة من كابينتها و«سمحت» للمياه بالتدفق إلى الكبائن الأخرى على السفينة.

تقرير من وكالة الأنباء الصينية شنوا الصادر في أكتوبر ٢٠١٠ اقتبس كلام شن دمنج وزير التجارة الصيني وهو يقول أن كمية الدولارات الأمريكية المتدفقة من الولايات المتحدة تسببت في هجوم التضخم على الصين: «لأن إصدار الولايات المتحدة للدولارات أمر خارج السيطرة وأسعار السلع مستمرة في الصعود فإن الصين تتم مهاجمتها عن طريق التضخم

المستورد. هذا التذبذب يسبب مشاكل كثيرة للشركات.»[٤٢] وزير المالية البرازيلي جيدو مانتيجا أيضًا قال أن الولايات المتحدة تصدر مشاكلها للعالم: «لو كانت لدينا سياسة نقدية توسعية تتلازم مع سياسة مالية تحفيزية لم نكن لنواجه هذه المشكلة مع الاقتصاد الأمريكي.»[٤٣] وقال إن استخدام كل من الأسلحة المالية والنقدية للتحفيز كان سيصبح استجابة ملائمة أكثر من أجل التحفيز. ولكن نظرًا لأن الكونجرس الأمريكي قد وصل إلى طريق مسدود حول القضايا المالية فإن الحكومة الفيدرالية لم تجد خيار غير استخدام الأدوات المالية مثل التيسير الكمي.

يختلف خبراء الاقتصاد حول تأثير التيسير الكمي رقم ١ و التيسير الكمي رقم ٢ في الاقتصاد العالمي، وبعضهم ينكرون أن التضخم العالمي هو نتيجة للتيسير الكمي رقم ١ والتيسير الكمي رقم ٢. ولكن آخرين مثل آندي زي وهو اقتصادي سابق في مورجان ستانلي اقترحوا أن القلاقل التي اجتاحت مصر والتي جاءت نتيجة لارتفاع أسعار السلع كانت نتيجة للتيسير الكمي رقم ١ و التيسير الكمي رقم ٢. في مقال منشور في جريدة نيويورك تايمز جادل أن شرارة الاضطرابات في الشرق الأوسط اندلعت بسبب التضخم: «لقد تسببت الأموال السائبة في اضطرابات تونس والقاهرة.»[٤٤] وكما قال زي لم يكن مصادفة أن أسعار الطعام والطاقة بدأت في الارتفاع بعد أن طرحت الولايات المتحدة فكرة ضخ المزيد من الأموال في الأسواق من خلال التيسير الكمي.

المأساة الحقيقية لفشل المشرعين الأمريكيين في فهم النتائج العالمية لتصرفاتهم هو أنهم قد يبددون أحد أهم الأصول التي تمتلكها أمريكا في النظام الاقتصادي العالمي: الدور الرئيسي للدولار الأمريكي كالعملة الاحتياطية الأساسية العالمية. فيما يلي يصف اثنان من الباحثين الأمريكيين وهما روبرت كاربو ودافيد هدريك الفوائد التي تجنيها الولايات المتحدة:

> تحصل الولايات المتحدة على فوائد جمة من وجود الدولار كالعملة الاحتياطية الأساسية في العالم. يمكن للأمريكيين شراء منتجات بأسعار أرخص قليلًا عن الأمم الأخرى والتي تضطر إلى تحويل عملاتها مع كل عملية شراء إلى جانب سداد تكلفة إجراء الصفقة. وبوصفهم مشاركين في دولة العملة الاحتياطية فإن الحكومة الأمريكية والشركات الأمريكية يمكنها إصدار دين اسمي بالدولار وتلك الأصول جذابة لمسئولي البنوك المركزية والمستثمرين الأجانب كوسائل للسيطرة على محافظهم من الاحتياطي الدولي. هذه المميزات تسمح للأمريكيين بالوصول إلى مصدر ائتماني ضخم كما تسمح للمواطنين بالاقتراض بفوائد أقل. وفضلًا عن ذلك تستطيع الولايات المتحدة إصدار ديون (سندات) بعملتها وبهذا تدفع بمخاطرة أسعار تحويل العملات نحو المقرضين

الأجانب. ويعني ذلك أن الأجانب يواجهون إمكانية أن انخفاض قيمة تحويل الدولار قد يمحو ليس فقط قيمة العملة الاحتياطية التي يحتفظون بها ولكن أيضًا قيمة الأصول الأمريكية التي يحتفظون بها في محفظة الاحتياطي الدولي الخاص بهم. على سبيل المثال، إذا حققت مستثمرة صينية عوائد وصلت إلى ٥ بالمائة من ممتلكاتها من سندات الخزانة الأمريكية، وإذا انخفض سعر الدولار بمعدل ٥ بالمائة في مقابل اليوان فإنها لن تحقق أي ربح. وحيث كان لدى الصين مقتنيات من أصول بالدولار تصل إلى ١,٤ ترليون دولار في ٢٠٠٩ فلقد كانت قلقة بوجه خاص حول إمكانية فقدان قدرتها الشرائية في حالة حدوث انخفاض كبير للدولار.»[٤٥]

ونظرًا للفوائد الهائلة التي يوفرها الدولار الأمريكي للاقتصاد الأمريكي كان من الطبيعي أن نتوقع إدارة مسئولة أكثر للدولار، ولكن ذلك لم يحدث تقريبًا، وبدلًا من ذلك ونتيجة للاستقطاب السياسي المتزايد داخل النظام السياسي الأمريكي فإن المصالح الحزبية أصبحت أكثر أهمية من المصالح القومية والعالمية في عملية اتخاذ القرار. إن العالم بأكمله يلعب بالنار هنا. إذا حدث وقررت أسواق العالم وخبراؤه الماليون أن الحكومة الأمريكية لن تستطيع — سواءً لأسباب اقتصادية أو سياسية — أن تسدد ديونها فإن الأموال العالمية قد تتدفق خارج سندات الخزانة الأمريكية بنفس السرعة التي خرجت بها من سندات الحكومة اليونانية إذا وجدت تلك الأموال ملاذًا آمنًا في مكان آخر. وبالطبع فمن مصلحة الجميع عقلانيًا أن «يتظاهر» بأن ذلك أمر غير ممكن الحدوث. ولكن وبينما كانت إمكانية حدوث ذلك هي صفر تقريبًا منذ عقد من الزمان فلقد ارتفع ذلك الاحتمال إلى ١٠ بالمائة وقد يصل إلى ٢٠ بالمائة خلال العقد أو العقدين القادمين. وكان ذلك هو السبب الذي دفع بوكالة التقييم ستاندرد آند بورز في أغسطس ٢٠١١ إلى تخفيض التقييم A الثلاثي لسندات الحكومة الأمريكية.

وللتقليل من الكارثة التي يحتمل وقوعها إذا فقد العالم ثقته في الدولار الأمريكي كعملة الاحتياطي العالمي يجب علينا أن نوافق على نظرية للاقتصاد العالمي الواحد. ينبغي على عقول أهم صانعي السياسات التركيز على الاقتصاد العالمي الواحد بصفته الأولوية الأولى، ولكنهم إذا فشلوا في ذلك فإن كل مجهوداتهم لإنقاذ الاقتصاديات المحلية قد تثبت عدم جدواها. حتى اقتصاد بقوة اقتصاد أمريكا ليس محصنًا ضد الاتجاهات العالمية. يقول لاري سمرز: «كان من المعتاد القول أنه عندما تعطس الولايات المتحدة فإن العالم بأجمعه يصاب بنزلة برد. ولكن العكس ينطبق بنفس الدرجة الآن.»[٤٦] وأي شخص يشكك في صحة المقولة

البسيطة بأن كل اقتصاد يخضع الآن لنظام اقتصادي عالمي ينبغي عليه دراسة أزمة منطقة اليورو بشيء من التعمق. بعد أن أنشأ الاتحاد الأوروبي عملة موحدة وحقق أضخم اقتصاد في العالم، شعر الكثيرون من صانعي السياسات الأوروبيين بأنهم محصنون ضد الاتجاهات العالمية. ثم بدأت الثقة في اليونان في الانهيار، ومن المدهش أن انهيار الثقة في اقتصاد أوروبي صغير أدى إلى مخاوف شديدة بأن اليورو ذاتها قد تنهار. ولكن ذلك لم يحدث بعد (حتى وقت كتابة هذا)، ولكن مجرد احتمال حدوثه قد زعزع الثقة في منطقة اليورو بأكملها. لا توجد دولة محصنة من العواقب.

جزء هام من الاقتصاد العالمي يتركز في الصناعة والتجارة. نشرت جريدة النيويورك تايمز مقالًا مثيرًا في ٢١ يناير ٢٠١٢ تنقل فيه حوار بين الرئيس باراك أوباما وستيف جوبز (المتوفى حاليًا) وهو المؤسس المشارك لشركة آبل. سأل أوباما جوبز لماذا لا يمكنه إرجاع عملية تصنيع منتجاته من الصين إلى الولايات المتحدة. كانت إجابة جوبز واضحة ومباشرة: «تلك الوظائف لن تعود.» وذكر المقال عدة أسباب لعدم عودة الوظائف، وسبب واضح منها كان توفر العمالة. قالت جنيفر ريجوني التي شغلت منصب المدير العالمي لتوفير الطلب في شركة آبل حتى ٢٠١٠: «إن بإمكان [آبل] توظيف ٣,٠٠٠ شخص بين ليلة وضحاها» ولكنها رفضت مناقشة تفاصيل عملها. وأضافت: «أين يمكن لأي مصنع أمريكي أن يجد ٣,٠٠٠ شخص في خلال يوم واحد ويقنعهم بالإقامة في مساكن تابعة للعمل؟»[٤٧]

«ومن المميزات الهامة بالنسبة لشركة آبل أن الصين وفرت المهندسين بمعدلات لا تستطيع الولايات المتحدة منافستها، ولقد قدر الرؤساء التنفيذيون في آبل أن حوالي ٨,٧٠٠ من المهندسين الصناعيين كانوا مطلوبين للإشراف على خط تجميع قوامه ٢٠٠,٠٠٠ عامل وإرشادهم حيث كانوا ضروريين فيما بعد لتصنيع هواتف آي فون. ولقد قدر محللو الشركة أنهم كانوا سيحتاجون إلى فترة تسعة شهور لكي يجدوا نفس العدد من المهندسين المؤهلين في الولايات المتحدة. أما في الصين فإن هذه العملية استغرقت ١٥ يومًا.»[٤٨]

لم تذكر النيويورك تايمز رد فعل أوباما على التوبيخ الذي تلقاه من جوبز، ولكننا نستطيع أن نخمن مافكر فيه أوباما لحظتها: «مسئوليتي الأساسية هي نحو الشعب الأمريكي، ولابد أن ستيف جوبز بوصفه مواطنًا أمريكيًّا مثلي يشاركني اهتمامي بخلق وظائف أمريكية.» ولكن جوبز من الجانب الآخر ربما رأى الموضوع من ناحية أخرى تمامًا: «مسئوليتي الأساسية هي

الحفاظ على تنافسية آبل مقابل أي شركة في أي مكان في العالم. ولهذا فسأبحث عن الفرص في أي مكان في العالم للاحتفاظ بآبل كرقم ١.»

ويوضح الهدفان المختلفان لكل منهما لماذا نحتاج إلى نظرية شاملة للعالم الواحد. صانعو السياسات القوميون مثل أوباما مازالوا مقتنعين أنهم قادرون على «إصلاح» اقتصادهم القومي من خلال مجهودات قومية. رجال الأعمال في أي مجال تقريبًا يعرفون أن عليهم المنافسة مع كل أركان العالم، ويعلمون أن عليهم أن يتحلوا يوميًّا بالحساسية للتوجهات العالمية. أي رئيس تنفيذي لشركة كبرى – بما في ذلك الشركات الأمريكية الكبرى المستقرة مثل كوكاكولا وبيبسي وماكدونالدز وآبل – لابد أن يكون واعيًا وعيًا شديدًا باتجاهات العرض والطلب في العالم.

إن وجود اقتصاد عالمي واحد هو حقيقة غير قابلة للجدل كما لا يمكن عكس اتجاهها. بعد مايزيد على خمسين عامًا من تحرير التجارة والتقدم التكنولوجي الذي جعل عالمنا يتقلص بسرعة هائلة أصبح الاعتماد المتبادل في العالم أمرًا حتميًّا. ولقد حدث تلاق عالمي عظيم في مجال أساسي واحد من مجالات السياسة يتلخص في أن جميع صانعي السياسات يقبلون الآن فكرة الانفتاح الاقتصادي بوصفها الوسيلة الوحيدة لتحقيق التنمية والرخاء. وعلى الرغم أن أوباما ناشد ستيف جوبز أن ينقل الوظائف من الصين إلى أمريكا ولكنه لم يلجأ إلى انتقام تجاري أحادي ضد الصين. وعلى الرغم من الأزمة الاقتصادية الهائلة في كل من أوروبا وأمريكا إلا أنه لم يحدث انزلاق حقيقي نحو فكرة الحماية، فجميع صانعي السياسات يدركون أن إغلاق الاقتصاد سوف يسبب ضررًا كبيرًا. ولهذا فإن التوجه نحو مزيد من الانفتاح سوف يستمر، ومن ثم فسوف يزداد الاعتماد المتبادل أكثر كما سيستمر ظهور اقتصاد عالمي واحد. ولكن السؤال الهام بالنسبة لعصرنا هو متى تلحق النظرية بالممارسة.

الركيزة التكنولوجية

عندما نصرح بأن التكنولوجيا تقلص العالم وتجعله مكانًا صغيرًا فإن معظمنا سوف يفكر في سهولة الاتصالات وسرعتها عبر مسافات بعيدة من خلال الهاتف أو البريد الإلكتروني، ولكن ما نميل إلى إغفاله هو تأثير التكنولوجيا على الوعي الإنساني. وليس هناك أدنى شك أن هويتنا الأساسية مازالت تنطلق من دولتنا القومية، ومع ذلك فهناك وعي متزايد الآن أننا نعيش في عالم واحد. وإذا استمر ارتفاع هذا المد في الوعي الإنساني (وأنا مؤمن بأن التغير التكنولوجي السريع سوف يجعل هذا الوعي يواصل ارتفاعه بسرعة أكبر) فستظهر هوية عالمية جديدة خلال العقود القليلة القادمة.

ولكي نفهم القوى المحركة لهذا الوعي يجب علينا أولًا أن نفهم كيف غيرت التكنولوجيا من طبيعة التفاعل البشري بهذا الشكل المثير عبر الحدود الوطنية. لقد كان إحساسنا بهويتنا مرتبطًا ارتباطًا وثيقًا بقريتنا أو مدينتنا أو دولتنا التي نعيش فيها. أما اليوم فقد أضيفت طبقات عديدة أخرى لتعريفنا لذاتنا حيث إن الناس في كل مكان تقريبًا قد أصبحوا متصلين بعالم واحد. معظم ذلك التواصل حدث في العقد أو العقدين الماضيين فقط، ومن بين التكنولوجيات التي تغير عالمنا الهواتف المحمولة والكمبيوتر والطائرات.

منذ حوالي عشرين عامًا وبالتحديد في ١٩٩٠ كان ١١ مليون شخص فقط لديهم اشتراك في خدمة الهاتف المحمول.[٤٩] في عام ٢٠٠٠ ارتفع الرقم إلى ٥٠٠ مليون شخص. أما اليوم فاشتراكات الهاتف المحمول في العالم كله تخطت ٥,٦ مليار شخص مع بقاء الهواتف الأرضية الثابتة عند رقم ١,٣٢ مليار في ٢٠١١.[٥٠] وطبقًا لشركة التحليلات جارتنر فإن نسبة انتشار التكنولوجيا عالميًّا تزيد الآن على ١٠٠ بالمائة، أي أن عدد وسائل الاتصالات الآن يفوق عدد البشر. ويقول جون تايسو المحلل الرئيسي في موبايل وورلد : «بينما لا يدل هذ الرقم على وصول خدمات الهاتف لنسبة ١٠٠ بالمائة من البشر فإن الهدف قد أصبح قريبًا.»[٥١] منذ عشرين عامًا كان معظم الناس منفصلين تكنولوجيًّا، ولكن ذلك الوضع قد انتهى.

إن قصة استخدام الهواتف المحمولة في الصين والهند تعتبر قصة مثيرة بوجه خاص، فطبقًا للبنك الدولي كان لدى الهند صفر من المشتركين في ١٩٩٠ و٧٥٢ مليون مشترك في ٢٠١٠. وفي ١٩٩٠ كان في الصين ١٨,٠٠٠ مشترك في خدمة الهاتف المحمول وبحلول ٢٠١٠ كان لديها ٨٥٩ مليون مشترك. وأفريقيا أيضًا شهدت انفجارًا مماثلًا في استخدام الهواتف المحمولة، فمن ٢١,٦٢٠ في ١٩٩٠ إلى ٥٣٩ مليون في عام ٢٠١٠ وبهذا تتخطى الولايات المتحدة (التي كان لديها ٢٧٩ مليون مشترك في ٢٠١٠).

الهاتف المحمول ليس مجرد هاتف للاستخدام المحلي فهو الآن وسيلة اتصال فعالة عابرة للحدود. لقد نشأتُ في عصر كنا نشعر فيه بسعادة غامرة عندما كان عامل الهاتف يتصل بنا ليبلغنا عن مكالمة من الخارج مثل الهند أو لندن. اليوم يمكن إجراء نفس المكالمة مجانًا تقريبًا عن طريق سكايب على سبيل المثال. وهل تعرف أيضًا أن مئات الملايين من الناس يتواصلون مباشرة على مسافات طويلة بتكلفة لا تزيد على صفر تقريبًا؟ من الصعب أن نتخيل أن بإمكاننا التواصل بهذا الشكل الهائل بدون أن يؤثر ذلك على الحياة الإنسانية.

كما أن الهواتف المحمولة تزداد ذكاءً أيضًا فهي أجهزة كمبيوتر متناهية الصغر. وحيث إن الهواتف الذكية توفر خدمات عديدة داخل جهاز واحد فهي تسمح للناس باستخدام الإنترنت وتدوين ملاحظات وإجراء مكالمات ومشاهدة الفيديو ضمن أنشطة أخرى، ولهذا فلم يعد للناس حاجة ملحة لاقتناء أجهزة الكمبيوتر التقليدية. فليس من المستغرب إذن أن عددًا أكبر من الأمريكيين والأوروبيين يشترون الهواتف الذكية. وتحدد دراسة أجرتها فيجن موبايل الرقم ٦٣ بالمائة من جميع عملاء الهاتف المحمول في أمريكا الشمالية. أما بالنسبة لأوروبا اكتشفت فيجن موبايل أن نسبة انتشار الهواتف الذكية تصل إلى ٥١ بالمائة.[٥٢] والمدهش بحق هو انتشار الهواتف الذكية خارج العالم المتقدم:

> لقد تفوقت الصين حديثًا على الولايات المتحدة في سوق الهواتف الذكية من ناحية أعدادها طبقًا لبعض التقديرات، كما يذكر أيضًا أن الصين لديها أكبر عدد من مستخدمي الهاتف المحمول الذين يقتنون اثنين أو أكثر من الهواتف المحمولة. الرئيس التنفيذي في آبل واسمه تيم كوك قال أن الصين هي ثاني أهم سوق للشركة وأن مشتروات الآيفون تمثل جزءًا هامًّا من ذلك. في دول الشرق الأوسط مثل دولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية فإن استخدام الهواتف المحمولة شديد الارتفاع حيث ازدادت النسبة في كل دولة منهما على ١٥٠ بالمائة في منتصف ٢٠١٠.[٥٣]

إلى جانب الهواتف المحمولة ينتج الآن جهاز تكنولوجي يمكن حمله بنفس السهولة ويزداد استخدامه بسرعة شديدة ألا وهو الآيباد (وأجهزة التابلت الأخرى). من المدهش حقيقة الطريقة التي يستطيع بها الآيباد الاتصال بأي مصدر للمعلومات في أي مكان في العالم تقريبًا. أحد علماء الكمبيوتر الذي يتابع أسرع خمسة أجهزة كمبيوتر في العالم واسمه جاك دونجارا اكتشف أن الآيباد ٢ وهو تابلت في حجم مفكرة قانونية ينافس السوبر كمبيوتر كراي ٢ وكان أسرع جهاز كمبيوتر في العالم في ١٩٨٥ والذي كان بحجم غسالة ملابس. لقد احتاج كراي ٢ أيضًا إلى سائل تبريد إلكتروني لمنع ارتفاع الحرارة الشديد بينما يستخدم آيباد ٢ أقل من ١٠ وات من الطاقة ولا يحتاج حتى إلى مروحة.[٥٤]

اختراع الآيباد لم يكن ممكنًا بدون وجود الإنترنت (وورلد وايد وب)، ولقد فجر الإنترنت نقل المعلومات والمشاركة فيها، كما غير الوعي الإنساني أيضًا. نحن جميعًا نعرف أن ويكيبيديا لا يمكن أن تستخدم كمصدر موثوق به للمعلومات في أي عمل أكاديمي أو علمي. ومع ذلك فإن الأناس العاديين في العالم بأسره يراجعون ويكيبيديا كأول مصدر للمعلومات. في الماضي كان اقتناء الموسوعة البريطانية (بريتانيكا) يتكلف ثروة صغيرة. أنا أعرف ذلك لأنني كنت

أتوق لاقتنائها ولم تكن لدي الموارد لذلك. اليوم، عدد الأطفال الذين يراجعون ويكيبيديا قد زاد زيادة هائلة. الإحصاءات حول نمو ويكيبيديا توضح كيف تتغير الأمور بسرعة، فلقد تم إطلاقها في ٢٠٠١ وتزايدت مقالاتها ووصلت لحوالي ٢٠,٠٠٠ وطبعات في ١٨ لغة بحلول نهاية ذلك العام. وفي ٢٠١٠ وصلت إلى ٢١ مليون مقال وبها ١٠٠,٠٠٠ مساهم منتظم ونشط. وبدءًا من يناير ٢٠١٢ كانت طبعات من ويكيبيديا تظهر في ٢٨٣ لغة، وبهذا أصبحت أضخم عمل مرجعي على الإنترنت وأكثرها شعبية حيث يزور صفحاتها حوالي ٣٦٥ مليون قارئ من جميع أرجاء العالم.[٥٥]

إنني اتذكر الوقت الذي بدأت فيه ويكيبيديا وكان هناك تشكك كبير أن عملًا مفتوحًا يستطيع أي شخص تغييره يمكن أن يصبح مصدرًا موثوقًا للمعلومات. وكان الافتراض السائد أن بعض المخادعين أو المخربين قد يحاولون تشويه المعلومات بطريقة أو بأخرى. وطبقًا لنمط تفكيرنا القديم كنا نعتقد أنه في ظل غياب سلطة مركزية واضحة لا يمكن لنا الثقة في تلك المعلومات. وكنا مخطئين في هذا، فإن وضع الثقة في أكبر عدد ممكن من المشرفين للتأكد من سلامة البيانات سيؤدي إلى نتائج أفضل من سلطة مركزية عالمية. ومن المدهش أن المساهمين ينتمون إلى جميع دول العالم. لا توجد دولة واحدة تملك ويكيبيديا حتى وإن كانت قد ولدت وأطلقت في يناير ٢٠٠١ بواسطة جيمي ويلز في الولايات المتحدة. ويكيبيديا إذن هي مثال متقدم للخير الذي تستطيع الإنسانية تقديمه باستخدام وسائل التكنولوجيا الجديدة وبتعاون من كل مكان على الأرض. منذ عقدين فقط من الزمان كان هذا العمل يعتبر مستحيلًا، ولكن المستحيل أصبح الآن حقيقة، وتلك هي الطريقة التي تغير بها التكنولوجيا العالم.

ويكيبيديا ليست سوى أحدث مرحلة في ظاهرة عالمية تنمو باطراد، فبشكل متزايد وبغض النظر عن مكان إقامتنا في العالم فلقد بدأنا نعيش ونتنفس داخل «كون معلوماتي واحد.» عندما وافت الأميرة ديانا المنية في ٣١ أغسطس ١٩٩٧ أو عندما انتخب باراك أوباما رئيسًا في نوفمبر ٢٠٠٨ علم العالم كله بالحدث في لحظتها. وعندما تقام مباريات كرة القدم النهائية لكأس العالم فنحن نرى الناس تشاهدها في نفس اللحظة في جميع أرجاء العالم. وعندما احتجز عمال المناجم في تشيلي تحت الأرض لمدة تسعة وستين يومًا في ٢٠١٠ فلقد صلى من أجلهم العالم أجمع تقريبًا واحتفل الجميع بنجاتهم. لقد شاهد عملية إنقاذهم مليار شخص – أي سُبع سكان العالم – في بث مباشر على التليفزيون والإنترنت.[٥٦]

واقعة عمال المناجم التشيليين تستحق منا أن نتمعن فيها حتى نفهم كيف أن التعاطف الإنساني قد بدأ في التغير. في العصور السابقة إذا تم احتجاز عمال المناجم التشيليين فكانت

الأخبار ستنتقل حول العالم بسرعة كبيرة، وكان الناس سيشعرون بتعاطف مع العمال، ولكنهم سيكونون منفصلين نفسيًا عن الحدث، فالقصة حدثت «هناك» ولم تحدث «هنا». أما الآن فهذا الانفصال النفسي يتم استبداله بإحساس أكبر بالالتحام الوجداني. ومع مرور الزمن سينمو ضمير عالمي ليحل محل الضمائر المرتبطة بدول مختلفة، وينبغي علينا متابعة هذا التطور متابعة دقيقة حتى نفهم مغزى التلاقي العظيم الذي يمر به العالم الآن.

الوصول المفتوح إلى التكنولوجيا يمكن أيضًا أن يغير مجتمعات كانت منغلقة من قبل، فالوعي بالتخلف قادر على تغيير السلوك الإنساني كثيرًا. أحد الأسباب التي أدت إلى التقدم السريع في الصين بعد ١٩٧٨ يعود إلى زيارة دنج زياوبنج إلى الولايات المتحدة في يناير ١٩٧٩ وكان أشجع قرار اتخذه هو السماح لشاشات التليفزيون الصيني أن تعرض مشاهد من منازل الطبقة المتوسطة الأمريكية وكل ما تحتويه من ثلاجات وغسالات وأجهزة تليفزيون وجراجات تسع سيارتين. قبل أن يفعل دنج ذلك كان الشعب الصيني لا يعرف سوى أن الصين جنة اشتراكية وأن أمريكا مجتمع يقوم فيه الرأسماليون باستغلال عمالهم. أنا أعرف شخصيًّا كيف شعر الصينيون بصدمة من هذه المعلومات الجديدة لأنني مررت بنفس تلك الصدمة عندما شاهدت بيتًا من بيوت الطبقة المتوسطة الأمريكية لأول مرة في حياتي قبلها بعدة سنوات في ١٩٧٤. لم أكن أتخيل أن أناسًا عاديين (وليسوا شديدي الثراء) يعيشون في مثل هذه الحالة من الرغد. اليوم يعرف كل العالم تقريبًا شكل مستوى معيشة الطبقة المتوسطة الحديثة ويتطلع إلى تحقيقه.

وكان من أشجع الأمور التي قام بها خلفاء دنج أنهم أطلقوا الإنترنت في الصين. في الوقت الحالي أكبر عدد من مستخدمي الإنترنت في أي دولة في العالم موجود في الصين وليس في أمريكا، كما أن الوصول المفتوح إلى المعلومات يغير إلى حد كبير المناخ الاجتماعي والسياسي في الصين. لقد اكتشفت الحكومة الصينية هذه الحقيقة الجديدة عنما حدث اصطدام بين قطارين سريعين في ٢٣ يوليو ٢٠١١ توفي نتيجته تسعة وثلاثون شخصًا. حاولت السلطات في وزارة السكك الحديدية اتباعًا لحسها السياسي القديم أن توقف الحديث عن الحادثة في أسرع وقت ممكن، بل حاولت حرفيًّا في الواقع أن تدفن الأدلة، فعقب يوم واحد من وقوع الحادث وانتهاء مجهودات الإنقاذ تم دفن عربات القطار في مكان قريب. فيما يلي توثيق ويكيبيديا لما حدث بعدها:

> لقد بررت وزارة السكك الحديدية دفن القطار بادعاء أن القطارين احتويا على تكنولوجيا هامة «على المستوى القومي» ويحتمل سرقتها. ولكن بعد ساعات من صدور الأوامر لعمال الإغاثة بالتوقف عن البحث عن الناجين وجدت طفلة تبلغ عامين حية بين الحطام.

كان الإعلام الصيني بوجه خاص متشككًا حول مجهودات الإنقاذ وحول دفن القطارات بوجه خاص. وفي مؤتمر صحفي قال المتحدث الرسمي لوزارة السكك الحديدية واسمه وانج يونجينج أن الهدف من الدفن كان لتسهيل مجهودات الإنقاذ. ولقد قوبلت هذه الإجابة بمقاطعات واستياء شديد من الصحفيين الحاضرين، وبعدها قال وانج للصحفيين: «سواءً تصدقون [هذا التفسير] أم لا فأنا مقتنع به.» هذه الجملة أصبحت فيما بعد متداولة بكثرة على الإنترنت. لم يوجد دليل أن الخبراء أو المسئولين دخلوا العربة الأولى للاستقصاء عن سبب الحادث عند دفنها، وشعر أهالي الضحايا بغضب شديد بسبب ما اعتبروه تحقيقات قاصرة إلى جانب التنظيم السيء لمجهودات الإغاثة عقب وقوع الحادث. وتداول الناس على الإنترنت بشكل واسع صور الحطام أثناء جرفها ودفنها مما أدى إلى تخمينات حول سوء تعامل الحكومة مع الحادث أو إخفائها لأدلة محورية في التحقيقات الجارية.

وعلى الرغم من التعليمات الصادرة من إدارة الدعاية فإن الإعلام الصيني المستقل والتابع للدولة انتقد وزارة السكك الحديدية مباشرة وعبر عن تشككه في الحكومة. مثل هذه التحديات للنظام العام الذي تسانده الدولة اتسمت بالجرأة وكانت نادرة الحدوث وخاصة في برامج تذاع على تليفزيون الدولة الصينية. كمثال لهذا، عندما أكد وانج يونجينج في مؤتمر صحفي بأن نظام السكك الحديدية الصينية كان يعمل طبقًا «لتكنولوجيا متقدمة» أفحمه المذيع باي يانسونج على «سي سي تي في»: «قد تكون التكنولوجيا متقدمة، ولكن هل إدارتك متقدمة أيضًا؟ هل إجراءات التشغيل العادية لديكم متقدمة؟ وهل إشرافكم متقدم؟ وهل احترامكم للناس متقدم؟ وهل جميع التفاصيل الدقيقة متقدمة؟ في نهاية الأمر هل قدراتكم التشغيلية في مجملها متقدمة؟» وبشكل مماثل انطلق كيو كيمنج مذيع برنامج ٢٤ ساعة على «سي سي تي في» في هجوم حاد على الهواء حول المجتمع الصيني: «إذا كنا جميعًا لا ننعم بالأمان فهل نريد مثل هذه السرعة؟ هي نستطيع شرب كوب آمن من اللبن؟ هي نستطيع أن نعيش في شقة لن تنهار بنا؟ هل يمكن للطرق التي نسير فوقها في مدننا ألا تنهار؟ هل يمكننا السفر في قطارات آمنة؟ وإذا حدثت أو عندما تحدث حادثة كبرى هل يمكن ألا نسرع بدفن القطارات؟ هل يمكن أن نوفر للمواطنين إحساسًا أساسيًا بالأمان؟ فلتهدئي قليلًا يا بلادي الصين، فإذا سرت بسرعة كبيرة فقد تخلفين وراءك أرواح شعبك.»[٥٧]

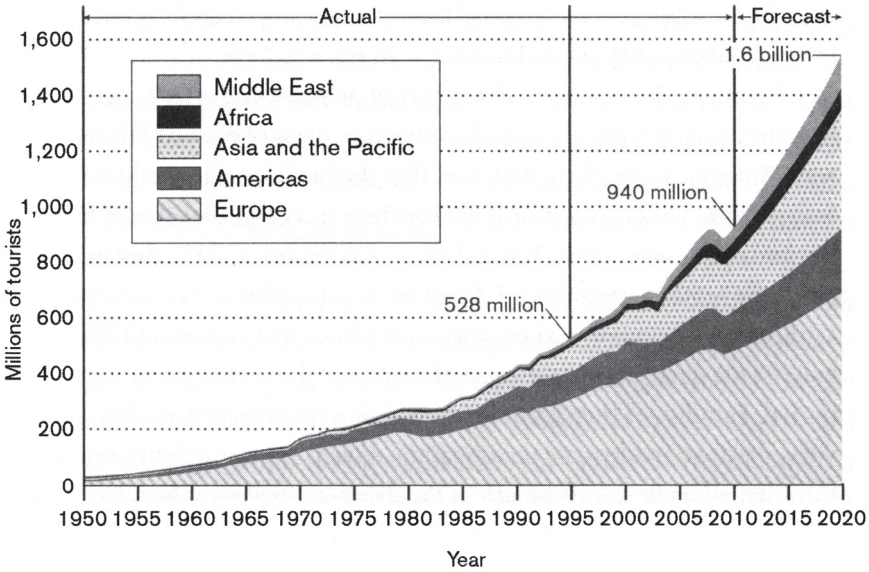

الشكل ٢-٤ وصول السائحين الدوليين طبقًا للمنطقة. المصدر: http://mkt.unwto.org/sites/all/filed/docpdf/unwtohighlights11enlr_3.pdf

قد يشعر القراء الغربيون برغبة في تهنئة أنفسهم لأنهم يعيشون في مجتمعات ديمقراطية ليبرالية مفتوحة حيث لا يحدث تستر على الفساد إلا نادرًا وبالقطع لن يكون ذلك بسذاجة دفن القطارات الصينية. ولكن المجتمعات الديمقراطية الليبرالية المفتوحة هي أيضًا ملاذ لبعض المؤسسات العالمية «المغلقة» مثل مجلس الأمن وصندوق النقد الدولي، فكلاهما لا يعير اهتمامًا كبيرًا للمسئولية العالمية. هذه المؤسسات في الواقع تتعامل وتتصرف كما لو كانت مسئولة فقط أمام بعض العواصم الهامة. وفي الحقيقة ينبغي على جميع المؤسسات العالمية التخلص من فكرة أنها مسئولة فقط أمام عدد قليل من الحكومات، ففي وقت قادم ليس ببعيد سوف تكون مسئولة أمام شعوب العالم التي تتزايد معلوماتها وحيويتها باستمرار. وسوف ترغم التكنولوجيا المجتمعات المنغلقة والمؤسسات المغلقة على الانفتاح كما سيوضح الفصل ٧.

أحد العوامل الهامة التي كثيرًا ما يغفل تأثيرها في فتح آفاق العقول حول العالم هي السياحة، فمنظمة السياحة العالمية التابعة للأمم المتحدة تلاحظ أنه «على الرغم من الصدمات المتفرقة فإن عدد السائحين الدوليين نما نموًّا شبه متواصل: من ٢٥ مليون في ١٩٥٠، إلى ٢٧٧ مليون في ١٩٨٠، إلى ٤٣٥ مليون في ١٩٩٠، إلى ٦٧٥ مليون في ٢٠٠٠، وإلى ٩٤٠ مليون حاليًا.»[٥٨] ومن المفيد دراسة الشكل ٢-٤ بعناية.

على الرغم من حدوث العديد من الأزمات العالمية الحادة (مثل ٩ سبتمبر أو وباء السارس) فإن السفر العالمي يواصل نموه، وهذا اتجاه طويل الأمد لن يمكن عكسه أيضًا وسيمكن العالم كله من الالتقاء معًا. يقدر أن وصول السائحين في المطارات سيصل إلى ١,٦ مليار بحلول ٢٠٢٠، أي أن واحدًا من بين خمسة من سكان الأرض سوف يسافر عبر حدود دولية، ومن الصعب أن نعتقد بأن مثل هذا الانفجار في الاتصال بين البشر وبعضهم لن يترك تأثيرًا على الوعي العالمي.

في الماضي كان معظم المسافرين لمسافات بعيدة يأتون من دول مثل أمريكا وأوروبا. لم يعد ذلك هو الحال الآن، فلقد حدث طوفان من المسافرين من روسيا والصين والبرازيل وكوريا الجنوبية، على سبيل المثال لا الحصر. لقد أنفقت الصين ٥٥ مليار دولار على السياحة الدولية من ٢٠٠١ إلى ٢٠١١ – وهو ثالث أعلى إنفاق في العالم. ومن المتوقع أن يستمر هذا التوجه. وطبقًا لمجلس السفر العالمي والسياحة فمن المتوقع أن ترسل الصين عددًا إضافيًا يصل إلى ١٢٥ مليون مسافر إلى الخارج مما يولد عوائد إضافية قيمتها ١٠٠ مليار دولار في إنفاق في الخارج خلال الفترة من الآن وحتى ٢٠٢١. وكما تصفها مجلة الإيكونومست: «يبدو كما لو كان السياح الصينيون متواجدين في كل مكان، ومع ذلك فإن السياحة الصينية ماتزال تخطو خطواتها الأولى.»[٥٩]

وفي الوقت الذي يسافر فيه مئات الملايين من الصينيين إلى الخارج هل ستظل الصين كما هي أم أنها ستتحول وتتغير؟ من الصعب أن نتخيل ألا يحدث ذلك أي أثر على المجتمع الصيني. فمجموع المواطنين العارفين بعالمهم سوف ينمو في الصين وتقريبًا في كل مجتمع آخر في العالم.

ركيزة الطموحات المشتركة

قد يكون أحد جوانب الحظ السعيد في حياتي أنني نشأتُ في بيت صغير في سنغافورة ليس به مرحاض صحي حتى وصلت إلى حوالي العاشرة. كما لم يكن لدينا ثلاجة أو جهاز تليفزيون أو سيارة بالطبع. إنني أذكر كل هذه الأجهزة لأنها مازالت تمثل الطموحات الأساسية لجميع البشر بغض النظر عن المكان الذي يعيشون فيه على الأرض. ونتيجة للمعلومات التي تنتشر عبر العالم فإن الناس يعرفون مايملكون ومايفتقدون بالنسبة للآخرين. معظم الأمريكيين والأوروبيين بطبيعة الحال يتعاملون مع تلك الضروريات المادية كأمر مسلم به، ولكن مالايدركونه أن عددًا كبيرًا من البشر لا يستطيعون الحصول على الكثير من تلك الضروريات ويتوقون لاقتنائها. من بين ٧ مليار شخص في كوكبنا يوجد ٢,٦ مليار شخص – أي نصف سكان العالم

النامي – يعيشون بدون مرحاض أو حمام.[٦٠] وهناك عدد أكبر من ذلك ليس لديهم ثلاجة. في العالم يوجد أكثر من ١,٣ مليار شخص ليست لديهم كهرباء و٢,٧ مليار شخص يفتقرون إلى مكان طهي نظيف. ٩٥ بالمائة من هؤلاء يعيشون إما في الصحراء الجنوبية الكبرى بأفريقيا أو في الدول النامية في آسيا، و٨٤ بالمائة منهم يعيشون في مناطق ريفية.[٦١] وعلى النقيض من ذلك انتشرت أجهزة التليفزيون بسرعة كبيرة: ١,٤ مليار شخص (أو ٧٩ بالمائة من البيوت) يقتنون جهاز تليفزيون وإن كان الرقم في أفريقيا لا يزيد على ٢٨ بالمائة.[٦٢]

من الأخبار الجيدة فعلًا أن الأغلبية العظمى من سكان العالم لديهم الآن مجموعة مشتركة من الطموحات المادية، وبمجرد أن تصبح الطموحات المادية أكثر أهمية من الطموحات الأيديولوجية أو الدينية المختلفة فإن مجموعة من الاهتمامات المشتركة المسيطرة سوف تحفز أغلبية سكان العالم للتعاون معًا. دعوني أسوق مثالًا متطرفًا لمجتمعين يشعران بتشكك وريبة من بعضهما البعض: الهند وباكستان. طوال خمسة وستين عامًا منذ التقسيم ركز كل منهما على الاختلافات بينهما. أما الآن فإن طموحات الشعبين تتلاقى. على قمة أولويات الشعبين يأتي النمو الاقتصادي الذي يوفر مستويات مادية أعلى للمعيشة، ويصبح الحافز للتعاون أكبر وأكبر. ربما ترغب الأقليات في المجتمعين في التأكيد على الاختلافات وربما حتى تأجيج الصراعات، ولكن الطموحات المتلاقية للأغلبية تجعل الصراعات أكثر صعوبة. ولقد ارتفع نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي في الهند وباكستان من ٨٠ دولارًا أمريكيًّا في ١٩٦٠ في الدولتين إلى ١,٥٠٠ دولار في الهند و١,٠٠٠ دولار في باكستان في ٢٠١٠.[٦٣] في مقال نشر في يناير ٢٠١١ في أكبر جريدة باللغة الإنجليزية بباكستان وهي نيوز إنترناشونال تصريح يقول:

> على الرغم من تاريخ طويل من الصراعات والريبة وعلاقات متباعدة فإن عددًا هائلًا من الباكستانيين والهنود يرغبون في السلام والصداقة بين دول جنوب شرق آسيا النووية وهذا ما كشف عنه استطلاع رأي تم إجراؤه على جانبي الحدود. قام بالاستطلاع وكالات بحوث مستقلة وتحت رعاية «مجموعة جانج» من باكستان و«التايمز أوف إنديا» في العيد الأول لمبادرة السلام المشتركة «أمان كي أشا» وأشار الاستطلاع إلى أن ٧٠ بالمائة من الباكستانيين و٧٤ بالمائة من الهنود يرغبون في علاقات سلمية.[٦٤]

الهند وباكستان مثلهما مثل أي خصمين تقليديين كاليونان وتركيا، أو الأرجنتين والبرازيل، يكتشفون الآن أن شعوبهم مدفوعة كل يوم بتيار عالمي قوي لا يمكن مقاومته. الشعوب في جميع أرجاء العالم تريد حكوماتها أن تركز على التنمية الاقتصادية وليس على الحروب. ومن ثم توجد ضغوط على الحكومات لبناء بنية تحتية أفضل، وطرق وسكك حديدية

أفضل، وأنابيب صرف صحي ومدارس أفضل. ونتيجة لذلك شاهدنا تحسنًا في مستويات معيشة الشعوب خلال السنوات الثلاثين الأخيرة أكبر مما حدث خلال الثلاثمائة عام الماضية.

ويواكب الطموحات المادية آمال مماثلة في مجال التعليم. منذ مائة عام مضى كان الالتحاق بهارفارد أو ييل يمثل طموحات النخبة الأمريكية. أما اليوم فإن الالتحاق بهارفارد أو ييل يمثل طموحات النخبة في كل مكان في العالم. الآباء في سانتياجو أو سنغافورة، في طهران أو طوكيو، في بكين أو بودابست، يقفزون فرحًا عندما يقبل أبناؤهم في ييل. إنني أعرف ذلك شخصيًّا عندما قُبل اثنان من أبنائي في ييل، وتلقيت التهاني من جميع أرجاء المعمورة وذلك لأن الجميع كان يدرك مغزى ذلك. عندما يكون لدى الناس نفس الطموحات في كل العالم فإننا نتحرك بوضوح نحو ديناميكية عالمية واحدة حيث تكون طموحاتنا المشتركة أكبر من طموحاتنا الثقافية أو العرقية المتباينة. من الحقيقي أن عددًا ضئيلًا وخاصة من غير الأمريكيين سوف يتم قبوله في مجموعة الجامعات المتميزة. ولكن حقيقة أن أفضل العقول في العالم كله لديهم طموحات مشتركة لإلحاق أبنائهم بهذه الجامعات لها تأثير هائل في توحيد الوعي العالمي.

إن انفجار أعداد الأطفال الذين سيلتحقون بالمدارس الابتدائية والثانوية على وشك أن يصاحبه انفجار في أعداد الملتحقين بالجامعات. ولكن الأمر الكاشف حقًّا هو كيف تتلاقى مناهج أفضل الجامعات حول العالم. جميع الجامعات الأكثر تميزًا تدرك أن عليها أن توفر كليات قوية في العلوم والهندسة لكي تحصل على نوع من الاعتراف العالمي، وعلى درجة مماثلة من الأهمية أن لغة العلم والهندسة أصبحت لغة عالمية، فقوانين الفيزياء تنطبق بشكل مماثل في جميع الأرجاء، ومن ثم فإن الانتشار العالمي للتعليم العلمي والتكنولوجي هو قوة كبرى أخرى في خلق عالم واحد.

هذه القوى قامت معًا بخلق قيم مشتركة، ومرة أخرى وبدون وجود خطة كبرى أو خريطة إستراتيجية مشتركة فإن الإنسانية تتحرك نحو تشكيل مجموعة من القيم المشتركة، ولكن ذلك لا يعني أن الإنسانية سوف تصبح كتلة واحدة متجانسة. وسوف نستمر في عبادة آلهة مختلفة والاستمتاع بثقافات مختلفة وتناول أطعمة مختلفة والزواج بطقوس مختلفة وهلم جرًا. فلن يختفي التنوع في العالم، ومع ظهور ثقافات ومجتمعات ظلت كامنة طويلًا وخاصة في آسيا فإن التنوع الثقافي سوف ينمو ويترعرع.

ومع ذلك فبينما نحافظ على هوياتنا الثقافية والدينية المختلفة فإننا سوف نتلاقى حول بعض القيم الهامة والأساسية. ولقد لاحظ العديد من الفلاسفة هذا التوجه. قال بيتر سنجر أن «ثورة الاتصالات قد أنتجت «جمهورًا عالميًّا» يضع الأساس «لأخلاقيات عالمية». دمج الذات في الوطن يخلق الأخلاقيات القومية بينما دمجها في العالم سوف يؤسس الأخلاقيات العالمية. أشارت أمارتيا سين أيضًا إلى «هوياتنا المتعددة – العرقية، الدينية، القومية، المحلية، المهنية، السياسية»[٦٥] العابرة للحدود. أفضل مثال أستطيع أن أسوقه كقيمة مشتركة هو حكم القانون، ولهذا فإن إحدى أكبر الثورات في العالم حدثت بدون أي جلبة: استبدال «الحكم بواسطة القانون» بفكرة «حكم القانون.» فما هو إذن الفرق الأساسي بين «الحكم بواسطة القانون» و«حكم القانون»؟ الحكم بواسطة القانون يعني أن الشعب العادي يطيع قوانين البلاد ولكن الحكام (سواءً كانوا ملوكًا ورثوا الملك أم طغاة) يظلون فوق القانون وليسوا خاضعين له. وعلى النقيض من ذلك فإن حكم القانون يعني أن كل شخص في المجتمع سواءً من الحكام أم المحكومين يكون خاضعًا لنفس القوانين. ولا توجد أي استثناءات. الأمم المتحدة تحدد حكم القانون على النحو التالي:

> يشير «حكم القانون» إلى مبدأ للحوكمة يكون فيه جميع الأشخاص والمؤسسات والهيئات العامة والخاصة ـ ويشمل ذلك الدولة ذاتها ـ مسئولين أمام القوانين المعلنة والتي يتم تطبيقها بمساواة بين الجميع والفصل فيها بشكل مستقل، وتكون تلك القوانين متوافقة مع معايير حقوق الإنسان الدولية. كما يتطلب المبدأ أيضًا إجراءات لضمان التمسك برفعة القانون والتساوي أمام القانون والمحاسبة بالقانون والعدالة في تطبيق القانون والفصل بين السلطات والمشاركة في صنع القرار واليقين القانوني وتجنب الأحكام العشوائية والالتزام بالشفافية الإجرائية والقانونية.[٦٦]

ولكي نفهم الانتقال من «الحكم بواسطة القانون» إلى «حكم القانون» فلننظر إلى الباكستان بصفتها مثالًا يستحق الدراسة. في الغرب كانت الحكمة التقليدية تقرر أن الباكستان قد أصبحت – أو في طريقها أن تصبح – دولة فاشلة يقودها حكام فاسدون ومؤسسة عسكرية قوية، وتنهش جسدها منظمات إرهابية. من الصعب أن تجد بيئة تبعث على التشاؤم أكثر من ذلك من حيث ظهور حكم القانون الذي يعتبر أحد أهم القيم الحضارية عبر عصور التاريخ كلها. ومع ذلك ففي الباكستان حدث أن حاكمًا عسكريًّا يمتلك سلطات مطلقة (وتسانده الولايات المتحدة) واجه مصير مأساويًا لأنه عزل رئيس المحكمة العليا إفتكار محمد شاودري

في ٩ مارس ٢٠٠٧. إن باكستان هي الدولة التي أمرت المحكمة العليا رئيس الوزراء بإلغاء الحصانة التي تمنع محاكمة الرئيس. وإذا كان حكم القانون يستطيع أن يرسخ أقدامه في الباكستان فلابد وأنه قادر على الانتشار بقوة حول العالم.

يصعب معرفة القوة الكامنة وراء هذا الانتشار ولكن التعليم التقليدي يساعد في هذا الاتجاه. وحيث أن المزيد من المحامين يتعلمون طبقًا لأفضل الممارسات العالمية فهم بطبيعة الحال يعودون إلى بلادهم يحملون ما حصلوه من علم. ولكن حكم القانون لن يترسخ ولن يغير النظام السياسي إلا إذا كان الشعب بدوره مستعدًّا لهذه الأنظمة الجديدة ويرحب بها ويساندها. حتى في مجتمع محافظ ومضطرب مثل باكستان فالمواطنون كانوا مستعدين لمساندة رئيس المحكمة العليا ضد المؤسسة السياسية لأنهم أدركوا أن حياتهم سوف تتحسن من خلال تطبيق أكبر لحكم القانون.

إذا انتشر حكم القانون بسرعة عبر العالم فليس لدي أدنى شك أن ذلك سوف يخلق عالمًا أكثر استقرارًا ونظامًا. وإذا كانت غريزة حل المشاكل والصراعات من خلال حكم القانون قد تأصلت داخل البلاد فلابد أنها سوف تترسخ أيضًا عبر الحدود ومن ثم فليس بعيدًا أن نتوقع انخفاضًا في الحروب بين الدول. حتى في جنوب شرق آسيا الذي ظل منطقة اضطرابات لعقود طويلة قررت حكومتا إندونيسيا وماليزيا، وبعدها ماليزيا وسنغافورة، تسوية نزاعاتهما حول الأرض عن طريق إحالتها إلى محكمة العدل الدولية.

وقد صرح لي كوان يو وهو أول رئيس وزراء في سنغافورة بقوله: «إذا لم يمكن تسوية نزاع عن طريق المفاوضات فمن الأفضل إحالته إلى طرف ثالث يملك آلية تسوية النزاعات بدلا من السماح لذلك النزاع أن يتحول إلى جرح نازف يفسد العلاقات الثنائية. لقد كان هذا هو موقفي الذي اعتنقه أيضًا رؤساء وزراء سنغافورة اللاحقون.»[٦٧]

وتعليقًا على حكم محكمة العدل الدولية الذي أعطى سنغافورة السيادة على جزيرة بدرا برانكا المتنازع عليها علق باري دسكر وهو عميد كلية س. راجاراتنام للدراسات الدولية أن جنوب شرق آسيا بدأت في قبول المعايير القضائية الدولية بقوله: «في الماضي كان الاتجاه في آسيان هو محاولة تسوية القضايا من خلال الوساطة أو المفاوضات بين الأطراف فقط، فكانت النتيجة أن القضايا والمنازعات بين الأطراف في المنطقة استمرت طويلًا بدون أن تنتهي وبدون أن تنجح المفاوضات. أعتقد أننا الآن نتحرك باتجاه قبول القانون الدولي، فهناك استعداد لقبول التحكيم الدولي مما يبشر بالخير لقضايا توجد بها اختلافات ثنائية.»[٦٨]

ولقد علق الأمين العام السابق لآسيان رودولفو سيفيرينو بقوله أن «آسيان لم تكن مرتبطة أبدًا بالقانون الدولي أو المعاهدات الدولية، فلقد كانت آسيان تعتبر دومًا مجموعة من الدول ذات السيادة التي تعمل على أساس تفاهمات غير مخططة وإجراءات غير رسمية وليس داخل إطار من الاتفاقيات الملزمة التي يتم التوصل إليها عبر إجراءات رسمية.»[٦٩] ولكن كما اقترح كيفين تان «مع تبني ميثاق آسيان في القمة الثالثة عشرة في نوفمبر ٢٠٠٧ تحركت آسيان باتجاه التحول إلى كيان واحد وعبرت عن التزامها الشديد ـ من بين التزامات أخرى ـ بتعزيز حكم القانون بألفاظ مماثلة لاستخدام الأمم المتحدة للتعبير وتعريفه. ولقد قنن ميثاق آسيان فكرة التمسك بحكم القانون ـ وارتباطه الذي أصبح الآن مألوفًا بحقوق الإنسان والديمقراطية— كهدف ومبدأ أساسي لآسيان تعهدت جميع الدول الأعضاء في آسيان بالحفاظ عليه.»[٧٠]

ومع ذلك يوجد استثناء ينطوى على مفارقة هائلة للقاعدة القائلة بأن الاحترام المتزايد لحكم القانون داخليًّا سوف يؤدي إلى مزيد من الاحترام للقانون عالميًا، وهذا الاستثناء هو الولايات المتحدة. قليل من الدول فقط تستطيع مضاهاة الولايات المتحدة في تنفيذ القانون داخليًا، ولقد اكتشفت شخصيات ذات قوة وسلطة من ريتشارد نيكسون إلى دومينيك شتراوس- كان أنهم غير محصنين ضد حكم القانون داخليًّا. ولكن أمريكا كأمة قد قررت أن تقف فوق حكم القانون عالميًّا. في الواقع العملي احترمت الولايات المتحدة والتزمت بمعظم الاتفاقيات والمعاهدات الدولية. ولكن نظريًا مازالت الولايات المتحدة تحارب القيود التي يفرضها القانون الدولي. وعلى الرغم من القبول الواسع لاتفاقية قانون البحار بوصفها قانونًا دوليًا تحترمه الولايات المتحدة من الناحية العملية، فإن الكونجرس الأمريكي يرفض بإصرار حتى الآن التصديق على المعاهدة من منطلق أن من حقوق «السيادة» الأمريكية أن تقرر ماهو الأفضل للمصلحة القومية الأمريكية.

هذا الاستثناء الخاص بالولايات المتحدة ـ برفضها قبول قوانين دولية إجبارية و ملزمة ـ يوضح أكثر من أي وقت مضى الحاجة إلى صياغة نظرية العالم الواحد ونشرها. وطالما استمر صانعو السياسات في الاعتقاد بأن «المصلحة القومية السيادية» هي اعتبار أساسي في اتخاذ القرارات فسيظل عالمنا مكانًا مضطربًا. هناك العديد من العقول الفذة التي تؤمن أن العالم ليس مستعدًا بعد للانتقال من مرحلة الدول القومية إلى نظام عالمي. داني رودريك الأستاذ بجامعة هارفارد يعترف بأن العالم يتغير، ومع ذلك فهو ينكر أن الدول القومية ستختفي بعد فترة وجيزة ليحل محلها مفهوم آخر: «يجب [علينا] ألا نرفض تمامًا احتمال أن يتطور وعي

عالمي حقيقي في المستقبل، ولكن التحديات الراهنة لا يمكن مجابهتها بواسطة مؤسسات لم تقم (بعد). وحتى هذه اللحظة ينبغي على البشر البحث عن حلول لحكوماتهم القومية التي مازالت توفر أفضل أمل للعمل الجماعي. قد تكون الدول القومية إرثًا خلفته لنا الثورة الفرنسية ولكنها كل ما نملك الآن.»[٧١]

إن رودريك محق في جانب واحد، فنظامنا العالمي الراهن تديره الدول القومية بواسطة زعماء تلك الدول القومية الذين يتخذون القرارات بشكل أساسي طبقًا للمصالح القومية. ومع ذلك فهذا الوصف للواقع المهيمن هو أيضًا وصف لمشكلة أساسية، وتكمن تلك المشكلة في أن العالم قد تغير ولكن طريقتنا في إدارته لم تتغير. ولهذا السبب فنحن في حاجة لتوفير خرائط عقلية جديدة لصانعي السياسات، فالاعتبارات القومية يجب أن تتوازن مع الاعتبارات العالمية، والمصالح القومية مع المصالح العالمية، حتى يستطيع هؤلاء السياسيون اتخاذ قرارات حكيمة لبلادهم وللعالم أجمع أيضًا.

أي سياسي قومي لم يستوعب بعد حقيقة أن نظرية العالم الواحد تهيمن على الشئون العالمية سوف يضر ببلاده، وحتى في دولة بقوة الولايات المتحدة فلن تعود الوظائف تلقائيًّا إلا إذا أدرك صانعو السياسات أن الوظائف التصنيعية التي فقدتها الولايات المتحدة لصالح الصين لن تعود تلقائيًّا وبدون مجهود كبير. من أجل خلق وظائف في أمريكا يجب على صانعي السياسات الأمريكيين دراسة الاقتصاد العالمي وتحديد القطاعات التي يمكن للولايات المتحدة المنافسة فيها الآن. في الماضي لم يكن صانعو السياسات الأمريكيون مضطرين لذلك، أما الآن فلن يستطيعوا حماية مصالح أمتهم الاقتصادية أو تعزيزها إذا فشلوا في فهم توجهات الاقتصاد العالمي.

إن كل الأمم تقريبًا قد أدركت أن مستقبل مصالحها الاقتصادية الوطنية تعتمد على التوجهات الاقتصادية العالمية. ولقد صرح مانموهان سنج، رئيس وزراء الهند، بقوله: «يجب على كل الدول التنافس في الأسواق العالمية ومثل هذه المنافسة لا تتعارض مع التعاون كما أنها لا تقوم على الخصومة.»[٧٢] وبالمثل قال رئيس الوزراء الصيني وين جياباو: «إن الصين والهند شريكان متعاونان وليسا خصمين، فلديهما مصالح مشتركة في النظام الاقتصادي والتجاري العالمي.»[٧٣] وهذا هو السبب الذي جعل جميع الدول تهتم الآن بالمراتب التي حققتها نسبة للدول الأخرى في تقرير التنافسية العالمية الذي يصدره المنتدى الاقتصادي العالمي. يوفر هذا

التقرير مؤشرًا جيدًا للوجهة التي تسير فيها الدول. لقد كنت في أسطنبول بتركيا عندما أعلن المنتدى الاقتصادي العالمي مؤشر التنافسية العالمية لعام ٢٠١٢ وسارعت الصحافة التركية بإبراز ارتفاع مرتبة تركيا في هذا التقرير.

إن المصلحة القومية الذاتية لسبعة مليارات من سكان العالم تملي علينا مساندة نظرية العالم الواحد، وهي نظرية تقرر أننا نعيش في مجتمع أخلاقي عالمي واحد، فعلينا الآن أن ندرك وأن نتفق أننا نعيش في عالم واحد. إن نفس التوجهات التي تدفعنا نحو العيش في مجتمع عالمي واحد هي نفسها التي ترفع المليارات من البشر من الفقر وتحسن حياة مئات الملايين من الناس. ولهذا فهي تستحق كل مساندتنا. ومن آن لآخر سنجد نوبات من التعصب وكراهية الآخر عندما يتلاعب السياسيون بمخاوف ضياع الهوية القومية. ولكن أفضل وسيلة لتحييد مثل هذه المشاعر من تعصب وكراهية هي عن طريق خلق نظرية العالم الواحد التي تفسر كيف أن العيش في عالم واحد سوف يخلق عالمًا أفضل لنا جميعًا.

الفصل
٣

اللاعقلانية العالمية

عندما أتأمل بعض سياسات الولايات المتحدة والقــوى الغربية الأخرى بعد ١١ سبتمبر أتذكر حوار دار في مسرحية رجل لكل العصور للكاتب روبرت بولت، ويصور هذا الحوار حديثًا هامًّا بين سير توماس مور وشاب أصغر منه ولكنه يتسم بحماس أكبر اسمه ويل روبر. يرغب روبر في أن يلقي مور القبض على رجل شرير على الرغم أن الرجل لم ينتهك أي قانون. يحذر سير توماس مور من مخاطر تلك الرؤية:

روبر: لقد اختفى الرجل أثناء حديثك!

مور: لا عيب في هذا، ولو كان الشيطان ذاته، إلا إذا كسر القانون!

روبر: وهل ستسمح للشيطان الآن أن يستفيد من القانون؟

مور: نعم، وماذا تريد أن تفعل؟ تشق طريقًا داخل القانون لتصل إلى الشيطان؟

روبر: كنت سأكسر كل قانون في إنجلترا لأفعل ذلك!

مور: (مستثار ومنفعل) هه؟ (يتقدم نحو روبر) وعندما ينهار آخر قانون ويستدير الشيطان لينقض عليك؟ أين ستختبئ يا روبر بعد سقوط كل القوانين؟ (يتركه) هذه دولة تنبت فيها القوانين كأشجار باسقة في كل مكان، وهي قوانين الإنسان وليست قوانين الله، فإذا قطعتها، وأنا أدرك أنك الشخص المناسب لفعل ذلك، فهل تعتقد أنك تستطيع الوقوف شامخًا بثبات أمام الرياح التي قد تطيح بكل شيء؟ (بهدوء) نعم، سأسمح للشيطان أن يستفيد بالقانون وذلك من أجل سلامتي أنا.[١]

يحدث أحيانًا أن الواقع يؤكد الخيال، فمنذ ١١ سبتمبر قررت الولايات المتحدة في تتبعها للقاعدة (التي تتبنى قضية لا تقل شر عن الشيطان) أن بإمكانها كسر القوانين الدولية الموجودة. وقد عبر عن ذلك الرئيس الأمريكي السابق جيمي كارتر:

> إن الولايات المتحدة تتخلى عن دورها كقوة الدفاع العالمية عن حقوق الإنسان . . . وعلى الرغم أنها اقترفت الأخطاء في الماضي فإن الانتهاكات الواسعة لحقوق الإنسان خلال العقد الماضي تمثل تحولًا مذهلًا عن كل ماسبق. لقد كان بتوجيه من الولايات المتحدة وتحت زعامتها أن تم تبني الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في عام ١٩٤٨ بوصفه «أساس الحرية والعدل والسلام في العالم.» لقد مثل ذلك الإعلان التزامًا جريئًا وواضحًا أن القوة لن تستخدم بعد ذلك كغطاء لقهر أو إيذاء البشر، وأسس مبدأ الحقوق المتساوية لجميع الناس في الحياة والحرية والأمان الشخصي والحماية المتساوية أمام القانون والحرية من التعذيب والاعتقال العشوائي والنفي القسري . . . وفي الوقت الذي تكتسح فيه الثورات العالم يجب على الولايات المتحدة أن تقوي – لا أن تقوض – القواعد الأساسية للقانون ومبادئ العدل المذكورة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. إن خرق أمريكا لحقوق الإنسان الدولية يدعم أعداءنا ويبعد عنا أصدقاءنا.[٢]

الأمر الذي حبذه كل من سير توماس مور وجيمي كارتر أن من مصلحتنا طويلة الأجل أن نعزز وجود قوانين ومؤسسات أقوى، سواءً كنا – في اللحظة الراهنة – أثرياء وأقوياء أم كنا فقراء وضعفاء. فلقد أسهمت هاتان العمليتان في الحقيقة إسهامًا عظيمًا في نجاح الحضارة الغربية.

من الأمور الغريبة أنه على الرغم من تلك الخلفية التاريخية فالقليلون في الغرب فقط يدركون أن الغرب يتبع نصيحة ويل روبر وليس سير توماس مور فيما يخص حكم القانون العالمي والمؤسسات العالمية.[٣] وإذا كان هناك منطق إستراتيجي لوجود مثل هذه السياسة في العقود السابقة فإن نفس السياسة استمرت بشكل تلقائي حتى بعد اختفاء المنطق الإستراتيجي لها، مما يخلق غيابًا مخيفًا للعقلانية في العالم.

وحتى إذا كانت تلك اللاعقلانية مستلهمة من الغرب أو تزدهر تحت قيادته، فإن خضوع بقية العالم لها قد أسهم أيضًا في تفاقم المشكلة. وحيث إن معظم هذا الفصل سوف يخصص لقصص مؤلمة حول كيف تجاهلنا المصالح العالمية في سياساتنا العالمية، فدعوني أبدأ بخبر جيد هام: إن المصالح الإستراتيجية طويلة المدى لنسبة ١٢ بالمائة من سكان العالم الذين يعيشون في الغرب قد أصبحت الآن متوازية مع مصالح نسبة ٨٨ بالمائة الذين يعيشون خارج الغرب.

نحن نعيش كلنا في قرية صغيرة، ومن ثم فمصلحتنا المشتركة تكمن في تقوية مجالس قريتنا العالمية وليس إضعافها.

تدعي الإنسانية أنها أشد ذكاءً من جميع الأنواع الأخرى التي تسكن هذا الكوكب، ونحن نبني هذا الادعاء على أساس أن البشر خلافًا للأنواع الأخرى قاموا بذكاء بعمليات تكيف ناجحة بينما كانت بيئتنا تتغير وتتطور. وإذا كنا قد فهمنا البيئة العالمية الجديدة وحاولنا التكيف معها فمن الأحرى أن نعمل سويًّا لتقوية مجالس قريتنا العالمية بطريقة أو بأخرى. ومن المثير للعجب أنه في وقت قريب لا يبعد عن ٢٠١١ كنا نقوم بعكس ذلك، حيث كنا نقوم بإضعاف تلك المجالس. وكان ذلك كله نتيجة لوجود بعض السياسيين الكبار في عواصم هامة الذين يستخدمون خرائط عقلية عتيقة وفروضًا سياسية قديمة بعد أن تغير العالم.

نظام الأمم المتحدة

معظم المجالس الهامة في قريتنا العالمية ترتبط بطريقة أو بأخرى بالأمم المتحدة. الشكل ٣-١ يظهر بوضوح التأثير الواسع لنظام الأمم المتحدة، ولكن هناك فجوة عميقة تفصل بين السرد الغربي المهيمن ورواية بقية العالم، فمعظم المواطنين الغربيين الواعين بالأمور وخاصة الأمريكيين أصبحوا مقتنعين أن نظام الأمم المتحدة لا يزيد عن نظام بيروقراطي ضخم يتسم بالترهل ويفتقر للكفاءة، كما أنه لا يحقق الكثير من الخير للعالم. ومن ثم فإن الشعوب في كثير من الدول الغربية لا تضع ثقة أو إيمانًا كبيرًا في نظام الأمم المتحدة. وعلى النقيض من ذلك، فالأغلبية العظمى من الشعوب خارج الغرب تحتفظ بثقة هائلة في نظام الأمم المتحدة، وذلك أمر طيب للغاية بالنسبة لعالمنا في هذه اللحظة من التاريخ. إذا أدرك الغرب مغزى الاتجاهات العالمية فسوف يبدأ فورًا في الاستفادة من هذه الثقة لتأمين مصالحه الإستراتيجية بعيدة المدى. وسيمثل ذلك «انتصارًا هائلًا» للتوجه الجيوسياسي.

ولكي يقوم الغرب بذلك – وخاصة أمريكا – يجب أن يدرك أن عليه تغيير مساره. في وقت مضى، كان أمرًا منطقيًّا بالنسبة للغرب من الناحية الإستراتيجية الحفاظ على مؤسسات القرية العالمية في حالة ضعف، حيث كان الغرب قويًّا وقادرًا على حماية نفسه بشكل أحادي وخاصة من التهديدات العسكرية، فلم يجد قيمة استراتيجية لتقوية نظام الأمم المتحدة. بل في الواقع وبدون إعلان ذلك كسياسة غربية اعتبر الغرب أن إضعاف نظام الأمم المتحدة كان يمثل قيمة إستراتيجية. ولقد نفذ ذلك بنجاح كبير. ولكن أهم التهديدات الأمنية للغرب في المستقبل لن تكون عسكرية، فليس من المحتمل أن تقف جيوش من الدبابات على أهبة

The United Nations System

UN Principal Organs

- General Assembly
- Security Council
- Economic and Social Council
- Secretariat
- International Court of Justice
- Trusteeship Council[5]

Subsidiary Bodies

Main and other sessional committees
Disarmament Commission
Human Rights Council
International Law Commission
Standing committees and ad hoc bodies

Programmes and Funds

UNCTAD United Nations Conference on Trade and Development
- **ITC** International Trade Centre (UNCTAD/WTO)

UNDP United Nations Development Programme
- **UNCDF** United Nations Capital Development Fund
- **UNV** United Nations Volunteers

UNEP United Nations Environment Programme
UNFPA United Nations Population Fund
UN-HABITAT United Nations Human Settlements Programme
UNHCR Office of the United Nations High Commissioner for Refugees
UNICEF United Nations Children's Fund
UNODC United Nations Office on Drugs and Crime
UNRWA[1] United Nations Relief and Works Agency for Palestine Refugees in the Near East
UN-Women United Nations Entity for Gender Equality and the Empowerment of Women
WFP World Food Programme

Research and Training Institutes

UNICRI United Nations Interregional Crime and Justice Research Institute
UNIDIR[1] United Nations Institute for Disarmament Research
UNITAR United Nations Institute for Training and Research
UNRISD United Nations Research Institute for Social Development
UNSSC United Nations System Staff College
UNU United Nations University

Other Entities

UNAIDS Joint United Nations Programme on HIV/AIDS
UNISDR United Nations International Strategy for Disaster Reduction
UNOPS United Nations Office for Project Services

Related Organizations

CTBTO PrepCom Preparatory Commission for the Comprehensive Nuclear-Test-Ban Treaty Organization
IAEA[2] International Atomic Energy Agency
OPCW Organisation for the Prohibition of Chemical Weapons
WTO[3] World Trade Organization

Subsidiary Bodies

Counter-terrorism committees
International Criminal Tribunal for Rwanda (ICTR)
International Criminal Tribunal for the former Yugoslavia (ICTY)
Military Staff Committee
Peacekeeping operations and political missions
Sanctions committees (ad hoc)
Standing committees and ad hoc bodies

Advisory Subsidiary Body

UN Peacebuilding Commission

Specialized Agencies[4]

ILO International Labour Organization
FAO Food and Agriculture Organization of the United Nations
UNESCO United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization
WHO World Health Organization
World Bank Group
- **IBRD** International Bank for Reconstruction and Development
- **IDA** International Development Association
- **IFC** International Finance Corporation
- **MIGA** Multilateral Investment Guarantee Agency
- **ICSID** International Centre for Settlement of Investment Disputes

IMF International Monetary Fund
ICAO International Civil Aviation Organization
IMO International Maritime Organization
ITU International Telecommunication Union
UPU Universal Postal Union
WMO World Meteorological Organization
WIPO World Intellectual Property Organization
IFAD International Fund for Agricultural Development
UNIDO United Nations Industrial Development Organization
UNWTO World Tourism Organization

Functional Commissions

Crime Prevention and Criminal Justice
Narcotic Drugs
Population and Development
Science and Technology for Development
Social Development
Statistics
Status of Women
Sustainable Development
United Nations Forum on Forests

Regional Commissions

ECA Economic Commission for Africa
ECE Economic Commission for Europe
ECLAC Economic Commission for Latin America and the Caribbean
ESCAP Economic and Social Commission for Asia and the Pacific
ESCWA Economic and Social Commission for Western Asia

Other Bodies

Committee for Development Policy
Committee of Experts on Public Administration
Committee on Non-Governmental Organizations
Permanent Forum on Indigenous Issues
United Nations Group of Experts on Geographical Names
Other sessional and standing committees and expert, ad hoc and related bodies

Departments and Offices

EOSG Executive Office of the Secretary-General
DESA Department of Economic and Social Affairs
DFS Department of Field Support
DGACM Department for General Assembly and Conference Management
DM Department of Management
DPA Department of Political Affairs
DPI Department of Public Information
DPKO Department of Peacekeeping Operations
DSS Department of Safety and Security
OCHA Office for the Coordination of Humanitarian Affairs
OHCHR Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights
OIOS Office of Internal Oversight Services
OLA Office of Legal Affairs
OSAA Office of the Special Adviser on Africa
OSRSG/CAAC Office of the Special Representative of the Secretary-General for Children and Armed Conflict
UNODA Office for Disarmament Affairs
UNOG United Nations Office at Geneva
UN-OHRLLS Office of the High Representative for the Least Developed Countries, Landlocked Developing Countries and Small Island Developing States
UNON United Nations Office at Nairobi
UNOV United Nations Office at Vienna

NOTES:

1 UNRWA and UNIDIR report only to the General Assembly.

2 IAEA reports to the Security Council and the General Assembly.

3 WTO has no reporting obligation to the General Assembly (GA) but contributes on an ad-hoc basis to GA and ECOSOC work inter alia on finance and developmental issues.

4 Specialized agencies are autonomous organizations working with the UN and each other through the coordinating machinery of ECOSOC at the intergovernmental level, and through the Chief Executives Board for Coordination (CEB) at the inter-secretariat level. This section is listed in order of establishment of these organizations as specialized agencies of the United Nations.

5 The Trusteeship Council suspended operation on 1 November 1994 with the independence of Palau, the last remaining United Nations Trust Territory, on 1 October 1994.

This is not an official document of the United Nations, nor is it intended to be all-inclusive.

Published by the United Nations Department of Public Information DPI/2470 rev.2—11-36429—October 2011

الشكل ٣-١ نظام الأمم المتحدة. المصدر: إدارة المعلومات العامة بالأمم المتحدة، أبريل ٢٠١١.

الاستعداد لغزو أي دولة غربية، وبدلًا من ذلك فإن الأخطار السياسية للغرب سواءً لأمريكا أو لأوروبا سوف تكون غير عسكرية: بدءًا من المهاجرين غير الشرعيين إلى الفيروسات الخطرة، ومن الأشكال الجديدة للتنافس الاقتصادي إلى العزلة الثقافية.

في هذه البيئة التي تغيرت إستراتيجيًّا بشكل هائل سوف يكون من الحماقة الشديدة بالنسبة للغرب الاستمرار في إنفاق أموال أكثر على الدفاع وأقل على مجالس القرية العالمية. وعلى الرغم من أن تلك الحماقة الإستراتيجية تتضح أبعادها أكثر يومًا بعد يوم إلا أنه لا يوجد صوت هام واحد في الغرب يطالب بتغيير شامل في المسار، فما زال هناك مزيج معهود وقوي من الجهل والرضا الساذج عن النفس إلى جانب المصالح القوية الراسخة التي تخشى التغيير حتى لا تفقد الكثير من امتيازاتها، كل ذلك يؤدي إلى تكرار السياسات التي عفا عليها الزمن. ولهذا السبب يوثق هذا الفصل ببعض التفصيل مخاطر زعزعة نظام الأمم المتحدة وهو نظام تزداد قيمته الإستراتيجية للغرب في الوقت الراهن.

وزيرة الخارجية السابقة مادلين أولبرايت عبرت عن هذا الأمر بقولها: «يميل الأمريكيون إلى النفور من تعبير «متعدد الأطراف» ولكن الحقيقة هي أن الأمم المتحدة تمثل أكثر المنظمات متعددة الأطراف تواجدًا وظهورًا وبها أكبر عدد من الأعضاء. لا تستطيع أي دولة حتى الولايات المتحدة ذاتها أن تتعامل مع حزمة القضايا التي يواجهها العالم، بدءًا من الإرهاب وحتى انتشار الأسلحة النووية، ومن التباين الاقتصادي وحتى التدهور البيئي.» ثم تواصل حديثها فتقول: «إذا بدأنا نعتقد أن الأمم المتحدة بلاجدوى أو أننا غير مضطرين لسداد فواتيرنا أو أن جميع التحركات الدبلوماسية سوف تصب في مصلحتنا تمامًا وكما نريد، فإننا سنتخلى عن أداة لا يمكننا الاستغناء عنها.»[٤]

مشكلة ميزانيات الأمم المتحدة

لاشيء يوضح غياب العقلانية العالمية ويشمل ذلك الغرب أيضًا أفضل من القرار العبثي بتخفيض ميزانية الأمم المتحدة في ديسمبر ٢٠١١ بنسبة ٥ بالمائة (٢٦٠ مليون دولار). تم تخفيض الميزانية الحالية التي تغطي عامين وتصل إلى ٥,٤١ مليار دولار لتصبح ٥,١٥ مليار دولار لعامي ٢٠١٢ و٢٠١٣. ولقد أتى الضغط لتخفيض الميزانية أساسًا من الدول الغربية الكبرى وخاصة الولايات المتحدة التي كانت ضمن أولى الدول في الإشادة بتخفيض الميزانية. وقال المفاوض الأمريكي جوزيف تورسيلا: «هذا الاتفاق كان الأول منذ ١٩٩٨ – والثاني فقط خلال الخمسين عامًا الماضية – الذي خفض الميزانية المعتادة للأمم المتحدة مقارنة

بالمصروفات الفعلية في الميزانية السابقة.» وأضاف تورسيلا أن الميزانية الجديدة «توفر ملايين الدولارات لدافعي الضرائب الأمريكيين وتضع الأمم المتحدة على طريق الانضباط المالي الحقيقي والإصلاح المستمر.»[٥]

لايجب إن يعترض أحد على الانضباط المالي والإصلاح المستمر، ولكن في الوقت ذاته فإن إدارات وهيئات هامة ستحتاج إلى موارد مناسبة عندما يرتفع الطلب على هذه الهيئات. فهذا أمر منطقي، ويخبرنا المنطق أن الطلب على نظام الأمم المتحدة سوف يزداد.

حيث إن هذا الفصل سيناقش باستفاضة تمويل الأمم المتحدة فربما كان من المفيد تحديد بعض التصنيفات الفنية حتى نتجنب الخلط والالتباس. يوفر موقع «حملة عالم واحد» التصنيف المفيد التالي:

> تمويل الأمم المتحدة وهيئاتها يأتي من مصدرين: الحصص المحددة والإسهامات الاختيارية. الحصص المحددة هي الأموال التي تسدد كجزء من الالتزامات التي تتعهد بها الدول عند توقيعها على المعاهدات. بالنسبة للأمم المتحدة، الحصص المقدرة على الدول الأعضاء تعتبر مصدرًا موثوقًا يستخدم في تمويل الوظائف الجوهرية للأمم المتحدة من خلال الميزانيات المعتادة والمخصصة لحفظ السلام، وتحسب تلك الحصص على أساس قدرة كل دولة على الدفع. أما الإسهامات الاختيارية فتترك لتقدير كل دولة من الدول الأعضاء. هذه الإسهامات تمثل حوالي نصف تمويل الأمم المتحدة كله وتمول معظم أعمال هيئات الإغاثة الإنسانية والتنمية في العالم ويشمل ذلك منظمة الطفولة بالأمم المتحدة (يونيسيف)، وبرنامج الغذاء العالمي، وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية، ووكالة اللاجئين بالأمم المتحدة (المفوضية العليا لشئون اللاجئين). وتمول الميزانية المعتادة للأمم المتحدة الجمعية العامة، ومجلس الأمن، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ومحكمة العدل الدولية، والأمانة العامة إلى جانب بعثات الأمم المتحدة السياسية الخاصة وأكبرها بعثة الأمم المتحدة للمساعدة في أفغانستان وبعثة الأمم المتحدة للمساعدة في العراق.[٦]

من المهم أن نفهم الفرق الفني بين الحصص المحددة والإسهامات الاختيارية لأن الغرب قد حاول عرقلة نمو الأمم المتحدة عن طريق التحكم بشدة في أي زيادة للحصص المحددة. تعتبر تلك الحصص على جانب شديد من الأهمية بالنسبة لنظام الأمم المتحدة لأنها توفر شكلًا متوقعًا من التمويل. والغرب لا يحبذ ذلك لأنه لا يستطيع السيطرة على جدول أعمال الأنشطة التي تدعمها تلك الحصص. ومن هنا يفضل الغرب الإسهامات الاختيارية لأن الغرب يستطيع عندها استخدام مصادر التمويل الكبيبرة التي يمتلكها لكي يؤثر على جدول أعمال أنشطة الأمم المتحدة. باختصار، الطريقة الغربية للسيطرة على نظام الأمم المتحدة هو خنق الحصص المحددة

وجعلها معتمدة على الإسهامات الغربية الاختيارية. وتماشيًا مع هذه السياسة أخذ الغرب — مرة أخرى تحت قيادة الولايات المتحدة — في تشجيع سياسة «النمو الصفري للميزانية» بالنسبة للحصص المحددة ولقد تفاقم الوضع كما هو مبين سابقًا ليصبح نمو الميزانية سلبيًا.

ولكي ندرك مدى الحماقة الإنسانية في التعامل مع الأمم المتحدة فكل ماعلينا عمله هو البحث عن النسبة بين ميزانية الأمم المتحدة وحجم الاقتصاد العالمي. جميع الميزانيات القومية تنمو بالتوازي مع زيادة الاقتصاديات القومية، حيث يشير ارتفاع الاقتصاديات القومية إلى ارتفاع الموارد وزيادة احتياجات المواطنين. وعندما ينمو الاقتصاد العالمي نموًّا سريعًا فإن ذلك يدل على ضرورة وجود مؤسسات عالمية أكثر قوة. وحيث أن الولايات المتحدة كانت في المعتاد أكبر منتقد لميزانيات الأمم المتحدة فمن المفيد أن نراجع السجل المقارن بين ميزانيات الأمم المتحدة والولايات المتحدة منذ ١٩٦٠.

في ١٩٦٠ كانت الميزانية الفيدرالية الأمريكية ٨١,٣٤ مليار دولار. في ٢٠١٠ ارتفعت إلى ٢,٩ ترليون دولار، أي باختصار ارتفعت ستًا وثلاثين مرة. وفي الوقت ذاته نما الاقتصاد الأمريكي من ٥٢٠,٥ مليار دولار إلى ١٤,٦ مليار دولار أي بما يوازي ثمان وعشرين مرة. وكنسبة من الاقتصاد الأمريكي ارتفعت الميزانية الأمريكية من ١٥,٦ إلى ١٩,٩ بالمائة.[٧]

في ١٩٦٠ كانت ميزانية الأمم المتحدة ٦٥,٧ مليون دولار. بحلول ٢٠١٠ كانت قد ارتفعت إلى ٥,٤١ مليار دولار على مدى عامين أو ٢,٧ مليار دولار سنويًّا. وفي الوقت ذاته ارتفع الاقتصاد العالمي من ١,٣٥ ترليون دولار إلى ٦٣ تريليون دولار وهو ارتفاع يقدر بسبع وأربعين مرة. ومن ثم فنسبة للاقتصاد العالمي انكمشت ميزانية الأمم المتحدة من ٠,٠٠٥ إلى ٠,٠٠٤ بالمائة.[٨] وإذا نظرنا إلى ارتفاع الميزانية الأمريكية مقارنة بالاقتصاد الأمريكي وكيف انكمشت ميزانية الأمم المتحدة نسبة للاقتصاد العالمي فعلينا أن نطرح سؤالًا بسيطًا واحدًا: هل زاد الطلب أم انكمش على السلع العالمية العامة خلال العقود القليلة الماضية؟ الكاتب الصحفي في فاينانشال تايمز شرح جيدًا أهمية السلع العالمية العامة:

> السلع العامة هي لبنات البناء للحضارة، فالاستقرار الاقتصادي هو ذاته سلعة عامة مثل الأمن والعلم والبيئة النظيفة والثقة والإدارة النزيهة وحرية التعبير. ويمكن أن تضم القائمة سلعًا أكثر من ذلك بكثير. وهذا أمر يهمنا جميعًا لأن من الصعب تأمين كمية كافية منها، فكلما زادت عالمية السلع زادت صعوبة الحصول عليها. ومن سخرية الأمور أنه كلما تحسن أداؤنا في توريد السلع الخاصة وأصبحنا أكثر ثراءً كلما أصبحت السلع

العامة التي نحتاج إليها أكثر تعقيدًا. إن المجهودات الإنسانية لمواجهة هذا التحدي قد تبرهن أنها القصة التي تحدد ملامح هذا القرن.[٩]

ثم أضاف:

ومع ذلك أنظر إلى أين نقف الآن. إن تأثير الإنسانية مثل الاقتصاد قد أصبح عالميًّا بشكل متزايد، فالاستقرار الاقتصادي هو سلعة عالمية عامة، وفي عصر الأسلحة النووية يصبح الأمن سلعة عامة أيضًا، وكذلك السيطرة على الجريمة المنظمة والتزييف والقرصنة وقبل كل شيئ التلوث، إلى جانب تقديم خدمات التعليم أو الصحة. مايحدث في أي مكان يؤثر على الجميع – وبشكل متزايد . . . دولنا لا تستطيع توفير هذه السلع بمفردها، فهي تحتاج إلى التعاون مع الدول الأخرى. تاريخيًا كانت الطريقة الأقل سوءًا لتأمين مثل هذا التعاون تكمن في وجود نوع معين من الزعامة، فالزعيم قادر على التصرف والفعل على الرغم من الراكبين مجانًا الذين لايساهمون في المجهود. ونتيجة لذلك تم توفير بعض السلع العالمية العامة بشكل معقول وإن كان غير كامل. ولكننا ونحن إذ نتحرك مرة أخرى نحو عصر متعدد الأقطاب فإن قدرة أي دولة على توفير مثل هذه الزعامة سوف تكون محدودة، وحتى في الأيام أحادية القطب فلم تنجح إلا عندما قدم الطرف المهيمن السلع العامة المطلوبة.[١٠]

لقد ازداد الطلب على السلع العالمية العامة بشكل مطرد، وسيستمر في النمو في الوقت الذي يرتفع فيه سكان العالم من ٧ مليارات نسمة حاليًّا إلى ٨ مليارات في السنوات العشر القادمة. سوف ينجم عن هذه الزيادة طلب أكبر على الغذاء والطاقة وسيتسبب في أضرار مماثلة للبيئة مما يؤدي إلى تفاقم بعض المخاطر مثل الاحتباس الحراري. إن هيئات الأمم المتحدة تساعد على تقليل تلك المخاطر. على سبيل المثال فهي تساعد في حماية البيئة (برنامج الأمم المتحدة للبيئة)، وتشجيع إستراتيجيات التنمية (برنامج الأمم المتحدة للتنمية)، والتعامل مع المشاكل السكانية (صندوق الأمم المتحدة للسكان)، وحماية حقوق الأعضاء الأضعف في عالمنا مثل الأطفال (اليونيسيف) واللاجئين (المفوضية العليا لشئون اللاجئين). إذا كان الأمر كذلك فلماذا إذن نقلص ميزانية المؤسسة العالمية الوحيدة التي تتلخص رسالتها الأولى في توفير سلع عالمية عامة؟ وما يجعل هذه الملاحظة أكثر إيلامًا هو أن تكاليف الأمم المتحدة شديدة الضآلة، فالولايات المتحدة تنفق ٢,٤٠٠ دولار من كل ١٠,٠٠٠ دولار من دخلها لتمويل الميزانية القومية ولكن المواطن في العالم ينفق ٤ سنتات من كل ١٠,٠٠٠ دولار لتمويل ميزانية الأمم المتحدة. هذه لاعقلانية عالمية على مستوى هائل.

الحجة المضادة الواضحة هي أن الميزانيات القومية تحقق أكثر بكثير من ميزانيات الأمم المتحدة، فهي تمول الدفاع والأمن الداخلي ونفقات الإعانات الاجتماعية وخدمات ضرورية أخرى، وتسد احتياجات قومية عديدة. كل ذلك حقيقي، ولست أحاول البرهنة أن ميزانية الأمم المتحدة ينبغي أن ترتفع بنفس الدرجة مثل الميزانيات القومية. ولكنني أعتقد أننا نستطيع الدفاع بشكل منطقي عن فكرة ضرورة زيادة ميزانية الأمم المتحدة بنفس معدل ارتفاع الاحتياجات العالمية وخاصة أن تلك الاحتياجات ترتفع بمعدل أسرع من الاحتياجات القومية في بعض الحالات.

لا يتحمس لزيادة الإنفاق على الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك إلا أقلية صغيرة من الأمريكيين فقط (ويشاركهم الرأي الكثيرون في العالم) لأنهم يعتبرونها مجرد مكان للدردشة. وأنا أختلف بكل قوة مع هذا الرأي، فكما صرح ونستون تشرشيل بحكمة: «من الأفضل أن ندردش معًا من أن نحارب بعضنا.» ولقد أسهمت الأمم المتحدة في تقليل الحروب، ولكن حتى إذا كانت الجمعية العامة للأمم المتحدة في الواقع مكانًا للدردشة فهذا لا ينطبق إطلاقًا على منظمات الأمم المتحدة الأخرى مثل منظمة الصحة العالمية والوكالة الدولية للطاقة الذرية.

في العقد الأول من القرن الواحد والعشرين شهدنا خطر الأوبئة مع ظهور فيروس سارس في ٢٠٠٢–٢٠٠٣ وإنفلوانزا الطيور H1N1 في ٢٠٠٩. كما أننا جميعًا نعلم أن انتشار الأسلحة النووية قضية أمنية حيوية في جميع أرجاء العالم. فهل إذن نوفر الموارد الإضافية لهاتين المنظمتين التابعتين للأمم المتحدة؟ على العكس من ذلك وكإشارة واضحة على غياب العقلانية العالمية فلقد قمنا فعليًّا بخنق كل من منظمة الصحة العالمية والوكالة الدولية للطاقة الذرية ومنعناهما من الاستجابة بشكل فعال للتحديات التي تجابهما.

منظمة الصحة العالمية

وبينما نتحرك بقوة نحو العيش داخل قرية تزداد تقلصًا فإن أحد التهديدات الواضحة والمشتركة التي تواجه الإنسانية يتمثل في الانتشار السريع للأوبئة الجديدة. لقد تلاشت المسافات، والفيروسات تقفز بكل سهولة عبر القارات. ولذلك يجب علينا أن نفعل كل مافي وسعنا لتقوية المؤسسات الصحية العالمية وخاصة منظمة الصحة العالمية. ولكن كما تشير كيلي لي في كتابها منظمة الصحة العالمية فإننا فعلنا عكس ذلك تمامًا. تحلل لي الكثير من السياسات الغربية الخاطئة التي تؤثر على منظمة الصحة العالمية. عندما بدأت لي الكتابة لم تكن تنتوي

أن تنتقد سياسات الحكومات الغربية، بل أرادت أن تقدم تشخيصًا موضوعيًّا لحالة منظمة الصحة العالمية. ولكن كتابها كشف ثلاثة أخطاء إستراتيجية كبرى اقترفتها الدول الغربية.

الخطأ الأول يكمن في السماح للمصالح قصيرة الأمد والتي تكون في أغلبيتها خاصة وجزئية أن تطغى على المصالح المستنيرة بعيدة الأمد في تطوير مؤسسات أقوى. إن من المصلحة الأكيدة للأمم الغربية وهي أكثر أعضاء القرية العالمية ثراءً وأسرعها في الانكماش السكاني أن تقوي منظمة الصحة العالمية للارتقاء بالأحوال الصحية العالمية ولتطوير القدرة والشرعية (السياسية والتنظيمية) لمكافحة الأوبئة العالمية الكبرى. لقد بدأ وباء السارس في قرية صغيرة بالصين، ومنها انتقل إلى هونج كونج ومن هونج كونج قفز إلى مدينتين تقعان على جانبين متقابلين من القرية العالمية: سنغافورة وتورونتو. وبالمثل فإن د. بيتر جى هوتز عميد الكلية الوطنية للطب الاستوائي في جامعة بايلور كتب حديثًا عن كيفية انتقال الأمراض من أمريكا اللاتينية إلى الولايات المتحدة: «من أكثر الأمراض إثارة للذعر مرض شاجاس الذي ينتقل عن طريق «حشرة القبلة» وهي تشبه الصرصار ولكنها تستطيع التغذية على الدم الإنساني، وتعتبر من المسببات الرئيسية للنوبات القلبية والوفيات المفاجئة عبر أرجاء أمريكا اللاتينية. كما أن المرض ضار بشكل خاص بالنساء الحوامل اللاتي قد يمررن المرض إلى أطفالهن. في الشهر الماضي [يولية ٢٠١٢] تم تسجيل أول حالة لمرض الشاجاس الخلقي في الولايات المتحدة.»[١١] ولكي يحمي الغرب مصالحه طويلة الأمد كان يجب عليه أن يقوي منظمة الصحة العالمية خلال العقود القليلة الماضية وأن يوفر لها المزيد من الموارد. وبدلًا من ذلك قام بتجفيف موارد منظمة الصحة العالمية في الوقت الذي كانت بحاجة ماسة للمزيد من أجل التعامل مع التحديات الصحية الأكثر تعقيدًا.

يصف الشكل ٣-٢ الحماقة الغربية المتمثلة في خنق منظمة الصحة العالمية. في ١٩٧٠-١٩٧١ تلقت منظمة الصحة العالمية ٦٢ بالمائة من ميزانيتها من الحصص الثابتة و١٨ بالمائة من أموال خارج الميزانية. في ٢٠٠٦-٢٠٠٧ انقلب المعدل وأصبح ٢٨ بالمائة يأتي من الحصص الثابتة للميزانية و٧٢ بالمائة من أموال خارج الميزانية. لماذا أحدث هذا التحول ضررًا بمنظمة الصحة العالمية؟ لأن منظمة الصحة العالمية لا تستطيع وضع خطة طويلة الأمد إلا باستخدام الحصص الثابتة للميزانية، أما الأموال خارج الميزانية فيمكن أن تختفي في لحظة خاطفة طبقًا لأهواء الممولين الغربيين. وكان لهذا السبب أن الممولين الغربيين تلاعبوا بهذا التحول من أجل أن يتحكموا في جدول الأعمال قصير الأجل لمنظمة الصحة العالمية حتى وهم يمثلون حوالي ٣٠ عضوًا فقط من بين ١٩٢ من الدول الأعضاء.[١٢]

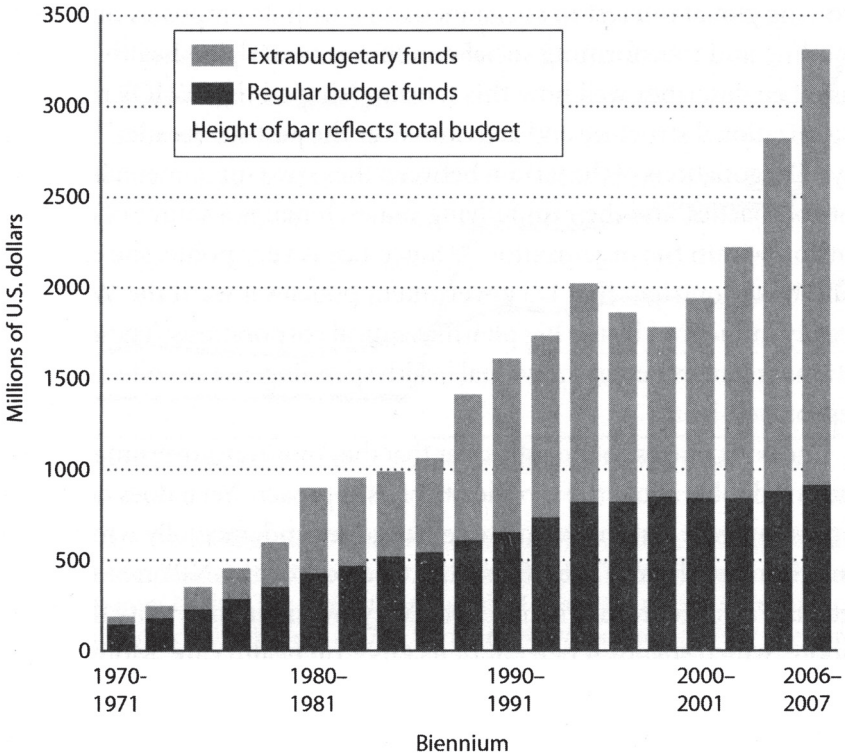

الشكل ٣-٢ نسب ميزانية منظمة الصحة العالمية من الحصص الثابتة للميزانية ومن أموال خارج الميزانية بواسطة بيينا. المصدر: استنادًا لكيلي لي، منظمة الصحة العالمية، (نيويورك: روتلدج برس، ٢٠٠٩)، ٤٠.

والأسوأ أن «مجموعة جنيف» لكبار المانحين بدءوا سياسة معدل النمو الصفري للحصص الثابتة للميزانية لجميع منظمات الأمم المتحدة بما فيها منظمة الصحة العالمية.[١٣] استمرت سياسة «النمو الصفري للميزانية» في ظل قيادة أكثر وعيًا بالمشاكل العالمية مثل إدارة كلينتون — آل جور وفي ظل قيادة أقل استنارة وهي إدارة بوش — تشيني. وباختصار فإن قرار تجويع منظمات الأمم المتحدة لم يكن مدفوعًا باعتبارات أيديولوجية وإنما بالرغبة الجيوسياسية في السيطرة على جدول الأعمال العالمي. لقد كانت أشد مأساة حدثت في العقود القليلة الماضية أنه لم يخرج أي رجل دولة غربي مهم ليعبر عن معارضته لحماقة إضعاف المؤسسات العالمية. ولقد أشادت لي بالقيادة الشجاعة لهالفدان ماهلر، المدير العام لمنظمة الصحة العالمية من ١٩٧٣ حتى ١٩٨٨، ولكن الولايات المتحدة وبكل أسف عارضت إعادة انتخابه في ١٩٨٨.

الخطأ الإستراتيجي الثاني هو السماح للمصالح الغربية التقليدية في الطب الحيوي الذي يهتم بالسلوك الفردي وعلم الأحياء أن تتغلب على الاهتمام العالمي المتنامي بالطب

الاجتماعي الذي يركز على فهم وتغيير الظروف الاجتماعية التي تكمن وراء الصحة والمرض. تصف لي جيدا كيف أن هذا الصراع «أثر على شكل اهتمامات منظمة الصحة العالمية وهيكلها التنظيمي وأنشطتها خلال العقود الستة الماضية.»[١٤] وكما تقول: «المفاوضات حول المجال الواقع بين هذين الأسلوبين المختلفين اختلافًا جذريًّا والقيم التي تحكم كلاًّ منهما مازالت منبع خلافات مستمرة داخل المنظمة.»[١٥] وحيث إن لي تتسم بالأدب الجم فلاتريد أن تعلن بصراحة أن سياسات حكومة الولايات المتحدة تجاه منظمة الصحة العالمية متأثرة بشدة بشركات الدواء الكبرى، فهذه الشركات تهتم بالإنفاق الفردي على الصحة وليس بالصحة والعافية للمجموع.

ويوضح الكتاب بجلاء أن الحكومة الأمريكية لم تساورها أية شكوك حول سلامة موقفها وتفوقه، ومع ذلك فإدراك أن الرعاية الصحية الأمريكية قد سارت في مسار خاطئ لايحتاج إلى عبقرية. إن الولايات المتحدة تنفق ١٦ بالمائة من إجمالي الناتج القومي على الرعاية الصحية. وتقول لي أن الأهم من ذلك «المكاسب الصحية التي حققتها مجتمعات ذات دخول منخفضة وخاصة في كوبا وكيرالا بالهند التي أظهرت أيضًا القدرة على تحسين الصحة العامة بموارد محدودة.»[١٦] وعلى الرغم من هذه النجاحات التي تحققت في العالم النامي وكما لاحظت لي فإن «ازدياد السياسات المالية المعتمدة على الفكر النيوليبرالي وضعت قيودًا أشد قسوة على الإنفاق العام على الصحة.»[١٧] وباختصار تفوقت الأيديولوجية على خبرات الموت والحياة، ففي كولومبيا، على سبيل المثال، ٩ بالمائة فقط من الأطفال كانوا يستمتعون بتغطية في التطعيم ضد الدفتريا والسعال الديكي والتيتانوس في ١٩٧٥، ولقد زاد المعدل إلى ٨٧ بالمائة في ١٩٩٠. وعلى الرغم من نجاح هذه المجهودات في مجال الصحة العامة والتي تعتبر غير مكلفة نسبيًّا فإن الولايات المتحدة عارضتها.

كما توثق لي كيف أن الولايات المتحدة لم تتردد إطلاقًا في الضغط على منظمة الصحة العالمية في أي مجال تتأثر فيه المصالح الأمريكية. خلال قمة الثمان في ٢٠٠٥ تعهد زعماء العالم بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية والأمم المتحدة من أجل تحقيق حصول جميع مرضى الإيدز على العقاقير المضادة للفيروسات بحلول ٢٠١٠، وهو هدف دعمته الأمم المتحدة لاحقًا، إلا أنه عندما انتقد مسئول في منظمة الصحة العالمية اتفاقية تجارية أمريكية مع تايلندا كانت تقيد ذلك تم إزاحته من منصبه بسرعة. وتصف لي الوضع بوضوح كما يلي: «الضغوط التي مارستها حكومة الولايات المتحدة طبقًا للتقارير على المدير العام لمنظمة الصحة العالمية والتي أخرست تمامًا أي انتقاد للاتفاقيات التجارية الثنائية للولايات المتحدة جاءت انعكاسًا للعجز السياسي التي تعاني منه منظمة الصحة العالمية في وجه القوة السافرة.»[١٨]

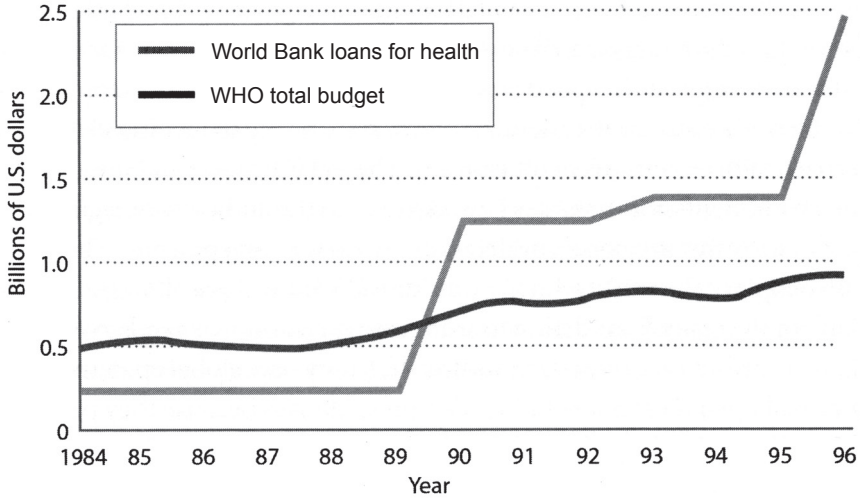

الشكل ٣-٣ القروض الصحية التي يقدمها البنك الدولي مقابل ميزانية منظمة الصحة العالمية، ١٩٨٤-١٩٩٦. المصدر: بناءً على كنت بوس وكاثرين جوين، «صحة العالم: البنك الدولي والتعاون العالمي في مجال الصحة: حالة بنجلاديش» في لانسيت ٣٥١، رقم ٩١٠٣ (٢٨ فبراير ١٩٩٨): ٦٦٥-٦٦٩، مقتبس في كيلي لي، منظمة الصحة العالمية، (نيويورك، روتلدج، ٢٠٠٩)، ١٢١.

الخطأ الإستراتيجي الثالث الكبير الذي اقترفه الغرب هو إضعاف دور منظمة الصحة العالمية بوصفها الهيئة الرائدة في مجال الصحة العالمية. ولقد فعل الغرب ذلك بطرق عدة. أولًا: وفر الغرب موارد أكبر للبنك الدولي من أجل القيام بمشروعات صحية. يوضح الشكل ٣-٣ كيف أن قروض البنك الدولي الخاصة بالصحة ارتفعت من النصف تقريبًا من ميزانية منظمة الصحة العالمية في ١٩٨٤ لأكثر من ضعفين ونصف من ميزانية منظمة الصحة العالمية في ١٩٩٦. لقد فضل الغرب إعطاء الأموال للبنك الدولي لأن الغرب يسيطر على قيادته وجدول أعماله. ثانيًا: إنشاء مؤسسات كبيرة خاصة وعلى وجه خاص مؤسسة بيل وملينداجيتس أضعف أيضًا من الدور المركزي لمنظمة الصحة العالمية. وتقتبس لي من آن-إيمانيويل بيرن وهي رئيسة البحوث في قسم الصحة الدولية بجامعة تورونتو القول: «أثرت مؤسسة [جيتس] على قرارات الهيئات المانحة الأخرى ومن ثم على أولويات الصحة العالمية بوجه عام عن طريق القيام بتمويل جزئي لبعض المبادرات المنتقاة.»[١٩] ونتيجة لذلك تلخص لي الوضع كما يلي: «بالنسبة لمنظمة الصحة العالمية كان معنى ذلك تخطيًا هامًّا لدورها كالهيئة الصحية الرائدة في الأمم المتحدة.»[٢٠]

كيف يمثل إضعاف دور منظمة الصحة العالمية تهديدًا للمصالح الغربية طويلة الأجل؟ بوصف الغربيين أكثر السكان ثراءً في عالم يزداد انكماشًا فهم أكثر الأطراف استفادة من منع

ظهور أوبئة جديدة قد تصيب مجتمعاتهم خلال يوم أو يومين نظرًا للسرعة التي تنتقل بها الفيروسات الجديدة عبر العالم. لا تملك أية دولة غربية السلطة الأخلاقية أو السياسية لتقصي الحقائق حول الأحوال الصحية الداخلية للدول الأخرى. ولكن منظمة الصحة العالمية تستطيع أن تفعل ذلك. وبالمثل لا يملك البنك الدولي أو مؤسسة جيتس السلطة أو الشرعية لاجتذاب تعاون عالمي فوري للتعامل مع وباء. إن ستة مليارات من البشر الذين يعيشون خارج الغرب لن يسمحوا للبنك الدولي أو لمؤسسة جيتس أن تدخل بلادهم للتحقيق حول مسئوليتهم — سواءً كانت مباشرة أو غير مباشرة — عن أي وباء عالمي جديد. ولكنهم سوف يفتحون أبوابهم على مصراعيها لممثلي منظمة الصحة العالمية لأنهم يرون أن منظمة الصحة العالمية تدافع عن المصالح العالمية وليست الجزئية المحدودة. ولهذا كان من الحماقة الإستراتيجية أن يقوم الغرب بإضعاف منظمة الصحة العالمية.

أثناء أزمة سارس في ٢٠٠٢–٢٠٠٣ طبقًا للي كانت «تعبئة العلماء التي قامت بها منظمة الصحة العالمية في العالم بأسره من أجل تحديد عنصر العدوى وتسلسله الوراثي أمرًا مبهرًا بحق.»[٢١] لا تستطيع أي هيئة عالمية أخرى حل محلها في القيام بهذا الدور. ولهذا فمن المصلحة الذاتية المستنيرة طويلة الأمد للغرب أن يقوي منظمة الصحة العالمية بدلًا من إضعافها.[٢٢]

قد لا يدرك معظم الناس في الغرب أن الغرب قد أحدث تهديدًا لأنظمة الصحة العالمية بإضعاف منظمة الصحة العالمية، ومن المرجح في الواقع أن الناس في الغرب قد سمعوا عن مبادرة فاشلة أو أخرى للتعامل مع التحديات الصحية العالمية الكبرى. هذا الانطباع سوف يقوي بدوره من الشعور السائد أن الغرب تصرف بروح خيرة فيما يخص دعم الإنسانية في مجال الصحة.

لقد أطلقت كلية لي كوان يو للسياسات العامة بالجامعة الوطنية لسنغافورة مشروعًا بحثيًّا هامًّا حول الحوكمة الصحية العالمية بقيادة مركز أسيا والعولمة التابع للجامعة. ولقد خلصت هذه الدراسة الهامة إلى النتيجة التالية:

> باختصار، حوكمة الصحة العالمية تعاني من تواجد مفرط للمؤسسات والآليات. طوال السنوات العديدة الماضية ارتفع موضوع الصحة العالمية بسرعة على جدول أعمال القضايا العالمية. فبغض النظر عن أعمال الحكومات التقليدية والمنظمات بين الحكومات فإن الأطراف غير الحكومية بدءًا من المؤسسات إلى شركات الأدوية إلى المنظمات الاهلية كلها تقوم بشكل فعال باختبار طرق بديلة للتعامل مع التحديات الصحية. ولكن كثيرًا ما تكون تلك المبادرات مدفوعة بمصالح وقيم متنافسة، وفي أحسن الأحوال قد يغيب

التنسيق عن هذه المبادرات وفي أسوأ الحالات قد تدمر بعضها بعضًا. وتكون النتيجة مجموعة صارخة من الأطراف المتناقضة التي لا تخضع في مجملها إلى تنظيم ونادرًا ما تتسم بالشفافية وكثيرًا ما تتصرف بشكل متعارض. وعلى الرغم من كل الموارد الجديدة فإن القدرات المحلية في التعامل مع الأوبئة ضعيفة أو غير موجودة في معظم المناطق، مما يجعل جميع المناطق في العالم معرضة للاكتساح من أي هجوم قادم. ولم يتم اتخاذ حتى أكثر الخطوات البديهية في نظام الحوكمة العالمية مثل نظام إبلاغ عالمي يكون كفئًا وشاملًا. مثل تلك الثغرات المؤسسية وغياب التماسك الإستراتيجي تعكس ليس فقط مصاعب العمل الجمعي العالمي ولكن أيضًا الصراعات الهامة بين المعايير والمبادئ والأخلاقيات التي تقود المجهودات المختلفة للحوكمة العالمية.[٢٣]

وبالمثل، في عرض قدمته إيلونا كيكبوش، مديرة برنامج الصحة العالمية في معهد الدراسات العليا بجنيف ورئيس فرقة العمل الأوروبية للصحة العالمية، وذلك في مؤتمر «الصحة العالمية: معًا نستطيع النجاح» المنعقد في بروكسل في يونية ٢٠١٠ قالت: «وحيث إن محددات الصحة تنبع بشكل متزايد من المشاكل المشتركة التي لا يمكن التعامل معها بنجاح من خلال نموذج وستفاليا للدول القومية المستقلة، فينبغي على الحكومات القومية أن تتوجه ناحية نظام عمل متعدد الأطراف للوصول إلى حلول.» وطالبت كيكبوش «بالالتزام مجددًا بمنظمة الصحة العالمية وتوضيح لدورها.» وعلقت بقولها: «لكي نتحرك نحو الحوكمة الصحية العالمية فنحن نحتاج إلى رؤى واستثمارات بعيدة الأمد. إن الأعمال الخيرية المتفرقة التي حدثت خلال السنوات الماضية طورت ما يسميه البعض الأسواق متعددة الأطراف. ويعني ذلك في الواقع أن أحد القطاعات التي كان ينبغي أن تقدم أيضًا سلعًا عالمية عامة قد اضطر إلى الابتعاد عن القطاع الخاص.» وأنهت حديثها بالقول أن علينا أن نعيد التفكير في المسار الذي وصلنا إليه الآن، ولكي نطور من وضعنا في الوقت الراهن «علينا أن نفحص العناصر الهامة لما يعنيه تقديم مثل تلك الرؤى بعيدة الأمد في الحوكمة الصحية العالمية، ثم الوصول إلى نوع جديد من المحاسبة، ليس فقط للدول الأعضاء في المنظمات الدولية ولكن للأطراف الآخرى أيضًا.»[٢٤]

الوكالة الدولية للطاقة الذرية

التناقض العالمي الذي شاهدناه في التعامل مع قضايا الصحة العالمية يتكرر مرة أخرى في أسلوب تعاملنا مع انتشار الأسلحة النووية. والحقيقة أننا لا نفتقر إلى تصريحات يدلي بها زعماء العالم تحذرنا من الكابوس الذي قد يحدث إذا وقعت التكنولوجيا النووية في أياد مارقة مثل

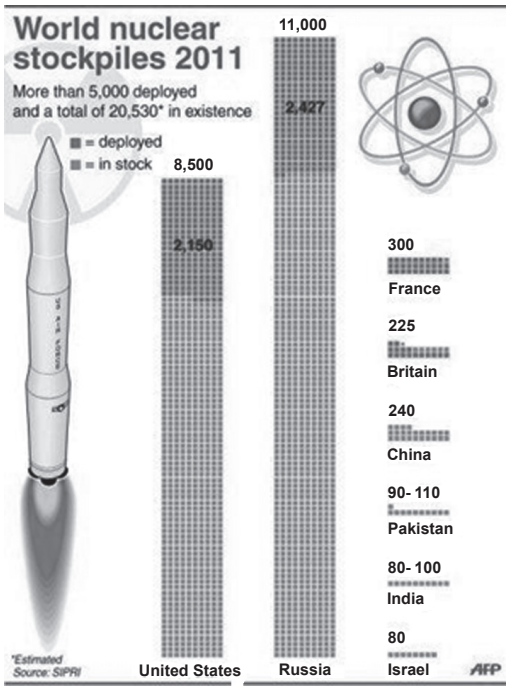

الشكل ٣-٤ مخزون الأسلحة النووية في العالم في ٢٠١١. المصدر: طبقًا للوكالة الفرنسية للأنباء، أرقام سيبري، ٢٦ مارس ٢٠١٢.
http://admatch-syndication.mochila.com/pimg/AgenceFrancePresse/

القاعدة. (انظر الشكل ٣-٤ الذي يبين مخزون الأسلحة النووية في ٢٠١١). في مارس ٢٠١٣ تحدث توني بلير أمام البرلمان البريطاني قائلًا:

> أعرف أن هناك العديد من الدول – معظمها دول ديكتاتورية بأنظمة قمعية شديدة – التي تحاول باستماتة الحصول على الأسلحة الكيمياوية والبيولوجية والنووية على وجه الخصوص. بعض تلك الدول ليس أمامها فترة طويلة حتى تحصل على سلاح نووي قابل للاستخدام. وهذه المحاولات ليست في طريقها إلى الاختفاء بل على العكس قد تزداد . . . وإمكانية أن يتحد الإثنان معًا، أي أن تحصل جماعات إرهابية على أسلحة دمار شامل أو حتى مايسمى القنابل المشعة القذرة، قد أصبحت تشكل الآن في تقديري تهديدًا حقيقيًّا وموجودًا.[٢٥]

ولم يكن صوت بلير الوحيد، فكثيرون من الزعماء الغربيين رددوا نفس المخاوف من انتشار الأسلحة النووية. وفي قمة الأمان النووي في أبريل ٢٠١٠ قال باراك أوباما:

بعد عقدين من نهاية الحرب الباردة نحن نواجه سخرية تاريخية قاسية، فخطر المواجهة النووية بين الدول انخفض ولكن خطر الهجوم النووي قد ارتفع. المواد النووية التي يمكن بيعها أو سرقتها أو استخدامها في الأسلحة النووية تتواجد في عشرات من الدول، فمقدار ضئيل من البلوتونيوم – لا يزيد على حجم تفاحة – قادر على قتل وإصابة مئات الآلاف من البشر الأبرياء. ولقد حاولت شبكات إرهابية مثل القاعدة الحصول على المواد اللازمة لتصنيع السلاح النووي وإذا حدث ونجحت في ذلك في أي وقت فسوف تستخدمها بدون أدنى شك. ولو فعلوا ذلك فستكون كارثة للعالم حيث ستسبب مقتل عدد رهيب من الناس وستوجه ضربة هائلة للسلام والاستقرار العالمي، وباختصار، أصبح واضحًا وبشكل متزايد أن خطر الإرهاب النووي هو أحد أهم التهديدات التي تواجه الأمن العالمي، أي أمننا جميعًا.[٢٦]

كما صرح أوباما بقوله: «في فجر العصر النووي الذي ساعد ألبرت أينشتاين على إطلاقه نجده يقول: الآن تغير كل شيء . . . وحذرنا: «نحن ننجرف نحو كارثة ليس لها مثيل، وسوف نحتاج إلى شكل جديد تمامًا من التفكير حتى تظل الإنسانية باقية.»[٢٧]

يجب أن تكون النتيجة المنطقية لهذا الخوف من انتشار الأسلحة النووية هي تقوية الجهة الرئيسية التي تتعامل مع مخاطر الانتشار النووي، ألا وهي الوكالة الدولية للطاقة الذرية. في ديسمبر ٢٠٠٧ قبلتُ الدعوة لكي أصبح عضوًا في مفوضية الشخصيات البارزة المختصة بمراجعة مستقبل الوكالة الدولية للطاقة الذرية تحت رئاسة الرئيس السابق للمكسيك إرنستو زيديلو.

عندما انضممتُ للمفوضية توقعتُ أن أرى الوكالة الدولية للطاقة الذرية كمؤسسة قوية تتمتع بالعافية حيث أنها كانت تلعب دورًا حيويًّا في جدول الأعمال الغربي للحد من انتشار السلاح النووي، ولكنني صدمتُ لأنني اكتشفتُ أنه على الرغم أن الوكالة الدولية للطاقة الذرية كانت تخدم بالفعل المصالح الغربية إلا أنها خضعت أيضًا لنفس سياسة «النمو الصفري للميزانية» التي طبقها الغرب على كل هيئات الأمم المتحدة الأخرى.

هذه التجربة مع مفوضية الوكالة الدولية للطاقة الذرية فتحت عيني بشكل حقيقي. كنت قد افترضتُ أن السياسات الغربية طويلة الأمد نحو المنظمات الدولية كانت نتاج تفاوضات دقيقة قوية الحجة وصلبة المراس يتم من خلالها إقرار سياسات تهدف إلى تعزيز المصالح الغربية طويلة الأمد. ولكن افتراضي كان محض أوهام، فالحسابات السياسية قصيرة الأجل التي

تساندها الأهواء السائدة في العصر كانت هي الدافع وراء السياسات الغربية. وخلال هذه العملية تم الإضرار بالمصالح الغربية طويلة الأجل.

وفيما يخص الوكالة الدولية للطاقة الذرية فإن أحد مهامها الرئيسية هو التفتيش على جميع محطات الطاقة النووية، وذلك للتأكد أنها تتوافق مع المعايير الدولية، ولضمان أن الوقوود النووي لا يتم تحويله للاستخدام في أغراض صناعة السلاح النووي. ولكي تقوم الوكالة الدولية للطاقة الذرية بهذه المهمة فهي تحتاج إلى فريق ضخم وقوي من المفتشين النوويين المخلصين ليعملوا ضمن موظفيها، ولن يستمر أفضل المفتشين مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية إلا إذا ضمنت لهم دخلًا طيبًا ووظيفة دائمة ومرموقة داخل المنظمة. ولن تستطيع الوكالة الدولية للطاقة الذرية توفير هذه الظروف والشروط إلا من التمويل الذي تحصل عليه من الحصص المعتمدة والمعروفة مسبقًا، وهي لا تستطيع ضمان الرواتب والوظائف الجيدة من الإسهامات الاختيارية لأنها غير منتظمة ولايمكن التنبؤ بها. ولهذا فمن أجل خدمة المصالح الغربية التي تتمثل في وجود فريق قوي من المفتشين النوويين ينبغي على الغرب زيادة الحصص الثابتة وليس الإسهامات الطوعية، ومن المدهش أن الغرب قام بعكس ذلك تمامًا وبهذا أضر بمصالحه ذاتها.

من المثير للأسى أن الغرب أضعف الوكالة الدولية للطاقة الذرية بوسائل أخرى أيضًا، فمن الأمور الأكثر خطورة أن الغرب وخاصة أمريكا قامت باختراق هذه المنظمات بواسطة جواسيس يجمعون المعلومات، وتم الكشف علنًا الآن أن العديد من العاملين في الوكالة الدولية للطاقة الذرية الذين أرسلوا إلى العراق خلال فترة حكم صدام حسين كانوا عملاء يعملون لصالح أجهزة استخبارات غربية.[٢٨] والأكثر خطورة من ذلك طفت تقارير على السطح تفيد بأن العلماء النوويين الإيرانيين الذين اغتيلوا حديثًا تم تحديدهم بواسطة معلومات قدمها العاملون المخترقون لفرق العمل بالوكالة. وطبقًا لمقال نشر في كريستيان ساينس مونيتور في ١٢ أبريل ٢٠١٢ «يقول المسئولون الإيرانيون أن المفتشين النوويين من الوكالة الدولية للطاقة الذرية التابعة للأمم المتحدة قد أسهموا في زيادة عدد الضحايا، سواءً أدركوا ذلك أم لا، ويتهمون الوكالة الدولية للطاقة الذرية بانتهاك قوانين الوكالة ذاتها عن طريق إفشاء معلومات سرية جمعوها أثناء عملية التفتيش والتي – طبقًا لذلك الاتهام – كانت تعج بالمنظمات الاستخبارية المعادية التي تسعى لإحداث تغيير في النظام في إيران. ويقول سيد حسين موسافيان وهو عضو سابق في فريق التفاوض النووي الإيراني والموجود حاليًّا في جامعة برنستون: «لقد تمت البرهنة على ذلك للإيرانيين.»[٢٩] إذا تم إثبات حقيقة هذه الروايات فيمكن أن تهدم المصالح الغربية والعالمية في حال رفضت الدول – بما فيها إيران – قبول تفتيش الوكالة الدولية للطاقة الذرية على أساس أنها مخترقة من عملاء الاستخبارات الغربية.

الاستثمار في الأمم المتحدة

هذا هو السبب الذي جعلني أؤكد من بداية هذا الفصل أن الغرب لا ينبغي أن يقلل من قيمة الثقة التي تتمتع بها الأمم المتحدة في قلوب وعقول بقية شعوب العالم. ولن تتمكن للأمم المتحدة من الحفاظ على هذه الثقة إلا إذا اقتنع العالم أنها تخدم المصالح العالمية وليس المصالح الغربية فقط. عند زيارتي لبكين في مايو ٢٠١٢ شاهدتُ بنفسي قيمة تلك الثقة. لسنوات عديدة حاول الغرب إقناع الصين بأن تولي اهتمامًا أكبر لبيئتها الطبيعية وتبني التنمية المستدامة، ولكن كما كان متوقعًا جاء رد فعل الصين مفعمًا بالشكوك حول هذه النصائح التي لم تطلبها من الغرب، واعتبرتها مناورة ذكية من جانب الغرب تهدف إلى إخراج النمو الاقتصادي الصيني عن مساره أو إبطائه، وقال لي سياسي صيني ممن يتخذون القرارات أن الصين قد قبلت أخيرًا النصيحة الحكيمة عندما صدرت من هيئة من هيئات الأمم المتحدة المستقلة وهي برنامج التنمية التابع للأمم المتحدة. وفضلًا عن ذلك فمن الواضح أن الحكومة الصينية تسعى لصياغة مواقفها تجاه التحديات المختلفة للحوكمة العالمية التي يناقشها هذا الكتاب. وعندما قررت الصين في النهاية تنظيم ندوة عالمية لمناقشة هذه القضية كان شريكها المختار هو برنامج التنمية التابع للأمم المتحدة. فالثقة هي سلعة أساسية في مسيرتنا نحو إعادة هيكلة النظام العالمي حتى يستطيع أن يتعامل مع التحديات العالمية الجديدة. ينبغي علينا أن نحافظ بقدر استطاعتنا على كل الثقة المتراكمة التي حازت عليها الأمم المتحدة في عالمنا.

لقد جاء الوقت لكي تقوم الولايات المتحدة بالاستثمار الإيجابي في الأمم المتحدة. وإذا قامت الولايات المتحدة بإنهاء سياسة النمو الصفري للميزانية فلن يحدث ذلك أثرًا كبيرًا على الاقتصاد الأمريكي والميزانية القومية الأمريكية. إن ميزانية إدارة المطافئ في مدينة نيويورك والتي تخدم مدينة واحدة تصل إلى ١,٥ مليار دولار سنويًّا، وميزانية الوظائف الرئيسية في الأمم المتحدة – أعمال الأمانة العامة في نيويورك وجنيف ونيروبي وفيينا وخمس مفوضيات إقليمية تخدم العالم كله – تصل إلى ١,٧٤ مليار دولار سنويًّا. هذا القرار الذي ستتخذه الحكومة الأمريكية لن يحدث تأثيرًا اقتصاديًّا كبيرًا ولكنه سوف يجلب فوائد هائلة، إذا أدى إلى توفير المزيد من السلع العالمية العامة لقريتنا العالمية الصغيرة، مما سيصب في مصلحة أمريكا ويزيد الاستقرار العالمي والثقة. سيعتبر ذلك استثمارًا يكسب منه كل الأطراف.

إن الوفد الأمريكي في الأمم المتحدة يشعر باستياء كبير أنه على الرغم أن الولايات المتحدة تسدد ٢٢ بالمائة من ميزانية الأمم المتحدة فليس لديها سوى صوت واحد من بين ١٩٣ في اتخاذ القرار داخل الأمم المتحدة. هؤلاء المسئولون الأمريكيون على حق، فهذه مشكلة تحتاج إلى

حل. لهذا السبب يحاول الفصل ٧ من هذا الكتاب اقتراح علاقة بين المميزات والمسئوليات في عملية اتخاذ القرار داخل الأمم المتحدة. ولكن النمو الصفري للميزانية ليس هو الحل.

دراسة في اللاعقلانية: الإنفاق على الأسلحة النووية

ولكي نوضح أن تخفيض أو تجميد ميزانية الأمم المتحدة التقديرية التي تصل إلى ٢,٦ مليار دولار هو عمل يتسم باللاعقلانية الشديدة، دعونا نقارن بين حجم هذه الميزانيات والأموال التي ننفقها بطريقة تغيب عنها العقلانية تمامًا في مجال آخر: الإنفاق على التسليح النووي. تشير التقديرات إلى أن العالم سوف ينفق ما يصل في مجموعه إلى ١ ترليون دولار أمريكي على الأسلحة النووية من ٢٠١١ إلى ٢٠٢١. نحن ننفق على الأسلحة النووية غير الضرورية في المتوسط ١٠٠ مليار دولار سنويًّا تقريبًا (أنظر الملحق ١) أي حوالي أربعين مرة أكثر مما ننفقه سنويًا على النفقات الضرورية للأمم المتحدة. كل ذلك يؤكد أن الإنسانية بأكملها تسلك سلوكًا عبثيًا في كثير من أوجه إدارة كوكبنا.

إنفاق أموال أكثر على تصنيع الأسلحة النووية عن منع انتشارها ضمن أنشطة أخرى ضرورية هو عمل يتسم بالغباء الشديد. كثيرون منا ينظرون بذهول إلى صور الإرهابيين الذين يسيرون وحول خاصرتهم حزام من المتفجرات، يسيرون كترسانة متنقلة من الدمار. معظم الناس يعتقدون أن الأشخاص «المجانين» فقط هم الذين يلفون أنفسهم بمتفجرات قاتلة. ولكن الإنسانية فعلت الأمر ذاته: فلقد وضعنا حزامًا من المتفجرات حول خاصرة كوكب الأرض تكفي لتدميره بضع مرات. فأي جنون هذا؟

نحن نواسي أنفسنا بأننا – خلافًا للإرهابي المجنون – ليس لدينا أية نية لاستخدام هذه الأسلحة، فهي مصنوعة لتوفر قوة ردع. ولكن إذا كان هناك منطق لوجود قدرة على الردع أثناء الحرب الباردة عندما امتنعت كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي من مهاجمة بعضهما بسبب مبدأ «الدمار المتبادل الأكيد» فمثل هذا المنطق لم يعد مقبولًا في عصر ما بعد الحرب الباردة.

فهل سنستمع إذن لصوت العقل في مجال الأسلحة النووية؟ هناك أخبار جيدة وأخرى سيئة في الوقت ذاته. الأخبار الجيدة تتركز في أن العديد من العقول الهامة في العالم تدرك الآن حماقة تراكم الأسلحة النووية. ولكن الخبر السيئ هو أنه مهما اتفق المراقبون الواعون على أن التراكم المتواصل للأسلحة النووية هو جنون مطبق، فإن المصالح المسيطرة على مؤسسات الدفاع في واشنطن وموسكو وإسلام أباد ونيودلهي وتل أبيب وبيونج يانج لا تستطيع أن تتحرك بعيدًا عن اعتمادها النفسي على الأسلحة النووية.

من الأمور الحكيمة التي يمكن للإنسانية كلها القيام بها هو إنشاء توافق واسع يزداد تدريجيًّا يقضي بأن نتحرك ببطء ولكن بثبات نحو عالم خالٍ من الأسلحة النووية. في الماضي كان هذا العالم الخالي من الأسلحة النووية هدفًا يبدو عبثيًّا ومثاليًّا ولايسعى لتحقيقه سوى مجموعات هامشية مختلفة من «المدافعين عن السلام العالمي.» ولكن ذلك لم يعد صحيحًا، فلقد أصبح هذا المطلب أمرًا يمليه العقل السليم الآن.

عندما يُكتب في النهاية تاريخ عصر الأسلحة النووية (على افتراض أن الإنسانية ستنجح في البقاء السلمي بعد ذلك العصر) سوف يحتفي العالم بأربعة من الزعماء السياسيين الأمريكيين الذين أضفوا شرعية على الحوار الدائر حول عالم خالٍ من الأسلحة النووية في أمريكا وأبعاده الدولية وهم: هنري كسنجر، وسام نان، ووليام بيري، وجورج شولتس. كانوا معروفين إبان الحرب الباردة كمفكرين وصانعي قرار يتسمون بالتشدد وتصلب الفكر. المراسل الصحفي في نيويورك تايمز واسمه فيليب تاوبمان قال في كتابه خمسة محاربين من الحرب الباردة وسعيهم لحظر القنبلة أنه عندما اختلف هؤلاء السياسيون مع المحاربين الآخرين من عصر الحرب الباردة وطالبوا بنزع السلاح النووي «كان ذلك موازيًا تقريبًا لجون د. روكفلر، وآندرو كارنيجي، وجي بي مورجان، وجاي جولد، وهم يطالبون بانتهاء الرأسمالية.»[٣٠] (محارب الحرب الباردة الخامس المذكور في الكتاب هو الفيزيائي الشهير سيدني دريل.)

نشر الرجال الأربعة مقالًا يعارض الأسلحة النووية عقب اجتماع مع خبراء السياسات للبحث عن وسائل ردع تكون أكثر أمنًا وشمولية ، وقالوا:

> إن مبدأ «الدمار المتبادل الأكيد» هو مبدأ بالٍ عفا عليه الزمن في عصر مابعد الحرب الباردة . . .
>
> إذا حدث تبادل نووي متهور بين القوى العظمى فسوف يدمر ذلك الحياة المتحضرة كما نعرفها خلال أيام . . .
>
> . . . مع انتشار الأسلحة النووية وتكنولوجيتها وموادها وخبراتها فهناك خطر متزايد بأن الأسلحة النووية سوف تستخدم . . .
>
> بالنسبة للولايات المتحدة ولدول أخرى كثيرة فإن الخطر الوجودي المتعلق ببقاء الدولة ذاتها قد تضاءل، ويعود ذلك إلى حد كبير إلى نهاية الحرب الباردة والإدراك المتزايد أن مصالحنا المشتركة تفوق اختلافاتنا بكثير. . .
>
> استمرار الاعتماد على الأسلحة النووية بوصفها العنصر الرئيسي في الردع هو أمر يشجع على انتشار هذه الأسلحة أو على الأقل يبرره، وسوف يدمر بالضرورة التعاون الضروري

اللازم لتجنب هذا الانتشار وحماية المواد النووية والتعامل بفعالية مع التهديدات الجديدة . . .

العالم بدون السلاح النووي لن يعني ببساطة العالم الحالي مطروحًا منه الأسلحة النووية.[٣١]

بعد ذلك بقليل ذكرت النيويورك تايمز في مقال منشور في مايو ٢٠١٢ أن الجنرال جيمس إي كارترايت، قائد القوات النووية الأمريكية من ٢٠٠٤ إلى ٢٠٠٧، قال أنه من الممكن ضمان الردع النووي الأمريكي بترسانة قوامها تسعة آلاف رأس صاروخية، وبنشر نصف هذا العدد فقط في أي وقت من الأوقات. وعلق كارترايت بقوله: «لقد تغير العالم ولكن الترسانة الحالية تحمل أثقال الحرب الباردة. فهناك أثقال أعداد المخزون الكبيرة، وهناك أثقال مخزون من الأسلحة النووية يفوق احتياجاتنا، فمن هو الطرف الذي نحاول في الوقع ردعه؟ ترسانتنا الحالية لا تتعامل مع تهديدات القرن الحادي والعشرين.»[٣٢] ولقد قام الجنرال كارترايت بالاشتراك مع عدة شخصيات كبيرة في الأمن القومي بكتابة تقرير عن الصفرية العالمية حول تخفيض الأسلحة النووية. ومن ضمن المشاركين معه كل من ريتشارد بيرت، وهو رئيس تفاوض سابق للأسلحة النووية، وتشاك هيجل، وهو سيناتور جمهوري سابق عن ولاية نبراسكا، وتوماس ر. بيكرنج، وهو سفير سابق لدى روسيا، والجنرال جون جي شيهان، الذي تقلد مناصب عليا في الناتو قبل أن يتقاعد من الخدمة.[٣٣] كما شاركت منظمات المجتمع المدني في هذا الجهد أيضًا، ففي أكتوبر ٢٠٠٢ قامت ثلاث راهبات دومينيكان بالدخول بشكل غير قانوني إلى صومعة للقوات الجوية في كولورادو كانت تحوي تسعة وأربعين رأس صاروخية وكل رأس منها أكثر تدميرًا من قنبلة هيروشيما. ورسمت الراهبات شكل الصليب على الصومعة بدمائهن ثم طرقن على الصومعة وقمن بصلوات قبل أن يتم إلقاء القبض عليهن.[٣٤]

الزعماء السياسيون الأمريكيون ليسوا الزعماء الوحيدين الذين ينادون بعالم أقل اعتمادًا على الأسلحة النووية. جارث إيفانز، وزير الخارجية السابق لأستراليا، أنشأ مجموعة ذات نفوذ كبير ـ شبكة الزعامة لآسيا والمحيط الهادي ـ تضم ثلاثين شخصية هامة من دول آسيا والمحيط الهادي، من بينهم خمسة رؤساء وزارة سابقين وعشرة وزراء خارجية ودفاع سابقين. كما أنني عضو في الشبكة أيضًا. وفي اجتماعها الأول في اليابان في ديسمبر ٢٠١١ أصدرت شبكة الزعامة لآسيا والمحيط الهادي بيانًا قالت فيه: «لقد اشتركنا معًا لدعم عالم خالٍ من الأسلحة النووية، لأننا نؤمن أن هذه الأسلحة تمثل خطرًا وجوديًّا لجميع الأمم والشعوب.»[٣٥] ولاحظ البيان أن التصريحات التي أطلقت حديثًا في تحدٍّ لفكرة المنفعة العائدة من الأسلحة النووية

وفرت «أسبابًا للتفاؤل» ولكن البيان خلص إلى أن القوة الدافعة نحو عالم خالٍ من السلحة النووية «مهددة بالتوقف.»

إذا لم يحدث خلال عقد أو ما شابه ذلك تخفيض جاد للترسانات النووية، ولم تظهر تفاهمات جديدة بين أهم صانعي السياسات أن هذه الأسلحة بلا جدوى وخطيرة أيضًا، فستكون التكلفة باهظة. في ٢٠١٢ كانت هناك تغطيات صحفية كثيرة حول قضية التسليح النووي الإيراني، وطرحت أسئلة حول اعتزام إسرائيل أو الولايات المتحدة مهاجمة المواقع النووية الإيرانية وتساؤلات حول عقلانية تنفيذ إيران لبرامجها النووية، لم يلاحظ الكثيرون مدى السخرية التي ينطوي عليها اتهام إيران بأنها تفتقد للعقلانية في سعيها للحصول على أسلحة نووية. في مجال الأسلحة النووية لقد خلقنا بالفعل ديناميكية «لاعقلانية» تتعامل مع الأمم النووية بوصفها قوى من الدرجة الأولى والشعوب غير النووية بوصفها قوى من الدرجة الثانية. ومن هذا المنطلق فمن «العقلانية» التامة أن تسعى إيران للحصول على الأسلحة النووية وذلك لأن الزعماء الإيرانيين مقتنعون ـ سواءً كان ذلك عن صواب أو خطأ ـ أن إيران لن تعامل في نهاية الأمر بتوقير أو احترام إلا بعد أن تحصل على قدرات نووية، أو يشاع أنها قد حصلت على تلك القدرات.

على الدول الأخرى أن تنتهج ذاتها سلوكًا عقلانيًّا في التعامل مع الأسلحة النووية لكي تقنع إيران بالتصرف العقلاني فيما يخص تلك الأسلحة، وعليها أن توضح أن امتلاك أو تحديث (وهذا على قدر مساوٍ من الأهمية) الأسلحة النووية هو أمر ينتمي إلى الماضي. إن هدف إخلاء العالم من الأسلحة النووية أو العمل على التخلص منها هو هدف قابل للتحقيق بشكل كبير. ومع ذلك فليس واضحًا تمامًا أننا سنتحرك في هذا الاتجاه قريبًا. فرضيات القرن التاسع عشر القديمة مازالت تشوش على قدرتنا على صياغة مواقف جديدة لإدارة الأحوال العالمية الجديدة بحيث تكون متوائمة مع العصر الجديد.

القوة الديكتاتورية للدول الخمس الدائمة في مجلس الأمن

قدم هذا الفصل مقارنة بين غياب العقل المتمثل في تخفيض ميزانية الأمم المتحدة وارتفاع الإنفاق على الأسلحة النووية في الوقت ذاته. وقد تبدو هذه المقارنة قوية إلى حد ما، ولكن من دواعي التعجب أن هناك ارتباطًا آخر بين القوى النووية الرسمية الخمس (الصين وفرنسا وروسيا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة) والأمم المتحدة. تلك القوى الخمس هي أيضًا الأعضاء الخمسة الدائمون في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. نظريًّا ينبغي على تلك الدول

التصرف بوصفها القوة الحامية لنظام الأمم المتحدة حيث أنها تقبع حرفيًّا ومجازيًّا على قمة نظام الأمم المتحدة. أما في الواقع العملي فلقد قامت تلك الدول بتقويض نظام الأمم المتحدة. المأساة الحقيقية تكمن في أنها تقوض من مشروعية المنظمة التي أعطت تلك الدول نفسها هذه المكانة الرفيعة داخل النظام الدولي. وهي بهذا توفر مثالًا قويًّا آخر للاعقلانية العالمية التي ينبغي للعالم التعامل معها.

من الواضح أن الدول الخمس الدائمة تحتاج إلى جرس إنذار. ولقد حدث انفجار سياسي كبير في ٢٠١١ كان عليهم الانتباه له لأن الدروس المستفادة منه قد تنطبق عليهم أيضًا وذلك عندما انطلق الربيع العربي عبر الشرق الأوسط وجرف معه زعماء استمروا في مناصبهم لمدة تصل في مجموعها إلى ١٢٩ عامًا: زين العابدين بن علي في تونس وحسني مبارك في مصر ومعمر القذافي في ليبيا وعلي عبدالله صالح في اليمن.

كانت ردود أفعال العواصم الغربية بما فيها واشنطن ولندن وباريس مختلطة، فبينما شعرت العواصم الثلاثة بالأسى لفقدان طغاة منحازين للغرب وخاصة بن علي ومبارك إلا أنه عم بعض الابتهاج الصامت أو حتى التشفي أن الربيع العربي قد أثبت أنه لن يمكن إيقاف المد نحو الديمقراطية والمحاسبة الأكبر في المؤسسات العامة. ومن ثم وفي نهاية الأمر شعرت واشنطن ولندن وباريس بالرضا عن النتائج. وبطبيعة الحال كان الاعتقاد السائد أن ظاهرة الربيع العربي تحدث «هناك» وليس «هنا». وإنني اقترح أن تقوم واشنطن ولندن وباريس بالتأمل بعمق أكبر حيث أنهم سوف يمرون أيضًا بتجربة مشابهة للربيع العربي فيما يخص مواقفهم الدولية.

لماذا تمت الإطاحة بمبارك في الأساس؟ في نهاية الأمر أطيح به لأنه اعتبر نفسه زعيمًا أعلى يمتلك حقًّا إلهيًّا في الحكم ولا يحاسب أمام الشعب الذي كان يدعي بأنه يخدمه. باختصار، كان مبارك يسلك سلوك أي حاكم ديكتاتور. من وقت لآخر يطالبه بعض الإصلاحيين في مصر بفتح النظام السياسي والاقتصادي، ولكنه أصر على رفض فكرة أي إصلاح سياسي، مما أدى إلى تراكم الغضب السياسي على مدى عقود قبل أن ينفجر في آخر الأمر. من الواضح أنه كان من الأفضل بالنسبة لمبارك أن يسمح بإصلاحات صغيرة وأن يشجعها حتى ينزع فتيل الغضب المتراكم ضده.

يتضح لنا الآن مدى افتقار مبارك للحكمة، ومن دواعي السخرية أن عواصم الدول الخمس الدائمة تفتقر بشكل مماثل إلى الحكمة. ويبدو أنهم غير مدركين أنهم داخل النظام العالمي يلعبون دور خمسة حكام ديكتاتوريين يرفضون بإصرار قبول أي نوع من المحاسبة أو الشفافية الديمقراطية بسبب سلوكهم نحو نظام الأمم المتحدة. وحيث خدمتُ داخل مجلس

الأمن فأنا أدرك مقدار العشوائية التي يمارسون بها سلطتهم هناك، وكيف يصرون ويتشبثون بعدم تغيير مواقفهم. ولهذا السبب كتبت فصلًا في كتاب عام ٢٠٠٤ أحذر فيه أنه على الرغم أنهم لن يفقدوا مقاعدهم الدائمة في المجلس ولكنهم قد يفقدوا تدريجيًّا مشروعيتهم العالمية إذا لم يعدلوا سلوكهم بذكاء ليتفق مع المطالب بمحاسبة وشفافية علنية أكبر.[٣٦]

في ٢٠١٢ سنحت للدول الخمس الدائمة فرصة ذهبية لإظهار دعمهم لشفافية ومحاسبة أكبر. اقترحت مجموعة من خمس دول صغيرة ـ كوستا ريكا والأردن وليشتنشتاين وسنغافورة وسويسرا ـ قرارًا تتبناه الجمعية العامة لإصلاح وسائل العمل الخاصة بمجلس الأمن. إنني أركز على عبارة «وسائل العمل» لكي أوضح فكرة أن الدول الخمس الصغيرة لم تناقش حق الدول الخمس الدائمة في عضوية «أبدية» في مجلس الأمن، ولكنها كانت تطالب بتحسن ضئيل في شفافية وسائل العمل الخاصة بها.

وبشكل واضح ملموس لم تطالب الدول الخمس الصغيرة سوى بأمر حقيقي واحد: في كل مرة تمارس الدول الدائمة حق الفيتو (والدول الصغيرة لم تناقش حق هذه الدول في الفيتو) فعليها أن «تفسر» هذا الفيتو. طالب القرار الدول الخمس الدائمة بالقيام بما يلي:

١. شرح الأسباب التي دفعت إلى إصدار الفيتو أو إعلان النية لإصداره، وخاصة فيما يخص توافقه مع أغراض ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي المنطبق. يجب توزيع نسخة من الشرح كوثيقة منفصلة من وثائق مجلس الأمن على جميع الأعضاء في المنظمة.

٢. الابتعاد عن استخدام الفيتو لمنع المجلس من القيام بعمل يهدف إلى منع أو إنهاء المجازر أو جرائم الحرب أو الجرائم ضد الإنسانية.

٣. في الحالات الملائمة عند التصويت بشكل سلبي على مسودة قرار أمام المجلس يجب دائمًا الإعلان أن مثل هذا التصويت السلبي لن يشكل فيتو بمعنى المادة ٢٧، الفقرة ٣، للميثاق.[٣٧]

كان من المقرر مناقشة هذا القرار في أبريل ومايو ٢٠١٢. من الناحية النظرية كان ينبغي على الولايات المتحدة دعم طلب تفسير الفيتو استنادًا إلى أن السفيرة سوزان رايس قد تعاملت بغضب شديد للفيتو الروسي والصيني الصادر في فبراير ٢٠١٢ على قرار يندد بسلوك بشار الأسد في سوريا، عندها استخدمت لغة قوية وقالت إن الولايات المتحدة تشعر «بالاشمئزاز» أن مجلس الأمن قد أصبح «رهينة لعضوين.»[٣٨] «يجب على المجتمع الدولي حماية الشعب السوري من هذه الفظائع. ولكن عضوين في المجلس يواصلان إصرارهما على التخلي عن

الشعب السوري وحماية طاغية جبان، إذا سال المزيد من الدماء فسوف تكون في رقابهما [روسيا والصين].»[٣٩]

ولكي تبرهن رايس للروس والصينيين أن رؤيتهما لا تمثل مواقف المجتمع الدولي العريض وضعت نفس القرار (الذي أصدرت روسيا والصين فيتو بشأنه) على جدول أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة. وأثبتت رايس أنها كانت محقة، فلقد حصد القرار ١٣٧ صوتًا مسانداً و١٢ صوتًا معارضًا. لم تكن رسالة رايس أكثر وضوحًا: لقد أخطأ الروس والصينيون بتجاهل آراء المجتمع الدولي عندما أصدرا الفيتو ضد قرارات مجلس الأمن.

لقد جاء تنديد رايس بالفيتو الروسي والصيني في فبراير، ومن ثم فعندما ظهر قرار الدول الخمس الصغيرة في أبريل للمطالبة بمحاسبة علنية أكبر في استخدام الفيتو، كان ينبغي لرايس ـ على الأقل نظريًّا ـ أن تدعم هذا الجانب من قرار الدول الخمس الصغيرة. وبدلًا من ذلك، فلقد تعاملت مع قرار الدول الصغيرة بنفس الغضب الشديد الذي أظهره مبارك نحو الإصلاحيين في مصر. وأبلغت رايس الدول الخمس الصغيرة أن الجمعية العامة لم تكن مخولة بالتدخل في عمل مجلس الأمن. وقالت في حديث خاص أن مجلس الأمن أرفع شأنًا من الجمعية العامة ومن ثم فليس مسئولًا أمامها. ذلك كان تصريحًا غريبًا حيث إن ميثاق الأمم المتحدة يتضمن بوضوح فكرة أن المسئولية تأتي على النقيض من ذلك.

لقد حدث نزاع صاخب وعلني بين الدول الخمس الدائمة حول الفيتو الروسي والصيني قبل ذلك بعدة أشهر، فإن جميع الدول الدائمة وقفت يدًا واحدة تجاه قرار الدول الصغيرة، ولم يكن هناك أي اختلاف بين آراء العواصم الغربية (واشنطن ولندن وباريس) وآراء موسكو وبكين فيما يخص قرار الدول الخمس الصغيرة، فالدول الخمس الدائمة تصرفت مثل الحكام الديكتاتوريين الذين لم يأتوا عبر الانتخابات ولم يتقبلوا أي نوع من الشفافية أو المحاسبة على تصرفاتهم. وباستخدام قوتهم السياسية الموحدة استطاعوا أن يسحقوا قرار الدول الخمس الصغيرة. ومن دواعي الأسف أن بعض الدول دعمت موقفهم، مثل إيطاليا وباكستان والأرجنتين (التي عارضت إصلاح مجلس الأمن لمنع فتح الباب لدخول ألمانيا والهند والبرازيل) وبعض الدول الأفريقية التي تبنت موقفًا غير حكيم يتلخص في الحصول على كل شيء أو لا شيء بالنسبة لأي إصلاح لمجلس الأمن.

إن الرفض التام من قبل الدول الخمس الدائمة حتى لأبسط الإصلاحات يبدو أمرًا عبثيًا في ٢٠١٢، وأنا لا أعرف متى سيظهر مقابل للربيع العربي في المجلس ليزيح شرعية

الدول الخمس الدائمة داخل النظام العالمي. ولكن لا يساورني أدنى شك أن عاصفة سياسية كبرى سوف تهب في العقد أو العقدين القادمين ضد الدول الخمس الدائمة إذا استمروا في التصرف مثل مبارك ورفضوا قبول أي نوع من الإصلاح المعتدل. وللأسف أصدر مكتب الشئون القانونية التابع لأمانة الأمم المتحدة رأيًا بأن قرار الدول الصغيرة كان يتطلب أغلبية الثلثين قبل أن يمكن تبنيه. ويبدو أن مكتب الشئون القانونية كان يتعاون وراء الكواليس مع الدول الخمس الدائمة، فطبقًا لمصدر موثوق قام واحد من سفراء الدول الدائمة بتوزيع رأي مكتب الشئون القانونية على جميع الدول الأعضاء حتى قبل أن يعلنه رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة.

حكاية أخيرة سوف توضح مدى معارضة الدول الخمس الدائمة لأي إصلاح ومدى عصبيتهم حول امتيازاتهم المزعومة. خدم السفير السويسري لدى الأمم المتحدة واسمه بول سيجر كمفوض لبناء السلام في بروندي. وبعد أن قدم تقريره للمجلس حول بروندي (التي تعتبر دولة هشة) سأل إذا كان بإمكانه حضور مشاورات المجلس. كان رد فعل السفير الروسي واسمه فيتالي تشوركن معبرًا للغاية: «لا. لن نستطيع فتح مشاورات المجلس للأغراب، فهذا لم يحدث أبدًا من قبل ولن يحدث في المستقبل.»[٤٠]

كانت هناك إشارات تحذيرية عديدة في الماضي مفادها أن الدول الدائمة تتجاهل آراء العالم على الرغم من أخطار ذلك. هانس كوريل محام سويدي شغل منصب وكيل الأمين العام للشئون القانونية والمشورة القانونية للأمم المتحدة لمدة عشر سنوات من ١٩٩٤ إلى ٢٠٠٤. في ديسمبر ٢٠٠٤ اقترح بعض الإصلاحات المتواضعة لمجلس الأمن وحذر الأعضاء من انتهاك القانون الدولي، وشرح ذلك بقوله: «اهتمامي الأساسي هو أن أعضاء مجلس الأمن ينتهكون أحيانًا ميثاق الأمم المتحدة، ويميل بعضهم أحيانًا لتطبيق المعايير المزدوجة والتحايل من أجل تحقيق مصالحهم الخاصة المباشرة وليس النظر إلى الأمور من منظور عالمي بعيد الأمد. هذا لا يتفق مع المعايير المطلوبة في نظام دولي يقوم على حكم القانون.»[٤١]

كان كوريل معروفًا دائمًا بأنه مستشار قانوني يتسم بدماثة الخلق والاعتدال في المواقف ولا يميل إلى الإدلاء بتصريحات متطرفة من أي نوع. فإذا قام صراحة بمطالبة مجلس الأمن بعدم تجاهل القانون الدولي فإن ذلك يشير إلى ظهور «ربيع» جديد قد يكتسح المجلس.

قليل جدًّا من الإمبراطوريات استطاعت توقع انهيارها، فمن النظام الإمبراطوري الصيني الذي استمر ألفي عاما ثم اختفى دون أن يترك أثرًا في القرن العشرين وحتى الاتحاد

السوفيتي الذي انهار بين ليلة وضحاها تقريبًا فإن التاريخ مليء بأمثلة لأباطرة امتلكوا سلطة مطلقة ولكنهم لم يستطيعوا تصور احتمال نهايتهم. ينبغي على الدول الخمس الدائمة قراءة القصيدة الشهيرة «أوزيمانديياس» للشاعر برسي شيلي التي تصف التمثال المهشم (المعروف أيضًا باسم رمسيس الثاني) الذي كان في يوم من الأيام فرعونًا مصريًّا قويًّا:

وعلى قاعدة التمثال ظهرت هذه الكلمات منقوشة:
«اسمي أوزيمانديياس، ملك الملوك:
فلتنظروا أيها الجبابرة على أعمالي
ولتشعروا باليأس!»
لم يتبق شيء آخر. حول ركام
هذا الحطام الهائل
امتدت الرمال قفراء بلاحدود
إلى ما لانهاية.[٢٤]

إن سلوك الدول الخمس الدائمة والقوى العظمى الأخرى يشير بوضوح إلى أنها غير مدركة أن التاريخ الإنساني قد تغير بشكل جذري، وحيث إن الإنسانية كلها ترتفع تدريجيًّا وبثبات في «مصعد العقل» فليس من المنطقي اتباع سياسات تقوض المصالح بعيدة المدى لكل من القوى الكبرى وبقية العالم. إن محاولات الدول الخمس الدائمة الحفاظ على قوتها الديكتاتورية المطلقة ترقى إلى حماقة هائلة، وعلينا أن نفهم هذه الأفعال اللاعقلانية فهمًا كاملًا وأن نفضحها.

الفصل
٤

سبعة تناقضات عالمية

الفكرة الرئيسية في هذا الكتاب هي التلاقي العالمي العظيم، أما موضوع هذا الفصل فهو التناقضات العالمية. فكيف يمكن تفسير التناقض الواضح بين هذين الموضوعين؟ قد تلقى مفارقة بسيطة الضوء على هذا الأمر: إن التلاقي يخلق الاختلاف.

بينما يتحرك المليارات السبعة من سكان كوكب الأرض بثبات وقوة نحو العيش في قرية تتضاءل باستمرار، فإننا ندخل أيضًا مرحلة جديدة من التاريخ الإنساني من صنعنا، تصبح فيها المجتمعات والحضارات الإنسانية التي كانت تعيش في الماضي في أماكن متباعدة مدفوعة للتواجد على مقربة شديدة من بعضها، وماكان في الماضي يعتبر «هناك» أصبح الآن «هنا»، ومن ثم فإن تناقضات عالمية جديدة تظهر على السطح كل يوم. وفي الوقت ذاته فالحدود القديمة وخاصة الحدود الجيوسياسية تكتسب رنينًا جديدًا في هذه القرية العالمية التي تستمر في التضاؤل.

ولكن التاريخ الإنساني قلما يسير إلى الأمام في خط مستقيم أو بالدفع الذاتي، فهناك عراقيل كثيرة على الطريق، ومنحنيات متعددة يتحتم علينا السير خلالها، ولهذا فبالرغم أنني أود إيصال رسالة متفائلة عن المستقبل في هذا الكتاب فإنني أريد إخبار القارئ أن عقبات عديدة سوف تعترضنا أثناء سيرنا إلى الأمام، كثير من تلك العقبات هي نتيجة سبعة تناقضات عالمية جديدة وقديمة سوف يوضحها هذا الفصل. ومن المهم أن ننمي فهمًا عميقًا لهذه التناقضات حتى نستوعب مايحدث في العالم حولنا. وفي الوقت ذاته وكما سيتضح من

الخلاصة في نهاية الفصل فهناك مبادلات مركبة ومعقدة سوف يضطر السياسيون للقيام بها للتعامل مع تلك التناقضات، وهذا سبب آخر لضرورة أن نفهمها جيدًا.

التناقض رقم ١:
المصالح العالمية في مقابل المصالح القومية

يمكن توضيح هذا التناقض عن طريق تشبيه بسيط. إذا كنا مسافرين على السفينة تايتانيك وهي تغرق فمن الحماقة أن نندفع إلى أسفل لننقذ كبائننا، فإذا غرقت السفينة فسوف تغرق كبائننا أيضًا، ولهذا فلكي ننقذ كبائننا ينبغي علينا أن ننقذ السفينة بأكملها.

ولهذا السبب بدأ هذا الكتاب بتشبيه السفينة. في الماضي عندما كانت الإنسانية تعيش في أكثر من مائة دولة كان ذلك أشبه بالعيش في أكثر من مائة قارب، فكل ما احتجنا إليه كانت القواعد التي تضمن أن القوارب لن ترتطم ببعضها، وكان لكل قارب قبطان وطاقم يعتني بشئونه، أما اليوم في عالم يتضاءل فإن سبعة مليارات من البشر يعيشون في ١٩٣ كابينة فوق نفس القارب، ولدينا قباطنة وأطقم تعتني بشئون كل كابينة، ولكن ليس لدينا قبطان أو طاقم واحد يعتني بشئون القارب ككل.

يوضح هذا التشبيه البسيط بشكل جيد التناقض بين المصالح العالمية والمصالح القومية. في عالمنا الحالي لدينا ١٩٣ حكومة تعمل جاهدة لحماية مصالحها القومية، وهي إذ تفعل ذلك فإنها تحمي كبائنها. ولكن من المهم أيضًا حماية القارب كله، وإن كنا نفتقر إلى قوة ثابتة للدفاع عن المصالح العالمية على الرغم من حقيقة أن معظم التحديات الجديدة التي تواجهنا هي عالمية في طبيعتها. وفي واقع الأمر فإن الحكومات التي لا تحمي سوى كبائنها في القارب لا تستطيع حماية شعوبها من الأخطار التي تهدد القارب ككل: من الاحتباس الحراري إلى الأزمات المالية العالمية، ومن الأوبئة العالمية إلى الإرهاب العالمي. وباختصار، سواءً شئنا أم أبينا، علينا أن نتحرك إلى الأمام في إنشاء مؤسسات للحوكمة العالمية لحماية المصالح العالمية وللتعامل مع الأزمات العالمية.

لقد أوضح حدث هام وقع قريبًا ما نحتاج إليه لحماية المصالح العالمية. في خضم الأزمة المالية العالمية في الغرب في ٢٠٠٨-٢٠٠٩، عندما بدا كما لو كان الاقتصاد العالمي يحتضر، التقى زعماء الدول العشرين في لندن في محاولة لإنقاذ سفينة العالم. ولقد نجحوا في سعيهم. وبهذا أظهروا للعالم بكل وضوح وقوة أن المؤسسات والإجراءات العالمية ضرورية من أجل التعامل مع المد المتزايد من التحديات العالمية.

ومن دواعي الأسى أن بمجرد انتهاء الأزمة تراجعت حكومات الدول العشرين إلى كبائنهم وتجاهلوا التحديات العالمية، ولم يضطلع أي طرف بإدارة الدفة، وهذا السلوك يفسر فشل اجتماعات قمم العشرين اللاحقة في بيتسبرج (٢٤- ٢٥ سبتمبر ٢٠٠٩)، وتورونتو (٢٦-٢٧ يونية ٢٠١٠)، وسول (١١-١٢ نوفمبر ٢٠١٠)، وكان (٣-٤ نوفمبر ٢٠١١)، ولوس كابوس (١٨-١٩ يونية ٢٠١٢). واستمر الخطاب بديعًا ومتألقًا ولكن الإنجازات كانت لا تذكر.

ولقد شرح الحائز على جائزة نوبل جوزيف ستيجليتز بشكل جيد السبب وراء فشل اجتماعات قمة العشرين، ففي كتابه سقوط حر يقول: «اقترحت قمة العشرين استجابة اقتصادية شاملة منسقة ـ بأن ترفع الولايات المتحدة من ودائعها وأن يخفض الصينيون من ودائعهم ـ حتى يمكن تقليل التباين بشكل يحافظ على اقتصاد عالمي قوي. وهذا طموح نبيل ولكن من الأرجح أن سياسات كل دولة ستتبع جدول الأعمال الداخلي الخاص بها.»[1] تُنتخب الحكومات لترعى شئون كبائنها القومية وليست كبائن القارب ككل. عندما تقوم حكومة ما بالمفاضلة بين الاحتياجات قصيرة الأجل لشعبها الذي يعيش في الكابينة والمتطلبات طويلة الأمد لصيانة نظام عالمي مستقر فإن احتياجات الكابينة سوف تغطي على احتياجات القارب، وإذا لم نستطع حل هذه المعضلة في وقت قريب فسوف نخلق اضطرابًا في النظام العالمي يستمر لعقود قادمة.

التناقض رقم ٢: الغرب في مقابل بقية العالم

سكان الغرب يمثلون ١٢ بالمائة فقط من سكان العالم، أما «بقية» العالم فيشكلون ٨٨ بالمائة. إذا كنا نسعى لإقامة نظام عالمي عادل وشرعي وديمقراطي فسنحاول ضمان أن أصوات ومصالح كل إنسان ممثلة بشكل عادل ومتساوٍ داخل أهم المؤسسات العالمية، وهذا ما تحاول المجتمعات الغربية تحقيقه داخليًّا. ومع ذلك تقوم المجتمعات الغربية بعمل عكس ذلك تمامًا فيما يتعلق بالنظام العالمي، فهم يصرون أن يكون صوتهم أعلى ونصيبهم أكبر مما يستحقونه من القوة العالمية بالنسبة إلى عدد سكانهم. ومن الطبيعي أن يخلق ذلك تناقضًا بين الغرب وبقية العالم.

ثلاث مؤسسات هامة توضح جيدًا التمثيل المفرط للغرب في المؤسسات العالمية. يضم مجلس الأمن نظريًّا خمس عشرة دولة عضوًا. ولكن كما يوثق هذا الكتاب في الفصل ٧ فإن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة يسيطر عليه خمسة من الأعضاء الدائمين: الصين وفرنسا وروسيا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة. من بين هؤلاء الخمس توجد ثلاث دول من الغرب وهي فرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة. وباختصار فإن ١٢ بالمائة من السكان

يسيطرون على ٦٠ بالمائة من المقاعد داخل أقوى مؤسسة دولية هي مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. وعلى وجه مماثل فإن الغرب يسيطر أيضًا على كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، فهنا أيضًا يسيطر ١٢ بالمائة من السكان على أكثر من ٥٠ بالمائة من أصوات هاتين المنظمتين. والأخطر من ذلك أن الغرب أصر منذ إنشاء هاتين المؤسستين على أن يكون رئيس صندوق النقد الدولي أوروبيًّا ورئيس البنك الدولي أمريكيًّا. وعلى الرغم أن الدول الغربية تتبنى خطابًا يفيد بأن الغرب مستعد لكي يتنازل عن سيطرته على هاتين المؤسستين إلا أنها ترفض في الواقع القيام بذلك.

ولننظر إلى ماحدث في مايو ٢٠١١: في ١٤ مايو ألقي القبض على دومينيك شتراوس-كان، رئيس صندوق النقد الدولي، وقيد من يديه واقتيد إلى الحبس بناءً على اتهامه بالاعتداء الجنسي ومحاولة اغتصاب عاملة نظافة في غرفته بالفندق. وبعد بضعة أيام في ١٨ مايو ونتيجة لضغوط سياسية هائلة استقال شتراوس-كان من منصبه. وخلال عدة أيام رشحت الحكومة الفرنسية كريستين لاجارد، وزيرة الشئون الاقتصادية الفرنسية، لتحل محله، وفي ٢٨ يونية ٢٠١١ تم انتخابها من قبل صندوق النقد الدولي لتشغل المنصب.

لا يمكن وصف مسلسل الأحداث هذا بكلمة أفضل من «وقاحة.» لقد جلب رئيس الصندوق النقد الدولي الفرنسي، شتراوس-كان، العار على نفسه وعلى رئاسة المؤسسة. وعلى الرغم من أن الاتهامات التي وجهت ضده تم سحبها فيما بعد وأن شتراوس-كان قدم استقالته نتيجة للحدث فكان الأجدر بالفرنسيين والحكومات الأوروبية تقديم الاعتذار وتوسيع دائرة المرشحين لرئاسة هذه المؤسسة الدولية الحيوية. وبدلًا من ذلك، قامت الحكومات الغربية بالعكس تمامًا. فأعلن وزير المالية الهولندي يان كيس دي ياجر أن لاجارد كانت «مناسبة تمامًا» لكي تخلف شتراوس-كان. العديد من الحكومات الأوروبية الأخرى ومنها ألمانيا وبريطانيا سارعت بمساندة لاجارد أيضًا لكي تصبح أهم مرشحة للمنصب.[٢]

لم يصدر أي تعبير عن الندم أو الاعتذار من جانب الفرنسيين أو الأوروبيين الآخرين عن سلوك شتراوس-كان، بل حاولوا بدلًا من ذلك وبصلف غريب مواصلة السيطرة على الصندوق. ومما زاد الطين بلة أن بعض الأوروبيين دافعوا عن فكرة أن يظل رئيس الصندوق أوروبيًّا طالما أن الأزمة المالية الأوروبية تمثل أهم أزمة تواجه صندوق النقد الدولي.لو كان قد حدث أثناء تصاعد الأزمات المالية بأمريكا الجنوبية أو بآسيا أن تقدم أحد باقتراح أن رئيس صندوق النقد الدولي يجب أن يكون من أمريكا الجنوبية أو من آسيا لكان الأوروبيون قد

أظهروا استياءهم الشديد. وكما عبر عن ذلك مارتن وولف الصحفي في الفاينانشال تايمز: «هناك ادعاء تسوقه في المعتاد الدول المتقدمة بأنه ينبغي لأفراد من مواطنيهم أن يكونوا على قمة المؤسسات الدولية لأنهم يتمتعون نسبيًّا بكفاءة أكبر. أما اليوم وكما يلاحظ المنتقدون فإن الفوضى الأوروبية تثبت فساد هذه المقولة.»[٣]

كيف إذن فازت كريستين لاجارد في انتخابات ديمقراطية برئاسة صندوق النقد الدولي؟ الإجابة بسيطة: هذه الانتخابات وهمية، فنصيب الغرب الإجمالي من الأصوات يزيد على ٥٠ بالمائة، نصيب الاتحاد الأوروبي منها ٣٢ بالمائة والولايات المتحدة ١٧ بالمائة ونصيب أستراليا وكندا ونيوزيلندا ٤ بالمائة مجتمعة.[٤] ومن ثم إذا قدمت بقية دول العالم مرشحًا أفضل لكان أمرًا مستحيلًا من الناحية الحسابية للدول غير الغربية أن تفوز في الانتخابات لأن لديها أقل من ٥٠ بالمائة من نصيب الأصوات في الصندوق.

الطريقة الوحيدة لفهم رفض الدول الغربية التخلي عن سيطرتها على المؤسسات الدولية هي بمقارنة موقفها بإحجام الملوك عن التخلي عن سلطتهم المطلقة. ومن دواعي السخرية أن التاريخ الفرنسي يوفر لنا أفضل توضيح لما يمكن أن يحدث عندما يرفض حاكم ما أن يشاركه آخرون في الحكم. وبهذه الخلفية التاريخية لا يجب أن نندهش مرة أخرى إذا أدى رفض الغرب الشديد للتخلي عن سيطرته على المنظمات الدولية إلى اضطراب دولي. الحكام الذين يستمرون في الحكم بعد نفاد أوقاتهم سوف يفقدون بالضرورة شرعيتهم السياسية. نفس الشيء سوف يحدث لجميع المؤسسات الدولية التي يسيطر عليها الغرب، بدءًا من صندوق النقد الدولي إلى البنك الدولي، ومن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة إلى قمة العشرين. يصف تشارلس جرانت بشكل جيد التمثيل المفرط للأوروبيين:

> قمة العشرين المنعقدة في لندن في أبريل ٢٠٠٩ أبرزت عنصرًا هامًّا يقوض من مصداقية الاتحاد الأوروبي: التمثيل الزائد عن الحد للاتحاد الأوروبي في كل المؤسسات الدولية تقريبًا. في قمة العشرين إضافة إلى الدول التي تعتبر أعضاء رسميين (بريطانيا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا) كان الاتحاد الأوروبي ممثلًا أيضًا بالمفوضية [الأوروبية] وجمهورية التشيك (بوصفها رئيس الاتحاد الأوروبي) وأسبانيا وهولندا بدون ذكر رؤساء منظمة التجارة العالمية وصندوق النقد الدولي ومنتدى الاستقرار المالي وكلهم من الأوروبيين. هذا الإفراط في التمثيل الأوروبي يبدو أكثر وضوحًا في اجتماعات قمة العشرين عندما يجلس ستة من الأوروبيين (بما في ذلك رئاسة الاتحاد الأوروبي ورئيس المفوضية) إلى جانب الولايات المتحدة وكندا واليابان

وروسيا. أحد الأسباب التي تجعل «الرباعي» الذي يدير عملية السلام بالشرق الأوسط يفتقد الفعالية والتأثير هو أنه في الواقع «سداسي»، فإلى جانب الأمم المتحدة والولايات المتحدة وروسيا فإن الاتحاد الأوروبي كثيرًا مايكون لديه ثلاثة ممثلين: سولانا والمفوض للعلاقات الخارجية والرئاسة الدوارة. والاتحاد الأوروبي لها تمثيل مفرط أيضًا في العديد من المنظمات الدولية الأخرى.[٥]

هذه الإفراط في التمثيل ليس مقصورًا فقط على بعض المنظمات الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، فهو متغلغل في النظام الدولي كله. على سبيل المثال، في المجلس الأوليمبي الدولي، ٤٧ عضوًا من بين ١٦٠ من الأوروبيين، ولكن حتى في المنظمات الرياضية بدأت الأمور تتغير كما يبدو واضحًا من مجلس الكريكيت الدولي، فهذا المجلس أسسته إنجلترا وأستراليا وجنوب أفريقيا في ١٩٠٩ تحت اسم مؤتمر الكريكيت الملكي، وكان في البداية مفتوحًا للدول الواقعة تحت سيطرة الإمبراطورية البريطانية. ثم أطلق عليه اسم مجلس الكريكيت الدولي في ١٩٦٥ وفتح أبوابه لجميع البلدان، غير أن حوكمة المجلس استمرت تحت سيطرة إنجلترا. ورأس المجلس رئيس نادي كريكيت ماريلبون الشهير وكانت أمانة نادي كريكيت ماريلبون هي نفسها أمانة مجلس الكريكيت الدولي. بعد انسحاب جنوب أفريقيا في ١٩٦١، استمتعت إنجلترا وأستراليا بمرتبة الأعضاء المؤسسين، أي أن جميع التغييرات في عضوية مجلس الكريكيت الدولي أو المنظمة كانت تحتاج بالضرورة إلى موافقة الدولتين كلتيهما. في ١٩٩٣، ومع صعود الكريكيت الآسيوي، فقدت إنجلترا وأستراليا حق الفيتو مما سمح لمجلس الكريكيت الدولي أن يتحول إلى منظمة أكثر ديمقراطية. في نفس العام، تم انتخاب سير كلايد والكوت من باربادوس كأول رئيس غير أبيض وغير بريطاني في مجلس الكريكيت الدولي.[٦]

ماحدث في مجلس الكريكيت الدولي خلال العقد الماضي أو مايقرب منه قد يوفر لنا نكهة مسبقة لما قد يحدث في المستقبل، فلقد كان أمرًا مسلمًا به أن لندن لن تتخلى أبدًا عن سيطرتها على مجلس الكريكيت الدولي. ولكن سوق الإعلان والدعاية الخاصة بالكريكيت انتقل بشكل هائل من المملكة المتحدة إلى أستراليا وجنوب آسيا، وخاصة الهند. وحيث حظيت الهند بأكبر عدد من جمهور الكريكيت فلم يعد هناك سبب للتمسك بمنظمة للكريكيت يسيطر عليها البريطانيون. تغير القوة الاقتصادية أدى بالضرورة إلى تحول في السيطرة السياسية. وحيث إن نصيب الغرب سواءً من عدد سكان العالم أو من إجمالي الناتج القومي العالمي يتقلص باستمرار فسيضطر الغرب إلى أن يتعلم كيف يتشارك في القوة في المؤسسات الدولية كما حدث في حالة مجلس الكريكيت الدولي.

التناقض رقم ٣: القوة العظمى في العالم في مقابل القوة العظمى الناشئة في العالم

هذا التناقض ليس جديدًا، فمنذ فجر التاريخ الجيوسياسي كان هناك دائمًا صراع بين القوة العظمى في العالم والقوة العظمى الناشئة في العالم. لا توجد قوة عظمى تريد أن تتخلى عن مركزها كرقم واحد في العالم. إحدى المرات القليلة التي تخلت فيها القوة الأولى في العالم عن موقعها للقوة الثانية بشكل سلمي حدثت عندما سمحت بريطانيا العظمى للولايات المتحدة بأن تأخذ المرتبة الأولى في أواخر القرن التاسع عشر. العديد من الكتب تحدثت عن سبب حدوث هذا التحول السلمي، وأحد هذه الأسباب أن قوة أنجلوساكسونية كانت تتخلى عن سيطرتها لقوة أنجلوساكسونية أخرى.

أما اليوم فإن الوضع هو النقيض التام تقريبًا للتحول البريطاني – الأمريكي، فالقوة الأولى هي أمريكا وهي قوة غربية. والقوة الثانية التي تلحق بالأولى بسرعة هي الصين، وهي قوة آسيوية. وإذا حدث أن أصبحت الصين القوة الأولى أو عندما يحدث ذلك خلال العقد أو العقدين القادمين فستكون تلك هي المرة الأولى خلال قرنين أن قوة غير أوروبية تحتل موقع الصدارة في العالم.

يخبرنا منطق التاريخ أن انتقال القوة لا يحدث سلميًّا، وفي واقع الأمر، ينبغي علينا أن نتوقع ارتفاع معدل التوتر إذ تبدأ أمريكا في الشعور بالقلق من فقدان تفوقها للصين. ربما كان من الطبيعي أن تقوم أمريكا بعدة تحركات تهدف إلى عرقلة نهوض الصين، فتلك كانت الوسيلة التي جابهت بها أمريكا الاتحاد السوفيتي. فلماذا لا يحدث ذلك الآن؟ ولماذا نرى درجة غير طبيعية من الهدوء الجيوسياسي بين القوة العظمى والقوة الناشئة العظمى في العالم؟

ربما كان من المستحيل عمليًّا على بكين وواشنطن الاتفاق على إجابات لهذه الأسئلة المنطقية، فهناك روايتان منفصلتان بل ومتنافستان إلى حد ما تخرجان من هاتين العاصمتين. طبقًا للمنظور الصيني فإن هدوء العلاقات الصينية الأمريكية يعود إلى الصبر الفريد والتحمل الشديد من جانب الصين، فالزعماء الصينيون يعتقدون أنهم اتبعوا نصيحة دنج زياوبنج الحكيمة وقرروا ألا يتحدوا الزعامة الأمريكية بأي شكل من الأشكال أو في أي مجال من المجالات. وعندما شعرت الصين بالاستفزاز المباشر اتبعت أيضًا نصيحة دنج وابتلعت إحساسها بالمهانة. لا يذكر الكثيرون من الأمريكيين أي أمثلة للاستفزاز ولكن الصينيين يذكرون العديد منها. في

مايو ١٩٩٩ خلال قصف الناتو ليوغسلافيا قصفت طائرة أمريكية السفارة الصينية في بلغراد، واعتذرت أمريكا عن «الخطأ» ولكن لم يقتنع أي زعيم صيني أن الحادثة جاءت نتيجة لخطأ.[٧] وبالمثل، سقطت مقاتلة عسكرية صينية بعد اصطدامها بطائرة تجسس أمريكية بالقرب من جزيرة هاينان في الصين في أبريل ٢٠٠١. وهنا أيضًا شعرت الصين بالمهانة. في الفصل ٥ سوف أوضح بتفصيل الإهانة الكبرى التي تعرض لها رئيس الوزراء الصيني في أبريل ١٩٩٩ عندما زار واشنطن العاصمة للتفاوض حول انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية. ولهذا السبب نما اعتقاد راسخ وقناعة عميقة لدى القادة الصينيين أن الفضل يعود للصين في غياب التوتر في العلاقات الأمريكية الصينية حيث إن الصين ابتلعت مرارة الإهانة مرة تلو الأخرى. والحقيقة أن ذلك كان ما نصح الزعيم الصيني العظيم دنج زياوبنج الصين أن تفعله. وبدون جلبة يدرك الصينيون أيضًا أن نقص الكفاءة الأمريكية في المجال الجيوسياسي قد ساعدهم كثيرًا، ولكنهم يتحلون بحكمة كافية تجعلهم لا يعلنون ذلك على الملأ. لقد اتبعت الصين استراتيجية حريصة طويلة الأمد تهدف إلى النهوض بشكل سلمي بدون تعكير صفو الآخرين، وباستثناء بعض الأخطاء القليلة التي سوف توثق في هذا الكتاب نفذت هذه الاستراتيجية بنجاح.

كان موقف واشنطن النقيض الكامل تقريبًا. قليلون من الأمريكيين يعتقدون أن الصين استطاعت النهوض سلميًّا بسبب ذكاء الصين الجيوسياسي أو أخطاء أمريكا الجيوسياسية. وبدلًا من ذلك، كان الرأي السائد في واشنطن أن أمريكا تصرفت بكرم شديد نحو الصين وسمحت لها بالنهوض سلميًّا لأن أمريكا دولة كريمة في جوهرها. ولا يمكن لأحد أن ينكر أن أمريكا تصرفت بكرم نحو الصين في كثير من النواحي الحقيقية: السماح للصين بالانضمام إلى منظمة التجارة العالمية (بشروط قاسية كما ينبغي أن نوضح، ولكن من سخرية الأمور أن تلك الشروط القاسية أفادت الصين كثيرًا)، والسماح لها بالاستمتاع بفوائض تجارية هائلة، وبالانضمام إلى منتدى التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادي، وربما أهم من كل ذلك السماح لمئات الآلاف من الطلاب الصينيين بالدراسة في الجامعات الأمريكية. تلك أفعال شديدة الكرم.

ولكن من الحقائق أيضًا أن أمريكا سمحت للصين بالنهوض لأنها كانت واثقة بنفسها ثقة مفرطة جعلتها تعتقد بأنها ستظل دائمًا رقم واحد، ولهذا فإن نهوض الصين السهل نجم عن إهمال أمريكا وليس عن أية استراتيجة بعيدة الأمد. لقد تصرفت الصين من منطلق استراتيجي بينما لم تفعل أمريكا ذلك. وأستطيع أن أسترسل في هذا الشأن حيث كانت لي تجربة شخصية متعلقة به. في فبراير ٢٠٠٩، زارت هيلاري كلينتون الصين في أول زيارة خارجية لها بوصفها وزيرة خارجية الولايات المتحدة. كتبتُ حينها أقول:

> لا يوجد دليل واضح على أن كلينتون قد استغرقت طويلًا في التفكير الاستراتيجي الجاد حول العلاقات الأمريكية الصينية، ولو فعلت ذلك لطرحت عدة تساؤلات كبرى. العلاقات التقليدية بين القوى المهيمنة والقوى الناشئة كانت دائمًا تتسم بالتوتر، وكان من المتوقع أن يكون ذلك هو سمة العلاقات بين الصين والولايات المتحدة. ومع ذلك فلقد نهضت الصين بدون إثارة ذعر الأمريكيين، ويعتبر هذا أقرب إلى المعجزة الجيوسياسية. لمن يعود الفضل إذن في حدوث هذه المعجزة؟ بكين أم واشنطن؟ يبدو أن الصين لديها استراتيجية واضحة وشاملة بينما تفتقر الولايات المتحدة إلى أية استراتيجية.[٨]

جاء رد فعل المسئولين في واشنطن العاصمة لهذا المقال غاضبًا، وقام مسئول كبير في مجلس الأمن القومي واسمه جيف بادر بالاتصال بالسفارة السنغافورية في واشنطن للشكوى. ولقد شعرتُ بالحيرة إزاء تلك الشكوى لأسباب ثلاثة. أولًا، كان جيف بادر من أصدقائي الذين عملت معهم في الأمم المتحدة، فلماذا لم يتصل بي مباشرة؟ ثانيًا، أمريكا تؤمن بحرية التعبير والسوق الحرة للأفكار، فلماذا إذن تحاول حظر أفكار شخص أكاديمي مثلي؟ ثالثًا، كنت أحاول أن أساعد أمريكا باقتراح ضرورة وجود استراتيجية طويلة المدى للتعامل مع نهوض الصين. فكيف يسبب ذلك الضرر لأمريكا؟ ولكنني تعلمت درسًا مهمًّا وقيمًا من احتجاج جيف بادر: عندما يتعلق الأمر بالقضايا الجيوسياسية فإن مصالح القوى الكبرى تتغلب على قيم القوى العظمى ويشمل ذلك قيمة حرية التعبير.

إنني أحكي واقعة شكوى مجلس الأمن القومي من مقال واحد لكي أوضح قدر الحساسية الذي تتعامل به الإدارة الأمريكية في واشنطن مع أي مناقشة حول طبيعة العلاقات الصينية الأمريكية. وحقيقة هذه العلاقة أنه على الرغم من الهدوء الشديد البادي على السطح فإن توترًا كبيرًا يختفي تحته، وأنا مقتنع أن هناك غضبًا شديدًا ومتزايدًا داخل الصين من الاستهانة التي تتعامل بها واشنطن مع الصين. وعلى نفس المنوال، فإن واشنطن لا تتعامل بقدر كبير من التسامح مع أي انتقاد للعلاقات الأمريكية الصينية. وربما أسدى مفكران من الصين والولايات المتحدة خدمة عظيمة لدولتيهما وهما وانج جيسي وكين ليبرتال عندما أوضحا مقدار هشاشة تلك العلاقة. في تقرير نشر في مارس ٢٠١٢ قالا:

> تسعى كل من بكين وواشنطن لإقامة شراكة بناءة على المدى البعيد، وإضافة إلى ذلك فإن علاقات الولايات المتحدة والصين تتسم بالنضج، فكلا الطرفين يدركان جيدًا موقع الطرف الآخر من القضايا الهامة ويتعاملان مع بعضهما بشكل موسع . . . ولكن هذا التاريخ وهذه الأنشطة الواسعة لم تنتج ثقة حول النوايا طويلة المدى على كل جانب، ويمكن القول أن مشكلة غياب الثقة تتحول إلى قضية أكثر خطورة، فقلة الثقة في حد

ذاتها مدمرة حيث أنها تخلق بعض المواقف والأفعال التي تسهم في زيادة التشكك والريبة. غياب الثقة أيضًا يجعل زعماء كل جانب لا يثقون بسهولة في فهمهم للزعماء على الجانب الآخر فيما يخص العلاقات المستقبلية بين الولايات المتحدة والصين.[٩]

ونظرًا لهذا لتوتر المتزايد فلن يكون من الحكمة افتراض أن الأمور ستسير بسهولة ويسر في المستقبل بالنسبة لأمريكا والصين في علاقتهما الجيوسياسية. ولهذا فهناك ضرورة ملحة تزداد كل يوم لكي تتعاون الولايات المتحدة والصين، ومع ذلك فإن احتمال تطور سوء تفاهم كبير بين الدولتين يرتفع أيضًا. في نوفمبر ٢٠١١ أعلنت وزيرة الخارجية هيلاري كلينتون بوضوح وقوة «نقطة تحول» نحو آسيا، ويعني ذلك نقطة تحول في السياسة الخارجية الأمريكية حيث تقلل من اهتمامها بالشرق الأوسط وتحول ذلك الاهتمام إلى آسيا.[١٠] لم تعلن إدارة أوباما أن ذلك يمثل استجابة أمريكا لنهوض الصين، ولكن بقية العالم ومن ضمنها الصين اعتبرته كذلك. ورأت الدول الأخرى أن ذلك يعطي إشارة واضحة أن المنافسة الجيوسياسية بين الصين والولايات المتحدة قد استعر لهيبها. ولن يكون من الصعوبة أن نتوقع النتائج المنطقية لهذه المنافسة، وعلينا أن نكون مستعدين لاضطراب عالمي إذا سارت العلاقات الأمريكية الصينية في الطريق القديم المرسوم منذ آلاف السنين ولم تستمر في مسارها المتوازن.

التناقض رقم ٤:
الصين تتوسع مقابل عالم يتقلص

التناقض العالمي الرابع هو التناقض بين الصين التي تتمدد والعالم الذي ينكمش. في يناير ٢٠١٠، سعدتُ بحضور عشاء صغير خاص مع مسئول صيني كبير في مجال الشئون الخارجية. عندما أخبرته في حديث شخصي فحوى ما كنتُ قد نشرته علنًا وهو أنه يتعين على الصين الاستعداد لمصاعب أكبر في علاقاتها مع بقية العالم، فسألني عن السبب. عندها استعرت تشبيه كوفي عنان عن القرية العالمية لكي أبرز له تغييرين مهمين: القرية العالمية تتضاءل بسرعة كبيرة ومع ذلك ففي قلبها يوجد بيت واحد يزداد ضخامة باستمرار. هذا البيت هو الصين. ولهذا فهو أمر حتمي أن ٥,٧ مليارات من البشر خارج الصين في هذه القرية العالمية سيشعرون أنهم منضغطون بين الصين وهي تتضخم بسرعة والقرية العالمية التي تتقلص بسرعة أيضًا.

ولكي أوضح هذه النقطة سقتُ له عدة أمثلة من أجزاء مختلفة من العالم، وذكرتُ له أنني قمتُ منذ عدة شهور بزيارة سورينام وهي دولة ضئيلة في أمريكا اللاتينية. طوال تاريخ سورينام لم يكن يعيش فيها سوى عدد ضئيل من الصينيين. ولكن خلال السنوات السابقة حدث انفجار في أعداد المهاجرين الصينيين في سورينام، وقدرت السفارة الصينية الأعداد بحوالي ٤٠,٠٠٠ أي ما يمثل ما يقرب من ١٠ بالمائة من كل سكان سورينام ويشمل العدد المهاجرين الشرعيين وغير الشرعيين.[١١] هذا الارتفاع المفاجئ للمهاجرين الصينيين الذي نجم أيضًا عن ارتفاع التعاملات الصينية مع أمريكا اللاتينية أدى بطبيعة الحال إلى مقاومة سياسية للتواجد الصيني في سورينام. لم تكن سورينام الدولة الوحيدة التي تأثرت بهذا الشكل، فالعديد من دول أمريكا اللاتينية شهدت زيادة مماثلة في الوجود الصيني.

خلال هذه الفترة تم تداول عدة تقارير حول وجود مشاكل بين الشركات الصينية وسكان الشعوب المضيفة لها في أجزاء أخرى من العالم، وكانت أكثر الحالات حدة موضوع عمال المناجم الزامبيين الذين أضربوا عن العمل بسبب الرواتب وظروف المعيشة في مناجم النحاس المملوكة لصينيين في ٢٠٠٦ و٢٠٠٨. ولقد أثبتت هذه القضية أنها فرصة سياسية أثناء الانتخابات العامة في زامبيا في ٢٠٠٦، فلقد استغل زعيم المعارضه مايكل ساتا غضب العمال من التواجد الصيني لكسب أصواتهم، ونادى علنًا بالاعتراف بتايوان التي تعتبرها الصين مقاطعة مارقة. وعلى الرغم من فشل ساتا في الانتخابات العامة فإنه حقق نجاحًا في لوساكا وكوبربلت، وهما مقاطعتان ثريتان يتواجد بهما أعداد كبيرة من الصينيين. ولقد صرح بقوله: «إن الصينيين لا يجلبون معهم أي معدات ولا يخلقون أي وظائف معقولة. وفي واقع الأمر، فمقابل كل مواطن من زامبيا يعمل بشركة صينية يوجد حوالي ١٥ صينيًّا. لقد قمت بالبحث عن المعلومات واكتشفت بكل أسى أن جميع الشركات الصينية تدفع ٥٠ دولارًا كراتب شهري في المتوسط لكل العاملين الزامبيين.»[١٢] العديد من الزعماء الأفريقيين أيضًا عبروا عن قلقهم حول طبيعة التواجد الصيني المتزايد في أفريقيا. باجودو هيرس، وزير الدولة للشئون الخارجية في نيجيريا، التي تعتبر أكبر دولة في أفريقيا، قال ما يلي: «نحن نقبل ماتفعله الصين ونرحب باستثماراتها، ولكن يجب على الصينيين أن يدركوا أن لدينا حساسية شديدة فيما يخص الحوكمة الجيدة والديمقراطية. ولا نستطيع أن نبدأ في التفكير في فرض عقوبات على غينيا أو النيجر بسبب الحوكمة السيئة. وبعدها تذهب الصين في الخفاء لتعقد الصفقات. نحن نعتقد أنهم يفعلون ذلك في أي الأحوال. الصين لن تؤكد ذلك أبدًا ولكننا نقرأ عنه في الجرائد ونعرف حقيقة ما يحدث.»[١٣]

نقد آخر جاء من مصر وهي تاريخيًّا الدولة الأهم في العالم العربي. مصطفى الجندي وهو عضو مستقل في البرلمان علق بقوله: «بغض النظر عما يقال فالحقيقة هي أن الصينيين يأتون إلى أفريقيا ليس فقط بالمهندسين والعلماء ولكن بالمزارعين أيضًا، هذا هو الاستعمار الجديد. لا يحمل الصينيون معهم أية أخلاقيات أو قيم.»[١٤] عبر وزير الخارجية الليبي موسى كوسا عن نفس النقد عندما قال: «عندما ننظر إلى الواقع على الأرض نجد أن هناك ما يشبه الغزو الصيني للقارة الأفريقية، وهو أمر يستدعي إلى الذهن آثار الاستعمار على القارة الأفريقية، ولهذا فنحن ننصح أصدقاءنا الصينيين ألا يسيروا في نفس الاتجاه بإحضار آلاف العمال الصينيين إلى أفريقيا تحت ادعاء التوظيف، حيث إن أفريقيا تعاني في الوقت ذاته من البطالة.»[١٥]

كان من الممكن التنبؤ بالمشاكل المتوقع حدوثها بين الصين والغرب، فلقد كان هناك تاريخ طويل ومضطرب بين الصين والغرب منذ القرن التاسع عشر. وعلى النقيض من ذلك، تمتعت الصين تاريخيًّا بعلاقات طيبة مع أفريقيا وأمريكا اللاتينية. وفي قمة قوتها لم تستعمر الصين أفريقيا. في القرن الخامس عشر، قام الأميرال زنج هي بالإبحار حول القرن الأفريقي وسار بحذاء الساحل حتى وصل إلى قناة موزمبيق بهدف إظهار القوة الصينية، وجلب الهدايا ومنح الألقاب من إمبراطور المنج إلى الحكام المحليين بغرض تأسيس عدد كبير من الدول التابعة. قامت أساطيل الأميرال زنج بسبع حملات بحرية خلال الفترة بين ١٤٠٥ و١٤٣٣، زارت خلالها الجزيرة العربية وبروناي وشرق أفريقيا والهند وجنوب شرق آسيا البحرية وتايلندا، وكان يبيع ويشتري البضائع في الطريق. وزع زنج هي الذهب والفضة والخزف والحرير، وفي المقابل أخذ الصينيون بضائع جديدة مثل النعام والحمار الوحشي والجمال والعاج والزرافة. وفضلًا عن ذلك، وعبر التاريخ بأكمله، سافر الأفريقيون إلى الصين، ومن أشهرهم الرحالة والعالم المغربي ابن بطوطة الذي وصل الصين في أبريل ١٣٤٥ .[١٦] كتب ابن بطوطة عن هذه البلاد يقول: «الصين هي أكثر الدول أمانًا وأفضلها تنظيمًا بالنسبة للمسافر، فالشخص يستطيع أن يذهب بنفسه في رحلة تدوم تسعة أشهر حاملًا معه مبلغًا كبيرًا من المال بدون خوف، الجميع يلبسون الحرير حتى الرهبان الفقراء والشحاذين. الخزف هناك هو أفضل نوع من أنواع الفخار، كما أن الدجاج أكبر من الأوز في بلادنا.»[١٧]

وخلافًا لتاريخ طويل من الصراع المرير بين الغرب وبقية العالم فلم يكن هناك تاريخ مماثل من العداوة بين الصين وبقية العالم. ولهذا السبب تحتاج الصين أن تتأمل بعمق في مغزى الاستياء من التواجد الصيني حول العالم، وحتى لو كان سلوك جميع المسئولين ورجال

الأعمال الصينيين نزيهًا وبلا شائبة تشوبه فإن هذه الطفرة المفاجئة في التواجد الصيني سوف يولد حتمًا مشاعر استياء وضغينة.

ولكن، نظرًا لحجم التواجد الصيني في الخارج فإنه من المستحيل عمليًّا أن يكون سلوك جميع المسئولين ورجال الأعمال الصينيين بلا شائبة تشوبه، فالأخطاء سوف تحدث، ومع ازدياد أهمية الاقتصاد الصيني وتأثيره فلن يكون التواجد المادي الصيني في الخارج الأمر الوحيد الذي سيؤدي إلى ظهور مشاعر الاستياء، فقد يكون للاقتصاد الصيني في حد ذاته تأثير هائل. ومن الأمور المدهشة أنه على الرغم من تعاون الصين بشكل فعال مع البرازيل في منظمة بريكس الجديدة فإن المسئولين البرازيليين أصدروا العديد من التصريحات الانتقادية حول الأداء الاقتصادي الصيني وخاصة فيما يخص تقييم عملتها.

في مارس ٢٠١٢، حذر وزير المالية البرازيلي جيدو مانتيجا أن البرازيل لن «تظل ساكنة أمام حرب العملات . . . لدينا ترسانة كاملة لمنع أو تحييد الصعود المفرط لعملتنا ونحن على استعداد لاستخدامها» في إشارة إلى ازدياد القيود على رؤوس الأموال التي فرضت هذا العام لصد رأس المال الأجنبي. وجاءت تعليقاته لتعكس نفس الأفكار التي عبر عنها مسئول كبير في صندوق النقد الدولي الذي اعتبر أن الصين وحدها هي المتهمة الرئيسية في إحداث اضطراب وبلبلة في تدفق رؤوس المال. نيكولاس ايزاجوير وهو مدير النصف الغربي من العالم بصندوق النقد الدولي قال أن رأس المال الصيني المغلق وعملتها المتحكم فيها كانت مسئولة عن ارتفاع أسعار العملات المدمر للتصدير وعن الانحرافات العالمية. وقال إيزاجوير: «هناك علاقة [بين] تثبيت الصين لسعر عملتها والضغوط الواقعة على سعر تحويل عملات البرازيل وبيرو.»[١٨]

كما حذر أيضًا آرفند سوبرامانيام وهو باحث كبير في معهد بيترسون للاقتصاد العالمي في مقال منشور في الفاينانشال تايمز في أبريل ٢٠١٢ من أن «الصين تخلق مشاكل تنافسية للدول النامية الأخرى، لأن تلك الدول تعتبر المنافس الرئيسي للصين. في بحث أجريته بالتعاون مع آديتيا ماتو من البنك الدولي وبراتشي ميشرا من صندوق النقد الدولي نحن نوضح أن سعر تحويل العملة الصينية يؤثر تاثيرًا هائلًا على صادرات الدول النامية الأخرى التي تتنافس مع الصين في أسواق دول ثالثة. على سبيل المثال، ارتفاع سعر تحويل الرنمينبي بنسبة ١٠ بالمائة قد يرفع سعر صادرات المنافسين بمقدار ٢ إلى ٦ بالمائة.» وحيث إنه يدعو إلى الإصلاح فلقد قال: «منذ حوالي عقد مضى استخدم السيد زو بكل ذكاء انضمام الصين إلى منظمة

التجارة العالمية كوسيلة لتعزيز التحرر الداخلي والخارجي، وكان ذلك يتم غالبًا ضد الإرادة الشعبية والسياسية. يستطيع الإصلاحيون في الوقت الحالي القيام بالمثل عن طريق تقييد شروط التعاون الدولي لمساعدة تحرير سعر التحويل وسياسات القطاع المالي في الصين.»[١٩]

وبوجه عام أظهرت الصين كفاءة شديدة في تعاملها الجيوسياسي، ولكنها ليست محصنة ضد الأخطاء كما تبين في ٢٠١٠ و٢٠١١، فلقد أساءت التصرف تمامًا في واقعة ارتطام قارب الصيد الصيني بدورية خفر السواحل اليابانية على مقربة من جزر سنكاكو المتنازع عليها في ٧ سبتمبر ٢٠١٠، وهو خطأ كان من الممكن أن يهدد العلاقات الصينية اليابانية ويعيدها عدة عقود إلى الوراء.[٢٠] لم يكن من الحكمة أن تطالب الصين باعتذار من اليابان بعد أن أهانت اليابان علنًا وأجبرتها على إطلاق سراح قارب الصيد، مما أشعل غضب اليابان أكثر.

كما قامت الصين بعمل مماثل عندما أساءت التصرف إزاء الأزمة الكورية في عام ٢٠١٠. في نوفمبر ٢٠١٠، قصفت مدفعية كوريا الشمالية جزيرة يونبيونج في كوريا الجنوبية فقتلت مواطنين مدنيين إلى جانب اثنين من جنود البحرية من كوريا الجنوبية. كان لكوريا الشمالية سجل تاريخي طويل من القيام بأعمال هجومية رعناء، وكانت قوة الردع الأساسية لكوريا الشمالية هي الصين، ولكي نكون منصفين لم يكن سجل الصين في مجمله سيئًا، ولكن عقب القصف المدفعي لم تندد الصين بأفعال كوريا الشمالية، لقد كانت أهم الإنجازات الدبلوماسية للصين في العقود الماضية قدرتها على إقامة علاقات دبلوماسية مع كوريا الجنوبية في ١٩٩٢ التي تعتبر حليفًا دفاعيًّا للولايات المتحدة. وفي واقع الأمر فإن العلاقات بين الصين وكوريا الجنوبية ازدهرت حيث ارتفع حجم التبادل التجاري من ٥ مليارات دولار في ١٩٩٢ إلى ١٨٦ مليار دولار في ٢٠٠٨ .[٢١] ونظرًا لهذه الخلفية فلقد شعر الكوريون الجنوبيون بخيبة أمل واضحة تجاه الصين، ولكي تعرب حكومة كوريا الجنوبية عن استيائها قررت إرسال سفيرها لدى أوسلو لحضور احتفال جوائز نوبل للسلام بفوز المنشق الصيني ليو زياوبو في ديسمبر ٢٠١٠، رغم أن الحكومة الصينية قامت بمحاولات مستميتة لإثناء الحكومة الكورية عن عمل ذلك.

ومما زاد الطين بلة أن الصين بدأت في إصدار تصريحات أكثر شراسة واتخاذ مواقف أكثر عدوانية حول بحر الصين الجنوبي في ٢٠١٠ و٢٠١١، حيث نشرت الصين خريطة لبحر الصين الجنوبي تحمل خطوطًا منقوطة تشير إلى أن الصين تريد فرض سيادتها على أكثر من ٨٠ بالمائة من البحر (انظر الشكل ٤-١). وعندما أرسلت الصين في ٧ مايو ٢٠٠٩ إلى مفوضية الأمم المتحدة خريطة توضح حدود المياه الضحلة المحيطة بها وتبين تسعة خطوط منقوطة تدعي فيها الصين حقها في تلك المناطق من بحر الصين الجنوبي، تقدمت الفليبين باحتجاج دبلوماسي ضد الصين، وتبعتها فيتنام وماليزيا، كما سجلت إندونيسيا اعتراضها بالرغم أنها ليست لها

الشكل ٤-١ المياه الإقليمية طبقًا لادعاءات الصين والمنطقة الاقتصادية الحصرية باتفاقية قانون البحار للأمم المتحدة. المصدر: http://newsimg.bbc.co.uk/media/images/45552000/gif/_45552694_south_china-sea_466.gif وبيانات من اتفاقية قانون البحار للأمم المتحدة ووكالة الاستخبارات الأمريكية.

مطالب في بحر الصين الجنوبي. في مواجهة هذه الاعتراضات رفض المسئولون الصينيون التراجع، وفي مارس ٢٠١٠ أبلغوا المسئولين الأمريكيين أنهم يعتبرون بحر الصين الجنوبي «مصلحة جوهرية» على قدم المساواة مع تايوان والتبت وزينجيانج.[٢٢] في يوليو ٢٠١٠ نشرت مقالة تحريرية في جلوبال تايمز تقول: «لن تتخلى الصين مطلقًا عن حقها في حماية مصالحها الجوهرية باستخدام الوسائل العسكرية.»[٢٣] في نفس الشهر، قال متحدث باسم وزارة الدفاع الصينية أن «الصين لها سيادة لا تنازع في البحر الجنوبي ولديها الوثائق التاريخية والقانونية الكافية التي تدعمها» في إثبات حقها.[٢٤]

كل هذه المواقف الصينية العدوانية حول بحر الصين الجنوبي وفرت لأمريكا فرصة جيوسياسية أثارت غضب الصين. وكان ذلك مفهومًا، ولكن الاستجابات الفورية الغاضبة كان يتحتم أن يعقبها تفكير متأنٍّ من جانب الصين حول ما اقترفته من أخطاء.

ينبغي على الصين أن تعمل جاهدة للحفاظ على علاقات متوازنة مع بقية العالم. وإذا لم تفعل ذلك فلا ينبغي أن تدهش عندما ينتهز خصومها ومنافسوها الفرص السانحة بسبب أخطائها في التعامل مع آثار نهوض الصين على بقية دول العالم.

التناقض رقم ٥: الإسلام مقابل الغرب

التناقض الخامس الكبير هو التناقض بين الإسلام والغرب، وقد يكون ذلك هو الصراع الأكثر خطورة. فحيث أن التوتر بين أمريكا والصين هو توتر جيوسياسي فبالإمكان إدارته وتسويته من خلال الحوار العقلاني أو التصرفات العقلانية. وبالرغم من أن الاختلافات الثقافية قد تؤدي إلى سوء التفاهم فإنه لا يوجد صراع بين الآراء الدينية أو القيمية. أحد أكثر التطورات المثيرة للدهشة في السنوات الأخيرة هو مقدار الإعجاب والاحترام الصيني للحضارة الغربية. والمدهش أكثر أن الصينيين قد وقعوا في غرام الموسيقى الغربية الكلاسيكية (على الرغم من اختلاف موسيقاهم أشد الاختلاف عن الموسيقى الغربية الكلاسيكية). آلاف من الشباب الصينيين يدرسون آلة الكمان والبيانو والهارب والتشيلو، وينتشرون بغزارة في الأوركسترات الغربية ويزودونها بمواهب جديدة. باختصار، فلا توجد حتى نفحة عابرة من صراع الحضارات بين الصين والغرب. لقد أخطأ صمويل هانتجتون في تحليله هنا.

وعلى النقيض من ذلك، توجد أكثر من لمحة، بل توجد لمحة قوية فعلًا، لوجود صراع الحضارات بين الإسلام والغرب. وبالرغم أن الغرب والإسلام، وخاصة في أوروبا وشمال أفريقيا، يعيشون على مقربة شديدة من بعضهم البعض، فإن فجوة التفاهم بين هاتين الحضارتين تتسع باستمرار. ويبدو كما لو كان هذان المجتمعان يبحران عبر كل منهما في الاتجاه المعاكس ويحدقان في بعضهما بعدم فهم متبادل. وتتعدد مصادر سوء الفهم.

أول مصدر من تلك المصادر تاريخي، فكلا الجانبين لهما ذكريات ثقافية حول الحروب الصليبية. ومما لا شك فيه أن لكل جانب رواية مختلفة تمامًا تحكي نفس الأحداث. ففي الأساطير الغربية، سافر الفرسان المسيحيون الشجعان لمسافات بعيدة لإنقاذ الأراضي المقدسة من الكفار، وحاربوا بنبل وبسالة. الرواية المسلمة تركز على الدفاع عن أراض إسلامية مقدسة ضد عصابات مغيرة من الهمجيين الغربيين غير المتحضرين الذين اغتصبوا وسلبوا في كل مكان حطوا فيه. لم تعد الحقائق تهم الآن، فعندما تكون الأساطير متجذرة في الحضارتين فلن يجدي ظهور الحقائق المجردة حتى عندما يمكن التحقق منها بشكل نهائي لا شك فيه. على سبيل المثال، لا يتذكر الكثيرون في الغرب كيف أمكن استعادة قرطبة من المسلمين. وعلى

النقيض من ذلك نجد أسامة بن لادن يشير إليها باستمرار من أجل إشعال لهيب المشاعر الإسلامية. لو لم يكن لهذه الأسطورة رنين في العالم الإسلامي لما استخدمها أسامة بن لادن.

المصدر الثاني لسوء التفاهم هو الدين. من الواضح أن المسيحية والإسلام ديانتان مختلفتان، ولكن الأقل وضوحًا هو أن معظم المجتمعات المسيحية، ربما باستثناء أمريكا، تتجه نحو العلمانية، بينما تصبح المجتمعات الإسلامية أكثر تدينًا. ولقد شاهدتُ ذلك بنفسي في المجتمعات المسلمة في جنوب شرق آسيا. حتى عدة عقود مضت لم تكن ترتدي الحجاب في ماليزيا أو إندونيسيا سوى عدد قليل من النساء المسلمات، ولكن العدد ارتفع كثيرًا الآن. ويمكن مشاهدة نفس التوجه في مصر أو تركيا. انخفاض درجة التدين في الغرب وارتفاعه في العالم الإسلامي يعتبر مصدرًا محتملًا لسوء الفهم. في المجتمع العلماني بالدنمارك، على سبيل المثال، حيث يمكن السخرية من أي شخصية دينية، بدا أمرًا طبيعيًّا وحضاريًّا رسم صورة كاريكاتيرية للرسول محمد. اعتبر العالم الإسلامي أن الدنمارك تشجع إزدراء الدين ومن هنا انفجر الغضب ضدها. تلك كانت حالة كلاسيكية لسوء فهم متبادل.

عندما انفجرت احتجاجات الربيع العربي في يناير ٢٠١١ احتفل الغرب ببزوغ الحرية في مصر وتونس، متوقعين بطبيعة الحال أن المصريين والتونسيين مع حصولهم على الحرية سوف ينتخبون أحزابًا علمانية حديثة مثل الأحزاب الغربية. ولكن على العكس، ظهر الإسلام السياسي بقوة شديدة. لماذا؟ لأن تلك الأحزاب كانت الأفضل في التعبير عن طموحات الشعبين المصري والتونسي، وليس من الضروري أن تنذر تلك الأحزاب بسلوك رجعي، فالأحزاب السياسية القائمة على فكرة الإسلام السياسي قادرة على تحديث مجتمعاتها كما أوضح حزب العدالة والتنمية في تركيا. وطالما أن الحداثة بالنسبة لهم لن تعني احتضان القيم الغربية فسيسعى الإسلام السياسي إلى تحديث مجتمعه. ولكن قبول العالم الإسلامي للحداثة ورفض نمط الفكر الغربي في الوقت ذاته أمر يحير الكثيرين في الغرب.

المصدر الثالث لسوء الفهم هو نفسي. فكلا الجانبين يشعران بإحساس عميق بالظلم، وكلاهما لا يقدر عمق مشاعر الجانب الآخر. يشعر المسلمون بالظلم لأنهم طوال قرنين من الزمان وأكثر حتى أواخر الأربعينيات كانت جميع المجتمعات الإسلامية التي تمتد من المغرب في الغرب إلى إندونيسيا في الشرق محتلة. وحتى بعد زوال الاحتلال قامت القوة الغربية بسحق جميع مصالحها. العجز الحالي لعدد ١,٣ مليار مسلم عن تحرير الضفة الغربية وغزة من إسرائيل يقف كشوكة مؤلمة في حلوقهم. ويزيد الإحساس بالظلم والإدراك بأن خلال العقد الماضي لم تسقط القنابل الغربية سوى على الشعوب المسلمة.

وعلى العكس من ذلك وخاصة منذ ١١ سبتمبر قام الغرب بتطوير روايته القوية عن الظلم الواقع عليه. كثيرون من الأمريكيين مقتنعون بأن ١١ سبتمبر كان هجومًا غير عقلاني على مدنيين أبرياء قام به إرهابيون مسلمون خطرون. الهجمات التالية في مدريد في ١١ مارس ٢٠٠٤ وفي لندن في ٧ يوليو ٢٠٠٥ عززت الاعتقاد الغربي بأن المسلمين المتعصبين يودون تدمير الحضارة الغربية. أصبح المواطن الأمريكي العادي والمواطن الأوروبي العادي مقتنعًا بأنه طالما «نحن لا نؤذي المسلمين، فلماذا يقتلوننا وخاصة الأبرياء؟» يعتبر الغرب أنه تعرض لظلم شديد وبدون أي جرم اقترفه بسبب الهجمات الرهيبة التي شنت ضده.

لست مسلمًا كما أنني لست غربيًّا على الرغم من أنني أعرف الكثيرين من الجانبين. كادت والدتي أن تقتل على يد حشد غوغائي من المسلمين عندما هربت أثناء تقسيم الهند وباكستان في ١٩٤٧، ولكن هل كان الخطر الذي تعرضت له يأتي أكثر من الباكستانيين المسلمين أم من آثار الاستعمار الغربي؟ من الواضح أن العنصرين تجمعا معًا لتهديد حياتها. ويذكرني هذا المثال شخصيًّا بخطورة الانقسام الحاصل بين الغرب والإسلام.

في الفصل التالي، سوف أناقش بعض الحلول الممكنة للتناقضات الموضحة أعلاه بما فيها التناقض بين الإسلام والغرب، وهو أمر يتطلب الشجاعة السياسية والأخلاقية للسياسيين الغربيين، وأنا أقول السياسيين الغربيين لأنه في هذه اللحظة يتمتع العالم الغربي بقوة أكبر من العالم الإسلامي في النواحي الاقتصادية والسياسية والثقافية والعسكرية. ويتعين على الطرف الأقوى أن يتصرف بكرم الخلق وحكمة العقل تجاه الطرف الأضعف.

التناقض رقم ٦:
البيئة العالمية مقابل المستهلك العالمي

التناقض السادس هو التناقض بين البيئة العالمية والمستهلك العالمي. يظهر في العالم الآن اتجاهان متباينان تمامًا، كما يوجد اتفاق عالمي متنام أن البشرية تمثل تهديدًا الآن للبيئة الهشة لكوكبنا. الاحتباس الحراري هو أكثر التهديدات وضوحًا، وإن كانت البيئة مهددة من جوانب عديدة أخرى تشمل غابات الأمطار والأرصدة السمكية وموارد المياه على سبيل المثال. في كل مكان في العالم يزيد وعي الناس بضرورة أن نعمل معًا لكي ننقذ كوكبنا. البيان الذي صدر عن قمة العشرين في سول عام ٢٠١٠، وهي القمة التي تمثل آراء أقوى عشرين دولة في العالم، يلخص هذا الموقف جيدًا: «إن التعامل مع خطر تغير المناخ العالمي يجب أن يأتي

على قمة أولويات جميع الدول، ونحن نؤكد مرة أخرى التزامنا باتخاذ إجراءات قوية يسهل تطبيقها، ونستمر في تمسكنا المخلص بمفاوضات الأمم المتحدة حول تغير المناخ.»[٢٥]

وبالمثل، أصدرت الجمعية العامة قرارًا يلخص هذا الرأي جيدًا في ختام قمة الأمم المتحدة لعام ٢٠٠٥:

> نحن ندرك أن تغير المناخ يعتبر تحديًا خطيرًا يستمر على المدى الطويل ويستطيع أن يؤثر على كل جزء من أجزاء العالم. نحن نؤكد ضرورة الوفاء بجميع الالتزامات والتعهدات التي قطعناها على أنفسنا في معاهدة الأمم المتحدة للتغير المناخي . . . إننا ندرك أن الطبيعة العالمية للتغير المناخي تتطلب منا أوسع تعاون ممكن والمشاركة في الاستجابة الدولية بشكل فعال وملائم، وذلك وفقًا لمبادئ المعاهدة. نحن ملتزمون بدفع المناقشات العالمية حول التعاون طويل المدى إلى الأمام من أجل التعامل مع التغير المناخي طبقًا لهذه المبادئ.[٢٦]

يوضح لنا كل من بيان قمة العشرين وقرار الجمعية العامة درجة عالية من التوافق الدولي حول ضرورة التعامل مع مشكلة الاحتباس الحراري، وهو أمر طيب حتى هذه النقطة.

الخبر الجيد التالي هو أن مئات الملايين من البشر يتم انتشالهم من الفقر الآن، والطبقات المتوسطة العالمية تنفجر وخاصة في آسيا. وكما أوضحتُ بالوثائق في الفصل السابق فإن عدد السكان المنتمين إلى الطبقة المتوسطة ازداد من عدة مئات من الملايين في ١٩٩٠ إلى حوالي ١,٨ مليار في ٢٠١٠، ومن المتوقع أن يرتفع إلى ٤,٨ مليار في ٢٠٥٠.[٢٧] كل المنضمين الجدد للطبقة المتوسطة العالمية سيصبحون مستهلكين عالميين على درجة كبيرة من الأهمية، فسيطالبون بخدمة كهرباء منتظمة وسيشترون كل أنواع «السلع البيضاء» (الثلاجات والغسالات) والسيارات وسيسافرون كثيرًا. ولكن استخداماتهم من الكربون سوف تترك علامات عميقة على البيئة.

لقد تمددت الطبقة المتوسطة الصينية تمددًا هائلًا خلال العشرين عامًا الماضية، فارتفعت أعدادها من ١٧٤ مليون شخص إلى أكثر من ٨٠٠ مليون. وإذا كان الوضع في الصين يعتبر حالة واضحة لا لبس فيها فإن صفوف الطبقة المتوسطة عبر الاقتصاديات الناشئة الكبرى في العالم تتضخم أيضًا. الطبقة المتوسطة الهندية ارتفعت من ١٤٧ مليون في ١٩٩٠ إلى ٢٦٤ مليون في ٢٠٠٩، وفي أمريكا اللاتينية ودول الكاريبي تمددت الطبقة المتوسطة بمقدار ٨٤ مليون شخص وفي الشرق الأوسط وأفريقيا أكثر من ١٥٠ مليون.[٢٨] ويتوقع مجلس الاستخبارات

القومي الأمريكي أن الطبقة المتوسطة العالمية سوف تضم ٢ مليار شخص في ٢٠٣٠ أي ضعف حجمها في ٢٠١٢.[٢٩]

والمفارقة التي تواجه العالم الآن أن هذين الخبرين الطيبين ـ الوعي بالمشاكل البيئية ونمو الطبقة المتوسطة ـ ينطويان على خطر، فنحن لا نستطيع أن نوفر هاتين السلعتين العالميتين معًا، فإما أن نعتني بكوكبنا أو نسمح للطبقة المتوسطة العالمية بالتمدد السريع. ولكن أيهما؟ إن إنقاذ كوكبنا هو عمل أخلاقي، ولكن الأخلاق تملي علينا أيضًا وبشكل مماثل أن ننقذ الناس من الفقر. ولننظر إلى الهند، على سبيل المثال، التي رغم تطورها الشامل فإن ٤٠٠ مليون شخص مايزالون يعيشون بدون الكهرباء.[٣٠] وفي عالمنا اليوم، الكهرباء ضرورة وليست رفاهية. إذا أرادت الهند توفير الكهرباء لهذا العدد فهي مضطرة إلى إنشاء محطات جديدة لتوليد الكهرباء لتعويض النقص في إنتاجها للطاقة الذي يصل إلى حوالي ١٠ بالمائة. توقع استطلاع رأي لماكينزي أن هذا النقص سيرتفع إلى ٢٥ بالمائة في ٢٠١٧. ويعني ذلك أنه لن يتم سد احتياجات سوى ٧٥ بالمائة فقط من الطلب.[٣١] معظم المحطات الجديدة ستستخدم الفحم كوقود. لن يستطيع سياسي هندي البقاء في الساحة السياسية إذا أعلن معارضته لإقامة محطات الطاقة. جايرام رامش، وزير التنمية الريفية، عبر جيدًا عن هذه المعضلة عندما قال: «المفارقة في النمو الاقتصادي تكمن في أن الدمار البيئي سيفيد قطاعًا من المجتمع. فيما يخص البيئة فإن سجل الصناعة الهندية لا يثير الإعجاب.» في الواقع العملي، تجني الشركات والطبقة الثرية الهندية العوائد المالية الناجمة عن تدمير البيئة بينما يتحمل الفقراء معظم الأعباء ولكنهم لا يحصدون أية مكاسب.[٣٢]

الحل الأخلاقي الوحيد هو توزيع الحمل بشكل عادل في جميع أرجاء العالم بحيث تتحمل الشعوب الغنية التضحيات الأكبر. من الواضح أنه من الخطأ الأخلاقي حرمان الفقراء الهنود من الكهرباء بينما يسمح للأسرة الأمريكية العادية من الطبقة المتوسطة باقتناء سيارتين فارهتين. استهلاك الكربون لكل فرد أمريكي يوازي أكثر من ١٢ ضعفًا لاستهلاك الفرد الهندي.[٣٣] يجب علينا أن نبدأ بأغنى المواطنين. والمثير للدهشة أن هناك حلاً بسيطًا حيث إن دولارًا واحدًا قد يساعد العالم كثيرًا. إذا استطاعت الولايات المتحدة فرض ضريبة من دولار واحد على كل جالون من الوقود المستهلك فإن ذلك سيقلل كثيرًا من الاستهلاك الأمريكي. ويمكن استخدام عوائد الضريبة في الاستثمار في التكنولوجيا الخضراء من أجل خفض استهلاك الكربون للفرد الأمريكي. باختصار، الحلول متوفرة. ولكن للأسف تظل هذه الحلول غير ممكنة سياسيًّا.

ولهذا السبب ينبغي على آل جور أن يفكر جديًّا في إعادة جائزة نوبل للسلام التي فاز بها إلى لجنة نوبل النرويجية. وعلى الرغم أنه أنجز عملًا طيبًا بتثقيف العالم حول الاحتباس الحراري، إلا أنه عجز عن إحداث أي تغيير مهما كان تافهًا في النظام السياسي الأمريكي ولم ينجح في محاولة إقناعه بعمل شيء معقول من أجل إنقاذ عالمنا. لا يجرؤ أي سياسي أمريكي أن يعيد مطالبته بضريبة الدولار الواحد للجالون. وفضلًا عن ذلك، لم تصدق الولايات المتحدة على اتفاقية كيوتو بعد. يستطيع آل جور أن يقوم بلمحة نبيلة إذا أعاد جائزة نوبل للسلام لكي يجذب الانتباه إلى فشل دولته في تقديم تضحيات عادلة من أجل إنقاذ بيئتنا العالمية، وتلك هي الحقيقة المقلقة.

وإلى أن تقوم أمريكا بتغيير مسارها فإن الحمل الأخلاقي لإنقاذ الأرض ينتقل إلى الطبقة المتوسطة الناشئة حديثًا في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية. وحتى هذه اللحظة لم يحدث بهذه الطبقة غضب حقيقي لأنهم لم يُطالبوا بعد بتقديم التضحيات. ولكن إذا طُلب منهم في أي وقت تقديم تلك التضحيات فإن التناقض العالمي بين ضرورة إنقاذ كوكبنا ورغبة الطبقات المتوسطة في الارتقاء بحياتهم سوف يظهر بكل قوة وحدة.

التناقض رقم ٧: الحكومات مقابل المنظمات غير الحكومية

التناقض السابع الهام هو بين المجهودات الحكومية وغير الحكومية في العالم. نظريًّا، الحكومات الوطنية هي التي تدفع عجلة الحياة الدولية، ولكن في الواقع، فإن المنظمات والقوى غير الحكومية في مراحل وأشكال مختلفة تحرك أيضًا الحياة الدولية عبر العالم، وهي تؤثر بشكل قوي على المعايير والرؤى والممارسات التي تنتقل حول العالم بأسره.

كان للمنظمات غير الحكومية تأثير كبير في مجال المعايير المسئولة عن تحديد الأفعال التي يمكن اعتبارها مشروعة أو غير مشروعة. نظريًا، أفعال الدول داخل أراضيها هي شأن «داخلي» يخصها. ميثاق الأمم المتحدة الذي يعتبر الوثيقة المرجعية للشئون الدولية جعل مبدأ عدم التدخل في الشئون الداخلية أيضًا أمرًا مقدسًا لا يمس. «الميثاق الحالي لا يقر في أي بند من بنوده تفويض الأمم المتحدة للتدخل في أمور تقع أساسًا داخل حدود الاختصاص الداخلي لأي دولة.»[٣٤]

ولكن في مجالات عديدة انتهكت المنظمات غير الحكومية مبدأ عدم التدخل في الشئون الداخلية، فلقد قامت منظمات حقوق الإنسان العالمية، مثل منظمة العفو الدولية وهيومان رايتس واتش، بتغيير هذا المبدأ في مجال حقوق الإنسان مثلًا. وعلى الرغم من أن الدول ليست مضطرة للرد على التقارير السلبية التي تصدرها تلك المنظمات فإنها سوف تتحمل عواقب هذا التجاهل.

منظمات حقوق الإنسان تكمل عمل شبكات أخرى غير حكومية. في نيو وورلد أوردر تصف آن ماري سلوتر كيف نجح المحامون والقضاة والمحاسبون والمصرفيون في تطوير شبكات عالمية عابرة للحدود عن طريق العمل المنتظم مع بعضهم البعض. وعلى الرغم من أن الحوكمة العالمية تعتبر تاريخيًّا من نتائج سعي الدول لتحقيق مصالحها القومية، فإن سلوتر تجادل بأن الحوكمة العالمية تظهر واضحة في الأنشطة اللامركزية والأقل ظهورًا التي يقوم بها القضاة والمنظمون والمشرعون الذين يعملون مع نظرائهم الأجانب والمنظمات غير الحكومية حول قضايا معينة. وردًّا على سؤال حول كيف يمكن إخضاع هذه الشبكات للمحاسبة اقترحت سلوتر أن معايير عدم الإقصاء والشفافية قد يجعل تلك الشبكات أكثر استجابة للإرادة الشعبية.[٣٥]

من حين لآخر كان نسيج الحياة الدولية يتغير في مواجهة معارضة الحكومات القومية. نظريًّا، إذا عارضت مثلًا حكومات الولايات المتحدة والصين وروسيا معاهدة دولية فلن تخرج تلك المعاهدة إلى النور. ومع هذا، لم يحدث ذلك مع معاهدة حظر استخدام وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدميرها، حيث عارضتها كل من الولايات المتحدة والصين وروسيا، ومع ذلك تبنتها الأمم المتحدة في ٣ ديسمبر ١٩٩٧ بسبب العمل المخلص الذي قامت به الحملة العالمية لمنع الألغام الأرضية، والتي تضم ١,٤٠٠ مجموعة منها هيومان رايتس واتش وميديكو إنترناشونال وهانديكاب إنترناشونال وأطباء من أجل حقوق الإنسان والمؤسسة الأمريكية للمحاربين القدماء في فيتنام والمجموعة الاستشارية للألغام. وكانت الأميرة ديانا، أميرة ويلز، من أبرز المساندين للحملة. وحصلت المنظمة بالاشتراك مع منسقتها المؤسسة، جودي وليامز، على جائزة نوبل للسلام في ١٩٩٧ لمجهوداتهما في إقرار معاهدة منع الألغام (معاهدة أوتاوا).

وبالمثل، عارضت كل من الولايات المتحدة والهند والصين بقوة إنشاء المحكمة الجنائية الدولية، والمثير للدهشة أن بعض أقسى الانتقادات التي جاءت من داخل الولايات المتحدة أتت من قاض في المحكمة العليا. السيرة الذاتية المزمع نشرها قريبًا للأمين العام السابق للأمم

المتحدة، كوفي عنان، تحت عنوان التدخلات: حياة في السلام والحرب، تشير إلى أن القاضي أنتونين سكاليا قد وصف المحكمة الجنائية الدولية بأنها «محكمة للكنغارو.»[٣٦] ومع ذلك فبدءًا من سبتمبر ٢٠١١ كانت ١١٦ دولة قد صدقت على قانون المحكمة تشمل جميع دول أمريكا الجنوبية وكل أوروبا تقريبًا ومايقرب من نصف أفريقيا. وحاولت الولايات المتحدة استخدام مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة لتقويض المحكمة ولكن على الرغم من هذه المعارضة الشرسة ظهرت المحكمة الجنائية الدولية إلى النور في ١ يوليو ٢٠٠٢ وحظيت تدريجيًّا على شرعية وقبول من العالم بأسره. حتى الولايات المتحدة بدأت في استخدام المحكمة كأداة في قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.

ومع إنشاء المنظمات العابرة للأمم أصبح المزيد من البشر أكثر إدراكًا بأننا نعيش في قرية عالمية صغيرة وأنه ينبغي علينا التصرف بشكل ملائم. إحدى المنظمات غير الحكومية التي لعبت دورًا استثنائيًّا في تشكيل الرؤى العالمية هي المنتدى الاقتصادي العالمي، فاجتماعاته السنوية في دافوس في يناير من كل عام تجمع شخصيات قوية من الحكومات والشركات والإعلام والجامعات.

لقد حضرتُ أكثر من عشرة اجتماعات للجمعية العامة للأمم المتحدة حيث يلتقي ممثلو الحكومات كل عام لمناقشة أوضاع العالم، كما أنني حضرتُ أيضًا أكثر من عشرة اجتماعات للمنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس حيث يلتقي ممثلون عن الحكومات والمنظمات غير الحكومية كل عام لمناقشة أوضاع العالم. تتميز اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة بأنها تصدر قرارات يُنظر إليها بوصفها تعبر عن إرادة المجتمع الدولي. أما اجتماعات المنتدى الاقتصادي العالمي فتتميز بتغطية إعلامية عالمية تشكل الرؤى العالمية وتؤثر فيها بشدة.

ومن الأمور المثيرة أنه بينما فشلت الأمم المتحدة كثيرًا في الجمع بين الأطراف المتورطة في صراعات طويلة فإن المنتدى الاقتصادي العالمي نجح في ذلك بضع مرات. على سبيل المثال، في ١٩٨٨ وقعت كل من تركيا واليونان على إعلان في دافوس أبعد شبح الحرب، كما حدثت لقاءات ذات أهمية تاريخية أكبر في قمم دافوس اللاحقة، ومن ضمنها الاجتماعات غير المسبوقة في ١٩٨٩ بين ممثلين من الكوريتين الشمالية والجنوبية ومناقشات بين زعماء ألمانيا الشرقية والغربية حول المصالحة. في ١٩٩٢ ظهر نيلسون مانديلا ورئيس جنوب أفريقيا ف. و. كلارك للمرة الأولى دوليًّا في دافوس.[٣٧] كما صاغ وزير الخارجية الإسرائيلي، شيمون بيريز، ورئيس منظمة التحرير الفلسطينية، ياسر عرفات، مسودة اتفاقية خلال اجتماع ١٩٩٤.[٣٨]

في مقال بالفاينانشال تايمز قدم جيديون راخمان وصفًا جيدًا للمميزات التي توفرها دافوس:

> في دافوس يتفق ضمنيًّا الزعماء السياسيون من كل أرجاء العالم على نبذ اختلافاتهم والتحدث بلغة مشتركة. أثناء إقامتهم المحددة في هذه البقعة الجبلية يعيدون الإقرار بالتزامهم باقتصاد عالمي واحد وبالقيم الرأسمالية التي تحكمه. ويختلطون بكل حرية مع نفس الرؤساء التنفيذيين للشركات متعددة الجنسيات والقائمين على الاستثمارات البنكية. كما يقومون بحملات لجذب الاستثمار الأجنبي والتجارة. ولمدة خمسة أيام يبدو أن زعماء العالم يتفقون في رؤية واحدة حول كيف يعمل العالم. في دافوس، حتى أكثر الخلافات المستعصية تخفت مؤقتًا في خضم التوافق العالمي.[٣٩]

طبقًا لنظرية الشئون الدولية فإن زعماء العالم يفضلون حضور اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة حيث يخاطبون جميع حكومات العالم المجتمعة في قاعة واحدة. أما في الواقع العملي للشئون الدولية، فإن الكثيرين يفضلون دافوس. ليس لدافوس وظيفة رسمية ولكنه يحقق الغرض منه.

بعض المنظمات غير الحكومية قد تتسبب في كثير من الأذى مثل القاعدة. العديد من الكارتلات (الاتحادات) الدولية الكبرى للمخدرات تعتبر من الناحية الفنية منظمات غير حكومية، فهي أيضًا استفادت من جميع وسائل الاتصال الحديثة المتاحة لإنشاء شبكات عالمية. وبعض هذه المنظمات تستطيع أيضًا تغيير منظور الأفراد بشكل كبير. وباختصار، علينا أن ندرك التأثير الإيجابي والسلبي لعمل المنظمات غير الحكومية، فهي ليست بالضرورة أرقى أخلاقيًّا من الحكومات، وفي الوقت ذاته، علينا أن ندرك أنها أصبحت جزءًا لا يمكن الاستغناء عنه من الحياة الدولية.

سوف يناقش الفصل التالي كيف يمكننا تحديد الخطوط الجيوسياسية الكبرى والفاصلة في العالم، ويمكن هنا أن تلعب المنظمات غير الحكومية دورًا مساعدًا. على سبيل المثال، على مدى فترة طويلة من الزمن كانت العلاقات بين أمريكا والهند تتسم بالتشكك والريبة حيث وقفت كلتا الدولتين على جانبين متعارضين خلال الحرب الباردة. في وقتها، في ٢٠٠١، اشترك اتحاد الصناعات الهندية، تحت قيادة تارون داس الذي اكتسب احترام الجميع، مع معهد أسبن في رعاية اجتماع انعقد في أودايبور بالهند بين قادة الفكر الهنود والأمريكيين. ويسترجع تارون

داس الرئيس السابق للاتحاد ذكرياته بقوله: «بدأنا نتحدث عن فيروس نقص المناعة المكتسبة/ الإيدز، ووصل الحوار إلى «ماذا يمكننا أن نفعل أيضًا؟ كيف نستطيع بناء الثقة بين الدولتين؟» بعد ٥٠ عامًا لم يكن هناك سوى الريبة.»[٤٠]

قام اتحاد الصناعات الهندية برعاية أربعة عشر اجتماعًا مماثلًا آخر بين القادة الهنود والأمريكيين حققت نتائج ملموسة، فالدولتان أصبحتا الآن شريكين إستراتيجيين يتعاونان كثيرًا في مجالات الدفاع والأمن. كان أهم إسهام للحوار الأول هو وضع حجر الأساس في اتفاقية الطاقة النووية السلمية بين الولايات المتحدة والهند التي تم التوقيع والتصديق عليها من جانب الدولتين في ٢٠٠٨.[٤١]

وعلى نهج مماثل، قامت كلية لي كوان يو للسياسات العامة التابعة لجامعة سنغافورة القومية (حيث أشغلُ منصب العميد) برعاية بعض اجتماعات مسار ١,٥ بين مؤسسات الفكر وممثلين عن المنظمات غير الحكومية الهندية والصينية. اجتماعات مسار ١,٥ هي اجتماعات تدعمها الحكومات ولكن بدون وجود تمثيل حكومي، ولكن يتم إخطار الحكومتين لاحقًا بالمناقشات والنتائج. وهناك بعض الدلائل أن مثل تلك الاجتماعات التي تقع خارج إطار المناقشات التقليدية بين الحكومات قد ساعدت في تحسين العلاقات.

هناك نقطة أخيرة تستحق بعض التوضيح. هذا الانفجار الهائل في التواصل الإنساني عبر الحدود الذي قامت بتسهيله أطراف غير حكومية قد أحدث تغييرًا في كيمياء هذا الكوكب. خلال القرون الماضية، كانت معظم النخب في أي مجتمع تتواصل بشكل أساسي مع مواطنين داخل بلادهم، أما الآن فإنهم قادرون بنفس الدرجة على التواصل مع مواطنين من دول أخرى. والمحصلة النهائية لذلك أن «الغريب» أصبح «أقل غربة»، مما يمثل مفارقة غريبة. لا شك أن ذلك تطور إيجابي يسهم كثيرًا في التلاقي العظيم الذي نناقشه في هذا الكتاب.

وفي النهاية أود أن أؤكد على نقطة محورية: التلاقي يخلق أيضًا التعقيدات. في عالمنا الجديد هذا لا يستطيع أحد أن يدعي أنه زعيم عالمي أو مفكر عالمي إذا فشل (أو فشلت) في فهم التناقضات العالمية الكبرى في عصرنا. كما لن يستطيع أن يحدث فرقًا هاما لتحسين نظامنا العالمي بدون القيام بمبادلات معقدة بين هذه التناقضات العالمية.

ومن المفارقات أن العقل الغربي المعاصر والذي تمتع حتى وقت قريب بتفتح أكبر من العقول الأخرى قد يجد صعوبة كبيرة في استيعاب هذا التعقيد، فمن الخليط المتشابك من

الاضطرار إلى التمسك دائمًا بسلوك أخلاقي نحو الآخرين وعدم الاعتراف بالقيام بأية حسابات ماكيافيللية، فلقد وقع معظم المعلقين الغربيين في نمط التفكير «إما أبيض أو أسود». في العالم الحقيقي معظم القرارات تكون صحيحة وخاطئة في الوقت ذاته.

دعوني أوضح هذه النقطة بمثال مثير للجدل. معظم المثقفين الصينيين الذين أتحدث معهم مقتنعون بصدق أن أعمال ماو تسي تونج الإيجابية التي قام بها لرفعة شأن الصين تفوق بكثير أفعاله السلبية. ومن الأقوال المأثورة في الصين أن ماو أصاب في ٧٠ بالمائة وأخطأ في ٣٠ بالمائة. معظم المثقفين الغربيين سيعتبرون هذا الرأي غير معقول. ومع ذلك فأغلبية الآسيويين يجدون وجهة النظر الصينية معقولة تمامًا لأن ماو ورث دولة شبه مهلهلة تقريبًا بعد أن داستها أقدام بعض القوى العظمى وأهانت كرامتها. لقد ورث أمة منكسرة ونجح في أن يجعلها تقف شامخة على قدميها. لا شك أنه اقترف أخطاءً قرب نهاية حكمه، وعلى الأخص فيما يتعلق «بالقفزة العظمى إلى الأمام» و«الثورة الثقافية»، وهناك اعتقاد سائد أن حكمه تسبب في مقتل عدد يتراوح بين ٤٠ و٧٠ مليون شخص. ولكن إذا لم يقم ماو بانتشال هذه الأمة العتيدة لكانت الآن في وضع أسوأ بكثير. لقد أحدث ماو العديد من التغييرات الإيجابية التي شملت تعزيز وضع المرأة وتحسين الوضع بالنسبة للأمية ورفع عدد الملتحقين بالمدارس إلى الضعف وتوفير إسكان للجميع والقضاء على البطالة والتضخم والارتقاء بالرعاية الصحية ورفع متوسط العمر المتوقع بشكل كبير. وفي الواقع، تضاعف سكان الصين خلال فترة حكم ماو وارتفع من حوالي ٥٥٠ إلى أكثر من ٩٩٠ مليون. العديد من المثقفين الصينيين أخبروني أيضًا أن دنج لم يكن بوسعه الارتقاء بالصين بهذا الشكل بدون الوحدة الوطنية التي ورثها من ماو.

وعلى قدر مساوٍ من الأهمية فإن ماو جابه اثنين من التحديات الجيوسياسية العظمى حتى بعد أن أدلى بتصريحه الشهير في ١٩٤٩ أن «الشعب الصيني قد نهض.» التحدي الأول تركز في أنه اضطر إلى الدخول في حرب ضارية ضد القوات الأمريكية المتفوقة عسكريًّا في شبه الجزيرة الكورية في ١٩٥٠-١٩٥١. وكان التحدي الثاني يتمثل في أنه وجد نفسه في مواجهة لا تقل خطورة مع القوة الثانية في العالم وهي الاتحاد السوفيتي. في ١٩٦٩ كانت هناك صدامات عسكرية مباشرة أخرى بين القوات الصينية والسوفيتية على الحدود الصينية ـ السوفيتية بالقرب من نهر أوسوري. كان يمكن لتلك الصدامات أن تتصاعد بسهولة، ولكن ماو كان واعيًا وعيًا شديدًا بقدرة الاتحاد السوفيتي على استخدام الأسلحة النووية ضد الصين. وبدلًا

من ذلك، فلقد استفاد ماو دومًا من «التناقضات» السائدة في عصره لكي يقود الصين إلى بر الأمان. ومن الأرجح أن زعيمًا آخر غير ماو بقدراته الاستثنائية ومهاراته الإستراتيجية لم يكن لينجح في قيادة الصين خلال هذه التحديات الهائلة.

لقد انتهى عصر الزعماء الأقوياء على شاكلة ماو، وتغير التاريخ الإنساني إلى الأبد، ومن الأرجح أننا لن نرى مثل هؤلاء الزعماء المهيمنين مرة أخرى. ولكن عصر التناقضات العالمية لم ينته بعد. وكما سيوضح هذا الفصل فسيكون هناك عدد أكبر ـ وليس أقل ـ من هذه التناقضات العالمية. النجاح في أي مجال سوف يذهب للذين يسيطرون على التناقضات العالمية ويستغلونها لمصلحتهم وليس من يعارضونها، ولكي تنجح الأمم في عالم مليء بتلك التناقضات الهائلة فعليها أن تقوم كلها بمبادلات معقدة.

دعوني أسوق مثالًا مثيرًا آخر. الورطة التي يواجهها العالم الغربي تتركز ببساطة ووضوح في أنه بينما تتراجع قوته النسبية تدريجيًّا في القرن الواحد والعشرين سوف يضطر الزعماء الغربيون إلى أن يتعلموا مرة أخرى كيف يتعاملون باهتمام وبراجماتية في سياساتهم الخارجية. سيتعين عليهم استبدال مواقف «إما الأبيض أو الأسود» بسياسات أكثر عمقًا وحساسية. ومن هذه الناحية فإن أمام الغرب فرصة لإظهار قدرته على السيطرة والتعامل مع الظروف المعقدة وذلك بأن يبدأ تجربة فكرية مع التحدي الإيراني. هل يستطيع الغرب تصور فكرة أن أفضل وسيلة لإحداث تغيير في إيران هو بجعلها تتبنى قصة التلاقي العظيم الذي يوثقه هذا الكتاب؟ لقد أصبحت الصين دولة مختلفة الآن لأن الملايين من الصينيين درسوا في جامعات غربية. فهل تتغير إيران أيضًا إذا تم قبول الملايين من الإيرانيين في الجامعات الغربية؟ هل يمكن لدولة مثل إيران أن تتجاهل منطق التلاقي العظيم للعالم إذا وجدت نفسها جزءًا من خضم التاريخ الإنساني؟

إن مأساة عالمنا المعاصر يكمن في أن الخطاب الغربي المهيمن مايزال عاجزًا عن التعامل بمهارة مع هذه التعقيدات. عندما قام النظام العسكري في ميانمار فجأة وبلا تفسير بالانفتاح في ٢٠١١ وإطلاق سراح آونج سان سو كاي بعد واحد وعشرين عامًا من الإقامة الجبرية وأشكال أخرى من التحرش، احتفل الغرب بماينمار واحتضنها بحماس في تلك اللحظة. ولقد استحقت ميانمار هذا الاحتضان. ولكن للحفاظ على استمرار انفتاح ميانمار كان مهمًّا أيضًا أن يفتح الغرب أبوابه للزعماء العسكريين الذين أطلقوا سراح آونج سان سو كاي. ولكن ذلك

بطبيعة الحال كان سيبدو عملًا غير أخلاقي، ولأنه كان عملًا غير أخلاقي لم يقم أي زعيم غربي بدعوة الرئيس جنرال ثين سين لزيارته. وبذلك أثبت الزعماء الغربيون أنهم مايزالون ضحايا ثنائية «إما أبيض أو أسود» مما سيمثل عقبة تنافسية هائلة بينما نتحرك نحو عالم مفعم بالتناقضات الجيوسياسية شديدة التعقيد.

الفصل
٥

هل سينحرف التلاقي العالمي عن مساره بسبب الاعتبارات الجيوسياسية؟

على الرغم من وجود الجغرافيا السياسية (الجيوسياسة) على مدى آلاف السنين فإنه يوجد معنى متفق عليه لهذا المصطلح. يعرف قاموس أكسفورد الإنجليزي المصطلح على النحو التالي: «السياسة، وخاصة العلاقات الدولية، عندما تتأثر بالعوامل الجغرافية.»[١] وعلى مدى طويل من الزمن كان هذا التعريف مقبولًا، حيث كان الاختلاف بين السياسة والجيوسياسة يقع في وجود البعد الجغرافي، أي التفاعل بين الجغرافيا والسياسة. طبقًا للمقولة القديمة كانت «الجغرافيا هي مسألة قضاء وقدر.» نيوزيلندا ولبنان كلتاهما دولة صغيرة، ولكن بينما تعتبر نيوزيلندا محظوظة جغرافيًّا فإن لبنان ليست كذلك.

ولكن مصطلح «الجيوسياسة» قد تطور وأصبح الآن يغطي مايتعدى مجال الجغرافيا بكثير، حيث يشير أيضًا إلى العلاقات بين القوى العظمى بغض النظر عن علاقاتها الجغرافية. يفصل بين أمريكا والصين محيط هائل، ولكن ليس هناك شك أن أهم علاقة جيوسياسية في العالم هي التي تربط بين هاتين الدولتين.

توجد مدرستان رئيسيتان في الإستراتيجية الجيوسياسية بوجه عام: المدرسة الليبرالية–الدولية والمدرسة الواقعية. تؤمن المدرسة الليبرالية–الدولية أن أمرًا أساسيًّا قد تغير في التاريخ الإنساني. في الماضي الجيوسياسة كانت لعبة صفرية لا يفوز فيها أحد. أما الآن فلقد استبدلت هذه الألعاب بتعاون بين الدول داخل إطار تعاوني عالمي أكبر. يمكن للمنافسة الجيوسياسية أن تصبح لعبة لا يخسر فيها أي طرف. يصف روبرت جاكسون وجورج سورنسن هذه المدرسة كالتالي: «الليبراليون لديهم عادة رؤية أكثر تفاؤلًا للطبيعة الإنسانية، فلديهم قناعة فطرية بقدرة

الإنسانية على التقدم والتطور. بالنسبة لليبراليين العلاقات الدولية لا تدور حول صراع على السيطرة بين الدول القومية، فالمجتمعات قادرة على التعاون من أجل خير الجميع.»[٢] ترتبط بهذه المدرسة أسماء علماء على شاكلة آن ماري سلوتر وجون إيكنبري.

وتؤمن المدرسة الواقعية بالعكس: لم يتغير أي شيء بشكل أساسي في التاريخ الإنساني، فالاعتبارات الجيوسياسية اليوم هي نفس الاعتبارات الجيوسياسية منذ ألف عام، والدول القومية تتنافس دائمًا على النفوذ والقوة، وهذا التنافس لا يمكن أن ينتج أكثر من فائز واحد في النهاية. وطبقًا لجاكسون وسورنسن فإن «أفكار وفرضيات المدرسة الواقعية الأساسية هي: ١) رؤية متشائمة للطبيعة الإنسانية ٢) الإيمان بأن العلاقات الدولية تتميز في جوهرها بالصراع وأن الحروب في نهاية الأمر هي التي تحسم تلك الصراعات ٣) اهتمام شديد بالأمن القومي وبقاء الدولة ٤) تشكك أصيل أن بالإمكان إحراز تقدم على صعيد السياسة الدولية يمكن مقارنته بالتقدم في الحياة السياسية المحلية.»[٣] ينتمي للمدرسة الواقعية علماء على شاكلة روبرت كاجان وآرون فريدبرج.

وجدتُ نفسي أتساءل إذا كان عصرنا الانتقالي الحالي يرى أن المدرستين قد يكونان على حق في نفس الوقت، فطبقًا لرؤية المدرسة الليبرالية-الدولية بدأت الدول في التعاون معًا بشكل أكبر. ولكن على الرغم من هذا التعاون فإن التنافس العنيف أحيانًا يستمر طبقًا لآراء المدرسة الواقعية. عندما اندلعت الحرب اليوغسلافية في التسعينيات، تنافست الدول الأوروبية على بسط نفوذها في يوغسلافيا السابقة وإن كانت تعاونت جميعها من أجل إطفاء الحريق المندلع. الكثيرون من الآسيويين يعتقدون أن وجهتي النظر لهما وجاهتهما. وسوف يمر زمن — ربما قرن أو أكثر — قبل أن ندرك كل الاختلافات بين العقل الآسيوي والغربي. لقد تعاملتُ على مدى عقود طويلة مع عقول آسيوية وأوروبية وبدأتُ أقتنع أن بعض الاختلافات بين العقليتين على قدر كبير من الأهمية، فالغربيون يميلون للعمل في إطار ديكارتي لا يرى العالم سوى من منظور أبيض أو أسود. فعندما يكون جانب على صواب لابد أن يكون الجانب الآخر مخطئًا. أما العقل الآسيوي فيستطيع التعامل بشكل أفضل مع التناقضات والمفارقات، وقد يرى أن جانبين متناقضين ربما كانا كلاهما على صواب.

ولكي نفهم العوامل الجيوسياسية المعاصرة علينا أن نفترض أن هناك مسارين جيوسياسيين يتدفقان خلال عصرنا في آن واحد. أحد هذين المسارين يدفع الدول القومية للتعاون والآخر يدفعها للتنافس. المساران يتصارعان على النفوذ في عقول صانعي القرار. عندما التقى باراك أوباما وزي جينبنج في البيت الأبيض في ١٤ فبراير ٢٠١٢ كان عقلاهما طوال الوقت يحسبان

كيف يمكن أن تتنافس أمريكا والصين وأن تتعاونا مع بعضهما. التنافس بين القوى العظمى قد لا يختفي لمدة قرن آخر أو قرنين. ولكي نفهم كيف يعمل هذان المساران بما في ذلك القوى المسيطرة داخل كل منهما فدعونا نحلل بعمق أربعة من أصعب التحديات الجيوسياسية التي تواجه العالم حاليًّا. تلك هي العلاقات بين أمريكا والصين، وبين الصين والهند، وبين الإسلام والغرب، والجوانب الجيوسياسية المتنامية لجنوب شرق آسيا. سيكون الطريق وعرًا لفترة قبل أن يتأكد المتفائلون مثلي أن النتائج ستكون طيبة.

العلاقات الأمريكية الصينية

في المجال الجيوسياسي، أهم علاقة هي دائمًا العلاقة بين القوة العظمى في العالم (أمريكا حاليًّا) والقوة العظمى الناشئة (الصين حاليًّا). عبر معظم التاريخ، عندما كانت قوة عظمى تحاول أن تحتل مكان قوة أخرى كانت الحروب غالبًا ما تحدث، وكان الاستثناء الوحيد في التاريخ الحديث هو عندما حلت أمريكا محل المملكة المتحدة بوصفها القوة العظمى في العالم على مدى مائة عام. وربما كان السبب وراء سهولة هذا الانتقال للقوة أن قوة أنجلوساكسونية حلت محل أخرى، كما كانت هناك علاقات عديدة سواءً عملية أو مالية تربط بين الدولتين. في منتصف القرن التاسع عشر كانت بريطانيا هي المستثمر الأضخم في أمريكا. عندما تحقق الصين أضخم إجمالي ناتج محلي في العالم (أحد المؤشرات الهامة أن دولة ما قد حققت مكانة القوة العظمى) وربما يحدث ذلك في ٢٠١٠ فستكون تلك هي المرة الأولى خلال مائتي عام أن قوة غير أوروبية تتمتع بأضخم اقتصاد في العالم.

ومع ذلك فاحتمالات وقوع حرب بين أمريكا والصين ضعيفة جدًّا. قبل أن يتخلى روبرت جيتس عن منصبه كوزير للدفاع — وهو منصب شغله لمدة خمسة أعوام تقريبًا — قال للصحفيين في ١ يوليو ٢٠١١: «سوف نستمر نحن [أمريكا والصين] في اهتمامنا بحماية مصالحنا في منطقة المحيط الهادي، وشرق آسيا على وجه التحديد. ولكنني أعتبر أن احتمالات الصراع العسكري بين الدولتين ضعيفة جدًّا . . . لا أتخيل أن أي قوة منهما ستكون بهذه الدرجة من الغباء.»[٤] عدة عوامل يمكن أن تفسر الاحتمالات الضعيفة لوقوع حرب، منها خطر التدمير المتبادل الأكيد بالأسلحة النووية وتزايد الاعتماد المتبادل بين الاقتصادين الصيني والأمريكي والإدراك المتنامي أن على الصين وأمريكا إدارة الكثير من التحديات العالمية معًا، وعلى درجة مساوية من الأهمية أيضًا، الإدارة الماهرة لكل من الطرفين للاختلافات الجيوسياسية. ولقد عبر هنري كسنجر، وهو واحد من أعظم السياسيين في عصرنا، عن أهمية الإدارة الجيدة للعلاقات الأمريكية الصينية عندما جادل في ٢٠١١ أن علاقة تعاونية بين

الولايات المتحدة والصين «ضرورية من أجل الاستقرار والسلام العالمي.» ثم واصل كسنجر حديثه بالتحذير أنه في حالة تطور حالة حرب باردة بين الدولتين «فسوف يعرقل ذلك التقدم على جانبي المحيط الهادي لأجيال قادمة» و«سوف ينشر النزاعات داخل السياسة الداخلية لكل منطقة في الوقت الذي تفرض فيه قضايا عالمية مثل انتشار الأسلحة النووية والبيئة وأمان الطاقة والتغير المناخي أن يتعاون العالم بأسره.» وخلص كسنجر إلى أن «العلاقات بين الصين والولايات المتحدة ليست بالضرورة – ولا ينبغي أن تكون – لعبة صفرية.»[٥]

إذا اضطر هنري كسنجر للاختيار بين تعريف نفسه كليبرالي-دولي أو كواقعي فليس هناك أدنى شك أنه سيفضل وصف الواقعية. وعندما يؤكد سياسي واقعي مثل كسنجر الاعتماد المتبادل الهائل الذي نما بين أمريكا والصين فإن ذلك يشير إلى ضرورة احترام وجهتي النظر الليبرالية-الدولية والواقعية حتى نفهم الآليات المسيطرة على عالمنا. ومن ثم، فالعلاقة بين الولايات المتحدة والصين تبين كيف يمكن لاتجاهين جيوسياسيين أن يعملا في آن واحد، وهناك العديد من العوامل التي تدفع الصين والولايات المتحدة للتعاون، فالصين تعتمد على السوق الأمريكية في استيراد منتجاتها الصناعية، كما أن أمريكا تعتمد على الصين في شراء سندات خزانتها لتضمن أن أسعار الفائدة الأمريكية لا ترتفع بصورة جنونية، وتعتمد على الصين في الحفاظ على استقرار الوضع المضطرب في كوريا الشمالية، وتعتمد الصين بدورها على الولايات المتحدة للحفاظ على استقرار منطقة الخليج حيث إنها ماتزال تستورد الكثير من النفط منها. وفي أوقات كثيرة تتعاون الصين وأمريكا في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة لإدارة القضايا «الساخنة» في اللحظة الآنية.

فرص جيوسياسية

ومع ذلك وحتى في خضم التعاون بين الدولتين فإن كل دولة منهما تنظر بحذر وريبة على الدولة الأخرى لتستغل أي فرصة جيوسياسية تظهر في الأفق، ولقد نجح كلا الطرفين في انتهاز بعض تلك الفرص. هجمات ١١ سبتمبر كانت حدثًا جيوسياسيًّا هائلًا، وبعد ذلك الحدث بعقد من الزمن يبدو واضحًا أن المستفيد الجيوسياسي الأكبر منه هو الصين، ولم يكن ذلك أمرًا حتميًّا بأي حال من الأحوال حيث حظيت أمريكا في بداية الأمر بتعاطف هائل من الجميع. ولكن الصين انتهزت الفرصة فورًا وكان الرئيس الصيني جيانج زمين ضمن أوائل زعماء العالم الذين اتصلوا ليقدموا دعمهم لجورج بوش على الرغم أن قبل ذلك بعدة شهور فقط تنازعت الصين وأمريكا علنًا حول إسقاط طائرة تجسس أمريكية وتحطمها في جزيرة

هاينان. بعدها بثمانية عشر شهرًا اكتشف جورج بوش أن أمامه معضلة كبرى عندما منعه غزوه «غير القانوني» للعراق من تصدير النفط العراقي. احتاج بوش وقتها إلى قرار من مجلس الأمن ليسهل له تصدير النفط العراقي، وكانت الدولة التي قدمت له العون الأكبر هي الصين، فعقب صراعات مريرة مع فرنسا وألمانيا وروسيا حول شرعية إعلان الحرب لم يكن هناك أي ضمان أن أمريكا سوف تنجح. وفي نهاية الأمر، سيطرت واشنطن على الموقف من خلال القرار ١٤٨٣ الصادر في ٢٢ مايو ٢٠٠٣. أخبرني دبلوماسي أمريكي بلا تردد أن الصين كانت أكثر الدول دعمًا لصدور القرار لصالح أمريكا.

حصلت الصين على فوائد قصيرة وطويلة المدى نتيجة مساعدتها لأمريكا. من الفوائد المباشرة قصيرة المدى أن بوش ضغط على الرئيس التايواني شين شوي-بيان لوقف إستراتيجيته الخفية نحو «استقلال» تايوان، مما وفر دعمًا هائلًا للصين. ولكن الفوائد طويلة المدى كانت أهم بكثير. عندما أضفت الصين الشرعية على وجود القوات الأمريكية في العراق ضمنت الصين – سواءً كان ذلك بتخطيط واعٍ أو غير واعٍ – أن الولايات المتحدة ستكون مشغولة تمامًا بالاحتلال ولن تجد الوقت لتركز علىً نهوض الصًين البطيء والتدريجي كمنافس جيوسياسي.[٦] صحفي معروف من هونج كونج اسمه فرانك شنج كتب مقالًا بعد عشر سنوات من ١١ سبتمبر يقول: «لقد كان هجوم بن لادن على الولايات المتحدة فرصة أرسلتها العناية الإلهية للصين . . . ولن أكون مغاليًا إذا قلت أن الصين مدينة بالكثير لأسامة بن لادن.»[٧]

وكما أن أخطاء أمريكا الجيوسياسية ساعدت الصين فإن الأخطاء الجيوسياسية الصينية ساعدت بدورها أمريكا. في ٧ سبتمبر ٢٠١٠ ألقى خفر السواحل اليابانيون القبض على قبطان سفينة صيد صينية كانت قد ارتطمت بزورقي دورية في مياه متنازع على ملكيتها بالقرب من جزر سنكاكو (دياويو) واحتجزوه لمدة أربعة عشر يومًا. كل من الإعلام الصيني والحكومة الصينية بدأ الهجوم استجابة للحدث. وحتى بعد أن أفرجت اليابان عن قارب الصيد والقبطان طالبت الصين باعتذار من قبل اليابان، وكان ذلك أمرًا غير حكيم حيث شعر الشعب الياباني بصدمة حقيقية من رد الفعل الصيني القوي. سُئل صحفي ياباني معروف اسمه يوشي فوناباشي إذا ماكانت صدمة سنكاكو بالنسبة لليابان أكبر من صدمات نيكسون، أي في صيف ١٩٧١ عندما قام ريتشارد نيكسون بتطبيع العلاقات مع الصين بدون إبلاغ اليابان وبإيقاف تحويل الذهب إلى الدولار مما تسبب في هبوط حاد للين. فأجاب: «سوف تكون صدمة أكبر، فالمشاكل التي تظهر بين اليابان والولايات المتحدة يمكن تسويتها في نهاية الأمر داخل إطار التحالف. التحالف

هو مركز الثقل. ولكننا لا نستطيع أن نقول نفس الشيء عن العلاقة اليابانية الصينية، فهناك دائمًا خطر أن تخرج عن السيطرة تمامًا بسبب أتفه حدث. الآن تقف اليابان والصين في نقطة الصفر والأرضية تبدو خواءً شاسعًا وكئيبًا.[٨] من خلال خطأ كبير واحد حول قارب صيد ساعدت الصين في تقوية التحالف الدفاعي بين الولايات المتحدة واليابان.

اقترفت الصين أخطاء أخرى، كان أولها موقفها السلبي من قصف كوريا الشمالية لجزيرة في كوريا الجنوبية في ٢٣ نوفمبر ٢٠١٠ والذي أودى بحياة اثنين من جنود البحرية الكورية الجنوبية واثنين من المدنيين، ولقد أفسد ذلك الحدث الكثير من المجهود الشاق الذي بذلته الصين في التوافق مع كوريا الجنوبية. ولهذا فكان من المستغرب أن سفير كوريا الجنوبية قرر حضور الاحتفال بفوز المنشق الصيني ليو زياوبو بجائزة نوبل للسلام في ١٠ ديسمبر ٢٠١٠ على الرغم من المجهود الكبير الذي بذلته الحكومة الصينية لإقناع كوريا الجنوبية بعدم الحضور.

في وقت سابق، اتخذت الصين مواقف شديدة العنف على غير المعتاد تجاه قضية بحر الصين الجنوبي، ولقد أعلنت حظرًا من طرف واحد على الصيد في خليج تونكين واحتجزت قوارب الصيد الفيتنامية. أعلنت الصين أنها تعتبر بحر الصين الجنوبي «مصلحة جوهرية.» وأبدت الصين اعتراضها الشديد أيضًا على خضوع كل من فيتنام وماليزيا للأمم المتحدة في قضية مطالبتها بتوسيع حدود مياهها الإقليمية في منطقة المياه الضحلة في بحر الصين الجنوبي. ويشرح كريستوفر جوينر أهمية نزاعات بحر الصين الجنوبي كما يلي: «تعتبر جزر سبراتلي ذات أهمية كبيرة من الناحية الإستراتيجية والاقتصادية والسياسية بالنسبة للدول الساحلية الواقعة على بحر الصين الجنوبي حيث يمكن استخدامها كنقاط ارتكاز قانونية للدول للمطالبة بحقوق حصرية في مياه وموارد بحر الصين الجنوبي، ولها أهمية استراتيجية لجميع الدول في المنطقة لأنها تتحكم في الطرق البحرية التي تمر خلالها السفن التجارية المبحرة من وإلى مواني جنوب شرق آسيا.»[٩]

كل هذه الأفعال أعطت وزيرة الخارجية هيلاري كلينتون الفرصة لكي تستغل الانقسامات المحتملة بين الصين وآسيان في المنتدى الإقليمي لآسيان المنعقد في يوليو ٢٠١٠. قامت كلينتون بتحرك تم تنسيقه جيدًا وبدا أنه تمتع بدعم العديد من دول جنوب شرق آسيا حيث أشارت كلينتون إلى النزاع بوصفه «أولوية دبلوماسية هامة» بالنسبة للولايات المتحدة

وأعربت عن استعداد بلادها للتوسط من أجل الوصول إلى تسوية. وقالت كلينتون: «من مصلحة الولايات المتحدة القومية أن تحافظ على حرية الملاحة والوصول المفتوح للمناطق البحرية المشتركة في آسيا واحترام القانون الدولي في بحر الصين الجنوبي.» ثم أضافت أن الولايات المتحدة تدعم «عملية دبلوماسية يتعاون من خلالها كل المطالبين بحقوقهم من أجل تسوية النزاعات المختلفة حول السيادة على الأراضي بدون لجوء إلى العنف أو الإكراه.»[١٠]

استشاطت بكين غضبًا من هذا التصريح. ومن الواضح أن وزير الخارجية الصيني، يانج جيشي، شعر بالصدمة من هذا التصريح ووصف تعليقات كلينتون بأنها قد تم تنسيقها مع آخرين وأكد أنها نظريًّا «تمثل هجومًا على الصين. لا يوجد أحد يعتقد أن هناك ما يهدد سلام المنطقة أو استقرارها.» وذكر جريج تورود أن يانج كان مصدومًا واتهم نظيرته الأمريكية بإطلاق مؤامرة ضد الصين. وكتب تورود يقول أن «يانج غادر الاجتماع المغلق».

> وبعدها أدلى بتصريحات مشوشة هدد فيها بفرض عقوبة اقتصادية على دول جنوب شرق آسيا التي سعت لمعارضة بكين. وأكد جون بومفرت هذا التقرير: «وزير الخارجية يانج انصرف عن الاجتماع لمدة ساعة، وعندما عاد أدلى بتصريح مشوش استغرق مدة ٣٠ دقيقة اتهم فيه الولايات المتحدة بالتآمر ضد الصين في هذه القضية.» . . . وفي أول أغسطس صرح يانج بقوله: «ماذا ستكون العواقب إذا تحولت هذه القضية إلى مشكلة دولية أو متعددة الأطراف؟ سوف تزيد الأمور سوءًا وتجعل التسوية أكثر صعوبة. تبين لنا الممارسات الدولية أن أفضل وسيلة لتسوية مثل هذه النزاعات هي أن تقوم الدول المعنية بمفاوضات ثنائية مباشرة.»[١١]

سوف يكون من الحكمة ألا تقلل الصين من أهمية القلق الذي أحدثته مطالباتها في بحر الصين الجنوبي، فعندما استخدمت الصين الخطوط المنقوطة على خريطة كانت قد نشرت لأول مرة في الأربعينيات فإنها طالبت بأكثر من ٨٠ بالمائة من بحر الصين الجنوبي. قابل هذه المطالبة شعور بالذهول، ولاحظ لي كوان يو، رئيس الوزراء السابق لسنغافورة، أنه «واضح أن مطالبات الصين أكثر تعقيدًا من مجرد إخراج خريطة بخطوط منقوطة ثم القول «كل ذلك ملكي». «أي من الذي أنتج هذه الخريطة؟ وكيف يمكننا أن نعرف أنها أصلية؟ من الذي احتفظ بها؟ وحتى إذا أمكن إثبات قدم الخريطة، فماذا تبين لنا؟»[١٢] ولقد لخص مقال منشور في آسيا تايمز في ٥ أكتوبر ٢٠١١ الموضوع على النحو التالي: «سيكون أمرًا عبثيًّا إذا حاولت إنجلترا أن

تطالب بالسيادة على معظم القناة الإنجليزية أو الخليج الفارسي بإيران أو خليج تايلندا بتايلندا أو خليج تونكين بفيتنام أو بحر اليابان باليابان أو خليج المكسيك بالمكسيك. هذا بالضبط ما تسعى الصين لعمله بالمطالبة بمعظم بحر الصين الجنوبي.»[١٣]

يوضح الاستغلال المتبادل للأخطاء من جانب الولايات المتحدة والصين أنه حتى عندما تستمر الدولتان في التعاون في مجالات هامة عديدة إلا أنهما تتنافسان دائمًا معًا، وهما تدركان وجود هذا التنافس. الجانبان يشعران بمتعة متساوية عندما يحققان نصرًا أو اثنين. هذه اللعبة ليست خطيرة في حد ذاتها، ولكنها قد تصبح خطيرة إذا تخطى جانب منهما «الخط الأحمر» وداس على مصلحة قومية هامة للجانب الآخر. في الواقت الراهن يعتبر احتمال تخطي أمريكا للخط الأحمر أكبر من الصين حيث إن الصين ماتزال أضعف عسكريًا من الولايات المتحدة، ولا يعني ذلك أن الصين تعتبر في جوهرها قوة عظمى أكثر طيبة من أمريكا. الدرس الوحيد الذي لا يقبل الجدل بعد آلاف من السنين من المعاملات الجيوسياسية أنه لا توجد قوة عظمى تتسم بالطيبة، فهي تسعى دومًا لتحقيق مصالحها أو تأمينها. والسؤال الوحيد المهم هو إذا ما كانت تلك القوة تتصرف بحكمة أم بحماقة. في الوقت الحالي، تواجه أمريكا خطر التصرف بشكل غير حكيم في مجالين اثنين.

خطوط الصين الحمراء

أول مجال هو العسكري. مازالت أمريكا أكثر قوة بكثير من الصين، ولهذا فالسؤال الإستراتيجي الذي ينبغي على واشنطن طرحه هو إذا كانت تريد تشجيع سباقًا ضخمًا نحو التسلح. الحكمة الجيوسياسية البسيطة تشير إلى أن مصلحة أمريكا طويلة المدى تكمن في تجنب مثل هذا السباق، فأمريكا لن تستطيع تجربة نفس المناورة التي نجحت نجاحًا باهرًا مع الاتحاد السوفييتي حيث كانت قدراتها الإنفاقية تفوق قدرات الاتحاد السوفييتي بعدة أضعاف. الآن وحيث إن الاقتصاد الصيني يوشك أن يصبح أضخم من الاقتصاد الأمريكي، فضلًا على أن الاقتصاد الأمريكي يواجه احتمال استمرار ضعفه لمدة عقد آخر أو مايقرب منه، فقد يكون من الحكمة بالنسبة لواشنطن تجنب مثل ذلك الإنفاق. فقد تكون خزائن الصين أكثر امتلاءً في المستقبل القريب.

ومن دواعي الأسف أن واشنطن لن تصل قريبًا إلى «الحكمة» في المجال العسكري. في مقال منشور بالواشنطن تايمز في أغسطس ٢٠١١ أشار فريد زكريا إلى أن الإنفاق العسكري الأمريكي سيظل على أعلى مستوياته:

في الفترة بين ٢٠٠١ و٢٠٠٩ ارتفع إجمالي الإنفاق العسكري من ٤١٢ مليار دولار إلى ٦٩٩ مليار دولار، ويمثل ذلك زيادة تصل إلى ٧٠ بالمائة وهي زيادة أضخم من أي مثيل لها في نفس المدة منذ الحرب الكورية. وإضافة إلى الإنفاق الإضافي على العراق وأفغانستان فلقد أنفقنا ٢٥٠ مليار دولار أكثر من متوسط نفقات الدفاع الأمريكية خلال الحرب الباردة – وهو الوقت الذي اصطف فيه السوفييت والصينيون والأوروبيون الشرقيون ضد الولايات المتحدة وحلفائها. خلال العقد الماضي لم يكن لدينا خصوم قوميون نخشاهم، ومع ذلك ارتفع الإنفاق الأمريكي على الدفاع من حوالي ثلث إجمالي إنفاق الدفاع في العالم إلى ٥٠ بالمائة. بتعبير آخر، نحن ننفق أكثر على الدفاع من جميع دول العالم معًا.[١٤]

حقيقي أن الرئيس أوباما اضطر إلى إعلان تخفيضات كبرى لميزانية الدفاع في ٥ يناير ٢٠١٢ لتقليل عجز الميزانية الأمريكية، ولكن أمريكا سوف تظل تنفق أكثر من أقرب منافس. لماذا يعتبر ذلك ضروريًّا؟ وهل يتسم ذلك بالحكمة؟

قد يشجع الإنفاق العسكري الضخم على شكل من السلوك العدواني نسبيًّا. كانت البحرية الأمريكية تقوم بدوريات استفزازية على مقربة من الساحل الصيني على مدى عدة عقود. بمقتضى القانون الدولي تملك البحرية حق الإبحار أو إرسال طائرات استطلاع في المياه الدولية التي تقع على بعد اثني عشر ميلًا من الشواطئ الصينية. ولكنني أتساءل إذا ما طرح أي صانع قرار أمريكي أسئلة جدية لنفسه حول الحكمة من الاستمرار في هذه الدوريات. أولًا، هل كان من الحكمة بالنسبة للبحرية الأمريكية الاستمرار في سلوكها القديم (وهي تعرف أنه سوف يثير غضب الصين) في الوقت الذي سعت فيه واشنطن ضمنيًّا للحصول على دعم الصين للتغلب على أزمتها المالية؟ ثانيًا، حتى إذا كانت الصين قد قبلت بشكل سلبي بهذه الدوريات، إلى متى ستستمر في القبول بهذا؟ ثالثًا، إذا أصرت البحرية الأمريكية على حقها في القيام بدوريات على بعد اثني عشر ميلًا من الشواطئ الصينية فهل ستسمح أمريكا للسفن وطائرات الاستطلاع الصينية أيضًا بالقيام بنفس العمل على بعد اثني عشر ميلًا من السواحل الأمريكية عندما تطور الصين نفس القدرات؟

وعلى نفس المنوال بدأ سباق أولي للأسلحة بين أمريكا والصين في الفضاء الخارجي. أتذكر بكل وضوح تعبيرات الذعر في الإعلام الأمريكي عندما دمر صاروخ صيني قمرًا صناعيًّا في الفضاء الخارجي في يناير ٢٠٠٧. ومع ذلك ففي التغطية الإعلامية بأكملها لم أشاهد الكثير من التحليلات للقدرات العسكرية المتراكمة لأمريكا في الفضاء الخارجي. إذا

لم يكبح الجانبان جماح أنفسهما فالخطر يكمن في دفع بعضهما البعض نحو سباق تسليح باهظ الكلفة لن يستطيعا الخروج منه. ولهذا، فلقد جاء الوقت الذي ينبغي أن تبدأ فيه الصين وأمريكا حوارًا مفتوحًا وصادقًا حول سباق التسلح هذا.

ولحسن الحظ أن مثل هذا الحوار لا يصعب تخيله، فالزعماء الصينيون والأمريكيون يلتقون باستمرار: ففي الفترة بين ١٩٩٠ و٢٠١٠ حدث أربعون لقاء وجهًا لوجه بين الرئيس الأمريكي ونظيره الصيني. أمريكا والصين، على خلاف أمريكا والاتحاد السوفييتي، تنتميان إلى العديد من المنظمات «متعددة الأطراف» التي تشمل منظمة التعاون الاقتصادي لآسيا المحيط الهادي وقمة العشرين. كل اجتماع من تلك الاجتماعات السنوية توفر فرصة للمناقشات المباشرة وجهًا لوجه. وعلى الرغم من ذلك، فكثيرًا ما يتحول الحوار الأمريكي الصيني إلى حديث شكلي يركز على القضايا قصيرة المدى وليس على التحديات والفرص طويلة الأجل، ويبرهن على ذلك الحوارات الإستراتيجية والاقتصادية التي جرت بين الولايات المتحدة والصين منذ ٢٠٠٩. فعلى الرغم من ارتفاع مستوى الوفود غير المسبوق وحجمها على الجانبين فإن الحوار قلما تناول أية قضايا استراتيجية طويلة المدى مثل التعامل مع التغيرات المناخية وإعادة هيكلة النظام المالي في العالم وإصلاح المؤسسات الدولية (مثل الأمم المتحدة) وإعادة تنظيم نظام الأمان العالمي، وهي قضايا تمس المصالح الحيوية للطرفين وتقع مسئوليتها بلا جدال على عاتقيهما. وبدلًا من ذلك تركز الحوارات على «المصالح الأساسية» للصين و«المصالح الحيوية» للولايات المتحدة في قضايا مثل الاستقرار الداخلي للصين أو التوازن التجاري أو موضوع العملات.

الخط الأحمر الثاني الذي يمكن لأمريكا أن تتخطاه بغير قصد هو قضية الاستقرار السياسي في الصين، وهي قضية تظهر بوضوح مواطن الاختلاف في الرؤى. من وجهة نظر الزعماء الصينيين، عانت الصين من حالة لم تتوقف تقريبًا من الاضطراب السياسي والقلاقل منذ حرب الأفيون الأولى في ١٨٣٩ إلى الثورة الثقافية التي انتهت في ١٩٧٦. وبعد مايقرب من ١٤٠ عامًا من القلاقل استمتع الشعب الصيني بمايزيد على ثلاثين عامًا من النمو الاقتصادي المتواصل والاستقرار السياسي النسبي. والاثنان مرتبطان ببعض. فبدون الاستقرار السياسي ما استطاع الشعب الصيني الاستمتاع بالنمو الاقتصادي والتحسن السريع في مستويات معيشتهم. يؤمن الزعماء الصينيون إيمانًا راسخًا أن الاستقرار السياسي في الصين سوف ينهار إذا لم يمسك الحزب الشيوعي الصيني بدفة الحكم بقوة خلال المرحلة الحالية من النمو. ولكنهم يدركون أيضًا أنه يتعين على الحزب أن يعيد تشكيل ذاته. ومن جوانب كثيرة قام الحزب بعمل

ذلك. ومع ذلك فقدرة الحزب الشيوعي الصيني على البقاء أمر ضروري لاستقرار الصين. توضح الإحصاءات أن الأغلبية العظمى من المواطنين الصينيين يقبلون فكرة استمرار الحزب الشيوعي في الحكم طالما واصل تقديم نتائج اقتصادية جيدة وخدمات اجتماعية. هناك عقد اجتماعي ضمني بين الحزب الشيوعي الصيني والشعب الصيني. الحوار التالي بين مذيع في التليفزيون المركزي الصيني وصحفي يعبر جيدًا عن هذا المعنى:

المذيع: ولكي نتابع الاستقصاء الذي أجراه مراسلنا وانج جوام عن مدى رضا الشعب عن الحزب سينضم هو إلينا الآن في الاستوديو. والآن، وانج جوام، علمتُ أننا قمنا باستطلاع رأي حول الحزب الشيوعي. ماذا تخبرنا النتائج؟

وانج جوام: نعم، لقد أجرينا استطلاع رأي مستقل من خلال موقع «سينا زيبو»، وهو الموقع الصيني البديل لتويتر، ومواقع تواصل اجتماعي أخرى، وطلبنا من المواطنين الصينيين تقييم أداء الحزب الشيوعي على مقياس من واحد إلى خمسة، حيث يكون الواحد هو الأداء الأسوأ وخمسة هو الأفضل. يأتي المواطنون المستطلع رأيهم من جميع القطاعات وبخلفيات اقتصادية وتعليمية مختلفة. الشخص الأصغر كان عمره ١٨ عامًا والأكبر عمره ٧١ عامًا. وكان متوسط النقاط ٣,٨٧. بناءً على الاستطلاع نستطيع رؤية اتجاهات ثلاثة منفصلة هنا. أحد الاتجاهات أن الأشخاص الأكبر سنًّا يشعرون برضا أكبر عن أداء الحزب. الأشخاص في الخمسينيات والستينيات والسبعينيات من عمرهم كان متوسط نتائجهم ٤,١. أما الجيل الشاب من الصينيين أو من مواليد الثمانينيات وما بعدها فكان متوسط نتائجهم أقل نسبيًا حيث كان ٣,٣٤ أي أقل من المتوسط العام، مما يعني أنهم مقتنعون أن أداء الحزب ليس سيئًا ولكن من جوانب عدة كان بإمكانه بالتأكيد أن يكون أفضل.

المذيع: ماهي فكرة الناس بالضبط إذن عن الحزب الشيوعي الصيني وفي أي المجالات يمكن للحزب أن يرتقي بأدائه؟

وانج جوان: الأغلبية الكاسحة من الشعب (٨٤٪) يعتقدون أن شرعية الحزب الشيوعي الحاكم تأتي أساسًا من النجاح الاقتصادي الذي حققه خلال العقود القليلة الماضية، فهناك عدد أكبر من الصينيين من أي وقت مضى في تاريخ الدولة يستطيعون الآن أن يقرروا ماذا يأكلون وأين يعيشون وكيف يفكرون وكيف يعيشون حياتهم. ثانيًا، أكثر من ٧٠ بالمائة (٧٢٪) من المستطلع رأيهم قالوا أن الحزب له الفضل في محاربة الاستعمار الغربي في السنوات الأولى من

القرن العشرين. ويعتقدون أن هذا النصر أنقذ الأمة بعد أن دمرتها الحروب وأعطى للصينيين لأول مرة في تاريخهم إحساسًا بالانتماء واحترام الذات. وحول التحديات التي تواجه الحزب أشار ٨٩ بالمائة من المستطلع رأيهم إلى تفشي الفساد والذي يؤدي بدوره إلى التباين الاجتماعي ويهدم سمعة الحزب ومصداقيته. أكثر من ٦٠ بالمائة (٦٤٪) عبروا عن حزنهم بسبب فقدان الثقافة والقيم الصينية التقليدية. يبدو أن الكثيرين غير مهتمين سوى بزيادة دخلهم والارتقاء في السلم الاجتماعي. وفي النهاية، نصف الناس (٤٦٪) قالوا أنهم يشعرون بخيبة الأمل لأن حكم القانون لا يزيد عن مجرد حبر على ورق فقط ولا يطبق في ظروف عديدة.[١٥]

لقد اقتبست هذا الحوار بشكل مطول لأن الكثيرين في الغرب قد يندهشون من وجود مثل هذه المناقشة المنفتحة. عبّر ميت رومني جيدًا عن الرؤية الأمريكية في مقال نشره في وول ستريت جورنال في ١٦ فبراير ٢٠١٢ حيث قال: «الدولة التي تقهر مواطنيها لا يمكن أن تصبح في النهاية شريكًا موثوقًا في النظام الدولي القائم على الحرية الاقتصادية والسياسية.»[١٦] ثم أضاف: «ينبغي علينا أن ندرك أن وجود الصين كدولة ديكتاتورية تنعم أيضًا بالرخاء سوف يمثل مشكلة متفاقمة لنا ولجيرانها وللعالم بأسره.»[١٧] وربما عبر رومني عن آرائه بشكل مباشر وقاطع أكثر من معظم الزعماء الأمريكيين الآخرين ولكن ليس هناك شك أنه يمثل مجمل آراء الإدارة الأمريكية: الصين دولة طاغية فلن تتمكن من الاستمرار أو العمل في المدى البعيد.

يجب أن تتجنب كل من الصين وأمريكا الخطاب المتهور حول الطغيان أو الاستقرار، فليس هناك شك أن الحكومة الصينية تستاء بشدة كلما أثارت أمريكا قضايا حقوق الإنسان. ولكنها تعلمت أيضًا كيف تدير هذه الأحداث بوصفها «مصادر إزعاج» وليست تهديدات. كما ينبغي على أمريكا أيضًا أن تعيد النظر في حكمة الضغط لإحداث تغيير سياسي. فمن ناحية، إذا كانت الصين بالفعل دولة طاغية سياسيًّا فإن أداءها في النهاية سيكون سيئًا وسيقودها إلى تدمير نفسها. ومن الناحية الأخرى، يجب على أمريكا أن تتوقف للحظة لتسأل عما يمكن لحكومة أكثر «ديمقراطية» عمله في الداخل وفي المنطقة وفي العالم ككل. حكومة صينية أكثر ديمقراطية ستكون أكثر شعبية ووطنية. ولكي نرى لمحة عن طبيعة الصوت الأكثر وطنية في الصين يجب علينا أن نقرأ مقالات التحرير والأعمدة المنشورة في جلوبال تايمز، التي تقدم وجهة نظر تعكس تيارًا قويًّا داخل الدولة الصينية. إذا أصبح ذلك الصوت هو المهيمن في الصين فمن الأرجح أن الصين لن تسلك المسلك المتحفظ الذي اتبعته خلال السنوات

الماضية. وعلى النقيض من ملاحظات رومني، فالظهور المفاجئ لمزيد من الديمقراطية في الصين قد يؤدي إلى مزيد من المشاكل بالنسبة للمنطقة والعالم.

ومع ذلك، سوف تتطور الصين إلى نظام أكثر ديمقراطية في المستقبل، وليس هناك شك أن الصين سوف تصل إلى مقصدها السياسي في نهاية الأمر. سوف يكون ذلك خيارًا لا يمكن تجنبه وخاصة بمجرد أن تتطور في الصين أضخم طبقة متوسطة في العالم. السؤال الوحيد هو: هل ستقوم أمريكا أو أي قوة أخرى بتقديم العون للصين عن طريق التدخل في شئونها الداخلية؟ هناك إغراء قوي داخل أمريكا للتدخل، ولكن الطريق الأكثر حكمة هو السماح للصين بالتطور طبقًا لجدولها الزمني. إذا لم تتخط أمريكا الخط الأحمر في هذا المجال فإنها سوف تساعد أيضًا على حماية الاستقرار الجيوسياسي.

لقد تذكر الزعيمان الأمريكي والصيني هشاشة النظام السياسي الصيني عندما قام رئيس الشرطة في شونج كنج واسمه وانج ليجون بالاحتماء فجأة بالقنصلية الأمريكية في شنجدو في ٦ فبراير ٢٠١٢. كان وانج يحاول الإفلات من قبضة رئيسه، النجم السياسي الصاعد بو زيلاي، وكان يخشى على حياته. لو لم يتم التعامل بكل حرص مع هذه الحادثة لأدت إلى إفساد العلاقات بشدة بين أمريكا والصين. ولكن لحسن الطالع، قرر وانج تسليم نفسه للشرطة في بكين. وبهذا تم تجنب مشكلة دبلوماسية كبرى. وعلي نفس المنوال، أظهرت حادثة شين جوانجشنج أيضًا مهارة دبلوماسية ومرونة غير متوقعة من جانب الزعماء الصينيين. وعلى الرغم أن السماح للمحامي الصيني الكفيف المنشق بمغادرة الصين كانت تعني إراقة ماء الوجه بالنسبة لهم في المدى القصير فإنه كان قرارًا حكيمًا في المدى البعيد حيث أظهر للعالم وجهًا أكثر تعاونًا للحكومة الصينية. هذا التنازل تجنب أيضًا إخراج العلاقة الصينية الأمريكية عن مسارها.

ولكن حادثة وانج ليجون التي أدت في النهاية إلى إزاحة بو زيلاي أوضحت للزعماء الصينيين مدى هشاشة النظام السياسي الصيني. وفي نهاية الأمر، قرروا جميعهم ضرورة إزاحة بو لأنه حاول، مثل ماو تسي تونج خلال الثورة الثقافية، أن يحصل على القوة عن طريق جذبه المباشر للجماهير، مما قد يهدد حكم الحزب الشيوعي الصيني. ومن ثم، تم إبعاد بو بكل رقة وعناية بدون أن يحدث ذلك أثرًا عميقًا. ومع ذلك، مرة أخرى أظهرت القصة بأكملها للزعماء الصينيين أهمية الاستقرار السياسي في الداخل. ونظرًا لوجود تلك المصلحة الجوهرية للطرفين، فمن المفيد للإدارة الأمريكية أن تنمي حسًّا أعمق بمشاكل الصين في هذا المجال.

أزمة الهبوط إلى رقم اثنين

وأخيرًا، لن تحتاج لكي تكون عبقريًّا في المجال الجيوسياسي لتتنبأ متى ستقع أزمة كبرى في العلاقات الأمريكية الصينية. سوف يحدث ذلك في وقت ما خلال العقد اللاحق على عام ٢٠١٦. لماذا ٢٠١٦ بالذات؟ ذلك هو العام الذي سيتوقف فيه الاقتصاد الأمريكي، طبقًا لبعض التقديرات، من احتلال رقم واحد في العالم. في خطاب قصير مرسل إلى الفاينانشال تايمز بتاريخ ٩ فبراير ٢٠١٢، صرح جيف ساكس بما يلي: «في ١٩٨٠، كان نصيب الولايات المتحدة من الدخل العالمي (طبقًا لمقياس أسعار تعادل القوة الشرائية) ٢٤,٦ بالمائة. في ٢٠١١، هبط إلى ١٩,١ بالمائة، ويتوقع صندوق النقد الدولي أنه سيهبط إلى ١٧,٦ بالمائة بدءًا من ٢٠١٦. على الجانب الآخر، كان دخل الصين يمثل ٢,٢ بالمائة من الدخل العالمي في ١٩٨٠ وارتفع إلى ١٤,٤ بالمائة في ٢٠١١ ويتوقع صندوق النقد الدولي أنه سوف يتخطى الولايات المتحدة في ٢٠١٦ ليصل إلى نسبة ١٨ بالمائة. إذا لم يحدث ذلك تحولًا جذريًّا العالم فمن الصعب أن نتخيل حدثًا أعمق تأثيرًا.»[١٨]

سوف يعترض بعض الاقتصاديين على استخدام أسعار تعادل القوة الشرائية لقياس حجم أي اقتصاد. ولكن حتى من وجهة نظر «اسمية» فإن حجم الاقتصاد الأمريكي النسبي سوف يستمر في التقلص. إدوارد لوس، وهو مؤلف كتاب حان وقت التفكير: أمريكا في زمن الهبوط يقرر ما يلي: في سنة ٢٠٠٠، كان نصيب الاقتصاد الأمريكي حوالي ٣١ بالمائة من الاقتصاد العالمي، أي أقل بقليل من ثلثه. بحلول ٢٠١٠، كان قد انخفض إلى ٢٣,٥ بالمائة أي أقل من ربعه. في ٢٠٢٠ أو قرب ذلك، قد يهبط نصيب أمريكا إلى حوالي السُدس.[١٩] إذا لم تؤكد هذه الحقائق أن أمريكا تتجه بخطوات ثابتة لاحتلال المرتبة الثانية في العالم، فما هي الحقائق التي يمكن أن تؤكد ذلك؟

عندما يفيق الأمريكيون في نهاية الأمر ويدركون أن اقتصادهم أصبح رقم اثنين في العالم فمن المرجح أن حوارًا مريرًا سوف يبدأ بالسؤال الشهير: «من الذي أفقد أمريكا مركزها الأول؟» لقد حدثت مثل تلك الحوارات من قبل، على غرار «من الذي أفقدنا فيتنام؟» أو «من الذي أفقدنا العراق؟» مثل تلك الحوارات المريرة نادرًا ما تنير الأفكار، بل على العكس من ذلك، ستحتوي على الكثير من إلقاء التهم جزافًا وتحميل المسئولية لآخرين. ستصبح الصين المتهمة الأولى وستحمل بطبيعة الحال المسئولية كلها.

السبب الذي يجعلني أقلق بشدة من المناقشات حول «من الذي أفقد أمريكا مركزها الأول؟» هو أن لدي خبرة مباشرة بإحجام المسئولين الأمريكيين الكبار عن مجابهة حقيقة لا

يمكن إنكارها، حقيقة توشك أن تلطم أمريكا على وجهها. في يناير ٢٠١٢ دُعيتُ إلى رئاسة مناقشة ندوة «مستقبل القوة الأمريكية في القرن الواحد والعشرين» المنعقد ضمن اجتماع دافوس. كان أعضاء الندوة من المواطنين الأمريكيين المرموقين. وفي الواقع، قال مايكل فرومان أن زملاءه في الندوة كانوا «ثلاثة من أكثر المشرعين الدوليين في بلادنا.» كان هناك اثنان من الجمهوريين هما السيناتور ساكسبي شامبليس (جورجيا) وبوب كوركر (تنيسي)، واثنان من الديمقراطيين وهما مايكل فرومان، النائب المساعد للرئيس ونائب مستشار الأمن القومي للشئون الاقتصادية الدولية، ونائبة الكونجرس نيتا م. لوي (نيو يورك). كان سؤالي الافتتاحي سؤالًا سهلًا: «كيف ترى مستقبل القوة الأمريكية؟» كانت إجاباتهم متوقعة: ستظل أمريكا رقم واحد دائمًا. طرحت سؤالي الثاني بشكل أكثر حساسية. قلت أنني سمعتُ عن بعض التوقعات التي ترى أن أمريكا سوف تكون ثاني أضخم اقتصاد عالميًّا خلال عقد أو ما يقرب من ذلك. ولهذا تساءلتُ إذا كانت أمريكا تستطيع التأقلم مع وجودها في المرتبة الثانية في العالم.

ليس من السهل بالنسبة لي أن أصاب بالصدمة، ولكن لابد أن أعترف أنني صدمتُ من ردود أفعال كبار السياسيين الأربعة. لم يستطع أي واحد منهم أن يقول أو يشير إلى إمكانية أن تصبح أمريكا رقم اثنين على الإطلاق. جاء رد الفعل المثير من السيناتور كوركر:

> إذا نجح الشعب الصيني في تحقيق الازدهار، وإذا نظرنا إلى التركيبة السكانية، فإن حجم اقتصاد الصين سيكون شديد الضخامة. ولهذا، فأعتقد أننا نستطيع جميعًا القيام بالعمليات الحسابية، والنظر إلى معدلات النمو. ومع ذلك سأتوقف هنا، لأنني لن آخذ ولن أشتري أي شيء تحاول أن تجعلني أشتريه. ولكنني سوف أوافق بالضبط أن الشعب الأمريكي لن يكون مستعدًّا على الإطلاق من الناحية النفسية لحدث يبدأ فيه العالم الاعتقاد بأن أمريكا ليست أعظم قوة على الأرض . . . أنا لا أقول أن هذا ما سيحدث، ولكنني أؤكد لكم أن النفسية الأمريكية ليست مستعدة للتعامل مع ذلك.[٢٠]

أوضحت إجاباتهم أن فكرة «أمريكا هي رقم واحد» هي فكرة مقدسة. ولم أكن الوحيد المصدوم، فلقد كان رئيس جامعة كارنيجي ميلون، واسمه جاريد كوهون، داخل القاعة وشعر بصدمة مماثلة.

الممثلون المرموقون الأربعة لأمريكا ليسوا الوحيدين الذين يرفضون مواجهة حقيقة أن أمريكا قد تصبح رقم اثنين خلال فترة وجيزة، فالرئيس باراك أوباما أيضًا مهتم بأن يعلن رسالة مفادها أن أمريكا سوف تكون دائمًا رقم واحد. في خطاب أوباما الذي ألقاه بمناسبة «حالة الاتحاد» في يناير ٢٠١٢ اقتبس كلمات باحث أمريكي معروف اسمه روبرت كاجان ألف كتابًا

بعنوان أسطورة التدهور الأمريكي. قال أوباما مرددًا فكرة كاجان: «إن العالم كله يشعر بتجدد الزعامة الأمريكية. من التحالفات التي بنيناها لتأمين المواد النووية إلى البعثات التي قدناها ضد الجوع والمرض، ومن الضربات التي أسديناها لأعدائنا إلى القوة المستمرة للمثل الأخلاقية التي نقدمها، إن أمريكا عائدة . . . أي شخص يقول غير ذلك، أي شخص يخبرك أن أمريكا تتدهور أو أن نفوذنا اضمحل لا يدرك معنى ما يقوله.» وبالمثل، أعلن ميت رومني حديثًا أن «هذا القرن لابد أن يكون القرن الأمريكي.» لا عجب إذن أن يعلق تشارلس كابشان بقوله: «أهم المتنافسين على المكتب البيضاوي يسعون جاهدين لطمأنة الأمريكيين أن بلادهم ما تزال متربعة فوق قمة النظام العالمي.»[٢١]

ونظرًا لهذا الإحجام الواضح عن تهيئة الشعب الأمريكي لواقع لن يمكن تجنبه فمن الطبيعي أن يقع السياسيون الأمريكيون تحت إغراء إلقاء اللوم على الصين. وفي جميع الأحوال سوف يتهم السياسيون الأمريكيون الصين «بالغش» إما عن طريق التلاعب بعملتهم ليحافظوا على سعرها المتدني أو بالاحتفاظ بمستوى منخفض لأجور العمال. لقد وفر لنا رومني مؤشرًا مبكرًا حول كيف سيتم التلاعب بلعبة لوم الصين في مقال منشور في وول ستريت جورنال في ١٦ فبراير ٢٠١٢:

> هل ينبغي أن يكون القرن الواحد والعشرين قرنًا أمريكيًا؟ الإجابة هي أن من الضروري فقط أن نتأمل البدائل. الفكرة المتداولة كثيرًا هذه الأيام أن هذا القرن هو القرن الصيني. مع ارتفاع سكان الصين إلى ما يزيد على مليار نسمة، ومع متوسط معدلات نمو سنوي يصل إلى ١٠٪، ومع قوة عسكرية متضخمة فإن فكرة سيطرة الصين على آسيا والجزء الأعظم من العالم أصبحت أمرًا ممكن الحدوث. وسوف تصبح شخصية الحكومة الصينية — حكومة تجمع بين بعض جوانب السوق الحر وقمع المعارضين السياسيين وكبت الحريات الشخصية — نموذجًا منتشرًا ومثيرًا للقلق . . . إذا لم تغير الصين أسلوبها فإنني سوف أصفها بالتلاعب بالعملات وأتخذ القرارات الملائمة المناهضة لذلك في أول يوم من أيام رئاستي. الحرب التجارية مع الصين هي آخر شيء أريده، ولكنني لا أستطيع تحمل استسلامنا التجاري الراهن.[٢٢]

ولكي يمكن تجنب الحوارات العبثية والتي قد تصبح متفجرة وخطيرة ينبغي على الأمريكيين المتعقلين أن يبدءوا في إعلام الشعب الأمريكي أن أمريكا والصين تقفان في الموقع الحالي ليس بسبب قرارات اتخذتاها خلال العام أو العامين الماضيين ولكن بسبب قرارات اتخذت منذ عقد أو عقدين. في ٢٠ يناير ١٩٩٣، تقلد شاب أمريكي لامع منصب رئيس

الجمهورية اسمه بيل كلينتون. وبدت إدارته واعدة ومبشرة بالخير حيث جمع كلينتون حوله فريقًا موهوبًا. وعلى الرغم من جوانب القصور في شخصية كلينتون إلا أنه كان بدون أدنى شك واحدًا من أكثر زعماء عصرنا ذكاء وربما حكمة أيضًا.

وعلى الرغم من ذكائه وحكمته فيمكن أن نجادل بأن الكثير من مشاكل أمريكا الحالية ربما قد بدأت خلال فترة حكمه. ليس من المرجح أن كلينتون أثناء فترة رئاسته قد سمح لنفسه بأن يتساءل إذا كان من المتوقع أن يتراجع الاقتصاد الأمريكي خلال العقد أو العقدين التاليين، فالنجاح كان أمرًا مسلمًا به. وعندما قام كلينتون وفريقه بالدعم العنيف للعولمة كانوا مقتنعين اقتناعًا صادقًا بأن أمريكا هي المستفيد الأكبر منها حيث أن اقتصادها سيكون دائمًا الأكثر قدرة على المنافسة.

وحقيقي أن كلينتون كثيرًا ما أخبر الشعب الأمريكي في خطاباته أن أمريكا كانت تحتاج إلى توجهات جديدة، وفي خطاب حالة الاتحاد الذي القاه لأول مرة في يناير ١٩٩٣ قال أن «أمتنا تحتاج إلى اتجاه جديد.» وكان مصيبًا عندما أشار إلى التحديات التي ستواجهها أمريكا مثل الوظائف وإصلاح الرعاية الصحية والتعليم والرفاهية وتقوية الأسرة والجريمة والإصلاح وخفض العجز والميزانية والدفاع والضرائب والميديكير والضمان الاجتماعي. ولكن الجانب المذهل في هذا الخطاب كان في الأمور التي أغفلها. في بداية الخطاب قال: «إن الأمم مثلها مثل الأفراد يجب أن تقرر كيف تريد أن تتصرف، وكيف تريد أن يراها أبناؤها، وفيما بعد كيف تريد التاريخ أن يحكم عليها. ومثل كل رجل وامرأة، فالأمم أيضًا يجب عليها أن تقرر إذا ما كانت على استعداد لمجابهة التحديات التي يضعها التاريخ في طريقها.»[٢٣]

ولكن على الرغم من إعلان كلينتون الحكيم أن الأمم يجب أن تجابه تحديات عصرها فإنه فشل تمامًا في تحذير الشعب الأمريكي أنهم نتيجة للعولمة التي تكتسح العالم سوف يضطرون إلى التكيف والتأقلم، وإذا لم يفعلوا فسوف سيتخلفون بينما يتحرك العالم إلى الأمام. لقد كان الشعب الأمريكي بحاجة إلى سماع تلك النصيحة، ولكن بدلًا من ذلك، تم إبلاغ الزعماء الأمريكيين والشعب الأمريكي أنهم قد وصلوا إلى نهاية التاريخ، كما لو كان التاريخ سباقًا يفوز فيه من يصل أولًا وأنهم قد وصلوا أولًا بالفعل. تلك الثقة المفرطة بالذات أدت بدورها إلى العديد من الأخطاء الإستراتيجية.

اتخذ كلينتون للأسف بعض القرارات السيئة قصيرة المدى. ولابد أنه كان يعلم بعيوب تلك القرارات، ولكنه ربما كان أيضًا مقتنعًا أنها لن تسبب ضررًا حقيقيًّا للاقتصاد الأمريكي.

أقول أنه كان يعلم بعيوب تلك القرارات لأنه كان واحدًا من أكثر المدافعين صراحة وعلنًا عن العولمة.[٢٤] لقد دعم كلينتون مفاوضات التجارة العالمية وتحرير التجارة العالمية. ولكنه عندما استضاف منظمة التجارة العالمية في سياتل في نوفمبر ١٩٩٩ رضخ للمتظاهرين في الشارع وللنقابات العمالية وأوقف جولة من مناقشات التجارة العالمية لتهدئة بضعة آلاف من عمال الميناء وعمال آخرين في سياتل. وصف تقرير من رويترز نشر في ٤ ديسمبر ١٩٩٩ هذا الفشل كما يلي: «وهكذا انتهت جولة كلينتون. انهارت الجولة الجديدة من محادثات التجارة العالمية والتي كان من الممكن أن تحمل اسم كلينتون حتى قبل أن تبدأ، وذلك بعد أن تم الترويج لهذه الجولة بوصفها أحد أهم أهداف السياسة الخارجية لكلينتون . . . قد يكسب كلينتون رضا النقابات العمالية ومجموعات أمريكية أخرى، ولكنه في الوقت ذاته قد خسر الزعامة الأمريكية في المباحثات طبقًا لتصريحات بعض الدبلوماسيين. وصرح مسئول من الاتحاد الأوروبي بقوله: «كان ذلك بسبب الأمريكيين، حيث كانوا مصرين تمامًا على تنفيذ جدولهم بالدرجة التي جعلتهم غافلين عن نتائج ذلك.»[٢٥]

قرار كلينتون بالرضوخ للضغوط سبب ضررًا كبيرًا للاقتصاد الأمريكي على المدى البعيد، لأن القرار ساعد في ترسيخ فكرة أن أمريكا تستطيع عمل أي شيء تريده بدون أن تعاني من تغيرات طويلة المدى، وحتى إذا انزلقت إلى فرض إجراءات وتدابير أشبه بإجراءات الحماية. عندما لم يتخذ كلينتون القرار الصعب بتهيئة الشعب الأمريكي للتنافس العالمي الجديد فلقد فقد فرصة هامة لإعداد أمريكا لعالم المستقبل. في العقد الأول من القرن الواحد والعشرين، اقترفت إدارة بوش خطأ مماثلًا عندما تجنبت اتخاذ قرارات صعبة حول عجز الميزانية. كلتا الإدارتين تعاملتا على ما يبدو على أساس أن بإمكان أمريكا أن تفعل ماتريده فيما يخص الاقتصاد العالمي ولن تعاني نتيجة لذلك، فأمريكا القوية ليست مضطرة إلى تعديل مواقفها. لقد أجلت كلتا الإدارتين الآلام الحتمية الناتجة عن تلك التعديلات الضرورية بل وجعلتها تتفاقم.

ومن الجانب الآخر، فبينما كان يوم تنصيب كلينتون مناسبة تطلعت فيها أمريكا إلى المستقبل بكل ثقة وتفاؤل، كانت الصين تنظر إلى الأمام بروح مفعمة بالقلق إن لم يكن باليأس. لقد جاء يناير ١٩٩٣ بعد ما يقرب من ثلاثة أعوام ونصف من كارثة ميدان تيانامن والتي أدت إلى عزلة الصين عالميًّا وأثارت شكوكًا عميقة حول مستقبل الاقتصاد الصيني. كانت الصين تحاول باستماتة أن تخرج من هذه العزلة. كما كانت تسعى جاهدة لكي تجد وسيلة تعيد بها التوافق مع أمريكا للدرجة التي جعلتها تقرر أن تبتلع دواءً شديد المرارة. لقد صرحت أمريكا أنها سوف تسمح للصين بالانضمام لمنتدى اقتصاديات منظمة التعاون الاقتصادي لآسيا

المحيط الهادي إذا سمحت لتايوان وهونج كونج بالانضمام في نفس الوقت، وكانت أمريكا تدرك أن الصين تعتبر كلاًّ من تايوان وهونج كونج أجزاءً لا تتجزأ من الصين. ومما جعل الصين قادرة على ابتلاع هذا الدواء المر هو «وهم» أن المنتدى كان مخصصًا «للاقتصاديات» وليس «للدول.»

لم يكن دخول تايوان وهونج كونج في منظمة التعاون الاقتصادي لآسيا المحيط الهادي التحدي الوحيد الذي واجهته الصين. في التسعينيات، أصرت الصين تحت زعامة زو رونجي على الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية. كان زو يعلم أن الطريقة الوحيدة لتقوية الاقتصاد الصيني وجعله أكثر قدرة على المنافسة هو بالانضمام إلى المنظمة حيث إن ذلك سوف يضطر الحكومة الصينية إلى تدمير مجموعات المصالح الشخصية المسيطرة والتي كانت مصرة على الاحتفاظ بمميزاتها.

ومن الأقوال الشهيرة لزو أنه قال: «لقد أعددتُ ١٠٠ تابوت، ٩٩ منها للموظفين الفاسدين وواحدًا لنفسي.»[٢٦] من الصعب أن نتخيل تصريحًا يكون أكثر شجاعة من ذلك، وأتى هذا التصريح في نفس السنة التي أظهر فيها كلينتون جبنه. كانت الولايات المتحدة تدرك بوضوح أن زو يأخذ مخاطرة كبيرة بسعيه للانضمام لمنظمة التجارة العالمية. سربت ويكيليكس تقريرًا من أبحاث الكونجرس يصف جيدًا التحديات التي واجهت زو في أبريل ١٩٩٩:

> حتى لو كان زو على استعداد لتقديم تنازلات كبيرة لضمان انضمام الصين لمنظمة التجارة العالمية فالسؤال الأهم الذي يطرح نفسه هو إذا كان قادرًا على تقديم تلك التنازلات. وعلى الرغم أنه يبدو في مركز سياسي قوي داخليًّا فإن الإصلاحات التي حاول تطبيقها مؤلمة، وتؤثر على قطاعات واسعة من مجموعات لديها مصالح مسيطرة ويهمها استمرار الوضع كما هو. ويظل زو ضعيفًا أمام مقاومة وانتقادات هذه المجموعات والتي ربما تصبح ضحية لنوع التنافس العالمي الذي قد تجلبه منظمة التجارة العالمية. هذه الأطراف المعرضة للخسارة بسبب الانضمام لمنظمة التجارة العالمية تنتمي كلها تقريبًا إلى القطاع العام الرسمي التابع للدولة. أما القطاع الخاص والشركات الخاصة داخل الاقتصاد الصيني والتي تتميز بتنافسية عالية ستكون المستفيدة الرئيسية من عضوية المنظمة.
>
> القلق الرسمي حول القطاع العام يعقد كثيرًا من مجهودات رئيس الوزراء زو لكسب الدعم للتنازلات الاقتصادية الكبيرة والهامة التي يجب عليه تقديمها لمنظمة التجارة العالمية. على سبيل المثال عندما دعم زو قرارًا يطالب جيش التحرير الشعبي بأن يبيع بعض حصصه في شركات تدر عليه الأموال غضب منه بعض الأصدقاء في المؤسسة

العسكرية الصينية. خلال أحد المؤتمرات الصحفية ذكر اسم قائد عسكري هام ونائب رئيس المفوضية العسكرية المركزية، وهي هيئة شديدة الأهمية، بوصفه زعيمًا غير متوقع في فصيل «قل لا لزو» في الصين. وربما كان هناك الكثيرون الذين يودون أن يقولوا لا لزو أيضًا، مثل بعض الوزراء البيروقراطيين في الحكومة المركزية الذين يواجهون تخفيضات هائلة في العاملين والموارد، والجنود المسرحين من التجنيد، والعمال في شركات القطاع العام الذي تملكه الدولة والذين قد يفقدون وظائفهم ومساكنهم والرعاية الصحية الخاصة بهم نتيجة لإصلاحات القطاع العام. ويتساءل بعض الاقتصاديين الصينيين والأمريكيين أيضًا إذا كان من الممكن لقطاعات هامة محمية في الصين مثل الاتصالات والزراعة أن تستوعب الصدمة الاقتصادية الناجمة عن تدفق الواردات الأجنبية شديدة التنافسية بدون حدوث عمليات إفلاس كبيرة أو بطالة هائلة. وعلى الرغم من تلك القيود فيبدو أن زو مازال يمارس ضغطًا كبيرًا في الداخل ليكسب الدعم لتقديم تنازلات كافية تضمن الانضمام لمنظمة التجارة العالمية تحت شروط أصر المسئولون الأمريكيون أن تكون «قابلة للتطبيق تجاريًّا.»[٢٧]

وعلى الرغم من تلك المعارضة الشرسة كان زو رونجي مستعدًّا للدفاع عما اعتبره التصرف السليم. أما كلينتون فعلى الرغم من كلماته المنمقة حول عالم مفتوح فإنه لم يكن يرقى إلى شجاعة زو:

ولكن حتى أثناء رحلة سفر زو إلى الولايات المتحدة كان الرئيس بيل كلينتون يتخذ قرارات من شأنها أن تقف حائلًا أمام إتمام الاتفاق. وخلال عطلة نهاية الأسبوع ٤–٥ أبريل التقى الرئيس كلينتون بمستشاريه. مستشاري الشئون الخارجية ومستشار الأمن القومي صامويل برجر ووزيرة الخارجية مادلين أولبرايت إلى جانب ممثلة الولايات المتحدة للتجارة شارلين بارشفسكي فضلوا إتمام تلك الصفقة التي كانت أفضل من أي حلم يتخيله أحد في قطاع الأعمال الأمريكي قبلها ببضعة شهور فقط. ولكن مستشاري كلينتون للشئون الداخلية ووزير الخزانة روبرت روبن ورئيس المجلس الاقتصادي القومي جين سبرلنج والمستشار السياسي الداخلي جون بودستا جادلوا بأنه لو لم تكن هناك ضمانات لحماية النقابات العمالية والصناعات التي تتنافس مباشرة مع نظرائهم الصينيين فإن الكونجرس سوف يصوت على إلغاء الصفقة، مما سيكون أسوأ للعلاقات الأمريكية الصينية من عدم الاتفاق.

أخذ كلينتون صف مستشاريه للشئون الداخلية وطلب من ممثلة الولايات المتحدة للتجارة العودة إلى طاولة المفاوضات لطلب حماية ممتدة لصناعات النسيج وضمانات إضافية ضد الزيادات الكبيرة في الواردات. في صباح ٧ أبريل أعلن الرئيس كلينتون أنه سيكون من الخطأ عدم إتمام اتفاقية جيدة مع الصين، ولكنه بعد اجتماع استمر ساعتين ونصف مع رئيس الوزراء زو في البيت الأبيض ذلك المساء فعل الشيء ذاته. وعلى الرغم أن الاتفاقية الزراعية تم التصديق عليها الصباح التالي عاد زو إلى الصين خالي الوفاض تقريبًا.[٢٨]

ومما زاد الطين بلة، ازدادت صعوبة المفاوضات التجارية بسبب سوء الفهم الثقافي. يصف مقال كتبه ستيفن موفسون وروبرت كايزر منشور في واشنطن بوست هذا البعد جيدًا:

في تاريخ سوء التفاهم بين الثقافات يعتبر اللقاء بين الرئيس كلينتون ورئيس الوزراء زو رونجي في البيت الأبيض في ٧ أبريل لقاءً كلاسيكيًّا.

كان زو على استعداد لأن يقف أمام مجموعات المصالح ذات النفوذ الهائل والمصالح الراسخة في الصين بسماحه للشركات الأجنبية أن تتنافس في بلاده. ولهذا فلقد توقع أن كلينتون سوف يرحب بانضمام بكين إلى منظمة التجارة العالمية. ولكن الرئيس الذي كان منشغلًا بالحرب في كوسوفو وقلقًا بسبب الارتفاع المفاجئ للمشاعر المعادية للصين في الكونجرس قرر تأجيل القرار النهائي على الرغم من العدد الهائل من التنازلات التي قدمها الصينيون.

في اليوم الذي هبطت فيه طائرة زو هنا شعر الصينيون أن آمالهم قد تتحطم، وسعوا لكي يحصل رئيس الوزراء على فرصة أخيرة في التحدث مع كلينتون. وطبقًا لما قاله دبلوماسي صيني فلقد قام كلينتون بلف ذراعه حول زو بجسمه الضئيل وقال له: «إذا كنت تحتاج إلى ذلك الآن فيمكننا أن نفعله، من الصعب بالنسبة لي الآن أن أعمل ذلك الآن، فالوقت سيئ سياسيًّا ولكنك إذا كنت بحاجة لهذه الاتفاقية الآن فنستطيع عملها. هل تحتاج إليها الآن؟»[٢٩]

شعر زو بالاستياء ولكنه لم يكن على استعداد لأن يتوسل فقال أنه ليس بحاجة للاتفاقية. المسئول الصيني الذي نقل هذه القصة أضاف: «كم تمنيت أن يكون معنا مترجم ثقافي في تلك اللحظة ليشرح لكليهما ما يسمعه كل منهما من الآخر.»[٣٠]

لم ير كلينتون أي مخاطر ستواجه أمريكا بسبب قراره بالخضوع للمتظاهرين المناهضين لمنظمة التجارة العالمية لأنه افترض أن الاقتصاد الأمريكي كان اقتصادًا مفتوحًا ومتماسكًا. واعتبر النكسة أمرًا مؤقتًا. كان تفاؤل كلينتون بأن أمريكا تسير على النهج الصحيح ينبع من قناعة عميقة وراسخة بأن أمريكا كانت على الجانب السليم من التاريخ في تعاملها مع تحديات العولمة.

وعلى النقيض، أدرك زو أن الصين كانت تسير عكس حركة التاريخ في تعاملها مع نفس تلك التحديات. لقد عانت الصين طوال مايقرب من قرنين لأن الأباطرة والحكام السابقين اعتقدوا أن الصين بمكانتها كدولة ضخمة وضاربة في التاريخ لن تحتاج إلى الانفتاح على العالم بأي شكل من الأشكال، وقاوموا جميع الجهود للانفتاح على الاقتصاد العالمي. ولقد تعلم زو وكثيرون من قادة الصين الكبار درسًا قويًّا نتيجة قرنين من المعاناة، وعرفوا أن على الصين تعديل وضعها حتى تكون على الجانب السليم من التاريخ عن طريق الانفتاح أمام التنافس العالمي.

الصين تتبنى العولمة

من الأمور المدهشة أن الصين فيما يخص قضية السيادة الوطنية قد أثبتت أنها أكثر استشرافًا للمستقبل من الولايات المتحدة. من وجهة نظر سطحية تبدو الصين متحفزة للهجوم عندما يحدث أي «تدخل في شئونها الداخلية» (وهو جانب هام من جوانب السيادة) سواءً كان متعلقًا بالتبت أو زيانجيانج، أو انتهاكات حقوق الإنسان، أو حركات الاحتجاج الديني مثل فالون جونج. وعلى العكس من ذلك، فإن الولايات المتحدة بوصفها مجتمعًا مفتوحًا فهي تقبل النقد الحر من بقية العالم حيث أنها تؤمن أن «سوق الأفكار» يجب أن يحدد الصواب من الخطأ في أي وصف لحدث داخلي. ولكن على الرغم أن الصين ماتزال مجتمعًا منغلقًا سياسيًّا إلى حد ما، ولكنها مجتمع مغلق يتمتع بعقل مفتوح. ربما كانت أمريكا مجتمعًا مفتوحًا إلا أنها مجتمع مفتوح بعقل مغلق. من الناحية النظرية، تقدر الصين فكرة السيادة الوطنية أكثر من أمريكا. ولكن في الواقع العملي، الصين تقوم بالتخلي عن سيادتها بشكل متواصل وخاصة سيادتها الاقتصادية وبالانفتاح للعالم في نفس الوقت الذي تصبح فيه أمريكا تدريجيًّا أكثر انغلاقًا على العالم.

وفي حقيقة الأمر، قام الكثير من الخبراء بإبداء نفس الملاحظة. تجادل سوزان جاكوبي، مؤلفة كتاب عصر اللاعقل الأمريكي، بأن «الأمريكيين قد أصبحوا أكثر انغلاقًا في الفكر واقل

استعدادًا للإصغاء للآراء المعارضة.»[٣١] كتبت آن لي من جامعة نيويورك كتابًا عنوانه ما يمكن لأمريكا أن تتعلمه من الصين: دليل مفتوح الفكر لكيفية معاملة أعظم منافس لنا بوصفه أعظم معلم لنا. تنظر لي بشكل أساسي على نظام الحوكمة الصيني وتقدم اقتراحات كثيرة من ضمنها أن تقوم الولايات المتحدة بإجراء اختبار قدرات للسياسيين، وإدخال نموذج المنطقة الاقتصادية الخاصة، واستخدام الخمسين ولاية بوصفها معامل اقتصادية، وقصر عمل البنوك على الأنشطة البنكية التقليدية.» وإضافة إلى ذلك «أشارت لي أنه طبقًا لاستطلاع رأي مستقل فإن أكثر من ٨٠ بالمائة من الصينيين يعتقدون أن حكومتهم تقوم بعمل جيد، بينما مؤشر الرضا عن الرئيس باراك أوباما يقل عن ٥٠ بالمائة بين الأمريكيين ويصل مؤشر الرضا عن الكونجرس إلى المعدل القياسي المنخفض ١٣ بالمائة.»[٣٢]

السبب الرئيسي الذي جعل الصين وأمريكا تتجهان في مسارين معاكسين هو أن الصين جربت أسلوب «المملكة الوسطى» المعزولة. ولكن هذا الأسلوب أثبت فشله وأضعف الصين. فالصين الآن ترغب في التواصل مع العالم والمنظمات الدولية. تظهر دراسة أجراها معهد الإستراتيجية الاقتصادية أن «الهدف الواسع الذي يتخلل ويدفع سلوك الصين هو الحاجة إلى الاستقرار، فالزعماء الصينيون يحتاجون أكثر من أي شيء آخر إلى ضمان وجود بيئة عالمية طيبة وداعمة تساعد الصين على الاستمرار في النمو اقتصاديًّا بمعدل سريع ولكنه مستدام أيضًا، أي بإيجاز، الاستمرار في النهوض السلمي. «وإضافة إلى ذلك، يوضح التقرير أن داخل تلك المنظمات الدولية «فإن دور الصين المتنامي لا يدعم مصالحها الإستراتيجية فقط ولكن، وكما ينبغي الاعتراف، فهو دور كثيرًا ما يكون بناءً وداعمًا للمنظمات التي تشارك فيها.»[٣٣]

قد يتعجب القارئ غير المتخصص من المواقف المتباينة لكل من أمريكا والصين نحو المعاهدات والاتفاقيات والمنظمات الدولية، فالتصورات الدولية التي وضعت أسس هذه المعاهدات والمنظمات نبعت في معظمها من أفكار ولدت في أمريكا. ومع ذلك، فسجل الصين أفضل من نظيره الأمريكي في مجال التصديق على المعاهدات والاتفاقيات الدولية والانضمام إلى المنظمات الدولية. وقعت الصين وصادقت على اتفاقيات دولية رفضت الولايات المتحدة التوقيع أو التصديق عليها، ويشمل ذلك اتفاقية التنوع الحيوي وبروتوكول كيوتو واتفاقية النفايات الخطرة واتفاقية قانون البحار.[٣٤]

لقد تعلمت الصين درسًا قويًّا مفاده أن التواصل مع المنظمات الدولية يمكن أن يحسن أوضاع الصين كثيرًا، فهناك علاقة وثيقة بين عضوية الصين في منظمة التجارة العالمية والتوسع السريع في تجارتها الخارجية كما يوضح الشكل ٥-١.

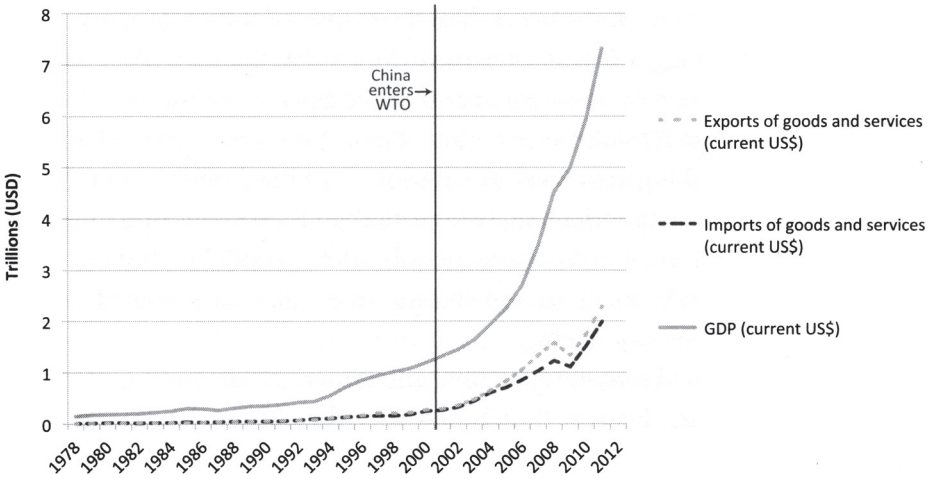

الشكل ٥-١ واردات وصادرات الصين في الفترة ١٩٧٨-٢٠١٠. المصدر: بيانات البنك الدولي المأخوذة عن مؤشرات التنمية العالمية ببيانات البنك

وعلى النقيض، فبينما تقبلت الصين منظمة التجارة العالمية وانفتحت أكثر أمام التجارة العالمية، فإن صانعي القرار الأمريكيين أداروا رؤوسهم بعيدًا عن المنظمة، على الرغم أن المنظمة هي في الأساس صناعة أمريكية. أطلق جورج بوش جولة الدوحة في نوفمبر ٢٠٠١ ولكنه فشل في إتمامها خلال سنواته الثمان في الحكم. الآن، أصبحت التجارة الحرة موضوعًا مسمومًا في الخطاب السياسي الأمريكي بالدرجة التي جعلت الرئيس أوباما قلما يذكرها. وطبقًا لمقال نشرته سي إن إن في ٢٥ يناير ٢٠٠٨:

> أغلبية كبيرة من المستطلع رأيهم من قبل فورتشن (حوالي ٦٨٪) قالوا إن الشركاء التجاريين لأمريكا هم الذين يستفيدون استفادة قصوى من التجارة الحرة وليست أمريكا . . . استطلاع رأي فورتشن أجري على ١,٠٠٠ أمريكي ناضج في ١٤-١٦ يناير ويوضح أن الناخبين قد حددوا الفائزين والخاسرين في جدول أعمال التجارة الحرة. حوالي نصف المستطلع رأيهم يعتقدون أن نمو التجارة العالمية حسّن من الأوضاع بالنسبة للمستهلكين (ولكن النصف الآخر تقريبًا يعتقد العكس وأنه جعل الأوضاع أسوأ)، ويعتقد ٥٥٪ أن الشركات الأمريكية قد أضيرت ويرى ٧٨٪ أنه جعل الأمور أسوأ بالنسبة للعمال الأمريكيين . . . [ولهذا] فإن الكلمة الديمقراطية السحرية الآن هي «التجارة العادلة وليست التجارة الحرة.»[٣٥]

تلك المواقف والأفعال المتناقضة توضح أن على الدول التفكير بعمق حول مواقفها الحقيقة تجاه قضية السيادة الوطنية والنظام العالمي حيث إنه يتغير بسرعة شديدة. الممالك

التي تقبع داخل صومعتها حتى وإن كانت ضخمة في حجمها سوف تنهار. لقد نشرتُ مقالًا في ربيع ٢٠٠٩ في ويلسون كوارترلي تحت عنوان «هل يمكن أن تفشل أمريكا؟» ولقد اخترت هذا العنوان المثير لأنني كنت أعرف أن الفكرة لا يتخيلها معظم الأمريكيين. ولقد عرضت نظرية بسيطة: قد يتعثر المجتمع الأمريكي ويسقط إذا لم يجبر نفسه على تصور الفشل، فهو يقف أمام ثلاثة تحديات تنظيمية: التفكير الجمعي، واختفاء فكرة المسئولية الفردية، وعدم القدرة على رؤية كيف أن سوء استخدام أمريكا للقوة قد أسهم في العديد من المشاكل التي تواجهها الآن في الخارج. الكثيرون من الأمريكيين غافلون تمامًا عن الفشل الهيكلي داخل نظام الحوكمة الأمريكي (الذي تسيطر عليه مجموعات المصالح الخاصة)، والعقد الاجتماعي الخاص بهم (الذي يتسم بهوة متنامية بين الأغنياء والفقراء)، واستجابتهم للعولمة (زيادة الحماية). من الضروري لأمريكا القيام بإصلاحات هيكلية حتى تتجنب فشلًا حتميًّا إذا لم تفعل ذلك. من الأمور الأكثر الخطورة التي تواجهها أمريكا الآن أنها تبنت خطابًا مشوهًا بشدة حول التحديات الحقيقية التي تجابهها.

ليس من طبيعة السياسيين أن يواجهوا الحقيقة بسهولة، وخاصة أولئك الذين انتخبوا بشكل ديمقراطي، فلديهم وازع هيكلي لإرضاء الناخبين وليس لإخبارهم بالحقائق الصعبة. وهناك على سبيل المثال حقيقة صعبة لا يجرؤ أي سياسي أمريكي أن يقولها للشعب الأمريكي، وهي أن أمريكا ما تزال أقوى دولة في العالم ولكن حتى أقوى دولة في العالم قد فقدت واقعيًّا الكثير من سيادتها الاقتصادية. عندما قام صانعو القرار الأمريكي في الستينيات والسبعينيات بخلق اقتصاد مفتوح والتشجيع على الاعتماد المتبادل بين دول العالم فلقد جعلوا الاقتصاد الأمريكي معتمدًا على الاقتصاد العالمي.

وبضياع السيادة الاقتصادية فعليًّا فمن واجب السياسيين الأمريكيين أن يقودوا الشعب لكي يتكيف ويتأقلم مع الوضع الجديد. ليس هناك بديل عن العمل الشاق، والدراسة الأعمق، وتخفيض الدعم المهدر للدخل، وتقليل العجز في الميزانية، والتخلص من ذلك العجز، وتقديم تضحيات اقتصادية تستغرق عدة سنوات. يوضح توم فريدمان الأمر بإيجاز: «أمام بلادنا الآن خيار كبير. إما أن نختار عقدًا صعبًا أو قرنًا سيئًا.»[٣٦]

عندما ينفجر الحوار في النهاية حول من الذي أفقد أمريكا تفوقها الاقتصادي، ستكون الصين في مواجهة مع خطرين اثنين. أولهما يتركز في توجيه أمريكا أصابع الاتهام لها وتحميلها المسئولية. وثانيهما هو لامبالاة الصين ورضاها عن نفسها. ومن وجهة النظر العملية، فلن تستطيع الصين منع أمريكا من تحميلها كل المسئولية. وفي الواقع، تمر الصين بهذه التجربة

بشكل منتظم كل أربعة أعوام عندما تبدأ حملة انتخابات رئاسية أمريكية جديدة. وبدءًا من تصريح بيل كلينتون الشهير في ١٩٩٢ بأنه لن «يتسامح مع جزاري بكين» حتى تصريح رومني في ٢٠١٢ بأنه سوف يعلن أن الصين هي دولة «تتلاعب بالعملات»، كان من المعتاد لمرشحي الرئاسة الأمريكيين أن يهاجموا الصين، في محاولة منهم لكي يظهروا شدتهم وبأسهم. حتى الآن اتبعت الصين حكمة النصيحة التي قدمها دنج زياوبنج وحافظت على هدوئها بغض الطرف عن تلك التصريحات المثيرة للغضب. ولكن إزاء التفتح المتزايد للمجتمع الصيني والحساسية المتنامية للشعب الصيني إزاء الإهانات الأمريكية فإن الاتهامات الموجهة للصين في أمريكا قد تؤدي إلى إخراج العلاقات الأمريكية الصينية عن مسارها. كل ما تستطيع الصين فعله الآن هو تثقيف الشعب الأمريكي تدريجيًّا بعدم حكمة هذا الموقف، وإن كان من الأرجح ألا تنجح الصين في ذلك.

من حسن الحظ أن الصين تستطيع أن تأخذ موقفًا إيجابيًّا من خطر اللامبالاة والرضا الزائد عن النفس. لقد اضطر زو رونجي إلى الوقوف أمام كل المصاعب ومواجهة الآلاف من المصالح المسيطرة لكي يغير مسار الاقتصاد الصيني. وعندما ترك زو منصبه في ١٦ مارس ٢٠٠٣ اتبع قواعد النظام السياسي الصيني بالاختفاء تمامًا والامتناع عن الظهور علنًا. خلافًا لبيل كلينتون وتوني بلير اللذين استغلا مركزيهما في العالم للسفر في كل مكان والحصول على مكافآت مجزية، فإن النظام السياسي الصيني أجبر زو على البقاء في الداخل والالتزام بالصمت. وربما تكون تقاليد إسكات الزعماء السابقين خطأ إستراتيجيًّا من جانب الصينيين، فلو كان الزعماء الصينيون الذين خلفوا زو قد اتبعوا نصيحته لأصبح حالهم أفضل. طوال السنوات القليلة الماضية انتشرت إشاعات مفادها أن زو غير راضٍ عن أدائهم.

من الناحية النظرية يوافق خلفاؤه أن على الصين الاستمرار في سياسة الإصلاح. وفي الواقع، وصف رئيس الوزراء الصيني وين جياباو نمو الصين بأنه «غير متوازن وغير مستدام وغير منسق» وكان ذلك أثناء انعقاد الكونجرس الوطني الشعبي في مارس ٢٠١٢، وهو تصريح يثير التعجب حيث كان وين مسئولًا عن السياسات الاقتصادية الصينية على مدى عقد أو أكثر. وردًا على هذا التصريح قال يوكن هوانج، وهو مسئول سابق في البنك الدولي كان يقدم مشورته للصين في الماضي، أنه بينما أعطى درجة «A» لزعماء الصين على نياتهم الطيبة إلا أنه أعطاهم درجة الرسوب «F» لعدم قدرتهم على تحويل هذه النيات إلى حقيقة واقعة. يعتبر

هذا التصريح تنديدًا بالزعامة التي قدمت للصين عقدًا أو أكثر من النمو المستمر. ولكن قد يكون تقييمه عادلًا إذا حكمنا على الطريقة التي استخدمت بها القيادة العقد الأول من القرن الواحد والعشرين لإعداد الصين للمستقبل. لقد أعد زو الصين للمستقبل بشكل مبهر، ويعزى ذلك جزئيًّا لاستعداده للتخلص من الخرائط العقلية التي أرشدت خطى صانعي القرار في الماضي. بعد ثلاثة عقود من النجاح قد تضطر الصين إلى ذبح بعض البقرات المقدسة الجديدة. ولهذا، ففي خلال العقد التالي سيكون على كل من أمريكا والصين أن يمعنا التفكير في كيفية الاستعداد لمستقبل سوف يكون مختلفًا تمامًا عن الماضي.

العلاقات الصينية الهندية

ثاني أهم علاقة جيوسياسية في العالم هي العلاقة بين القوتين العظميين الناشئتين، الصين والهند. تنبأ جولدمان ساكس أنه في ٢٠٥٠ أو قبلها سيصبح الاقتصاد رقم واحد والاقتصاد رقم اثنين هما الصين والهند. ولهذا فعلى الرغم أن العلاقات الأمريكية الصينية هي أهم علاقات جيوسياسية اليوم، ولكن العلاقات بين الصين والهند ستصبح الأهم غدًا.

عناصر التنافس

لفهم كيف يمكن لهذه العلاقة أن تتطور ينبغي علينا أن ندرك أن هذه العلاقة تنطوي على شكلي العلاقات الجيوسياسية، ففيها عناصر التعاون والتنافس. الأبعاد التنافسية ليست صعبة الاكتشاف، فالدولتان لديهما نزاع حدودي لم تتم تسويته ودخلتا الحرب بسببه في ١٩٦٢. كما كانت الدولتان على طرفي نقيض خلال الحرب الباردة، حيث وقفت الصين إلى جانب أمريكا ومالت الهند ناحية الاتحاد السوفييتي. تظهر بقايا إرث الحرب الباردة في استمرار دعم الصين لباكستان وهو دعم يفسره كثير من المراقبين في نيودلهي بأنه مناهض للهند. وفضلًا عن ذلك، أشار بعض المحللين الإستراتيجيين الهنود أن الصين تحاول الآن أن «تطوق» الهند. يقول المحلل براهما شيلاني[٣٧]: «من خلال الهجمات المتزايدة تسعى الصين لتثبيت مواقع الجيش الهندي طوال جبال الهمالايا. وتستخدم بكين محادثات الحدود مع نيودلهي كتغطية على ضغطها العسكري المتزايد على الهند وتطويقها إستراتيجيًّا.» ثم يؤكد: «لقد أصبحت الدول المحيطة بالهند ساحة حرب لتسهيل تحركات الصين من أجل تطويق الهند. وبدءًا من الغزو العسكري في ١٩٦٢ والهجمة التالية القائمة على خرائط مغلوطة فإن الصين تنتقل إلى الهجمات المائية وإستراتيجية الضغط متعدد الأطراف على الهند. قيام الصين بمنع تدفق الأنهار

من التبت إلى الهند يوضح مواطن ضعف الهند على الجبهة المائية حتى قبل أن تعوض ذلك الضعف من خلال الجبهة النووية عن طريق بناء قوة ردع فعالة حتى وإن كانت صغيرة.»[٣٨]

يقول كانوال سيبال، وزير الخارجية الهندي السابق الذي أصبح الآن عضوًا في المجلس الاستشاري للأمن القومي: «على الرغم من تصرفاتهم التي تبدو عشوائية فإن هناك تخطيطًا ومنطقًا في تحديدهم لموانيهم ونقاط انطلاقهم. هذا النوع من السلوك يهدف إلى مجابهة النفوذ الطبيعي للهند في هذه المناطق وإزاحته.»[٣٩]

كما حدثت أيضًا منذ فترة قليلة بعض الحوادث التي أضرت بالعلاقات الثنائية. قد تبدو بعض تلك الحوادث تافهة ولكنها تركت بصمة سياسية كبيرة. ألغت الهند زيارة لضباط كبار في خدمات الإدارة الهندية في مايو ٢٠٠٧ عندما رفضت الصين إعطاء تأشيرة لضابط في خدمات الإدارة الهندية وهو مولود في منطقة ارونشال برادش التي تعتبرها الصين جزءًا من أراضيها. كما رفضت الصين أيضًا إصدار تأشيرة للجنرال ب. س. جاسوال وهو من كبار القادة العسكريين الهنود لأنه كان مسيطرًا على جامو كشمير وهي منطقة متنازع عليها بين الهند والصين. ثأرت الهند لنفسها فرفضت السماح لمسئولين صينيين بالالتحاق بدورة تنظمها كلية الدفاع القومي بالهند وألغت زيارة الوفد العسكري الصيني لبكين.

وبشكل عام، لن نجد صعوبة في اكتشاف عناصر التنافس بين الصين والهند، وإن كان الإعلام الغربي يميل إلى إبراز مجالات التنافس وليس مظاهر التعاون بينهما. يعكس ذلك إلى حد ما الرغبات الجيوسياسية الكامنة للغرب، وخاصة أمريكا. فكما أن أمريكا حصدت الكثير من الفوائد الجيوسياسية عندما مالت الصين تجاهها أثناء الحرب الباردة، فإن أمريكا قد تجني فوائد جيوسياسية مماثلة إذا مالت الهند ناحيتها الآن. ومما لا شك فيه أن الصين قد أصبحت عاملًا محوريًّا في العلاقات الأمريكية الهندية. ولقد أهدى جورج بوش الهند هدية جيوسياسية هائلة بإضفاء «الشرعية» على البرنامج النووي الهندي من خلال الاتفاقات النووية الثنائية التي تم التوقيع عليها في أكتوبر ٢٠٠٨ ومن خلال مطالبة مجموعة الموردين النوويين في أغسطس ٢٠٠٨ لتوفير استثناء للهند للبدء في نشاطها التجاري النووي. في ٦ سبتمبر ٢٠٠٨ منحت مجموعة الموردين النوويين وعددهم خمس وأربعون هذا الاستثناء الذي سمح للهند بالحصول على التكنولوجيا المدنية النووية والوقود النووي من دول أخرى. ولقد وقع بوش على التشريع الخاص بالاتفاق الأمريكي الهندي النووي والذي وافق عليه الكونجرس الأمريكي وتحول إلى قانون يسمى الاتفاق الأمريكي الهندي على التعاون النووي وتعزيز عدم

الانتشار النووي في ٨ أكتوبر ٢٠٠٨. وقع على الاتفاق وزير الشئون الخارجية الهندي، براناب موكرجي، ونظيرته وزيرة الخارجية الأمريكية، كوندوليزا رايس، في ١٠ أكتوبر. ونتيجة لهذا الاتفاق أعلن رئيس الوزراء الهندي على الملأ أن بوش «صديق عظيم للهند.» ثم أضاف: «عندما يُكتب التاريخ فسيذكر أن الرئيس جورج بوش لعب دورًا تاريخيًّا في التقريب بين الدولتين الديمقراطيتين.»[٤٠]

وبينما لا يوجد أدنى شك أن من مصلحة أمريكا أن تميل الهند ناحيتها في أي صراع ينشب بين أمريكا والصين، فليس من الواضح أن ذلك سوف يخدم مصالح الهند طويلة المدى. في يناير ٢٠١٠، ألقيتُ كلمة في نيودلهي تحت عنوان «هل ستتقارب الصين والهند أم تتباعدان؟» وعلى غير المألوف، انضم لي على المنصة مسئولان هنديان بمرتبة وزارية وهما مونتك سنج أهلووالیا وشيف شانكار منون للتعليق على ملاحظاتي. كان جوهر رسالتي واضحًا. كل من الصين والهند تدخلان واحدة من أهم مراحل النمو الاقتصادي والنهضة الحضارية، وسيكون من الحماقة الشديدة للدولتين تبديد هذه اللحظة الفارقة بتنافس جيوسياسي لا يفوز فيه أي طرف. الطرف الوحيد المستفيد من ذلك التنافس هو القوى الغربية الراسخة وعلى الأخص أمريكا، والتي سوف ترغب بشدة في استخدام الهند لإيقاف نهضة الصين. ولقد وافقني الرأي إلى حد كبير مستشار الأمن القومي منون الذي صرح بأن الهند بتراث من الثقافة الإستراتيجية الخاصة بها والممتدة عبر آلاف السنين لن تسمح لنفسها بأن تُستخدم كأداة في أيدي القوى الأخرى.

عناصر التعاون

الكثيرون في الغرب الذين يركزون اهتمامهم على المصالح التنافسية للصين والهند لا يدركون أن تلك الدولتين تشتركان معًا في بعض المصالح الأساسية أيضًا. هذه المصالح المشتركة أدت إلى درجة كبيرة من التنسيق والتعاون بين القوتين الناهضتين في الهيئات العالمية.

معظم هذه المصالح المشتركة تنبع من أن الدولتين تتبنيان إستراتيجية مشتركة من أجل النهوض كقوى عظمى: التحرر الاقتصادي داخليًّا والتكامل مع الاقتصاد العالمي. ونتيجة لذلك فإن الصين والهند لهما مصالح مشتركة في استدامة وتقوية نظام الاقتصاد العالمي. كلتاهما تحتاج إلى منظمة قوية للتجارة العالمية وتبادل تجاري مفتوح يتبع قواعد ثابتة من أجل الاستمرار في التصدير والنمو. كما أن لهما مصالح مشتركة في إعادة هيكلة النظام المالي العالمي.

وعلى درجة مساوية من الأهمية، فإن الصين والهند لهما مصلحة جوهرية في ألا يُطلب منهما حمل عبء كبير في الاستجابة للاحتباس الحراري العالمي. وكما شرحتُ في كتابي السابق نصف العالم الآسيوي الجديد[٤١] فإن الاحتباس الحراري لا يحدث نتيجة «لانبعاث» الغازات المسببة للاحتباس الحراري من الصين والهند. ولكنه يحدث بسبب «تراكم» الغازات المسببة للاحتباس الحراري المنبعثة من الدول الصناعية الغربية خلال القرنين الماضيين. منذ ١٨٥٠، أسهمت الصين بأقل من ٨ بالمائة من إجمالي انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، بينما تتحمل الولايات المتحدة مسئولية ٢٩ بالمائة وأوروبا الغربية ٢٧ بالمائة. أما الهند فإسهامها أقل من الصين.

ولهذا تشعر الصين والهند بالظلم الفادح حول محاولة الغرب تحميلهما نصيبًا أكبر من العبء الاقتصادي للتعامل مع الاحتباس الحراري. الطريقة الوحيدة لتقليل الغازات المسببة للاحتباس الحراري هو بوضع سعر اقتصادي عليها. تشعر كل من الصين والهند بالاستياء العميق من أي محاولة لفرض أي ضريبة اقتصادية عليهما بسبب «الانبعاثات» الحالية للغازات المسببة للاحتباس الحراري في الوقت الذي ترفض الدول الصناعية الغربية سداد ثمن «تراكم» تلك الانبعاثات.

ونظرًا لوجود ذلك الظلم الشديد في السجل التاريخي فإن الدول الغربية وافقت في البداية على بروتوكول كيوتو الذي تم التصديق عليه في ديسمبر ١٩٩٧. ساند كل من بيل كلينتون وآل جور بروتوكول كيوتو ولكنهما لم يبذلا أي جهد لطرحه أمام مجلس الشيوخ الأمريكي للتصديق عليه لأنهما كانا يعلمان أنه لن ينجح. عندما تقلد جورج بوش منصب رئيس الجمهورية في ٢٠٠١ سحب توقيع أمريكا على بروتوكول كيوتو. ومنذ ذلك الحين تحول المناخ السياسي في الولايات المتحدة بشكل أكثر قسوة وحدة ضد بروتوكول كيوتو. لماذا؟ الإجابة البسيطة هي أن بروتوكول كيوتو يفرض التزامًا واضحًا على جميع الدول الغنية بتقليل انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري بينما لا يفرض التزامات على الدول النامية الفقيرة نسبيًا مثل الصين والهند.

المصلحة المشتركة للصين والهند في الحفاظ على بروتوكول كيوتو ظهرت بوضوح خلال مؤتمر كوبنهاجن سيئ السمعة بالدنمارك في ديسمبر ٢٠٠٩. أرادت الدولتان الاحتفاظ ببروتوكول كيوتو بوصفه الاتفاقية الدولية المرجعية في التعامل مع الاحتباس الحراري في العالم. على النقيض من ذلك، لم يستطع الرئيس أوباما دعم بروتوكول كيوتو حيث إن الكونجرس

الأمريكي عارضه بشدة. ولهذا حاول أوباما باستماتة أن يضمن صدور اتفاقية جديدة في كوبنهاجن تلغي بروتوكول كيوتو. وقد يكون قد نجح في ذلك حيث إن جميع المشاركين في اتفاقية كوبنهاجن الأخيرة وافقوا مبدئيًّا على ألا ترتفع درجات الحرارة عالميًّا عن ٢ درجة مئوية ولكنهم لم يتفقوا على أي إجراءات محددة لتحقيق ذلك الهدف.

محاولات أوباما لتجاهل اعتراضات الصين والهند أدت إلى مباراة صوتية شهيرة بين مسئول صيني وأوباما. وكان هذا ما جرى: على الرغم من أن الرئيس أوباما لم تصله دعوة فإنه اندفع إلى داخل قاعة اجتمع فيها زعماء البرازيل والصين والهند وجنوب أفريقيا. كان أوباما في حالة من اليأس جعلته حتى يصرخ في وجه رئيس الوزراء وين جياباو. ولدهشة الجميع قام ممثل الرئيس هو جينتاو الخاص بالتغير المناخي ونائب رئيس مفوضية التنمية الوطنية والإصلاح بالصين بانتهاك جميع البروتوكولات المعروفة وصرخ في وجه أوباما.

لماذا صرخ هكذا؟ لأنه كان يعلم ماذا يحاول أوباما أن يفعله، فلقد أتى إلى كوبنهاجن خالي الوفاض. على الرغم أن أمريكا كانت تاريخيًّا أكبر مصدر للغازات المسببة للاحتباس الحراري وعلى الرغم أنها مازالت أكبر مصدر لانبعاث الغازات المسببة للاحتباس الحراري نسبة لكل فرد فإن الوفد الأمريكي جاء إلى المؤتمر بدون أي مجهودات ملموسة لتخفيض الاحتباس الحراري. لم يخول الكونجرس الأمريكي لأوباما سلطة تقديم تنازلات كبيرة لتقليل انبعاث الغازات المسببة للاحتباس الحراري. وبدلًا من ذلك، كل ما كان في وسع أوباما عمله هو الحصول على موافقة لتقليل معدل زيادة انبعاث الغازات المسببة للاحتباس الحراري، ولهذا فكانت مهمة أوباما الرئيسية هي إقناع زعماء البرازيل والصين والهند وجنوب أفريقيا بالموافقة (غير القانونية) على ألا تتخطى الزيادة الكلية في درجات الحرارة ٢ درجة مئوية بحلول ٢٠٢٠. وكان من الأمور الهامة أيضًا أن أوباما استطاع أن يضمن أمرًا أكثر خطورة، فلقد نجح في القضاء على بروتوكول كيوتو بشكل فعلي حيث إن اتفاق كوبنهاجن كان لاحقًا عليه. وعندما هدم أوباما البروتوكول فإنه دمر مصلحة الصين والهند في المحافظة عليه. لهذا السبب صرخ المسئول الصيني في وجه المؤامرة التي حيكت في آخر لحظة.

لم يكن مؤتمر كوبنهاجن هو الساحة الوحيدة التي التقت فيها المصالح الصينية والهندية، فلقد كان مؤتمر كانكون لمنظمة التجارة العالمية في ٢٠٠٣ ساحة أخرى. كان من مصلحة كل من الصين والهند وضع حملًا أكبر على عاتق الدول الصناعية الأغنى للحصول على المزيد من التنازلات لضمان الوصول إلى اتفاق في نهاية جولة الدوحة للتنمية. ولم تكن التنازلات حتى

جديدة، ففي جولة أوروجواي في مراكش في ١٩٩٤، وافقت الدول الغربية المتقدمة صراحة بأنها سوف تقوم بتخفيض الدعم الزراعي وإلغائه حيث إنه يهدر الموارد ويحدث كثيرًا من الأضرار. لقد انطلقت جولة الدوحة في نوفمبر ٢٠٠١ بهذا التفاهم المشترك، ومع ذلك ففي اللحظة الحاسمة في كانكون رفض الغرب الحلول الوسط فيما يخص الدعم، فالوفد الأمريكي كان يدرك أنه لن يستطيع التخلي عن دعم القطن من أجل الوصول إلى اتفاق مع دول أفريقيا الغربية المنتجة للقطن. ولهذا وحتى تتجنب الولايات المتحدة الظهور بمظهر «الشرير» قامت بمناورة ترمي إلى انهيار مؤتمر كانكون.

في كانكون، التقت مصالح الصين والهند أيضًا في سعيهما لضمان أن تقدم الدول المتقدمة الغنية تنازلات أكبر. ولكن على عكس كوبنهاجن لم يصرخ أي مسئول صيني أو يسرق الأضواء عند معارضته لأمريكا. وبدلًا من ذلك، بدأ وزير التجارة الهندي كمال ناث في التنديد بأمريكا وأوروبا الغربية لعدم موافقتهم على حل وسط، وفي تصريح وزاري مشترك مع بو زيلاي، وزير التجارة الصيني، قال: «إذا لم تؤد المفاوضات التجارية إلى تعزيز الدول النامية في مطالبتها بتخفيض حقيقي وفعال للدعم الداخلي الذي يشوه التجارة إلى جانب أنظمة حقيقية وتطوير جدي في وسائل الوصول إلى الأسواق من قبل الدول المتقدمة وإلغاء جميع أشكال الدعم للصادرات، فلن تتحقق أحلام الدول النامية التي يجسدها الاتفاق.»[٤٢]

تشعر كل من الصين والهند بظلم شديد وعميق أن الدول الغربية الأكثر ثراءً تحاول تحميلهما أعباءً أكبر في حل مشكلة التغير المناخي في العالم والمفاوضات التجارية، ولذا فلديهما إحساس بالخديعة. ولقد عبر واحد من أهم المفاوضين الهنود حول التغير المناخي، شيام ساران، عن ذلك الإحساس بالظلم عندما أكد أن الهند لن تضحي بالتنمية من أجل التعامل مع التغير المناخي وقال: «تتحمل الدول النامية مسئولية تطبيق التنمية المستدامة، ولكن تخفيضها للانبعاثات سيأتي نتيجة للتنمية المستدامة وليس العكس.» وفي حديث آخر قال شيام ساران أن «قدرة الدول على التكيف مع التغير المناخي يرتبط أيضًا بمستوى التنمية، فالدول الأغنى والأكثر تقدمًا عندها إمكانات أفضل للتعامل مع التغير المناخي من الدول الأفقر. ولهذا فإن التنمية هي أفضل شكل للتكيف حتى إذا كانت التنمية في الدول النامية سوف تعني زيادة في انبعاثات غاز الاحتباس الحراري في المدى القريب.» الرسالة واضحة — التنمية أولًا.[٤٣]

ومع ذلك فهناك إشارات تفيد بأن الزعماء الصينيين يشعرون بالقلق إزاء تزايد انبعاثات الكربون فوضعوا خططًا طموحة للحد من انبعاث الغازات في الصين. ولقد جادل روب السورث في الجارديان أن «الصين قد تسرق الأضواء من أوروبا» في مجال مكافحة التغير المناخي. ويواصل المقال القول:

> لقد أدركت الصين أنه إلى جانب إجراءات السيطرة والتحكم فينبغي تغيير المواقف والرؤى تغييرًا جذريًّا واحتضان الابتكار والاستدامة، وكان من نتائج ذلك، ومن خلال تبني الخطة الخمسية الثانية عشرة، أن الصين بدأت في اتباع نموذج اقتصادي أكثر استدامة وفي التركيز على التنمية الاقتصادية والاجتماعية الكيفية. تستمر الخطة الجديدة حتى ٢٠١٥ وتشمل أهدافًا حول كفاءة الطاقة وشدة انبعاث الكربون. تم الترويج للخطة بوصفها أكثر خطة خمسية صديقة للبيئة في التاريخ فهي تقدم فكرة تبادل الانبعاث بصفتها إحدى أدوات السياسات الجديدة المبتكرة التي يتم اختبارها. ولقد أعلنت الصين عن مشروعات تجريبية تطبق في خمس مناطق بلدية وهي بكين وشونجكنج وشنغهاي وشنزان وتيانجن إلى جانب إقليمين هما جوانجدونج وهوبي بدءًا من ٢٠١٣ . . . الصين تتقدم بسرعة. العديد من التحديات مازالت موجودة ولكن سرعة تقدمها وطموح خططها لتبادل الانبعاثات تعتبر مذهلة. تحتاج أوروبا لإدراك أن مكانتها كزعيمة العالم في تسعير الكربون لن تستمر طويلًا إذا فشلت في إعادة الروح لمشروعها المريض.[٤٤]

المصالح والتحديات المشتركة طويلة المدى

ولكن كلاًّ من الصين والهند وهما تتحركان إلى الأمام سوف تضطران إلى التعامل مع واقع سياسي جديد، واقع لم تعد فيه الدول الغربية الثرية تشعر بثقة في المستقبل. الديمقراطيات الغنية الواثقة بنفسها قد تكون قد سمحت للسياسيين فيها بالقيام بتسويات، ولكن عندما تشعر الجماهير بالخوف على مستقبلها فسوف تعاقب أي سياسي يحاول إقناعهم بقبول تضحيات سياسية قصيرة المدى من أجل مصلحة عالمية أعظم. في عصر القلق، لن يستطيع السياسيون الغربيون تقديم تنازلات هامة لإنهاء المفاوضات حول التغير المناخي و/أو التجارة. عندها سوف ينتقل العبء الأكبر إلى أكتاف الصين والهند والدول النامية الأخرى. الوقت إذن قد حان لكل من الصين والهند للتفكير في مصالحهما الواضحة طويلة المدى في التعاون معًا في العديد من مجالات المصالح المشتركة.

لن تستطيع أي من الصين والهند الحفاظ على نموها الاقتصادي السريع إلا بالحفاظ على النظام المفتوح نسبيًّا والقائم على قواعد ١٩٤٥ وبتقويته. كلتا الدولتين قد ربطتا اقتصاديهما بشبكة الاقتصاد العالمي. وبهذا فهما تُظهران إيمانهما المشترك أن شبكة الاقتصاد العالمي سوف تستمر. ولكن ماذا سيحدث إذا انهارت تلك الشبكة؟ من سيقوم ببنائها من جديد؟

لقد كانت الصين والهند في الواقع «راكبين بالمجان» فلقد استغلتا الفوائد المترتبة على الاقتصاد العالمي بدون ضرورة الحفاظ عليه. عندما طرحتُ تلك النقطة في ملتقى تواجد فيه مفكرون صينيون وهنود اتحد الطرفان وأجابا علي بغضب أن كلاًّ من الصين والهند كانتا تتصرفان وفقًا لقواعد نظام ١٩٤٥ ولم ينتهكاه. هذا حقيقي! ولكن يبقى السؤال: من إذن كانوا حماة هذا النظام؟ الإجابة هي بالطبع أمريكا والاتحاد الأوروبي. ولكن لماذا يتعين على أمريكا والاتحاد الأوروبي مواصلة حمايتهم لنظام متعدد الأطراف تستفيد منه في الأساس الصين والهند الآن؟ يملي المنطق أن تبذل كل من الصين والهند مجهودًا أكبر للحفاظ على استمرار عمل الشبكة الاقتصادية العالمية. ولكن للأسف لم يقبل صانعو القرار الصينيون والهنود هذا الواقع والذي يتعين عليهم فيه القيام بالمزيد حتى تواصل المؤسسات الحالية للحوكمة العالمية عملها.

التحدي الثاني المشترك الذي يواجه الصين والهند هو الحاجة إلى الوصول العالمي المفتوح للموارد الطبيعية. كلتا الدولتين تجوبان العالم بحثًا عن الموارد الطبيعية الهامة مثل النفط والغاز، والحديد والفحم، والبوكسيت والألمونيوم. وطبقًا لتقرير من معهد بيكر التابع لجامعة رايس: «في السنوات القليلة الماضية كان الطلب المتزايد في الصين على النفط والغاز الطبيعي يمثل جانبًا هامًّا يؤثر على أسواق الطاقة العالمية. ولقد تضاعف تقريبًا استهلاك الصين من النفط خلال العقد الماضي والآن يمثل أكثر من ١٠ بالمائة من الطلب العالمي، حيث وصلت واردات الصين من النفط إلى ٥ مليون برميل يوميًّا في العام الماضي. كما ارتفعت أيضًا واردات الصين من الغاز الطبيعي المسيل من ١ مليار متر مكعب في ٢٠٠٦ إلى ٧,٦٣ مليار متر مكعب في ٢٠٠٩، مما يجعل الصين قوة كبرى في أسواق الطاقة الآسيوية.»[٤٥] وتنطبق نفس القصة على الهند، فاستهلاك الفحم في الهند يرتفع بمعدل ٩ إلى ١٠ بالمائة سنويًّا، بينما يتوقع أن تزيد واردات الهند من النفط ثلاثة أضعاف من مستويات ٢٠٠٥ بحلول ٢٠٢٠.[٤٦] في بعض الحالات، لا يمكن تجنب التنافس الصفري. إذا أرادت كل من الصين والهند شراء نفط من المملكة العربية

السعودية فسوف يحصل عليه من يقدم العرض الأعلى. ولكن بدون أن تتآمر الدولتان معًا (مما سيعرضهما للهجوم)، يستطيع الجانبان تطوير قواعد تضمن أن التنافس يحدث بشكل متحضر. الدولتان لهما مصلحة مشتركة في ضمان وجود قواعد تشجع على الوصول المفتوح والمستمر للموارد الهامة. هذا التعاون ينمو وخاصة بين الهنود والصينيين في أفريقيا.

في يناير ٢٠٠٦، اتفقت بكين ونيودلهي على تبادل المعلومات عند تقديم عطاءات لموارد النفط في الخارج. ولقد ذكرت وكالة أنباء الصين الرسمية شنوا أن وزير البترول والغاز الطبيعي الهندي، ماني شانكار آيار، قال: «التنافس الحر غير المقيد بين الشركات الهندية والصينية لن يفيد سوى البائع فقط.»[٤٧]

طبقًا لمقال من استشارات أفريقيا الاستخبارية، وهي شركة استشارات متخصصة في الشئون الأفريقية:

> لقد اختارت الصين والهند ألا تتنافسا بل أن تتعاونا في صناعة النفط في السودان منذ ٢٠٠٤. حتى التسعينيات كانت شركات النفط الغربية هي المسيطرة، ولكن انسحاب هذه الشركات عقب صراع دارفور وفر فرصًا لدخول الصين والهند. ومنذ أن غادر الغرب السودان لعبت الصين دورًا مسيطرًا في بناء قطاع تصدير النفط.
>
> في حالة الهند، عندما انسحبت شركة النفط الكندية، تاليسمان، من مشروع نفط النيل الأكبر السوداني بعد ضغوط من مجموعات حقوق الإنسان، وفر ذلك الفرصة لشركة النفط الوطني الهندي للدخول بدلًا منها. باعت تاليسمان نصيبها لشركة فيديش أونج، ومنذ ٢٠٠٤ اشترت كل من الصين والهند أسهمًا وأصبحتا شريكتين في مشروع نفط النيل الأكبر، وتقوم شركة البترول الوطنية الصينية وشركة فيديش أونج الهندية وشركة البترول الوطنية الماليزية بيرهاد بضخ النفط الخام في جنوب السودان في الوقت الراهن. وخلال هذه العملية كان من الملاحظ أن الصين والهند قد بدأتا في تقوية العلاقة بينهما على مستوى دبلوماسي رفيع من أجل تشجيع المزيد من عمليات التنقيب على النفط. في أبريل ٢٠٠٥، عندما زار رئيس الوزراء الصيني وين جياباو الهند، أصدرت الحكومتان بيانًا مشتركًا، ولقد أصبح إصدار ذلك البيان حدثًا فارقًا في زيادة سرعة التعاون في قطاع الطاقة. وعلى وجه التحديد، تصف المادة ٩ من الإعلان التعاون في التنقيب واستغلال الموارد الطبيعية في دول أخرى. أكدت المادة ١٧ من البيان المشترك للهند والصين الصادر في ٢٠١٠ أن الدولتين سوف تعززان تعاونهما في القضايا متعددة الأطراف بما فيها قطاع الطاقة.

> ولقد مرت السودان لاحقًا بتحول هام عندما حصلت جنوب السودان على استقلالها في ٩ يوليو ٢٠١١ نتيجة لاتفاق السلام عام ٢٠٠٥. قام وزير الخارجية الصيني بزيارة جنوب السودان فورًا. وعلى الرغم أن الصين تمتعت بعلاقات وثيقة مع الخرطوم فإن هذا التصرف يدل على القدرة على سرعة التفكير. وكانت الهند أيضًا من أوائل الدول التي اعترفت بالدولة الجديدة. حوالي ٩٠٪ من الموارد النفطية موجودة في جنوب السودان. بإقامة علاقات دبلوماسية «جديدة» مع جنوب السودان ضمنت كل من الصين والهند الاحتفاظ بحقوق التنقيب عن النفط هناك.[٤٨]

هناك تحديات جيوسياسية جديدة تحمل حافزًا للدولتين لاستكشاف حلول مشتركة. من أجل الحفاظ على معدلات التغذية المتزايدة (وهو أمر طيب) يتعين على كل من الصين والهند استيراد المزيد من الأغذية. ولكن الغذاء هو سلعة ذات حساسية سياسية، فعندما ترتفع أسعار الغذاء يشعر السياسيون، وخاصة في الدول النامية، بالهلع ويبدءون فورًا في حظر التصدير. مثل هذا السلوك يكون مدمرًا على المدى البعيد. وكما يقول راغورام راجان في كتابه الخطوط الفاصلة:

> كلما ارتفعت أسعار الغذاء تبدأ الدول في حظر الصادرات الغذائية. وعلى الرغم أن تلك الإجراءات سوف تضمن أن المواطنين سيحصلون على غذاء رخيص في المدى القصير إلا أنها تحرم المزارعين المحليين من الأسعار المرتفعة وتجعلهم أقل اهتمامًا بزراعة الأغذية، كما أنه يجعل الدول الأخرى أقل إحساسًا بالأمان فتدفعها لزراعة أغذيتها حتى لو كان ذلك سيحقق لهم فائدة أقل، فمثلًا حقول القمح التي تنتشر الآن في وسط صحراء شبه جزيرة العرب لا تمثل الاستخدام الأمثل للمياه في هذا المكان، وتكون المحصلة النهائية أن التصرفات قصيرة النظر من جانب الحكومات لحماية مواطنيهم في المدى القصير تؤدي إلى عدم استقرار سوق الغذاء العالمي وعدم كفاءة وسائل الإنتاج في المدى البعيد.[٤٩]

يوصي راجان بعمل عالمي منسق: «نحن بحاجة إلى اتفاق عالمي لضمان أن الإجراءات التي تتخذها الحكومات لن تحدث فوضى في أسواق الغذاء العالمية، ولكن لن تخاطر أية حكومة حاليًّا بأن تتهمها المعارضة بأنها تتخلى عن قدرتها على ضمان حصول مواطنيها على الغذاء.»[٥٠] وعلى الرغم من أهمية أن تطور الصين والهند نظامًا عادلًا ومتوازنًا في إمدادات الغذاء فإن الدولتين لم تأخذا الخطوة الأولى في الحوار حول هذه القضية. كلا الطرفين لديهما مصلحة مشتركة في تطوير تقدير عالمي مشترك للطلب المتوقع نسبيًّا خلال العقود القادمة والعرض الذي لا يمكن التنبؤ به للغذاء.

التحدي الثالث المشترك هو الخطوط البحرية الآمنة. أكبر القفزات التي حدثت لنظام مابعد ١٩٤٥ يتعلق بالقضاء شبه النهائي على القرصنة (ربما باستثناء الساحل الصومالي). خلال العقدين الماضيين كانت القوة التي حافظت على الطرق البحرية الحيوية مفتوحة هي البحرية الأمريكية. وعلى الرغم أنها قامت بهذه العمليات العالمية استجابة لمصلحة قومية أمريكية حيوية، فإن البحرية الأمريكية قدمت فائدة عالمية عامة استفادت منها كل من الصين والهند. ولكن العجز الهائل والمستمر في ميزانية الولايات المتحدة سوف يجعلها غير قادرة على تبرير هذا المستوى من النفقات العسكرية. وحيث إن الحروب بين الدول قد تقلصت فعليًّا، فلماذا يتعين الحفاظ على أسطول بحري يتكون من ثلاث عشرة حاملة؟ منطقيًّا سوف يحدث انكماش كبير نسبيًّا في حجم البحرية خلال العقود القادمة، ولسوف تتأثر كل من الصين والهند بهذا الانكماش، ولهذا ينبغي على الدولتين البدء في محادثات حول تأمين الطرق البحرية. في ١ مارس ٢٠١٢، خلال اجتماع بين وزير الشئون الخارجية الهندي، س. م. كريشنا، ووزير الخارجية الصيني الزائر، يانج جيتشي، وافقت الهند والصين على بدء وتأسيس حوار بحري. وقال المتحدث الرسمي: «الهند والصين دولتان بحريتان هامتان فلدينا سواحل ممتدة ولدينا أيضًا قوات بحرية فاعلة. ولذا فكلتا الدولتين تشعران أن من المفيد إجراء محادثات حول القضايا البحرية.»[٥١]

في المجال البحري، لدى الصين والهند أيضًا مصلحة مشتركة في تطوير نظام عالمي قادر على البقاء في المدى الطويل من أجل الحفاظ على الثروة السمكية، حيث إن هناك اتفاقًا عالميًّا متزايدًا أن صيد الإنسان للأسماك قد تخطى الحدود المعقولة. تقول النيوزويك في الواقع «أن المحيطات قد تغيرت خلال السنوات الثلاثين الماضية أكثر من أي وقت مضى، وفي معظم المناطق فقدنا أكثر من ٧٥ بالمائة من الحيوانات البحرية الضخمة . . . في نهاية القرن العشرين لم تسلم حتى المياه الضحلة التي تقل عن ٣,٠٠٠ قدم في أي مكان تقريبًا من الصيد التجاري. يتم الصيد في بعض الأماكن حتى عمق ١٠،٠٠٠ قدم.»[٥٢] ويقدر تقرير للبنك الدولي تحت عنوان «المليارات الغارقة» أن الثروة السمكية في العالم سوف تنتج ٤٠ بالمائة أكثر إذا قل صيدها.[٥٣] وحيث إن الصين والهند سوف تنتجان أضخم طبقات متوسطة جديدة في المستقبل القريب فسوف تعانيان أكثر من أي دول أخرى في حالة انكماش الثروة السمكية. إن الأجيال الحالية من الطبقات المتوسطة تستفيد على حساب الأجيال القادمة من الطبقات المتوسطة الصينية والهندية. فماذا تفعل الدولتان لحماية هذه المصلحة المستقبلية المشتركة؟

التحدي الرابع والأكثر وضوحًا الذي يواجه الصين والهند هو الاحتباس الحراري. إذا صدقت النبوءات حول عواقب الاحتباس الحراري فسوف تكون الصين والهند أكبر الخاسرين، فكما يقرر ستيرن رفيو، وهو تقرير عن اقتصاديات التغير المناخي تموله الحكومة البريطانية: «ذوبان الجليد سوف يتسبب في البداية في ارتفاع مخاطر الفيضانات ثم بعدها في خفض موارد المياه بشدة مما سيهدد سُدس سكان العالم ومعظمهم في شبه القارة الهندية وأجزاء من الصين.»[٥٤] وعلى الرغم من مصلحة الدولتين المشتركة في خفض الاحتباس الحراري فإن لديهما مصلحة مشتركة قصيرة المدى في عدم سداد فاتورة اقتصادية باهظة لخفض انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري في الوقت الراهن. للدولتين إذن مصلحة مشتركة في أن تتحمل الدول المتقدمة نصيبًا أكبر من العبء الاقتصادي حيث إنها استمرت تنتج هذه الغازات لقرون عديدة بدون سداد أية فاتورة اقتصادية، ولقد أدت هذه المصلحة المشتركة الواضحة إلى التعاون الوثيق بين الصين والهند في مؤتمر كوبنهاجن في ٢٠٠٩.

وأخيرًا، فالمصلحة المشتركة الخامسة هي جغرافيا التجاور حيث إن الصين والهند تريدان الحفاظ على استقرار الحدود بينهما. دعوني هنا أسوق مثالين واضحين: إذا تدهورت الأحوال في كل من الباكستان وأفغانستان فأصبحتا مرتعًا للمجموعات الإرهابية، فسوف تعاني كل من الهند والصين حيث توجد داخل كل دولة منهما مجموعات إسلامية تشعر بالغبن ومستعدة للتعاون مع المجموعات الإرهابية الخارجية. لو انهارت باكستان في الحقيقة ولم تكن أسلحتها النووية آمنة فعواقب ذلك قد تكون وخيمة على المنطقة كلها.

وعلى الرغم من وضوح هذا التحدي فإن الصين والهند ماتزالان متباعدتين كثيرًا حول قضية باكستان. ترى الصين باكستان كحليف قديم تعتمد عليه حيث أنها ساعدت الصين باستمرار ولن تفكر إطلاقًا في أن تتخلى عنها. نظام الحزب الشيوعي الصيني لا يعتبر كثيرًا من دول العالم ضمن أصدقائه الطبيعيين، والباكستان واحدة منها. وعلى النقيض من ذلك، فإن الهند تعتبر أن باكستان هي أكبر شوكة في ظهرها. وعلى الرغم أن نيودلهي قد تغلبت على هوسها بباكستان بوصفها خصمها ومنافسها الطبيعي فإنها تعتقد أن الأنظمة الباكستانية تبنت سياسات مستمرة طويلة المدى تهدف إلى هدم النظام السياسي الهندي. وبطبيعة الحال ليس هناك شك أن باكستان قد خططت ومولت عمليات إرهابية في الهند، وكان الحدث الذي وقع في فندق تاج محل ومناطق أخرى من مومباي في نوفمبر ٢٠٠٨ من أكثر الأمثلة مأساوية.

التحديات والمصالح المشتركة للصين والهند تؤكد أن العلاقة بين الدولتين سوف تتذبذب كثيرًا بين التنافس والتعاون. ولهذا فإن العلاقات الجيوسياسية بينهما لابد أن تتسم بالضرورة بالمرونة وألا تكون عقائدية جامدة. بهذه الطريقة يمكن لهذه العلاقة أن تحقق المكاسب للطرفين.

الإسلام والغرب

العلاقة الثالثة والأكثر أهمية هي العلاقة بين الإسلام والغرب، وهي العلاقة التي تعتبر الأكثر اضطرابًا. معظم الكتابات الغربية تبرز ذلك الاضطراب، فهناك ألف عام من غياب الثقة والصراع. ولكن حتى في هذه الحالة، فهناك مجال للتفاؤل الحذر. في التلاقي العالمي العظيم الذي نشهده حاليًّا ينضم العالم الإسلامي إلى مسار الحداثة، حيث تصبح طموحات مواطنيه شبيهة بآمال مواطني بقية العالم.

القضية الفلسطينية الإسرائيلية

تعود جذور الشك والريبة بين الإسلام والغرب إلى الحروب الصليبية، ولكن تلك الريبة تفاقمت خلال القرنين الماضيين عندما احتل الغرب مناطق هائلة من العالم الإسلامي وسيطر عليها. وكان هناك شعور سائد بالإهانة شديدة. وعلى الرغم أن الاحتلال الغربي المباشر قد تراجع فإن سيطرة الغرب مازالت مستمرة. ويظل الكثير من المسلمين يتساءلون لماذا قام الغرب بمهاجمة أو قصف دول إسلامية فقط خلال السنوات العشر الماضية.

صحيح أن العديد من هذه القضايا التاريخية مهمة إلا أنه يوجد ورم سرطاني ينخر في العلاقة بين الإسلام والغرب ويمثل أكبر منبع للاستياء والغضب ألا وهو القضية الفلسطينية الإسرائيلية، ويعتبر أكبر مصدر لتسميم العلاقة بين الإسلام والغرب. ومع ذلك فمن الممكن تسوية هذا الخلاف. معظم المحللين الواعين والعاقلين يعتقدون أن اتفاق طابا الذي اقترحه بيل كلينتون في يناير ٢٠٠١ مازال يوفر أفضل أساس لحل المشكلة، فنحن لدينا الحل النظري إذا وجدنا الإرادة العملية لتنفيذه.

بعد سنوات من الحديث والكتابة حول الشرق الأوسط، وجدتُ أن أفضل وسيلة لمواجهة عش الدبابير هو بأن أعلن وجهة نظر أو أخرى حول القضية الفلسطينية الإسرائيلية مثلما حدث عندما كتبتُ في الفاينانشال تايمز في ١٠ نوفمبر ٢٠١١، لأقول أن الزمن لم يعد

في صالح إسرائيل.[٥٥] لقد رهنت إسرائيل أمنها على المدى الطويل بالاعتماد على القوة الأمريكية لحمايتها من الضغوط العالمية من أجل إعادة الأراضي الفلسطينية نهائيًّا. ولكن القوة الأمريكية وصلت إلى ذروتها في النظام العالمي وليس أمامها الآن سوى الانحدار. وعلى العكس من ذلك، فقوة العالم الإسلامي قد تدهورت، وليس أمامه الآن سوى الصعود. ومن الواضح أن إسرائيل على المدى البعيد سوف تضطر إلى التعامل مع حركة معادية تطوقه.

شعرتُ براحة نفسية هائلة بعد نشر مقال الفاينانشال تايمز، فلقد كنت أدركُ أن المقال سيهاجم. وقد كان. ولكنني شعرت أنني أسديتُ خدمة لأصدقائي الإسرائيليين بتحذيرهم من السير قدمًا في اتجاه المنحدر. وحيث إن الزمن لم يعد في صالح إسرائيل فيجب عليها العمل للوصول إلى تسوية في أقرب فرصة ممكنة، وأنا أدركُ كم التعقيدات في هذا المجال، فهناك حكومة ائتلافية منقسمة في إسرائيل، ومشكلة حماس، وضعف السلطة الفلسطينية. ولكن على الإسرائيليين طرح سؤال بسيط فقط: هل سيكون الوضع أفضل أم أسوأ بعد عشر أو عشرين سنة من الآن؟ وإذا أرادت إسرائيل مؤشرًا دالاًّ عن العالم المضطرب القادم فعليها أن تسأل نفسها عما حدث لعلاقتها بتركيا التي تعتبر أكثر المجتمعات الإسلامية اعتدالاً في المنطقة.

ومن حسن الطالع أن الكثيرين من أهم داعمي إسرائيل طالبوها بتغيير مسارها. في أبريل ٢٠١٢، كتب أربعة أفراد يهود هم ستيفن روبرت وآمي أيالون وأورني بتروشكا وجيلياد شير مقالات في النيويورك تايمز يطالبون إسرائيل بمراجعة سياستها وتطبيق حل الدولتين في الشرق الأوسط. ولاحظ روبرت، وهو رئيس سابق لجامعة براون، أن إحساس إسرائيل التقليدي بأنها ضحية مظلومة، وهو إحساس موروث من الحرب العالمية الثانية، لم يعد أمرًا تسانده الحقائق الجيوسياسية. وقال:

> لقد تحولت إسرائيل من دولة صغيرة ضعيفة محاطة بجيران عرب كارهين لها إلى أكبر قوة عسكرية في الشرق الأوسط. سوف تستمر المخاطر دائمًا ولكن توازن القوة العسكرية قد انتقل نهائيًّا. معاهدات السلام مع مصر والأردن تجعل من غير المحتمل إقامة تحالف بين الدول المجاورة، كما أن سوريا تعاني من مشاكل داخلية هائلة والعراق لا تبحث عن حرب جديدة. وقد تسبب إيران المزودة بترسانة نووية اضطرابات في المنطقة كلها، وخاصة للعراق والمملكة العربية السعودية. أنا أتوقع أن القوى الكبرى لن تسمح لإيران بالحصول

على الأسلحة النووية، وإذا كان التدخل النووي ضروريًّا فسيكون من الأفضل أن تقود القوى الكبرى هذا التدخل. وبالطبع فإسرائيل ذاتها قوة نووية، فلقد نقلت اليهود من قرون من الإيذاء إلى قوة عسكرية لم يكن يتصورها أحد منذ نصف قرن. ولكن هل يستطيع الشعب اليهودي الخروج من إحساسهم العميق بالظلم إلى المتطلبات الأخلاقية والعملية لمكانتهم كقوة كبرى؟»[٥٦]

لاحظ روبرت أن «إسرائيل تفقد سموها الأخلاقي في أجزاء كثيرة من العالم» ثم تساءل: «كيف يمكن لشعب اضطهد لزمن طويل أن يتصرف بهذه الوحشية بعد أن يتملك السلطة أخيرًا؟ فهل سنرى العالم دائمًا من منظور ١٩٣٨ أم هل سنستخدم قوتنا الجديدة لكي نغفر ونسامح ولكن بدون أن ننسى الدروس المستفادة من الماضي؟»[٥٧]

وبشكل مماثل قام آيالون (رئيس سابق لوكالة الأمن الداخلي) وبتروشكا (سيدة أعمال إسرائيلية) وشير (رئيس مكتب سابق لرئيس الوزراء الإسرائيلي) بمطالبة إسرائيل بسحب مبادرة تنفيذ الحل السلمي لإقامة الدولتين. فقالوا: «إسرائيل ليست بحاجة إلى الانتظار لاتفاق بحل نهائي مع الفلسطينيين، ولكنها تحتاج إلى موقف جديد تمامًا من طرف واحد، وعليها أن تحدد شروط تسوية حول الأرض تقوم على مبدأ دولتين لشعبين، مما يعتبر ضروريًّا من أجل مستقبل إسرائيل كدولة يهودية وديمقراطية في آن واحد.»[٥٨]

وحيث إن الإسرائيليين أنفسهم كثيرًا ما يتشككون حول سياسات إسرائيل الخارجية فمن سخرية الأمور أن ميت رومني، وهو من معتنقي الديانة المورمونية الأثرياء في ميتشيجان، قد أفصح علنًا عن دعمه لبعض سياسات زميله السابق في مجموعة استشارات بوسطن بنيامين نتنياهو، فطبقًا للنيويورك تايمز:

> اقترح السيد رومني أنه لن يتخذ أية قرارات سياسية هامة تخص إسرائيل بدون التشاور مع السيد نتنياهو، وهذا نوع من التوقير كفيل بأن يثير التعجب وخاصة بالنظر إلى سمعة السيد نتنياهو في إثارة الاستقطاب، على الرغم من جاذبيته للمحافظين الجدد والمسيحيين المتشددين الذين يدافعون بشراسة عن إسرائيل. خلال حوار كاشف جرى ضمن مناظرة في ديسمبر انتقد السيد رومني السيد جنجريتش بسبب ملاحظة استخف فيها بالفلسطينيين حيث صرح بقوله: «قبل أن أعطي تصريحًا من هذا النوع كان ينبغي أن أتصل بصديقي بيبي نتنياهو لأسأله: «هل من المفيد أن أقول ذلك؟ ماذا تنصحني أن أفعل؟»[٥٩]

حلول ممكنة

هناك توجهان جديدان إيجابيان يمكن لإسرائيل والغرب الاستفادة منهما للوصول إلى حل للمشكلة الفلسطينية الإسرائيلية. أولاً، لقد ارتفعت الريبة والتشكك بين إيران وجيرانها العرب إلى درجة غير مسبوقة، وعلى الأخص المملكة العربية السعودية. وظهرت تقارير تفيد أن المملكة العربية السعودية تحث إسرائيل على قصف إيران، على الرغم من أن السعودية لن تجد مناصًا من التنديد علنًا بالقصف الجوي الإسرائيلي. في مقال في فوربز.كوم يقول بيتر كوهان أن «غضب السعودية من الشيعة يفوق استياءها من جيرانها اليهود» بالدرجة أن السعوديين كانوا على استعداد لتوفير مساندة لوجستية لمهاجمة إيران في يونية ٢٠١٢.»[٦٠] وفي الحقيقة، كشفت الوثائق الأمريكية التي نشرتها ويكيليكس في نوفمبر ٢٠١٠ أن الملك عبدالله بن عبدالعزيز طلب من المسئولين الأمريكيين وضع نهاية للبرنامج النووي الإيراني. برقيات يعود تاريخها لعام ٢٠٠٨ وثقت ما قاله سفير السعودية لدى الأمم المتحدة لدبلوماسي أمريكي حول «مطالبات الملك عبدالله المتكررة للولايات المتحدة لمهاجمة إيران ووضع نهاية لبرنامج تسليحها النووي.» لقد طلب السفير من أمريكا أيضًا «قطع رأس الأفعى.»[٦١] وعلى الرغم من ذلك، فإن السعوديين لا يستطيعون دعم الخطط الإسرائيلية لقصف إيران علنًا. لماذا؟ الإجابة البسيطة هي أن دفاع أية حكومة إسلامية عن إسرائيل أو تعاونها معها يعتبر انتحارًا سياسيًّا طالما استمرت القضية الفلسطينية بدون حل.

معظم الحكومات العربية الآن تريد تسوية القضية الفلسطينية الإسرائيلية لأنها تدرك أن استمرارها يوفر لإيران سلاحًا سياسيًّا قويًّا يمكنها استخدامه ضد الحكام العرب. ويمكن لإيران أن تتهمهم بالجبن في مواجهة العناد الإسرائيلي. أحد الأسباب التي تجعل إيران تصدر تصريحات هجومية حول إسرائيل هو إخجال وإرباك جيرانها العرب. ولكن من الخطأ أن نأخذ هذه التصريحات المعادية حرفيًا، فالإيرانيون يتمتعون بحسٍّ سياسي عالٍ بطريقتهم الخاصة، وليست من مصلحتهم القومية محاربة إسرائيل. وأفضل وسيلة تستخدمها إسرائيل لنزع هذا السلاح السياسي القوي من يد إيران هي الوصول إلى اتفاق حول القضية الفلسطينية الإسرائيلية.

القضية الأخرى هي سعي إيران الواضح للحصول على السلاح النووي. إنني أنتمي إلى المدرسة التي تعتقد أن القصف الجوي الإسرائيلي لن يكون مجديًا، فهو قد يعيد التماسك

واللُحمة للشعب الإيراني ويقوي الحكومة الموجودة في السلطة. القصف الجوي الأمريكي لإيران سوف يهدي للصين هدية جيوسياسية كبرى كما فعل الغزو الأمريكي للعراق في ٢٠٠٣. أنا مقتنع أيضًا إن الحلول الدبلوماسية ممكنة.

الشعب الإيراني يريد الانضمام إلى مسيرة الحداثة التي تكتسح العالم بأكمله. ولهذا فأفضل وسيلة لإحداث تغيير في إيران لن تكون عن طريق فرض العقوبات والعزلة، فهذه الوسائل غير مجدية إطلاقًا. فأمريكا فرضت عقوبات اقتصادية على كوبا منذ ١٩٦٠. وبعد مرور أكثر من خمسين عامًا، فهل نجحت العقوبات في إزاحة فيدل كاسترو من الحكم أو تغيير طبيعة المجتمع الكوبي؟ الإجابة بالطبع لا. ولو كانت أمريكا قد فتحت أبوابها لكوبا لتغير النظام بسرعة أكبر. ولهذا السبب يجب على أمريكا أن تتخلى عن موقفها السلبي المتمثل في محاولة عزل إيران وأن تشجع الإيرانيين بشدة على السفر إلى الخارج وخاصة إلى شرق آسيا ليدركوا مقدار تخلف إيران عن الركب، وسوف يبدأ ذلك تحولًا أبطأ ولكنه أكثر فعالية في إيران. ولفهم لماذا ينجح التواصل مع الدول فالأجدر بالغرب إجراء دراسة حالة لميانمار، وهو نظام رفض تمامًا التغيير لعقود طويلة. ولكن التواصل المستمر مع آسيان نجح في تغيير أسلوب تفكير زعماء ميانمار، فأشكال التعاون التدريجية والتنسيق سوف تنجح أفضل في تغيير إيران من القنابل التي تسقط واحدة تلو الأخرى مثلما فعل الغرب باستهتار شديد في العالم الإسلامي.

ثانيًا، الاهتمام المتزايد بالتحديث والانفتاح في المجتمعات الإسلامية سوف يصب في مصلحة إسرائيل والغرب على المدى البعيد. الطبقات المتوسطة في العالم الإسلامي مثلها مثل الطبقات المتوسطة في أي مكان في العالم لا ترى مصلحة في إطالة أمد الصراع، فأولويتهم الأولى هي الارتقاء بمستوى معيشتهم. والدرس الهام الذي تعلمه الحكام العرب وغير العرب من أحداث الربيع العربي هو أن الطبقات الحاكمة إذا لم تهتم بشعوبها فلن تستطيع البقاء في الحكم. في الماضي، استطاعت الحكومات العربية أن تبعد الأنظار عن غياب التنمية بالتركيز على الوحش الإسرائيلي، ولكن إسرائيل هي أكثر دولة تقدمًا في الشرق الأوسط، وسوف تستفيد كثيرًا من الاهتمام بالتنمية إذا أزالت عائق المشكلة الفلسطينية. إن جبهة إسرائيلية عربية قد تمثل كابوسًا جيوسياسيًّا لإيران يمنع تغلغل نفوذها ناحية الغرب.

يبدو كل ذلك أمرًا غير محتمل الحدوث، ولكن في عالمنا الذي يتغير بسرعة فائقة فإن المعجزات الجيوسياسية ممكنة. قد يبدو ظهور الأحزاب الإسلامية في تركيا والعالم العربي

تطورًا سيئًا بالنسبة لإسرائيل والغرب، ولكنه ليس كذلك. هذه الأحزاب الإسلامية لا تظهر رغبة في محاكاة خلافة القرن التاسع عشر، بل تبدو راغبة في التقدم إلى الأمام واللحاق بالقرن الواحد والعشرين. سوف يضطرهم التحديث إلى الانضمام إلى التيار الرئيسي العالمي الأكبر للتطور. وسوف يكون النموذج الذي يتطلعون له هو حزب العدالة والتنمية في تركيا الذي شجع التنمية الاقتصادية، فارتفع إجمالي الناتج المحلي من ٢٣٢ مليار دولار أمريكي في ٢٠٠٢، وهو العام الذي وصل فيه الحزب إلى الحكم، إلى ٧٣٤ مليار في ٢٠١٠. وتضاعف ثلاث مرات إجمالي الناتج المحلي لكل فرد ليصل إلى حوالي ١٠,٠٠٠ دولار خلال نفس الفترة الزمنية. ومن الأمور المهمة أيضًا أن حزب العدالة والتنمية حافظ على هوية تركيا الإسلامية. ولقد لاحظ العديد من المراقبين الأثر الطيب لنموذج القدوة التي يمثلها حزب العدالة والتنمية. وقالت دوروتي شميدت وهي عالمة سياسية متخصصة في الشئون التركية في المعهد الفرنسي للعلاقات الدولية: «نجح أردوغان في تقديم نموذج قابل للتطبيق للإسلام السياسي.» وصرحت آمي لوراي وهي مسئولة كبيرة في حزب النهضة الإسلامي التونسي لجريدة ليبراسيون الفرنسية اليومية في يناير ٢٠١١ بقولها: «لقد أنار الأتراك الطريق، فبالإمكان أن تكون متدينًا ومنفتحًا على العصر الحديث والديمقراطية في نفس الوقت.» انخفضت البطالة في تركيا أثناء الركود الاقتصادي العالمي، ووصل معدل النمو في تركيا إلى ٩ بالمائة في ٢٠١١ وهو رقم مذهل. لقد أشرف حزب العدالة والتنمية على هذا الصعود الاقتصادي، كما أنه نجح في تحويل تركيا إلى دولة أكثر ديمقراطية وذات نفوذ أكبر في العالم.[٦٢]

وجود أحزاب ذات مرجعية إسلامية تسعى للحداثة داخل العالم الإسلامي سوف يؤدي إلى علاقة مختلفة بل وبناءة مع الغرب، مما قد ينهي عصر التفكك. وربما نشهد تغيرات إيجابية في الدول التي تبدو الآن وكأنها لا تجلب سوى اليأس بالنسبة للغرب. في كتابه عالم صفري يحدد جيديون راخمان باكستان بوصفها الدولة الإسلامية الوحيدة التي يمكن أن تتحول إلى «دولة فاشلة» فيقول: «قبل أن يشغل أوباما منصبه بقليل استمع إلى تقرير استخباراتي مدته أربع ساعات مخصص تمامًا لباكستان. خرج أوباما من هذه الجلسة مهتزًّا ومقتنعًا أن باكستان هي أخطر مشكلة دولية تواجه الولايات المتحدة.»[٦٣]

حتى داخل باكستان توجد توجهات إيجابية. تتحدث الآن الكثير من الأصوات الشجاعة لتحث باكستان على تغيير مسارها والانضمام إلى التيار الرئيسي في العالم. في مقال منشور في ٢٠ فبراير ٢٠١٢ في بروجكت سينديكيت أشاد نائب البرلمان الهندي الشهير

شاشي ثارور شجاعة عدد متزايد من السياسيين والأفراد العاديين في باكستان الذين يطالبون باتخاذ مواقف جديدة من الهند، فقال:

> في زيارة قمتُ بها حديثًا لإسلام أباد ولاهور أحسستُ في الأحاديث الخاصة برغبة الكثيرين في تهدئة النزاع حول كشمير واستكشاف وسائل تعاون مشتركة مع الهند تكون مفيدة للطرفين. يقول الباكستانيون ذلك علنًا أيضًا. في مقابلة أجريت حديثًا مع السياسي والزعيم الديني مولانا فضل الرحمن تحدث خلالها بصراحة عن كشمير فقال: «من الواضح أننا نحبذ الحل السياسي . . . لقد تغيرت الأمور كثيرًا. فكرة الفوز بكشمير قد تراجعت إلى الخلف الآن لتفسح المجال لإنقاذ باكستان.»[٦٤]

ويذهب الشباب الباكستاني إلى ما هو أبعد من ذلك. الكاتب الصحفي يعقوب خان بنجاش، على سبيل المثال، يسخر بصراحة من الفكرة الباكستانية المقدسة أن الكشميريين الهنود، بوصفهم مسلمين، سيرغبون في الانضمام إلى باكستان. وكتب حديثًا يقول: «على الرغم من أن كشمير الهندية كانت ساحة للحرب الفعلي منذ ١٩٨٩ فإنها حققت معدلات في مكافحة الأمية وفي النمو الاقتصادي وفي معدلات الدخل للفرد أعلى من الباكستان بأكملها. فلماذا سيرغب الكشميريون في الانضمام إلى باكستان؟ ماذا لدينا لكي نقدمه لهم؟» واقتباسًا لما قاله بنجاش، يعلق ثارور، وهو وزير الدولة للشئون الخارجية الهندية السابق ووكيل للأمين العام للأمم المتحدة، بقوله: «إذا كانت تلك الروايات معبرة عن توجه قومي جديد في باكستان فقد يكون الوقت قد حان للهند لاستغلال هذا الظرف من أجل بناء سلام دائم.»[٦٥]

دليل آخر على ذوبان الجليد بين الهند وباكستان ظهر عندما نظم اتحاد الصناعة الهندية معرضًا تجاريًّا لأول مرة على الإطلاق في لاهور في فبراير ٢٠١٢، وحينها زار وزير التجارة الهندي، اناند شارما، لاهور لأول مرة. بعد رحلته بأسبوعين أعلنت باكستان تغيرًا في القواعد بحيث تسمح بالمزيد من الواردات الهندية. وكتب بانكاش ميشرا، وهو روائي وكاتب مقالات هندي، في بلومبرج في ٨ أبريل ٢٠١٢ يقول:

> عندما كنتُ حديثًا في كراتشي حضرتُ ندوة تحدث فيها الصحفي والمذيع التليفزيوني الباكستاني عمران خان في اجتماع لنادي الروتاري. ولقد وصف خان العلاقات بين الهند والباكستان بأنها «في مفترق الطريق» وحث جمهوره على الشعور بالذنب حول تورط الباكستان في هجمات مومباي الإرهابية في ٢٠٠٨ التي قتلت ١٦٤ شخصًا

وجمدت العلاقات بين الهند والباكستان منذ ذلك الحين. وأعرب خان عن أسفه على الفرص الكثيرة الضائعة مما عرقل الوصول إلى اتفاق شامل بين الهند والباكستان. وأخيرًا، عبر خان عن تفاؤله الكبير حول اتفاق تجاري أعلن عنه في نوفمبر، والذي استغرق العمل فيه ما يقرب من ١٦ عامًا وتم توسيعه حديثًا، ومن المزمع أن يفتح هذا الاتفاق الأسواق الباكستانية لمزيد من المنتجات الهندية.[٦٦]

لاتوجد دولة إسلامية أخرى تفخر بوجود مواطنين لها يعيشون في الخارج على نفس الدرجة من الموهبة والنجاح مثل الباكستان، فكثيرون من الباكستانيين قد ارتقوا إلى مناصب عليا في شركات كبرى متعددة الجنسيات وفي البنوك في العالم. النجاح الباهر لهؤلاء الباكستانيين في العالم الحديث يمثل أملًا حقيقيًّا أن باكستان ذاتها سوف تزدهر في ظل الحداثة. وإذا أصبحت الظروف مواتية، قد يعود آلاف الباكستانيين إلى بلادهم مثلما عاد الآلاف إلى الصين والهند.

وفي نهاية الأمر فإن العالم الإسلامي المكون من ١,٢ مليار شخص ليس محصنًا من التوجهات العالمية الأكبر للتلاقي. لقد فتحت التكنولوجيا الحديثة والسفر المتكرر عيون الباكستانيين على المعايير التوافقية الجديدة التي تكتسح معظم العالم النامي. ونتيجة لذلك، تضع الشعوب الإسلامية ضغوطًا سياسية هائلة على حكوماتها للتركيز على التنمية الاقتصادية بدون تشتيت انتباهها. ومن حسن الحظ أن هناك قصص نجاح كافية في العالم الإسلامي توضح عدم وجود تناقض بين الحداثة والإسلام، وتوفر تركيا وإندونيسيا وماليزيا أفضل أمثلة. أما بنجلاديش فهي مثال مبهر، فبعد أن كانت تمثل رمزًا لليأس في العقل الغربي، شهد اقتصادها نموًّا وصل إلى ٦ بالمائة في المتوسط في العقد الأول من القرن الواحد والعشرين.

معجزة جيوسياسية في جنوب شرق آسيا

وعلى الرغم من كل المشاكل المحتملة التي حددها هذا الفصل فإن أسباب التفاؤل موجودة في المعجزة الجيوسياسية التي حدثت في جنوب شرق آسيا. طوال العقود التي تلت انتهاء الحرب العالمية الثانية، كانت جنوب شرق آسيا واحدة من أكثر المناطق اضطرابًا في العالم. لقد فقد عدد أكبر من البشر حياتهم في الحروب التي حدثت في جنوب شرق آسيا من الشرق الأوسط بأكمله. في الخمسينيات والستينيات انفجرت حركات التمرد الشيوعية في كل مكان في المنطقة. ثم سقطت كمبوديا ولاوس وفيتنام في قبضة الأنظمة الشيوعية في ١٩٧٥. كل معلق غربي بدون استثناء قال بأن المجتمعات غير الشيوعية في جنوب شرق آسيا، والتي كونت آسيان في ١٩٦٧، كان محكومًا عليها بالفشل، ومن المقدر أن تنهار وتقع مثل

قطع الدومينو. واندلعت حروب أخرى. قامت فيتنام بغزو كمبوديا في يناير ١٩٧٩، وانتقمت الصين بالهجوم على فيتنام. حارب مئات الآلاف من الجنود الصينيين مئات الآلاف من الجنود الفيتناميين. قتل حوالي مليون جندي ومدني خلال الحرب الهندية الصينية وقتل ٢,٤ مليون شخص في مجزرة كمبوديا. لم يحدث مثل هذا الدمار في أي منطقة بالعالم في عصر ما بعد الحرب العالمية الثانية.

كيف إذن نهضت هذه المنطقة وأصبحت مستقرة وواعدة بشكل أكبر من أي دولة أخرى في العالم النامي بأكمله؟ أولًا، جذور المعجزة تكمن في منع آسيان للحروب بين الدول الأعضاء في المنظمة، وإن كانت لم تحقق بعد احتمالات «صفر» للحروب كما حقق الاتحاد الأوروبي ولكن من الواضح أنها تسير في هذا الاتجاه. ثانيًا، قامت آسيان بتشجيع التعاون الاقتصادي وأشكال أخرى من التعاون. في كل عام يعقد حوالي ألف اجتماع لآسيان، كما اتخذت المنظمة العديد من الخطوات الجريئة، مثل صياغة اتفاق «السموات المفتوحة» بين عواصم آسيان. ونتيجة لذلك ازدادت حركة الطيران زيادة مذهلة. وتلاحظ دراسة في ذا نيشن: «من المتوقع نمو حركة الطيران في جنوب شرق آسيا خلال العشرين عامًا القادمة بنسبة ٦,٩ بالمائة، بينما يتوقع أن اقتصاد المنطقة سوف ينمو بمعدل ٤,٣ بالمائة. سوف تمثل منطقة آسيا المحيط الهادي ٤٤ بالمائة من الرحلات خلال عشرين عامًا ويعتبر ذلك ارتفاعًا من حوالي ٣٤ بالمائة حاليًّا.»[٦٧]

ثالثًا، قامت آسيانا باستمرار بالتعامل مع جميع القوى العظمى وأخذ آرائها في الحسبان، فلقد أدركت أن محاولة إبعاد تلك القوى عن دائرة القرار سوف تكون غير مجدية. هذه السياسة المنطقية في التعامل مع القوى العظمى أحدثت نتائج طيبة. عندما اقترحت الصين اتفاقًا للتجارة الحرة مع آسيان فذلك شجع اليابان والهند لعمل نفس الشيء. ولقد جنت أسيان ثمار ذكائها الجيوسياسي مع المناطق الأخرى. في المنطقة الواقعة في الشمال من جنوب شرق آسيا، أي منطقة شمال شرق آسيا، توجد ثلاث دول قوية: الصين واليابان وكوريا. منطقيًّا يجب أن تؤسس رابطة دول شمال شرق آسيا تقابل آسيان، ولكن لم يتم تكوين مثل هذه الرابطة حتى الآن. الاجتماعات الثلاثية التي ضمت الصين واليابان وكوريا جاءت كنتيجة لاشتراكهم في عدد كبير من اجتماعات آسيان المختلفة. وفي الواقع تدهورت العلاقات في ١٩٩٦ عندما زار رئيس الوزراء روتارو هاشيموتو ضريح ياسوكوني الذي كان يضم رفات مجرمي الحرب اليابانيين من الحرب العالمية الثانية. وبطبيعة الحال، أغضبت هذه الزيارات الزعماء الصينيين وتدهورت العلاقات الصينية اليابانية. بعدما حدث ذلك، كانت الطريقة

الوحيدة التي يمكن من خلالها أن يقوم زعماء الصين والهند بإذابة الجليد هي باللقاء معًا على هامش قمة آسيان في مانيلا. ويصف أستاذ ياباني وسفير سابق لهولندا اسمه كازوهيكو توجو ماحدث على النحو التالي:

> في اجتماع زعماء آسيان بلاس ٣ في مانيلا في عام ١٩٩٩ فاجأت اليابان الجميع بدعوة زعماء من الصين وكوريا لاجتماع على الفطور، ونظرًا لتعقد العلاقات مع هاتين الدولتين . . . بالنسبة للعديد من اليابانيين فإن صور التوافق والانسجام الآتية عبر التليفزيون من مانيلا، قلب آسيان، في صباح ٢٨ نوفمبر ١٩٩٩، أحدثت إحساسًا بالارتياح لدى الجميع. كان من الذكاء أن عقد اجتماع الفطور على طاولة مثلثة فاستقبله المشاهدون اليابانيون بكل ترحاب ودفء. وفورًا أصبح لقاء الدول الثلاث لشمال شرق آسيا حدثًا متكررًا على هامش اجتماعات آسيان بلاس ٣. وبدأ التعاون الثلاثي على المستوى الحكومي، وأصبح عام ٢٠٠٢ عام التبادل الثلاثي وأقيمت العديد من المناسبات الثقافية في كل دولة من الدول الثلاث. وفي اجتماع بالي في أكتوبر ٢٠٠٣ تم إصدار تصريح مشترك للتعاون الثلاثي بين الدول الثلاث.[٦٨]

وباختصار، أنقذت آسيان الجميع عن طريق تسهيل انعقاد اجتماعات تحفظ ماء الوجه بين زعماء دول شمال شرق آسيا الثلاث.

رابعًا، قامت آسيان بتعميق التعاون بين أعضائها بالانتقال من التبادل بين الحكومات إلى التبادل بين الشعوب. ولقد تضاعف حجم التبادل بين جامعات الدول الأعضاء في آسيان. وفي الوقت الراهن تحتوي شبكة جامعات آسيان على ست وعشرين جامعة مشاركة. كما تقدم سنغافورة أيضًا منح آسيان للطلاب الواعدين في التعليم الثانوي والفترة التمهيدية الجامعية والتعليم الجامعي من الدول التسع الأخرى الأعضاء.[٦٩] وربما كان من الأمور الأكثر مدعاة للتفاؤل أن هناك بعض المواقع على الإنترنت يستطيع شباب آسيان من خلالها التفاعل والتشارك في الأفكار مثل ASEANYouth.org وصفحة حركة شباب آسيان على الفيس بوك.[٧٠]

وطبقًا لمقال نشر في الدبلوماسي في مارس ٢٠١٢:

> في الأسبوع الماضي في بانكوك تم إطلاق تطبيق للهاتف الذكي اسمه آسيان وان، وهو تطبيق يترجم التعبيرات العملية الشائعة إلى ١١ لغة من لغات منطقة جنوب شرق آسيا. وإلى جانب تطبيق آسيان وان فهناك مشروعات أكبر تسعى لتعزيز الوحدة بين أجزاء

المنطقة، وهناك حديث حول إرسال بعثة إقليمية موحدة إلى الألعاب الأوليمبية. وفي الوقت ذاته فإن بعض الاقتصاديين يحبذون وجود عملة إقليمية موحدة بل وإقامة شبكة بنكية لمنطقة جنوب شرق آسيا. وفضلًا عن ذلك، يدرس في الوقت الراهن مسئولو السياحة إمكانية استخدام تأشيرة سفر موحدة للمنطقة كلها.[٧١]

السؤال الهام الذي ينبغي على بقية العالم طرحه هو: إذا استطاعت واحدة من أكثر المناطق الجيوسياسية غير الواعدة في العالم أن تحقق معجزة جيوسياسية خلال جيل واحد، فهل تستطيع الشرق الأوسط ومناطق أخرى القيام بنفس الشيء؟ عندي قناعة تامة بأنها تستطيع ذلك. تستطيع قوة التلاقي أن تحدث معجزات على غرار ما حدث في دول جنوب شرق آسيا. كما أن تجربة آسيان قد أثبتت كيف أن التوجهين الواقعي والليبرالي-الدولي يتفاعلان باستمرار مع بعضهما، فبينما يظهر التنافس بين دول آسيان وجيرانها فإن جميع المشاركين الإقليميين يدركون أيضًا أنهم يعتمدون اعتمادًا كليًّا على بعضهم البعض. ولقد زادت التجارة زيادة هائلة في منطقة آسيان فارتفعت من ٣٠٢ مليار دولار في ١٩٩٠ إلى ٢ ترليون دولار في ٢٠١٠. باختصار، توفر آسيان صورة مصغرة لتجربة التلاقي التي يعيشها العالم الآن.

الفصل
٦

العائق أمام التلاقي

إن أفضل خبر يعلنه هذا الكتاب هو أن ٨٨ بالمائة من سكان العالم الذين يعيشون خارج الغرب يرغبون في التلاقي وتحقيق مستويات المعيشة الغربية، ولديهم طموحات في حياة آمنة رغدة مثل تلك التي تمتع بها معظم المواطنين الغربيين خلال العقود القليلة الماضية. ذلك هو السبب الذي يجعل الشباب الموهوب خارج الغرب يطمح في الدراسة في أفضل الجامعات الغربية والعودة إلى بلادهم يحملون نفس الطموحات والمعايير مثل نظرائهم من الشباب الغربيين.

كان من المنطقي نظريًّا أن يؤدي ذلك إلى تسهيل قبول الغرب لبقية ساكني العالم كمواطنين متساوين. ولكن من سخرية الأمور أن هناك رفضًا نفسيًّا عميقًا من جانب الكثيرين في الغرب لقبول الحقيقة البسيطة «أننا جميعًا متساوون.» هذا الرفض ينبع بدوره من افتراض لا واعٍ جذوره عميقة أن حضارة الغرب ما تزال هي الحضارة الأرقى أخلاقيًّا. ينبغي مواجهة هذه الفرضية مواجهة حاسمة حتى نقنع الغرب بالتخلي عن مشاعر الاستعلاء، وقبول فكرة أن الغرب يسير على نفس الأرضية الأخلاقية مثل بقية العالم.

ومن دواعي الأسى أن هناك اعتقادًا شائعًا بأن الغرب يمثل في جوهره قوة خير مطلق فوق مسرح الأحداث العالمية، هذه الأسطورة لها جذور ثقافية عميقة، ولكن الغرب ليس خيّرًا أو شريرًا في حد ذاته، ومن ثم فهو لا يختلف في سلوكه عن الأغلبية العظمى من دول العالم. باختصار، الدول الغربية تتصرف بشكل «معتاد» وليس بشكل «خيّر» على مسرح أحداث العالم.

ولكن البعض يرى أن مجرد طرح فكرة أن الغرب يتصرف بشكل معتاد ينطوي على عداء للغرب، على الأقل طبقًا للكثير من الصحفيين والمشاهير الغربيين ذوي النفوذ. أشارت الإيكونومست إلى كتابي السابق عن آسيا بوصفه «جدل مناهض للغرب يسعى لإيقاظ الأمريكيين والأوروبيين عن طريق إثارة غضبهم.»[١] وقالت الفاينانشال تايمز في مقال يستعرض كتابي عن أمريكا والعالم أن الكتاب ينتمي لنفس المدرسة التي «تندد» بـ «قوة الولايات المتحدة الشريرة.»[٢] ولكن الحقيقة هي العكس تمامًا، فلقد كنت وسأظل دائمًا شديد الإعجاب بالغرب وصديقًا له، ولقد درست الفلسفة الغربية في كل من مرحلة الليسانس والدراسات العليا، وفي مقال مبكر تحت عنوان «هل يستطيع الآسيويون التفكير؟» وصفتُ المعجزة الأوروبية على النحو التالي:

> قفزت أوروبا إلى الأمام، فلقد حدث أمر أشبه بالسحر للعقل الأوروبي تبعته موجة تلو موجة من التقدم والرقي الحضاري، من عصر النهضة إلى عصر التنوير، ومن الثورة العلمية إلى الثورة الصناعية، وبينما تدهورت المجتمعات الآسيوية وسقطت في التخلف والجمود، أحدثت أوروبا ما يمكن أن يطلق عليه اسم «المعجزة الأوروبية» لو كانت توجد وقتها حضارة متميزة أخرى تراقب تطور هذا الحدث، وساعد أوروبا في تحقيق ذلك الأشكال الجديدة من التنظيم الاقتصادي، وديناميكية عسكرية فنية، وتعددية سياسية داخل القارة ككل (إن لم يكن داخل الدول المنفردة)، والبدايات غير المنتظمة للحرية الفكرية وخاصة في إيطاليا وبريطانيا وهولندا. وحيث أن هذ المزيج من المكونات الهامة كانت غائبة عن المجتمعات الآسيوية فبدا كما لو كانت واقفة في مكانها في الوقت الذي تقدمت أوروبا لتحتل مكانة مركزية في العالم. ولقد ساهم الاستعمار الذي بدأ في القرن السادس عشر والثورة الصناعية في القرن التاسع عشر في تعميق وتعزيز مركز أوروبا وسيطرتها.[٣]

إنني أعترف بأن الغرب قد أسدى خدمة كبيرة للعالم، وأقر بأنني لم أكن لأصل إلى المكانة التي أتمتع بها الآن بدون التعليم الغربي المتميز الذي حصلتُ عليه في سنغافورة وكندا.

ومع ذلك فلقد أحدث الغرب الكثير من الأضرار أيضًا، فقرنان من الاستغلال الاستعماري قد تركا جروحًا غائرة في كل مكان في العالم، كما أن الهيمنة الغربية أضرت نفسيًّا بثقة العديد من الحضارات بنفسها، وخاصة في آسيا وأفريقيا والعالم الإسلامي، وهو ضرر لم تكد تبدأ تلك المجتمعات في التغلب عليه إلا في الوقت الراهن. الكثير من العقول الغربية المعاصرة تعتبر الاستغلال الاستعماري أخطاء تنتمي إلى الماضي. ولكن نفس تلك

العقول هي التي لا تبالي بحقيقة أن الولايات المتحدة والمملكة المتحدة قد شنتا حربًا غير مشروعة على العراق، وأن قوات الناتو تقتل المدنيين الأبرياء بالهجوم بطائرات بدون طيار (درون) في أفغانستان وباكستان، وأن الولايات المتحدة، وهي أكبر دولة مدافعة عن الديمقراطية وحقوق الإنسان، قد أعادت استخدام التعذيب في القرن الواحد والعشرين. كل ذلك حدث خلال العقد الماضي أو حول ذلك. ولهذا السبب لا يعتقد الكثيرون خارج الغرب أن الغرب في جوهره خير، فمعظمهم يعتقدون أن الغرب لا يختلف إطلاقًا عن بقية العالم.

لماذا إذن تستمر هذه الأسطورة بإصرار؟ أحد أهم أسباب الاقتناع بأن الغرب خير في جوهره يعود إلى المعونة الأجنبية التي يقدمها للعالم. ولكن معظم اقتصاديي التنمية يعرفون، على سبيل المثال، أن أمريكا من أقل الدول الغربية عطاءً بالنسبة لمقدار المعونة الأجنبية التي تقدمها، وكان ترتيبها التاسع عشر ضمن دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية التي يصل عددها إلى ثلاث وعشرين دولة حيث إنها تقدم ما لا يزيد على ٠,٢١ بالمائة كمعونة أجنبية،[٤] على الرغم من أن دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية قد وعدت بتقديم ٠,٧ بالمائة من إجمالي الناتج القومي الخاص بها كمعونة أجنبية. وعلى الرغم أن السجل الأمريكي السيئ معروف فإن الشعب الأمريكي مستمر في اقتناعه بكرم أمريكا وبأنها تقدم مبالغ هائلة من المعونة الأجنبية. استطلاع رأي أجرته كوير في عام ٢٠١٠ أوضح أن الأمريكيين يعتقدون أن نسبة المعونة الأجنبية من الميزانية الفيدرالية تصل إلى ٢٥–٢٧ بالمائة.[٥] وبناءً على هذه الإحصاءات صمم إزرا كلاين رسمًا بيانيًّا في الواشنطن بوست يبين بوضوح التباين بين مايعتقده الأمريكيون وبين الواقع فيما يخص المعونة الأمريكية (أنظر إلى الشكل ٦–١).

ليس من المستغرب أن يعتقد الشعب الأمريكي أن بلادهم سخية في عطائها للمعونة الأجنبية، فهم يسمعون ذلك الكلام طوال الوقت في كتابات أو خطابات الزعماء الأمريكيين في جميع المجالات.

نظرًا لهذا الاقتناع العميق والواسع في أمريكا والدول الغربية الأخرى أن الغرب يظهر كرمه الحقيقي من خلال برامج المعونة الأجنبية السخية، فسوف يخصص هذا الفصل جزءًا كبيرًا منه لتشريح الطبيعة الحقيقية لبرامج المعونات الغربية وتأثيرها. وأنا إذ أفعل ذلك فإنني أعترف بوجود كتابات كثيرة حول المعونة الغربية الأجنبية، منها ما وثق بعض أوجه الفشل الكبيرة. كتاب وليام إيسترلي عبء الرجل الأبيض: لماذا أدت مجهودات الغرب لمساعدة بقية العالم إلى الكثير من المشاكل وقليل من الفوائد جادل بعدم جدوى معونات التنمية منذ

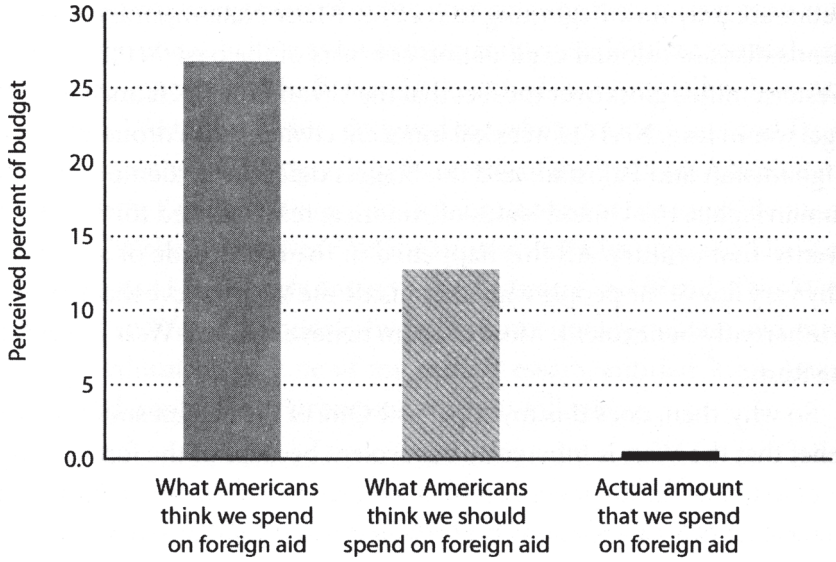

الشكل ٦-١ التصورات الأمريكية الخاطئة عن المعونات الأمريكية الأجنبية. المصدر: البيانات من http://www.worldpublicopinion.org/pipa/pdf/nov10/ForeignAid_Nov10_quaire.pdf

تأسيس منظمات المعونة الدولية الضخمة، مثل برنامج الأمم المتحدة للتنمية والبنك الدولي وبرنامج الغذاء العالمي، وكان عدم جدواها يعود جزئيًّا إلى أن منظمات المعونة اتسمت بطموح مفرط، فلقد كانت كثيرًا ما تقترح حلولًا مهمة للمانحين أكثر من أهميتها للأطراف المتلقية للمعونة. وفضلًا عن ذلك، فإن قلة المحاسبة لمتلقي المعونة وغياب آليات قياس النتائج قد زادت من قلة كفاءة المعونات التنموية. اعتبر إيسترلي أن المعونة الأجنبية هي «المأساة الأخرى لفقراء العالم . . . مأساة أن الغرب أنفق ٢,٣ ترليون دولار على المعونات الأجنبية خلال العقود الخمسة الماضية ومع ذلك لم ينجح في إيصال أدوية سعرها ١٢ سنتًا للأطفال لمنع نصف الوفيات الناجمة عن الملاريا. الغرب أنفق ٢,٣ ترليون دولار على المعونات الأجنبية ومع ذلك لم ينجح في إيصال أدوية سعرها ٣ دولار لكل امرأة تلد طفلًا جديدًا لمنع وفيات الرضع التي تصل إلى خمسة ملايين . . . إنها لمأساة أن هذا القدر من التعاطف الإنساني وحب الخير لم يؤت ثماره بالنسبة للمعوزين في العالم.»[٦]

كتاب دامبيسا مويو الذي وصل لقائمة أكثر الكتب مبيعًا وعنوانه المعونة الميتة وثق كيف أن المعونة الغربية قد عرقلت التنمية في أفريقيا حيث أزالت حوافز التنمية الذاتية، فأدمنت

الدول الأفريقية المعونة ودخلت في دائرة سداد فوائد قروضها. وبدلًا من حل مشاكل أفريقيا ساهمت المعونة في تفاقمها. وعلى نفس الدرجة من الأهمية وكما يوثق بالتفصيل الفصل الخامس من كتاب إصلاح الدول الفاشلة: إطار لإعادة بناء عالم مهترئ لمؤلفيه أشرف غني وكلير لوكهارت فإن منظومة المعونة المعقدة قد أصبحت مختلة جذريًّا.

أودُ أن أضيف مستوى آخر من النقد لبرامج المعونة الغربية، فأنا أرفض الافتراض الشائع بأن المعونة الغربية تدفعها نيات طيبة وأن الغرض منها هو تقديم الخير لمتلقيها. على العكس فإنني أؤمن أنه إذا أجريت دراسة موضوعية موسعة للمعونة الغربية فسوف توضح أن الغرض الرئيسي منها هو تعزيز المصالح القومية للمانحين وليس دعم مصالح المتلقين. ومن الأمور المثيرة أكثر للأسى أن القليلين فقط من دافعي الضرائب الغربيين يدركون أن أموال المعونة المصممة لكي تعزز مصالحهم الوطنية قد اختطفتها عدة شركات قليلة. أخبرتني كلير لوكهارت ما يلي: «يستفيد من حزمة المعونات الآن مجموعة ضيقة من الشركات التجارية التي تتصرف كأنها كارتلات واستولت على أموال دافعي الضرائب. ليس من مصلحة الشعوب أو الحكومات المانحة أن تستولي هذه الشركات على المكاسب كلها وفي الوقت ذاته تؤدي أداءً سيئًا، حيث تحصل مجموعة صغيرة من الفوائد كلها.»[٧]

ولكن ما هو الدليل على الاتهام بأن المعونة ليست موجهة لفائدة المتلقين؟ هناك أدلة كثيرة. في هذا الفصل سوف أقدم بضعة أمثلة تعضد وجهة نظري، مثل فشل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وفساد المعونة الأمريكية لأفغانستان، وارتباط معونة صندوق النقد الدولي بنظام التصويت في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، وبطء المعونة الغذائية وعدم جدواها في كثير من الأحوال إلى جانب ارتفاع تكاليفها وأنها لا تخدم سوى مصالح المانحين، وتكرار مجهودات المانحين، وذهاب أموال المعونة بشكل متزايد لدول ذات أنظمة فاسدة.

فشل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

لقد أنفقت الدول الغربية أموالًا كثيرة على المعونة الأجنبية (طبقًا للأرقام الرسمية). وطبقًا لتصريحات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية مثلًا ارتفعت كثيرًا المبالغ التي أنفقتها الدول الغربية على المعونة الأجنبية، فزادت من ٥٣ مليار دولار في ٢٠٠٠ إلى ١٣٣ مليار دولار في ٢٠١١. ولكن ليس هناك أدنى شك أيضًا أن المعونة لم تكن مفيدة لمعظم المستهدفين منها. إن الفجوة بين المبالغ المنفقة وقلة المنفعة العائدة ينبغي أن تقودنا إلى البحث عن القصور التنظيمي الكامن في تصور المعونة الغربية. وليس من الصعب علينا تخيل السبب وراء هذا القصور، فمعظم تلك المعونة مصمم لكي يعزز مصالح المانحين. ويلاحظ غني ولوكهارت أن

«المانحين يرتبون أولويات استثماراتهم ولكنها كثيرًا ما تكون متصارعة، وبعد سنوات طويلة من تصريحات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لم يستطيعوا الاتفاق على التنسيق والترتيب بين بعضهم البعض. وحيث إن المانحين يختلفون في درجة اهتمامهم بقضايا النوع أو حقوق الإنسان أو الحماية المجتمعية، فيصبح الواقع خليطًا مشوشًا من الممارسات والإستراتيجيات المربكة.»[٨]

العديد من الغربيين من ذوي الدراية والثقافة يدركون قلة النتائج الطيبة للمعونة الأجنبية، ومع ذلك فهم غير قلقين من تلك النتائج، فهم يقولون لأنفسهم: «لقد كنا كرماء في الغرب وحاولنا أن نمد أيدينا بالمساعدة، ولكن أولئك الأفريقيين والآسيويين لا يتمتعون بالكفاءة ولذلك فلقد أهدروا تلك المعونة. فماذا عسانا نفعل؟ ليس بمقدورنا أن نجعلهم بكفاءة الغرب.» كلما فشلت المعونة ألقي اللوم على المتلقين وليس على المانحين مطلقًا. ويطلق الأكاديميون اسمًا على هذه الظاهرة، «ورطة الإنسان الخير»، وتتلخص في فكرة أن المانحين هم أناس خيرون يودون فعل الخير ولكن لا يمكن الثقة في المتلقين حيث إنهم لا يدركون أين توجد مصلحتهم ولهذا فهم يسيئون استغلال طيبة المانحين.

هناك شخص عاش بنفسه تجربة إحساس المسئولين الغربيين بالتفضل نحو المتلقين للمعونة، وهذا الشخص هو شينوا آشيبي، الروائي النيجيري الأسطورة. تمت دعوة آشيبي لحضور اجتماع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في أوائل ١٩٨٩. لم يكن آشيبي واثقًا من السبب وراء دعوة روائي من نيجيريا لإلقاء كلمة في اجتماع لمصرفيين واقتصاديين أوروبيين وأمريكيين وكنديين وأستراليين ولهذا فلقد دخل الاجتماع ببعض مشاعر القلق: «وبينما كنت أصغي لهم . . . الثقة الشديدة التي كانوا يتكلمون بها لم تترك لدي أي شك أن هؤلاء هم أسياد عالمنا، يستمتعون بنتائج نجاحاتهم.» ولكن سرعان ما فطن آشيبي أن الحدث الذي يشارك فيه لا يزيد على «ورشة عمل روائية» يقوم فيه المصرفيون الغربيون بوضع نظريات تبدو في ظاهرها كما لو كانت لمساعدة العالم النامي. ثم قال: «ها أنتم تقفون هنا، تحيكون نظرياتكم الطيبة، من أجل تجربتها في معاملكم الخيالية، فأنتم تطورون عقاقير جديدة وتجربونها على مجموعة من فئران التجارب في المعمل على أمل أن تؤتي ثمارها. ولكنني أحمل لكم خبرًا هامًّا. أفريقيا ليست رواية خيالية. أفريقيا هي بشر، بشر حقيقي . . . هل فكرتم بحق أن هناك بشرًا في أفريقيا؟»[٩] يستحق مقال آشيبي أن نقرأه كاملًا حتى نعي قلة فهم مانحي المعونة الغربيين للمتلقين الذين يحاولون مساعدتهم.

الكثيرون من المثقفين والعارفين بالأمور مقتنعون بأن أسباب فشل التنمية تعود للمتلقين وليس للمانحين، والسبب في ذلك هو أن منظمات تنموية دولية كبرى وذات مصداقية مثل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والبنك الدولي تراقب تدفق المعونة الغربية. وبالتأكيد إذا

قامت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والبنك الدولي بمراقبة ومتابعة تدفق المعونة الغربية فإنها تستطيع أن تؤكد بموضوعية أن الغرب قد فعل كل ما بوسعه. ولكن الحقيقة هي أن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والبنك الدولي تسيطر عليهما الدول الغربية المانحة سيطرة شديدة إلى الدرجة التي يصبح من المستحيل معها أن تتمتعا بالموضوعية أو الاستقلالية في تقييمهما.

ينبغي على منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أن تجري تحليلا شاملًا وموضوعيًّا حول دورها ومكانتها في العالم. نظريًّا، وطبقًا لرسالتها (التي يشير إليها اسمها) فهدفها هو تعزيز التعاون الاقتصادي والتنمية. ولكنها كانت تستخدم في حقيقة الأمر بوصفها ناديًا للأثرياء. وإنني أتذكر وقتًا كانت فيه منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية فخورة باسمها. وبطبيعة الحال لن يعترف أي مسئول في المنظمة أن عمله ينطوي على الدفاع عن الأغنياء. ولكن خلال ثلاثة عقود من التفاعل بيني وبين ممثلين عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية كنتُ دائمًا أشعر أنهم ينظرون بشيء من التكبر إلى جميع الآراء التي يطرحها ممثلو العالم الثالث، ويشعرون أنهم الحماة الحقيقيون للتنمية الاقتصادية.

كان بالإمكان فهم هذه العجرفة والكِبر لو كانت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية قد نجحت في تشجيع إما التعاون الاقتصادي أو التنمية. ولكن للأسف لم تنجح منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في تحقيق الرسالة المتضمنة في اسمها. وقد تكون المنظمة السابقة عليها، منظمة التعاون الاقتصادي الأوروبي، قد أدت دورها في إدارة وتطبيق خطة مارشال بالنسبة لأوروبا. وكما يؤكد غني ولوكهارت: «تظل خطة مارشال إنجازًا فريدًا للإدارة السياسية ذات الرؤية فهي مثال لامع لأداة إستراتيجية لبناء الدول.»[١٠] لماذا لم تسأل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية نفسها السؤال المنطقي: لماذا فشلت هي بينما نجحت منظمة التعاون الاقتصادي الأوروبي؟ والحقيقة أنه ليس لدى منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية قصة نجاح حقيقية تفخر بها.[١١]

في مقال بعنوان «من 'نادي الأثرياء' إلى 'عولمة حسب الطلب'؟ تقييم الإصلاح في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية» منشور في جلوبال بوليسي توثق جوديث كليفتون ودانيل دياز-فوينتس ما حققته المنظمة وما لم تحققه، فيصفان جيدًا السياق التاريخي الذي تطور خلاله دور منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية: «لقد أدرك الباحثون المعاصرون أن الغرض من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية هو دعم التحالف العسكري والاقتصادي عبر الأطلنطي بين أمريكا الشمالية وأوروبا في سياق الحرب الباردة وزيادة الاعتماد المتبادل.»[١٢] ولكن الحرب

الباردة انتهت منذ أكثر من عشرين عامًا، وكان ينبغي على منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أن تعيد صياغة نفسها حتى لا تتلاشى أهميتها. ولكنها فشلت في تلك المهمة وأكدت بذلك أن قدرها هو أن تصبح «منظمة في مرحلة الغروب.»[١٣]

تكمن المأساة هنا في أن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية كانت تستطيع لعب دورًا هامًّا في العالم، ففي كل عام تقوم الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بإنفاق مليارات من الدولارات كمعونات. لو تم ترشيد تلك المليارات وأنفقت إنفاقًا سليمًا لكانت قد أنقذت مليارات البشر من الفقر. وعلى العكس من ذلك، أهدرت معظم معونات التنمية الرسمية. دولتان مثل تانزانيا وزامبيا حصلتا على معونات أكبر نسبة لكل فرد فيها من معظم الدول الأخرى، ولكن تلك المعونات كلها لم تحدث تأثيرًا يذكر. فماذا حدث إذن؟ ولماذا فشلت مليارات الدولارات في تعزيز التعاون الاقتصادي والتنمية؟ من الناحية المؤسسية، لم تكن هناك منظمة عالمية أفضل من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لتفسير هذا الغموض. ولكنها فشلت.[١٤]

توضح كليفتون ودياز–فوينتس العوامل المؤسسية التي منعت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية من توفير تحليل مستقل وموضوعي، فلقد كان تمويلها يأتي من الدول المانحة، كما أن العاملين بها كانوا من نفس تلك الدول. وبالفعل وكما يوثق المقال فإن معظم موظفي المنظمة كانوا ينتمون إلى ثلاث دول: فرنسا والولايات المتحدة والمملكة المتحدة. لا توجد منظمة تعض اليد التي تطعمها. ولهذا، فبدلًا من تقديم مراجعة موضوعية لأسباب فشل الدول المانحة فإن مسئولي منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية افترضوا أن جميع أوجه القصور تقع على عاتق الجهة المتلقية للمعونات. الجملة التالية من كليفتون ودياز–فوينتس تعبر جيدًا عن مواقف محللي منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية: «تقارير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية حول الدول غير الأعضاء اتخذت شكل توصيات 'في اتجاه واحد' حيث كان الافتراض أن أعضاء المنظمة وموظفيها يتمتعون 'بخبرات' فائقة في السياسات وذلك بناءً على الافتراض أن اقتصاديات بلادهم تعمل بشكل أكثر نجاحًا.»[١٥]

باختصار، فعلى الرغم من اسم منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ورسالتها الظاهرية، كان دورها يتمثل في عدم خدمة مصالح الدول المتلقية للمعونة، ولهذا السبب حافظت على سرية المشاورات التي تجري داخلها على قدر المستطاع. وطبقًا لكليفتون ودياز–فوينتس فإن «تقاليد عقد اجتماعات 'سرية' تعود إلى الوقت الذي نظمت فيه منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية اجتماعات لمناقشة الموضوع الحساس المتعلق بتخصيص المعونات في خطة مارشال. ولكن الطبيعة الغامضة لهذه الاجتماعات أثارت شكوك المراقبين وانتقاداتهم، حيث اتهم

المراقبون المنظمة أنها تعمل كأماكن تجتمع فيها أغنى الدول الأعضاء لصياغة مواقف مشتركة مع حلفائهم قبل أن ينقلوا جدول الأعمال إلى منظمات دولية أخرى أو يعودوا به مرة أخرى إلى دولهم.»[١٦]

كما يشير الكاتبان إلى أمر على نفس الدرجة من الأهمية ألا وهو أن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لم تتصرف بنزاهة تامة حول ما فعلته الدول «المتقدمة» خلال الفترات التي سبقت نموها الحالي: «لقد جادل اقتصاديون مثل شانج وجرابل (٢٠٠٤) ورودريك (٢٠٠٨) أن إصرار الدول الغربية على تطبيق سياسة 'أفضل ممارسة' مثل التجارة الحرة على العالم النامي يمثل إنكارًا لاستخدامهم أدوات التجارة في الماضي.»[١٧] عندما كانت الولايات المتحدة تنمي اقتصادها في القرن التاسع عشر فلقد رفعت من تعريفة الحدود لكي تستبعد الواردات البريطانية الرخيصة. والآن ترفض السماح للدول النامية من القيام بنفس الشيء.

السؤال الوجودي الذي تواجهه منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية هو دورها المستقبلي في عالم يزدهر فيه «التعاون الاقتصادي والتنمية» بدون إسهام كبير من المنظمة. وتعتبر آسيا هي المنطقة الوحيدة في العالم التي تتميز بالتعاون الاقتصادي والتنمية، حيث تنمو التجارة في شرق آسيا بمعدلات أسرع منها في أوروبا أو أمريكا الشمالية. لم يذكر لي أي صانع قرار آسيوي (ولقد التقيت بالكثيرين) أن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية قد قدمت إسهامًا من أي نوع في أعظم قصة نجاح للتعاون الاقتصادي والتنمية.[١٨]

تختتم كليفتون ودياز-فوينتس مقالهما بسؤال هام: «إذا لم يتم إصلاح منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية إصلاحًا جذريًّا فإنها سوف تواجه تحديًّا هائلًا، فالمنظمة تحتاج إلى الاقتصاديات الناشئة، ولكن هل تحتاج تلك الدول إلى المنظمة؟»[١٩] الإجابة المؤسفة لهذا السؤال تتلخص في أن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية قد تكون قد تخطت مرحلة الإصلاح. أفضل شيء يمكن أن تقوم به الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية هو إغلاق أبواب المنظمة واستخدام كل الأموال المتوفرة لتأسيس مجموعات تفكير ومدارس للسياسة العامة في الدول النامية. عندما خدمتُ كسفير لدى الأمم المتحدة اشتكى المسئولون الغربيون مرارًا وتكرارًا أن العديد من منظمات الأمم المتحدة كانت بلا قوانين تحميها عند اختفائها. وحيث من الواضح أن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية هي هيئة في طريقها إلى الأفول فينبغي على الغرب أن يوفر المثل والقدوة ويغلقها تمامًا.[٢٠] فالحقيقة البسيطة والصعبة هي أن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية قد أصبحت ناديًا ضيقًا لا يخدم سوى ذاته، وفقد رسالته والغرض منه، ولايخدم مصالح مجتمعاته ولامصالح المجتمعات التي ينوي مساعدتها.

هناك عدد هائل من الأمثلة التي تبين أن المعونة الغربية لم تكن مصممة من أجل الغرض الرئيسي منها ألا وهو مساعدة المتلقين الظاهرين. ففي حالة تلو الأخرى جاءت مصلحة الدولة المانحة أولًا. ولكن من المهم أن نميز بين طبيعة السياسات المتبعة والأشخاص العاملين على تنفيذ تلك السياسات. الكثيرون من الأشخاص الذين يعملون في مجال توزيع المعونة الأجنبية لديهم نية صادقة لفعل الخير. وفي الواقع يعتقد الكثيرون منهم أنه لن يمكن القضاء على الفقر بدون المعونات الأجنبية. ولقد تعرفتُ بنفسي على مثل تلك الشخصية التي تتمتع بوافر الكرم والسخاء في المسئول الأمريكي والأستاذ الجامعي هارلان كليفلاند (وقد وافته المنية لاحقًا)، فلقد كان إنسانًا طيبًا بحق، وآمن أن المعونة الأجنبية ليس لها بديل. وهذا ماكتبه في كتابه مولد عالم جديد:

> بغض النظر عن قدرة كل دولة نامية على المزج بين المشروعات الخاصة والعامة ومهارتها في استخدام المبادرات والدعم والحوافز لتعظيم النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية فمن الواضح أن العالم النامي سوف يحتاج إلى مدخلات كبيرة من المنح العامة والقروض والاستثمارات الخاصة من أوروبا واليابان وأمريكا الشمالية لتحقيق أشكال النمو ومعدلاته التي ستجعل العدالة هدفًا مقبولًا. إستراتيجية «عمل شيء لمكافحة الفقر» سوف تتطلب مصدرًا أكيدًا من الأموال المحفزة للتنمية. يمكن جمع تلك الأموال عن طريق ضريبة دولية للتنمية.[٢١]

هناك العديد من الشخصيات الطيبة مثل هارلان في مجال التنمية الغربي، ومع ذلك فأنا أدرك أن الكثيرين من تلك الشخصيات تم تجاهلهم من قبل آخرين داخل حكوماتهم. عندما كان ريتشارد هولبروك (الذي توفي في ٢٠١٠)، وهو واحد من أقوى المسئولين الأمريكيين الذين عرفتهم، مساعد وزير الخارجية لآسيا المحيط الهادي أخبرني أن أحد أهم مسئولياته كانت تثقيف مسئولي الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية وتذكيرهم أن الغرض الأساسي من المعونة الأمريكية الأجنبية هو تعزيز المصالح الأمريكية القومية وليس لفعل الخير في العالم.

بعض المعونات الغربية كانت مفيدة بدون أدنى شك، ولم يضع كل شيء هباءً. في بوتان رأيت جسرًا يابانيًّا جميلًا يعبر نمرًا عميقًا ويساعد بالتأكيد في ربط المجتمعات ببعضها وتوفير زمن السفر. (اليابان عضو في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية). وفي باكستان شعرتُ بانبهار شديد من العمل الطيب الذي قامت به جامعة لاهور لعلوم الإدارة، وهي مؤسسة لتدريس إدارة الأعمال بدأت بتمويل من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية. حتى سنغافورة، التي نجحت بشكل كبير عن طريق اعتمادها على النفس وليس عن طريق المعونة الأجنبية، استفادت كثيرًا من المشورة الحكيمة لخبيرين اثنين من برنامج الأمم المتحدة للتنمية اللذين أرسلا إلى سنغافورة

وهما د. ألبرت وينسيميوس وآي. ف. تانج. وعلى الرغم من كثرة الأمثلة الجيدة الناجحة يظل السؤال الهام المطروح هو: لماذا فشلت معظم المعونات الغربية هذا الفشل الذريع؟

تقديري التقريبي أن من كل دولار واحد يصرف على المعونة الأجنبية، وخاصة المعونة الثنائية، والدعم الفني، والمعونة المشروطة، والمعونة الاقتصادية، والمعونة الغذائية، والمعونة العسكرية، فإن ٢٠ سنتًا تنفق على المصاريف الإدارية للدولة المانحة (لسداد رواتب موظفيها)، و٢٠ سنتًا تذهب إلى الاستشاريين المعينين من قبل الدولة المانحة (وغالبًا مايكونون مواطنين بها)، و٣٠ إلى ٤٠ سنتًا تذهب للحصول على المعدات أو الخدمات التي توفرها الدولة المانحة (لمساعدة صناعات الدولة المانحة)، وإذا كانت الدولة المتلقية محظوظة فسوف تحصل فعليًّا على ٢٠ إلى ٣٠ سنتًا من كل دولار واحد من المعونة المخصصة ظاهريًا لها. وإنني أتحدى الخبراء التنمويين لدى منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والبنك الدولي لتقديم تقدير بديل إذا اعتقدوا أن تقديري غير صحيح.

فساد المعونة لأفغانستان

قد يبدو ادعائي بأن الدولة المتلقية للمعونة ستكون محظوظة لو حصلت على ٢٠ إلى ٣٠ سنتًا من أي دولار واحد تحصل عليه كمعونة ادعاءً شديد القسوة. ولكن من الواضح أيضًا أن في بعض الحالات تحصل الدول المتلقية للمعونة على أقل من ذلك بكثير. وتعرض لنا كلير لوكهارت حالة شديدة من الإهدار، حيث قال لها قروي أفغاني ما يلي: «نود أن نحكي لك قصة ١٥٠ مليون دولار وكيف احترقت وصارت دخانًا. لقد عرفنا من خلال الراديو عن برنامج لإعادة إعمار منطقتنا وذلك لمساعدتنا على إعادة بناء منازلنا بعد عودتنا من المنفى، وسعدنا سعادة غامرة بهذا الخبر.»[٢٢]

حدث ذلك في صيف ٢٠٠٢. كانت القرية تقع في منطقة نائية من ولاية باميان في هضبة أفغانستان الوسطى، وعلى بعد عدة ساعات بالسيارة من عاصمة الولاية، منطقة مقطوعة تمامًا عن العالم. هرولت منظمات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية لتوفير مشروعات «التأثير السريع» لمساعدة المواطنين الأفغان في الفترة اللاحقة على الحرب. كان من الممكن أن يغير مبلغ ١٥٠ مليون دولار حياة سكان قرى مثل تلك القرية.

ولكن ذلك لم يحدث كما أوضح الشاب:

> بعد عدة شهور لم يحدث الكثير. قد نكون أميين ولكننا لسنا أغبياء. ولهذا ذهبنا لنكتشف ماذا يحدث، وذلك ما اكتشفناه: وكالة في جنيف تلقت الأموال وأخذت ٢٠ بالمائة مقابل عملها، ثم أعطت العقد من الباطن إلى وكالة أخرى في واشنطن العاصمة

قامت أيضًا بخصم ٢٠ بالمائة. ثم أعطتها مرة أخرى من الباطن لوكالة أخرى مقابل ٢٠ بالمائة، وحدث نفس الشيء عندما وصلت الأموال إلى كابول. في ذلك الوقت لم يتبق من الأموال الكثير، فإن الأموال المتبقية كانت كافية لشراء أخشاب من غرب إيران وشحنها من خلال شركة شحن يملكها محافظ إحدى الولايات بسعر يصل إلى خمسة أضعاف تكاليف النقل المعتادة. وفي نهاية الأمر وصلت بعض الألواح الخشبية إلى قريتنا، ولكنها كانت شديدة الضخامة والوزن بحيث إنها لم تصلح في بناء جدران الطمي التي نحتاج إليها. ولذلك فكل ما استطعنا عمله هو تقطيع الأخشاب واستخدامها كوقود للنار.[٢٣] طبقًا للأرقام التي تم تدقيقها لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية يعتبر مبلغ ١٥٠ مليون دولار «معونة» غربية لأفغانستان. ولكن في الواقع، كان المستفيدون الحقيقيون من تلك المعونة عدة هيئات وشركات غربية ومحافظ محلي فاسد، أما الأفغان فلقد حصلوا على وقود للنار. هل تعتبر هذه الحالة الأفغانية خللًا استثنائيًّا أم مؤشرًا للفساد الذي يحدث «عادة»؟

في الواقع، يقدر أن ٧٠ بالمائة من المعونة المقدمة لأفغانستان في الفترة بين ٢٠٠٢ و٢٠٠٤ أنفقت على التكاليف الداخلية لوجود وكالة الأمم المتحدة. وللأسف لم يتوقف فشل المعونة الغربية لأفغانستان عند هذا الحد. يشير غني ولوكهارت، وكلاهما مستشاران سابقان للأمم المتحدة في أفغانستان، إلى برنامج بناء المدارس في أفغانستان التابع للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية في ٢٠٠٥ كمثال. على الرغم من أن الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية وعدت حكومة أفغانستان أنها سوف تبني ١,١٠٠ مدرسة خلال عامين، فإن الأمر انتهى بها ببناء ثمان مدارس فقط خلال الفترة المحددة، انهارت ست مدارس من بينها. المواطنون الأفغان الذين تم استطلاع رأيهم في ٢٠٠٧ عبروا عن إحساسهم بخيانة المجتمع الدولي لهم نظرًا لكم الإهدار وقلة الكفاءة والفساد.[٢٤] قصص كهذه توضح تصريح غني ولوكهارت أنه «بدلًا من فتح الدول أمام المشروعات ذات الشرعية فإن نظام المعونة يجسد الجانب الاستغلالي للرأسمالية والذي يضم صناعات استخراجية وفرقًا للدعم الفني.»[٢٥] ليس لدي شك في أن معظم الزعماء الغربيين سوف يعتبرون الحالات الأفغانية مجرد خلل في النظام، ولكنني لا أعتقد ذلك، فهي أمثلة أكثر حدة فقط من الحالات المعتادة.

الطبيعة الفعلية لمعونة صندوق النقد الدولي

في «البلاغة مقابل الواقع: أفضل وأسوأ ممارسات لمنظمات المعونة»، وهي دراسة موثقة جيدًا للمعونات الأجنبية، وجد وليام إيسترلي وكلوديا ر. وليامسون أنه خلال معظم الثمانينيات وحتى منتصف التسعينيات كان ٥٠ إلى ٨٠ بالمائة من المعونة مربوطًا بإنفاق

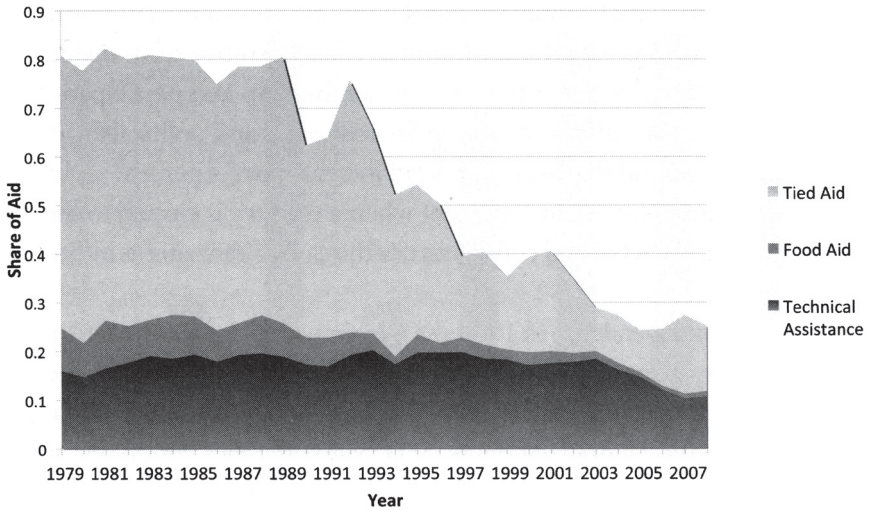

الشكل ٦-٢ نسبة المعونات المشروطة لإجمالي المعونات، ١٩٧٩-٢٠٠٧. المصدر: طبقًا لوليام إيسترلي وكلوديا ر. وليامسون، «البلاغة مقابل الواقع: أفضل وأسوأ ممارسات لمنظمات المعونة»، التنمية العالمية ٣٩، رقم ١١ (٢٠١١):ص ١٩٣٠-١٩٤٩.

المتلقين للمعونة الأموال على سلع وخدمات تقدمها الدول المانحة، أو التصويت في صالحها في المنتديات العالمية مثل الأمم المتحدة، أو اتباع إرشاداتها السياسية مثل فتح الأسواق لسلع الدولة المانحة. عقب الحرب الباردة، انخفض هذا النوع من المعونة المشروطة انخفاضًا كبيرًا، مما يوضح أن الدول الغربية المانحة لم تعد ترى ضرورة لشراء الولاء. الشكل ٦-٢ يبين بوضوح أن المعونة الغربية كانت مصممة لكي تكون آلية لرشوة الدول النامية لكي تدعم المصالح الغربية، أما مصالح الدول المتلقية فكانت أمرًا هامشيًّا في أفضل الظروف. ولهذا السبب علق غني ولوكهارت بقولهما أن «في هذا السياق العالمي تحولت المعونة سريعًا إلى وسيلة لمكافأة الحكام على أساس توافق سياساتهم الخارجية مع توجهات إحدى القوى العظمى أم تعارضها معها، وليس لاتباعهم خطة تنموية معينة.»[٢٦]

في كل مرة تنضم دولة نامية إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة فإنها تكتشف فجأة أن أموال المعونة الأجنبية ترتفع خلال العامين التي تخدم خلالهما في المجلس. لماذا؟ فجأة يصبح صوت الدولة النامية مفيدًا لمصالح الدولة المانحة ولهذا فهي تحصل على المزيد من المعونة. المعونة الأجنبية تتبع إذن «المصالح» وإذا جرؤت الدولة النامية على التصويت ضد مصالح الدولة المانحة في مجلس الأمن فقد يتم تهديدها بخفض المعونة أو بتخفيضها فعليًّا مما

يمثل ضربة شديدة لها. باختصار، المعونة الأجنبية التي تسعى نظريًّا لمساعدة «الفقراء» تستخدم فعليًّا كأداة للابتزاز في العلاقات الدولية.

ثلاثة باحثين من جامعة ييل والمعهد الفيدرالي للتكنولوجيا بزيورخ وهم آكسل درير، وجان-اجبرت شتورم، وجيمس رايموند فريبلاند، أجروا بحثًا حول ما إذا كانت الدول ذات العضوية المؤقتة في مجلس الأمن تحصل على معاملة تفضيلية من صندوق النقد الدولي. وبالنظر إلى البيانات الخاصة بعدد ١٩١ دولة خلال الفترة ١٩٥١-٢٠٠٤ وجد الباحثون «علاقة إيجابية قوية بين العضوية المؤقتة لمجلس الأمن والمشاركة في برامج صندوق النقد الدولي، حتى بعد احتساب العوامل الاقتصادية والسياسية.»[٢٧] وجدت دراسة أخرى أن متوسط المعونة الأمريكية يزداد بنسبة ٥٤ بالمائة ومتوسط المعونة التنموية من الأمم المتحدة بنسبة ٧ بالمائة عندما يتم انتخاب دولة لتصبح عضوًا مؤقتًا في مجلس الأمن.[٢٨] يشير درير وزملاؤه إلى حالة تنزانيا بوصفها مؤشرًا هامًّا:

> عقب الاستقلال في ١٩٦١ لم تدخل الحكومة في اتفاق مع صندوق النقد الدولي طوال عقد ونصف. ثم رشحت تنزانيا نفسها لانتخابات عضوية مجلس الأمن في خريف ١٩٧٤. في ذلك العام حصلت تنزانيا على قرض من صندوق النقد الدولي قيمته ٦,٣ مليون من حقوق الرسم الخاصة بدون أي شروط سياسية مرتبطة بها. وحصلت الحكومة على قرض غير مشروط من صندوق النقد الدولي قيمته ٣,١٥ من حقوق الرسم الخاصة في ١٩٧٥. ثم دخلت تنزانيا في اتفاق مؤقت مدته عام واحد بقيمة ١٠,٥ من حقوق الرسم الخاصة في ٢١ أغسطس ١٩٧٥. كانت شروط السياسات المرتبطة بهذا الاتفاق شديدة الضعف. وطلب صندوق النقد الدولي فقط تقييد استخدام الائتمان المحلي من قبل القطاع العام. استخدم الرئيس التنزاني جوليوس نيريري مكانته الرفيعة عالميًّا ومقعد دولته الأول في مجلس الأمن للتفاوض حول قروض صندوق النقد الدولي والشروط المخففة، وبنهاية ١٩٧٥ كانت علاقة تنزانيا بصندوق النقد الدولي تبدو علاقة إيجابية وبناءة.
>
> المثير في هذه القضية على وجه الخصوص هو أن تنزانيا صوتت إلى جانب الولايات المتحدة واليابان والمملكة المتحدة وفرنسا، وهي الدول ذات النفوذ الأكبر في صندوق النقد الدولي، في كل قرار أقره مجلس الأمن في ١٩٧٥. ولكن في أوائل عام ١٩٧٦ وبعد أن حصلت على حوالي ١٠ ملايين من حقوق الرسم الخاصة من قروض صندوق النقد الدولي قررت الحكومة التنزانية أن تصوت على بعض القرارات التي لا يدعمها الأعضاء ذوو النفوذ في الصندوق. وفي مارس، صوتت تنزانيا لصالح قرار يندد بحليف أمريكا أثناء الحرب الباردة وهي جنوب أفريقيا واعتدائها على أنجولا. وامتنع عن التصويت على القرار كل من الولايات المتحدة واليابان والمملكة المتحدة وفرنسا وإيطاليا. وفي أبريل،

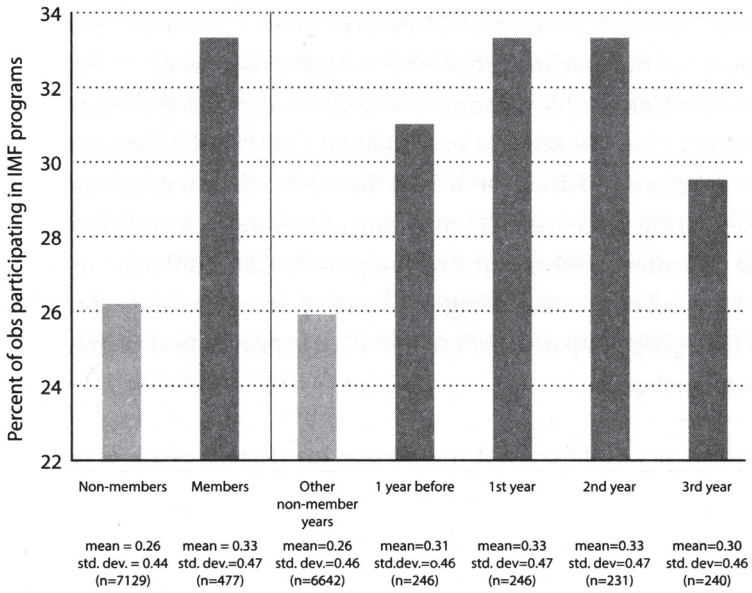

الشكل ٦-٣ الاشتراك في برامج صندوق النقد الدولي من قبل الدول ذات العضوية المؤقتة في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. المصدر: بناءً على آكسل درير، وجان-اجبرت شتورم، وجيمس رايموند فريبلاند، «هل عضوية مجلس الأمن تؤثر على قرارات صندوق النقد الدولي؟» بحث عمل في لايتنر ٢٠٠٦-١١ (نيوهافن، سي تي: برنامج لايتنر في الاقتصاد السياسي الدولي والمقارن، جامعة ييل، ٢٠٠٦)، ١٤

صوتت تنزانيا لصالح قرار يطالب إندونيسيا بالانسحاب من تيمور الشرقية، وامتنعت عن التصويت كل من الولايات المتحدة واليابان. وفي يوليو، صوتت تنزانيا لصالح قرار يندد بهجوم جنوب أفريقيا على زامبيا، وامتنعت الولايات المتحدة عن التصويت. ومن الأمور المثيرة أن صندوق النقد الدولي لم يفرج عن القرض المؤقت الذي تم التوقيع عليه في أغسطس ١٩٧٥.

وهناك العديد من الحكايات الأخرى. حصلت الجابون على استقلالها في ١٩٦٠ ولم تدخل في أي اتفاق مع صندوق النقد الدولي حتى ٣١ مايو ١٩٧٨، أي بعد حوالي خمسة شهور من انضمامها إلى مجلس الأمن لأول مرة. وخلال فترة عضويتها في مجلس الأمن صوتت على العديد من القرارات الهامة، فصوتت إلى جانب الولايات المتحدة وفرنسا وألمانيا وكندا وضد الاتحاد السوفيتي في قضايا مثل نشر القوات المؤقتة للأمم المتحدة في لبنان واستقلال ناميبيا. وساندت الجابون بعض القرارات التي تندد

بجنوب أفريقيا وامتنعت فيها الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا وألمانيا وكندا عن التصويت. وسدد صندوق النقد الدولي النصف بالضبط من مبلغ ١٥ مليون من حقوق الرسم الخاص لقرض الجابون.[٢٩]

ويلاحظ المؤلفون ما يلي:

وكما يوضح [الشكل ٦-٣] فإن الحكومات غير الأعضاء في مجلس الأمن تشارك في برامج صندوق النقد الدولي بنسبة ٢٦,٢ بالمائة فقط من الوقت، بينما الحكومات التي تتمتع بعضوية مجلس الأمن تشارك بنسبة ٣٣,٣ بالمائة من الوقت. تعتبر هذه الزيادة التي تفوق ٢٥ بالمائة (أو أكثر من ٧ نقاط مئوية) من قاعدة الاحتمالات أمرًا على درجة كبيرة من الأهمية . . . وعندما نركز اهتمامنا في الملاحظات التي تبديها الدول الأعضاء في مجلس الأمن نجد أن المشاركة في برامج صندوق النقد الدولي تقل خلال السنوات السابقة للالتحاق بعضوية مجلس الأمن عن السنوات اللاحقة لها. بمقارنة تلك الملاحظات بكل الملاحظات المتبقية نلاحظ أن العام اللاحق على العضوية لا يختلف إحصائيًّا عن السنوات السابقة لها، على النقيض خاصة مع السنوات أثناء العضوية. وباختصار، فزيادة المشاركة في برامج صندوق النقد الدولي تبدو كنتيجة لعضوية مجلس الأمن.[٣٠]

تلك العلاقة الأكيدة بين دعم صندوق النقد الدولي والمصالح الغربية في مجلس الأمن يجب أن تزيل أية شكوك فيما يخص استخدام صندوق النقد الدولي والبنك الدولي عمليًّا كأدوات للقوة الغربية الجيوسياسية على الرغم أن هاتين الهيئتين تعتبران نظريًّا من المنظمات الدولية المستقلة. وفي الواقع، حتى رؤساء هاتين الهيئتين الذين يتمتعون بقوة واستقلالية نسبية وجدوا أنه ليس باستطاعتهم الوقوف في وجه الضغوط المباشرة من الحكومة الأمريكية. في مذكرات رئيس البنك الدولي السابق، جيمس وولفنسون، يحكي لنا قصة ذات دلالة كبيرة حول كيف يتم اتخاذ قرارات مصيرية في البنك الدولي:

في أواخر أغسطس [١٩٩٨]، وصلتني مكالمة من وكيل وزارة الخزانة الأمريكية، لورانس سمرز. كان الوقت ١١ مساءً وبدون أية مقدمات قال لي أنه تحدث إلى صندوق النقد الدولي وإلى الروس حيث إنهم بحاجة إلى الأموال فورًا. وشرح لي أن صندوق النقد الدولي كان يعد حزمة إنقاذ وقال بصراحة مفاجئة أن البنك مضطر إلى الإسهام بـ ٦ مليارات فورًا كجزء من التمويل. وواصل كلامه بأننا إذا لم نوافق فسوف ينهار الاتفاق كله وأنه واثق بأن اللوم سيقع على عاتق البنك الدولي بسبب ذلك الانهيار.

أصبتُ بالذهول، فحزمات الإنقاذ المالية كانت من وظائف صندوق النقد الدولي ولم تكن وظيفتنا على ماكنت أعتقد. لم تؤخذ مشورتي حول ذلك الموضوع كما أنني لم أحضر أي اجتماعات تناقش هذه الأزمة. ولم يكن لدي أي معلومات تفصيلية تزيد على ما قرأته في الصحف وما أخبرني به لاري في تلك اللحظة. فقلت له: «نحن لسنا رجال مطافئ يا لاري. لم يكن ذلك هو الهدف من هذا النظام.» شعرت بغضب شديد، فمثل هذا الطلب كان إهانة لنزاهة عملنا في البنك. والأسوأ من ذلك، أننا لم نكن نملك آلية تنفيذية لجمع مثل تلك الأموال في فترة قصيرة. لم أكن أرى بالتأكيد أن وظيفتنا تشمل الخضوع لأوامر وزارة الخزانة الأمريكية . . . ولكنني أدركت أن سمرز لم يكن ليطلبني هكذا بدون مساندة من الرئيس كلينتون . . .

أثناء اجتماع مجلس الإدارة الطارئ الذي دعيت إليه الصباح التالي كانت الأرضية قد تمت تهيئتها. المديرون التنفيذيون من الدول الغنية وصلت لهم بكل بساطة تعليمات حول كيف يصوتون، أما الدول النامية الفقيرة فشعرت بالصدمة من ضخامة المبلغ المطلوب وقاوم ممثلوها هذه الفكرة، ولكن الدول الغنية المسيطرة صوتت بنعم.[٣١]

المبرر الوحيد الذي يمكن تقديمه للي الذراع الذي قامت به وزارة الخزانة الأمريكية من أجل توفير قرض لروسيا هو أن هدفه نبيل، فلقد كانت روسيا قد خفضت قيمة الروبل، ولم تستطع سداد كل قروضها، وأعلنت وقفها سداد دائنيها الأجانب، مما تسبب في تضخم هائل وضغوط شديدة على الخدمات الاجتماعية التي تقدمها الدولة. وفي الواقع، كان هناك خطر حقيقي أن ينهار الاقتصاد الروسي. ونظرًا لخطورة الوضع وطبيعته العاجلة كان من الطبيعي أن تطلب وزارة الخزانة الأمريكية من البنك الدولي أن يساعد في إطفاء الحريق. فلقد كانت روسيا في خطر وكانت في حاجة إلى معونة يستطيع البنك الدولي تقديمها. قد يبدو كل ذلك منطقيًّا. ولذلك فمن المهم أن نؤكد هنا أن البنك الدولي وصندوق النقد الدولي قد سمحا لأنفسهما أن يلوى ذراعاهما من أجل القيام بعمل غير منطقي بالمرة وربما كان حتى غير أخلاقي.

قصة صادمة بوجه خاص حكاها الحائز على جائزة نوبل، جوزيف ستيجليتز، حول صندوق النقد الدولي وإثيوبيا. «في ١٩٩٦، سددت إثيوبيا قرضًا بنكيًّا أمريكيًّا في وقت مبكر، مستخدمة بعض احتياطاتها. كانت الصفقة منطقية تمامًا. وعلى الرغم من وجود ضمان موثوق (طائرة)، فإثيوبيا كانت تسدد فوائد أعلى بكثير على القرض مما كانت تتلقاه على الاحتياطي، ولكن الولايات المتحدة وصندوق النقد الدولي اعترضتا.»[٣٢] وماذا كانت نتيجة هذا الاعتراض؟ قام صندوق النقد الدولي بتعليق برامجه في إثيوبيا. باختصار، حيث إن البنك الأمريكي قد حُرم من قرض يدر له ربحًا عاليًا وبضمان أكيد، قامت وزارة الخزانة الأمريكية باستخدام

صندوق النقد الدولي لمعاقبة إثيوبيا. كانت السياسات الأمريكية وسياسة صندوق النقد الدولي تحكمها المصالح التجارية لبنك واحد. (ملاحظة: إذا لم تكن هذه القصة صحيحة فيجب على صندوق النقد الدولي أن يفتح سجلاته للكشف عن الحقيقة. وللأسف، عندما يفعل صندوق النقد الدولي ذلك فسنكتشف سيلًا جارفًا من مثل تلك القصص البائسة.)

لا أود أن أظلم صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وليس لدي شك أنهما يستطيعان ذكر أمثلة لا حصر لها لأفعال طيبة قاما بها من أجل الدول النامية الفقيرة، فسجلهما ليس سجلًا من الفشل الكامل. ففي العموم، حصلت المؤسستان على تغطية أكثر إيجابية منها سلبية في الإعلام الغربي، ومعظم الكتب الغربية التي تتناول هاتين المنظمتين تميل لإبراز الجوانب الإيجابية.

ولكن، حتى عندما انتقد الإعلام الغربي صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لفشلهما الواضح، لم ينتقدهما لأنهما كانا يُستخدمان كأدوات للقوة الغربية لتعزيز المصالح الغربية. وربما يجدر بالإعلام الغربي إمعان الفكر حول السبب أنهم لا يرون بوضوح مايراه باقي العالم بكل جلاء فيما يخص صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. كلتا الهيئتين خضعتا للرغبات والمصالح الغربية في تحليلاتهما من أجل فهم العالم وفي عملهما في توزيع المساعدات.

لقد وجهت انتقادات كثيرة إلى صندوق النقد الدولي بسبب فشله في توقع الأزمة المالية الغربية في ٢٠٠٨-٢٠٠٩. ولكي نفهم لماذا فشل صندوق النقد الدولي هذا الفشل الذريع، أخرج مكتب التقييم المستقل التابع للصندوق تقريرًا من إحدى وخمسين صفحة. وهو تقرير يستحق القراءة، فهو يبرز أن كبير الاقتصاديين لدى صندوق النقد الدولي في وقتها، الأستاذ راغورام راجان، حذر من مخاطر المنتجات المالية المعقدة التي أنتجتها المؤسسات الأمريكية. يقول التقرير: «على الرغم من أهمية منصب المستشار الاقتصادي، فلم تكن هناك متابعة لتحليل الأستاذ راجان أو أسباب قلقه، فآراؤه لم تؤثر على برنامج عمل صندوق النقد الدولي.» كما يفيد التقرير بأنه على النقيض فإن صندوق النقد الدولي «كان كثيرًا ما يبدو مدافعًا عن القطاع المالي الأمريكي وسياسة سلطاتها حيث إن آراءها تعكس في المعتاد آراء هيئة الاحتياطي الفيدرالي الأمريكية.»[٢٤٣] ودعوني أؤكد نقطة هنا، لو كانت تحذيرات صندوق النقد الدولي قد أخذت في الاعتبار لخدمت مصالح المواطنين الأمريكيين والاقتصاد الأمريكي خدمة هائلة. تحذيرات راجان السليمة والقاسية حول الأدوات المالية لم يلتفت لها، وهل لم تشر إلى أن صندوق النقد الدولي كان يخدم المصالح الأمريكية الواسعة بقدر ما كانت توضح السياسات الأمريكية فيما يخص صندوق النقد الدولي، حيث أصبح الصندوق تابعًا لتيار واحد داخل المنظومة الاقتصادية. هذه المدرسة النيوليبرالية التي يمثلها آلان جرينسبان اعتقدت أن الأسواق لا تخطئ أبدًا، ومن ثم فلقد قاوموا أي اقتراح بأن تتدخل الدولة لتقييد أو ترشيد القطاع المالي.

اكتشافات مكتب التقييم المستقل حول سوء التعامل البالغ من جانب صندوق النقد الدولي للأزمة المالية لعام ٢٠٠٨ وجدت سندًا في خطاب الاستقالة اللاذع الذي أرسله بيتر دويل الذي كان يشغل وقتها منصب كبير الاقتصاديين في القسم الأوروبي من صندوق النقد الدولي:

بعد عشرين عامًا من الخدمة، يخجلني أنني كنت مرتبطًا بالصندوق على الإطلاق.

ليس هذا فقط بسبب قلة الكفاءة التي سجلت جزئيًّا في تقرير [مكتب التدقيق الداخلي والتفتيش] حول الأزمة العالمية وتقرير [مراجعة الرقابة كل ثلاث سنوات] حول الرقابة السابقة على أزمة منطقة اليورو. ولكن السبب الأكبر يعود إلى الصعوبات الكبيرة التي تم تحديدها سابقًا، كما حدث في أزمات أخرى، ولكنها مُنعت من الظهور. ونظرًا لفترات التطور الطويلة وعمليات اتخاذ القرار الدولي المطولة التي كانت لازمة لاستيعاب هاتين الأزمتين العالميتين، فكانت التحذيرات المستمرة في الوقت المناسب أمرًا شديد الأهمية. ولهذا فإن فشل صندوق النقد الدولي في إصدار تلك التحذيرات هو فشل بامتياز، حتى إذا لم يتم الالتفات لها.[٣٤]

هذا الكشف من قبل مكتب التقييم المستقل في صندوق النقد الدولي بأن الصندوق حافظ على مصالح القطاع المالي الأمريكي أكثر من اهتمامه بمصالحه الذاتية قد لا يصدم كبار صانعي السياسات في أي مكان في العالم، فهو أمر معروف جيدًا. ولكن لماذا لم يتم إعلام الشعب بهذه الحقيقة؟ لماذا لم تكتب الصحافة العالمية عن هذا الموضوع؟ مقر صندوق النقد الدولي الفعلي يوجد في واشنطن العاصمة، موقع الصحافة التي تتمتع بأكثر درجات الحرية في العالم. لماذا إذن لم تكشف هذه الصحافة الحرة أن مؤسسة هدفها خدمة مصالح ٧ مليارات شخص كانت تخدم مصلحة ٣٠٠ مليون شخص فقط؟ الإجابة البسيطة هي أن الإعلام الأمريكي الذي يقوم بوظيفة رائعة في معارضة السياسات الأمريكية في الداخل قد أصبح بشكل عام المشجع الرئيسي للمصالح الأمريكية في الخارج. وعلى الرغم من أن مقر صحيفة الواشنطن بوست يقع على بعد خطوات فقط من صندوق النقد الدولي وللصحيفة شهرة في كشف الحقائق مثلما حدث في فضيحة ووترجيت، فإنها لم تفضح الفساد الفكري في صندوق النقد الدولي وهو أقوى مؤسسة مالية دولية في العالم.

ومما زاد الطين بلة أن الإعلام الأمريكي ساهم حتى في ترسيخ أسطورة على نفس الدرجة من الخطورة. حيث إن الهجوم على الأمم المتحدة قد أصبح الرياضة السياسية المفضلة في واشنطن، فلم يفتقر الإعلام الأمريكي للحكايات حول أوجه القصور البيروقراطية والسياسية للأمم المتحدة. وكانت المقارنات دائمًا تعقد بين الأداء الهزيل للأمم المتحدة في نيويورك والأداء

الحديث الكفء الذي يتميز به كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. ولقد عايشت هذه الأسطورة بنفسي عندما كنت سفيرًا وكان مسئولو صندوق النقد الدولي يدخلون أروقة الأمم المتحدة بعنجهية «سادة الكون» وينظرون من عليائهم في احتقار لمناقشات لجان الأمم المتحدة حول خلق نظام اقتصادي عالمي يكون أكثر عدلًا ومساواة. كانت لغة الجسد لديهم تعبر عن تلك النظرة: «بينما أنتم منشغلون بالكلام فنحن منشغلون بإنقاذ العالم.» فيما يلي وصف جوزيف ستيلتز لموقف موظفي صندوق النقد الدولي:

> ليس من العدل أن نقول إن الاقتصاديين في صندوق النقد الدولي لا يهتمون بمواطني الدول النامية. ولكن الرجال الأكبر سنًّا الذين يعملون في الصندوق، وهم في غالبيتهم العظمى من الشيوخ، يتصرفون كما لو كانوا يحملون عبء الرجل الأبيض كما وصفه روديارد كبلنج. خبراء صندوق النقد الدولي يعتقدون أنهم أكثر ذكاءً وأفضل تعليمًا وأقل انحيازًا من الناحية السياسية من الاقتصاديين في الدول التي يزورونها. وفي حقيقة الأمر أن القادة الاقتصاديين في تلك الدول يتمتعون بكفاءة عالية، وربما كانوا في حالات كثيرة أكثر ذكاءً وأفضل تعليمًا من موظفي صندوق النقد الدولي، فكثيرون من موظفي الصندوق كانوا طلابًا من الدرجة الثالثة تلقوا تعليمًا في جامعات من الدرجة الأولى. (وإنني أؤكد أنه خلال خبرتي في التدريس في جامعة أكسفورد ومعهد ماساشوستس للتكنولوجيا وجامعة ستانفورد وجامعة ييل وجامعة برنستون لم ينجح صندوق النقد الدولي بشكل شبه مطلق في تعيين أفضل الطلاب.)[٣٥]

في عالم يتلاقى، لقد حان الوقت لكي ننظر بنزاهة لسبب وجود فجوة هائلة بين السمعة الطيبة لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي في الغرب والسجل المزري للهيئتين. لقد انتشرت أسطورة أن الغرب هو في جوهره قوة خيرة على مسرح العالم، وروج لهذه الأسطورة نظام مركب يتكون من الحكومات الغربية، والإعلام الغربي، والمنظمات غير الحكومية الغربية. وإذا استطعنا أن نفهم بشكل أفضل السجل الحقيقي لهاتين المؤسستين فسوف نبدأ في الفهم الحقيقي والواضح لدور الغرب وإسهاماته من أجل خير بقية العالم. صندوق النقد الدولي والبنك الدولي هما مؤسستان رائدتان، فإذا قامتا بعمل رائع في مساعدة العالم فكان يحق للغرب أن يتباهى بأعماله الخيرة. وإذا كان أداؤهما سيئًا فيجب على الغرب أن يمعن الفكر لكي يفهم السبب أن مؤسستين كانتا تحت سيطرته طوال عقود من الزمن لم تحققا المرجو منهما.

بعض الانتقادات القوية لهاتين المؤسستين جاءت من باحثين غربيين يتمتعون بمصداقية عالية، فلقد قام ستيلتز بتوثيق جيد لفشل صندوق النقد الدولي. في مارس ٢٠١٢، عندما

بدأ العالم في مناقشة قضية من يجب أن يخلف روبرت زوليك في رئاسة البنك الدولي، كتب مسئولان كبيران سابقان في البنك الدولي منتقدين الطريقة التي تدهور بها أداء البنك الدولي عبر الزمن. كتب إيان جولدن، وكان نائب رئيس البنك الدولي سابقًا، مقالًا في الفاينانشال تايمز قال فيه: « إن البنك الدولي يغازل التهميش.» «حيث إن الأسواق الناشئة تمثل أكثر من نصف الاقتصاد العالمي فليس هناك مبرر لتأجيل البحث عالميًّا عن أفضل مرشح مؤهل ليرأس البنك الدولي. فالبنك واقع تحت تهديد أن يصبح هامشيًّا لأن نمو أسواق رأس المال العالمي، وشبكة المؤسسات التنموية القومية والإقليمية، إلى جانب مجتمع عالمي ممتلئ حيوية من الباحثين وصانعي السياسات، يجعل البنك هامشيًّا وغير ذي أهمية للجميع باستثناء أفقر الدول.»[٣٦] واستجابة لهذا الرأي قال داني لايبزيجر، وكان نائبًا سابقًا آخر لرئيس البنك، أن مقالة جولدن «[فشلت] في التعامل مع جذور مشكلة انحدار أهمية البنك الدولي، فهامشيته المحتملة ليست نتيجة لزيادة التنافس في الأسواق على الأموال والأفكار، ولكن نتيجة لإهمال المشاكل الإدارية التي استمرت طويلًا وغياب الرؤية المريب لدي قياداته.» ثم ختم حديثه بالقول: «مفتاح إعادة الروح والحيوية للبنك الدولي هو قيادة جديدة.»[٣٧] ويلاحظ غني ولوكهارت أنه على الرغم من «المشروعات التي أكملها البنك الدولي حصلت على تقييم ٧٢٪ مقبول، منها أقل من ٥٠٪ مستدامة.»[٣٨]

أنانية معونة الغذاء

لا ينبغي أن نعتبر السجل السيئ للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي في تعزيز المصالح العالمية مقابل المصالح الغربية هو الاستثناء لسجل في مجمله طيب وخير للغرب على مسرح الأحداث في العالم. ولكن السجل يبين بوضوح الأداء السيئ للغرب في رسالته المعلنة لمساعدة بقية العالم. ولكي نوضح المقصود سنسوق مثالًا مأخوذًا من مجال يعتبره كثير من المواطنين الغربيين العاديين برهانًا على الخير الذي يقدمه الغرب، فلن يكون من المبالغة أن نقول إن الكثيرين في الغرب يعتقدون أنه بدون المعونة الغذائية الغربية لكان الملايين من البشر أسوأ حالًا. ولهذا السبب قد يُصدم الكثيرون في الغرب عندما يكتشفون أن ملايين الأشخاص في العالم الثالث قد ساءت أحوالهم نتيجة للمعونة الغذائية الغربية.

فريدريك موسو، وهو باحث كبير في معهد أوكلاند ومستشار معروف دوليًّا في مجال الأمن الغذائي، حدد المشاكل التالية بوصفها مرتبطة بالمعـــونة الغذائية: (١) أنها نظام يقـوده المانحون، (٢) أنها تعزز المصالح الداخلية للدول المانحة، (٣) أنها أداة في يد السياسات الأجنبية، (٤) أن

المؤسسات الدولية التي توزع المعونة الغذائية تقع تحت سيطرة الشركات المصدرة، (٥) أن التنمية ليست بالضرورة هي الهدف.[٣٩] لم يكن موسو وحيدًا في انتقاداته للمعونة الغذائية. يوضح كريستوفر ب. باريت، وهو اقتصادي في جامعة كورنل، أن المعونة الغذائية المقدمة من الحكومة الأمريكية، التي توفر الغذاء لـ ٧٠ مليون شخص سنويًّا بتكلفة تصل إلى ٢ مليار دولار، بطيئة وباهظة التكاليف وكثيرًا ما تكون غير مجدية. ويلاحظ بوجه خاص أن الغرض الحقيقي من المعونة الغذائية الأمريكية هو دعم أسعار الزراعة المحلية، وتشجيع الصادرات الزراعية التجارية، وتعزيز أهداف أمريكا الجيوإستراتيجية: «لقد بدأت المعونة الغذائية الأمريكية كمحاولة لتشجيع التجارة، والتخلص من الفوائض، ومساعدة الصناعات البحرية. كل هذه الأهداف مرتبطة بالمعونة الغذائية، فالمعونة لا تسعى فقط لإطعام الجوعى، بل إنها لا تهدف بشكل أساسي لإطعام الجوعى، ولكنها الطريقة التي يتم بها تسويق المعونة.» ويدعي باريت أن حوالي ٥٠ سنتًا من كل دولار واحد تنفقه الحكومة على المعونة الغذائية لا تنفق على الغذاء إطلاقًا. وبدلًا من ذلك تنفق الأموال على الشحن والمعالجة ونفقات أخرى. «على الرغم أن فائدة المعونة الغذائية كانت لا تقدر بثمن خلال السنوات الخمسين حيث أنقذت أو ساعدت حرفيًّا مئات الملايين من البشر، فإنها لا تمثل سوى نسبة ضئيلة من إمكاناتها، والسبب في ذلك يرجع إلى أنها تحاول تحقيق عددًا زائدًا عن الحد من الأهداف المختلفة، ومعظمها أهداف عتيقة عفا عليها الزمن.»[٤٠]

التكرار والمعونة للدول الفاسدة

ومما يزيد من تفاقم المشكلة التكرار غير الضروري للهيئات متعددة الأطراف في مجال المعونة الغذائية مما أحدث فوضى عارمة، فبدلًا من مؤسسة واحدة نجد منافسة غير مطلوبة بين المؤسسات العالمية: منظمة الغذاء والزراعة، وبرنامج الغذاء العالمي، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية. وطبقًا لتقرير أصدرته أوكسفام الدولية فإن ٧٠ بالمائة من معونة الغذاء التي تحصل عليها إثيوبيا يأتي من الولايات المتحدة، ولكن هذه المساعدة تأتي بثمن، فأموال المعونة الغذائية الأمريكية يجب أن تنفق على أغذية من إنتاج الولايات المتحدة، أو على الأقل يكون نصفها معبئًا في الولايات المتحدة، كما يجب أن ينقل معظمها على سفن أمريكية. ومن بين حوالي دولار واحد ينفق على المعونة ينفق دافع الضرائب الأمريكي دولارين اثنين على النقل.[٤١]

ومرة أخرى، فالمصالح الغربية وليست مصالح الدول الفقيرة المتلقية هي المسيطرة. وفي الواقع ففيما يتعلق بتوزيع المعونة الغربية كانت المصالح الغربية أكثر أهمية من القيم الغربية.

نظريًّا، كانت رسالة الغرب أثناء الحرب الباردة هي دعم وتشجيع الديمقراطية، أما في الواقع، قام الغرب بعمل العكس. من ١٩٦٠ حتى ١٩٩٠، الأنظمة السلطوية التي تساند الولايات المتحدة حصلت على نصيبها من زيادة المعونة من ٤٥ بالمائة من الإجمالي في ١٩٦٠ إلى حوالي ٧٠ بالمائة في ١٩٩٠. لقد أغفلت احتياجات متلقي المعونة والقيم المعلنة للدول المانحة، وكان من الواضح أن المعونة تخصص بشكل يحدث نتائج في السياسات الخارجية تكون مفيدة للدول المانحة.

وقبل أن يبدأ القارئ الغربي في الشعور بالضجر من «الخطاب المناهض للغرب» في هذا الفصل، فدعوني أؤكد نقطة واحدة. المستفيد الأكبر من أي تدقيق موضوعي لتأثير المعونة الغربية وقيمتها الحقيقية سيكون هو دافع الضرائب الغربي، أي المواطن الغربي العادي، والمواطنون الغربيون الذي آمنوا على مدى أكثر من ستين عامًا بأهمية مبدأ العطاء للدول الأفقر حول العالم، وفعلوا ذلك وهم يوقنون بأن سخاءهم لن يساء استخدامه. وإذ تدخل المجتمعات الغربية عصرًا من التقشف فإن معظم الحكومات الغربية بما فيها الحكومة الأمريكية سوف تضطر إلى خفض شديد لميزانيتها. وحيث إن الكثير من المواطنين الغربيين يعتقدون أن على الغرب الاستمرار في «مساعدة الفقراء» فسيكون هناك إغراء للعديد من الأناس الطيبين لحماية ميزانية المعونات الغربية. وفي ظل النظام القائم حاليًّا لن تجدي مثل هذه الحماية، فهي لن تساعد الغرب، كما أنها لن تساعد بقية العالم.

إذا كان هذا الفصل محقًّا في زعمه الجريء بأن المعونة الغربية لم تكن تهدف إطلاقًا لمساعدة المتلقين لها، فإن جميع الأطراف سوف تستفيد من التدقيق المفتوح لبرامج المعونات الغربية. قد تستفيد الدول المانحة والمتلقية إذا تم، مثلًا، التخلص من التكرار. ومن الغريب أن حكومات غربية عديدة تدرك وجود مثل هذا التكرار. انعقد منتدى باريس رفيع المستوى حول فعالية المعونات، ونظمت هذا المنتدى منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في الفترة من ٢٨ فبراير إلى ٢ مارس ٢٠٠٥. اجتمع فيه ممثلون من مجتمع التنمية الدولي وشمل ممثلين كبارًا من الدول الشريكة، والمانحين الثنائيين وثلاثي الأطراف. ولقد وقع على إعلان باريس حول فعالية المعونة أكثر من مائة دولة، وهو إعلان يطالب بتوزيع أكثر فعالية للمعونات. أحد الإعلانات الهامة تحت عنوان «الانسجام» طالب «الدول المانحة بالتنسيق وتبسيط الإجراءات وتبادل المعلومات من أجل تجنب التكرار.»[٤٢] يقول غني ولوكهارت أيضًا أن التمويل الموازي للمشروعات جعل المعونة أقل فعالية: «كان أكبر تأثير لنظام المعونة هو تقويض استخدام موازنة الدولة بوصفها الأداة الرئيسية في السياسات.»[٤٣]

وبعد ذلك بأربع سنوات لم يحدث تقدم يذكر في تحقيق أهداف ٢٠٠٥. في تقرير التعاون التنموي لعام ٢٠٠٩، وصلت لجنة دعم التنمية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية إلى النتائج التالية:

> العدد المتزايد باستمرار للدول المانحة والهيئات والآليات عبر العالم تجعل «المعونة تزداد تفككًا وتقل فعالية.» ونتيجة لذلك، فإن «إجمالي جهود التنمية الدولية تنتج أقل بكثير مما هو مرجو منها.» . . . ولقد حدد تقرير التعاون التنموي معنى تفكك التعاون التنموي بوصفه المعونة التي «تأتي في شرائح صغيرة وكثيرة من عدد مفرط من المانحين، مما يرفع تكاليف المعاملات ويجعل من الصعب على الدول المشاركة إدارة تنميتها الذاتية بشكل فعال.» ولاحظ التقرير أن «الدول الأفريقية التي تحصل على معونات من ٢٤ إلى ٣٠ دولة مانحة فعلية هي: جمهورية الكونغو الديمقراطية، وأنجولا، وكينيا، وتانزانيا، وأوغندا، ورواندا، وبروندي، وإثيوبيا، والسودان، ومصر، والكاميرون، وغانا، ومالي، والنيجر، وبوركينا فاسو، وزامبيا، وليسوتو، وجنوب أفريقيا. أما الدول التي تحصل من ١٥ إلى ٢٣ دولة مانحة على أقل من ١٠ بالمائة من المعونات التي تدخل ميزانيتها هي: جنوب أفريقيا، ونيجيريا، وكينيا، وتنزانيا، ورواندا، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، والكاميرون، ومصر، وتونس، والسنغال.»[٤٤]

وطبقًا لباربرا أنموسيج، وهي مستشارة سابقة لمؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة والتنمية، في الفترة من ٢٠٠٧ إلى ٢٠٠٩ تم تأسيس أكثر من أربع عشرة آلية دولية ثنائية ومتعددة جديدة لتمويل سياسات التنمية البيئية، «مما جعل التناسق والتكامل في التعاون الدولي أمرًا أكثر صعوبة. بالنسبة للدول النامية، فهناك صعوبة شديدة في التعامل مع هذا التدفق اللانهائي من المنظمات والآليات الجديدة.» وتقول أنموسيج أن «هذا التفكك المتنامي للمعونات يتطلب وجود موظفين ومؤسسات أكثر كفاءة في الدول النامية، مما يمثل عائقًا لا يمكن تخطيه ويهدم فعالية التعاون.»[٤٥]

التكرار ليس المجال الوحيد الذي سيكتشف دافع الضرائب الغربي أن هناك عمليات «ادخار» تحدث من خلال المعونة الأجنبية. أي تدقيق موضوعي سوف يبين أن هناك شبكة هائلة من الفساد موجودة على جانبي الدول المانحة والمتلقية.

فمن ناحية الدول المتلقية، سوف يدهش بلا شك كثير من المواطنين الغربيين عندما يكتشفون أن المعونة الغربية للدول «الفاسدة» قد تزايد ولم ينقص، على الرغم من الادعاءات

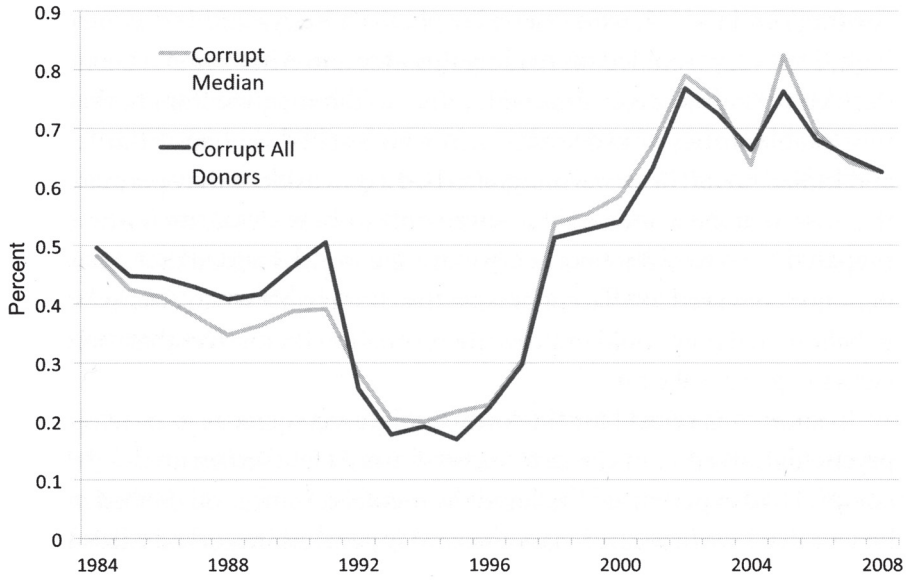

الشكل ٦-٤ نصيب الدول الفاسدة من المعونة في الفترة ١٩٨٤-٢٠٠٨. المصدر: طبقًا لوليام إيسترلي وكلوديا ر. وليامسون، «البلاغة في مقابل الواقع: أفضل وأسوأ ممارسات لمنظمات المعونة» التنمية العالمية ٣٩، رقم ١١ (٢٠١١): ١٩٣٠-١٩٤٩. البيانات مستقاة من مؤشر الفساد في الدليل الدولي لمخاطر الدول.

المستمرة بالعكس. وطبقًا لإيسترلي ووليامسون ففي الفترة من ١٩٩٤ إلى ٢٠٠٨، وهي الفترة التي ارتفع فيها الخطاب البليغ عن الحوكمة الجيدة، ارتفع نصيب الدول الفاسدة من المعونة من حوالي ٢٠ بالمائة إلى حوالي ٨٠ بالمائة، مما يوضح التباين الشديد بين بلاغة الدول المانحة والواقع (أنظر الشكل ٦-٤).

قصة المعونة الغربية بأكملها توضح أن بقية العالم لا يعاني من نقص أخلاقي يحتاج إلى تعويض غربي، وفي الوقت ذاته، لم يحاول الغرب إطلاقًا أن يعوض عن هذا النقص الافتراضي. ينبغي على الغرب إذن أن يبدأ في العمل بشكل عملي وواقعي مع بقية العالم لتشكيل نظام عالمي أفضل.

ستيفن جرين هو واحد من أكثر الشخصيات الأخلاقية التي عرفتُها، فهو واعظ علماني، ومن الأمور المثيرة للدهشة أنه أصبح فيما بعد الرئيس التنفيذي لمجموعة HSBC plc ولاحقًا

وزير دولة للتجارة والاستثمار في حكومة رئيس الوزراء دافيد كاميرون. ألف جرين كتابًا رائعًا عن الخير الذي يستطيع الرجال والنساء تقديمه في هذا العالم بعنوان القيمة الجيدة: تأملات في المال والأخلاق وعالم مجهول. وفي الكتاب يصف المجهودات النبيلة التي يقوم بها شابان من المملكة المتحدة وأستراليا حيث أنقذا أطفالًا من أيتام كينيا والهند. ومن الغريب أنني شعرت بالاضطراب عند قراءة الكتاب. بعد قليل من التفكير قررتُ أن أشرح للكاتب أسباب قلقي، فقلتُ له بكل صراحة أن القصة الفريدة لهذين الشابين اللذين أنقذا أيتام كينيا والهند هي قصة تملأ القلوب دفئًا، ولكن لها جانبًا سلبيًّا، حيث إنها تدعم الأسطورة التي تزعم أن العالم لن ينقذه سوى رجال بيض شجعان على استعداد للذهاب إلى أقصى أركان الأرض لينقذوه. وأضفت أن تجربة آسيا تشير إلى منظور مختلف. فالآسيويون لم يرتقوا بمجتمعاتهم إلا عندما بدءوا في الاقتناع بأنهم الوحيدون المسئولون عن تحسين أحوالهم.

باختصار، من الأمور الحيوية للمجتمعات التي عانت من الاحتلال سابقًا أن تنمي ثقتها بنفسها حتى تحقق النجاح. وحيث أنني نشأتُ في مستعمرة بريطانية فلقد خبرتُ بشكل مباشر استعمار العقل الذي أدى بي إلى الاعتقاد بأنني مواطن من الدرجة الثانية. ولقد جاهد جيلي جهادًا شديدًا من أجل القضاء على هذه الأسطورة التي تعشش داخل عقولنا، ونجحنا. ونتيجة لذلك نجحت مجتمعاتنا. اليوم، لا يؤمن الكثيرون في آسيا أننا أقل شأنًا بأي شكل من الأشكال.

في هذه البيئة العالمية الجديدة، سوف يشعر العالم باستياء أقل إذا نزل الغرب قليلًا من قمة الهرم الأخلاقي التي احتلها لزمن طويل، أو وافق على الأقل في المشاركة في تلك المنطقة. وكما يجادل ستيفن والت الأستاذ في هارفارد: «الأمريكيون (على وجه الخصوص) يحصلون على اعتراف مبالغ فيه بفضلهم في التقدم العالمي ولا يقبلون اللوم عن النتائج السيئة للسياسات الأمريكية في مجالات كثيرة.» ويقول أيضًا:

> معظم التصريحات حول «التفرد الأمريكي» يفترض أن قيم أمريكا ونظامها السياسي وتاريخها هي أمور فريدة تستحق إعجاب الجميع، كما أنها تشير ضمنًا إلى أن قدر الولايات المتحدة وحقها هو أن تلعب دورًا متميزًا وإيجابيًّا على مسرح الأحداث في العالم. الأمر الوحيد الخاطئ في صورة الإعجاب بالذات لدور أمريكا في العالم هو أنه لا ينطبق على غير الأمريكيين، أي على معظمنا. وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة

تتميز بصفات فريدة، بدءًا من مستويات عالية من التدين الظاهري وحتى الثقافة السياسة التي ترفع من شأن الحرية الفردية، فإن سلوك الولايات المتحدة في سياساتها الخارجية يسير وفقًا لقوتها النسبية في المقام الأول وللطبيعة التنافسية للسياسة الدولية. عندما يركز الأمريكيون اهتمامهم في صفاتهم الفريدة المزعومة فهم يعمون أبصارهم عن أوجه التشابه بينهم وبين الآخرين. هذا الإيمان العميق الراسخ بالتفرد الأمريكي يجعل الأمريكيين يجدون صعوبة كبيرة في فهم السبب وراء قلة حماس الآخرين للسيطرة الأمريكية، وقلق الآخرين الشديد من سياسات الولايات المتحدة، واستيائهم المتكرر مما يعتبرونه نفاقًا أمريكيًّا، سواءً كانت القضية هي امتلاك أسلحة نووية، أو الانصياع للقانون الدولي، أو ميل أمريكا للتنديد بسلوك الآخرين في الوقت الذي تتجاهل فيه أخطاءها ذاتها. ومن دواعي السخرية، ربما تصبح السياسة الخارجية الأمريكية أكثر فعالية إذا لم يكن الأمريكيون على هذه القناعة بمميزاتهم الفريدة وكانوا أقل رغبة في التفاخر بها.[٤٦]

في عصر من التلاقي، وهو أمر يحدث بدون تدخل من أي إسهام أمريكي، تصبح فكرة التميز الأمريكي ليست فقط أمرًا ينتمي إلى الماضي ولكنها تحولت أيضًا إلى عنصر يهدم الاستقرار وينافي الزمن. نحن نستطيع أن نتلاقى وسوف نتلاقى، ولكن لن يحدث ذلك وفقًا للشروط الأمريكية فقط.

الفصل
٧

التلاقي حول الحوكمة العالمية

من الأسرار المسكوت عنها والمخجلة أن مؤسسات الحوكمة العالمية تعاني من الضعف حاليًّا، ولا يعود ذلك إلى ضعف أساسي في تشكيلها ولكن لوجود مخطط مقصود لإضعافها. وإنني أدرك كيف يظل هذا السر دفينًا وذلك من خبرات حياتي التي عشتُها في مدينة نيويورك، موطن الأمم المتحدة، لمدة تزيد على عشر سنوات. كنتُ ألتقي بشكل منتظم بالكثير من المسئولين الكبار في الإدارة الأمريكية الذين كانوا يعبرون لي عن أساهم على الوضع السيئ للأمم المتحدة، وكانوا يفترضون أن ذلك كان نتيجة إما لسيطرة الدول الضعيفة الفقيرة في أفريقيا وآسيا على المنظمة أو لانخفاض مستوى الموظفين بها. وكانوا يؤكدون لي أنهم كانوا يتمنون أن يرتقي أداء الأمم المتحدة لأداء المؤسسات الغربية.

وعلى حد علمي، لم يبد أن أي مسئول كبير في نيويورك كان على دراية بالإستراتيجية الغربية طويلة المدى تحت قيادة واشنطن بالحفاظ على ضعف الأمم المتحدة. حتى أثناء الحرب الباردة، عندما كانت موسكو وواشنطن تختلفان حول كل الأمور، تآمرت كلتا الدولتين معًا لإضعاف الأمم المتحدة. ولقد قامتا بذلك من خلال عدد متنوع من الأدوات، منها اختيار أمناء عامين يتميزون بالخضوع والمرونة، مثل كورت فالدهايم، أو ابتزاز الأمين العام من أجل طرد أو تهميش المسئولين الأكفاء أو ذوي الضمائر الذين أظهروا شجاعة أو صلابة، أو تقليص ميزانية الأمم المتحدة، أو بطبيعة الحال غرس جواسيس من وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية أو من الاستخبارات الروسية كى جي بي في كل ركن من أركان الأمم المتحدة. كل ذلك كان معروفًا لأي شخص عمل داخل نظام الأمم المتحدة.

وبينما ننتقل إلى عصر من التلاقي العظيم، يحتاج فيه العالم بوضوح إلى مجالس قرية عالمية، فلقد حان الوقت لكي يبدأ الغرب في إعادة التفكير حول سياساته التي استمرت طويلًا، حيث كان هناك اقتناع بأن الحفاظ على ضعف مؤسسات الحوكمة العالمية يخدم المصالح الغربية طويلة المدى. ودعوني أعترف سريعًا أن الإستراتيجية الغربية كانت تتسم بالدقة والاهتمام بالتفاصيل، فبينما حافظت على حالة الضعف في نظام الأمم المتحدة بأكمله إلا أنها جعلت من مجلس الأمن هيئة أكثر قوة وفعالية نسبيًّا لأنها استطاعت بشكل عام أن تسيطر عليه وأن تتحكم فيه. وعلى نفس المنوال، سمح الغرب لكل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي أن يؤديا وظيفتيهما بشكل أفضل من الأمم المتحدة لأنه من خلال نظام «التصويت بالوزن النسبي» استطاع الغرب الاحتفاظ بسيطرته على المؤسستين. منذ تأسيس صندوق النقد الدولي والبنك الدولي كان رئيس صندوق النقد الدولي دائمًا أوروبيًّا ورئيس البنك الدولي دائمًا أمريكيًّا. باختصار، تبنى الغرب إستراتيجية ذكية طويلة المدى. فإذا استطاع الغرب التحكم في مؤسسات دولية معينة، كان يسمح لتلك المؤسسة بأن تصبح قوية وأن تكون في بعض الحالات فعالة. أما إذا لم يستطع الغرب السيطرة على مؤسسة دولية معينة، فكان يضعف تلك المؤسسة عن عمد.

تلك الإستراتيجية الطويلة التي كانت تتسم بالذكاء لم تعد كذلك حيث إن الغرب يفقد تدريجيًّا قوته النسبية داخل النظام الدولي. وحيث إن سكان الغرب يمثلون ١٢ بالمائة فقط من سكان القرية العالمية، وحيث إن نصيبهم من القوة الاقتصادية والعسكرية سوف ينخفض بالضرورة نتيجة لذلك، فمصالح الغرب الجوهرية طويلة المدى سوف تتحول بطبيعة الحال من محاولة الحفاظ على «الهيمنة» الغربية إلى محاولة إيجاد وسائل حماية طويلة المدى لوضع الغرب «كأقلية» في تشكيل عالمي جديد للقوة. حيث إنني عشتُ حياتي عضوًا في أقلية عرقية (السندية) داخل أقلية عرقية (الهندية) داخل أغلبية عرقية (الصينية) داخل الدولة، فأنا أعرف جيدًا من خبرتي الشخصية أن أفضل وسيلة لحماية حقوق الأقليات هي بتقوية حكم القانون والمؤسسات التي تعززه. وذلك هو الغرض من معظم مؤسسات الحوكمة العالمية. لقد حان الوقت لكي يسعى الغرب لتقوية هذه المؤسسات وليس لإضعافها. أتمنى أن يساعد هذا الكتاب في إثارة مناقشات عميقة في العواصم الغربية حول حكمة التمسك بالسياسات القديمة.

وكان من ضمن إستراتيجيات الغرب الدائمة إغفال مؤسسات الحوكمة العالمية والاستعانة بمجموعات إما طارئة (مثل مجموعة الثمان) أو بعض المنظمات المنتقاة التي يسيطر عليها الغرب (مثل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أو الناتو). الحقيقة القاطعة هي أن جميع هذه

الهيئات التي يسيطر عليها الغرب سوف تصبح مؤسسات في طريقها إلى الذبول، والاستعانة بها سوف يكون عملًا عبثيًّا. حتى جورج بوش، وهو شخص أحادي الفكر في جوهره، اضطر إلى التخلي عن مجموعة الثماني في قمة الأزمة الغربية في ٢٠٠٨–٢٠٠٩ واستعان بمجموعة العشرين في محاولة لإنقاذ الاقتصاد العالمي، ولقد ناقشنا ذلك سابقًا في مقدمة هذا الكتاب.

من الواضح أن مجموعة العشرين أفضل تمثيلًا للعالم من مجموعة الثماني. موقع مجموعة العشرين على الإنترنت يعلن بكل فخر أن المجموعة «هي المنتدى الأول للتعاون الدولي حول أهم جوانب جدول الأعمال الدولي الاقتصادي والمالي. وهي تجمع معًا أهم الاقتصاديات المتقدمة والناشئة في العالم، حيث تضم مجموعة العشرين ١٩ دولة عضوًا إلى جانب الاتحاد الأوروبي، مما يمثل حوالي ٩٠٪ من إجمالي الناتج المحلي العالمي و٨٠٪ من التجارة العالمية وثلثي سكان العالم.»[١] تستطيع مجموعة العشرين تقديم الخير الكثير. اجتماع لندن في أبريل ٢٠٠٩ تحت قيادة رئيس الوزراء جوردون براون ربما يكون قد أنقذ الاقتصاد العالمي. الاجتماعات التالية في بيتسبرج وتورونتو وسول وكان ولوس كابوس لم تحقق الكثير بل ربما لم تحقق أي شيء.

هذا ليس مستغربًا، فبعد انتهاء الأزمة عادت دول مجموعة العشرين إلى عاداتها القديمة السيئة في الاهتمام بمصالحها القومية قصيرة المدى على حساب المصالح العالمية طولية المدى. حتى براون عبر عن خيبة أمله في مجموعة العشرين: «في قمتي مجموعة الثماني ومجموعة العشرين أصبح زعماء العالم أشبه بالمتفرجين بينما انتقلت أوروبا من تدخل فاشل إلى آخر.»[٢]

ولكن على الرغم من أوجه الفشل والقصور في إجراءات مجموعة العشرين فإن العديد من أعضاء المجموعة مازالوا يتمنون أن تتطور المجموعة وتصبح مؤسسة كبرى من مؤسسات الحوكمة العالمية. من دواعي الأسف أنها لن تتمكن أبدًا من أن تصبح كذلك لسبب واحد بسيط، وهو أنها تنقصها الشرعية التي تخول لها الحديث باسم العالم ككل. وعلى الرغم من أن المجموعة تمثل العالم بشكل عام فإنها تفتقر إلى تفويض دستوري، وليس لها أي وضع رسمي طبقًا للقانون الدولي الحالي، فهي غير قادرة على حل محل المؤسسات العالمية الشاملة التي تنتمي لعائلة الأمم المتحدة. وإذا كنا سنحتاج إلى تلاقٍ عالمي حول المعايير والمؤسسات التي تدير قريتنا العالمية فعلينا أن نركز على المؤسسات العالمية الشرعية الموجودة فعليًّا. وإذا حاولنا تحسين تلك المؤسسات أو إصلاحها فستواجهنا مفارقة: يوجد اتفاق شبه شامل أن جميع مؤسساتنا العالمية الكبرى تحتاج إلى إصلاح كبير وبسرعة، ولكن لا يوجد اتفاق تقريبًا عن كيف نفعل ذلك. جميع مجهودات إصلاح تلك المؤسسات باءت بالفشل، بل بالفشل

الذريع. فلننظر فقط إلى ماحدث لثلاث من أقوى المؤسسات العالمية وهي مجلس الأمن وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

شكلت الأمم المتحدة مجموعة العمل المفتوحة حول إصلاح مجلس الأمن في ١٩٩٣، وبعد عشرين عامًا لم يتغير شيء. وعلى نفس المنوال، لم يتغير شيء في صندوق النقد الدولي أو البنك الدولي. عندما أصبح دومينيك شتراوس-كان رئيس صندوق النقد الدولي في ٢٠٠٧، اعترف الزعماء الأوروبيون أن «اتفاق الشرف» الذي بمقتضاه كان رئيس صندوق النقد الدولي دائمًا من الأوروبيين ورئيس البنك الدولي دائمًا من الأمريكيين هو أمر ينتمي إلى الماضي، وأشاروا إلى أن شتراوس-كان سيكون آخر أوروبي يحتل منصب رئيس الصندوق.[٣] عندما التقى زعماء الدول العشرين في لندن في أبريل ٢٠٠٩ أعلنوا أنه سيتم اختيار رؤساء صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في المستقبل على أساس الجدارة وليس طبقًا للجغرافيا.[٤] ومع ذلك، وانتهاكًا صارخًا للإعلان الذي أصدروه أنفسهم، استعاد الزعماء الأوروبيون حقهم «بالميراث» في رئاسة صندوق النقد الدولي في مايو ٢٠١١، وأعلنت الحكومة الأمريكية بكل هدوء أن أمريكيًّا سوف يخلف روبرت زوليك بعد خروجه من منصبه في يونية ٢٠١٢ .[٥] لن يكون هناك أي داعٍ لشخص غير أمريكي أن يرشح نفسه لرئاسة البنك الدولي.

> في كابيتول هيل، اتفق المشرعون أن منصب رئيس البنك الدولي يجب أن يظل في أيدي الأمريكيين. قال جون كيري، وهو رئيس لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ وهو ديمقراطي من ماساشوستس: «أعتقد أنه ينبغي لهذه الوظيفة أن تظل أمريكية حيث إنها تحدث توازنًا مع صندوق النقد الدولي وتحقق مصالحنا في الوقت الراهن.» ولقد ردد نفس الفكرة السيناتور ريتشارد لوجار من إنديانا: «الأفضل أن أرى أمريكيًّا يأخذ مكانه... هذا ما أفضله.» نانسي بيردزول، التي ترأس مركز التنمية العالمية في واشنطن، قالت إنه على الرغم من أن الولايات المتحدة ملتزمة بإجراءات مفتوحة على الورق، فإن السياسة الداخلية جعلت من الضروري وجود شخص أمريكي يستخلف.[٦]

ولهذا السبب لم يتم اختيار جيم يونج كيم ليس لأنه لم يكن أفضل مرشح ولكن لأن تنازل أي سياسي أمريكي عن الحق الموروث في رئاسة البنك الدولي سيكون بمثابة الانتحار السياسي بالنسبة له.

ما السبب إذن في الصعوبة الجوهرية في إصلاح المؤسسات العالمية؟ لقد ثارت مناقشات كثيرة حول هذه القضية، وقدم الباحثون عددًا كبيرًا من الأسباب الفنية، ولكن لا يوجد اتفاق كامل بينهم. ومع ذلك فإنني مقتنع بأن هناك سببًا بسيطًا وراء فشل جميع جهود

الإصلاح: الدول الكبرى في العالم حاولت إصلاح مؤسساتها بشكل غير مدروس وبدون الوصول مسبقًا إلى اتفاق حول المبادئ التي ينبغي أن توجه هذا الإصلاح. وبهذا وضعت الدول الكبرى العربة قبل الحصان.

الكثير من المبادئ الهامة التي يجب أن تدعم الحوكمة العالمية لا تختلف عن المبادئ التي تعزز الحوكمة القومية. ولكن هناك استثناء واحد سيوضحه هذا الفصل. أعتقد أن من الممكن استخدام هذه المبادئ ذاتها لتوجيه الإصلاح في المؤسسات العالمية الكبرى الأخرى.

ماهي إذن تلك المبادئ؟ هي في الواقع المبادئ الأساسية للديمقراطية، والاعتراف بغياب توازنات القوى، وحكم القانون. المبدأ الأول والثالث يسهل فهمهما، فهما ينطبقان أيضًا على الحوكمة القومية. ومع ذلك، قد يكون من المفيد توضيح كيف يمكن للمبادئ الأساسية للديمقراطية أن تنطبق على الحوكمة العالمية. على سبيل المثال، أحد المبادئ الأساسية في الديمقراطية أن كل مواطن له قيمة أخلاقية متساوية، وذلك هو التبرير الفلسفي لأن يكون لكل مواطن واحد صوت واحد في كل نظام ديمقراطي في العالم. على الرغم أن هذا المبدأ واضح وضوح الشمس الآن، فإنه لم يكن واضحًا في أمريكا منذ قرنين فقط من الزمن، حينها كان العبد الأسود يعتبر مساويًا «لثلثي» المواطن الأبيض. ولم يكن للعبيد السود الحق في التصويت أو في إبداء الرأي حول حكم مجتمعاتهم. ولكي نوضح هذه المقارنة المثيرة للغضب فإن الكثير من المواقف الغربية حول الحوكمة العالمية لا تختلف كثيرًا عن الأوضاع في الفترة السابقة على الحرب الأهلية الأمريكية، حيث إن عددًا هائلًا من البشر في عالمنا ليس لديهم صوت أو آراء أو مصالح ممثلة في المؤسسات الهامة للحوكمة العالمية، مما يتناقض مع مبدأ هام من مبادئ الديمقراطية. ومن ثم فهناك حاجة ملحة لإصلاح الحوكمة العالمية.

نظريًّا ينبغي على الدول الغربية أن ترحب بالمبادئ الأساسية للديمقراطية حيث إنها تقدس الديمقراطية داخليًّا. ولكن واقعيًّا فالحكومات الغربية تعارض بكل شراسة تحويل المؤسسات العالمية إلى هيئات ديمقراطية، حيث إن الشعوب الغربية تتناقص عددًا بالتدريج مما سيجعلها أقلية صغيرة تتضاءل باستمرار بالمقارنة بشعوب العالم. سوف يعني ذلك في الواقع أننا إذا طبقنا مبدأ شخص واحد وصوت واحد في الحوكمة العالمية فإن الشعوب الغربية سوف تمثل ١٢ بالمائة من أصوات سكان العالم، مما سيؤدي إلى تقليص هائل للقوة الغربية داخل النظام العالمي. وفي الوقت ذاته، فإن المبدأ الثاني – الاعتراف بغياب توازنات القوى – هو مبدأ غير مقبول صراحة داخل الحوكمة القومية ولكن له أهمية هائلة في الحوكمة العالمية لأن الفشل في تطبيقه سوف يقضي على كل جهود الإصلاح.

المشكلة في نظامنا العالمي الحالي لا تكمن في أننا فشلنا في الاعتراف بالمبدأ الثاني. والحقيقة أن المشكلة هي العكس تمامًا، فاعتبارات السياسة الواقعية للقوة تغلبت على مبادئ الديمقراطية. ولكن ذلك بدوره خلق مشاكل كبرى لجميع المؤسسات العالمية الكبرى: فهي تفقد شرعيتها ببطء وباستمرار في عيون أغلبية سكان العالم. إذا لم تظهر المؤسسات العالمية كممثلة لآراء الشعوب فإن ضياع الشرعية سوف يتبع بشكل طبيعي.

كلنا يعرف أننا نعيش في عالم تحولت فيه أغلبية شعوب العالم من السلبية والضعف إلى الإيجابية والقوة، فأصبحوا أكثر صراحة في مطالبتهم بأن تؤخذ آراؤهم في الاعتبار. التكنولوجيا تمكن أصوات الأغلبية من أن تسمع بوضوح وبقوة. ولذلك، فبينما استطاعت جميع المؤسسات العالمية الكبرى التجاهل التام لآراء أغلبية سكان العالم في القرن العشرين، فإن ذلك سوف يمثل خطرًا كبيرًا بالنسبة لهم الآن. ينبغي إدخال مبادئ الديمقراطية بقوة أكبر في المؤسسات العالمية.

نظريًّا، الحل المثالي للحوكمة العالمية هو بإدخال نظام «صوت واحد للشخص الواحد» في اختيار رؤساء ومديري المؤسسات العالمية. قليل من الباحثين كانت لديهم الجرأة لاقتراح هذا الحل، ولكن شخصًا واحدًا على الأقل اسمه جان-آرت شولت طالب بديمقراطية عالمية، وجادل: «نقص المحاسبة (وخاصة المحاسبة الديمقراطية) فيما يخص هيئات الحوكمة العالمية تمثل تحديًا هائلًا أمام توفير سياسات عامة فعالة ومشروعة.»[٧] ولكن في الممارسة الواقعية لن يقبل النظام العالمي بمبدأ «صوت واحد للشخص الواحد» حيث إن ذلك النظام سوف يعطي الصين (١,٣ مليار نسمة) والهند (١,٢ مليار نسمة) وأفريقيا (١ مليار نسمة) أغلبية مطلقة في اتخاذ القرار العالمي حيث إن مجموعها يمثل أكثر بقليل من نصف سكان العالم.

كل ذلك يوضح الورطة الوجودية التي تواجهها المؤسسات العالمية. فمن ناحية، يجب على أغلبية سكان العالم أن ترى أن هذه المؤسسات العالمية تتمتع بالشرعية وتمثل وجهة نظرهم. ومن الناحية الأخرى، حيث إن النظام الدولي يقوم على التعاون ليس فقط بين شعوب العالم ولكن بين أمم العالم (حيث لا توجد مساواة في القوة) فمن الضروري أيضًا أن المؤسسات العالمية تدعمها أقوى أمم العالم. وليس بإمكاننا تجاهل أبعاد القوة في الشئون الدولية حتى لو أردنا ذلك. وكما يقول هانس مورجنتاو: «السياسة الدولية مثلها مثل السياسة بوجه عام هي صراع من أجل القوة.»[٨]

لن ينجح أي إصلاح للنظام العالمي إذا لم تؤخذ القوة في الاعتبار. ولهذا السبب فشلت عصبة الأمم واستمرت الأمم المتحدة باقية. في عصبة الأمم خصصت للولايات المتحدة نفس الحقوق التصويتية مثل، على سبيل المثال، بلجيكا. لم يكن هناك حافز تنظيمي لتشجيع الولايات المتحدة على الانضمام، ولم تنضم فعليًّا، على الرغم من أن وودرو ويلسون قام بإلقاء خطابه الذي يحدد النقاط الأربع عشرة التي أنشئت على أساسها العصبة (وحصل بسببها على جائزة نوبل في أكتوبر ١٩١٩).

قضية الفيتو

وعلى النقيض من ذلك، كان لدى الولايات المتحدة مصلحة قوية راسخة في البقاء داخل نظام الأمم المتحدة: قوة الفيتو التي تملكها في مجلس الأمن. ولقد عبر إنس كلود جيدًا عن ذلك في كتابه الكلاسيكي سيوف ومحاريث الذي يشرح فيه ما يلي:

> عندما نأسف لوجود الفيتو بوصفه يعرقل عمل الأمم المتحدة، فربما يجدر بنا أن نتذكر أن الفيتو كان ضروريًّا من أجل تشكيل هذه المنظمة. لم تعلن القوى العظمى عن رغبتها العارمة في مميزات خاصة ولكنها قدمت أيضًا طلبًا منطقيًّا للحصول على وضع خاص اعترافًا بدورها الخاص المطلوب منها أن تلعبه، والمسئوليات الخاصة المطلوب منها أن تتحملها في الأمم المتحدة . . . عندما قبلت قواعد السياسيين مبدأ الفيتو في سان فرانسيسكو فكانوا يعترفون، حتى وإن كان ذلك على مضض، بحقيقة غياب المساواة وبواقعية المقولة بأن تأسيس وتشغيل منظمة دولية تكون مؤثرة في السياسة العالمية سوف يتطلب تنازلات كبيرة لهذا الواقع.[٩]

عندما خدمتُ كسفير لسنغافورة لدى الأمم المتحدة كان انتقاد الفيتو بوصفه خطأ في المبادئ أمرًا رائجًا. نظريًّا، يعتبر هذا الرأي وجهة نظر مشروعة. فإذا أرادت الأغلبية العظمى من سكان العالم، مثلًا، رؤية حل الدولتين بحيث تحصل كل من إسرائيل وفلسطين على حقوق متساوية، فسيكون بالتأكيد خطأ أن تقوم دولة واحدة، أمريكا، باستخدام حق الفيتو ضده. ولكن الفيتو يخدم أيضًا غرضًا هامًّا في إرسال تحذير بأنه إذا حاول العالم فرض حل على إسرائيل فستقوم القوة العسكرية الأمريكية بحمايتها. والصراع المباشر بين الأمم المتحدة وأمريكا سيكون بمثابة الكارثة للأمم المتحدة. وعلى نفس الغرار، فنظريًّا سيكون مشروعًا للأمم المتحدة أن ترسل قوات حفظ سلام لحماية سلامة أراضي جورجيا. ولكن الخطأ سيكون فادحًا

إذا واجهت قوات الأمم المتحدة القوات الروسية. ولهذا فالفيتو الروسي يؤدي وظيفة إرسال إشارة تنبيه وتحذير.

كما أن الفيتو مفيد من جوانب أخرى. أثناء الفترات التي يتم فيها الهجوم على الأمم المتحدة داخل الولايات المتحدة، أحد الأسباب التي جعلت أمريكا لا تترك الأمم المتحدة مطلقًا هو أنها كانت تعلم قيمة الفيتو ومقدار السيطرة التي وفرها لها على نظام الأمم المتحدة. وعلى نفس الدرجة من الأهمية، المحادثات اليومية بين القوى العظمى التي تمتلك حق الفيتو داخل مجلس الأمن منعت التدهور الخطير في علاقات القوى العظمى ببعضها كما أنها كثيرًا ما أدت إلى تقوية الصلات بينها.[١٠]

والآن ومع ظهور خطر جولة جديدة من التنافس وسوء الفهم الجيوسياسي بين أمريكا والصين فإن اتصالاتهما اليومية في مجلس الأمن ساعدت في تحسين علاقاتهما. ويقتبس دافيد بوسكو من كلمات السفير الألماني، جونتر بليجير، الذي عرفته جيدًا في الأمم المتحدة، وهو يقول: «[الأعضاء الدائمون] لا يتعاملون بعدوانية مع بعضهم البعض مثلما يفعلون مع 'السائحين' كما يطلقون على الأعضاء غير الدائمين.»[١١] وكثيرًا ما «تآمرت» أمريكا والصين معًا لتمرير جدول أعمالهما عبر مجلس الأمن. لقد لاحظتُ كل ذلك بعيني، كما استمع واحد من زملائي صدفة لدبلوماسي صيني يخبر نظيره الأمريكي: «دعنا نحتفظ بذلك بين الخمسة الدائمين.» وهذا ما أدى بدافيد بوسكو إلى أن يصل بسهولة من تحليله لسلوك الخمسة الدائمين إلى نتيجة مفادها أن «أعضاء المجلس، وخاصة الخمسة، لم يترددوا في الدفاع عن شركاتهم بطرق منافية للقواعد القياسية للتعيينات في الأمم المتحدة.»[١٢] باختصار، على الرغم من كل المنافسة الجيوسياسية بين الخمسة الدائمين فإن التفاعل اليومي داخل مجلس الأمن شجعهم أيضًا على التعاون وحتى على الاتفاق. وقد لا يكون هذا التفاعل نبيلًا في المبدأ إلا أنه يسهل من سير الأمور العالمية.

لقد كان للفيتو فائدة كبيرة في تثبيت أقدام القوى العظمى داخل نظام الأمم المتحدة وفي تشجيعها على التعاون بينها. ولكن الفيتو قد يكون أيضًا عديم الفائدة، فلقد أدى، على سبيل المثال، إلى فساد واضح. أي شخص يريد برهانًا على هذا الفساد يجب أن يقرأ تقرير بول فولكر عن برنامج «النفط مقابل الغذاء.» يوثق فولكر، وهو رجل نزاهته ليست محلاً للشك، الوقائع المؤلمة حول كيف أساء الخمسة الدائمون سلطة الفيتو (ومن ثم السيطرة المباشرة على أمانة الأمم المتحدة) لتوجيه العقود التجارية المربحة في العراق إلى شركاتهم. قال فولكر في العرض الذي

قدمه لتقرير «النفط مقابل الغذاء» في مجلس الأمن: «في الجوهر ينبغي أن تتشارك القاعدة العريضة في مسئولية الفشل، بدءًا كما نعتقد بالدول الأعضاء ومجلس الأمن ذاته.»[١٣]

بدأ مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة برنامج «النفط مقابل الغذاء» في عام ١٩٩٦ ليسمح للعراق ببيع ما يكفي لسداد نفقات الغذاء والضروريات الأخرى لشعبها، حيث كانت تعاني تحت وطأة عقوبات صارمة من الأمم المتحدة فُرضت عليها عقب حرب الخليج الأولى. تلك العقوبات لم تؤذ صدام حسين أو نظامه، ولكنها أضرت بالأبرياء، فتضور الرضع جوعًا. واستجابة للاحتجاجات الشعبية والمطالبات الواسعة تراجع مجلس الأمن عن موقفه ووافق على السماح لصدام حسين باستيراد بعض الأغذية لإطعام شعبه عن طريق بيع بعض النفط، مما أدى بالضرورة إلى الفساد.

نجح صدام في أن يضع في جيبه مبلغًا قيمته ١,٨ مليار دولار. فكيف حدث ذلك؟ انتقد تقرير فولكر أمانة الأمم المتحدة انتقادًا شديدًا لأنها فشلت في اكتشاف الفساد وإيقافه. ومن هذه الناحية قد يكون التقرير غير منصف، فلم يكن باستطاعة أمانة الأمم المتحدة منع الفساد إلا إذا كانت هيئة مستقلة. ولكن العامين اللذين قضيتُهما شخصيًّا في مجلس الأمن أزالا أي وهم عندي بأن أمانة الأمم المتحدة كانت تمتلك أية استقلالية. فلقد كانت في القبضة المحكمة للدول الخمس وتصرفت كهيئة تقوم فقط بتنفيذ طلباتهم والحفاظ على مصالحهم. ولهذا شعرتُ بالسخط الشديد عندما بدأ الإعلام الأمريكي والبريطاني في الهجوم على أمانة الأمم المتحدة مرة أخرى بدون أن يطرحوا السؤال المنطقي: من المسيطر ومن يتخذ القرارات نيابة عن أمانة الأمم المتحدة حول العقود الفعلية التي سُمح لصدام حسين بالتوقيع عليها؟ الإجابة البسيطة هي أن كل عقد استفاد منه صدام حسين صدقت عليه الدول الخمس الدائمة، وكل دولة منها كان لديها وزارات عدة تفحص هذه العقود.

جوهر الفساد في برنامج «النفط مقابل الغذاء» لم يكمن في أن بعض موظفي أمانة الأمم المتحدة حصلوا على رشاوى ولكن في أن الخمس الدائمين استفادوا من الصفقات الكثيرة التي حدثت نتيجة للبرنامج. كان التفاهم بينهم أنه إذا تمت الموافقة من طرف ما على عقد من شركة تنتمي لدولة من الدول الخمس، فإن الأخيرة سوف تمنح موافقتها التبادلية. ولقد قامت الدول الخمس بمبادلات على هذا المستوى من التفصيل. ولهذا السبب كانت الأغلبية العظمى من الشركات تنتمي للدول الخمس، بما فيها الشركات الأمريكية مثل شركة اكسون موبيل وشركة شيفرون تكساس والباسو. كانت الدول الخمس الدائمة تدرك أن أية مناقشة

كبرى لتقرير فولكر سوف يدينها جميعًا بالضرورة. ومن ثم، على الرغم من أن هذا التقرير كان على درجة كبيرة من الأهمية فإنه لم يناقش إلى خلال جلسة رسمية واحدة قصيرة في مجلس الأمن. اقترح وقتها وفد كوستاريكا أن تتم مناقشة التقرير في الجمعية العامة للأمم المتحدة وإضافة بند جديد على جدول أعمال الجمعية العامة. حدث ذلك في ٢٠٠٥. وحتى كتابة هذا النص لم يتم تحديد أية جلسة في الجمعية العامة لمناقشة التقرير. السبب بسيط: أوضحت الدول الخمس لأمانة الأمم المتحدة أنهم لا يريدون هذه المناقشة في الجمعية العامة. وحيث إن الدول الخمس تتحكم فعليًّا في أمانة الأمم المتحدة فتم النزول على رغبتهم.

كل من الدول الخمس الدائمة والدول الأخرى الأعضاء في الأمم المتحدة وعددها ١٨٨ دولة تحتاج إلى جرس إنذار قوي حتى تتجنب الجوانب السلبية للفيتو. إنني أول شخص يعترف أن الفيتو نجح في ترسيخ أقدام القوى الكبرى في نظام الأمم المتحدة وتشجيعها على التعاون والمشاركة، ولكن السلطات غير المقيدة للفيتو قد أدت أيضًا إلى الفساد وسوء الاستخدام. في عالمنا الذي تسوده الشفافية يجب أن يوجد توازن بين سلطة الفيتو الديكتاتورية المطلقة والمحاسبة والمسئولية، هذا إذا كان من المقدر لتلك السلطة ألا تنهار تمامًا مع مرور الزمن.

انتهاكات الدول الخمس الدائمة

من الواضح أن الدول الخمس الدائمة انتهكت نظام الأمم المتحدة من أجل خدمة مصالح خمس دول، وفي كثير من الأحوال على حساب مصالح الأغلبية العظمى لشعوب العالم. فسيطرة تلك الدول على مجلس الأمن وسعيها لتحقيق مصالحها على حساب المصالح العالمية قد أدت إلى فشل كبير. وفضلًا عن ذلك، يتم السماح للدول الخمس الدائمة باستخدام حق الفيتو ضمنيًّا في كثير من المشاورات داخل الغرف المغلقة. ولهذا السبب فإن القواعد الإجرائية لمجلس الأمن مازالت «مؤقتة» بعد حوالي ستة عقود لأن الدول الخمس الدائمة لا تريد أن تلتزم بأي قواعد في سلوكها. فالسيطرة الكاملة هي هدفها. عندما كنتُ الممثل الدائم لسنغافورة في المجلس تقدم وفد بلادي بعدة مقترحات للارتقاء بأسلوب العمل داخل المجلس. ولقد قابلتنا مقاومة شرسة لخصها تعليق ممثل دائم عن دولة من الدول الخمس الدائمة الذي عبر عن دهشته أن «السائحين» يحاولون تغيير ترتيبات المجلس. الدول الخمس الدائمة مقنعة حاليًّا وفي الماضي أنها «تمتلك» مجلس الأمن، وأن الممثلين المنتخبين من قبل ١٩١ دولة أخرى لا ينبغي لهم أن يطالبوا بحقهم في الملكية المشتركة.[١٤]

الجبن المؤسسي لأمانة الأمم المتحدة في مواجهة الدول الخمس الدائمة يعتبر أيضًا سمة من سمات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. أحد الأسباب التي منعت صندوق النقد الدولي من توقع الأزمة المالية الغربية في ٢٠٠٨-٢٠٠٩ هو أنها كمؤسسة طورت ثقافة عدم انتقاد الدول الغربية مطلقًا.

ولقد سجّل راغورام راجان، الذي شغل منصب كبير الاقتصاديين في صندوق النقد الدولي من أكتوبر ٢٠٠٣ حتى ديسمبر ٢٠٠٦، بعض خبراته في الصندوق. وذكر ما يلي: «تاريخيًّا، كانت القوى العظمى في العالم تكره ظهور مؤسسات متعددة الأطراف تكون مستقلة وقوية. وعندما ظهرت بالفعل مؤسسات متعددة الأطراف تتمتع بالقوة لم تكن مستقلة، وعندما كانت تتمتع بالاستقلالية كانت بلا قيمة في معظم الأحيان. ومن غير الأرجح أن القوة المتنامية للدول النامية مثل الصين والهند سوف تغير هذا الوضع لأنها تفتقر إلى الرغبة في أن تضع سياساتها محل التدقيق والمراجعة.»[١٥] ويعلق راجان بأسى أن «الدول غير الديمقراطية ليست الوحيدة التي تقيد حرية التعبير، ولكن الدول الديمقراطية التي تتشدق في العلن بضرورة الشفافية والتقييم النزيه هي التي تضغط بشدة على الهيئات الدولية في السر لتغيير رسالتها.»[١٦]

قد لا يهتم بعض القراء بمثل تلك الحكايات عن جبن المؤسسات العالمية الرائدة بوصفها أمورًا هامشية لا تضر العالم كثيرًا. ولكن ذلك ليس أمرًا هينًا، فقد يفقد بشر حياتهم عندما تفشل المؤسسات العالمية في أداء الوظيفة المحددة لها. وظيفة مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة على مسرح الأحداث في العالم تشبه وظيفة جهاز المطافئ في أي مدينة، فعندما تتلقى إدارة المطافئ في مدينة نيويورك بلاغًا أن حريقًا قد اندلع فيجب على الإدارة الاستجابة فورًا بدون مراجعة العنوان الذي اندلعت فيه النيران. ويجب عليها الاستجابة بنفس السرعة والهمة بغض النظر عما إذا كان الحريق في بارك آفينيو أم في هارلم. على النقيض من ذلك، فإن مجلس الأمن لا يستجيب بسرعة أو بهمة إلا إذا تأثر سكان بارك آفينيو (دولة من الدول الخمس الدائمة) ولا يستجيب إطلاقًا أو يستجيب بتراخٍ ملحوظ عندما يتأثر بالحريق سكان هارلم (شعوب أفريقيا في هذه الحالة). لن تقبل أية مدينة عصرية بوجود إدارة للمطافئ تميز ضد الأغلبية العظمى الفقيرة من السكان. وعلى نفس المنوال، لم يعد عالمنا الحديث يقبل الآن أن مجلس الأمن يمتنع عن التصرف عندما تقع الدول الأفقر أو الأضعف تحت التهديد، ولهذا السبب ينبغي على مجلس الأمن أن يمعن الفكر في تقدير إذا ما كانت شرعيته تتلاشى تدريجيًّا في عيون أغلبية شعوب العالم.

الكثيرون من الليبراليين الأمريكيين مقتنعون أن بعد الفشل المخيف في الاستجابة للأزمة في رواندا فإن مجلس الأمن والمجتمع الدولي قد تعلموا الدرس ولن يسمحوا مطلقًا

بحدوث مجازر مثل رواندا مرة أخرى. ولكن هذه القناعة ليس لها أي أساس من الصحة وذلك ما اكتشفته عندما عملتُ داخل مجلس الأمن في ٢٠٠١ و٢٠٠٢. في أبريل ٢٠٠١ (أي بعد سبع سنوات من مجازر رواندا)، انضممتُ إلى بعثة مجلس الأمن التي زارت عدة دول في أفريقيا ومنها رواندا وبوروندي. كانت زيارة بوروندي تجربة لا تنسى. تعاني بوروندي من نفس التوترات العرقية بين الهوتو والتوتسي مثل رواندا. عندما هبطت طائرتنا في العاصمة، بوجومبورا، وصلتنا تذكرة مباشرة وقوية بالحالة الخطرة التي سادت البلاد. طلب منا قائد الطائرة الإسراع بالدخول إلى المدينة والانتهاء من عملنا قبل غروب الشمس، وحذرنا أن بعد المغرب كثيرًا ما يخترق المتمردون المدينة وأحيانًا يقصفون المطار أيضًا. ومن حسن حظنا أننا انتهينا من عملنا في بوجومبورا في الوقت المناسب وطرنا من المدينة في لحظة غروب الشمس، ولقد شعرت براحة داخلية شديدة عندما أقلعت طيارتنا بأمان.

وبعد عدة أسابيع من عودتنا إلى نيويورك دعي العديد من السفراء في مجلس الأمن وكنتُ أنا من بينهم للغداء مع جاريث إيفانز، وهو وزير الخارجية الأسترالية سابقًا الذي كان يشغل حينها منصب رئيس مجموعة الأزمات الدولية. تلك المجموعة كانت تقوم بعمل رائع في مراجعة وتسجيل حالات الأزمات. أثناء الغداء، سألنا إيفانز سؤالًا بسيطًا فقال: «لقد زرتم بوروندي ورأيتم مقدار الخطر هناك. إذا اندلعت المجازر مرة أخرى في بوروندي فهل سيتخذ مجلس الأمن خطوات هذه المرة أم أنه سيستمر في حالة الكمون مرة أخرى مثلما فعل في رواندا؟» بعد عدة لحظات من الصمت المرتبك قطعها سفير من سفراء الدول الخمس الدائمة بشجاعة وقال بنزاهة: «ليست لدى بلادي مصالح قومية في بوروندي ولذا فنحن لن نتدخل.» ولقد وافقه سفراء الدول الخمس الدائمة سريعًا. أما سفراء الدول غير دائمة العضوية فقالوا بطريقة إقرار الوقائع أنه طالما أن الدول الخمس الدائمة لن تقود أي تدخل فإن بلادهم لا تمتلك الموارد اللازمة لمنع حدوث المجازر في بوروندي. كان من الطبيعي أن يشعر إيفانز بالصدمة عندما علم أنه على الرغم من التصريحات الواسعة في الغرب أن العالم لن يسمح مطلقًا بمجزرة جديدة مثل رواندا إلا أنه قد يسمح بحدوث ذلك عند جارتها بوروندي إذا وضع الغرب مصالحه القومية فوق المصالح العالمية في تقرير كيف ينبغي على مجلس الأمن أن يتصرف ليواجه التحديات العالمية.

الدول الخمس الدائمة والمحاسبة القضائية

لقد ناقش هذا الفصل حتى الآن التوترات بين المبدأين الأولين لإصلاح الحوكمة العالمية. ولكن مجزرة رواندا (أحد الأحداث التي فشل فيها مجلس الأمن فشلًا مروعًا)

توضح وجود توتر جذري بين المبدأ الثاني وهو الاعتراف بغياب التوازن والمبدأ الثالث وهو حكم القانون. نظريًّا، العالم أجمعه متفق على أهمية مبدأ حكم القانون. وفي وقت ليس ببعيد في عام ٢٠٠٥ اعترفت جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بالحاجة إلى «التزام بحكم القانون وبتنفيذه على المستويين الداخلي والدولي» وأعادوا تأكيد التزامهم «بنظام دولي يقوم على أساس حكم القانون والقانون الدولي.»[١٧]

في مقال بعنوان «هل يوجد حكم القانون دوليًّا؟» يقرر عميد كلية الحقوق في جامعة سنغافورة الوطنية، سيمون تشسترمان، أن حكم القانون مبدأ يعتنقه الجميع «عبر جميع الأطياف السياسية»، على اليمين من جانب فريدريك هايك وعلى اليسار من جانب المؤرخ الماركسي إي بي تومسون، الذي قال: «ولكن حكم القانون في حد ذاته، أي فرض قيود مؤثرة على السلطة وحماية المواطن من ادعاءات السلطة المفروضة عليه، يبدو لي كخير إنساني مطلق.»[١٨] ومع ذلك، فتشسترمان محق في قوله أنه على الرغم من وجود اتفاق عام أن علينا تعزيز حكم القانون داخليًّا ودوليًّا فإن القوى العظمى، وعلى رأسها الولايات المتحدة خاصة خلال العقود الماضية، لا تريد لأفعالها أن تخضع لأي إجراء قضائي. داخليًّا، إذا سمحت شرطة دولة ما وبعلم منها بحدوث مجزرة فستكون هناك مطالبات صارخة بالمحاسبة القضائية لقوات الشرطة، وسيتهم أفراد الشرطة الذين لم يؤدوا واجبهم بالإهمال الجنائي. أما على المستوى الدولي عندما يفشل مجلس الأمن في القيام بواجباته في منع حدوث مجزرة فإن مجلس الأمن، وخاصة الدول الخمس الدائمة، لن يتقبل أي محاسبة قضائية.

يصف تشسترمان جيدًا كيف حدث غياب المحاسبة القضائية:

> تفتقر الأمم المتحدة إلى إجراء رسمي يحدد سلطات هيئاتها حيث إن مسألة تفسير سلطات الميثاق لكل هيئة منها تُركت عن قصد للهيئة ذاتها. محكمة العدل الدولية لا تقوم بوظيفة المحكمة الدستورية، على الرغم من أن هيئة ما قد تقرر أن تقدم لها سؤالًا من أجل الحصول على رأي استشاري. في قضية لوكربي، ظهرت بوادر صدام بين مجلس الأمن ومحكمة العدل عندما طرحت أمامهما قضايا ناشئة عن انفجار رحلة بان آم رقم ١٠٣ في ٢١ ديسمبر ١٩٨٨ فوق لوكربي باسكتلندا. رفضت المحكمة أن تحكم وفقًا للإجراءات المؤقتة وإجراءات الاعتراض المبدئية في ١٩٩٢ و١٩٩٨، ولكن حتى عندما أكدت سلطة مجلس الأمن فإنها أكدت ضمنيًّا أيضًا سلطتها هي لتحديد حدود هذه السلطة.[١٩]

الجملة الأخيرة من هذا الاقتباس على درجة كبيرة من الأهمية لأنها تفترض أن بعض السلطات القضائية تستطيع مراجعة مناقشات مجلس الأمن. من الواضح أن شيئًا كهذا سوف يرعب جميع الدول الخمس الدائمة، ومن ضمنهم أمريكا.

أعرفُ من خبرتي الشخصية مقدار الانزعاج الذي شعرت به الحكومة الأمريكية من أي محاسبة قضائية محتملة لمجلس الأمن. عندما ترأستُ المجلس في مايو ٢٠٠٢، وصلني طلب من محكمة العدل الدولية بأن أقدم تقريرًا عن المحكمة ومجلس الأمن داخل مجلس الأمن. اعتقدتُ أنها فكرة ممتازة ودعمتها. ولكن عندما تمت مناقشة مقترح محكمة العدل الدولية في مجلس الأمن، اعترض الوفد الأمريكي على علانية التقرير، ولا أذكر السبب. ولكنني أتذكر أنني أجبت الوفد الأمريكي أن مسألة إذا كان التقرير يجب أن يكون علنًا أم لا هي قضية «إجرائية.» ومن ثم، فإن تصويتًا بسيطًا بالأغلبية كان سيحدد إذا ما رغب أعضاء مجلس الأمن في تقرير علني أم مغلق.

جاءت إجابة الوفد الأمريكي ذكية ومبتكرة، حيث قالوا إنه سواءً كانت المناقشة حول التقرير العلني قضية «إجرائية» أم «موضوعية» فإن التساؤل ذاته هو قضية «موضوعية.» تلك ليست نقطة تافهة، لأن مؤسسي الأمم المتحدة قصدوا أن يستخدم الفيتو في المسائل الموضوعية وليس الإجرائية. في الواقع، قامت الدول الخمس الدائمة بتوسيع هذا الحق ليشمل المسائل الإجرائية، مما يمثل ما يمكن تسميته «بالفيتو المزدوج.» أخبرني دافيد بوسكو أن العديد من الأبحاث والكتابات أجريت حول موضوع الفيتو المزدوج في الخمسينيات وأوائل الستينيات، وأشار إلى مقال شهير بعنوان «الفيتو المزدوج والتصريح الرباعي حول التصويت داخل مجلس الأمن» وعلق بقوله أن قانونية وسلامة الفيتو المزدوج هي إشكالية لم يتم حلها تمامًا.[٢٠]

عندما طرح الوفد الأمريكي القضية بهذه الطريقة فإنه كان يرسل إشارة بأنه مستعد لاستخدام حق الفيتو في مجلس الأمن لمنع «التقرير العلني» لمحكمة العدل الدولية. ونتيجة لهذا التهديد الأمريكي، تراجع بقية أعضاء مجلس الأمن ووافقوا على مناقشة التقرير في جلسة مغلقة، وخلالها وكما هو متوقع قدمت محكمة العدل الدولية تقريرًا عاديًّا حول عملها في الفترة السابقة.

وحتى اليوم مازلتُ لا أدري كيف كانت المصالح القومية الأمريكية ستضار إذا سُمح بتقرير علني لمحكمة العدل الدولية. قد يكون السبب مرجعه عدم الارتياح الأمريكي فيما يخص محكمة العدل الدولية في العموم حيث إن المحكمة تخدم المصالح العالمية ولا تخدم

بالضرورة المصالح الأمريكية. شون د. ميرفي من كلية الحقوق بجامعة جورج واشنطن صرح بما يلي:

> منذ ١٩٤٦، كانت علاقات الولايات المتحدة بمحكمة العدل الدولية مضطربة، فمن جانب، تتبنى الولايات المتحدة مبدأ حكم القانون في مجتمعها وترعاه كمبدأ عام في النظام الدولي للأمم. لقد كانت الولايات المتحدة وماتزال تشارك بإيجابية في القضايا المعروضة أمام المحكمة، وظهرت شفهيًّا أمام المحكمة عدة مرات في السنوات الماضية. ومن جانب آخر، لم تكن الولايات المتحدة على استعداد إطلاقًا للخضوع لسلطة المحكمة المطلقة وتصرفت بشكل سلبي معتاد إزاء قرارات المحكمة التي تناقض مصالح الولايات المتحدة. وكما هو معروف، وكرد فعل لقرارات اتخذتها المحكمة، رفضت الولايات المتحدة المشاركة في الإجراءات حول تقييم القضية المرفوعة من قبل نيكاراجوا في ١٩٨٤ وانسحبت من الاختصاص القضائي الإلزامي في ١٩٨٦، وحديثًا ألغت موافقتها على الاختصاص القضائي للمحكمة حول نزاعات نشأت بموجب اتفاقية فيينا للعلاقات القنصلية.[٢١]

قد يبدو رفض الوفد الأمريكي لتقرير علني عن أعمال محكمة العدل الدولية أمام مجلس الأمن مسألة إجرائية بسيطة. ولكن في كثير من الأوقات تكشف مثل تلك القضايا الواقع الصعب للنظام الدولي. إحدى هذه القضايا تتعلق برفض الولايات المتحدة والقوى العظمى الأخرى قبول حكم القانون الدولي عندما يفرض عليهم. ولهذا السبب رفضت الولايات المتحدة التوقيع على معاهدة قانون البحار في ١٩٨٢ وانسحبت من محكمة العدل الدولية إبان فترة حكم ريجان. لقد سمحت الولايات المتحدة بإنشاء المحكمة الجنائية الدولية بتكلفتها الباهظة من أجل رواندا في ١٩٩٤ ويوغسلافيا سابقًا في ١٩٩٣. وتم السماح للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا بالتصرف بمطلق الحرية في الاستقصاء حول الأفعال الجنائية لمجرمي الحرب في هاتين الدولتين. ولكن عندما أعلنت المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا، لويز آربور، أن المحكمة قد تبدأ تحقيقًا حول قانونية قصف الناتو لكوسوفو، مورست عليها ضغوط كبيرة للتوقف والتراجع. مرة أخرى، مثل هذا الازدواج في المعايير لم يكن ليسمح به داخليًّا لحماية الأقوياء من حكم القانون. ولكن تطبيق تلك المعايير المزدوجة دوليًّا هو أمر معتاد ومتوقع.

المعضلة الخطيرة التي تواجه نظامنا العالمي هي كيف يمكننا أن ندعم التطبيق الواسع لحكم القانون بين الناس العاديين في جميع أرجاء العالم وفي الوقت ذاته نرى المقاومة الشرسة من جانب القوى الكبرى لأي نوع من الخضوع لحكم القانون. المبدأ الأول والثالث من إصلاح المؤسسات الدولية سوف يدفعان نحو تطبيق أكبر لحكم القانون دوليًّا، ولكن المبدأ الثاني سوف يقاوم ذلك التطبيق. التوتر بين المبادئ الثلاثة هو توتر حقيقي ولا يمكن استبعاده بخفة أو استهتار.

ولكن تلك المعضلة لها حلول عملية. يقدم تشسترمان نصيحة حكيمة حول كيف يمكننا أن نعمل من أجل تعزيز الالتزام بحكم القانون دوليًّا: «على المستوى الدولي، ستظل فكرة حكم القانون – حتى لو كان تطبيقه محدودا أو قاصرًا – أمرًا نستمد منه الإلهام. ومع ذلك فاعتبار حكم القانون وسيلة وليس غاية، أي بوصفه يخدم وظيفة بدلا من أن يحدد مكانة، يعبر بدقة عن كيف تطور حكم القانون وكيف تم استيراده أو فرضه حول العالم. وبالنسبة للقانون الدولي، هذا الفهم يبرز بشكل ملائم العمل السياسي الذي ينبغي أن يتم حتى تتمكن القوة من السير عبر القانون.»[٢٥]

باختصار، يجب علينا أن نتوقف عن الترويج لحكم القانون دوليًّا بوصفه فكرة مثالية مجردة تتطلب منا الانسياق لها. وقد تتطلب تلك الفكرة المثالية قرنًا أو أكثر من الزمن حتى نستطيع تحقيقها. بدلًا من ذلك، ينبغي علينا أن نتحرك إلى الأمام بشكل عملي خطوة بخطوة، ساعين أن نحقق انتصارات صغيرة في تعزيز التزام أكبر بحكم القانون. على سبيل المثال، سوف تقاوم الدول الخمس الدائمة مقاومة شرسة أي محاولة لتحسين المحاسبة القضائية حول قرارات وتصرفات مجلس الأمن. ولكن يجب على الدول الخمس الدائمة الأخذ في الاعتبار أن هناك مدًّا مستمرًّا من التساؤلات حول القضايا الخاصة بسلامة ومشروعية إجراءات مجلس الأمن ضد الأفراد، كما يوضحها تقرير معهد واتسون وعنوانه «تقوية العقوبات الموجهة لأفراد أو كيانات خلال إجراءات عادلة وشفافة»:

> خمس قضايا نظرت حديثًا أمام محكمة العدل الأوروبية إلى جانب قضايا مرفوعة في المحاكم القومية في أوروبا وأمريكا الشمالية وأماكن أخرى (تشمل قضيتين في تركيا وأخرى في الباكستان) قد أثارت تساؤلات هامة حول إجراءات اتخذها مجلس الأمن بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة والتي تستهدف أفرادًا وكيانات. هذه القضايا تمثل تحديًا قد يكون خطيرًا لكفاءة العقوبات الموجهة. يعتبر ذلك أمرًا مثيرًا للقلق بوجه خاص، نظرًا للأهمية المتزايدة للعقوبات الموجهة في الجهود الدولية لمكافحة الإرهاب الدولي.[٢٣]

اقتراحات للإصلاح

نظرًا لتزايد التساؤلات حول هيكل مجلس الأمن العتيق وممارساته العشوائية ينبغي على الدول الخمس الدائمة أن يكونوا مدركين الآن أنهم أمام اختيار صعب. إذا رفضوا رفضًا باتًا تغيير هيكل المجلس فإنهم سيحافظون على مقاعدهم الدائمة، ولكن مجلس الأمن سوف يفقد شرعيته تدريجيًّا وبشكل متواصل. قد يكون من المستحيل عكس هذا التوجه، وكما أوضح الفصل ٣ ووثق، فإن عواصف عاتية قد تهب وتكتسح الطغاة مثل الدول الخمس الدائمة بشكل غير متوقع على الإطلاق. التوصية التي أقدمها في هذا الفصل من أجل إصلاح مجلس الأمن سوف تخدم مصالح الدول الخمس الدائمة في المدى البعيد، ولهذا فعليهم التفكير فيها بشكل جدي بدلًا من تجاهلها باستهتار وهو الأرجح أن يفعلوه.

لا ينبغي لنا أن نقلل من شأن الصعوبات التي سنواجهها لإقناع كل القوى الكبرى في العالم بالموافقة على بعض المقترحات المادية من أجل الإصلاح. ومن الحتمي أن أي مقترح مثل هذا سوف ينتج فائزين وخاسرين. ومع ذلك فمنطق العقل البسيط سوف يملي علينا الكثير حول كيفية إصلاح المؤسسات، وخاصة أنه سيكون من العبث الواضح أن تظل الدول الخمس الفائزة في الحرب العالمية الثانية في ١٩٤٥ هي الدول الخمس الدائمة في مجلس الأمن في ٢٠١٥، أي بعد سبعين عامًا من انتهاء الحرب. منطق العقل السليم يقول لنا أيضًا أنه في عالم تقلص فيه تعداد أوروبا إلى ٨ بالمائة من سكان العالم، لن يوجد مبرر لأوروبا أن تحتفظ بـ ٤٠ بالمائة من المقاعد الدائمة في مجلس الأمن على هيئة مقعدين للمملكة المتحدة وفرنسا من بين المقاعد الخمسة الدائمة في المجلس. ينبغي على أوروبا أن تفسح المجال لآسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية حتى تحظى بتمثيل أفضل.

ولكي نوضح أن صيغة معينة من الإصلاح قد تفتح الطريق أمام إصلاح المؤسسات العالمية، فإن أفضل مكان نبدأ منه هو إصلاح الأصعب، أي مجلس الأمن. لن يكون باستطاعتنا أن نجد صيغة ترضي إما ١٠٠ بالمائة من سكان العالم أو ١٠٠ بالمائة من دول العالم. ولكن، إذا نجحنا في إقناع ٨٠ بالمائة من سكان العالم أو ٨٠ بالمائة من دول العالم بقبول مثل تلك الصيغة فسنكون قد خطونا خطوة هائلة في محاولة تحقيق توافق عالمي حول إصلاح المؤسسات الدولية.

أي صيغة يجب أن تعطي وزنًا متساويًا لمبادئ الإصلاح الثلاثة الموضحة في هذا الفصل. وعلينا أن نوازن بين هذه المبادئ وبين بعض عناصر منطق العقل البسيط، ويشمل ذلك ضرورة تمثيل المناطق غير الممثلة ضمن الأعضاء الدائمين بمجلس الأمن مثل أفريقيا وأمريكا اللاتينية.

كما يملي علينا منطق العقل البسيط أنه من الحماقة الشديدة أن نحاول إخراج أكبر دولة نووية في العالم وهي روسيا من العضوية الدائمة حتى إذا لم تكن مستوفية لمعايير التعداد السكاني أو النصيب في القوة العالمية المطلوبة. وعلى نفس الدرجة من الأهمية، إذا كنا نريد أن يكون مجلس الأمن ذا فاعلية وليس مجلسًا معطلًا فعلينا أن نقيد بشدة عدد الدول الدائمة التي تحمل حق الفيتو.

انطلاقًا من هذه المعايير، نستطيع أن نقترح مجلس أمن جديد مكون من سبع دول دائمة العضوية. ستحتفظ الولايات المتحدة والصين وروسيا بمقاعدهم التاريخية. من المنطق أن تتخلى المملكة المتحدة وفرنسا عن مقعديهما من أجل مقعد أوروبي واحد يمثل الأمن الأوروبي والسياسة الخارجية المشتركة. سيتم تخصيص المقاعد الثلاثة المتبقية لأفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية. سيكون من العدل أن تحصل آسيا على مقعدين من السبعة حيث إن آسيا تمثل ٥٥ بالمائة من سكان العالم. ولأن كلاً من الصين والهند بها أكثر من سُبع سكان العالم، فسيكون منطقيًّا أن تحصل كل منهما على مقعد من السبعة الدائمين. لن يكون صعبًا الوصول إلى اتفاق حول كيفية تخصيص المقاعد السبعة، والدول السبع المرشحة منطقيًّا هي الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة والصين والهند وروسيا والبرازيل ونيجيريا.

وحيث إن الأعضاء «الدائمين» في مجلس الأمن سيتمتعون بمميزات هائلة، فمن الطبيعي أن يستتبع ذلك استياء كبير من الدول التي تشعر بأنها تستحق هذه المكانة بدرجة مساوية. الطريقة البسيطة لتقليل هذا الاستياء هو ربط تلك المميزات بمسئوليات كبيرة. من السهل ذكر مسئوليتين. أولًا، بينما يستمر الأعضاء الدائمون في سداد حصصهم طبقًا للمبادئ المعروفة وهي «القدرة على الدفع» فعلى كل دولة من الأعضاء الدائمين أن تدفع قيمة إضافية للتعبير عن وضعها المتميز. وكما قال فرانكلين ديلانو روزفلت ذات مرة: «القوة العظمى تعني مسئولية عظمى.»[٢٤] ولهذا فسيكون على كل دولة من الأعضاء الدائمين أن تسدد ٥–٨ بالمائة بحد أدنى من ميزانية الأمم المتحدة، وإذا زعمت أية دولة منهم أنها غير قادرة على سداد هذا المبلغ (لن يزيد المبلغ البسيط في الواقع عن ٢٠٦ دولارات سنويًّا)، فسيكون ذلك كافيًا لكي يحرمها تلقائيًّا من حق الاضطلاع بمسئوليات الدول الأعضاء الدائمين. ثانيًا، يتوجب على الأعضاء الدائمين الموافقة على العمل «كإدارات للشرطة» و«إدارات للمطافئ» في العالم في مجال السلام والأمن العالمي. ولهذا، إذا كانت هناك مجازر على وشك الوقوع في رواندا أو بوروندي أو السودان أو سوريا فإن الأعضاء الدائمين الجدد سوف يعتبرون منع مثل تلك المجازر جزءًا

من مسئوليتهم الدستورية. الاستياء الطبيعي من وضعهم المتميز سوف يتلاشى عندما يصبح من الواضح أن الأعضاء الدائمين سيتحملون أعباءً ثقيلة.

السبب الرئيسي الآخر أن الأمم المتحدة لم تستطع أن تصل إلى اتفاق حول إصلاح مجلس الأمن هو أن أمام كل فائز محتمل في أي صيغة جديدة لتخصيص مقاعد دائمة مستحدثة سيكون هناك خاسرون. وبشكل بسيط، إذا حصلت الهند على مقعد فسوف تستاء باكستان. إذا حصلت البرازيل على مقعد دائم فستغضب الأرجنتين والمكسيك، وإذا حصلت نيجيريا على مقعد دائم فسوف تستاء جنوب أفريقيا ومصر. ولكي نحل مشكلة «أشباه الخاسرين» يمكننا أن نشكل فئة جديدة من سبع دول لها مقاعد «شبه دائمة» تكون مفتوحة دائمًا للمنافسة فقط بين عدد محدود من الدول الأعضاء التي تنطبق عليها المعايير طبقًا لوزنها النسبي فيما يتعلق بالمبادئ الثلاثة الموضحة سابقًا. هذه الفئة الجديدة سوف تجعل من أشباه الخاسرين فائزين في الصيغة الجديدة حيث أنهم سوف يتنافسون على المقاعد بين مجموعة محدودة بدلًا من أن يضطروا إلى التنافس مع ١٨٨ دولة غير دائمة العضوية.

إذا أعطينا وزنًا متساويًا لكل من النصيب من تعداد السكان في العالم والنصيب من القوة العالمية، فإننا سوف نختار ثماني وعشرين دولة تستطيع أن تتنافس على هذه المقاعد السبعة. وحيث إن كل عضو شبه دائم سوف يخدم فترة طولها عامان فإن ذلك سيوفر فرصة لهذه الدول للعودة إلى المجلس مرة كل ثماني سنوات بدلًا من الانتظار لعدة عقود. الصيغة الحالية للمنافسة بين ١٨٨ دولة تعني أن حتى الدول ذات الوزن الثقيل مثل الهند ظلت بعيدة عن مجلس الأمن لمدة عقدين من ١٩٩٢ إلى ٢٠١١ في الفترة بين دورتها في ١٩٩١-١٩٩٢ ودورتها في ٢٠١١-٢٠١٢. المقاعد السبعة شبه الدائمة سوف تساعد على كسب رضا أشباه الخاسرين. وفي الوقت ذاته، حيث إن الأمم المتحدة تعمل وفقًا لتقسيمات إقليمية، فيمكن تخصيص المقاعد الثمانية والعشرين على أساس تسعة لآسيا-الهادي، وسبعة مقاعد لأفريقيا وأوروبا الغربية، وأربعة لأمريكا اللاتينية، ومقعد واحد لأوروبا الشرقية كانعكاس لوزنها النسبي في النظام السياسي الجديد. ليس لدي أدنى شك في أن بعض الاختلافات ستظهر حول تخصيص المقاعد شبه الدائمة بين المجموعات الإقليمية. ولكننا إذا استخدمنا متوسط نصيب الدولة من سكان العالم ومن إجمالي الناتج المحلي، سوف نستطيع تشكيل قائمة من ثماني وعشرين دولة تستحق هذه المكانة. الجدول ٧-١ يوضح الدول التي يمكن أن تختار.

الجدول ٧-١ الدول شبه الدائمة في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة

الدولة	إجمالي الناتج المحلي في ٢٠١٠	نسبة إجمالي الناتج المحلي في ٢٠١٠	السكان في ٢٠١٠	النسبة لسكان العالم في ٢٠١٠	النصيب من الناتج المحلي العالمي والسكان في عام ٢٠١٠	المجموعة الإقليمية في الأمم المتحدة	المرتبة العالمية
اليابان	٥,٤٨٨,٤١٦,٤٩٥,٧٨٥	٪٨,٦٩	١٢٧,٤٥٠,٤٥٩	٪١,٨٥	٪٥,٢٧	آسيا — الهادي	٤
ألمانيا	٣,٢٥٨,٩٤٧,٣٦٨,٤٢١	٪٥,١٦	٨١,٧٧٦,٩٣٠	٪١,١٩	٪٣,١٧	أوروبا الغربية وغيرها	٥
فرنسا	٢,٥٤٩,٠٢٧,٢٦٣,١٥٨	٪٤,٠٤	٦٥,٠٧٥,٥٦٩	٪٠,٩٤	٪٢,٤٩	أوروبا الغربية وغيرها	٧
إندونيسيا	٧٠٨,٠٢٦,٨٤٠,٤٩٥	٪١,١٢	٢٣٩,٨٧٠,٩٣٧	٪٣,٤٨	٪٢,٣٠	آسيا – الهادي	٨
المملكة المتحدة	٢,٢٥١,٨٩٨,٤٦١,٥٣٨	٪٣,٥٧	٦٢,٢٣١,٣٣٦	٪٠,٩٠	٪٢,٢٣	أوروبا الغربية وغيرها	٩
إيطاليا	٢,٠٤٣,٦٣٩,٧٢٦,١٢١	٪٣,٢٤	٦٠,٤٨٣,٣٨٥	٪٠,٨٨	٪٢,٠٦	أوروبا الغربية وغيرها	١١
المكسيك	١,٠٣٥,٨٧٠,٨٨٠,٢٤٢	٪١,٦٤	١١٣,٤٢٣,٠٤٧	٪١,٦٥	٪١,٦٤	أمريكا اللاتينية والكاريبي	١٢
كندا	١,٥٧٧,٠٤٠,٠٨٢,٢١٨	٪٢,٥٠	٣٤,١٢٦,١٨١	٪٠,٤٩	٪١,٥٠	أوروبا الغربية وغيرها	١٣
أسبانيا	١,٣٨٣,٣٤٤,٧٣٦,٨٤٢	٪٢,١٩	٤٦,٠٧٠,٩٧١	٪٠,٦٧	٪١,٤٣	أوروبا الغربية وغيرها	١٤
باكستان	١٧٩,٨٦٩,٥٦٩,٦٥٤	٪٠,٢٨	١٧٣,٥٩٣,٣٨٣	٪٢,٥٢	٪١,٤٠	آسيا – الهادي	١٥
كوريا الجنوبية	١,٠١٤,٨٩٠,١٤١,٨٧١	٪١,٦١	٤٩,٤١٠,٠٠٠	٪٠,٧٢	٪١,١٦	آسيا – الهادي	١٧
بنجلاديش	١٠٠,٣٥٧,٠٢٢,٤٤٤	٪٠,١٦	١٤٨,٦٩٢,١٣١	٪٢,١٦	٪١,١٦	آسيا – الهادي	١٨
تركيا	٧٣١,١٤٤,٣٩٢,٥٥٦	٪١,١٦	٧٢,٧٥٢,٣٢٥	٪١,٠٦	٪١,١١	أوروبا الغربية وغيرها	١٩
الفيليبين	١٩٩,٥٨٩,٤٤٧,٤٢٤	٪٠,٣٢	٩٣,٢٦٠,٧٩٨	٪١,٣٥	٪٠,٨٣	آسيا – الهادي	٢١
إيران	٣٣١,٠١٤,٩٧٣,١٨٦	٪٠,٥٤	٧٢,٢٨٩,٢٩١	٪١,٠٧	٪٠,٨١	آسيا – الهادي	٢٢
مصر	٢١٨,٨٩٤,٢٨٠,٩٢٠	٪٠,٣٥	٨١,١٢١,٠٧٧	٪١,١٨	٪٠,٧٦	أفريقيا	٢٣
تايلند	٣١٨,٩٠٧,٨٧٩,٧٥٢	٪٠,٥١	٦٩,١٢٢,٢٣٤	٪١,٠٠	٪٠,٧٥	آسيا – الهادي	٢٤
فيتنام	١٠٦,٤٢٦,٨٤٥,١٥٧	٪٠,١٧	٨٦,٩٢٧,٧٠٠	٪١,٢٦	٪٠,٧١	آسيا – الهادي	٢٦
جنوب أفريقيا	٣٦٣,٥٢٣,١٩٥,١٨٨	٪٠,٥٨	٤٩,٩٩١,٣٠٠	٪٠,٧٣	٪٠,٦٥	أفريقيا	٢٧
بولندا	٤٦٩,٧٨١,٧٩١,٠٤٥	٪٠,٧٤	٣٨,١٨٣,٦٨٣	٪٠,٥٥	٪٠,٦٥	أوروبا الشرقية	٢٨
إثيوبيا	٢٩,٦٨٤,٠١٦,١٩٤	٪٠,٠٥	٨٢,٩٤٩,٥٤١	٪١,٢٠	٪٠,٦٣	أفريقيا	٢٩
الأرجنتين	٣٦٨,٧١٠,٩٦١,٣٨١	٪٠,٥٨	٤٠,٤١٢,٣٧٦	٪٠,٥٩	٪٠,٥٩	أمريكا اللاتينية والكاريبي	٣٠
كولومبيا	٢٨٨,٧٦٤,٧٩٤,٤٢٤	٪٠,٤٦	٤٦,٢٩٤,٨٤١	٪٠,٦٧	٪٠,٥٦	أمريكا اللاتينية والكاريبي	٣١
فنزويلا	٣٩٣,٨٠٧,٥١١,٤٣٧	٪٠,٦٢	٢٨,٨٣٤,٠٠٠	٪٠,٤٢	٪٠,٥٢	أمريكا اللاتينية والكاريبي	٣٣
الكونغو	١٣,١٠٩,٥٢٥,٢١١	٪٠,٠٢	٦٥,٩٦٥,٧٩٥	٪٠,٩٦	٪٠,٤٩	أفريقيا	٣٤
الجزائر	١٦١,٩٧٩,٤٤١,٠١٩	٪٠,٢٦	٣٥,٤٦٨,٢٠٨	٪٠,٥١	٪٠,٣٩	أفريقيا	٤٠
تنزانيا	٢٢,٩١٥,٠٠٤,٢٩٧	٪٠,٠٤	٤٤,٨٤١,٢٢٦	٪٠,٦٥	٪٠,٣٤	أفريقيا	٤٣
كينيا	٣٢,١٩٨,١٥١,٢١٧	٪٠,٠٥	٤٠,٥١٢,٦٨٢	٪٠,٥٩	٪٠,٣٢	أفريقيا	٤٥

١ بيانات ٢٠١٠ غير متوفرة، والأرقام لعام ٢٠٠٨.

المصدر: البنك الدولي ٢٠١٠. http://databank.worldbank.org

يجب أن تحظى أي صيغة لإصلاح مجلس الأمن بدعم أغلبية الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، ومعظمها دول صغيرة نسبيًّا، فهي التي تملك أكبر نصيب من الأصوات في الجمعية العامة للأمم المتحدة. وإذا لم تساند تلك الدول صيغة الإصلاح فلن يكون هناك أي إصلاح. ولهذا، يجب أن تحصل هذه الدول الصغيرة أيضًا على سبعة مقاعد بالانتخاب في مجلس

الأمن الجديد. نظريًّا، سوف تعتبر الدول المتبقية وعددها ١٦٠ التي ستتنافس على المقاعد السبعة بأنها دول «فاشلة.» في النظام الحالي تستطيع تلك الدول نظريًّا التنافس على سبعة مقاعد غير دائمة في مجلس الأمن. ولكن في الواقع، سوف يكونون فائزين. لماذا؟ التنافس بين الدول الأعضاء في مجلس الأمن لم يكن ملعبًا عادلًا أبدًا، فكثير من القوى المتوسطة مثل البرازيل (عشر مرات) ومصر (خمس مرات) واليابان (تسع مرات) خدمت تكرارًا في مجلس الأمن. أما الدول الصغيرة مثل سنغافورة (مرة واحدة) ودولة الإمارات العربية المتحدة (مرة واحدة) وجايانا (مرتان) لا تخدم سوى مرات نادرة. من المفارقة أن إنشاء مقاعد شبه دائمة للقوى المتوسطة قد يؤدي إلى خلق مساحة سياسية أرحب لتمثيل الدول الصغيرة في مجلس أمن يضم إحدى وعشرين دولة عضوًا.

هذا المجلس الذي يضم واحدًا وعشرين عضوًا سوف يكون أفضل من المجلس الحالي الذي يضم خمسة عشر عضوًا من جوانب كثيرة، فسوف يتمتع بشرعية «تمثيل» أكبر حيث أن نسبة أعلى من سكان العالم ستكون ممثلة في مشاوراته. ولهذا فتكوينه الجديد ذاته سيمثل احترامًا لأول مبدأ من مبادئ الديمقراطية. وحيث إن الاعتبارات الجيوسياسة تنطوي أيضًا على اهتمام بالجغرافيا فسيمثل المجلس تحسنًا واضحًا حيث إنه سيضم عضوًا دائمًا من كل مجموعة إقليمية. فكل إقليم لديه اعتبارات جيوسياسية خاصة به، وسيكون العضو الدائم من كل منطقة تحت ضغوط منها لكي يمثل مصالح ذلك الإقليم. كل ذلك قد يساعد على تعزيز الاستقرار الجيوسياسي. وعلى نفس الدرجة من الأهمية، فإن القوى المتوسطة في العالم والتي استاءت في الماضي من تهميشها وإبعادها عن مجلس الأمن وكذلك من المجهود الشديد الذي تبذله من أجل أن يعاد انتخابها مرة كل عقد تقريبًا، سوف تكون أسعد حالًا بالانضمام تلقائيًّا للمجلس مرة كل ثماني سنوات. الدول الصغيرة أيضًا سوف تجني الثمار من هذه الصيغة الجديدة حيث إنها لن تضطر إلى المنافسة مع القوى المتوسطة على العدد الصغير من المقاعد بالانتخاب في المجلس.

معظم التعليقات الإعلامية حول إصلاح مجلس الأمن كانت معلوماتها خاطئة نسبيًّا، حيث إنها ركزت على الصراعات «الواضحة» لدول مثل اليابان وألمانيا، والبرازيل والهند حول عضوية حكوماتها. ولكنها فشلت في الاعتراف بما يعرفه السفراء لدى الأمم المتحدة من ذوي الدراية والمعرفة كحقائق سياسية ثابتة، وهو أن المعوق الرئيسي لإصلاح الأمم المتحدة يوجد في واشنطن، حيث إن أمريكا ترى فوائد هائلة من احتفاظها بالتشكيل الحالي. ولقد اعترف بذلك زالماي خليلزاد، وهو سفير الولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة من ٢٠٠٧ إلى ٢٠٠٩، في برقية دبلوماسية بتاريخ ديسمبر ٢٠٠٧ مسربة من ويكيليكس يقول فيها: «نحن نعتقد أن

التوسع في المجلس طبقًا للنماذج المقترحة حاليًّا سوف يقلل من نفوذ الولايات المتحدة في الهيئة . . . إضافة أعضاء دائمين جدد لديهم حق الفيتو سوف يرفع من المخاطر التي تهدد مصالح الولايات المتحدة نتيجة للتوسع الكبير في المجلس.»[٢٥] وبطريقة ساخرة أكثر وفي محاولة لمنع إضافة أعضاء دائمين لديهم حق الفيتو اقترح خليل زاد: «ينبغي علينا في هدوء أن نسمح بالتعبير عن الغضب من حق الفيتو الذي تتمتع به الدول الخمس الدائمة ولكن أن نتأكد أن الفيتو لن يعطى لأعضاء جدد في الوقت الذي ننضم فيه إلى روسيا والصين في الدفاع المستميت على حق الفيتو للدول الخمس الدائمة.»[٢٦] بهذه الطريقة، اعترف خليل زاد بحقيقة سياسية يعرفها الكثيرون وهو أن هناك غضبًا متزايدًا من الفيتو وعدم رضا عنه.

واعترافًا للحق ينبغي علي أن أضيف هنا أن حكومة الولايات المتحدة ساندت أيضًا مطالبات بإدخال اليابان والهند كأعضاء دائمين، ومن ثم فلقد اعترفت أن بالإمكان إضافة دول تحمل حق الفيتو في مجلس الأمن. ولهذا فلا يجب أن نعتبر أن حصول دولتين جديدتين على حق الفيتو يمثل نكسة كبرى لواشنطن.

مميزات صيغة ٧-٧-٧

وفي النهاية أود أن أؤكد على نقطة واحدة. إن فشل مجموعة العمل المفتوحة حول إصلاح مجلس الأمن في إحراز أي تقدم بعد عشرين عامًا من اجتماعها لم يكن صدفة، فالعديد من القوى تعاونت من أجل ضمان ذلك الفشل. وبطبيعة الحال، أرادت الدول الخمس الدائمة استمرار وضعها المتميز إلى ما لا نهاية. ولذلك السبب، اكتفوا بالكلام — وفي بعض الأحيان الكلام المعسول — عن ضرورة التغيير، ولكن في سريرتهم كانوا مبتهجين لعدم حدوث أي تغيير، ولسوف يسعدون بعشرين عامًا أخرى من الجمود. وعلى نفس المنوال، مجموعة كبيرة من القوى المتوسطة التي كانت تعتبر نفسها فقط من الخاسرين المحتملين عملت بجد لبقاء هذا الجمود. ولهذا السبب حاولت باكستان والأرجنتين، وإيطاليا وكوريا الجنوبية (على سبيل المثال لا الحصر) بكل قوة أن تمنع أي نوع من التغيير بما في ذلك (وكما أوضحنا في الفصل ٣) التغيير في طرق العمل في مجلس الأمن التي قد تفيد العالم كله. لقد كان ذلك موقفًا يتسم بالاستهتار الشديد، فتلك القوى المتوسطة كانت تقول ما معناه: «لا يعنيني أن يحترق العالم، ولكن ما يهمني هو أن أمنع جاري الأكبر من النجاح.» مثل تلك التعريفات الضيقة للمصالح القومية هي سبب من أسباب صعوبة إصلاح النظام العالمي.

ومن ثم فإن الصيغة التي أقترحُها المكونة من سبعة مقاعد دائمة وسبعة مقاعد شبه دائمة وسبعة مقاعد منتخبة تتفوق على جميع الصيغ السابقة المقدمة من أجل إصلاح مجلس الأمن، فهي تخلق فائزين على جميع المستويات، بما فيهم القوى المتوسطة التي وقفت بلا هوادة أمام كل محاولات إصلاح مجلس الأمن. سيكون الخاسران الوحيدان في الحقيقة هما المملكة المتحدة وفرنسا، ولكن بالإمكان تعويضهما بطرق أخرى. أولًا، سوف يتخليان عن مقعديهما الدائمين لصالح مقعد أوروبي واحد يستطيعان المشاركة فيه (ويمكن الوصول إلى اتفاق خاص مع شركائهما الأوروبيين على وجود «دائم» في مقعد أوروبي دائم). ثانيًا، لن يضطرا إلى القلق بشأن حماية شرعية مجلس أمن «مجمد» داخل النظام العالمي القديم. لن تستفيد المملكة المتحدة أو فرنسا كثيرًا من وجودهما كأعضاء دائمين في منظمة تفقد شرعيتها تدريجيًّا.

الميزة الكبرى الأخرى من صيغة ٧-٧-٧ أنها صيغة تتميز بالحيوية والديناميكية، فيمكن، بل يجب، مراجعتها كل عشر سنوات. ولهذا، إذا حققت إحدى القوى المتوسطة نجاحًا اقتصاديًّا باهرًا يؤهلها لكي تنضم إلى مجموعة الثماني عشرة دولة على أساس الشروط الموضوعة فسيكون من حقها المطالبة بمقعد شبه دائم. مبدأ تأسيس آليات للمراجعة المستمرة والتغيير المتواصل داخل المؤسسات الدولية الكبرى سيمثل قفزة كبيرة إلى الأمام في التاريخ الإنساني حيث إن جميع المنظمات الدولية الكبرى، ومنها مجلس الأمن وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، قد قاومت بشدة فكرة المراجعة المستمرة. ومع ذلك، ونحن إذ نتحرك نحو عالم يتغير بسرعة أكبر وتحولات هائلة في موازين القوى، فسيكون خطأ مدمرًا لأي منظمة دولية ألا تمتلك آليات للمراجعة المستمرة. وفي الواقع، ينبغي أن توجد وسائل للتعامل مع التغيير كمكون جوهري في جميع المؤسسات الدولية.

مع مرور الزمن، إذا تم تأسيس مجموعة الإحدى وعشرين دولة داخل مجلس الأمن، فلسوف تظهر تفوقها الجوهري على مجموعة الدول العشرين التي أسسها بوش استجابة للأزمة العالمية في ٢٠٠٨-٢٠٠٩. القصور الأساسي في مجموعة العشرين يكمن في أن تكوينها جاء نتيجة لعملية اختيار عشوائي. في أبريل ١٩٩٩، طرأت على عقل وزير المالية الكندي، بول مارتن، فكرة ملهمة تتلخص في توسيع المناقشات حول القضايا المالية أبعد من حدود اقتصاديات الدول الثماني. ثم مرت ثلاث عشرة سنة وتغير العالم كثيرًا، ولكن مرة أخرى ماتزال قائمة الدول العشرين جامدة بلا تغيير.

الكثيرون من أعضاء الدول العشرين في أحاديثهم الخاصة يعترفون أن تشكيل مجموعة العشرين به قصور، فهناك تمثيل مفرط لأوروبا على الرغم أن أوروبا ليس بها سوى ٨ بالمائة من سكان العالم، وإجمالي الناتج المحلي الخاص بها لا يزيد على ٢٥ بالمائة من إجمالي الناتج المحلي العالمي، ولديها سبعة من بين عشرين مقعدًا داخل مجموعة العشرين.[٢٧] وفضلًا عن ذلك، يمثل الاتحاد الأوروبي زعيمان هما رئيس المفوضية الأوروبية، جوزيه مانيول باروزو، ورئيس المجلس الأوروبي، هرمان فان رومباي. ومما يزيد الطين بلة أن أسبانيا «تُدعى» دائمًا كضيف. مثل هذا التمثيل المفرط لأوروبا يبين بوضوح أن مجموعة العشرين تقدم صورة من الماضي وليس المستقبل. وإضافة إلى ذلك، لا توجد آليات للتغيير أو الإصلاح، فالاقتصاديات الناشئة التي يتفوق أداؤها على الاقتصاديات المتقدمة القديمة لا تحصل على دعوة للانضمام إلى مجموعة العشرين.

وفي نهاية الأمر، لن تحتاج لأن تكون عالم فضاء لكي تعرف مبادئ الإصلاح اللازمة للمؤسسات العالمية الكبرى. النقاط الثلاث التي تتلخص في احترام مبادئ الديمقراطية والاعتراف بغياب توازنات القوى في العالم وتأكيد حكم القانون يجب أن تقود كل خطواتنا لإصلاح المنظمات الدولية. ومن الواضح أن تشكيل ٧-٧-٧ لمجلس الأمن سوف يعني تمثيلًا أكثر «ديمقراطية» في المجلس عن طريق ضم جميع القوى الناشئة المستقرة والدول الصغيرة التي ستصبح لها مصلحة راسخة في تشجيع الالتزام بحكم القانون.

الخاتمة:
لأن كل شيء يصعد لابد أن يتلاقى

التلاقي العظيم الذي يمر به عالمنا في اللحظة الراهنة هو أمر لا عودة فيه. عدد هائل من القوى قد انطلقت وأدت إلى انكماش العالم، وخلال العقود القادمة سوف تكتسب قوة دفع جديدة. وإذا نظرنا بعناية على حياتنا بغض النظر عن المكان الذي نعيش فيه فسنكتشف بكل وضوح أن حياتنا تتأثر يوميًّا بأحداث تقع وقرارات تتخذ عبر الكرة الأرضية.

ولهذا السبب لن تجد العقول الفذة على كوكبنا بديلًا عن الاهتمام بكيف نستطيع إدارة قريتنا الصغيرة العالمية الكثيفة والمتصلة ببعضها اتصالًا وثيقًا. الوحدات التقليدية للنظام الاجتماعي والسياسي بما فيها الدولة القومية الحقيقية تفقد فائدتها تدريجيًّا في التعامل مع تلك التغيرات الهائلة، وعلينا أن نبحث عن أساليب وحلول جديدة.

نعم، ستحدث أزمات وكوارث، ولكن التفكير الجيوسياسي العاقل مطلوب دائمًا. ولقد اقترح هذا الكتاب أن هناك حلولًا حتى لبعض المشاكل والتحديات الجيوسياسية العويصة. المسار العالمي الإيجابي هو أضخم وأقوى من أن ينحرف عن مساره، وسوف تواصل الظروف المعيشية والطموحات للمليارات من البشر في التحسن والارتقاء، وسيواصل العالم انكماشه ويصبح أكثر تواصلًا ومعتمدًا على بعضه البعض. كل ذلك سيحدث تحت تأثير قوة ليس بالإمكان مقاومتها أو عكس اتجاهها ألا وهي التكنولوجيا. سوف يكون هناك تقدم كبير في العلوم والتكنولوجيا. الآيباد ٢ لديها قدرة حسابية تساوي جهاز الكمبيوتر الفائق كراي ٢ الذي أنتج في ١٩٨٥. هذا المعدل من النمو سوف يستمر بمساندة ملايين المهندسين والعلماء الناشئين في جميع أرجاء العالم. وسيواصل العالم مسيرته إلى الأمام بسرعة أكبر وأكبر.

التحدي العالمي الذي يواجهنا هو كيف نستفيد من قوة الدفع الإيجابية وكيف تتأقلم مجتمعاتنا ومؤسساتنا العالمية للحاق بهذه التحولات. ولحسن الحظ لن نحتاج إلى القيام بثورة لأن الخطوات الصغيرة التي سنخطوها سوف تحدث تطورًا هائلًا. وسيوجد الكثير من «الثمار الناضجة» التي نستطيع قطفها لتعديل نظامنا العالمي. ولن نحتاج، على سبيل المثال، إلى إنشاء هيئات كبرى جديدة، فباستطاعتنا استخدام المؤسسات الدولية الموجودة وإصلاحها أو استخدامها بحكمة أكثر. ولهذا سوف يخلص هذا الكتاب إلى ثلاثة اقتراحات محددة للارتقاء بالنظام العالمي: تشجيع المزيد من الحوارات العالمية، القضاء على السياسات التي عفا عليها الزمن، تطوير وتنمية أخلاقيات عالمية.

الحوار العالمي

الاقتراح الأول هو تشجيع المزيد والمزيد من الحوارات العالمية التي تجمع بين كل دول العالم. وإذا أردنا التعبير عن ذلك ببساطة فنحن بحاجة أخيرًا إلى تأسيس برلمان عالمي. ولقد توقع الشاعر الإنجليزي الفريد لورد تنيسون هذا التطور في عام ١٨٣٥ عندما كتب قصيدة «لوكزلي هول»:

حتى تتوقف طبول الحرب وترفرف أعلام المعارك
في برلمان الإنسان، الاتحاد الفيدرالي للعالم.
فيه سوف يسيطر المنطق والعقل،
وسوف تستغرق الأرض في نوم عميق يهدهدها قانون كوني.[١]

اليوم، حيث إن العالم أصبح على هذه الدرجة من التكامل فوجود مكان للاجتماع أصبح ضرورة ملحة بشدة. لو كان علينا أن نقوم بتأسيس نقطة تجمع عالمي من الفراغ لأصبح ذلك تحديًا كبيرًا، لأننا كنا سنتجادل حول الموقع والتشكيل والقواعد الإجرائية وغيرها. ولكن لحسن الحظ أننا غير مضطرين للبدء من نقطة الصفر. فلدينا مجلس عالمي يلتقي كل عام ويجذب زعماء العالم بمن فيهم باراك أوباما ومحمود أحمدي نجاد وآنجيلا ميركيل وزي جينبنج. هذا المجلس اسمه الجمعية العامة للأمم المتحدة. جميع دول العالم ممثلة فيه باستثناء فلسطين.

على مدار السنين أصبحت الجمعية العامة للأمم المتحدة هيئة عقيمة بلا فائدة، حيث إن «برلمان الإنسان» الرمزي قد أصبح مهمشًا. لم يعجب الغرب، وبالذات أمريكا، أن يشعر بالعزلة في كثير من مناقشات الجمعية، من قضية الشرق الأوسط إلى مسألة المساواة الاقتصادية.

ولهذا فانطلاقًا من مصالح أمريكا قصيرة المدى قررت أن أفضل شيء تقوم به هو أن تهمش الجمعية العامة، ولقد ساعد الإعلام الأمريكي في هذا عن طريق شيطنته للأمم المتحدة في العقود القليلة الماضية.

ولكن حيث إننا نصل الآن إلى نهاية عصر السيطرة الغربية على تاريخ العالم[٢] فليس من الحكمة استمرار سياسات تنتمي إلى عصور سابقة. وقد يجد الغرب أن الجمعية العامة توفر «مركز تجاري يوفر جميع الاحتياجات مرة واحدة» حيث يمكن تبادل الآراء ومناقشتها داخل منظومة قواعدها الإجرائية غربية في أساسها. هنا يمكن لـ ١٢ بالمائة من سكان العالم التعامل مع ٨٨ بالمائة من سكان العالم الآخرين داخل بيئة مريحة بالنسبة للغربيين.

واحدة من أقدم الحقائق الخاصة بالوضع الإنساني تشير إلى أن الحوار المباشر يفيد دائمًا، وليس هناك بديل عن الحوار وجهًا لوجه. الجمعية العامة توفر المكان المثالي لمثل ذلك الحوار، ولكن للأسف بدلا من أن تستخدم لهذا الغرض أصبحت قاعة افتراضية لترديد الصدى فممثلو الدول يقرءون بصوت عالٍ المواقف التي تتخذها دولهم بدون أن يحاولوا إجراء أي حوار حقيقي. لم يكن ذلك هو الوضع دائمًا، فسجلات الخمسينيات والستينيات توضح أن الجمعية العامة شهدت مناقشات قوية وخاصة بين الاتحاد السوفيتي وأمريكا، كما كان هو الوضع في الثمانينيات عندما كان هناك اعتراض شديد على غزو الاتحاد السوفيتي لأفغانستان وغزو فيتنام لكمبوديا. وبفضل الجمعية العامة تحول الرأي العام العالمي بشدة ضد الغزو.

ولهذا يجب أن يكون أحد الأدوار الرئيسية للجمعية العامة التأثير على الرأي العام العالمي وفهمه، فلديها قدرة طبيعية للقيام بذلك الدور. القاعات مهيأة والقواعد الإجرائية متفق عليها، والأهم من ذلك كله أن هيئة الأمم المتحدة تتمتع بشرعية عالمية. كل ما علينا القيام به هو تغيير الموقف الراهن الذي يعتبر أن من العبث مناقشة القضايا العالمية داخل مجلس عالمي. فكلما طرحت المزيد من القضايا فسنحتاج أن نعرف بسرعة وداخل مكان واحد ماذا يريد ٧ مليارات من البشر الذين يسكنون الأرض. لقد كان قرارًا حكيمًا اتخذته إدارة أوباما بعقد الجمعية العامة في ١٧ فبراير ٢٠١٢ للتصويت على قرار مجلس الأمن حول سوريا والذي كان قد صدر بحقه قبلها فيتو من الصين وروسيا. تلك كانت وسيلة سريعة لتقدير الرأي العالمي حول قضية عاجلة وملتبسة. وحيث إن الجمعية العامة بدأت هذا التقليد فينبغي أن تنعقد تلقائيًّا لتقييم أي قرار لمجلس الأمن فور صدور قرار بالفيتو بشأنه. هذا أمر يسهل تطبيقه.

أحد أهم جوانب القوة التي تميز الحضارة الغربية أنها تقود العالم في المناظرات والمناقشات. ونظرًا لما يتمتع به الغرب من تلك المهارات الهائلة فلا ينبغي عليه أن يخشى الدخول في مناقشات حقيقية مع بقية العالم، بل يجب عليه أن يكون في طليعة جهود تغيير الثقافة والأخلاقيات السائدة في مناقشات الجمعية العامة. وبدلًا من تصريحات رسمية تتم صياغتها في عواصم تبعد كثيرًا عن قاعة المناقشات، يجب على الوفود الغربية الإصغاء باهتمام لجميع الآراء المطروحة والإجابة عليها مباشرة.

إنني أعرف أن ذلك ممكن حيث أنني قمت به شخصيًّا، فعندما كنتُ أتناقش مع الجوقة السوفيتية في الجمعية العامة كنت أردُّ بارتجال وأفند كل نقطة مطروحة. الحديث المرتجل يصغي له الجميع باهتمام أكبر، والمناقشة الحقيقية المفعمة بالحيوية والجدل تجذب الانتباه أكثر من قراءة رسمية تخلو من الروح. وللأسف أن الوفد الأمريكي كان الأكثر تقيدًا حيث إن ممثل (أو ممثلة) الوفد كان مضطرًا لقراءة نص نتج عن عملية مفاوضات مطولة بين عدة هيئات قوية في واشنطن، فلم يكن بالإمكان تغيير كلمة واحدة بدون إثارة استياء أحد، حتى إذا كان التصريح الأمريكي يتناقض مع ما قيل في الجلسة أو لا يرد على الآراء المطروحة داخل القاعة. ومن وقت لآخر، يوجد سفراء أمريكيون على درجة عالية من الذكاء يستطيعون الحوار مع بقية الأمم المتحدة. ولكنهم في الأغلب يمثلون الاستثناء وليس القاعدة. إن لدى أمريكا والغرب العديد من الكفاءات في المناظرات والمناقشات، وقاعات الأمم المتحدة موجودة، فدعونا نستخدمها على أفضل وجه ممكن.

الجمعية العامة للأمم المتحدة ليست المجلس العالمي الوحيد ولكنها تناقش أكثر القضايا التنافسية. في كل عام، تنعقد العديد من المجالس العالمية لتناقش قضايا متنوعة، مثل الصحة والعمل، والتعليم والمناخ. كل تلك الهيئات تأسست بسرعة في خضم الحماس الذي عقب نهاية الحرب العالمية الثانية حينما كان هناك إحساس حقيقي بالعجلة حول إصلاح العالم. ولقد انتهى الأمر بتدهور العديد من تلك المؤسسات، ولهذا إذا بذلت مجهودات عالمية شاملة لإعادة الحياة لتلك المؤسسات فإن ذلك سوف يساعد عددًا كبيرًا من المؤسسات العالمية الجديدة والفعالة. لقد كان من الحماقة أن يضعف الغرب هيئات مثل منظمة الصحة العالمية والوكالة الدولية للطاقة الذرية في الوقت الذي أصبحت فيه الأوبئة الشاملة وانتشار الأسلحة النووية خطرًا حقيقيًّا يزداد كل يوم. والحقيقة البسيطة هي أن الكثير من الأعضاء الآخرين داخل أسرة الأمم المتحدة قاموا بأعمال متميزة لم تجذب الانتباه. ولكن في اللحظات الحرجة جعلت هذه الأعمال العالم أكثر أمنًا وأمانًا.

البيئة العالمية تمثل تحديًا كبيرًا آخر، فالغلاف الجوي للأرض الذي يغطي ١٠٠ بالمائة من كوكبنا يتسم بالهشاشة. ومن جوانب كثيرة هذه البيئة ذات قيمة هائلة حيث تحافظ على بقاء الحياة البشرية. فبدون الأكسجين سنلقى جميعًا حتفنا. ولهذا السبب، لا بد أن نبذل جهدًا أكبر للوصول إلى معاهدة أو اتفاقية دولية تغطي البيئة الجوية. يجب علينا أن نركز على حقيقة أننا ليس لدينا خطة بديلة، فإذا دمرنا جونا فليس لدينا كوكب آخر نهاجر إليه. ولذلك، وعلى سبيل المثال، حتى إذا كان من الصعب أن نتوصل إلى صيغة متوازنة لتقليل انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري التي تلوث الغلاف الجوي الهش للأرض فليس بمقدورنا أن نتوقف عن المحاولة. يجب أن يزداد الحوار العالمي داخل الجمعية العامة للأمم المتحدة وهيئات الأمم المتحدة الأخرى حتى نصل في النهاية إلى صيغة عادلة ومتوازنة ترضي الجميع. وسوف يساعد في ذلك التحسن المتواصل في التكنولوجيا الخضراء الصديقة للبيئة التي تستحدث حاليًّا. إن المناقشات المفتوحة النزيهة داخل برلمان عالمي جديد قد تظهر مستوى مدهشًا من التوافق حول ضرورة الوصول إلى حلول للتحديات العالمية.

انتهاء السياسات العتيقة

اقتراحي الثاني يسهل أيضًا تطبيقه، ويتلخص في التخلص من السياسات العتيقة التي عفا عليها الزمن والتي يتبناها العالم الغربي تجاه الأمم المتحدة والإجراءات الكبرى متعددة الأطراف، وسيكون من السهل تطبيقها لسببين اثنين. أولًا، بإنهاء السياسات الغربية الحالية لإضعاف التوجهات والهيئات متعددة الأطراف فإننا سوف نخدم المصالح طويلة المدى للعالم الغربي والمجتمع العالمي. لقد تمتع بيل كلينتون ببعد البصر عندما صرح في ٢٠٠٣ بأنه سيكون من مصلحة أمريكا والغرب على طول المدى أن تقوي النظام القائم على قواعد عالمية وليس أن تضعفه، حيث إن ذلك سوف يساعد على تقييد سلوك وطموحات القوى الناشئة مثل الصين والهند. إن من السهل دومًا إقناع الغرب بتطبيق سياسات تخدم مصالحه طويلة المدى. وحتى وقت قريب، كان معظم صانعي السياسات الغربيين – إن لم يكن جميعهم – يتصرفون وفقًا للفرضية القديمة بأن ضعف المؤسسات متعددة الأطراف سيصب في مصلحة الغرب. ولكن الآن وفي المستقبل القريب فإن المؤسسات متعددة الأطراف سوف تصب في مصلحة الغرب على المدى البعيد.

ستكون هناك بلا شك أمور مزعجة على المدى القصير، ولقد ألمح توني بلير إليها عندما قال: «وما الذي يعرقل ذلك؟ الحقيقة أنه عند بناء مؤسسات متعددة الأطراف فإن الدول

المنفردة سوف تفقد بعضًا من استقلالها، وهو أمر يصعب قبوله. دعوني أتكلم بصراحة صادمة. الدول القوية تريد مؤسسات متعددة الأطراف أكثر فعالية، ولكن فقط عندما يعتقدون أن هذه المؤسسات سوف تحقق مآربهم. ما يخشونه هو مؤسسات متعددة الأطراف تتسم بالفعالية وتتصرف بوحي من إرادتها المنفردة. ولكن الخطر الكامن في استمرار الوضع الحالي بدون تغيير هو ظهور تحالفات غير منظمة تثير خلافات هائلة حول الشرعية أو تحدث شللًا في مواجهة الأزمات.»[٣] القيود الجديدة المفروضة على القوة الغربية، وخاصة على القوة الأمريكية، لن تكون مريحة، ولكن أي جهة تعترض على هذه القيود يجب أن تأخذ في اعتبارها أن كل القوى الناشئة سوف تخضع أيضًا لنفس تلك القيود.

ثانيًا، سيكون من السهل التخلص من السياسات الغربية القديمة التي تنافي العصر حول المؤسسات متعددة الأطراف لأن الكلفة المالية لذلك العمل ستكون ضئيلة. نتيجة للسياسات الغربية حول «النمو الصفري» للميزانية المطبقة على جميع هيئات الأمم المتحدة على مدى القرون القليلة الماضية، فإن التكلفة المالية لإدارة جميع مؤسساتنا متعددة الأطراف ستكون ضئيلة بالفعل. في ٢٠١٠، وصل إجمالي الناتج المحلي في العالم إلى ٦,٣ ترليون دولار.[٤] ووصلت ميزانية الدفاع في العالم إلى ١,٦٣ ترليون دولار في ٢٠١٠ .[٥] كانت ميزانية الأمم المتحدة المعتادة ٢,٥٨ مليار دولار سنويًّا لعام ٢٠١٠-٢٠١١، أي ٠,١٦ بالمائة من الإنفاق العسكري في العالم.[٦] إذا لم يكن لدى الإنسانية كلها من الحكمة ما يجعلها تنقل ٠,١٦ بالمائة من النفقات العسكرية المتصاعدة وغير الضرورية إلى النفقات الضرورية للمؤسسات متعددة الأطراف، فإنها تكون قد نزلت من «مصعد العقل» الذي أشار إليه بينكر، وربما لن يكون ذلك مستحيلًا حيث إن البشرية قادرة على أفعال من الغباء الشديد.

ولكن البشرية قادرة أيضًا على تغيير مسارها إذا اقتنعت بحكمة ذلك. والآن وبعد أن أصبح واضحًا أن الإجراءات والمؤسسات متعددة الأطراف القوية سوف تخدم المصالح الغربية طويلة المدى وسوف تكون كلفتها ضئيلة فينبغي علينا احتضانها. وبمجرد أن تتغير السياسات الغربية ونبدأ في توجيه المزيد من الموارد لتقوية المؤسسات متعددة الأطراف، فسنستطيع أيضًا البدء في تعديل بعض السياسات الأخرى البسيطة والمنطقية لتقوية تلك المؤسسات.

علينا أن نبدأ في تطبيق مبدأ الجدارة في اختيارنا لرؤساء المؤسسات متعددة الأطراف عن طريق انتقاء أقوى المرشحين لقيادة تلك المؤسسات. قد يبدو هذا متطلبًا بديهيًّا، وهو كذلك. من الأمور الغريبة أن قليلين في العالم يدركون أن سياسة الدول الخمس الدائمة كانت في

انتقاء «أضعف» مرشح ممكن لقيادة الأمم المتحدة مثلًا. لن تعترف بذلك أية قوة غربية. ولكن هناك أوقات تحدث فيها هفوات غير مقصودة تفضح الحقيقة. يفعل ذلك جون بولتون في كتابه الاستسلام ليس خيارًا: الدفاع عن أمريكا في الأمم المتحدة والخارج عندما يقتبس من كلام كوندوليزا رايس وهي تقول: «لستُ متأكدة من أننا نريد أمينًا عامًّا قويًّا.»[٧] بول كنيدي، وهو أستاذ بجامعة ييل متخصص في التاريخ الدولي وكتب باستفاضة عن الأمم المتحدة، يقول إن نظام اختيار الأمين العام للأمم المتحدة مصمم بشكل كبير لكي ينتقي شخصًا يشبه «صفحة بيضاء.» «من إحدى القواعد الذهبية أن الأمم المتحدة لا تحتاج إلى شخص مثير للجدل أو الذي أغضب أو أزعج الدول الأخرى أثناء تطبيقه للسياسات. وقد يعبر الناس عن حنقهم واستيائهم من البيروقراطية التي تفتقر إلى شخصية أو هوية، ولكن من المؤكد أن نظام الاختيار سوف ينتهي بشخصية ليست معروفة من الناس العاديين.»[٨] إن أمريكا تمارس مبدأ الجدارة داخليًّا، وعليها الآن أن تطبق هذه الممارسة الطيبة فيما يخص القرية العالمية التي تشكل جزءًا منها.

يعاني صندوق النقد الدولي والبنك الدولي من مشكلة مختلفة. هنا أيضًا لا يطبق مبدأ الجدارة، فالمرشحون يختارون على أساس أصولهم الجغرافية: أمريكي في صندوق النقد الدولي وأوروبي في صندوق النقد الدولي. هذا خطأ من الناحية النظرية. ومن الناحية النظرية أيضًا اعترفت جميع حكومات الدول الكبرى فما فيها الحكومات الغربية أن ذلك ينبغي أن يتغير. ولهذا السبب صرح البيان الذي أصدرته مجموعة العشرين في لندن «أننا نوافق على أن الرؤساء والقيادات الكبرى للمؤسسات المالية الدولية يجب أن يعينوا من خلال عملية اختيار مفتوحة وشفافة وقائمة على الجدارة.»[٩] من الناحية النظرية السياسات الغربية قد تغيرت، ولكن ذلك لم يحدث في الواقع، ولكنه ممكن الحدوث. عندما تقوم الحكومات الغربية بإعادة حساباتها بذكاء واهتمام بمصالحها بعيدة المدى وتدرك أن المؤسسات متعددة الأطراف القوية سوف تخدم تلك المصالح فإنها سوف تجني الكثير من الثمار نتيجة تطبيق مبدأ الجدارة في اختيار رؤساء هذه المؤسسات، فالرؤساء الأقوى والأكثر حيوية سوف يجذبون بدورهم المواهب الأخرى للانضمام لتلك الهيئات، خاصة إذا كانت زيادة الموارد المالية سوف تؤدي إلى شروط وظروف أفضل للعاملين. وجود موظفين على مستوى رفيع من الموهبة والأداء سوف يعني أن أداء الهيئة سوف يرتقي. وعندما يرتقي أداء المنظمات سوف تحظى بسمعة طيبة واحترام كبير من الجماهير. إن دورة الجودة أمر ممكن، فوجود مؤسسات متعددة الأطراف تتمتع بالقوة والاحترام والكفاءة سوف يعني بدوره نظامًا عالميًّا أكثر استقرارًا. ونظام عالمي مستقر سوف يخدم المصالح الغربية وغير الغربية.

النتيجة الطبيعية لذلك أنه سوف يكون هناك إعادة توازن لميزان القوى بين الحكومات القومية والمؤسسات متعددة الأطراف. في الوقت الراهن تتمتع حكومات القوى العظمى بنفوذ وتأثير سياسي أكبر من المؤسسات متعددة الأطراف، وإذا نجحت تلك المؤسسات في أن تصبح أكثر فعالية وأن ترفع من شأنها، فإن الحكومات القومية سوف تضطر إلى معاملتها باحترام أكبر. وسوف يؤدي ذلك إلى بعض الاضطراب على المدى القصير، ولكنه في الوقت ذاته سوف يقيد السلوك العشوائي والهوائي من جانب الحكومات المنفردة.

علينا أن نرحب بأي خطوات نحو تأسيس عالم تكون فيه تصرفات الأمم الفردية خاضعة لمزيد من المحاسبة من قبل هيئات دولية ممثلة ومسئولة. وجود محاسبة دولية سوف يغير من سلوك الدول القومية بشكل كبير. الدول القومية الآن تخضع لضغوط متزايدة من مثيلاتها من الدول، والمحاسبة الدولية من قبل الهيئات متعددة الأطراف، وخاصة من الهيئات ذات الفعالية والاحترام الأكثر، سوف تغير من سلوك الدول القومية. ليس هذا تصور مثالي للمدينة الفاضلة، فجميع الحركات التقدمية التي شهدناها في النظام العالمي خلال العقود القليلة الماضية، المتمثلة في انخفاض الحروب بين الدول، أكدت أننا في طريقنا بالفعل نحو بناء عالم أفضل. علينا فقط أن نحدد العمليات التي جعلت ذلك ممكنًا وأن نقويها. والعمل متعدد الأطراف هو أحد أهم تلك العمليات.

العمل متعدد الأطراف، وخاصة آلاف الاتفاقيات متعددة الأطراف التي تعقد كل عام نتيجة لزيادة انعقاد اجتماعات متعددة الأطراف، قد أنتج «شبكة عالمية» جديدة لم يلحظ وجودها أحد، وعلى خلاف شبكة الإنترنت العنكبوتية التي وفرت تواصلًا أكبر بين أجزاء العالم، فإن الشبكة العالمية للاتفاقيات الدولية نجحت في تقييد سلوك الدول القومية وتوجيه خطواتها. ويمكن ملاحظة اتجاه علماني متواصل في مراقبتنا لتصرفات الدول القومية. منذ نهاية الحرب العالمية الثانية بدأت الدول القومية في التصرف بشكل أكثر «تحضرًا» تجاه مواطنيهم والدول المجاورة. هذا التحسن البطيء المتواصل لم يحدث صدفة، فهذا الاتجاه مدفوع بقوى أخرى تظهر على مسرح الأحداث العالمية. وليس لدي شك في أن الشبكة العالمية للاتفاقيات متعددة الأطراف الجديدة قد غيرت من سلوكيات الدول القومية.

نمو أخلاقيات عالمية

الاقتراح الثالث لبناء نظام عالمي أفضل هو أن نواصل إضافة قليل من الماء والمزيد من السماد للنبات الذي ينمو في بيئتنا العالمية: أي ظهور «الأخلاقيات العالمية.» عبر التاريخ ومع

نمو المجتمعات في الحجم والتعقيد فإن إحساسنا بواجباتنا الأخلاقية تجاه الرجال والنساء الآخرين امتدت من الأسرة إلى العشيرة، ومن العشيرة إلى القبيلة، ومن القبيلة إلى القرية، ومن القرية إلى المدينة وإلى الدولة القومية الناشئة. هذا التطور لم يحدث بطبيعة الحال عبر خط مستقيم واختلف من منطقة لأخرى. ومع ذلك فليس هناك شك بأن إحساسنا بالمجتمع الأخلاقي الذي ننتمي إليه قد نما وترعرع بشكل متواصل.

وفي الوقت الحالي يلاحظ عدد متزايد من الفلاسفة أن إحساسنا بالمجتمع الأخلاقي يمتد ببطء وبثبات إلى كل فرد ينتمي للجنس البشري. في الفصل ١، اقتبست من كلام بيتر سنجر قوله إن ثورة الاتصالات قد أنتجت «جمهورًا عالميًّا» يضع الأساس «لأخلاقيات عالمية.»[١٠] ولكن كيف ظهرت تلك الأخلاقيات العالمية؟ فيلسوف آخر اسمه دافيد رودين من أكسفورد يولي هذه الظاهرة اهتمامًا خاصًّا. يجيب رودين بأننا «مدفوعون» نحو الأخلاقيات العالمية بحاجتنا إلى التعامل مع القضايا الملحة المتزايدة ذات الطبيعة العالمية كما أننا «منجذبون» نحو الأخلاقيات العالمية بجوهر عالمي متضمن في فكرة الأخلاقيات ذاتها، وهو جوهر تعبر عنه بكل قوة فكرة حقوق الإنسان.»[١١]

إنني أوافق رودين على أن عدة قوى مسئولة عن ظهور هذه الأخلاقيات العالمية. وهناك مفارقة نلاحظها في أن التكنولوجيا تستطيع إثارة تعاطفنا الإنساني. التكنولوجيا بالطبع هي قوة مادية وليس لها روح، ومع ذلك فعندما تهدم التكنولوجيا المسافات فهي تمد من إحساسنا بالتعاطف الإنساني ومن إحساسنا بالواجب الأخلاقي نحو البشر الآخرين. نجد أحد الأمثلة المثيرة للتأثير الأخلاقي للتكنولوجيا في فيديو من إنتاج مجموعة خيرية في كاليفورنيا عن مجرم الحرب الأوغندي سيئ السمعة واسمه جوزيف كوني. بعد ثلاثة أيام من نشر الفيديو في ٥ مارس ٢٠١٢ وعنوانه كوني ٢٠١٢، كان ٤٠ مليون شخص من جميع أرجاء العالم قد شاهده، وبنهاية الشهر ارتفع العدد إلى ما يقرب من ٩٠ مليون.[١٢] فجأة، أصبح الناس في كل مكان يعرفون أن مجرم الحرب الأوغندي كان حرًّا طليقًا. أي شخص يشكك في ضرورة وجود نظرية العالم الواحد ينبغي أن يتأمل في كيف أحدث هذا الفيلم ردود فعل في كل ركن من أركان العالم.

على مدى أكثر من عقد من الزمان ونحن ندرك أن كوني وجيش الرب للمقاومة كانوا يغتصبون النساء وينهبون ويسرقون ويشوهون ويقتلون الأطفال والمدنيين الأبرياء. أثناء عملي في مجلس الأمن في ٢٠٠١–٢٠٠٢ كنا نتلقى التقارير حول أنشطته، وكانت الدول الخمس

الدائمة تعلم عن أفعاله الإجرامية لمدة طويلة ولكنها لم تفعل أي شيء ولم تجد أنها مضطرة أخلاقيًّا لفعل أي شيء استجابة لهذه الفظاعات حيث فكرت أن العالم لا يبالي. ولكن في ليلة واحدة، انتقل الناس في جميع أرجاء العالم من اللامبالاة الأخلاقية إلى الغضب الأخلاقي. في ٢١ مارس، أي بعد أقل من شهر من نشر فيديو كوني ٢٠١٢ عالميًّا، تقدم السيناتور كريس كونز (ديمقراطي من ديلاوير) بمشروع قرار غير ملزم «يدين جوزيف كوني وجيش الرب للمقاومة لاقترافهم جرائم ضد الإنسانية وفظاعات هائلة، ويساند مجهودات الحكومة الأمريكية وحكومات أفريقيا الوسطى لإزاحة جوزيف كوني وجيش الرب للمقاومة من ميدان القتال» (قرار مجلس الشيوخ ٤٠٢). ولقد دعم القرار ستة وأربعون عضوًا آخرون ينتمون إلى الحزبين نظرًا للشعبية الهائلة للفيديو. وقال السيناتور ليندزي جراهام (جمهوري من جنوب كارولينا) وهو أحد المساندين للقرار: «عندما يهتم ١٠٠ مليون أمريكي بأمر ما فيجب أن نلتفت. هذا الفيديو المثير على اليوتيوب سوف يساعد مجلس الشيوخ على اتخاذ موقف أكثر شراسة وسوف يؤدي أكثر من كل شيء آخر إلى القضاء على كوني.»[١٣]

في ٢٣ مارس كشف الاتحاد الأفريقي النقاب عن خطة لإرسال ٥,٠٠٠ جندي للقبض على كوني و«إيقاف أذاه.» تشمل هذه القوة الدولية قوات من أوغندا وجنوب السودان وجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وهي أكثر الدول المتأثرة سلبيًّا بجيش الرب للمقاومة وتساندها ١٠٠ من القوات الأمريكية كانت منتشرة للقبض على كوني قبل نشر فيديو كوني ٢٠١٢ .[١٤] ولكن حتى أغسطس ٢٠١٢ لم يتم القبض على كوني ويُعتقد أنه موجود في جمهورية أفريقيا الوسطى يقود حوالي ٢٠٠ إلى ٧٠٠ من القوات.[١٥]

القوة الأخرى التي تدفع هذه الأخلاقيات العالمية هي قوة المنطق، وخاصة المنطق الأخلاقي. جميع نظريات الأخلاق تقوم على افتراض وحيد، وهو أن جميع البشر في العالم يتمتعون بنفس الحقوق سواءً كانوا من البيض أو السود، أفريقيين أو من آلاسكا، آسيويين أو من أمريكا الجنوبية. ولكن الواقع يقول أنه على مدى معظم التاريخ الإنساني لم يُعامل البشر بمساواة.

لقد تخطينا عتبة هامة في تاريخنا البشري عندما تبنينا الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في ديسمبر ١٩٤٨. ومع ذلك فعلى مدى عقود طويلة منذ صدوره لم تحترم جميع المجتمعات عبر العالم هذا الإعلان إلا شكلًا وليس موضوعًا، ولكن كان هناك افتراض أن كل مجتمع لديه الحرية في تحديد كيف يتعامل مع مواطنيه. ومع مرور الزمن، وحيث إن التكنولوجيا قد جعلت جميع المجتمعات أكثر شفافية (باستثناء كوريا الشمالية)، فسيكون من الصعب على

أي مجتمع في أي مكان أن يتهرب من مسئوليته عن أي انتهاكات كبيرة لحقوق الإنسان. كما أننا تخطينا عتبة هامة أخرى في تاريخنا البشري في ديسمبر ٢٠٠٥ عندما أعلنت الجمعية العامة للأمم المتحدة أن المجتمع الدولي يتحمل «مسئولية حماية» المواطنين المقهورين من قبل حكوماتهم. ولقد صرحت وثيقة نتائج القمة العالمية في ٢٠٠٥ بما يلي: «المجتمع الدولي من خلال الأمم المتحدة يتحمل أيضًا المسئولية لاستخدام الوسائل الدبلوماسية والإنسانية والسلمية المناسبة، وذلك وفقًا للفصلين ٦ و٨ من الميثاق، لحماية الشعوب من القتل الجماعي وجرائم الحرب والتطهير العرقي والجرائم ضد الإنسانية.»[١٦]

الكثير من الاهتمام بحماية الشعوب في جميع أرجاء العالم جاء من المجتمعات الغربية، ولقد دعمت التكنولوجيا هذا الاهتمام حيث إنها جعلت الشعوب أكثر إدراكا بالمعاناة الإنسانية في أماكن أخرى من العالم وبالمنطق الأخلاقي الذي يقرر أن جميع البشر يستحقون الحماية. ولكن المنطق كان دائمًا سيفًا ذا حدين، فكثيرون من المعلقين الغربيين، على سبيل المثال، قد أبرزوا الأضرار التي يعاني منها المواطنون الأفريقيون الفقراء بسبب حكوماتهم التي تفتقر إلى الكفاءة أو قد تكون شريرة في نواياها. ومن الأمور المثيرة للتعجب أنه عندما يعاني نفس هؤلاء الأفريقيين من العواقب السيئة لأفعال الحكومات الغربية الطيبة التي تتمتع بالكفاءة فإن هؤلاء المعلقين الغربيين يتباطئون في إعلان غضبهم الأخلاقي، وغالبًا ما نسمع صوت الصمت المدوي. إن الدعم باهظ التكاليف للقطن الذي يمنحه الكونجرس الأمريكي للمزارعين الأمريكيين الأغنياء أو الدعم باهظ التكاليف للمنتجات الزراعية الذي يمنحه الاتحاد الأوروبي للمزارعين الأوروبيين الأغنياء قد أضر وأفقر المزارعين الأفريقيين. ما السبب إذن في غياب التعاطف أو الغضب الأخلاقي حول هذه القضية؟

إن ظهور أخلاقيات عالمية بطبيعة الحال سوف يجعل من اتخاذ مواقف ذات معايير مزدوجة أكثر صعوبة. قوة المنطق الأخلاقي سوف تجعل من الضروري تطبيق نفس المعايير الأخلاقية على كل الأفعال السيئة. وبينما يتضاءل العالم شيئًا فشيئًا فسوف نجد أن معظم تصرفاتنا الداخلية سوف تنتج آثارًا عالمية وقد تؤذي أناسًا آخرين. مرة أخرى يصف رودين الوضع بكل وضوح:

> يجب أن يصبح واضحًا أنه كلما ازددات العولمة في العالم فإن قضايا أكثر وأكثر من بين تلك التي كانت تعتبر محلية أو أقليمية سوف تدخل في نطاق الأخلاقيات العالمية. الكثير من قضايا السياسات الأكثر إلحاحًا اليوم هي قضايا عالمية، مثل التغير المناخي والتدهور البيئي، وإدارة النظام التجاري والمالي، وإدارة الغذاء والماء وأنظمة الزراعة

والغابات، والوقاية من الأمراض المعدية وعلاجها ويشمل ذلك الأوبئة واسعة الانتشار، ومنع الصراعات المسلحة والقتل الجماعي، والقضاء على الفقر، وإدارة المحيطات، وضمان أمان فضاء الإنترنت. هذه القائمة المذهلة (وغير الكاملة) من المشاكل الكارثية تبين بوضوح السبب في أن تطوير مبادئ فعالة للأخلاقيات العالمية تدخل ضمن أهم المهام الفكرية لعصرنا.[١٧]

أوافق على كل ذلك، فتطوير مبادئ فعالة للأخلاقيات العالمية هي إحدى أهم المهام الفكرية لعصرنا. والخبر الجيد هو أن ذلك ليس مستحيلًا، فمعظم المبادئ الأساسية للأخلاقيات الإنسانية موجودة في جميع المجتمعات البشرية. مبدأ «أن نعامل الآخرين كما نود أن يعاملونا» هو مبدأ موجود في كل مكان. ويعني ذلك، على سبيل المثال، أنه إذا كان الأمريكيون قلقين أن مستوى انبعاث الغازات المسببة للاحتباس الحراري من الصين سوف يضر ببيئتهم ورزقهم ويريدون أن يتحلى الصينيون بضبط النفس، فعليهم أن يسألوا أنفسهم أولًا كيف أضر انبعاث غازاتهم بالأفريقيين وغيرهم وما الذي فعلوه لكي يضبطوا أنفسهم. سوف يكون العالم كله أفضل حالًا إذا أصبح الملايين السبعة من البشر على وعي أكبر بالتأثير العالمي لما يقومون به من أنشطة. وكما صرح مارتن لوثر كنج بكل حكمة: «لن يبدأ الفرد في الحياة حتى يسمو فوق اهتماماته الضيقة بمشاكله الفردية الخاصة ليصل إلى الاهتمام بالمشاكل العامة للإنسانية كلها.»[١٨]

وهنا تبرز أهمية نظرية العالم الواحد بالنسبة لنا، فهي ستوفر أرضية صلبة يمكننا أن نبني فوقها نظرية أخلاقية لعالم واحد. سوف تظهر نزاعات بطبيعة الحال على مدى عقود قادمة حول ما تنطوي عليه هذه الأخلاقيات العالمية. وسوف يكون من الأكثر أمانًا لنا أن نبدأ بالتعريف الأضيق حيث إن معظمنا سوف يشعر ولمدة طويلة من الزمن بالواجب الأخلاقي تجاه أولئك الذين يعيشون إلى جوارنا مباشرة.

ولكن لا ينبغي علينا أن نندهش إذا تحركنا سريعًا وابتعدنا عن هذا الموقف المبدئي، فمن الواضح، مثلًا، أن وضع المرأة ودورها يختلفان من مجتمع لآخر. نستطيع، بل يجب علينا، الإصرار أن جميع النساء في العالم يتمتعن بنفس الحقوق الأساسية، ويجب علينا أن ندين بشدة الطريقة التي تعامل بها طالبان مع النساء الأفغانيات أثناء حكمهم لأفغانستان. ولكن في الوقت ذاته فإن دور المرأة ومكانتها داخل المجتمعات الإسلامية سوف يظل مختلفًا لفترة طويلة

عن دور المرأة ومكانتها في المجتمعات المسيحية المحافظة وفي المجتمعات الغربية الليبرالية. تلك الاختلافات سوف تستمر لفترات طويلة. منذ مائة عام، لم يكن هناك غضب كبير في الغرب بسبب ظاهرة الختان للنساء، فهي ظاهرة لم تكن معروفة تقريبًا في الغرب. أما اليوم فهناك احتجاج أخلاقي هائل. فماذا حدث؟ لقد تمددت قاعدة تعاطفنا الأخلاقي.

وسوف يستمر نمو تعاطفنا الأخلاقي مع بقية السبعة مليارات الآخرين من البشر الذين يعيشون في كوكبنا، وسيستمر العالم في التضاؤل شيئًا فشيئًا، فالتكنولوجيا سوف تزيل المسافات. عندما كنا نعيش في قرى صغيرة كنا نشعر بالضرورة بأننا نعيش داخل مجتمع تسوده الأخلاق، وكان لدينا إحساس من التعاطف الأخلاقي مع سكان قريتنا وإحساس من التعاطف الأخلاقي تجاه جميع سكان القرى الأخرى. خلال العقود القليلة القادمة سوف يزداد إدراكنا بأن قريتنا هي العالم وليس أن عالمنا هو قرية.

الملحقات

الملحــق ١

إجمالي الإنفاق العسكري في ٢٠١٠

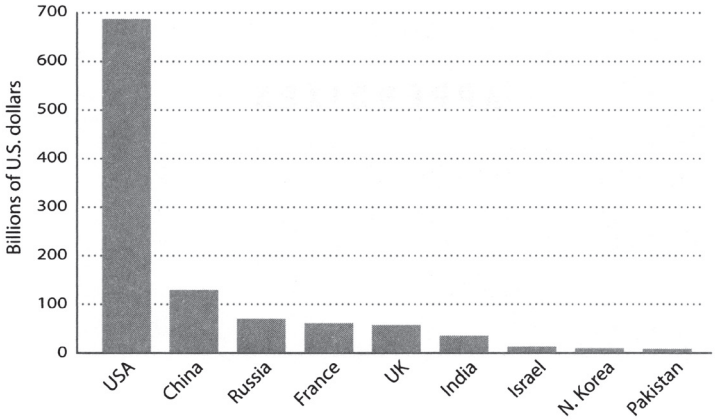

تكلفة الأسلحة النووية في ٢٠١٠ و٢٠١١

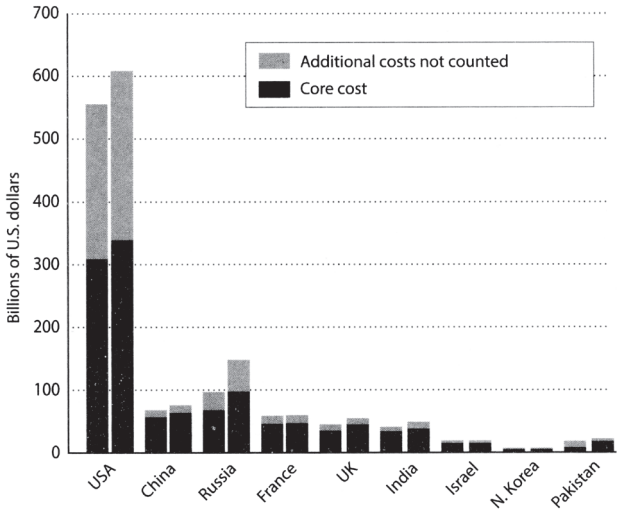

ملاحظة: تشير التكلفة الأساسية إلى تكلفة البحوث، والتطوير، والتوريد، والاختبار، والتشغيل، والصيانة، والتحديث للترسانة النووية (الأسلحة ومركبات الإطلاق)، وأجهزة التحكم والسيطرة والاتصال والبنية التحتية للإنذار المبكر للأسلحة النووية. التكلفة الكلية تعني إضافة التكاليف البيئية والصحية التي لم تسدد أو المؤجلة، والدفاعات الصاروخية المخصصة للدفاع ضد الأسلحة النووية، وخفض الخطر النووي، والتعامل مع الحوادث. من بين التكاليف غير المدرجة الدفاعات الجوية، والحروب المضادة للغواصات، والاستخبارات المتعلقة بالأسلحة النووية والمراقبة.

المصدر: بناءً على رابطة تقييد الأسلحة مع مصادر أولية من قاعدة بيانات SIPRI للنفقات العسكرية، والموازنة العسكرية IISS وكتاب الحقائق العالمية لوكالة الاستخبارات المركزية.

الملحــق ٢

الدولة	إجمالي الناتج المحلي في ٢٠١٠	نسبة إجمالي الناتج المحلي في العالم	السكان في ٢٠١٠	النسبة لسكان العالم في ٢٠١٠	النصيب من الناتج المحلي العالمي والسكان في عام ٢٠١٠	المجموعة الإقليمية في الأمم المتحدة	المرتبة العالمية
الاتحاد الأوروبي	١٦,١٤٩,٣٦٦,٥٧٨,٢٢٤	٪٢٥,٥٨	٥٠٢,٣٠٢,٥٦٦	٪٧,٢٩	٪١٦,٤٣	غير متوفر	غير متوفر
الصين	٥,٩٣٠,٥٢٩,٤٧٠,٧٩٩	٪٩,٣٩	١,٣٣٧,٨٢٥,٠٠٠	٪١٩,٤٠	٪١٤,٤٠	آسيا – الهادي	١
الولايات المتحدة	١٤,٤٤٧,١٠٠,٠٠٠,٠٠٠	٪٢٢,٨٨	٣٠٩,٣٤٩,٦٨٩	٪٤,٤٩	٪١٣,٦٨	أوروبا الغربية وغيرها	٢
الهند	١,٦٨٤,٣٢٣,٧١٦,٥٠٣	٪٢,٦٧	١,٢٢٤,٦١٤,٣٢٧	٪١٧,٧٦	٪١٠,٢٢	آسيا — الهادي	٣
اليابان	٥,٤٨٨,٤١٦,٤٩٥,٧٨٥	٪٨,٦٩	١٢٧,٤٥٠,٤٥٩	٪١,٨٥	٪٥,٢٧	آسيا — الهادي	٤
ألمانيا	٣,٢٥٨,٩٤٧,٣٦٨,٤٢١	٪٥,١٦	٨١,٧٧٦,٩٣٠	٪١,١٩	٪٣,١٧	أوروبا الغربية وغيرها	٥
البرازيل	٢,١٤٣,٠٣٥,٣٣٣,٢٥٨	٪٣,٣٩	١٩٤,٩٤٦,٤٧٠	٪٢,٨٣	٪٣,١١	أمريكا اللاتينية والكاريبي	٦
فرنسا	٢,٥٤٩,٠٢٧,٢٦٣,١٥٨	٪٤,٠٤	٦٥,٠٧٥,٥٦٩	٪٠,٩٤	٪٢,٤٩	أوروبا الغربية وغيرها	٧
إندونيسيا	٧٠٨,٠٢٦,٨٤٠,٤٩٥	٪١,١٢	٢٣٩,٨٧٠,٩٣٧	٪٣,٤٨	٪٢,٣٠	آسيا – الهادي	٨
المملكة المتحدة	٢,٢٥١,٨٩٨,٤٦١,٥٣٨	٪٣,٥٧	٦٢,٢٣١,٣٣٦	٪٠,٩٠	٪٢,٢٣	أوروبا الغربية وغيرها	٩
روسيا	١,٤٨٧,٥١٥,٦٠٨,١٨٣	٪٢,٣٦	١٤١,٩٢٠,٠٠٠	٪٢,٠٦	٪٢,٢١	أوروبا الشرقية	١٠
إيطاليا	٢,٠٤٣,٦٣٩,٧٢٦,١٢١	٪٣,٢٤	٦٠,٤٨٣,٣٨٥	٪٠,٨٨	٪٢,٠٦	أوروبا الغربية وغيرها	١١
المكسيك	١,٠٣٥,٨٧٠,٨٨٠,٢٤٢	٪١,٦٤	١١٣,٤٢٣,٠٤٧	٪١,٦٥	٪١,٦٤	أمريكا اللاتينية والكاريبي	١٢
كندا	١,٥٧٧,٠٤٠,٠٨٢,٢١٨	٪٢,٥٠	٣٤,١٢٦,١٨١	٪٠,٤٩	٪١,٥٠	أوروبا الغربية وغيرها	١٣
أسبانيا	١,٣٨٣,٣٤٤,٧٣٦,٨٤٢	٪٢,١٩	٤٦,٠٧٠,٩٧١	٪٠,٦٧	٪١,٤٣	أوروبا الغربية وغيرها	١٤
باكستان	١٧٦,٨٦٩,٥٦٩,٦٥٤	٪٠,٢٨	١٧٣,٥٩٣,٣٨٣	٪٢,٥٢	٪١,٤٠	آسيا – الهادي	١٥
نيجيريا	١٩٦,٨٣٧,٦٠٢,٧٤٠	٪٠,٣١	١٥٨,٤٢٣,١٨٢	٪٢,٣٠	٪١,٣٠	أفريقيا	١٦
كوريا الجنوبية	١,٠١٤,٨٩٠,١٤١,٨٧١	٪١,٦١	٤٩,٤١٠,٠٠٠	٪٠,٧٢	٪١,١٦	آسيا – الهادي	١٧
بنجلاديش	١٠٠,٣٥٧,٠٢٢,٤٤٤	٪٠,١٦	١٤٨,٦٩٢,١٣١	٪٢,١٦	٪١,١٦	آسيا – الهادي	١٨
تركيا	٧٣١,١٤٤,٣٩٢,٥٥٦	٪١,١٦	٧٢,٧٥٢,٣٢٥	٪١,٠٦	٪١,١١	أوروبا الغربية وغيرها	١٩
أستراليا	١,١٣١,٦٢٣,٠٧٢,٧٠٨	٪١,٧٩	٢٢,٢٩٩,٨٠٠	٪٠,٣٢	٪١,٠٦	أوروبا الغربية وغيرها	٢٠
الفليبين	١٩٩,٥٨٩,٤٤٧,٤٢٤	٪٠,٣٢	٩٣,٢٦٠,٧٩٨	٪١,٣٥	٪٠,٨٣	آسيا – الهادي	٢١
إيران	٣٣١,٠١٤,٩٧٣,١٨٦	٪٠,٥٤	٧٢,٢٨٩,٢٩١	٪١,٠٧	٪٠,٨١	آسيا – الهادي	٢٢
مصر	٢١٨,٨٩٤,٢٨٠,٩٢٠	٪٠,٣٥	٨١,١٢١,٠٧٧	٪١,١٨	٪٠,٧٦	أفريقيا	٢٣
تايلند	٣١٨,٩٠٧,٨٧٩,٧٥٢	٪٠,٥١	٦٩,١٢٢,٢٣٤	٪١,٠٠	٪٠,٧٥	آسيا – الهادي	٢٤
هولندا	٧٧٤,٢٢٨,٩٤٧,٣٦٨	٪١,٢٣	١٦,٦١٥,٣٩٤	٪٠,٢٤	٪٠,٧٣	أوروبا الغربية وغيرها	٢٥
فيتنام	١٠٦,٤٢٦,٨٤٥,١٥٧	٪٠,١٧	٨٦,٩٢٧,٧٠٠	٪١,٢٦	٪٠,٧١	آسيا – الهادي	٢٦
جنوب أفريقيا	٣٦٣,٥٢٣,١٩٥,١٨٨	٪٠,٥٨	٤٩,٩٩١,٣٠٠	٪٠,٧٣	٪٠,٦٥	أفريقيا	٢٧
بولندا	٤٦٩,٧٨١,٧٩١,٠٤٥	٪٠,٧٤	٣٨,١٨٣,٦٨٣	٪٠,٥٥	٪٠,٦٥	أوروبا الشرقية	٢٨
إثيوبيا	٢٩,٦٨٤,٠١٦,١٩٤	٪٠,٠٥	٨٢,٩٤٩,٥٤١	٪١,٢٠	٪٠,٦٣	أفريقيا	٢٩
الأرجنتين	٣٦٨,٧١٠,٩٦١,٣٨١	٪٠,٥٨	٤٠,٤١٢,٣٧٦	٪٠,٥٩	٪٠,٥٩	أمريكا اللاتينية والكاريبي	٣٠
كولومبيا	٢٨٨,٧٦٤,٧٩٤,٤٢٤	٪٠,٤٦	٤٦,٢٩٤,٨٤١	٪٠,٦٧	٪٠,٥٦	أمريكا اللاتينية والكاريبي	٣١
المملكة العربية السعودية	٤٥٠,٧٩٢,٠٠٠,٠٠٠	٪٠,٧١	٢٧,٤٤٨,٠٨٦	٪٠,٤٠	٪٠,٥٦	آسيا – الهادي	٣٢
فنزويلا	٣٩٣,٨٠٧,٥١١,٤٣٧	٪٠,٦٢	٢٨,٨٣٤,٠٠٠	٪٠,٤٢	٪٠,٥٢	أمريكا اللاتينية والكاريبي	٣٣
الكونغو	١٣,١٠٩,٥٢٥,٢١١	٪٠,٠٢	٦٥,٩٦٥,٧٩٥	٪٠,٩٦	٪٠,٤٩	أفريقيا	٣٤
سويسرا	٥٢٩,٣٩٤,٨٨٣,٦٣٠	٪٠,٨٤	٧,٨٢٦,١٥٣	٪٠,١١	٪٠,٤٨	أوروبا الغربية وغيرها	٣٥
بلجيكا	٤٦٦,٦٩٤,٧٣٦,٨٤٢	٪٠,٧٤	١٠,٨٩٥,٧٨٥	٪٠,١٦	٪٠,٤٥	أوروبا الغربية وغيرها	٣٦
أوكرانيا	١٣٦,٤١٨,٦٢٢,٧٦٧	٪٠,٢٢	٤٥,٨٧٠,٧٠٠	٪٠,٦٧	٪٠,٤٤	أوروبا الشرقية	٣٧
السويد	٤٦١,٩٣٩,١١٢,٣٤٤	٪٠,٧٣	٩,٣٧٨,١٢٦	٪٠,١٤	٪٠,٤٣	أوروبا الغربية وغيرها	٣٨
ماليزيا	٢٣٧,٧٩٦,٩١٤,٥٩٧	٪٠,٣٨	٢٨,٤٠١,٠١٧	٪٠,٤١	٪٠,٣٩	آسيا – الهادي	٣٩
الجزائر	١٦١,٩٧٩,٤٤١,٠١٩	٪٠,٢٦	٣٥,٤٦٨,٢٠٨	٪٠,٥١	٪٠,٣٩	أفريقيا	٤٠
النرويج	٤١٧,٧٥٢,٦٤٩,٠٠٧	٪٠,٦٦	٤,٨٨٩,٢٥٢	٪٠,٠٧	٪٠,٣٧	أوروبا الغربية وغيرها	٤١
النمسا	٣٧٦,٥٧٥,٣٨١,٥٧٩	٪٠,٦٠	٨,٣٨٩,٧٧١	٪٠,١٢	٪٠,٣٦	أوروبا الغربية وغيرها	٤٢

الملحــق ٢

الدولة	إجمالي الناتج المحلي في ٢٠١٠	نسبة إجمالي الناتج المحلي في العالم	السكان في ٢٠١٠	النسبة لسكان العالم في ٢٠١٠	النصيب من الناتج المحلي العالمي والسكان في عام ٢٠١٠	المجموعة الإقليمية في الأمم المتحدة	المرتبة العالمية
تانزانيا	٢٢,٩١٥,٠٠٤,٢٩٧	٪٠,٠٤	٤٤,٨٤١,٢٢٦	٪٠,٦٥	٪٠,٣٤	أفريقيا	٤٣
بيرو	١٥٣,٨٨٢,٨٢٤,١٨١	٪٠,٢٤	٢٩,٠٧٦,٥١٢	٪٠,٤٢	٪٠,٣٣	أمريكا اللاتينية والكاريبي	٤٤
كينيا	٣٢,١٩٨,١٥١,٢١٧	٪٠,٠٥	٤٠,٥١٢,٦٨٢	٪٠,٥٩	٪٠,٣٢	أفريقيا	٤٥
اليونان	٢٩٩,١٠٢,٤٣٤,٦٦٦	٪٠,٤٧	١١,٣١٥,٥٠٨	٪٠,١٦	٪٠,٣٢	أوروبا الغربية وغيرها	٤٦
المغرب	٩٠,٨٠٢,٨٦٧,٥٧٥	٪٠,١٤	٣١,٩٥١,٤١٢	٪٠,٤٦	٪٠,٣٠	أفريقيا	٤٧
السودان	٦٦,٩٩٦,٥٠٤,٠٥٦	٪٠,١١	٣٣,٦٠٣,٦٣٧	٪٠,٤٩	٪٠,٣٠	أفريقيا	٤٨
العراق	٨١,١١٢,٤١١,٢٨٢	٪٠,١٣	٣٢,٠٣٠,٨٢٣	٪٠,٤٦	٪٠,٣٠	آسيا – الهادي	٤٩
تشيلي	٢١٦,٣٠٨,٨٧٥,٣٧٠	٪٠,٣٤	١٧,١١٣,٦٨٨	٪٠,٢٥	٪٠,٣٠	أمريكا اللاتينية والكاريبي	٥٠
الإمارات العربية المتحدة	٢٩٧,٦٤٨,٤٧٦,٨٤٨	٪٠,٤٧	٧,٥١١٦٩٠	٪٠,١١	٪٠,٢٩	آسيا – الهادي	٥١
دنمارك	٣١٢,٢١٤,٩٤٦,٦١٩	٪٠,٤٩	٥,٥٤٧,٦٨٣	٪٠,٠٨	٪٠,٢٩	أوروبا الغربية وغيرها	٥٢
رومانيا	١٦١,٦٢٨,٧٤٨,٥٤٥	٪٠,٢٦	٢١,٤٣٨,٠٠١	٪٠,٣١	٪٠,٢٨	أوروبا الشرقية	٥٣
أفغانستان	١٧,٢٤٣,١١٢,٦٠٤	٪٠,٠٣	٣٤,٣٨٥,٠٦٨	٪٠,٥٠	٪٠,٢٦	آسيا – الهادي	٥٤
البرتغال	٢٢٧,١٩٦,٨٤٢,١٠٥	٪٠,٣٦	١٠,٦٣٧,٣٤٦	٪٠,١٥	٪٠,٢٦	أوروبا الغربية وغيرها	٥٥
أوغندا	١٧,١٩٧,٣٩٨,٨٨٧	٪٠,٠٣	٣٣,٤٢٤,٦٨٣	٪٠,٤٨	٪٠,٢٦	أفريقيا	٥٦
أوزبكستان	٣٩,٣٣٢,٧٧١,٠١٤	٪٠,٠٦	٢٨,٥٦٢,٤٠٠	٪٠,٤١	٪٠,٢٤	آسيا – الهادي	٥٧
كزاخستان	١٤٨,٠٤٧,٣٤٨,٢٤١	٪٠,٢٣	١٦,٣٢٣,٢٨٧	٪٠,٢٤	٪٠,٢٤	آسيا – الهادي	٥٨
جمهورية التشيك	١٩٧,٦٥٦,٣٨٧,٤٣٥	٪٠,٣١	١٠,٥١٩,٧٩٢	٪٠,١٥	٪٠,٢٣	أوروبا الشرقية	٥٩
نيبال	١٦,٠١٣,٩٣٨,٨٢٥	٪٠,٠٣	٢٩,٩٥٩,٣٦٤	٪٠,٤٣	٪٠,٢٣	آسيا – الهادي	٦٠
إسرائيل	٢١٧,٤٤٣,٤٣٤,٠٧٣	٪٠,٣٤	٧,٦٢٣,٦٠٠	٪٠,١١	٪٠,٢٣	أوروبا الغربية وغيرها	٦١
فنلندا	٢٣٦,٤٧٥,٠٠٠,٠٠٠	٪٠,٣٧	٥,٣٦٣,٣٥٢	٪٠,٠٨	٪٠,٢٣	أوروبا الغربية وغيرها	٦٢
سنغافورة	٢١٣,١٥٤,٥١٨,٦٨٣	٪٠,٣٤	٥,٠٧٦,٧٠٠	٪٠,٠٧	٪٠,٢١	آسيا – الهادي	٦٣
أنجولا	٨٢,٤٧٠,٨٩٤,٨٦٨	٪٠,١٣	١٩,٠٨١,٩١٢	٪٠,٢٨	٪٠,٢٠	أفريقيا	٦٤
غانا	٣٢,١٧٤,٥٧٦,٨٢٠	٪٠,٠٥	٢٤,٣٩١,٨٢٣	٪٠,٣٥	٪٠,٢٠	أفريقيا	٦٥
اليمن	٣١,٠٤٢,٧٢٩,٦٢٣	٪٠,٠٥	٢٤,٠٥٢,٥١٤	٪٠,٣٥	٪٠,٢٠	آسيا – الهادي	٦٦
سوريا	٥٩,١٤٧,٠٣٣,٤٥٢	٪٠,٠٩	٢٠,٨٢٠,٣١١	٪٠,٣٠	٪٠,٢٠	آسيا – الهادي	٦٧
أيرلندا	٢٠٥,٢٥٢,٦٠٧,٨٥٩	٪٠,٣٣	٤,٤٧٤,٣٥٦	٪٠,٠٦	٪٠,٢٠	أوروبا الغربية وغيرها	٦٨
سريلانكا	٤٩,٥٦٧,٥٢١,٦٧٠	٪٠,٠٨	٢٠,٦٥٣,٠٠٠	٪٠,٣٠	٪٠,١٩	آسيا – الهادي	٦٩
موزامبيق	٩,٢٠٩,٣٦٦,٦١١	٪٠,٠١	٢٣,٣٩٠,٧٦٥	٪٠,٣٤	٪٠,١٨	أفريقيا	٧٠
المجر	١٢٨,٦٣١,٦٣٤,١٢٥	٪٠,٢٠	١٠,٠٠٠,٠٢٣	٪٠,١٥	٪٠,١٧	أوروبا الشرقية	٧١
ساحل العاج	٢٢,٩٢٠,٥٠٦,١١٢	٪٠,٠٤	١٩,٧٣٧,٨٠٠	٪٠,٢٩	٪٠,١٦	أفريقيا	٧٢
الكاميرون	٢٢,٤٨٠,٣٤٨,٤٠١	٪٠,٠٤	١٩,٥٩٨,٨٨٩	٪٠,٢٨	٪٠,١٦	أفريقيا	٧٣
مدغشقر	٨,٧٢٠,٥٤٣,٥٥٤	٪٠,٠١	٢٠,٧١٣,٨١٩	٪٠,٣٠	٪٠,١٦	أفريقيا	٧٤
إكوادور	٥٧,٩٧٨,١١٦,٠٠٠	٪٠,٠٩	١٤,٤٦٤,٧٣٩	٪٠,٢١	٪٠,١٥	أمريكا اللاتينية والكاريبي	٧٥
نيوزيلندا	١٤٢,٤٧٦,٩٧٨,٤١٧	٪٠,٢٣	٤,٤٠٥,٢٠٠	٪٠,٠٦	٪٠,١٤	أوروبا الغربية وغيرها	٧٦
جواتيمالا	٤١,٣٤٠,٥٠٧,٣٦١	٪٠,٠٧	١٤,٣٨٨,٩٢٩	٪٠,٢١	٪٠,١٤	أمريكا اللاتينية والكاريبي	٧٧
كوبا	٦٠,٨٠٦,٢٠٠,٠٠٠	٪٠,١٠	١١,٢٥٣,٦٦٥	٪٠,١٧	٪٠,١٣	أمريكا اللاتينية والكاريبي	٧٨
بوركينا فاسو	٨,٨٢٥,٣٦٤,٠٠٨	٪٠,٠١	١٦,٤٦٨,٧١٤	٪٠,٢٤	٪٠,١٣	أفريقيا	٧٩
مالي	٩,٤٢٢,٣٧٧,٣١٩	٪٠,٠١	١٥,٣٦٩,٨٠٩	٪٠,٢٢	٪٠,١٢	أفريقيا	٨٠
الكويت	١٢٤,٣٤٨,٣١٧,٦٦٥	٪٠,٢٠	٢,٧٣٦,٧٣٢	٪٠,٠٤	٪٠,١٢	آسيا – الهادي	٨١
النيجر	٥,٤١٠,٥٠٧,٤٢٠	٪٠,٠١	١٥,٥١١,٩٥٣	٪٠,٢٢	٪٠,١٢	أفريقيا	٨٢
قطر	١٢٧,٣٣٢,٤١٣,٩١٣	٪٠,٢٠	١,٧٥٨,٧٩٣	٪٠,٠٣	٪٠,١١	آسيا – الهادي	٨٣
جمهورية الدومينيك	٥١,٥٧٦,٢١٢,٠٦٣	٪٠,٠٨	٩,٩٢٧,٣٢٠	٪٠,١٤	٪٠,١١	أمريكا اللاتينية والكاريبي	٨٤
بيلاروس	٥٥,٢٢٠,٩٣٢,٦١٤	٪٠,٠٩	٩,٤٩٠,٠٠٠	٪٠,١٤	٪٠,١١	أوروبا الشرقية	٨٥

الملحــق ٢

الدولة	إجمالي الناتج المحلي في ٢٠١٠	نسبة إجمالي الناتج المحلي في العالم	السكان في ٢٠١٠	النسبة لسكان العالم في ٢٠١٠	النصيب من الناتج المحلي العالمي والسكان في عام ٢٠١٠	المجموعة الإقليمية في الأمم المتحدة	المرتبة العالمية
ملاوي	٥,٠٥٤,١٥٠,٥٠٦	٪٠,٠١	١٤,٩٠٠,٨٤١	٪٠,٢٢	٪٠,١١	أفريقيا	٨٦
تونس	٤٤,٢٣٨,٢٢٨,٣٠٨	٪٠,٠٧	١٠,٥٤٩,١٠٠	٪٠,١٥	٪٠,١١	أفريقيا	٨٧
كمبوديا	١١,٢٤٢,٢٦٦,٣٣٤	٪٠,٠٢	١٤,١٣٨,٢٥٥	٪٠,٢١	٪٠,١١	آسيا – الهادي	٨٨
سلوفاكيا	٨٧,٠٧٧,٤٤٣,٧٠٩	٪٠,١٤	٥,٤٣٠,٠٩٩	٪٠,٠٨	٪٠,١١	أوروبا الشرقية	٨٩
أذربيجان	٥٢,٩٠٥,٩٩٨,٨٧٩	٪٠,٠٨	٩,٠٥٤,٣٣٢	٪٠,١٣	٪٠,١١	أوروبا الشرقية	٩٠
زامبيا	١٦,١٩٢,٨٦٧,٧٥٨	٪٠,٠٣	١٢,٩٢٦,٤٠٩	٪٠,١٩	٪٠,١١	أفريقيا	٩١
السنغال	١٢,٨٥٥,٢٩٧,٥١٣	٪٠,٠٢	١٢,٤٣٣,٧٢٨	٪٠,١٨	٪٠,١٠	أفريقيا	٩٢
ليبيا	٦٢,٣٦٠,٤٤٦,٥٧١	٪٠,١١	٦,٢٦٢,٦٦٧	٪٠,٠٩	٪٠,١٠	أفريقيا	٩٣
زيمبابوي	٧,٤٧٥,٩٩٥,٩١١	٪٠,٠١	١٢,٥٧١,٤٥٤	٪٠,١٨	٪٠,١٠	أفريقيا	٩٤
بلغاريا	٤٧,٧٢٦,٨٤٤,٩٤٦	٪٠,٠٨	٧,٥٣٤,٢٨٩	٪٠,١١	٪٠,٠٩	أوروبا الشرقية	٩٥
تشاد	٨,٥٤٠,٦٧٤,٨٤٦	٪٠,٠١	١١,٢٢٧,٢٠٨	٪٠,١٦	٪٠,٠٩	أفريقيا	٩٦
بوليفيا	١٩,٦٤٩,٧٢٤,٦٥٦	٪٠,٠٣	٩,٩٢٩,٨٤٩	٪٠,١٤	٪٠,٠٩	أمريكا اللاتينية والكاريبي	٩٧
صربيا	٣٨,٤٤٤,٢٩٦,٩٢١	٪٠,٠٦	٧,٢٩١,٤٣٦	٪٠,١١	٪٠,٠٨	أوروبا الشرقية	٩٨
رواندا	٥,٦٢٤,٢٩٤,٥٨٥	٪٠,٠١	١٠,٦٢٤,٠٠٥	٪٠,١٥	٪٠,٠٨	أفريقيا	٩٩
كرواتيا	٦٠,٨٥١,٧٤٣,٥٤١	٪٠,١٠	٤,٤١٨,٠٠٠	٪٠,٠٦	٪٠,٠٨	أوروبا الشرقية	١٠٠
هايتي	٦,٦٣٤,٥٧٩,١٤٣	٪٠,٠١	٩,٩٩٣,٢٤٧	٪٠,١٤	٪٠,٠٨	أمريكا اللاتينية والكاريبي	١٠١
غينيا	٤,٧٣٥,٨٨٢,٥٨٠	٪٠,٠١	٩,٩٨١,٥٩٠	٪٠,١٤	٪٠,٠٨	أفريقيا	١٠٢
بنين	٦,٥٥٨,٣٤٩,٨٩٠	٪٠,٠١	٨,٨٤٩,٨٩٢	٪٠,١٣	٪٠,٠٧	أفريقيا	١٠٣
هوندوراس	١٥,٣٤٣,٥٥٨,٠٢٨	٪٠,٠٢	٧,٦٠٠,٥٢٤	٪٠,١١	٪٠,٠٧	أمريكا اللاتينية والكاريبي	١٠٤
عمان	٥٧,٨٤٩,١٥٥,٢١٣	٪٠,٠٩	٢,٧٨٢,٤٣٥	٪٠,٠٤	٪٠,٠٧	آسيا – الهادي	١٠٥
الأردن	٢٦,٤٢٥,٣٧٩,٣٦٧	٪٠,٠٤	٦,٠٤٧,٠٠٠	٪٠,٠٩	٪٠,٠٦	آسيا – الهادي	١٠٦
كوستاريكا	٣٦,٢١٧,٥٢٧,٢٤٤	٪٠,٠٦	٤,٦٥٨,٨٨٧	٪٠,٠٧	٪٠,٠٦	أمريكا اللاتينية والكاريبي	١٠٧
بروندي	٢,٠٢٦,٨٦٢,٧٠٨	٪٠,٠٠	٨,٣٨٢,٨٤٩	٪٠,١٢	٪٠,٠٦	أفريقيا	١٠٨
السلفادور	٢١,٤٢٧,٩٠٠,٠٠٠	٪٠,٠٣	٦,١٩٢,٩٩٣	٪٠,٠٩	٪٠,٠٦	أمريكا اللاتينية والكاريبي	١٠٩
لبنان	٣٩,٠٠٦,٢٢٣,٢٨٤	٪٠,٠٦	٤,٢٢٧,٥٩٧	٪٠,٠٦	٪٠,٠٦	آسيا – الهادي	١١٠
باراجواي	١٨,٣٣١,٣٨٥,٤٧٦	٪٠,٠٣	٦,٤٥٤,٥٤٨	٪٠,٠٩	٪٠,٠٦	أمريكا اللاتينية والكاريبي	١١١
بابوا غينيا الجديدة	٩,٤٨٠,٠٤٧,٩٥٩	٪٠,٠٢	٦,٨٥٨,٢٦٦	٪٠,١٠	٪٠,٠٦	آسيا – الهادي	١١٢
أروجواي	٣٩,٤١١,٩٩٦,٧١٠	٪٠,٠٦	٣,٣٥٦,٥٨٤	٪٠,٠٥	٪٠,٠٦	أمريكا اللاتينية والكاريبي	١١٣
طاجكستان	٥,٦٤١,٧٤١,٩٦٣	٪٠,٠١	٦,٨٧٨,٦٣٧	٪٠,١٠	٪٠,٠٥	آسيا – الهادي	١١٤
ليثوانيا	٣٦,٣٠٦,٣٨٤,١٤٦	٪٠,٠٦	٣,٢٨٦,٨٢٠	٪٠,٠٥	٪٠,٠٥	أوروبا الشرقية	١١٥
تركمنستان	٢٠,٠٠٠,٧٠١,٧٥٤	٪٠,٠٣	٥,٠٤١,٩٩٥	٪٠,٠٧	٪٠,٠٥	آسيا – الهادي	١١٦
سلوفينيا	٤٦,٩٠٨,٣٢٨,٠٧١	٪٠,٠٧	٢,٠٤٨,٥٨٣	٪٠,٠٣	٪٠,٠٥	أوروبا الشرقية	١١٧
لاوس	٧,١٨١,٤٤١,١٥٢	٪٠,٠١	٦,٢٠٠,٨٩٤	٪٠,٠٩	٪٠,٠٥	آسيا – الهادي	١١٨
نيكاراجوا	٦,٥٩٠,٥٩٣,٨٢٧	٪٠,٠١	٥,٧٨٨,١٦٣	٪٠,٠٨	٪٠,٠٥	أمريكا اللاتينية والكاريبي	١١٩
بنما	٢٦,٧٧٧,١٠٠,٠٠٠	٪٠,٠٤	٣,٥١٦,٨٢٠	٪٠,٠٥	٪٠,٠٥	أمريكا اللاتينية والكاريبي	١٢٠
توجو	٣,١٧٦,١١٨,٢٢٢	٪٠,٠١	٦,٠٢٧,٧٩٨	٪٠,٠٩	٪٠,٠٥	أفريقيا	١٢١
لوكسمبورج	٥٢,٩٨٢,٧٦٣,١٥٨	٪٠,٠٨	٥٠٦,٩٥٣	٪٠,٠١	٪٠,٠٥	أوروبا الغربية وغيرها	١٢٢
سيراليون	١,٩٠٩,٧٦١,٩٠٢	٪٠,٠٠	٥,٨٦٧,٥٣٦	٪٠,٠٩	٪٠,٠٤	أفريقيا	١٢٣
كرجستان	٤,٧٩٤,٣٦١,٨٢١	٪٠,٠١	٥,٤٤٧,٩٠٠	٪٠,٠٨	٪٠,٠٤	آسيا – الهادي	١٢٤
جورجيا	١١,٦٣٨,٢٦٤,٧٨٢	٪٠,٠٢	٤,٤٥٢,٨٠٠	٪٠,٠٦	٪٠,٠٤	أوروبا الشرقية	١٢٥
البوسنة والهرسك	١٦,٦٤٧,٤٨٥,١٢٥	٪٠,٠٣	٣,٧٦٠,١٤٩	٪٠,٠٥	٪٠,٠٤	أوروبا الشرقية	١٢٦
إريتريا	٢,١١٧,٠٠٨,١٣٠	٪٠,٠٠	٥,٢٥٣,٦٧٦	٪٠,٠٨	٪٠,٠٤	أفريقيا	١٢٧
جمهورية الكونغو	١٢,٠٠٧,٨٨٠,٠٦٧	٪٠,٠٢	٤,٠٤٢,٨٩٩	٪٠,٠٦	٪٠,٠٤	أفريقيا	١٢٨

الملحــق ٢

الدولة	إجمالي الناتج المحلي في ٢٠١٠	نسبة إجمالي الناتج المحلي في العالم	السكان في ٢٠١٠	النسبة لسكان العالم في ٢٠١٠	النصيب من الناتج المحلي العالمي والسكان في عام ٢٠١٠	المجموعة الإقليمية في الأمم المتحدة	المرتبة العالمية
لاتفيا	٢٤,٠٠٩,٦٨٠,٤٦٠	٪٠,٠٤	٢,٢٣٩,٠٠٨	٪٠,٠٣	٪٠,٠٤	أوروبا الشرقية	١٢٩
جمهورية وسط أفريقيا	١,٩٨٤,٧٤٧,٨٤٢	٪٠,٠٠	٤,٤٠١,٠٥١	٪٠,٠٦	٪٠,٠٣	أفريقيا	١٣٠
		٪٠,٠٢	٣,٢٠٤,٢٨٤	٪٠,٠٥	٪٠,٠٣	أوروبا الشرقية	١٣١
	١١,٨٥٨,٢١٦,٨٧٧						
ألبانيا	١٣,٨٧٢,٠٩٣,٠٢٣	٪٠,٠٢	٢,٧٠٢,٣٠٠	٪٠,٠٤	٪٠,٠٣	أمريكا اللاتينية والكاريبي	١٣٢
جامايكا	٥,٨١١,٥٨٤,٠٧٣	٪٠,٠١	٣,٥٦٢,٠٦٢	٪٠,٠٥	٪٠,٠٣	أوروبا الشرقية	١٣٣
مولدوفيا	٩,٣٧١,١٧٥,٤٧٠	٪٠,٠١	٣,٠٩٢,٠٧٢	٪٠,٠٤	٪٠,٠٣	أوروبا الشرقية	١٣٤
أرمينيا	٩,٣٧١,١٧٥,٤٧٠	٪٠,٠٠	٣,٠٩٢,٠٧٢	٪٠,٠٤	٪٠,٠٣	أوروبا الشرقية	١٣٥
ليبيريا	٩٨٧,٩٠٠,٠٠٠	٪٠,٠٠	٣,٩٩٤,١٢٢	٪٠,٠٦	٪٠,٠٣	أفريقيا	١٣٦
موريتانيا	٣,٦١٣,٨٩٨,٨٢٩	٪٠,٠٠	٣,٤٥٩,٧٧٣	٪٠,٠٥	٪٠,٠٣	أفريقيا	١٣٧
البحرين	٢٢,٩٤٥,٤٥٦,٨٦٧	٪٠,٠٠	١,٢٦١,٨٣٥	٪٠,٠٢	٪٠,٠٣	آسيا – الهادي	١٣٨
بوتسوانا	١٤,٩٠٤,٨٣٤,٦٤٩	٪٠,٠٠	٢,٠٠٦,٩٤٥	٪٠,٠٣	٪٠,٠٣	أفريقيا	١٣٩
قبرص	٢٣,١٣٢,٤٥٠,٣٣١	٪٠,٠٠	١,١٠٣,٦٤٧	٪٠,٠٢	٪٠,٠٣	آسيا – الهادي	١٤٠
ترينيداد وتوباجو	٢٠,٩٤٥,٢٧٤,١٠٢	٪٠,٠١	١,٣٤١,٤٦٥	٪٠,٠٢	٪٠,٠٣	أمريكا اللاتينية والكاريبي	١٤١
ناميبيا	١١,١٣٣,٢٥٠,٧٦٥	٪٠,٠٠	٢,٢٨٣,٢٨٩	٪٠,٠٣	٪٠,٠٣	أفريقيا	١٤٢
منغوليا	٦,٢٠٠,٣٥٧,٠٧٠	٪٠,٠١	٢,٧٥٦,٠٠١	٪٠,٠٤	٪٠,٠٢	آسيا – الهادي	١٤٣
استونيا	١٨,٨٢٢,٧١٥,٧٣٠	٪٠,٠٠	١,٣٤٠,١٦١	٪٠,٠٢	٪٠,٠٢	أوروبا الشرقية	١٤٤
مقدونيا	٩,١٣٧,٥٤٣,٧٧٣	٪٠,٠٠	٢,٠٦٠,٥٦٣	٪٠,٠٣	٪٠,٠٢	أوروبا الشرقية	١٤٥
الجابون	١٣,١٩٩,٦٣٧,٤١٠	٪٠,٠١	١,٥٠٥,٤٦٣	٪٠,٠٢	٪٠,٠٢	أفريقيا	١٤٦
ليسوتو	٢,١٧٩,٣٥٠,٩٦٧	٪٠,٠١	٢,١٧١,٣١٨	٪٠,٠٣	٪٠,٠٢	أفريقيا	١٤٧
موريشاس	٩,٧١٤,٣٩١,٣٩٧	٪٠,٠٠	١,٢٨٠,٩٢٤	٪٠,٠٢	٪٠,٠٢	أفريقيا	١٤٨
غينيا الاستوائية	١٤,٥٠٠,٤٧٢,١٦٢	٪٠,٠٠	٧٠٠,٤٠١	٪٠,٠١	٪٠,٠٢	أفريقيا	١٤٩
جامبيا	١,٠٥٠,١٥٨,٨٣٧	٪٠,٠١	١,٧٢٨,٣٩٤	٪٠,٠٣	٪٠,٠١	أفريقيا	١٥٠
بروناي	١٢,٣٦٩,٦٨٩,٧٩٢	٪٠,٠٠	٣٩٨,٩٢٠	٪٠,٠١	٪٠,٠١	آسيا – الهادي	١٥١
أيسلندا	١٢,٥٥٠,٩٤٤,٤٩٧	٪٠,٠٠	٣١٨,٠٤١	٪٠,٠٠	٪٠,٠١	أوروبا الغربية وغيرها	١٥٢
غينيا – بساو	٨٣٥,٣٩٠,٨٩٣	٪٠,٠١	١,٥١٥,٢٢٤	٪٠,٠٢	٪٠,٠١	أفريقيا	١٥٣
سوازيلاند	٣,٦٩٧,٦٠٦,٧٨٥	٪٠,٠١	١,٠٥٥,٥٠٦	٪٠,٠٢	٪٠,٠١	أفريقيا	١٥٤
مالطة	٨,١٦٣,٨٤١,٠٦٠	٪٠,٠١	٤١٥,٩٩٥	٪٠,٠١	٪٠,٠١	أوروبا الغربية وغيرها	١٥٥
تيمور الشرقية	٨٧٥,١٠٠,٠٠٠	٪٠,٠٠	١,١٤٢,٥٠٢	٪٠,٠٢	٪٠,٠١	آسيا – الهادي	١٥٦
فوج	٣,١٧٣,١٠٨,٢٥١	٪٠,٠١	٨٦٠,٦٢٣	٪٠,٠١	٪٠,٠١	آسيا – الهادي	١٥٧
جزر الباهاما	٧,٧٧١,٢٥٨,٠٠٠	٪٠,٠١	٣٤٢,٨٧٧	٪٠,٠٠	٪٠,٠١	أمريكا اللاتينية والكاريبي	١٥٨
مونتنجرو	٤,١١٠,٨٢١,٤٧١	٪٠,٠٠	٦٣١,٤٩٠	٪٠,٠١	٪٠,٠١	أوروبا الشرقية	١٥٩
جيبوتي٢	١,٠٤٩,٠٥٤,٤١٧	٪٠,٠٢	٨٧٢,٠٩٠	٪٠,٠١	٪٠,٠١	أفريقيا	١٦٠
جايانا	٢,٢٥٩,٢٨٨,٠٢٦	٪٠,٠٢	٧٥٤,٤٩٣	٪٠,٠١	٪٠,٠١	أمريكا اللاتينية والكاريبي	١٦١
سورينام	٤,٣٥٠,٥٢٣,٦٠٠	٪٠,٠٠	٥٢٤,٦٣٦	٪٠,٠١	٪٠,٠١	أمريكا اللاتينية والكاريبي	١٦٢
بوتان	١,٥١٦,١١٧,٥٩٠	٪٠,٠٢	٧٢٥,٩٤٠	٪٠,٠١	٪٠,٠١	آسيا – الهادي	١٦٣
كوموروس	٥٤١,٠٩٧,٥٧٩	٪٠,٠٢	٧٣٤,٧٥٠	٪٠,٠١	٪٠,٠١	أفريقيا	١٦٤
موناكو٢	٦,١٠٨,٧٧٠,٩٠٦	٪٠,٠٠	٣٥,٣٧٧	٪٠,٠٠	٪٠,٠١	أوروبا الغربية وغيرها	١٦٥
باربادوس	٤,١٠٩,٥٠٠,٠٠٠	٪٠,٠٢	٢٧٣,٣٣١	٪٠,٠٠	٪٠,٠١	أمريكا اللاتينية والكاريبي	١٦٦
كيب فيرد	١,٦٥٩,٠٥٣,٢٧١	٪٠,٠١	٤٩٥,٩٩٩	٪٠,٠١	٪٠,٠٠	أفريقيا	١٦٧
جزر سولومن	٦٧٨,٦٢٥,٤٨٢	٪٠,٠٣	٥٣٨,١٤٨	٪٠,٠١	٪٠,٠٠	آسيا – الهادي	١٦٨
ليشتنشتاين٢	٤,٨٢٦,١٦٧,٦٧٦	٪٠,٠١	٣٥,٧٧٢	٪٠,٠٠	٪٠,٠٠	أوروبا الغربية وغيرها	١٦٩
مالديف	٢,٠٧٥,٥٠٠,٠٠٠	٪٠,٠٢	٣١٥,٨٨٥	٪٠,٠٠	٪٠,٠٠	آسيا – الهادي	١٧٠

الملحــق ٢

الدولة	إجمالي الناتج المحلي في ٢٠١٠	نسبة إجمالي الناتج المحلي في العالم	السكان في ٢٠١٠	النسبة لسكان العالم في ٢٠١٠	النصيب من الناتج المحلي العالمي والسكان في عام ٢٠١٠	المجموعة الإقليمية في الأمم المتحدة	المرتبة العالمية
أندورا١	٣,٧١٢,٠٣٤,٢٦٧	٪٠,٠٣	٨٢,٥٧٧	٪٠,٠٠	٪٠,٠٠	أوروبا الغربية وغيرها	١٧١
بليز	١,٤٠١,٠٠٠,٠٠٠	٪٠,٠٤	٣٤٤,٧٠٠	٪٠,٠٠	٪٠,٠٠	أمريكا اللاتينية والكاريبي	١٧٢
ساموا١	١,٨٩٩,٨٠٩,٥٨٠	٪٠,٠٢	١٨١,٨٠٩	٪٠,٠٠	٪٠,٠٠	آسيا – الهادي	١٧٣
فانواتو	٦٨٨,٩٠٤,٨٥١	٪٠,٠٤	٢٣٩,٦٥١	٪٠,٠٠	٪٠,٠٠	آسيا – الهادي	١٧٤
سان لوتشيا	١,١٩٨,٩٠٧,٩٠٩	٪٠,٠١	١٧٤,٠٠٠	٪٠,٠٠	٪٠,٠٠	أمريكا اللاتينية والكاريبي	١٧٥
سان مارينو١	١,٨٩٩,٨٠٩,٥٨٠	٪٠,٠٠	٣١,١٩٨	٪٠,٠٠	٪٠,٠٠	أوروبا الغربية وغيرها	١٧٦
أنتيجوا وباربودا	١,١٥٣,٧٨٨,٩٥٥	٪٠,٠١	٨٨,٧١٠	٪٠,٠٠	٪٠,٠٠	أمريكا اللاتينية والكاريبي	١٧٧
سيشل	٩٦٣,٠٠٦,٥٦٥	٪٠,٠٠	٨٦,٥٢٥	٪٠,٠٠	٪٠,٠٠	أفريقيا	١٧٨
جرينادا	٧٨٣,٦٠٢,٠٩٩	٪٠,٠٠	١٠٤,٤٨٧	٪٠,٠٠	٪٠,٠٠	أمريكا اللاتينية والكاريبي	١٧٩
ساو توم وبرينسيب	٢٠١,٠٣٧,٩١٧	٪٠,٠٠	١٦٥,٣٩٧	٪٠,٠٠	٪٠,٠٠	أفريقيا	١٨٠
سان فينسنت وجرينادين	٦٧٤,٧٧٠,٦٣٣	٪٠,٠٠	١٠٩,٣٣٣	٪٠,٠٠	٪٠,٠٠	أمريكا اللاتينية والكاريبي	١٨١
ميكرونيزيا	٢٩٧,٤٥١,٤٣٣	٪٠,٠٠	١١١,٠٦٤	٪٠,٠٠	٪٠,٠٠	آسيا – الهادي	١٨٢
تونجا	٣٥٧,٤٨٢,٨٦٨	٪٠,٠٠	١٠٤,٠٥٨	٪٠,٠٠	٪٠,٠٠	آسيا – الهادي	١٨٣
سان كيتس ونيفيس	٦٧٣,٢٠٠,٠٩٣	٪٠,٠٠	٥٢,٤٠٢	٪٠,٠٠	٪٠,٠٠	أمريكا اللاتينية والكاريبي	١٨٤
دومينيكا	٤٧١,٨٥١,٠٩٨	٪٠,٠٠	٦٧,٧٥٧	٪٠,٠٠	٪٠,٠٠	أمريكا اللاتينية والكاريبي	١٨٥
كيريباتي	١٥١,١٧٥,٩٩٤	٪٠,٠٠	٩٩,٥٤٦	٪٠,٠٠	٪٠,٠٠	غير متوفر	١٨٦
جزر مارشال	١٦٢,٩٣٥,٨٥٠	٪٠,٠٠	٥٤,٠٣٨	٪٠,٠٠	٪٠,٠٠	آسيا – الهادي	١٨٧
بالاو	١٧١,٣٤٥,٠٣٩	٪٠,٠٠	٢٠,٤٧٢	٪٠,٠٠	٪٠,٠٠	آسيا – الهادي	١٨٨
توفالو	٣١,٣٥١,٩٦٩	٪٠,٠٠	٩,٨٢٧	٪٠,٠٠	٪٠,٠٠	آسيا – الهادي	
ميانمار						غير متوفر	
كوريا الشمالية						غير متوفر	
جنوب السودان						غير متوفر	
الصومال						غير متوفر	
ناورو						غير متوفر	

١ بيانات ٢٠١٠ غير متوفرة، والأرقام لعام ٢٠٠٨.

٢ بيانات ٢٠١٠ غير متوفرة، والأرقام لعام ٢٠٠٩.

المصدر: البنك الدولي ٢٠١٠. http://databank.worldbank.org

الاختصارات والمصطلحات

AIDS	acquired immune deficiency syndrome	الإيدز – متلازمة نقص المناعة المكتسبة
APEC	Asia-Pacific Economic Cooperation	منظمة التعاون الاقتصادي في آسيا والمحيط الهادي
APLN	Asia-Pacific Leadership Network	شبكة الزعامة في آسيا والمحيط الهادي
ASEAN	Association of Southeast Asian Nations	آسيان – رابطة دول جنوب شرق آسيا
bcm	billion cubic meters	مليار متر مكعب
b/d	barrels a day	برميل في اليوم
BRICS	Brazil, Russia, India, China, and South Africa	بريكس – البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب أفريقيا
CAG	Centre on Asia and Globalization	مركز آسيا والعولمة
CEO	chief executive officer	الرئيس التنفيذي
CFC	chlorofluorocarbon	كلوروفلوروكربون
CGD	Center for Global Development	مركز التنمية العالمية
CIA	Central Intelligence Agency	وكالة الاستخبارات المركزية
CII	Confederation of Indian Industry	اتحاد الصناعة الهندية
CPC	Communist Party of China	الحزب الشيوعي الصيني
CTO	chief technical officer	المدير الفني
DCR	Development Co-operation Report	تقرير التنمية التعاونية
DPT	diphtheria, pertussis, and tetanus	الدفتيريا والسعال الديكي والتيتانوس
EBF	Extrabudgetary Fund	صندوق خارج الميزانية
EU	European Union	الاتحاد الأوروبي
FDI	Foreign Direct Investment	الاستثمار الأجنبي المباشر
FYP	five-year plan	خطة خمسية
GDP	gross domestic product	إجمالي المنتج المحلي
GHG	greenhouse gas	الغازات المسببة للاحتباس الحراري
GNP	gross national product	إجمالي المنتج القومي
GRE	gross enrollment ratio	معدلات الالتحاق الكلية
IAEA	International Atomic Energy Agency	الوكالة الدولية للطاقة الذرية
IAS	Indian Administration Services	الخدمات الإدارية الهندية
ICC	International Cricket Council	مجلس الكريكيت الدولي
ICC	International Criminal Court	المحكمة الجنائية الدولية
ICG	International Crisis Group	مجموعة الأزمات الدولية

ICJ	International Court of Justice	محكمة العدل الدولية
ICTR	International Criminal Tribunal for Rwanda	المحكمة الجنائية الدولية لرواندا
ICTY	International Criminal Tribunal for Yugoslavia	المحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا
IIE	International Institute of Education	المعهد الدولي للتعليم
IGO	intergovernmental organization	منظمة بين الحكومات
IIT	Indian Institute(s) of Technology	المعهد الهندي للتكنولوجيا
IMF	International Monetary Fund	صندوق النقد الدولي
IT	information technology	تكنولوجيا المعلومات
KAUST	King Abdullah University of Science and Technology	جامعة الملك عبدالله للعلوم والتكنولوجيا
KGB	Komitet Gosudarstvennoy Bezopasnosti (Committee for State Security)	لجنة الأمن القومي – كى جي بي
LRA	Lord's Resistance Army	جيش الرب للمقاومة
MAD	mutual assured destruction	الدمار المتبادل الأكيد
MCC	Marylebone Cricket Club	نادي كريكيت ماريلبون
MDG	Millennium Development Goal	أهداف التنمية للألفية
MIT	Massachusetts Institute of Technology	معهد ماساشوستس للتكنولوجيا
NATO	North Atlantic Treaty Organization	منظمة حلف شمال الأطلنطي
NGO	nongovernmental organization	منظمة غير حكومية
NSC	National Security Council	مجلس الأمن القومي
NSG	Nuclear Suppliers Group	مجموعة الموردين النووين
NUS	National University of Singapore	جامعة سنغافورة الوطنية
OECD	Organization for Economic Cooperation and Development	منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
OEEC	Organisation for European Economic Cooperation	منظمة التعاون الاقتصادي الأوروبي
OLA	Office of Legal Affairs (UN Secretariat)	مكتب الشئون القانونية (أمانة الأمم المتحدة)
PLA	People's Liberation Army	جيش التحرير الشعبي
PPP	purchasing power parity	تعادل القوة الشرائية
PPWSA	Phnom Penh Water Supply Authority	هيئة إمداد المياه في بنوم بنه
PRIO	Peace Research Institute Oslo	معهد أبحاث السلام بأوسلو
QE	quantitative easing	التيسير الكمي
RBF	Regular Budget Fund	صندوق الموازنة المنتظمة
SDR	special drawing rights	حقوق الرسم الخاصة
SOE	state-owned enterprise	شركة مملوكة للدولة
UDHR	Universal Declaration of Human Rights	الإعلان العالمي لحقوق الإنسان
UNAMA	UN Assistance Mission in Afghanistan	بعثة الأمم المتحدة للمساعدة في أفغانستان
UNAMI	UN Assistance Mission in Iraq	بعثة الأمم المتحدة للمساعدة في العراق
UNCLOS	UN Convention on the Law of the Sea (Law of the Sea Treaty)	اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار (اتفاقية قانون البحار)

UNDP	UN Development Programme	برنامج الأمم المتحدة للتنمية
UNDR	Universal Declaration of Human Rights	الإعلان العالمي لحقوق الإنسان
UNEP	UN Environment Program	برنامج الأمم المتحدة للبيئة
UNESCO	United Nations Educational, Scientific, and Cultural Organization	منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة
UNFPA	UN Population Fund	صندوق الأمم المتحدة للسكان
UNGA	UN General Assembly	الجمعية العامة للأمم المتحدة
UNHCR	UN High Commissioner for Refugees	المفوض السامي للأمم المتحدة لشئون اللاجئين
UNICEF	UN Children's Fund	منظمة الأمم المتحدة للطفولة
UNSC	UN Security Council	مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة
UNWTO	UN World Tourism Organization	منظمة الأمم المتحدة للسياحة العالمية
USAID	US Agency for International Development	الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية
USTR	US Trade Representative	ممثل الولايات المتحدة للتجارة
WEF	World Economic Forum	المنتدى الاقتصادي العالمي
WFP	World Food Programme	برنامج الغذاء العالمي
WHO	World Health Organization	منظمة الصحة العالمية
WMD	weapon of mass destruction	أسلحة الدمار الشامل
WTO	World Trade Organization	منظمة التجارة العالمية

شكر وعرفان

عندما كتبتُ هذا الكتاب – وهو كتابي الرابع – تعلمتُ درسًا هامًّا من دروس الحياة، ألا وهو أن العمل وقتًا كاملًا كعميد لكلية السياسات العامة وفي الوقت ذاته تأليف الكتب هو أمر أشبه بالجنون. وحيث إن وظيفتي التي أحبها كثيرًا تشغل كل أيامي خلال الأسبوع فإنني لا أتمكن من الكتابة سوى خلال عطلة نهاية الأسبوع. ولهذا كانت تلك فترة عصيبة، ولكنني في النهاية نجحت في الانتهاء من الكتاب لأن مجموعة من أروع الشخصيات قد ساعدتني، وأود أن أشكرهم فهم في حقيقة الأمر الذين وفروا لي «نظامًا بيئيًّا» مساندًا.

رؤسائي الثلاثة كلهم ساندوني بشدة: رئيس جامعة سنغافورة الوطنية، الأستاذ تان شور شوان، والأستاذ تان انج شاي، ورئيس مجلس محافظي كلية لي كوان يو للسياسات العامة، الأستاذ وانج جونجو، الذين سمحوا لي بحرية هائلة لكي أطور أفكاري، وشجعونني على أن أكتب أكثر. وعلى نفس المنوال، فإن زملائي في كلية لي كوان يو للسياسات العامة ساندوني بدرجة لا تقل عن ذلك. وأتمنى ألا أكون مصابًا بالأوهام المرضية عندما أفكر أن كتاباتي قد أسهمت أيضًا في التعريف بكلية لي كوان يو للسياسات العامة.

كما ساندني فريق العاملين بمكتب العميد بقوة، وأود هنا أن أشكر أميرة بنت محمد فضالي، وكارين كور، وآن فربيك، وعلى وجه الخصوص كارول شان، سكرتيرتي لدعمها الفائق لي. على مدى الثمان سنوات الماضية كنت سعيد الحظ بوجود مساعدي أبحاث متميزين مثل بنجامين شاتيل (في ٢٠١٠) وإيفون جو (٢٠١١ حتى منتصف ٢٠١٢) ولقد قاما بمعظم البحوث الخاصة بهذا الكتاب. انضمت رودا سفرينو في النهاية وأسهمت في الخطوة الأخيرة.

أعيش في سنغافورة، وناشري PublicAffairs متواجد في نيويورك. وحيث إن هذا هو كتابي الثالث مع الناشر فلقد نمت صداقة طيبة بيني وبين فريقه الممتاز أثناء عملي في الكتابين

السابقين مما ساعدني كثيرًا هذه المرة. هذه هي المرة الثالثة التي عانى فيها المحرر، كلايف بريدل، من المسودات الأولى لكتبي، ولقد كان دائمًا صريحًا ومنفتحًا في نقده، ومساندته لي تعني الكثير بالنسبة لي. وأود أيضًا أن أشكر المحررين المساعدين ميشيل ولش-هورست، وجان كريستيانسون، ومليسا رايموند. وإنني إذ أشكر كل هؤلاء فيجب علي أن أشكر أيضًا المطرب الراحل محمد رافع فأغانيه تصحبني دائمًا أثناء الكتابة.

كان من المهم أيضًا أنني اتمتع بمساندة وتشجيع أبنائي على الرغم من تواجدهم خارج سنغافورة طيلة معظم ٢٠١١ و٢٠١٢. كل من يعرفني يدرك أنني لم أكن لأحقق أي إنجاز بدون دعم زوجتي آن.

وأخيرًا، وأنا إذ أقترب من عامي الخامس والستين في عام ٢٠١٣ فإنني أنضم إلى الكثيرين من رفاقي في التفكير كثيرًا في الأخلاقيات. إن أفضل شيء أستطيع عمله هو رعاية الجيل القادم. على مدى السنوات الستين الماضية تمتع جيلي بإنجازات طيبة نسبيًّا، وأنا مقتنع بأن السنوات الستين القادمة ستكون أفضل. هناك روح من اليأس تتغلغل في بعض العواصم الهامة في العالم، وخاصة في الغرب. أتمنى أن يبعث هذا الكتاب قليلًا من التفاؤل في النفوس. وكإشارة لإيماني بالمستقبل فإنني أهدي هذا الكتاب لأحفاد والدي الثمانية، حيث إنني واثق بأن مستقبلًا زاهرًا ينتظرهم مع التلاقي العظيم القادم.

الهوامش

1. Martin Wolf, “In the Grip of a Great Convergence,” January 4, 2011, http://www.ft.com/intl/cms/s/0072/c87e6–1841–11e0–88c9–00144feab49a.html#ixzz22YmCfrmm.

2. على أساس تعادل القوة الشرائية

3. Yuval Atsmon, Peter Child, Richard Dobbs, and Laxman Narasimhan, “Winning the $30 Trillion Decathlon: Going for Gold in Emerging Markets,” McKinsey Quarterly , August 2012, https://www.mckinseyquarterly.com/Winning_the_30_trillion_decathlon_Going_for_gold_in_emerging_markets_3002.

4. Adam LeBor, “How We Dined with Mladic and Failed Our Duty,” Financial Times, May 27, 2011, 9.

5. بيل كلينتون، «التحديات العالمية» خطاب عام في جامعة ييل، ٣١ أكتوبر ٢٠٠٣.

6. Strobe Talbott, The Great Experiment: The Story of Ancient Empires, Modern States, and the Quest for a Global Nation (New York: Simon and Schuster, 2009), 330.

7. نفس المرجع، ٣٣٠–٣٣١.

8. «الشهادة المكتوبة لهيلاري رودام كلينتون، وزيرة الخارجية الأمريكية، أمام لجنة العلاقات الخارجية لمجلس الشيوخ في ٢٣ مايو ٢٠١٢. الوصول إلى اتفاقية قانون البحار واعتماد الاتفاقية لتعديل الجزء ١١ من اتفاقية قانون البحار»

http://www.foreignpolicy.com/files/fp_uploaded_documents/120523_0_Secretary_Clinton_Testimony.pdf.

9. نفس المرجع

10. في خطاب مرسل إلى السيناتور ديك لوجار في ٢٠٠٧ كتب شولتز: «لقد تم تعديل الاتفاقية فيما يخص قاع البحر العميق بالطريقة التي تجعلها مقبولة الآن من وجهة نظري. وفي ظل هذه الظروف ونظرًا لوجود جوانب كثيرة جيدة في الاتفاقية من نواح أخرى فأنا أعتقد أن الوقت قد حان للتقدم نحو التصديق عليها. «الشهادة المكتوبة لهيلاري رودام كلينتون.»

11. Jeffrey Sachs, letter to the editor, Financial Times, February 9, 2012, http://www.ft.com/intl/cms/s/09160571/e-5191–11e1-a99d-00144feabdc0.html#axzz1yrgRRBMF.

12. Gideon Rachman, Zero-Sum World (London: Atlantic Books, 2010), xix.

13. “The Redistribution of Hope,” The Economist, December 16, 2010, http://www.economist.com/node/17732859.

14. نفس المرجع

15. James Politi, “US Budget: Pushed to the Brink,” Financial Times, July 5, 2012, http://www.ft.com/intl/cms/s/09/abd560e-c5c2–11e1-a5d5–00144feabdc0.html.

الفصل ١: حضارة عالمية جديدة

1. Albert Einstein, Ideas and Opinions by Albert Einstein, trans. Sonja Bargmann, ed. Carl Seelig (New York: Crown, 1954), 13.
2. Gunnar Myrdal, “Nobel Prize Lecture: The Equality Issue in World Development,” September 26, 2012, http://www.nobelprize.org/nobel_prizes/economics/laureates/1974/myrdal-lecture.html.
3. Seth Borenstein, “Bombings, Beheadings? Stats Show a Peaceful World,” Guardian, October 22, 2011, http://www.guardian.co.uk/world/feedarticle/9908513.
4. Andrew Mack, “2010 Human Security Report,” Simon Fraser University, http://hsrgroup.org/press-room/latest-news/latest-news-view/10–12–02/Canadian_Study_Reports_New_Threats_to_Global_Security_but_Reveals_Encouraging_Long-Term_Trends.aspx .

5. نفس المرجع

6. Halvard Buhaug, Scott Gates, Håvard Hegre, and Håvard Strand, “Global Trends in Armed Conflict,” Centre for the Study of Civil War, International Peace Research Institute, Oslo, 2007, http://www.regjeringen.no/nb/dep/ud/kampanjer/refleks/innspill/engasjement/prio.html?id=492941.
7. Ronald Bailey, “How Scared of Terrorism Should You Be?,” Reason, September 6, 2011, http://reason.com/archives/201106/09//how-scared-of-terrorism-should.
8. “President Bush Discusses Terror Plot upon Arrival in Wisconsin,” August 20, 2006, http://georgewbush-whitehouse.archives.gov/news/releases/20063–20060810/08/.html.
9. John Lewis Gaddis, The Long Peace: Inquiries into the History of the Cold War (Oxford: Oxford University Press, 1987).
10. Charles A. Fisher, “Southeast Asia: The Balkans of the Orient? A Study in Continuity and Change,” Geography 47(4), November 1962, http://www.jstor.org/pss/40565457.

11. تقرير أهداف التنمية للألفية ٢٠١١

http://mdgs.un.org/unsd/mdg/Resources/Static/Products/Progress 2011–11/20%31339 (E)%20MDG%20Report%202011_Book%20LR.pdf.

12. “US Intelligence Predicts Poverty Plummet by 2030,” Fox News, July 28, 2012, http://www.foxnews.com/politics/201228/07//us-intelligence-predicts-poverty-plummet-by-2030/.
13. Jeffrey Kluger, “Millennium Success: The World Gets Healthier, Richer,” Time, June 24, 2010, http://www.time.com/time/world/article/0,8599,1999516,00.html.

14. تقرير أهداف التنمية للألفية ٢٠١١.

15. Charles Kenny, “Getting Better in Pictures,” Center for Global Development, 2011, http://www.cgdev.org/files/1424862_file_Getting_Better_in_Pictures_FINAL.pdf.

16. "Africa Rising: Jeffrey Sachs Says Ghana's Future Looks Bright," Christian Science Monitor, January 11, 2012, http://www.csmonitor.com/World/Africa/20120111//Africa-Rising-Jeffrey-Sachs-says-Ghana-s-future-looks-bright.

17. نفس المرجع

18. Kenny, "Getting Better in Pictures."

19. Ramon Magsaysay Award for Government Service, "Citation for Ek Sonn Chan," August 31, 2006, http://www.rmaf.org.ph/Awardees/Citation/CitationEkSon.htm.

20. Joel E. Cohen, David E. Bloom, Martin B. Malin, and Helen Anne Curry, "Introduction: Universal Basic and Secondary Education," in Educating All Children: A Global Agenda, ed. Joel E. Cohen, David E. Bloom, and Martin B. Malin (Cambridge, MA: American Academy of Arts and Sciences, 2006), 2–3.

21. Kenny, "Getting Better in Pictures," 25–26.

22. نفس المرجع، ٢٥.

23. Peter Singer, "Is Violence History?" review of The Better Angels of Our Nature by Steven Pinker, New York Times, October 9, 2011, http://www.nytimes.com/201109/10//books/review/the-better-angels-of-our-nature-by-steven-pinker-book-review.html?_r=1&bl=&gwh=199BA89E3201D6A56147CD35873E787C&pagewanted=all .

24. Homi Kharas, "The Emerging Middle Class in Developing Countries," Working Paper No. 285 (Paris: OECD Development Centre, 2010), http://www.oecd.org/dataoecd/1244457738/52/.pdf.

25. نفس المرجع

26. Homi Kharas, "The Emerging Middle Class in Developing Countries," OECD Development Centre, Working Paper No. 285, January 2010, http://www.oecd.org/dataoecd/1244457738/52/.pdf.

27. في كتابه حول هذا الموضوع وعنوانه حرب الثلاثة ترليون دولار: التكلفة الحقيقية للصراع في العراق كتب ستيجليتز: هذه هي الحرب الأولى على الإطلاق الممولة بأكملها من القروض وعجز الميزانية. http://www.bloomberg.com/apps/news?pid=newsarchive&sid=acX.yk56Ko.

28. Geoffrey Blainey, The Causes of War (New York: Free Press, 1973), 3.

29. Institute of International Education, "Open Doors 2011: Report on International Education Exchange," November 14, 2011, http://www.iie.org/Research-and-Publications/~/media/Files/Corporate/Open-Doors/Open-Doors-2011-Briefing-Presentation.as hx.

30. Institute of International Education, "International Students: Leading Places of Origin," IIE.Org, 2012, http://www.iie.org/Research-and-Publications/Open-Doors/Data/International-Students/Leading-Places-of-Origin.

31. Amanda Wilson, "U.S.: 2010 Saw Record Number of International Students," Inter Press Service, November 15, 2011, http://ipsnews.net/news.asp?idnews=105842.

32. "A Work in Progress," The Economist, March 17, 2011.

33. Sean Coughlan, “End of Empire for Western Universities?,” BBC, July 10, 2012, http://bbc.co.uk/news/business-18646423.
34. Zhao Litao and Sheng Sixin, “China’s ‘Great Leap’ in Higher Education,” East Asia Institute background brief no. 394, July 24, 2008, http://www.eai.nus.edu.sg/BB394.pdf.
35. Yao Li, John Whalley, Shunming Zhang, and Xiliang Zhao, “China’s Higher Education Transformation and Its Global Implications,” VoxEU.org, April 18, 2008, http://www.voxeu.org/index.php?q=node/1066.
36. “PM’s Inaugural Address at the ‘PAN IIT-2008—IIT Alumni Global Conference,” Press Information Bureau, Government of India, December 19, 2008, http://pib.nic.in/newsite/erelease.aspx?relid=45899.
37. John Cook, “Vinod Khosla on Failure, Thinking Big and Why the Best Entrepreneurs Are Under 25,” Geekwire.com, September 30, 2011, http://www.geekwire.com/2011/vinod-khosla-failure-thinking-big-entrepreneurs-25.
38. “Betting on Green,” Economist, March 10, 2011, http://www.economist.com/node/18304172.
39. “I’m One of the Hardest Working People I Know: Narayan Murthy,” Financial Express, September 25, 2011, http://www.financialexpress.com/news/im-one-of-the-hardest-working-people-i-know-narayan-murthy/8512420/.

40. تقرير المعرفة العربي ٢٠٠٩: نحو تواصل إيجابي من أجل المعرفة.

http://www.mbrfoundation.ae/English/pages/AKR2009.aspx.

41. Roger Highfield, “The Renaissance of Arabic Science,” New Scientist, October 29, 2010, http://www.newscientist.com/blogs/thesword/201010//the-renaissance-of-arabic-scie.html.
42. Adnan Badran and Moneef R. Zou’bi, “Arab States” in UNESCO Science Report 2010, http://www.unesco.org/new/fileadmin/MULTIMEDIA/HQ/SC/pdf/sc_usr10_arab_states_EN.pdf.

43. نفس المرجع

44. نفس المرجع

45. Highfield, “The Renaissance of Arabic Science.”
46. Badran and Zou’bi, UNESCO Science Report 2010.
47. Ali Dadpay, “Iran Parliament and Women in Higher Education,” Bazaar Dispatch, February 12, 2008, http://bazardispatch.blogspot.com/200802//iran-parliament-and-women-in-higher.html.

48. معهد اليونسكو للإحصاء http://www.uis.unesco.org/Pages/default.aspx.

49 Robert D. Kaplan, The Ends of the Earth: From Togo to Turkmenistan, from Iran to Cambodia, a Journey to the Frontiers of Anarchy (New York: Random House, 1996), 182.

50. Singer, “Is Violence History?”

51. المؤتمر الصحفي للرئيس أيزنهاور في ٧ أبريل ١٩٥٤، الأوراق العامة للرؤساء، ١٩٥٤، ٣٨٢.

http://www.saylor.org/site/wp-content/uploads/201102//Eisenhower-News-Conference.pdf.

52. Donald E. Nuechterlein, "Southeast Asia in International Politics: A 1975 Perspective," Asian Survey 15, no. 7 (July 1975): 576.
53. Martin Loffelholz and Danilo A. Arao, "The ASEAN Guide: A Journalist's Handbook to Regional Integration in Southeast Asia," December 2010, http://www3.giz.de/imperia/md/content/a-internet2008/iij/20110407_asean_guide.pdf.
54. Adam Smith, An Inquiry into the Nature and Causes of the Wealth of Nations (Oxford: Clarendon Press, 1869), 2:28.
55. "Premier Wen urges officials to better use power, serve the people wholeheartedly," Xinhua, June 22, 2012, http://news.xinhuanet.com/english2010/china/2011–0622//c_13944515.htm.

56. نفس المرجع

57. "HIGHLIGHTS—China Premier Wen Jiabao's Comments at NPC Press Conference," March 14, 2012, http://www.reuters.com/article/201214/03//china-npc-highlights-idUSL4E8EE11K20120314.
58. "Bangladesh to Clock 7 pct GDP Growth in 2011–12 Fiscal: Central Bank," January 30, 2011, http://news.xinhuanet.com/english2010/world/2011–0130//c_13713995.htm.
59. "Africa Rising," The Economist, December 3, 2011, http://www.economist.com/node/21541015.

60. نفس المرجع

61. Shibani Mahtani, "Singapore Presses Its Advantage in Myanmar," Wall Street Journal, February 15, 2012, http://blogs.wsj.com/searealtime/201215/02//singapore-presses-its-advantage-in-myanmar/.
62. Najib Razak, "The Asean Way Won Burma Over," Wall Street Journal, April 3, 2012, http://online.wsj.com/article/SB10001424052702303816504577321242628750250.html.
63. Mahtani, "Singapore Presses Its Advantage in Myanmar."
64. "Profile: John Bolton," BBC, December 4, 2006, http://news.bbc.co.uk/2/hi/4327185.stm.
65. Good News, July 13, 2006, "Blair Calls for SA to Join G8," South Africa Good News, July 13, 2006, http://www.sagoodnews.co.za/south_africa_in_the_world/blair_calls_for_sa_to_join_g8.html.
66. Thomas Friedman, The Lexus and the Olive Tree (New York: Anchor Books, 2000). 101–111.

67. انظر John Williamson, "What Should the World Bank Think About the Washington Consensus?," World Bank Research Observer 15, no. 2 (August 2000): كان وليامسون هو أول من صاغ هذا المصطلح ٢٥١-٢٦٤

الفصل ٢: نظرية العالم الواحد

1. خطاب بيل كلينتون في موكونو بأوغندا في ٢٣ مارس ١٩٩٨. http://clinton3.nara.gov/ Africa/19980324–3374.html.
2. خطاب بيل كلينتون في زيلرباخ هول بجامعة بركلي في ٢٩ يناير ٢٠٠٢.
3. نفس المرجع
4. خطاب بيل كلينتون في جامعة هارفارد في ١٩ نوفمبر ٢٠٠١.
5. http://en.wikiquote.org/wiki/Al_Gore.
6. خطاب آل جور حول العراق مع موف أون باك في جامعة نيويورك في ٢٦ مايو ٢٠٠٤.
7. "Tony Blair: As the World Becomes Smaller, the Need to Understand Each Other's Faith Grows," The Independent, June 14, 2008, http://www.independent.co.uk/opinion/commentators/tony-blair-as-the-world-becomes-smaller-the-need-to-understand-each-others-faith-grows-846964.html .
8. خطاب توني بلير في جامعة سيتون هول في ٣ فبراير ٢٠٠٩. http://blogs.shu.edu/ 20Blair_Layout%201.pdf%diplomacy/files/archives/02.
9. Gordon Brown, Beyond the Crash: Overcoming Crisis Globalization (New York, NY: Simon & Schuster, 2010).
10. خطاب جوردون براون في منتدى زعماء العالم الشباب.
http://www.managementexchange.com/hack/juccce-%E29%80%Cblueprint-impact%E29%80%D-crowdsourcing-solutions-societal-challenges .
11. خطاب جوردون براون في جامعة جورج تاون في ١٤ أبريل ٢٠١١.
http://www.georgetown.edu/story/gordonbrown.html.
12. نفس المرجع
13. "Brown Calls for Overhaul of UN, World Bank, and IMF," The Guardian, January 18, 2007.
14. Jagdish Bhagwati, In Defense of Globalization (Oxford: Oxford University Press, 2004), 3; Martin Wolf, Why Globalization Works (New Haven, CT: Yale University Press, 2004), 14.
15. http://en.wikipedia.org/wiki/List_of_environmental_issues, accessed 3 April 2012.
16. ملخص قام به ستيوارت براند للكلمة التي ألقاها مارك لايناس حول المنظور الأخضر العالمي، مرسل لي عبر الإيميل في ٢٦ فبراير ٢٠١٢.
17. Bess Levin, "Hank Paulson Has a New Job," Dealbreaker, June 27, 2011, http://dealbreaker.com/201106//hank-paulson-has-a-new-job/.
18. Beth Daley, "Number of Small Environmental NGOs Are on the Rise—and They Want Your Money," Boston Globe, December 2, 2008, http://www.boston.com/lifestyle/green/greenblog/200812//number_of_smaller_environmenta_1.html.
19. Christine Xu, "China: Locals Turn to Environmental Activism," Climate Institute, April 2008, http://www.climate.org/topics/international-action/

chinese-environmental-action.html; David Kirby, “Made in China: Our Toxic, Imported Air Pollution,” Discover, April 2011, http://discovermagazine.com/2011/apr/18-made-in-china-our-toxic-imported-air-pollution/article_view?b_start:int=4&-C=.

20. Meng Jing, “NGO’s Role Evolves in Changing China,” China Daily, May 12, 2012, http://www.chinadaily.com.cn/cndy/2012–0512//content_15275471.htm.
21. Larry Lee and Chen Weihua, “Young People Dream of a Sustainable World,” China Daily, June 22, 2012, http://usa.chinadaily.com.cn/epaper/2012–0622//content_15518402.htm.

22. نفس المرجع

23. “China’s Yellow River Conservancy Commission wins this year’s Lee Kuan Yew Water Prize,” People’s Daily, 3 March 2012, http://english.people.com.cn/900016908053/90883/90776/.html.
24. “International Climate Change Negotiations: Key Lessons and Next Steps,” Smith School of Enterprise and the Environment, University of Oxford, July 2011, http://edition2a.intellimag.com/?id=ssee-july2011&page=19.
25. Jing Cao, Mun Ho, and Dale Jorgenson, “Benefits of Carbon Control Policy,” China Daily, September 2, 2011, http://www.chinadaily.com.cn/opinion/2011–0902//content_13601127.htm.

26. خطاب آل جور في المؤتمر القومي لنادي سييرا ليون، سان فرانسيسكو، ٩ سبتمبر ٢٠٠٥.
http://www.commondreams.org/views0532–0912/.htm.

27. “Be Worried, Be Very Worried,” CNN, March 26, 2006, http://articles.cnn.com/2006–03–26/us/coverstory_1_cubic-miles-greenland-ice-sheet-global-warming/2?_s=PM:US .

28. خطاب توني بلير لمؤتمر حزب العمال في ٢٧ سبتمبر ٢٠٠٥.
http://www.guardian.co.uk/uk/2005/sep/27/labourconference.speeches.

29. “Financial Support,” Berkeley Earth Service Temperature, http://berkeleyearth.org/donors/.
30. Richard A. Muller, “The Conversion of a Climate-Change Skeptic,” New York Times, July 28, 2012, http://www.nytimes.com/201230/07//opinion/the-conversion-of-a-climate-change-skeptic.html?_r=4&pagewanted=all.
31. Yilmaz Argüden, “Rio+20 Was a Bust,” The Globalist, July 11, 2012, http://www.theglobalist.com/printStoryId.aspx?StoryId=9683.
32. John Maynard Keynes, The General Theory (New York, Harcourt Brace and World, 1964), 383.

33. باولا سوباشي، إيميل شخصي، ٢٩ فبراير ٢٠١٢.
34. باولا سوباشي، إيميل شخصي، ٢٤ مارس ٢٠١٢.
35. إسوار براساد، إيميل شخصي، ٢٠ يوليو ٢٠١٢.
36. ت. ن. سرينيفاسان، إيميل شخصي، ١٨ مارس ٢٠١٢.

37. Stella Dawson, “Scenarios: Impact of Euro Zone Crisis on U.S. Economy,” Reuters, November 30, 2011, http://www.reuters.com/article/201130/11//us-usa-economy-scenarios-idUSTRE7AT1V720111130.

38. جوفنال شاعر روماني من القرن الأول الميلادي معروف بكتاباته الساخرة. المترجم

Otmar Issing, “Europe’s Political Union Is an Idea Worthy of Satire,” Financial Times, July 29, 2012, http://www.ft.com/intl/cms/s/0/d5efc38a-d64b-11e1-b547–00144feabdc0.html#axzz236vE5pCO.

39. Sanya Declaration, Third Summit, para. 16, http://www.contexto.org/pdfs/BRIChist.pdf.

40. “Delhi Declaration,” March 29, 2012, http://www.brics.utoronto.ca/docs/120329-delhi-declaration.html. 41 Gregg Fields, “Is QE3 About to Set Sail?” Bankrate.com, July 13, 2011, http://www.bankrate.com/financing/federal-reserve/is-qe3-about-to-set-sail/.

42. “China Minister Says Dollar Printing ‘Out of Control,’” Reuters, October 26, 2010, http://uk.reuters.com/article/201026/10//uk-china-dollar-minister-idUKTRE69P3S020101026.

43. Alan Beattie and Joe Leahy, “Brazil blames Fed move on fiscal inaction,” Financial Times, September 22, 2011, http://www.ft.com/intl/cms/s/069/f2c362-e538–11e0–852e-00144feabdc0.html.

44. Alan Wheatley, “Anger in Arab World Creates Risks in Asia,” New York Times, January 31, 2011, http://www.nytimes.com/201101/02//business/global/01inside.html.

45. Robert J. Carbaugh and David W. Hedrick, “Will the Dollar Be Dethroned as the Main Reserve Currency?,” Global Economy Journal vol.9, no. 3, 2009, http://www.eclac.org/noticias/paginas/335143//Will-the-dollar-be-dethroned.pdf.

46. «تصريح معالي السيد لورانس سمرز، مساعد وزير الخزانة للشئون الخارجية، أمام لجنة الأعمال الصغيرة، مجلس النواب الأمريكي» في ٢٦ مايو ١٩٩٣.

47. Charles Duhigg and Keith Bradsher, “How the U.S. Lost Out on iPhone Work,” New York Times, January 21, 2012, http://www.nytimes.com/201222/01//business/apple-america-and-a-squeezed-middle-class.html?pagewanted=print.

48. نفس المرجع

49. “The Global Information Technology Report 2012: Living in a Hyperconnected World,” World Economic Forum, 2012, http://reports.weforum.org/global-information-technology-2012/.

50. Donald Melanson, “UN: Worldwide Internet Users Hit Two Billion, Cellphone Subscriptions Top Five Billion,” Endgadget.com, January 28, 2011, http://www.engadget.com/201128/01//un-worldwide-internet-users-hit-two-billion-cellphone-subscript/ .

51. Mary Lennighan, “Number of phones exceeds population of world,” Total Telecom , May 20, 2011, http://www.totaltele.com/view.aspx?ID=464922.

52. Christina Bonnington, “Global Smartphone Adoption Approaches 30 Percent,” Wired.com, November 28, 2011, http://www.wired.com/gadgetlab/201111//smartphones-feature-phones.

53. نفس المرجع

54. "iPad 2 as Fast as Cray 2 Supercomputer, Fraction of the Size," Electronista.com, May 20. 2011, http://www.electronista.com/articles/1110/05//ipad.2.benches.as.fast.as.cray.2.from.1985/.

55. http://en.wikipedia.org/wiki/Wikipedia.

56. Matt Craze and Nathan Crooks, "Chile Is Rescuing Trapped Miners Through Escape Tube," Bloomberg, October 31, 2010, http://www.bloomberg.com/news/2010–10–13/chile-frees-first-of-33-miners-in-world-s-longest-underground-mine-rescue.html .

57. http://en.wikipedia.org/wiki/Wenzhou_train_collision.

58. James McKeigue, "Profit from the New Tourism Boom," Moneyweek, November 18, 2011, http://www.moneyweek.com/investment-advice/how-to-invest/strategies/pack-away-some-tourism-stocks-56434.

59. نفس المرجع Quoted in .

60. "UN Launches Major Push to Improve Global Sanitation by 2015," UN News Centre, June 21, 2011, http://www.un.org/apps/news/story.asp?NewsID=38783&Cr=sanitation&Cr1=.

61. "Energy for All: Financing Access for the Poor" in World Energy Outlook 2011, International Energy Agency, October 2011, http://www.iea.org/Papers/2011/weo2011_energy_for_all.pdf.

62. "Monitoring the WSIS Targets: A Mid-term Review," World Telecommunication /ICT Development Report 2010, http://www.itu.int/ITU-D/ict/publications/wtdr_10/material/WTDR2010_Target8_e.pdf.

63. مؤشرات البنك الدولي.
data.worldbank.org/data-catalog/world-development-indicators.

64. "Pakistanis, Indians Want Peace: Poll," The News, January 1, 2011, http://www.thenews.com.pk/article-8446-Pakistanis,-Indians-want-peace:-poll.

65. Singer and Sen quoted in Dani Rodrik, "The Nation-State Reborn," http://www.project-syndicate.org/commentary/the-nation-state-reborn.

66. "United Nations and the Rule of Law," http://www.un.org/en/ruleoflaw/index.shtml.

67. Lee Kuan Yew, cited in S. Jayakumar and Tommy Koh, Pedra Branca: The Road to the World Court (Singapore: NUS Press, 2009), xiii.

68. "ICJ Awards Pedra Branca's Sovereignty to Singapore," Channel News Asia, May 23, 2008, http://www.channelnewsasia.com/stories/singaporelocalnews/view/3495921//.html.

69. Rodolfo C. Severino, "The Asean Way and the Rule of Law," address at the International Law Conference on ASEAN Legal Systems and Regional Integration, Asia-Europe Institute and the Faculty of Law, University of Malaya, Kuala Lumpur, September 3, 2001, http://www.aseansec.org/3132.htm.

70. Mahdev Mohan, "Rule of Law for Human Rights in the ASEAN Region: A Synthesis," in Rule of Law for Human Rights in the Asean Region: A Base-Line Study, ed. David Cohen, Kevin Tan Yew Lee, and Mahdev Mohan (Jakarta: Human Rights Resource Centre, University of Indonesia, 2011), 10, http://hrrca.org/system/files/Rule_of_Law_for_Human_Rights_in_the_ASEAN_Region.pdf.

71. Dani Rodrik, “The Nation-State Reborn,” Project Syndicate, February 13, 2012, http://www.project-syndicate.org/commentary/rodrik67/English.

72. خطاب د. مانموهان سنج في قمة الهند–الصين حول الاقتصاد والتجارة والاستثمار في بكين في ١٤ يناير ٢٠٠٨.

73. خطاب رئيس الوزراء وين جياباو في قمة التعاون في الأعمال بين الهند والصين في نيودلهي في ١٥ ديسمبر ٢٠١٠.

الفصل ٣: اللاعقلانية العالمية

1. Robert Bolt, “A Man for All Seasons: A Play in Two Acts,” in Three Plays (London: Heinemann, 1967), 147.
2. Jimmy Carter, “A Cruel and Unusual Record,” New York Times, June 24, 2012, http://www.nytimes.com/201225/06//opinion/americas-shameful-human-rights-record.html.

3. في هذا الكتاب تشير كلمة «الغرب» إلى الولايات المتحدة وكندا والدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي وأستراليا ونيوزيلندا وسويسرا.

4. Madeleine K. Albright, “Who Broke the U.N.?,” Foreign Policy, September/October 2012, http://www.foreignpolicy.com/articles/201213/08//who_broke_the_un.

5. «تصريح السفير جوزيف م. تورسيلا، ممثل الولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة لشئون إصلاح وإدارة الأمم المتحدة، حول تبني الجمعية العامة للأمم المتحدة للميزانية المعتادة في ٢٠١٢–٢٠١٣» بعثة الولايات المتحدة للأمم المتحدة، نيويورك، ٢٤ ديسمبر ٢٠١١. http://usun.state.gov/briefing/statements/2011/179776.htm.

6. «الجمعية العامة للأمم المتحدة وفي دورتها ٦٢: تطلع إلى العلاقة بين الولايات المتحدة والأمم المتحدة» حملة عالم أفضل، سبتمبر ٢٠٠٧.
http://www.globalproblems-globalsolutions-files.org/unf_website/PDF/bwc_congressional_briefing_book_092007.pdf .

7. (81.34 billion / 520.5 billion) × 100 = 15.6272815; (3.55200 trillion / 14.6 trillion) × 100 = 24.3287671; http://www.whitehouse.gov/sites/default/files/omb/budget/fy2013/assets/hist01z1.xls.
8. 65.7 million / 1.35 trillion × 100 = 0.00486666667; 2.7 billion / 63 trillion × 100 = 0.00428571429.
9. Martin Wolf, “The World’s Hunger for Public Goods,” Financial Times, January 24, 2012, http://www.ft.com/intl/cms/s/0517/e31c8–45bd-11e1–93f1–00144feabdc0.html.

10. نفس المرجع

11. Peter J. Hotez, “Tropical Diseases: Poverty’s New Plague,” International Herald Tribune, August 21, 2012.
12. J. Patrick Vaughan, Sigrun Mogedal, Stein-Erik Kruse, Kelley Lee, Gill Walt, and Koen de Wilde, Cooperation for Health Development: Extrabudgetary Funds in the World Health Organisation (London: Governments of Australia, Norway, and the UK, 1995).

13. تضم مجموعة جنيف أربع عشرة دولة عضوًا هي أكبر الدول المانحة لهيئات الأمم المتحدة وهي أستراليا وبلجيكا وكندا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا واليابان وهولندا وروسيا الاتحادية وأسبانيا والسويد وسويسرا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة.

14. Kelley Lee, The World Health Organization (WHO) (New York: Routledge, 2009), 9.

15. نفس المرجع، ٧٢.

16. نفس المرجع، ٧٣.

17. نفس المرجع، ٧٩.

18. نفس المرجع، ٦٥.

19. نفس المرجع، ١١٦.

20. نفس المرجع، ١١٧.

21. نفس المرجع، ١٠٩.

22. Kishore Mahbubani, "The World Health Organization (WHO)," Global Public Health: An International Journal for Research, Policy, and Practice 7, no. 3 (2012), http://www.tandfonline.com/doi/abs/10.108017441692.2011.652972/.

23. "Global Health Governance," Centre on Asia and Globalisation, http://www.caglkyschool.com/node/50.

24. جميع المقتبسات من كيكبوش من
http://www.globalhealtheurope.org/index.php?option=com_content&view=article&id=306:the-10-challenges-of-global-health-governance&catid=85:opinion-pieces&Itemid=139.

25. "Full Text: Tony Blair's Speech," The Guardian, March 18, 2003, http://www.guardian.co.uk/politics/2003/mar/18/foreignpolicy.iraq1.

26. خطاب باراك أوباما في قمة الأمن النووي في أبريل ٢٠١٠.
http://www.cfr.org/proliferation/obamas-speech-nuclear-security-summit-april-2010/p21889.

27. نفس المرجع

28. مقابلة سكوت ريتر في بازفلاش في ١٥ نوفمبر ٢٠٠٥.
http://www.buzzflash.com/interviews/0511//int05045.html.

29. Scott Peterson, "Iran Nuclear Talks: Why the Trust Gap Is So Great," Christian Science Monitor, April 12, 2012, http://www.csmonitor.com/World/Middle-East/20120412//Iran-nuclear-talks-Why-the-trust-gap-is-so-great.

30. Gary J. Bass, "How They Learned to Hate the Bomb," New York Times, December 30, 2011, http://www.nytimes.com/201201/01//books/review/the-partnership-five-cold-warriors-and-their-quest-to-ban-the-bomb-by-philip-taubman-book-review.html?pagewanted=all .

31. George P. Shultz, William J. Perry, Henry A. Kissinger, and Sam Nunn, "Deterrence in the Age of Nuclear Proliferation," Wall Street Journal, March

7, 2011, http://online.wsj.com/article/SB10001424052748703300904576178760530169414.html.

32. Thom Shanker, "Former Commander of U.S. Nuclear Forces Calls for Large Cut in Warheads," New York Times, May 15, 2012, http://www.nytimes.com/201216/05//world/cartwright-key-retired-general-backs-large-us-nuclear-reduction.html.

33. نفس المرجع

34. Heather Wokusch, "Women Activists Fighting Nuclear-Weapons Proliferation," Activist, April 2005, http://www.heatherwokusch.com/index.php?name=News&file=article&sid=68.

35. Ernest Corea, "New Network Seeks Nuke-Free World," InDepthNews, November 19, 2011, http://www.nuclearabolition.net/index.php?option=com_content&view=article&id=548:new-network&catid=16:nuclear-abolition-news-and-analysis &Itemid=17.

36. Kishore Mahbubani, "The Permanent and Elected Council Members," in The UN Security Council: From the Cold War to the 21st Century, ed. David Malone (Boulder, CO: Lynne Rienner, 2004), 253–266.

37. Costa Rica, Jordan, Liechtenstein, Singapore, and Switzerland, "Enhancing the Accountability, Transparency, and Effectiveness of the Security Council," revised draft resolution, May 3, 2012, http://www.un.org/ga/search/view_doc.asp?symbol=A/66/L.42/Rev.1.

38. "US 'Disgust' as Russia and China Veto UN Syria Resolution," BBC, February 4, 2012, http://www.bbc.co.uk/news/world-middle-east-16890434.

39. Joseph Logan and Patrick Worsnip, "Anger After Russia, China Block U.N. Action on Syria," Reuters, February 5, 2012, http://www.reuters.com/article/201205/02//us-syria-idUSTRE80S08620120205.

40. Colum Lynch, "Rise of the Lilliputians," Foreign Policy, May 10, 2012 http://turtlebay.foreignpolicy.com/posts/201210/05//rise_of_the_lilliputians.

41. Hans Corell, "Security Council Reform: Rule of Law More Important Than Additional Members," Letter to the Governments of the Members of the United Nations, Stockholm, December 10, 2008, http://www.havc.se/res/SelectedMaterial/20081210corelllettertounmembers.pdf.

42. Percy Bysshe Shelley, Rosalind and Helen: A Modern Eclogue; with Other Poems (London: C. and J. Ollier, 1819).

الفصل ٤: سبعة تناقضات عالمية

1. Joseph E. Stiglitz, Freefall (New York: Norton, 2010), 189.

2. "European Support for Lagarde as IMF Chief Grows," Associated Press, May 23, 2011, http://archive.hurriyetdailynews.com/n.php?n=european-support-for-lagarde-as-imf-chief-grows-2011–05–23.

3. Martin Wolf, "Europe Should Not Control the IMF," Financial Times, May 24, 2011, http://www.ft.com/intl/cms/s/028/de825a-8640–11e0–9e2c-00144feabdc0.html.

4. من نسبة مجموعها حوالي ٤ بالمائة، استراليا لديها ١,٣١ بالمائة، وكندا ٢,٥٦ بالمائة، ونيوزيلندا ٠,٣٨ بالمائة. http://www.imf.org/external/np/sec/memdir/members,aspx.

5. Charles Grant, “Is Europe Doomed to Fail as a Power?” (London: Centre for European Reform, July 2009), 10, http://www.cer.org.uk/pdf/essay_905.pdf.
6. Mihir Bose, “The ICC Becomes Democratic: How Cricket’s Governing Body Grew from an Insular Club to a Commercial Entity,” Lankanews.com, May 15, 2011, http://www.lankanewspapers.com/news/201166993/5/_space.html.
7. Kishore Mahbubani, Beyond the Age of Innocence (New York: PublicAffairs, 2005), 97.
8. Kishore Mahbubani, “What Hillary Didn’t Do in Asia,” Newsweek, February 27, 2009, http://www.thedailybeast.com/newsweek/200927/02//what-hillary-didn-t-do-in-asia.html.
9. Kenneth Lieberthal and Wang Jisi, “Addressing U.S.-China Strategic Distrust,” John L. Thornton China Centre at Brookings, March 2012, http://www.brookings.edu/~/media/research/files/papers/201220%30/3/us%20china%20lieberthal/0330_china_lieberthal.pdf .
10. Hillary Clinton, “America’s Pacific Century,” Foreign Policy, November 2011,http://www.foreignpolicy.com/articles/201111/10//americas_pacific_century?hidecomments=yes.
11. Simon Romero, “With Aid and Migrants, China Expands Its Presence in a South American Nation,” New York Times, April 10, 2011, http://www.nytimes.com/201111/04//world/americas/11suriname.html?_r=1.
12. “Zambians Wary of ‘Exploitative’ Chinese Employers,” Humanitarian News and Analysis, UN Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, November 23, 2006, http://www.irinnews.org/Report.aspx?ReportId=61640.
13. Christian Fraser, “China’s Chequebook Draws African Nations,” BBC, November 9, 2009, http://news.bbc.co.uk/2/mobile/africa/8350228.stm.
14. Anissa Haddadi, “Is China Looking for a Profit by Dealing with the Libyan Rebels?,” International Business Times, June 7, 2011, http://www.ibtimes.co.uk/articles/15860520110607//is-china-looking-for-a-profit-by-dealing-with-the-libyan-rebels.htm .
15. Yitzhak Shichor, “Africa Warns China: Money Is Not enough,” Asia Times, December 9, 2009, http://www.atimes.com/atimes/China_Business/KL09Cb01.html.
16. Ross E. Dunn, The Adventures of Ibn Battuta, a Muslim Traveler of the Fourteenth Century (Berkeley and Los Angeles: University of California Press, 1986), 3, 258.
17. “Dar al-Islam: the Muslim World,” http://monkeytree.org/silkroad/battuta.html.
18. Thierry Ogier, “Brazil Vows to Deploy ‘Arsenal’ in Currency War,” Emerging Markets, March 17, 2012, http://www.emergingmarkets.org/Article/2997035/Brazil-vows-to-deploy-arsenal-in-currency-war.html.
19. Arvind Subramanian, “China’s Next Generation Should Look to Zhu,” Financial Times, April 9, 2012, http://www.ft.com/intl/cms/s/0/de483c9e-7cb2–11e1–9d8f-00144feab49a.html#axzz1rnHRlOKm.
20. راجع من فضلك مناقشة هذا الموضوع في الفصل ٥.
21. Zhou Shengqi, “Sino–South Korean Trade Relations: From Boom to

Recession," East Asia Institute Background Brief No. 508 (Seoul: East Asia Institute, March 2010).

22. Edward Wong, "Chinese Military Seeks to Extend Its Naval Power," New York Times, April 23, 2010, http://www.nytimes.com/201024/04//world/asia/24navy.html?pagewanted=all.
23. "American Shadow over South China Sea," Global Times, July 26, 2010, http://opinion.globaltimes.cn/editorial/2010–07555723/.html.
24. "China Says Its South China Sea Claims Are 'Indisputable'," Bloomberg, July 30, 2010, http://www.bloomberg.com/news/2010–07–30/china-has-indisputable-sovereignty-in-south-china-sea-defense-aide-says.html.
25. "The Framework for Strong, Sustainable, and Balanced Growth: Annex I," G-20 Seoul Summit Declaration, November 11–12, 2010, 10, http://www.g20.org/Documents201011//seoulsummit_declaration.pdf.
26. "Resolution Adopted by the General Assembly: 2005 World Summit Outcome," United Nations General Assembly Resolution A/RES/601/, October 24, 2005, 12, http://daccess-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/N0560/487//PDF/N0548760.pdf?OpenElement.
27. Homi Kharas, "The Emerging Middle Class in Developing Countries," Working Paper No. 285 (Paris: OECD Development Centre, 2010), 28, http://www.oecd.org/dataoecd/1244457738/52/.pdf.
28. Jennifer Wheary, "The Global Middle Class Is Here: Now What?," World Policy Journal 26, no. 4 (December 2009): 75–83.
29. "US Intelligence Predicts Poverty Plummet by 2030," Fox News, July 28, 2012, http://www.foxnews.com/politics/201228/07//us-intelligence-predicts-poverty-plummet-by-2030/.
30. David Bornstein, "A Light in India," New York Times, January 10, 2011, http://opinionator.blogs.nytimes.com/201110/01//a-light-in-india/.
31. "India's Energy Woes Power New Business Opportunities," Knowledge@Wharton, July 28, 2011, http://knowledgetoday.wharton.upenn.edu/201107//india%E299%80%s-energy-woes-power-new-business-opportunities/.
32. "Why India Might Save the Planet," Newsweek, March 13, 2011, http://www.newsweek.com/201113/03//why-india-might-save-the-planet.html.
33. انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، الإجمالي، بالنسبة لكل شخص، مؤشرات الأمم المتحدة لأهداف التنمية للألفية. http://unstats.un.org/unsd/mdg/Default.aspx.
34. ميثاق الأمم المتحدة، المادة ٢، الفقرة ٧.
35. John G. Ikenberry review of A New World Order by Anne-Marie Slaughter, Foreign Affairs, May/June 2004, http://www.foreignaffairs.com/articles/59730/g-john-ikenberry/a-new-world-order.
36. Colum Lynch, "Did Justice Scalia Really Call the ICC a Kangaroo Court?," Turtle Bay, August 2, 2012, http://turtlebay.foreignpolicy.com/posts/201202/08//did_justice_scalia_really_call_the_icc_a_kangaroo_court.
37. Moises Naim, "Five Myths About Davos," Washington Post, January 25, 2011, http://www.washingtonpost.com/wp-dyn/content/article/201125/01//AR2011012504781.html.

38. “Risk Management and Aung San Suu Kyi’s Visit Define the World Economic Forum on East Asia 2012,” Asia Now, June 11, 2012, http://asianowblog.com/201211/06//risk-management-and-aung-san-suu-kyi%E299%80%s-visit-define-the-world-economic-forum-on-east-asia-2012/ .
39. Gideon Rachman, “What’s on the Mind of the Davos Man?,” Financial Times, January 28, 2011, http://www.ft.com/intl/cms/s/23/a6d0774–2977–11e0-bb9b-00144feab49a,dwp_uuid=c66ddce8–23dd-11e0–8bb1–00144feab49a.html#axzz1Z2nkg3RK .
40. Jim Yardley, “Industry in India Helps Open a Door to the World,” New York Times, April 1, 2012, http://www.nytimes.com/201201/04//world/asia/private-sector-helps-propel-india-onto-world-stage.html?pagewanted=all.
41. “India Tries Business Diplomacy,” New York Times, April 8, 2012, http://imcmsimages.mediacorp.sg/CMSFileserver/documents/006/PDF/201204080804/NYP034.pdf .

الفصل ٥: هل سينحرف التلاقي العالمي عن مساره بسبب الاعتبارات الجيوسياسية؟

1. مفهوم «الجيوسياسية» في قواميس أكسفورد http://oxforddictionaries.com/definition/geopolitics?region=us&q=geopolitics.
2. Robert H. Jackson and Georg Sørensen, Introduction to International Relations: Theories and Approaches (New York: Oxford University Press, 2007), 97–99.
3. نفس المرجع، ٦٠–٦١.
4. “Chances of US-China War Remote, Says Gates,” Straits Times, July 1, 2011.
5. جميع المقتبسات لكسنجر من http://www.nytimes.com/201110/05//books/on-china-by-henry-kissinger-review.html?pagewanted=all.
6. See Kishore Mahbubani, The New Asian Hemisphere: The Irresistible Shift of Global Power to the East (New York: PublicAffairs, 2008), 225.
7. Frank Ching, “Why China Needed Bin Laden,” The Diplomat, May 26, 2011, http://the-diplomat.com/201126/05//why-china-needed-bin-laden/?all=true.
8. Yoichi Funabashi, “Japan-China Relations Stand at Ground Zero,” East Asia Forum, October 20, 2010, http://www.eastasiaforum.org/201020/10//japan-china-relations-stand-at-ground-zero/.
9. Christopher C. Joyner, “The Spratly Islands Dispute in the South China Sea: Problems, Policies, and Prospects for Diplomatic Accommodation,” Investigating Confidence-building Measures in the Asia-Pacific Region, ed. Ranjeet K. Singh (Washington, DC: Henry L. Stimson Center, 1999), 57.
10. “Clinton’s Comments on South China Sea Territorial Dispute Press China-U.S. Relations,” 2point6billion.com, July 27, 2010, http://www.2point6billion.com/news/201027/07//clinton%E299%80%s-comments-on-south-china-sea-territorial-dispute-press-china-u-s-relations-6528.html .
11. Carlyle A. Thayer, “Recent Developments in the South China Sea: Grounds for Cautious Optimism?,” December 14, 2010, http://www.rsis.edu.sg/publications/WorkingPapers/WP220.pdf.
12. Lee Kuan Yew quoted in Jeremy Au Yong, “The Way to Solve Border Disputes:

MM," Straits Times, September 29, 2010. 13 Huy Duong, "The South China Sea Is Not China's Sea," Asia Times, October 5, 2011, http://www.atimes.com/atimes/Southeast_Asia/MJ05Ae03.html.

14. Fareed Zakaria, "Why Defense Spending Should Be Cut," Washington Post, August 4, 2011, http://www.washingtonpost.com/opinions/why-defense-spending-should-be-cut/201103/08//gIQAsRuqsI_story.html.
15. "Opinion Poll on Communist Party," CNTV, June 30, 2011, http://english.cntv.cn/program/newsupdate/20110630106660/.shtml.
16. Mitt Romney, "How I'll Respond to China's Rising Power," Wall Street Journal, February 16, 2012, http://online.wsj.com/article/SB10001424052970204880404577225340763595570.html.

17. نفس المرجع

18. "If This Isn't a World-Altering Economic Shift, Then What Is?," Financial Times, February 9, 2012, http://www.ft.com/intl/cms/s/09160571/e-5191–11e1-a99d-00144feabdc0.html.
19. Ed Luce interview by David Rothkopf, "A Nation of Spoiled Brats," Foreign Policy, April 16, 2012, http://www.foreignpolicy.com/articles/201216/04//ed_luce_interview.

20. ندوة تضم ساكسبي شامبليس وبوب كوركور ومايكل فرومان ونيتا م. لوي أدارها كيشور مابوباني، المنتدى الاقتصادي العالمي، ٢٧ يناير ٢٠١٢.

http://www.weforum.org/videos/future-american-power-21st-century.

21. Charles A. Kupchan, "America's Place in the New World," New York Times, April 7, 2012, http://www.nytimes.com/201208/04//opinion/sunday/americas-place-in-the-new-world.html?hp=&pagewanted=all.
22. Romney, "How I'll Respond to China's Rising Power."

23. بيل كلينتون، «خطاب حالة الاتحاد» ١٧ فبراير ١٩٩٣.

http://www.washingtonpost.com/wp-srv/politics/special/states/docs/sou93.htm.

24. خطاب بيل كلينتون في جامعة واريك، ١٤ ديسمبر ٢٠٠٠.

http://clinton6.nara.gov/200014-–12–2000/12/remarks-by-the-president-to-the-university-of-warwick.html

25. "WTO (World Trade Organization) Seattle Protest," December 8, 1999, http://www.greatdreams.com/prep.htm.
26. "Strongman Zhu Rongji: I've Prepared 100 Coffins. 99 for Corrupt Officials and One for Myself" (Chinese language), New Century News, November 13, 2006, http://ncchinesenews.com/Article/china/20061120061113232956/.html.
27. WikiLeaks document release: "China-US Summitry: Premier Zhu Rongji's April 1999 Visit," http://stuff.mit.edu/afs/sipb/contrib/wikileaks-crs/wikileaks-crs-reports/RS20135.pdf.
28. Joseph Fewsmith, "China and the WTO: The Politics Behind the Agreement" in NBR Analysis: South Korea, China, and the Global Economy, National Bureau of Asian Research, December 1999, http://www.google.com/url?sa=t&rct=j&q=&esrc=s&frm=1&source=web&cd=8&ved=0CFQQFjAH&url=h

ttp%3A%2F%2Fkms1.isn.ethz.ch%2Fserviceengine%2FFiles%2FISN%2F1064732%Fichaptersection_singledocument%2Fd357fcc4–4f24–4a61–93f6–97b626259a242%Fen%2F2.pdf&ei=_xoET9L4BcOHrAeT5tzrAQ&usg=AFQjCNG7Lxf3FlhxmZXQgn3puqQ3fb8Fmw&sig2=kssB7KQ2PgJ5bzhRMbFTFQ .

29. Steven Mufson and Robert G. Kaiser, "Missed U.S.-China Deal Looms Large," Washington Post, November 10, 1999.

30. نفس المرجع

31. http://professorannlee.com/; http://www.huffingtonpost.com/ann-lee.

32. Rong Xiaoqing, "Can the US Bring Itself to Learn from China?," Global Times, January 19, 2012, http://www.globaltimes.cn/NEWS/tabid/99/ID/692903/Can-the-US-bring-itself-to-learn-from-China.aspx.

33. Stephen Olson and Clyde Prestowitz, "The Evolving Role of China in International Institutions," report prepared for the U.S.-China Economic and Security Review Commission (Washington, DC: Economic Strategy Institute, January 2011).

34. "United States," CIA World Factbook, https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/geos/us.html.

35. Nina Easton, "America Sours on Free Trade," CNN Money, January 25, 2008, http://money.cnn.com/200818/01//news/economy/worldgoaway.fortune/.

36. Thomas L. Friedman, "Are We Going to Roll Up Our Sleeves or Limp On?," New York Times, September 20, 2011, http://www.nytimes.com/201121/09//opinion/friedman-are-we-going-to-roll-up-our-sleeves-or-limp-on.html?partner=rssnyt&emc=rss .

37. Brahma Chellaney quoted in "Belligerent on the Border," India Today, January 21, 2012, http://indiatoday.intoday.in/story/indo-china-talks-intelligence-bureau-report-exposes-intrusions-by-china/1169823/.html.

38. Brahma Chellaney, "Dragon's Familiar Dance," India Today, November 7, 2011, http://indiatoday.intoday.in/story/india-china-relations-current-and-pre-1962157740/1/.html.

39. Vikas Bajaj, "China's 'String of Pearls' Meant to Encircle India?" New York Times, February 15, 2010, http://www.nytimes.com/201016/02//business/global/16port.html.

40. "After 'Deep Love', PM Hails Bush as 'Great Friend of India'," Rediff.com, October 30, 2009, http://news.rediff.com/report/2009/oct/30/pm-hails-bush-as-great-friend-of-india.htm.

41. Mahbubani, The New Asian Hemisphere, 188–189.

42. "India China Take Common Stand on WTO Doha Round Issues India China Issue Joint Ministerial Statement in Beijing Kamal Nath Also Discusses Bilateral Trade with Chinese Minister," Alibaba.com, August 9, 2010, http://news.alibaba.com/article/detail/international-trade-special/100375728–1-india-china-take-common-stand.html .

43. "Government's Stance," Lead International, http://www.climate-leaders.org/climate-change-resources/india-and-climate-change/governments-stance.

44. Rob Elsworth, "China May Steal a March on Europe in Fight Against Climate Change," Guardian, April 24, 2012, http://www.guardian.co.uk/

environment/2012/apr/24/china-climate-change-carbon-emissions.

45. "The Rise of China and Its Energy Implications," James A. Baker III Institute for Public Policy Energy Forum, Rice University, http://www.rice.edu/energy/research/RiseOfChina/Rise%20of%20China.html.

46. "India's Power-Plant Coal Imports May Rise by 16% to Fuel Economic Growth," Bloomberg, October 20, 2010, http://www.bloomberg.com/news/2010–10–20/india-s-power-plant-coal-imports-may-rise-by-16-to-fuel-economic-growth.html; "China and India: A Rage for Oil," Bloomberg Businessweek, August 25, 2005, http://www.businessweek.com/bwdaily/dnflash/aug2005/nf20050825_4692_db016.htm?chan=gb.

47. "China, India to Cooperate in Oil Hunt," China Daily, January 13, 2006, http://www.chinadaily.com.cn/english/doc/2006–0113//content_512118.htm.

48. Yejoo Kim, "Chinese and Indian Cooperation in Africa: The Case of Sudan," Consultancy Africa Intelligence, October 17, 2011, http://www.consultancyafrica.com/index.php?option=com_content&view=article&id=869:chinese-and-indian -cooperation-in-africa-the-case-of-sudan&catid=58:asia-dimension-discussion-papers &Itemid=264.

49. Raghuram Rajan, Fault Lines: How Hidden Fractures Still Threaten the World Economy (Princeton, NJ: Princeton University Press, 2010), 216.

50. نفس المرجع، ٢١٧.

51. "Media Briefing by Official Spokesperson on Visit of Minister of Foreign Affairs of China," Ministry of External Affairs, Government of India, March 1, 2012, http://www.mea.gov.in/media-briefings.htm?dtl/18853/Media+Briefing+by+Official+Spokesperson+on+visit+of+Minister+of+Foreign+Affairs+of+China.

52. Callum Roberts, "'The Ocean of Life'—And the Sorrow Beneath the Sea," Newsweek, May 14, 2012, http://www.thedailybeast.com/newsweek/201213/05//the-ocean-of-life-and-the-sorrow-beneath-the-sea.html.

53. "The Sunken Billions: The Economic Justification for Fisheries Reform," The International Bank for Reconstruction and Development/The World Bank, 2009, http://siteresources.worldbank.org/EXTARD/Resources/336681–1224775570533/SunkenBillionsFinal.pdf.

54. Nicholas Stern, The Economics of Climate Change: The Stern Review (New York: Cambridge University Press, 2007), http://webarchive.nationalarchives.gov.uk/+/http://www.hm-treasury.gov.uk/d/Executive_Summary.pdf.

55. Kishore Mahbubani, "Letter to Netanyahu: Time Is No Longer on Israel's Side," Financial Times, November 10, 2011, http://www.ft.com/intl/cms/s/015537/caa-0bc8–11e1–9310–00144feabdc0.html#axzz1oV3ttN9u.

56. Stephen Robert, "A Reset in Jewish Thinking," New York Times, April 24, 2012, http://www.nytimes.com/201225/04//opinion/a-reset-in-jewish-thinking.html?pagewanted=all.

57. نفس المرجع

58. Ami Ayalon, Orni Petruschka and Gilead Sher, "Peace Without Partners," New York Times, April 23, 2012, http://www.nytimes.com/201224/04//opinion/peace-without-partners.html?ref=opinion&gwh=A56CA627B5DE8E8BA7B59652A74BDF28&pagewanted=print .

59. Michael Barbaro, "A Friendship Dating to 1976 Resonates in 2012," New York Times, April 7, 2012, http://www.nytimes.com/201208/04//us/politics/mitt-

romney-and-benjamin-netanyahu-are-old-friends.html?pagewanted=all.

60. Peter Cohan, "Will Saudi Arabia Support on Israeli Attack on Iran in June?," Forbes.com, February 26, 2012, http://www.forbes.com/sites/petercohan/201226/02//will-saudi-arabia-support-an-israeli-attack-on-iran-in-june/.
61. Murtaza Haider, "United Against Iran," Dawn.com, March 7, 2012, http://dawn.com/201207/03//united-against-iran/print/.
62. "Turkey's AKP: a Skillful Leader and a Tightening Grip," France 24, June 12, 2011, http://mobile.france24.com/en/20110612-turkey-erdogan-behind-akps-rise-skillful-leader-tightening-grip.
63. Gideon Rachman, Zero-Sum World: Politics, Power, and Prosperity After the Crash (London: Atlantic Books, 2010), 244.
64. Shashi Tharoor, "Peace in Kashmir?," Project Syndicate, February 20, 2012, http://beta.project-syndicate.org/commentary/peace-in-kashmir-.

65. نفس المرجع

66. Pankaj Mishra, "India and Pakistan Should Favor Cash Over Kashmir," Bloomberg, April 8, 2012, http://mobile.bloomberg.com/news/2012–04–08/india-and-pakistan-should-favor-cash-over-kashmir?category=%2F.
67. "Boeing Bullish on Southeast Asian Aircraft Demand," The Nation, March 16, 2011, http://www.nationmultimedia.com/201116/03//business/Boeing-bullish-on-Southeast-Asian-aircraft-demand-30150953.html.
68. Kazuhiko Togo, Japan's Foreign Policy, 1945–2009: The Quest for a Proactive Policy (Leiden, the Netherlands: E. J. Brill, 2010), 215.
69. "About the ASEAN Scholarships," Ministry of Education, Singapore,

70. «حركة شباب آسيان»

https://www.facebook.com/pages/ASEAN-Youth-Movement/141076287863.

71. Mong Palatino, "Disappointing ASEAN," The Diplomat, March 20, 2012, http://the-diplomat.com/asean-beat/201220/03//disappointing-asean/.

الفصل ٦: العائق أمام التلاقي

1. "Eastern Approaches," The Economist, February 7, 2008, http://www.economist.com/node/10640560.
2. John Lloyd, "US and Them," Financial Times, July 7, 2006, http://www.ft.com/intl/cms/s/2/de01f64e-0cba-11db-84fd-0000779e2340.html#axzz1YSlBRNQz.
3. Kishore Mahbubani, Can Asians Think? (Singapore: Marshall Cavendish International, 2004), 24.
4. "Official Development Assistance by Country as a Percentage of Gross National Income in 2009" (Paris: OECD, April 2010), http://www.oecd.org/document/110,3343/,en_21571361_44315115_44981579_1_1_1_1,00.html.
5. "American Public Opinion on Foreign Aid," WorldPublicOpinion.org questionnaire, November 30, 2010, http://www.worldpublicopinion.org/pipa/pdf/nov10/ForeignAid_Nov10_quaire.pdf.
6. William Easterly, The White Man's Burden: Why the West's Efforts to Aid the

Rest Have Done So Much Ill and So Little Good (New York: Penguin, 2006), ٤. ٧ كلير لوكهارت، إيميل شخصي، ١٢ يونية ٢٠١٢.

8. Ashraf Ghani and Clare Lockhart, Fixing Failed States: A Framework for Rebuilding a Fractured World (New York: Oxford University Press, 2008), 99.
9. Chinua Achebe, "Africa is People," November 6, 2005, http://www.africaresource.com/index.php?option=com_content&view=article&id=44:africa-is-people &catid=36:essays-a-discussions&Itemid=346.
10. Ghani and Lockhart, Fixing Failed States, 87.
11. Kishore Mahbubani, "The OECD: A Classic Sunset Organisation," Global Policy 3, no. 1 (February 2012).
12. Judith Clifton and Daniel Díaz-Fuentes, "From 'Club of the Rich' to 'Globalisation à la Carte'? Evaluating Reform at the OECD," Global Policy, 2011, http://www.globalpolicyjournal.com/articles/global-governance/%E298%80%club-rich%E299-%%80%E298%80%globalisation-%C3%A0-la-carte%E299-%80%evaluating-reform-oecd .
13. Mahbubani, "The OECD."
14. نفس المرجع
15. Clifton and Díaz-Fuentes, "From 'Club of the Rich.'"
16. نفس المرجع
17. نفس المرجع
18. Mahbubani, "The OECD."
19. Clifton and Díaz-Fuentes, "From 'Club of the Rich.'"
20. Mahbubani, "The OECD."
21. Harlan Cleveland, Birth of a New World: An Open Moment for International Leadership (San Francisco: Jossey-Bass, 1993), 178–179.
22. Clare Lockhart, "The Failed State We're In," Prospect, June 2008.
23. نفس المرجع، ٤٠. ٢٤ Ghani and Lockhart, Fixing Failed States.
25. نفس المرجع، ٨٦.
26. نفس المرجع، ٨٨.
27. Axel Dreher, Jan-Egbert Sturm, and James Raymond Vreeland, "Does Membership on the UN Security Council Influence IMF Decisions?," Leitner Program Working Papers 2006–11 (New Haven, CT: Leitner Program in International and Comparative Political Economy, Yale University, 2006), http://www.polisci.umn.edu/pdf/unsc_imf.pdf.
28. Ilyana Kuziemko and Eric Werker, "How Much Is a Seat on the Security Council Worth?: Foreign Aid and Bribery in the United Nations," Journal of Political Economy 114, no. 5 (2006).
29. نفس المرجع
30. نفس المرجع

31. James D. Wolfensohn, A Global Life: My Journey Among Rich and Poor, from Sydney to Wall Street to the World Bank (New York: PublicAffairs, 2010), 320–321.
32. Joseph Stiglitz, "Thanks for Nothing," The Atlantic, October 2001, http://www.theatlantic.com/magazine/archive/200110//thanks-for-nothing/2315/.
33. "The IMF Ignored Crisis Warnings, Says Watchdog," Straits Times, February 12, 2011.
34. Letter from Peter Doyle to Shakour Shalaan, Dean of the IMF Executive Board, published by CNN, June 18, 2012, http://cnnibusiness.files.wordpress.com/201207//doyle.pdf.
35. Joseph Stiglitz, "What I Learned at the World Economic Crisis," New Republic, April 17, 2000, http://www.tnr.com/article/politics/the-insider.
36. Ian Goldin, The World Bank Is Flirting with Irrelevance," Financial Times, March 5, 2012, http://www.ft.com/intl/cms/s/056555/e28–6468–11e1-b50e-00144fe-abdc0.html#axzz1pdWYoE3m.
37. Danny Leipziger, "Next World Bank Chief Must Restore Its Vision," Financial Times, March 9, 2012, http://www.ft.com/intl/cms/s/036/a7542a-67bd-11e1-b4a1–00144feabdc0.html#axzz1pdWYoE3m.
38. Ghani and Lockhart, Fixing Failed States, 97.
39. Frederic Mousseau, "Food Aid or Food Sovereignty? Ending World Hunger in Our Time" (Oakland, CA: Oakland Institute, 2005).
40. "Critics Call for Changes to U.S. Food Aid Policy," Iowa Public Television, July 8, 2005, http://www.iptv.org/mtom/story.cfm/feature/6379/mtom_20050708_3044_feature.
41. "Band Aids and Beyond: Tackling Disasters in Ethiopia 25 Years After the Famine," Oxfam, October 22, 2009, http://www.oxfam.org/sites/www.oxfam.org/files/bp133-band-aids-beyond.pdf.
42. "Paris Declaration and Accra Agenda for Action" (Paris: OECD, 2005), http://www.oecd.org/document/180,3343/,en_2649_3236398_35401554_1_1_1_1,00.html.
43. Ghani and Lockhart, Fixing Failed States, 100.
44. Julio Godoy, "Aid Fragmentation Worse Despite Paris Declaration," Inter Press Service, March 10, 2009, http://ipsnews.net/africa/nota.asp?idnews=46043.
45. الاقتباس من باربارا أنموسيج في نفس المرجع.
46. Stephen Walt, "The Myth of American Exceptionalism," Foreign Policy, November 2011, http://www.foreignpolicy.com/articles/201111/10//the_myth_of_american_exceptionalism?page=full.

الفصل ٧: التلاقي حول الحوكمة العالمية

1. «ما هي مجموعة العشرين؟» http://g20.org/index.php/en/g20.
2. Gordon Brown, "Decisive Euro Action Is Needed at the G20 Summit," June 15, 2012, http://blogs.reuters.com/great-debate/201215/06//decisive-euro-action-is-needed-at-the-g20-summit/.

3. Daniel D. Bradlow, "Europeans Must Pay to Head IMF," Foreign Policy in Focus, 9 June 2011, http://www.fpif.org/articles/europeans_must_pay_to_head_imf.
4. "London Summit—Leaders' Statement," April 2, 2009, http://www.wcoomd.org/files/1.%20Public%20files/PDFandDocuments/Highlights/G20_Final_London_Communique.pdf.
5. Valentina Pop, "Europeans Wary of Losing IMF Chair After Sex Scandal," EU-Observer. com, May 17, 2011, http://euobserver.com/1932342/.

قالت المستشارة الألمانية آنجيلا ميركيل للصحفيين: «نحن نعرف أن الدول النامية المتوسطة لديها الحق في الحصول على منصب رئيس صندوق النقد الدولي ورئيس البنك الدولي. أعتقد أنه في ظل الظروف الحالية ونحن لدينا مناقشات كثيرة حول اليورو فإن لدى أوروبا مرشحين طيبين تقدمهم».

http://www.reuters.com/article/201215/02//us-worldbank-zoellick-idUSTRE81E1A120120215.

6. Lesley Wroughton, "World Bank's Zoellick to Step Down, U.S. Eyes Spot," Reuters, February 15, 2012, http://mobile.reuters.com/article/idUSTRE81E1A120120215?irpc=932.
7. Jan-Aart Scholte, "Global Governance, Accountability and Civil Society," in Building Global Democracy?: Civil Society and Accountable Global Governance, ed. Jan-Aart Scholte (Cambridge: Cambridge University Press, 2011), 8.
8. Hans Morgenthau, Politics Among Nations (New York: Knopf, 1948), 13.
9. Inis L. Claude, Swords into Plowshares: The Problems and Process of International Organization (New York: Random House, 1971), 154.
10. David Bosco, Five to Rule Them All: The UN Security Council and the Making of the Modern World (New York: Oxford University Press, 2009), 97.

11. نفس المرجع، ٢٣٩.

12. نفس المرجع، ٢٠٠.

13. "In 2005, Security Council Addresses Broad Range of Concerns, Including Terrorism, Situations in Africa, Middle East, Iraq, Afghanistan," Department of Public Information, United Nations Secretariat, January 20, 2006, http://www.un.org/News/Press/docs/2006/sc8614.doc.htm.
14. Kishore Mahbubani, "The Permanent and Elected Council Members," in The UN Security Council: From the Cold War to the 21st Century, ed. David Malone (Boulder, CO: Lynne Rienner, 2004), 259.
15. Raghuram G. Rajan, Fault Lines: How Hidden Fractures Still Threaten the World Economy (Princeton, NJ: Princeton University Press, 2010), 211.

16. نفس المرجع، ٢١٤.

17. "Integrated and Coordinated Implementation of and Follow-up to the Outcomes of the Major United Nations Conferences and Summits in the Economic, Social and Related Fields," United Nations General Assembly, September 15, 2005, http://www/who.int/hiv/universalaccess2010/worldsummit.pdf.
18. E. P. Thomson, Whigs and Hunters: The Origin of the Black Act (Harmondsworth, UK: Penguin, 1977), 266.
19. Simon Chesterman, "An International Rule of Law?," Public Law and Legal Theory Research Paper Series, Working Paper No. 08–11 (New York: New

York University School of Law, April 2008), http://ssrn.com/abstract=1081738.

20. Leo Gross, "The Double Veto and the Four-Power Statement on Voting in the Security Council," Harvard Law Review 67, no. 2 (December 1953): 251–281.
21. Sean D. Murphy, "The United States and the International Court of Justice: Coping with Antinomies," in The Sword and the Scales: The United States and International Courts and Tribunals ed. Cesare Romano (Cambridge: Cambridge University Press, 2009), 46–111.
22. Chesterman, "An International Rule of Law?"
23. "Strengthening Targeted Sanctions Through Fair and Clear Procedures," Watson Institute Targeted Sanctions Project, Brown University, March 30, 2006, http://wat-soninstitute.org/pub/Strengthening_Targeted_Sanctions.pdf.
24. Franklin Delano Roosevelt quoted in "F.D.R. and the Stuff of His War," New York Times, February 3, 2006, http://www.nytimes.com/200603/02//arts/design/03fdr.html.
25. Diplomatic cable from Ambassador Zalmay Khalilzad to Secretary of State Condoleezza Rice, December 29, 2007, http://wikileaks.org/cable/200707/12/USUNNEWYORK1225.html.

26. نفس المرجع

27. فرنسا وألمانيا والمملكة المتحدة وإيطاليا والاتحاد الأوروبي وتركيا وروسيا.

الخاتمة: لأن كل شيئ يصعد لابد أن يتلاقى

1. Alfred Lord Tennyson, "Locksley Hall," http://en.wikisource.org/wiki/Locksley_Hall.
2. Kishore Mahbubani, The New Asian Hemisphere: The Irresistible Shift of Global Power to the East (New York: PublicAffairs, 2008).

3. خطاب توني بلير حول السياسة الخارجية في جامعة جورج تاون، ٢٦ مايو ٢٠٠٦. http://blogs.georgetown.edu/?id=15721.

4. أرقام عام ٢٠١٠، طبقًا للبنك الدولي.

5. "Recent trends in military expenditure," Stockholm International Peace Research Institute, http://www.sipri.org/research/armaments/milex/resultoutput/trends.
6. "United Nations' 2010–2011 Budget Pushes Past $5 Billion," Reuters, December 25, 2009, http://www.dnaindia.com/world/report_united-nations-2010–2011-budget-pushes-past-5-billion_1327278.

كانت ميزانية الأمم المتحدة لعامي ٢٠١٠ و٢٠١١ هي ٥,١٦ مليار دولار (أي ٢,٥٨ مليار دولار في السنة). إجمالي الإنفاق العسكري في العالم في ٢٠١٠ كان ١،٦٣٠ مليار دولار طبقًا لـسيبري.

7. John Bolton, Surrender Is Not an Option: Defending America at the United Nations and Abroad (New York, NY: Threshold Editions, 2007), 279.
8. Ewen MacAskill, Ed Pilkington, and Jon Watts, "Despair at UN over Selection of 'Faceless' Ban Ki-moon as General Secretary," Guardian, October 7, 2006, http://www.guardian.co.uk/world/2006/oct/07/northkorea/print.

9. “London Summit—Leaders’ Statement,” April 2, 2009, http://www.wcoomd.org/files/1.%20Public%20files/PDFandDocuments/Highlights/G20_Final_London_Communique.pdf.

10. Dani Rodrik, “The Nation-State Reborn,” Project Syndicate, February 13, 2012, http://www.project-syndicate.org/commentary/rodrik67/English.

11. David Rodin, “Towards a Global Ethic,” Ethics and International Affairs 26, no. 1 (Spring 2012).

12. Kony 2012, Invisible Children, March 5, 2012, http://youtu.be/Y4MnpzG5Sqc.

13. Scott Wong, “Joseph Kony Captures Congress’ Attention,” Politico, March 22, 2012, http://www.politico.com/news/stories/031274355/.html.

14. Rodney Muhumuza, “Troops Join Hunt for Kony,” Chronicle Herald, March 24, 2012, http://thechronicleherald.ca/world/76927-troops-join-hunt-kony.

15. “Uganda Displays Captive Kony Lieutenant,” CNN, May 14, 2012, http://www.cnn.com/201214/05//world/africa/uganda-lra-capture/index.html.

16. وثيقة نتائج القمة العالمية لعام ٢٠٠٥، الفقرة ١٣٩
http://www.who.int/hiv/universalaccess2010/worldsummit.pdf.

17. Rodin, Towards a Global Ethic.

18. Martin Luther King, Jr. sermon on “conquering self-centeredness” delivered at Dexter Avenue Baptist Church, Montgomery, Alabama, August 11, 1957, http:// mlk-kpp01. stanford.edu/index.php/ encyclopedia/ documentsentry/ conquering_self_centeredness

مسرد

١١ سبتمبر، ٨٩، ٩٠، ١٣٤، ١٤٨، ١٤٩
ابن بطوطة، ١٢٨
أبو ظبي، ٣٤، ٣٥، ٣٦
الاتحاد الأفريقي، ٢٥٦
الاتحاد السوفييتي، ١٥٢، ١٥٤، ١٧١
اتحاد الصناعات الهندية، ١٤٠، ١٤١
الاتفاق الأمريكي الهندي، ١٧٢
اتفاق طابا، ١٨٣
اتفاقيات التجارة الحرة، ١٤٦
اتفاقيات متعددة الأطراف، ٢٤٥
اتفاقية الطاقة النووية السلمية بين الولايات المتحدة والهند، ١٤١
اتفاقية قانون البحار، ٩، ١٠، ٤٧، ٨٦، ١٣١، ١٦٧، ٢٧٠، ٢٧٥
اتفاقية كيوتو، ١٣٧، ٢٩٩
أثيوبيا، ١٩، ٢١١، ٢١٢، ٢١٦، ٢١٨
أجهزة التابلت، ٧٦، ٢٤٢، ٦٢، ٦٣، ٩٦، ١١٨، ١٣٤، ١٣٥، ١٣٧، ١٧٤، ١٧٥، ١٧٦، ١٨٢
أجهزة الكمبيوتر متناهية الصغر، ٧٦
الاحتباس الحراري، ٥٣، ٥٥، ٥٦، ٦٠
إحساس جمعي، ٤٥، ٤٧
اختبارات الذكاء، ٢٣
الأخلاقيات، ٤٥، ٤٨، ١٠٣، ٢٥٠، ٢٥٥
الأخلاقيات العالمية، ٨٤، ٢٥٤، ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٥٨
الأخوان كوخ، ٨٢
إدارة أوباما، ١٠، ١٢٦، ٢٤٩
إدارة بوش، ٩٩، ١٦٢
آدم سميث، ٤٠
آديتيا ماتو، ١٢٩
الأردن، ١١٣، ١٨٤، ٢٦٥
آرفند سوبرامانيام، ١٢٩
إرنستو زيديلو، ١٠٥
الإرهاب وباكستان
أرونشال برادش، ١٧٢
الأزمة الكورية في عام ٢٠١٠، ١٣٠
الأزمة المالية الآسيوية في ١٩٩٧-١٩٩٨، ١١١

الأزمة المالية العالمية في عام ٢٠٠٨-٢٠٠٩، ٢١٢، ٢٣٣
الأزمة المالية الغربية في ٢٠٠٨-٢٠٠٩، ٢١٢، ٢٣٣
أزمة سارس في ٢٠٠٢-٢٠٠٣، ١٠٢
أسامة بن لادن، ١٣٣، ١٤٩
أسبانيا، ٦٧، ١٢١، ٢٤٢، ٢٤٦، ٢٦٣، ٢٨٤
استخدام الأراضي، ٥٦
الاستراتيجية الجيوسياسية، ١٤٥
الاستراتيجية الغربية، ٢٢٣، ٢٢٤
أستراليا، ٣، ١١٠، ١٢١، ١٢٢، ٢٢٠، ٢٦٣
الاستعمار، ١٥، ١٢٨، ١٣٤، ١٥٥، ١٩٦
استعمار العقل، ٢٢٠
الاستقرار السياسي، ١٥٤، ١٥٧
استنزاف الأوزون، ٥٧
استنزاف الموارد، ٥٧
إسرائيل، ١١١، ١٣٣، ١٨٤، ١٨٥، ١٨٦، ١٨٧، ١٨٨، ٢٢٩
إسكات الزعماء السابقين، ٧١
إسلام، ١٠٨، ١٣٣
الإسلام والغرب، ١٨٣
الأسلحة النووية، ٥٧، ٩٣، ٩٦، ٩٧، ١٠٣، ١٠٤، ١٠٥، ١٠٨، ١٠٩، ١١٠، ١١١، ١٤٢، ١٤٧، ١٤٨، ١٨٥، ٢٥٠
آسيا، ٣، ٦، ٨٢، ٨٣، ١١٠، ١٢٠، ١٢٦، ١٣٥، ١٣٧، ١٥١، ١٥٤، ١٦٢، ١٦٣، ١٩٦، ٢٠٣، ٢٠٤، ٢٢٠، ٢٢٤، ٢٣٦، ٢٤٠/ ٢٤١
أطفال، ٢٢
الاعتماد المتبادل، ١٥، ٥١، ٥٢، ٦٦، ٧٤، ١٤٧، ١٤٨، ١٦٩، ٢٠١
إعلام، ١٦٠، ٢١٣
الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، ٩٠، ٢٥٦، ٢٧٠
إعلان باريس حول فعالية المعونة، ٢١٧
افتكار محمد شاودري، ٨٤
إفريقيا، ٣، ١٢، ١٨، ٢٠، ٤٢، ٤٣، ٦٨، ٧٥، ٨٢، ١٢٢
أفغانستان، ٢٥، ٩٤، ١٥٣، ١٨٢، ١٩٧، ١٩٩، ٢٠٥، ٢٠٦
الاقتصاد الصيني، ١٢٩، ١٥٢، ١٦٢، ١٦٣، ١٧٠
الاقتصاد العالمي، ٤، ٥، ٧، ١٤، ١٥، ٤٧، ٤٨، ٥٤، ٦٤، ٦٥، ٦٦، ٦٨، ٧١، ٧٢، ٧٣، ٨٧، ٩٥، ١١٨، ١٥٨، ١٦٢، ١٦٦، ١٦٩، ١٧٣، ١٧٨، ٢١٥، ٢٢٥
اقتصاديات السوق الحر، ٣٩
آل جور، ٥١، ٥٢، ٥٣، ٥٨، ٦٠، ٩٩، ١٣٧، ١٧٤
ألبرت أينشتاين، ١٠٥، ١٣٠
ألبرت وينسيميوس، ٢٠٥
الألغام الأرضية، ١٣٨
ألمانيا الشرقية، ١٣٩
ألمانيا الشرقية والغربية، ١٣٩
الإمارات العربية المتحدة، ٣٥، ٧٦، ٢٤٣
أمانة الأمم المتحدة، ١١٥، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٢
إمداد المياه، ٢١

إمدادات الغذاء، ١٨٠
أمريكا، ٧، ٨، ٩، ١٠، ١١، ١٢، ٤٢، ٤٧، ٦٠، ٧٠، ٧١، ٧٢، ٧٤، ٧٨، ٨١، ٨٦، ٨٧، ٩٠، ٩١، ٩٣، ١٠٦، ١٠٧، ٢٢٣
أمريكا الشمالية، ٢، ٢٢، ٢٤، ٢٦، ٢٩، ٧٦
أمريكا اللاتينية، ٣، ٩٨
أمريكا والصين، ٤٥، ٥٨
أمل، ٣٨، ٤١، ٨٧، ١٣٠، ٢٠٠
أمناء عامين، ٢٢٣
آمي أيالون، ١٨٤
الأميرة ديانا، ٧٧، ١٣٨
أميرة ويلز، ١٣٨
الإنترنت، ٤٢، ٧٦، ٧٧، ٧٨، ٧٩، ١٨٢، ٢٢٥، ٢٥٤، ٢٥٨
انتشار الأسلحة النووية، ٩٣، ٩٧، ١٠٣، ١٠٤، ١٠٥، ١٠٩، ١٤٨، ٢٥٠
انتقال القوة، ١٢٣
أنتونين سكاليا، ١٣٩
إندونيسيا، ٣٧، ٣٨، ٨٥، ١٣٠، ١٣٣، ١٩٠، ٢٠٩
الإنفاق على الأسلحة النووية، ١٠٨، ١١١
أهداف تنمية الألفية، ١٨
أوبئة، ١٠٢
أورني بتروشكا، ١٨٤
اوزيمانديياس
أوغندا، ٢١٨، ٢٥٦
آونج سان سو كاي، ١٤٣
آي. إف. تانج، ٢٠٥
الإيدز، ٢٠، ٤٢، ١٠٠، ١٤١
ايك سون شان، ٢١
ب. س. جاسوال، ١٧٢
باجودو هيرس، ١٢٧
باراك أوباما، ٣، ٦٧، ٧٣، ٧٧، ١٠٤، ١٤٦، ١٥٩، ١٦٧، ٢٤٨
باكستان، ٨٢، ٨٤، ٨٥، ١١٤، ١٣٤، ١٧١، ١٨٢، ١٨٨
بحر الصين الجنوبي، ٩، ١٣٠، ١٣١، ١٥٠، ١٥١، ١٥٢
البحرية الأمريكية، ١٥٣، ١٦١، ١٨٨، ١٨٩
براتشي ميشرا، ١٢٩
البرازيل، ٣٧، ٤٢، ٤٥، ٥٩، ٦٨، ٨١، ٨٢، ١١٤، ١٢٩، ١٧٥، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٤٣
براناب موكرجي، ١٧٣
برسي ب. شيلي، ١١٦
برنامج الأمم المتحدة للتنمية، ٩٤، ٩٦، ٢٠٤
برنامج التنمية التابع للأمم المتحدة، ١٠٧
برنامج الغذاء العالمي، ٩٤، ١٩٨، ٢١٦، ٢٧١
برنامج النفط مقابل الغذاء، ٢٣٠
بروتوكول كيوتو، ١٦٧، ١٧٤، ١٧٥
بروتوكول مونتريال، ٤، ٥
بروندي، ١١٥، ٢١٨
بريطانيا العظمى، ١٢٣
البلقان، ٦، ١٧
بنجلادش، ٢٨، ٤١، ١٠١، ١٩٠

البنك الدولي، ٨، ٢١، ٥٣، ١٠١، ١٠٢، ١٢٠، ١٢١، ١٢٩، ١٦٨، ٢١٠، ٢١١، ٢١٤، ٢١٥، ٢٢٤، ٢٢٦
بنيامين نتنياهو، ١٨٥
بو زيلاي، ١٥٧، ١٧٦
بوب كوركر، ١٥٩
بول سيجر، ١١٥
بول مارتن، ٢٤٥
بيتر دويل، ٢١٢
بيتر لينش، ٣١
بيل كلينتون، ٦، ٨، ٥١، ١٦١، ١٦٤، ١٧٠، ١١٤، ١٨٣، ٢٥١
تارون داس، ١٤٠
تأمين الطرق البحرية، ١٨١
تايلندا، ١٠٠، ١٥١، ٢٤٢، ٢٦٣
تايوان، ١٣١، ١٤٩، ١٦٣
التجارة، ١٦٨، ١٨٩، ١٩٣، ٢٠٣، ٢١٦
التجارة الحرة، ١٦٨
التجارة العالمية، ١٦٨
تجمع عالمي، ٢٤٨
التحديث، ٥٤، ١٨٨
تحول ، ٨، ٤٤، ٨٤، ٥٥، ١٢٢، ١٢٦، ١٧٤، ٢٤٩
التدقيق المفتوح لبرامج المعونات الغربية، ٢١٧
تدهور الأراضي، ٥٦
التدهور البيئي، ٥٦، ٩٣
تراجع الاقتصاد الأمريكي، ١٦١
التربة، ٢١، ٧٥
تركيا، ٨٨، ١٣٣، ١٩٠، ٢٣٨، ٢٦٣
تشارلس كابشان، ١٠، ١٦٠
تشارلس كراوذامر، ٨
تشاك هيجل، ١٠
تشاؤم، ١٠
التصنيع، ٨٧
التصورات الأمريكية الخاطئة، ١٩٨
تطعيم، ١٩، ٢٢
التعددية، ٣٣
التعدين، ٥٧
تعريف، ١٤٨
التعقيدات، ١٤١، ١٤٣، ١٨٤
التعليم الأساسي، ٢٢
التعليم الجامعي، ٢٨
التعليم العالي، ٢٨، ٣٤
التغير المناخي، ٥٦، ٥٩، ٦٠، ٦٢
تفاؤل، ٩، ١٨، ١٦٢، ١٩٠
التفرد الأمريكي، ٢٢٠
التفكير المنطقي، ٣٧
تفوق اقتصادي، ١
التقدم، ٢٠، ٤٢، ٤٣، ٦٠، ٧٨، ١٤٦، ١٤٨، ١٨٨، ١٩٦
تقرير التنافسية العالمية، ٨٧
التكرار، ٢١٦، ٢١٧، ٢١٨
التكنولوجيا، ٣٠، ٣١، ٥٤، ٥٥، ٦٠، ٧٤، ٧٥، ٧٧، ٧٨، ٨٠، ١٠٣، ١٣٦، ١٧٢، ١٩٠، ٢٢٨، ٢٤٧، ٢٥١، ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٥٧

التلاقي، ١٤١، ١٤٣، ١٤٥، ١٩٣، ١٩٥
التلوث، ٥٦، ٥٧، ٩٦
تلوث المياه، ٥٧
تلوث الهواء، ٥٦
التليفزيون، ٧٧، ١٥٥، ١٩٢
تمويل، ٣٤، ٩٤
التنافس، ٥، ٨٧، ١٤٦، ١٤٧، ١٥٢، ١٦٣، ١٦٦، ١٧١، ١٧٢، ١٧٣، ١٧٨، ١٧٩، ١٨٣، ١٩٣، ٢١٥، ٢٣٠، ٢٤١، ٢٤٣
تناقضات عالمية، ١١٧
تنزانيا، ٢٠٨، ٢٠٩، ٢٤٢
التنمية الاقتصادية، ١٦
التنمية المستدامة، ١٠٧
التنوع في العالم، ٨٣
تهديدات أمنية، ٩١
توازنات القوى، ٢٢٧
التوافق، ٥، ٣٧، ٣٩، ١٣٥، ١٤٠، ١٥٠، ١٦٢، ١٩٢، ٢٥١
توم فريدمان، ١٦٩
توماس ر. بيكرنج، ١١٠
تونس، ٧١، ١١٢، ١٣٣، ٢١٨
توني بلير، ٤٤، ٥٢، ٦٠، ١٠٤، ١٧٠، ٢٥١، ٢٨٠
الثورة الثقافية، ٤١، ١٤٢، ١٤٥، ١٥٧
ثين سين، ١٤٤
جارث إيفانز، ١١٠
جاريد كوهون، ١٥٩
الجامعات، ١٢، ٢٦، ٢٧، ٣٧، ٨٣، ١٢٤، ١٤٣، ١٩٥
الجامعات الغربية، ٣٧
جامعة الملك عبد الله للعلوم والتكنولوجيا، ٣٤، ٢٧٠
جامعة تكساس الزراعية والميكانيكية، ٣٥
جامعة جورج تاون، ٢٨٠
جامعة سنغافورة الوطنية، ٢٣٥، ٢٧٠
جامعة فيرجينيا كومنولث، ٣٥
جامعة كارنيجي ميلون، ٣٥، ١٥٩
جامعة كورنل، ٦٦، ٢١٦
جامعة لاهور لعلوم الإدارة، ٢٠٤
جامعة ييل، ٨
جامو، ١٧٢
جان آرت شولت، ٢٢٨
جايرام رامش، ١٣٦
الجدارة والمؤسسات متعددة الأطراف، ٤٤، ٢٥١
الجمعية العامة للأمم المتحدة، ٩٧، ١١٥، ١٣٩، ١٤٠، ٢٤٨، ٢٥١
جنوب السودان، ١٧٩، ١٨٠، ١٩٠
جنوب الصحراء الكبرى، ١٨
جنوب شرق آسيا، ٣٢، ٣٧، ٣٨، ٣٩، ٤٣، ٨٢
جودة الحياة، ١٩، ٢٠
جودي ويليامز، ١٣٨
جورج بي شولتس، ١٠
جورج سوروس، ٣١

جورج دبليو بوش، ٥، ١٠، ١٧، ٢٥، ١٤٩، ١٦٨، ١٧٢، ١٧٣، ١٧٤، ٢٢٥
جوردون براون، ٥١، ٥٣، ٥٤، ٢٢٥
جوزيف كوني، ٢٥٥، ٢٥٦
جوزيه مانيول باروزو، ٢٤٦
جولة الدوحة، ١٦٨، ١٧٥، ١٧٦
جولة أوروجواي في مراكش في ١٩٩٤، ١٧٦
جوليوس نيريري، ٢٠٨
جون بودستا، ١٦٤
جون بولتون، ٤٤، ٢٥٣
جون جي شيهان، ١١٠
جون كيري، ٢٢٦
جون لويس جاديس، ١٧
جونار ميردال، ١٤
جونتر بليجير، ٢٣٠
جيانج زمين، ٩، ١٤٨
جيدو مانتيجا، ٧١، ١٢٩
جيش الرب للمقاومة، ٢٥٦، ٢٧٠
جيف بادر، ١٢٥
جيلياد شير، ١٨٤
جيم يونج كيم، ٢٢٦
جيمس إي كارترايت، ١١٠
جيمس فلين، ٢٣
جيمي كارتر، ٩، ١١، ٩٠
جيمي ويلز، ٧٧
جين سبرلنج، ١٦٤
جيوسياسي، ١٣٢، ١٤٩، ١٧٣
حادثة شين جوانجشنج، ١٥٧
حادثة وانج ليجون، ١٥٧
الحرب، ١٤٩، ١٥٣، ١٦٠، ١٧٢، ١٨٤، ١٩٠، ١٩١، ٢٠١، ٢٠٥، ٢٠٧، ٢٠٨، ٢١٧، ٢٢٣، ٢٢٧، ٢٣٧، ٢٣٩، ٢٤٨، ٢٥٠، ٢٥٤، ٢٥٥، ٢٥٧
حرب، ٥، ١٤، ٢٥، ١٢٩، ١٤٢، ١٤٧، ١٤٨، ١٥٤، ١٧١، ١٨٤، ٢٣١
حرب الأفيون الأولى في ١٨٣٩، ١٥٤
الحرب الأهلية، ٢١
الحرب الباردة، ٨٦
حرب العراق، ٢٥
الحركات البيئية، ٥٨، ٥٩
الحروب الصليبية، ١٨٣
الحزب الشيوعي الصيني، ٤٠، ١٥٥، ١٥٧، ١٨٢
حسني مبارك، ١١٢
الحفاظ على الثروة السمكية، ١٨١
حق الفيتو، ١٢٢، ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٣٢، ٢٣٦، ٢٤٤
حقوق الإنسان، ٤٣، ٩٠، ١٣٨، ١٥٦، ١٦٦، ١٧٩، ٢٥٥
حكم القانون، ٨٤، ٨٥، ١٥٦، ٢٢٤، ٢٣٥، ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٤٦
الحكم بواسطة القانون، ٨٤
حكم ريجان، ٢٣٧
الحكومات، ٤١، ٥٩، ٨٠، ٨٢، ٩٨، ١٠٢، ١٠٣، ١١٨، ١٢٠، ١٣٧، ١٣٨، ١٣٩، ١٤٠، ١٤١، ١٨٠، ١٨٦، ١٨٧، ١٩٢، ١٩٩، ٢١٠،

٢١٤، ٢١٧، ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٥٧، ٢٧٠
حكومة عالمية، ٤، ٦٦
الحماية، ٥٦، ٥٨، ٧٤، ١٦٢، ١٦٩، ٢٠٠، ٢١٧، ٢٥٧
الحوار العالمي، ٢٤٨، ٢٥١
الحوكمة الجيدة، ١٢٧، ٢١٩
الحوكمة الصحية العالمية، ١٠٢
الحوكمة العالمية، ١٠٢، ١٠٣
خالدة زيا، ٤١
الخدمات العامة، ٢٠
الخرطوم، ١٨٠
الخزانات، ٥٧
الخزانة الأمريكية، ٧٢، ٢١١
الخسارة الأمريكية
خطة مارشال، ٢٠١، ٢٠٢
خوسلا فنشرز، ٢٠١، ٢٠٢
دافيد كاميرون، ٢٢٠
الدخل، ٢، ١٩، ٢٠، ٤٢، ١٥٨، ١٨٩
درجات الدكتوراه من الولايات المتحدة في العلوم والهندسة، ٢٨
دنج زياوبنج، ٦٠، ٧٨، ١٢٣، ١٢٤، ١٧٠
الدنمارك، ١٣٣
دوايت أيزنهاور، ٣٧
دول البريكس الخمس، ٦٨، ٧٠
الدول الخمس الدائمة، ٢٣٢، ٢٤٤، ٢٥٢
الدول القومية، ٦٣، ٦٥، ٨٦، ٨٧، ١٤٦، ٢٥٤
الدولار الأمريكي، ٦٨، ٧٠، ٧١، ٧٢
دومينيك شتراوس، ٨٦، ١٢٠، ٢٢٦
دونالد إي نوشترلين، ٣٨
الديمقراطية، ٩، ١٥، ٤٠، ٤٤، ٨٠، ١١٢، ١٥٧، ١٦٨، ٢١٧، ٢١٨، ٢٢٧، ٢٢٨، ٢٣٣، ٢٤٣، ٢٤٦
الدين، ١١، ١٣، ٣٩، ١٣٣
راغورام راجان، ١٨٠، ٢١٢، ٢٣٣
الربيع العربي، ١١٢، ١٣٣، ١٨٧
رجل لكل العصور، ٨٩
رضع، ١٩، ١٩٨، ٢٣١
رواندا، ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٣٧، ٢٤٠
روبرت بولت، ٨٩
روبرت جيتس، ٩، ١٤٧
روبرت زوليك، ٢١٥، ٢٢٦
روبرت كاجان، ١٤٦، ١٥٩
روبن روبرت، ١١، ١٦٤
روسيا، ١٥، ٦٨، ٨١، ١١٠، ١١١، ١١٤، ١١٩، ١٢٢، ١٣٨، ١٤٩، ٢١١، ٢٤٠، ٢٤٤، ٢٤٩
رونالد ريجان، ٩، ١٠، ١١، ٢٣٧
رؤى الاقتصاديين، ٦٦
ريتشارد بيرت، ١١٠
ريتشارد لوجار، ٢٢٦
ريتشارد ميلر، ٦٢
ريتشارد نيكسون، ٨٦، ١٤٩
ريتشارد هولبروك، ٢٠٤
زالماي خليلزاد، ٢٤٣
زامبيا، ١٢٧، ٢٠٩

الزراعة، ٤٦، ٥٩، ٢١٦، ٢٥٦
الزراعة الكثيفة، ٥٦
الزعامة، ٤١، ٩٦، ١١٠، ١٢٣، ١٦٠، ١٦٢، ٢٦٩
الزعماء، ١٢، ٤٣، ٤٥، ٥١، ٦٣، ٦٤، ٦٧، ١٠٤، ١٠٩، ١١٠، ١١١، ١٢٧، ١٤٠، ١٤٣، ١٤٤، ١٥٤، ١٥٦، ١٥٧، ١٦١، ١٧٠، ١٧٧، ١٩٢، ١٩٧، ٢٠٦، ٢٢٦
زنج هي، ١٢٨
زو رونجي، ١٦٣، ١٦٤، ١٦٥، ١٧٠
زي جينبنج، ١٤٦، ٢٤٨
الزيادة السكانية، ٥٧
زين العابدين بن علي، ١١٢
س. م. كريشنا، ١٨١
ساكسبي شامبليس، ١٥٩، ٢٨٩
سام نان، ١٠٩
سباق التسلح، ١٥٤
ستيف جوبز، ٧٣، ٧٤
ستيفن جرين، ٢١٩
ستيفن روبرت، ١٨٤
السعودية، ٣٤، ٣٥، ٤٠، ٤٥، ٧٦، ١٧٩، ١٨٤، ١٨٦، ٩٣
سكايب، ٧٥
السلاح النووي، ١٠٥، ١٠٦، ١٠٩، ١١٠، ١٨٦
سلام، ٢، ٦، ١٥، ١٦، ١٧، ٢٥، ٢٦، ٤٤، ٤٩، ٥١، ٨٢، ٩٠، ٩٤، ١٠٠، ١٠٥، ١٠٨، ١٠٩، ١١٥، ١٢٢، ١٣٠، ١٣٧، ١٣٨، ١٣٩، ١٤٧، ١٤٨، ١٥٠، ١٥١
السلام الطويل، ١٧
سلام جديد، ١٧
السلع العالمية، ٩٥، ٩٦، ١٠٧
السلع العامة، ٩٥، ٩٦
سنغافورة، ٢، ٢٧
السودان، ١٧٩، ١٨٠، ٢١٨، ٢٤٠، ٢٥٦
سوريا، ١٨٤، ٢٤٠، ٢٤٩
سورينام، ١٢٧
سوزان رايس، ١١٣
سويسرا، ١١٣
سياحة، ٨٠، ٨١، ١٩٣، ٢٧١
السيادة، ٨، ٦٣، ٦٤، ٨٥، ٨٦، ١٥١، ١٥٢، ١٦٦، ١٦٨، ١٦٩
السياسات الغربية، ٩٧، ١٠٥، ١٠٦، ٢٥١، ٢٥٢، ٢٥٣
السياسة الخارجية الأمريكية، ١٢٦، ٢٢١
سيدني دريل، ١٠٩
سير توماس مور، ٨٩، ٩٠
سير كلايد والكوت، ١٢٢
شارلين بارشفسكي، ١٦٤
شبكات أخرى غير حكومية، ١٣٨
شبكة الزعامة في آسيا والمحيط الهادي، ٢٦٩
الشرق الأوسط، ٧١، ٧٦، ١١٢، ١٢٢، ١٢٦، ١٣٥، ١٨٣، ١٨٤، ١٨٧، ١٩٠، ١٩٣، ٢٤٨
الشركات التجارية، ١٩٩

شركة آبل، ٧٣
شمال شرق آسيا، ١٩١، ١٩٢
شيام ساران، ١٧٦
شيخ حسينا وازد، ٤١
شيف شانكار منون، ١٧٣
شيمون بيريز، ١٣٩
شين شوي-بيان، ١٤٩
شينوا آشيبي، ٢٠٠
صامويل برجر، ١٦٤
صان ميكروسيستمز، ٣٠
الصحة البيئية، ٥٦
الصحف، ٢١١
صدام حسين، ١٠٦، ٢٣١
الصناعة، ٧٣، ١٣٦، ١٨٩، ٢٦٩
صندوق النقد الدولي، ٨، ١٠، ٤٢، ٥٣، ٥٤، ٨٠، ١٢٠، ١٢١، ١٢٢، ١٢٩، ١٥٨، ١٩٩، ٢٠٦، ٢٠٨، ٢٠٩، ٢١٠، ٢١١، ٢١٢، ٢١٣، ٢١٤، ٢١٥، ٢٢٤، ٢٢٦، ٢٣٣، ٢٥٣، ٢٧٠
الصيد، ٥٦، ١٣٠، ١٤٩، ١٥٠، ١٨١
الصين، ٩، ١٠، ١٨، ٢٦، ٢٧، ٢٨، ٢٩، ٣٠، ٣٤، ٣٧، ٤٠، ٤٢، ٤٥، ٥٨، ٥٩، ٦٠، ٦٨، ٧٠، ٧٢، ٧٣، ٧٤، ٧٥، ٧٦، ٧٨، ٧٩، ٨٠، ٨١، ٨٧
الصين والهند، ٧، ١٨، ٢٣، ٣٠، ٧٥، ٨٧، ١٤٧، ١٧١، ١٧٢، ١٧٣، ١٧٤، ١٧٥، ١٧٦، ١٧٧، ١٧٨، ١٧٩، ١٨٠، ١٨١، ١٨٢، ١٩٢
ضحية، ١٦٣، ١٨٤
الضعف، ٢٧، ٤١، ٥٩، ١٤٢، ١٧٢، ٢٠٨، ٢٢٣، ٢٢٤، ٢٢٨
ضغط الصين العسكري
الضفة الغربية، ١٣٣
ضمير عالمي، ٧٨
الطاقة، ١٨، ٣٠، ٣١، ٣٢، ٣٥، ٥٦، ٥٨، ٦٧، ٧١، ٧٦، ٩٦، ١٠٦، ١٣٦، ١٤١، ١٤٨، ١٧٧، ١٧٨، ١٧٩
الطب الاجتماعي، ٩٩
الطب الحيوي، ٩٩
الطبقة المتوسطة، ١٢، ٢٣، ٢٤، ٧٨، ١٣٥، ١٣٦، ١٣٧
الطبقة الوسطى، ١
الطلاب الأجانب، ٢٦، ٢٧
الطلاب الدوليون في الولايات المتحدة، ٢٦
الطموحات الأساسية، ٨١
الطموحات الأيديولوجية
الطموحات المشتركة، ٨١
طموحات مادية، ٨٢، ٨٣، ٢٣٩
طموحات مشتركة، ٨٣
العالم العربي، ٣٤، ٤٣، ١٢٨، ١٨٧
عالمي، ٩، ٢٦، ٣٩، ٥٥، ٥٨، ٦٤، ٦٥، ٦٦، ٦٨، ٦٩، ٧٣، ٧٤، ٨٢، ٨٧
العراق، ٢٥، ٩٤، ١٤٩، ١٥٣، ١٥٨، ١٨٤، ١٩٧، ٢٣٠
عزل، ٤٠، ٨٤، ١٨٧
عزلة، ٢٦، ٤٤، ٩٣، ١٦٢، ١٨٧، ٢٤٨
العسكري، ١٤٧، ١٥٢، ١٥٣، ١٦٤، ١٧١،

١٧٢، ١٨١، ٢٠١، ٢٥٢
عصبة الأمم، ٢٢٩
العقد الاجتماعي، ٣٣، ٤٠، ٤٨، ١٦٩
العقل، ١٠، ١٦، ٣٨، ١٠٨، ١٠٩، ١١١، ١٣٤، ١٤١، ١٤٦، ١٩٠، ٢٢٠، ٢٣٩، ٢٤٠
عقوبات، ٦، ٤٣، ٤٤، ٤٨، ١٢٧، ١٨٧، ٢٣١، ٢٣٨
العقول، ٩، ١٢، ٦٧، ٨٠، ٨٣، ٨٦، ١٠٨، ١٤١، ١٩٦، ٢٤٧
العلاقات الأمريكية الصينية، ١٢٤، ١٢٥، ١٢٦، ١٤٧، ١٥٨، ١٧٠، ١٧١
العلاقات الأمريكية الهندية، ١٧٢
العلاقات الصينية الهندية، ١٧١
العلاقات الصينية اليابانية، ١٣٠، ١٩٢
العلاقة الوثيقة بين العمل متعدد الأطراف، ٤٥
العلم الحديث، ٣٣، ٣٤، ٣٥، ٤٨
علمانية، ١٣٣
العلوم، ٢٨، ٢٩، ٣٢، ٣٤، ٣٥، ٣٦، ٣٧، ٨٣، ٢٤٧
العمل متعدد الأطراف، ٤٤، ٤٥، ٤٧، ٤٨، ٢٥٤
العولمة، ١، ٣، ٩، ٥٢، ٥٤، ٦٥، ١٠٢، ١٦٢، ١٦٦، ٢٤٧
غانا، ٢، ١٩، ٢٠، ٢١٨
غاندي، ١٣
الغرب، ٧، ٨، ١١، ١٢، ١٦، ١٩، ٢٢، ٢٧، ٣٣، ٣٤، ٣٦، ٤٠، ٤٢، ٤٣، ٤٨، ٤٩، ٥٥، ٦٨، ٨٤، ٩٠، ٩١، ٩٣، ٩٤، ٩٥، ٩٨، ١٠١، ١٠٢، ١٠٥، ١٠٦، ١٠٧، ١١٨، ١١٩، ١٢٠، ١٢١
غزة، ١٠٦، ١٠٧، ١١٨، ١١٩، ١٢٠، ١٢١
غياب توازنات القوى، ٢٢٧، ٢٤٦
ف. و. كلارك، ١٣٩
فاشل، ٨٤، ١٠٢، ١٩٩، ٢٢٥
فساد، ٨٠، ١٢١، ١٥٦، ١٩٩، ٢٠٥، ٢١٨، ٢١٩، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٢
فشل، ٣، ٢٥، ٣١، ٤٥، ٤٩، ٥٥، ٦٣، ٦٤، ٦٧، ٧١، ٨٧، ١١٩، ١٢٧، ١٣٧، ١٣٩، ١٤١، ١٦١، ١٦٢، ١٦٧، ١٦٨، ١٦٩، ١٧٧، ١٩١، ١٩٧، ١٩٩، ٢٠١، ٢٠٢، ٢١٢، ٢١٣، ٢٢٥
الفضاء الخارجي، ١٥٣
الفقر، ١، ١٨، ٣١، ٤٤، ٦٦، ٨٨، ١١٣، ١٢٨، ١٣٥، ١٣٦، ١٣٩
الفقر المدقع، ١، ١٨
فلسطين، ٢٢٩، ٢٤٨
فيتالي تشوركن، ١١٥
فيتنام، ٣٩، ٤٠، ١٣٠، ١٣٨، ١٥٠، ١٥٢، ١٥٨، ١٩٠، ١٩١، ١٩٢، ٢٤٢، ٢٤٩
الفيتو، ١١٣، ١١٤، ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٣٢، ٢٣٦، ٢٤٠، ٢٤٤، ٢٤٩
فيجاي ماليا، ٦٧
فيدل كاسترو، ١٨٧

فيروس، ٢٦، ٣٧، ٤٢، ٩٧، ١٤١
فينود خوسلا، ٣٠
القاعدة، ١٠٤، ١٠٥، ١٤٠، ٢٣١، ٢٥٠
قانون البحار، ٩، ١٠، ٤٧، ٨٦، ١٣١، ١٦٧، ٢٣٧
قائمة القضايا البيئية، ٥٦
القرية العالمية، ٥٥، ٩١، ٩٣، ٩٨، ١١٧، ١٢٦، ٢٢٤، ٢٥٣
القضايا النووية، ٥٧
القضية الفلسطينية الإسرائيلية، ١٨٣، ١٨٦
قضية لوكربي، ٢٣٥
قطاع الأعمال، ٣٢، ١٦٤
قطر، ٣٤، ٣٥، ٤٨
قطع الأخشاب، ٥٧
القمامة، ٥٧
قمة الأمم المتحدة لعام ٢٠٠٥، ١٣٥
قمة العشرين، ٤، ٥، ٤٥، ٦٤، ٦٥، ١١٩، ١٢١، ١٣٤، ١٣٥
قمة سانيا، ٨٦
القواعد الأساسية للقانون، ٩٠
القوة، ٩٠، ١٠٠، ١١١، ١١٢، ١١٩، ١٢٢، ١٢٣، ١٢٨، ١٣٣، ١٤٢، ١٤٦، ١٤٧، ١٥٢، ١٥٧، ١٥٨، ١٥٩، ١٦٠، ١٨١، ١٨٤، ٢٢٤، ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٣٣، ٢٣٨، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٥٠، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٦
قوة نووية، ١٨٥
قومي، ١٨، ٣٤، ٣٦، ٤٤، ٧٠، ٧٤، ٧٨، ١٠٠، ١١٠، ١٢٢، ١٢٥، ١٣٦، ١٥٩، ١٦٤، ١٧٢، ١٧٣، ١٨٩، ١٩٧
القيادة، ٣٢، ٣٧، ٦٣، ٩٩، ١٧١
القيم، ١٥٦، ٢١٧
القيم المشتركة، ٨٣
ك. شانموجام، ٤٤
كاتاماران، ٣١
الكاريبي، ١٣٥، ٢٦٣، ٢٦٤، ٢٦٥
الكتب والدوريات العلمية، ٢٨، ٢٩
كراهية الآخر، ٨٨
كريس كونز، ٢٥٦
كريستين لاجارد، ١٢٠، ١٢١
كشمير، ١٧٢، ١٨٩
كلية الخدمة الخارجية، ٣٥
كلية لي كوان يو للسياسات العامة، ٣٢، ١٠٢، ١٤١، ٢٧٣
كلية ويل للطب، ٣٥
كمال ناث، ١٧٦
كمبوديا، ٢٠، ٢١، ١٩٠، ١٩١، ٢٤٩
كندا، ٣٢، ٣٣، ١٢١، ١٩٦، ٢٠٩، ٢١٠، ٢٤٢، ٢٦٣
كهرباء، ١، ٣٢، ٣٣، ٣٤، ٦٤، ٨٢، ١٣٥، ١٣٦
كوبا، ٤٠، ٤٨، ١٠٠، ١٨٧
كورت فالدهايم، ٢٢٣
كوريا، ١٩١، ١٩٢
كوريا الجنوبية، ٢٦، ٢٨، ٢٩، ٨١، ١٣٠، ١٥٠، ٢٤٤

كوريا الشمالية، ٣٣، ٣٩، ١٣٠، ١٤٨، ١٥٠، ٢٥٦
كوستاريكا، ٢٣٢
كوسوفو، ١٦٥، ٢٣٧
كوفي عنان، ١٥، ٣٩، ٥٥، ١٢٦، ١٣٩
كولومبيا، ١٢، ٣٢، ١٠٠، ٢٤٢
الكونجرس الأمريكي، ٧١، ٨٦، ١٧٢، ١٧٥، ٢٥٧
كوندوليزا رايس، ١٧٣، ٢٥٣
كوني ٢٠١٢، ٢٥٥، ٢٥٦
كيلي لي، ٩٧، ٩٩، ١٠١
لاري شفايتسر، ٦٠
لاوس، ١٩٠
اللحظة الأحادية، ٨، ٩
لورانس سمرز، ٢١٠
لي كوان يو، ٣٢، ٤٨، ٦٠، ٨٥، ١٠٢، ١٤١، ١٥١، ٢٧٣، ٣١٥
ليبيا، ١١٢
ليشتنشتاين، ١١٣
ليندزي جراهام، ٢٥٦
ليو زياوبو ، ١٣٠، ١٥٠
مادلين أولبرايت، ٩٣، ١٦٤
ماليزيا، ٣٨، ٤٢، ٤٣، ٤٤، ٨٥، ١٣٠، ١٣٣، ١٥٠، ١٩٠
مانموهان سنج، ٨٧
ماو تسي تونج، ٤٠، ٦٠، ١٤٢، ١٥٧
ميانمار، ٤٣، ٤٤، ٤٨، ١٤٣، ١٨٧
مايكل ساتا، ١٢٧
مايكل فرومان، ١٥٩
مبادرة مصدر، ٣٥
مبدأ عدم التدخل، ١٣٧، ١٣٩
متساوون، ١٩٥
متشائم، ١٤٦
متعدد الأطراف، ٤٤، ٤٥، ٤٧، ٤٨، ٥٣، ٩٣، ١٠٣، ١٧١، ١٧٨، ٢٥٤
مجالس القرية العالمية، ٩٣
المجتمع الدولي، ١١٣، ١١٤، ١٣٩، ٢٠٦، ٢٣٣، ٢٥٧
مجتمع مغلق يتمتع بعقل مفتوح، ١٦٦
مجلس الأمن، ٦٥، ٨٠، ٩٤، ١١١، ١١٣، ١١٤، ١١٥، ١١٩، ١٢٠، ١٢١، ١٣٩، ١٤٨، ١٤٩، ١٩٩، ٢٠٧، ٢٠٨، ٢٠٩، ٢١٠، ٢٢٦، ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٢، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٤٣، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٤٦
مجلس الأمن القومي، ١٢٥
المجلس الأوليمبي الدولي، ١٢٢
مجلس التعاون الخليجي، ٣٥
مجلس الكريكيت الدولي، ١٢٢
مجلس المعلومات القومي الأمريكي، ١٨
مجموعة الأزمات الدولية، ٢٣٤، ٢٦٩
مجموعة العمل المفتوحة حول إصلاح مجلس الأمن، ٢٢٦، ٢٤٤
مجموعة المعايير التوافقية، ٤٣، ٤٧، ٢٤٨
مجموعة الموردين النوويين، ٢٧٠
محطات الطاقة النووية، ١٠٦

المحكمة الجنائية الدولية، ١٣٨، ١٣٩، ٢٣٧، ٢٦٩
مخاطر زعزعة نظام الأمم المتحدة، ٩٣
المدارس الابتدائية، ٢٢، ٦٣، ٣٨
المدرسة الليبرالية، ١٤٥، ١٤٦
المدرسة الواقعية، ١٤٥، ١٤٦
مدينة التعليم، ٣٤، ٣٥
المرأة، ٣٦، ٣٧، ١٤٢، ٢٥٨، ٢٥٩
المستهلك، ٥٣، ١٣٦
المستهلك العالمي، ١٣٤
مستويات معيشة، ١، ٢، ٢٥، ٨٣
المسيحية، ١٣٣، ٢٥٩
مشاعر الاستياء، ١٢٩
مشروع نفط النيل الأكبر السوداني، ١٧٩
المصاريف الإدارية للدولة المانحة، ٢٠٥
المصالح العالمية في مقابل المصالح القومية، ١١٨
مصالح المانحين، ١٩٩
المصالح والتحديات، ١٧٧
مصر، ٧١، ١١٢، ١١٤، ١٢٨، ١٣٣، ٢١٨، ٢٤١، ٢٤٣
مصطفى الجندي، ١٢٨
المعاهدات والاتفاقيات والمنظمات الدولية، ١٦٧
معاهدة حظر استخدام وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدميرها، ١٣٨
معاهدة دولية، ١٣٨
معاهدة لقانون كوكب الأرض، ٤٧
معاهدة وستفاليا، ٣
معمر القذافي، ١١٢
معهد أسبن، ١٤٠
المعهد الهندي للتكنولوجيا، ٢٩، ٣٠، ٣٢، ٢٧٠
معهد بولسون، ٥٨
معهد ماساشوستس للتكنولوجيا، ٣٥، ٣٦، ٢١٤، ٢٧٠
معهد مصدر، ٣٤، ٣٥، ٣٦
معونات التنمية، ١٩٧، ٢٠٢
المعونة الأجنبية، ١٩٧، ١٩٨، ١٩٩، ٢٠٠، ٢٠٤، ٢٠٥، ٢٠٧، ٢٠٨
المعونة الغذائية، ١٩٩، ٢٠٥، ٢١٥، ٢١٦
مفوضية الأمم المتحدة، ١٣٠
مكتب الشئون القانونية التابع لأمانة الأمم المتحدة، ١١٥
ممثلو الجمهوريين، ٦٨
المملكة العربية السعودية، ٣٤، ٤٠، ٤٥، ٧٦، ١٧٩، ١٨٤، ١٨٦، ٢٦٢
الاقتصادي لآسيا المحيط الهادي، ١٦٢
المنتدى الاقتصادي العالمي، ٨٧، ٨٨، ١٣٩، ٢٧١
منتدى باريس رفيع المستوى حول فعالية المعونات، ٢١٧
المنطق، ٣٣، ٣٧، ٣٩، ٤٥، ٩٠، ٩٤، ١٠٨، ١٧٨، ٢٤٠، ٢٤٨، ٢٥٦، ٢٥٧
المنطق الأخلاقي، ٢٥٧
منطقة اليورو، ٦٥، ٦٧، ٧٣، ٢١٣

منطقة متنازع عليها، ١٧٢
المنظمات الأهلية، ١٦، ٥٩، ١٦٠
المنظمات الدولية، ١٠٣، ١٠٥، ١٢١، ١٢٢، ١٦٧، ٢١٠، ٢٤٥، ٢٤٦
منظمات المعونة الدولية، ١٩٨
منظمات حقوق الإنسان، ١٣٨
المنظمات غير الحكومية، ١٣٧، ١٣٨، ١٣٩، ١٤٠، ١٤١، ٢٠٥، ٢١٤
منظمة التجارة العالمية، ٤٦، ١٢١، ١٢٤، ١٣٠، ١٦٢، ١٦٣، ١٦٤، ١٦٥، ١٦٦، ١٦٧، ١٦٨، ١٧٥، ٢٧١
منظمة التعاون الاقتصادي الأوروبي، ٢٠١، ٢٧٠
منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ١٩٧، ١٩٩، ٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٢، ٢٠٣، ٢٠٤، ٢٠٥، ٢٠٦، ٢١٧، ٢١٨، ٢٢٤، ٢٧٠
منظمة الصحة العالمية، ٩٧، ٩٨، ٩٩، ١٠٠، ١٠١، ١٠٢، ١٠٣
منظمة الغذاء والزراعة، ٢١٦
منظمة دول جنوب شرق آسيا (آسيان)، ٣٨
مهاجمة، ١٠٨، ١٨٣
مهاجمة المواقع النووية الإيرانية، ١١١
الموارد الطبيعية، ٥٧، ١٧٨، ١٧٩
موارد المياه، ١٣٤، ١٨٢
مواهب، ١٢، ١٣٢، ٢٥٣
مؤتمر الكريكيت الملكي، ١٢٢
مؤتمر كوبنهاجن، ١٧٤، ١٧٥، ١٨٢
مؤثر فلين، ٢٣
مؤسسات الحوكمة العالمية، ٢٢٣، ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٢٧
المؤسسات العالمية، ٩٠، ٩٥، ٩٦، ٩٩، ١١٩، ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٢٧، ٣٢٢٨، ٢٣٣، ٢٤٦
مؤسسات متعددة الأطراف، ٥، ٢٣٣
مؤسسة بيل وملينداا جيتس، ١٠١
مؤسسة قطر، ٣٥
الموسوعة البريطانية، ٧٦
موسى كوسا، ١٢٨
مونتك سنج أهلووالیا، ١٧٣
ميت رومني، ١٥٦، ١٦٠، ١٨٥
ميدان تيانامن، ١٦٢
ميدهون سليم، ٣٢، ٣٣
الميزانيات القومية، ٩٥، ٩٧
ميزانية الأمم المتحدة، ٩٣، ٩٥، ٩٦، ٩٧، ١٠٧، ١٠٨، ١١١، ٢٢٣، ٢٤٠، ٢٥٢، ٢٩٧
ن. ر. نارايانا ميرذي، ٣٠
الناتو، ١١٠، ١٢٤، ١٩٧، ٢٢٤، ٢٣٧
نادي كريكيت ماريلبون، ١٢٤، ٢٧٠
نانسي بيردزول، ٢٢٦
النانوتكنولوجي، ٥٧
نجيب رزاق، ٤٣
النساء، ٣٦، ٩٨، ١٣٣، ٢٢٠، ٢٥٥، ٢٥٨
نظام الأمم المتحدة، ٩١، ٩٢، ٩٣، ٩٤، ١١٢، ٢٢٣، ٢٢٤، ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٣٢

النظام العالمي، ٧، ٨، ١٠، ٦٣، ١٠٧، ١١٢، ١١٥، ١١٩، ١٦٠، ١٦٨، ١٨٤، ٢٢٧، ٢٢٨، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٤٨
النظام القائم على قواعد، ٣، ٧، ٨، ٢٥١
النظام المالي العالمي، ١٧٣
نظرية العالم الواحد، ٥١، ٥٤، ٦٣، ٨٧، ٨٨، ٢٥٥
نظرية شاملة للعالم الواحد، ٧٤
النمط الاستهلاكي، ٥٦
النمو الاقتصادي، ١٨، ٤١، ٨٢، ١٠٧، ١٣٦، ١٥٤، ١٧٣، ١٨٩، ٢٠٤
نيتا م. لوي، ١٥٩، ٢٨٩
نيجيريا، ١٢٧، ٢٠٠، ٢١٨، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٦٣
نيكولاس إيزاجوير، ١٢٩
نيلسون مانديلا، ١٣٩
نيوزيلندا، ١٢١، ١٤٥
الهاتف المحمول، ٢١، ٣١، ٤٢، ٧٥، ٧٦
هارلان كليفلاند، ٢٠٤
هالفدان ماهلر، ٩٩
هانس كوريل، ١١٥
هجمات، ١٣٤، ١٤٨، ١٧١، ١٨٩
الهجمات الإرهابية، ١٦
هجوم إرهابي، ١٧
هرمان فان رومباي، ٢٤٦
الهند، ٢٦، ٢٨، ٣١، ٣٣، ٣٧، ٦٧، ٧٥، ٨٢، ١٢٢، ١٣٤، ١٣٦، ١٧١، ١٧٢، ١٧٣، ١٧٤، ١٧٦، ١٧٨، ١٨٠، ١٨١، ١٨٩، ١٩٠، ٢٤١
الهندسة الوراثية، ٥٦
هنري بولسون، ٥٨
هنري كسنجر، ١٠٩، ١٤٧، ١٤٨
هو جينتاو، ٦٧، ١٧٥
هونج كونج، ٩٨، ١٤٩، ١٦٣
الهوية، ٣٨، ٨٨
هيكلة النظام المالي العالمي، ١٧٣
هيلاري كلينتون، ١٠، ٢٦، ١٢٤، ١٢٦، ١٥٠
الهيئات متعددة الأطراف، ٢٥١، ٢٥٤
هيئة إمداد المياه في بنوم بن، ٢١، ٢٧٠
وارين بافيت، ٣١
واشنطن بوست، ١٦٥، ١٩٧، ٢١٣
الوجود الصيني، ١٢٧
ورطة الإنسان الخير، ٢٠٠
الوضع الإنساني، ١٤، ١٩، ٢٣، ٢٦، ٣٣، ٤١، ٢٤٩
وفيات، ١٦، ١٨، ١٩، ٤٥، ٤٦
وفيات في صراعات مسلحة، ٤٦
الوقود المستهلك، ٥٣، ١٣٦
الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، ٢٠٤، ٢٠٦، ٢٧١
الولايات المتحدة، ٥، ٨، ٩، ١٠، ١١، ١٥، ٢٣، ٢٥، ٢٦، ٢٧، ٢٨، ٣٧، ٥٢، ٥٨، ٥٩، ٦٦، ٦٩، ٧٠، ٧١، ٧٢، ٧٣، ٧٥، ٧٧، ٧٨، ٨٤، ٨٦، ٨٨، ٨٩، ٩٣، ٩٣، ٩٥، ٩٦، ٩٨،

٩٩، ١٠٠، ١٠٧، ١٠٨، ١١١، ١١٣، ١١٩،
١٢١، ١٢٤، ١٢٥، ١٢٦، ١٣٦، ١٣٧، ١٣٨،
١٤١
وليام بيري، ١٠٩
ونستون تشرشيل، ٩٧
وودرو ويلسون، ٢٢٩
ويكيبيديا، ٥٦، ٧٦، ٧٧، ٧٨
وين جياباو، ٤٠، ٨٧، ١٧٠، ١٧٥، ٢٨٣
اليابان، ٢، ٢١، ٢٩، ٤٢، ١١٠، ١٢١، ١٣٠،
١٤٩، ١٥٠، ١٥٢، ١٩١، ١٩٢
ياسر عرفات، ١٣٩
يان كيس دي ياجر، ١٢٠
يانج جيشي، ١٥١
يوغوسلافيا، ٥، ٦
يوكن هوانج، ١٧٠
اليونان، ٣، ٣٧، ٦٧، ٧٢، ٧٣، ٨٢، ١٣٩

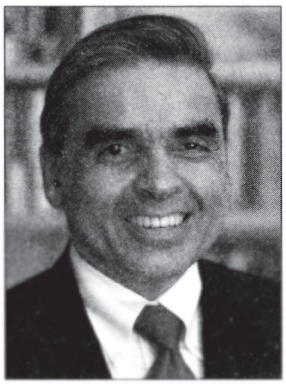

كيشور ماهبوباني كاتب وأستاذ جامعي ودبلوماسي سنغافوري. شغل ماهبوباني منصب سفير سنغافورة لدى الأمم المتحدة مرتين. وهو حاليًّا عميد كلية «لي كوان يو للسياسات العامة» بجامعة سنغافورة الوطنية. وماهبوباني كاتب غزير الإنتاج له ثلاثة كتب منشورة وعدد من المقالات المنشورة في مجلات وصحف عالمية رائدة؛ منها مجلة الشئون الخارجية Foreign Affairs، ومجلة السياسة الخارجية Foreign Policy، ومجلة Financial Times. وأدرجته مجلة السياسة الخارجية ضمن أهم مائة مفكر عالمي في الأعوام ٢٠٠٥، ٢٠١٠، ٢٠١١.

BIBLIOTHECA ALEXANDRINA
مكتبة الإسكندرية